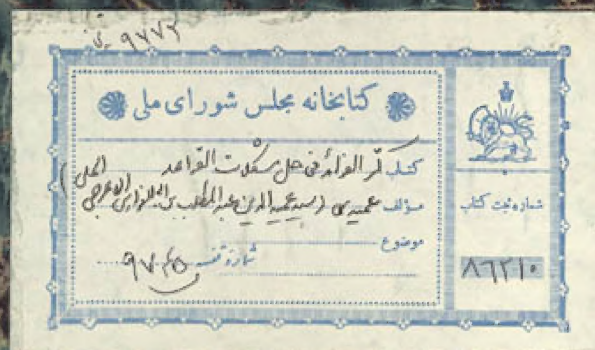


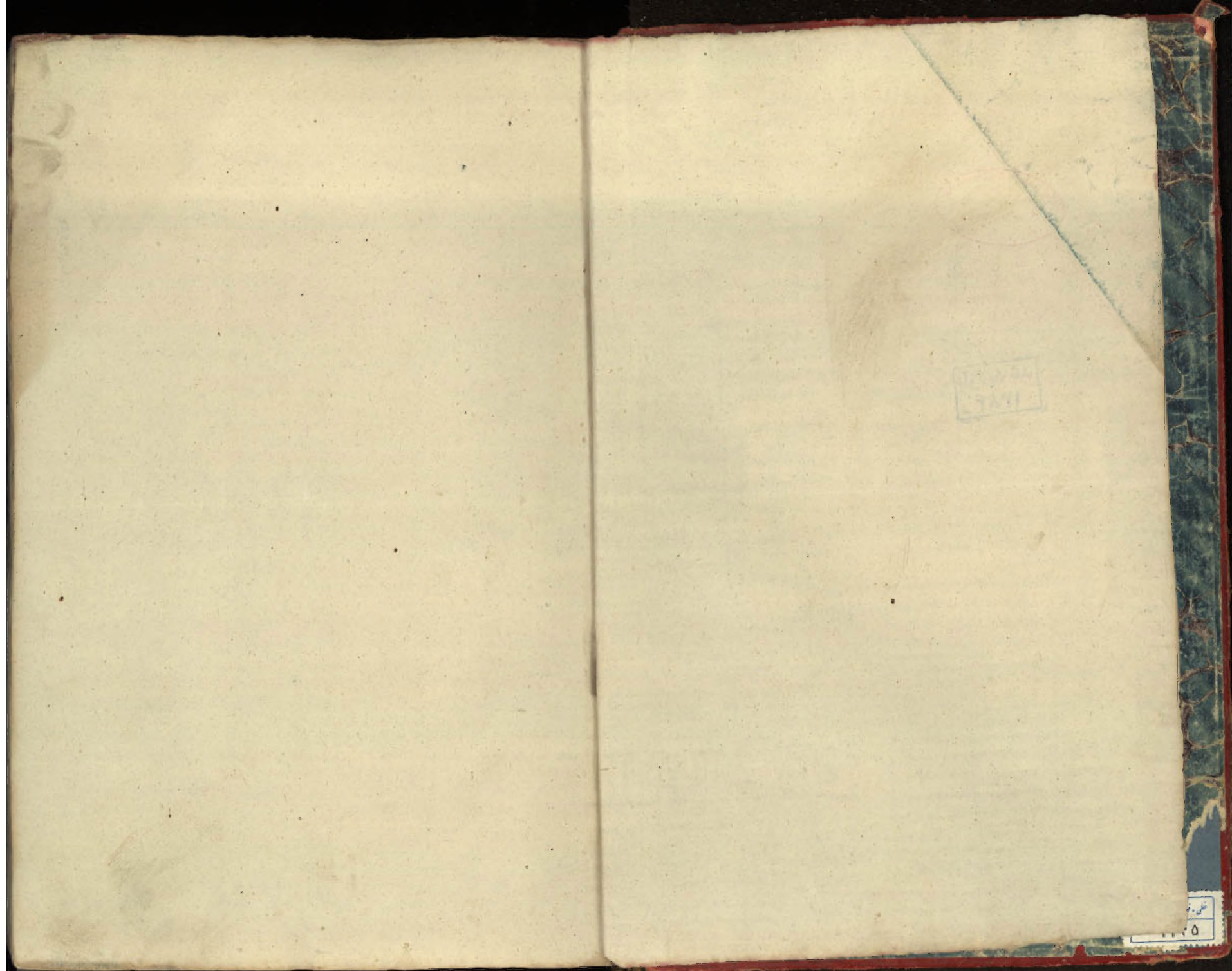


بازدید شد
۱۳۸۴

۲۳۴



کتابخانه علمیه
۹۷۴۵



مجلد ۵

۵

بسم الله
استعمل الناقل النسخة إلى الأثر الثاني
جعفر بن محمد بن الجواد عليه السلام
١٢٤٥
١٢٤٥



وبه لهما نظر التبعين

الحمد لله الذي وضع لعباده سبيل الرشاد وهذا هو الطريق السداد ولما جعلهم يهتدون به في كل حال
وظهر الشهادت بل خلق لهم العقل ليتوصلوا به الى معرفة القضايا البهيمية وبعث لهم الرسل ليشرحوا
حقهم من الاحكام الشرعية ويضربوا لهام العصورين لحفظ تلك الاحكام بحيث لا يفسد الشرع الكافرة
الانام وصلى الله على شرف رسوله وانبائه واعظم من اصطفاه من امتائه محمد المصطفى على الخلق
من عترته وخلفائه **وبعد** فان جماعة من طلاب علم الفقهاء وقفوا على كتاب قواعد
فمنعوا من الخلافة الحرم لشخص الامام السيد العلامة جمال الدين المصنوع الحسن بن يوسف الفقيه
السعيد سيدنا الدين ابو يوسف عليه المظهر قدس الله روحه ما وثر بحججهما الذي كان نظرا
من الكتب الفقهية ولما سبقتهم من المصنفات الشرعية وجدوا فيها ما يفسد ونكاح بعض
يحتاج الى اكمالها بالبحث والتدقيق وكشفها شرح والتحقيق فكرهوا على السراية بعدا عن
على كتاب يكتفى به على مصلحته وكشفه شكلاته فغيث عن الامام في الدر المنسوب
القليل ايضا في هذا العصر ثم ارفقت عن علي هذا الكتاب الموسوم بكنز القواعد في حل
مشكلات القواعد ولما اتمم في شرح ما ذكرنا في مسائل الاخرى بل كل مسألة ذكرها ذلك
وفقا لغيرها نظر او اشار فيها الى ما يترادف او خلافا او اجمالا كانت تلك المسائل من الدقائق
التي تحتاج الى البحث والبيان فانظر في شان اللهتم بعبارة حسن توفيقه مرجحون ايمن فيه
الاشكال والنظر وخلافه من اشار الى خلافه وسند تلك الرواية وجدها في الاجال وادخل في
المسئلة المسئلة على وجه يظهر من له اذ في اشارة وارجحون انظر في التوفيق لاتمامه وان يكون ذلك
نافعا لمن يروم الاستيفاء به وان يكون الولد العزيز العبد ابو طالب سبحانه شاء الله ثم نشأ
ووقفه ايقان الرضا رب العالمين وفي الاستيفاء به وان يجعلوا ذلك الصاحب وجهه وتقريرا
منه بتمه وكرمه ثم جهر وفي الرم معين **كتاب الطهارة قاله** الطهارة غسل
بالماء او مسح بالتراب معلق باليد على وجه صلاحته المأثر في العبادة **اول** اختلفت
عبارة الاصحاب في تعريف الطهارة فقال الشافعي في الطهارة الطهارة اسم لما يستباح به الدخول في
الصلوة وادرس على طهارة غسل اليد والذئب من النجاسة فانه ليس بالطهارة بمعنى
الحد عليه وعلى كسبه وضوء الحائض ولا يصدق عليه الحد في الميسوط الطهارة القيام افعال
في اليد مخصوصة على وجه مخصوص يستباح به الصلوة وادرس على الحد لا يصدق ولا
شبهه المحصوره من شأنها بانها **والشافعي** في الجملة في القسم من سجد الطهارة
اسم للوضوء او الغسل والتمسح على وجه له تأثير في استباحة الصلوة وادرس على شفاها بالوضوء
المجدد انه هو طهارة كونه الميسوط هو السابق دونه **وما** ذكره في المسئلة في تقرير ان
الغسل بالماء كالجنس ويندرج فيه الغسل والوضوء وغيرها والمسح بالتراب كالجنس الشامل
لغيره وتقبله فيها بقوله متعلقا باليد يخرج غسل التوب بالماء من النجاسة ومسح التوب

او غيره



او غيره بالتراب **وقوله** على وجه له صلاحته المأثر في العبادة يخرج غسل اليد بالماء من النجاسة
اليد بالتراب لا للتمسح **وقال** صلاحته المأثر في العبادة ليرقى له تأثير كما قاله ابن القيم في الوضوء المجدد
واقول ان هذه التعريفات مضمرة بالوضوء لا مسح فغسل اليد بالماء او مسحها بالتراب
غسل بالماء ولا مسح بالتراب بل هو قبل الطهارة غسل بالماء او غسل ومسح به او مسح بالتراب
او مسح بالاحجار الخدكان اجود فان الاول يراه به الغسل والثالث الوضوء والثالث التمسح بالتراب في الرجوع
التمسح بالتراب ويجمع المحدثان دل جميع جزئيات الطهارة **قول** سره فان الغسل والوضوء فلهما
يعني لا يجمع على المكلف غسلا واحدا يغسل الجنابة والآخر غسل من مس ميتا من الناس بعد
بالوتر بل الغسل شلا فان في غسل الجنابة اجزا عن الغسل الجنابة به الصلوة بالانفراد
من غير وضوء بمخلد الاخر كان احوال من النقص يدخل في الكامل اما العكس فغير صحيح عند
لما قلنا يبقى الاشكال في وضوء غسل الجنابة ثم وضوءا فانه ههنا يجهل الاجزاء عن غسل الجنابة
حينئذ لان هذا الغسل مع الوضوء مساو لغسل الجنابة بالانفراد في كل واحد منهما ما يجمع
الصلوة ويرفع الحدث وفعل احدا مساو لغيره يستمد الآخر بجهل عدم الاجزاء عن غسل
الجنابة اذ في صحتها بعد الغسل الاخر من غير وضوء فلا يقع بالوضوء فانه لا وضوء فيها **قول**
وغير الاستباحة اولى كمالا **اول** المسئلة التي هي هناك في دفع الحدث وههنا
فولست تامة الصلوة ولما قصد في حدوث الجنابة والحدث الاخر فان الاشكال اولى المراد
بقوة الاشكال كما في الاحتمال بين وعدم مرجحان احدهما على الاخر وجه القوة ان هناك ترجحا
يرجح احدهما وهو عدم الاجزاء لما قرناه واما ههنا فوجه تكافؤ الاحتمالين ان المكلف فعله
يصح بكم من وضوء وغسل الجنابة بوجه واحد فانه من دون الوضوء وضرره الى الاخر يقتضيه
الاخراج الى الوضوء لكن ضرره الى احدهما دون الاخر وصلاحه لكل منهما على السواء ترجحه من غير
مرجح فتتحقق ما قلناه من قوما الاشكال ههنا **قول** وعندنا التمسح ان كان لعذر لا يمكن مزواله
لكذلك **اول** يربطه اذ انتم قبل الاستحباب فقد تم قبل التمسح الوقت وهو عند جابر ان كان لعذر
لا يمكن مزواله الى اخر الوقت عادة كالخروج في ذلك الوقت **قول** الاثر يجوز الاستحباب
في غير العبادة اذ امر معناه **اول** البحث هنا في موضعين احدهما جواز الاستحباب في غير
العبادة عند صيرورة معناه اكله وضوءه عليه في الكتاب والآخر عدم جوازه في غير العبادة قبل
صيرورة معناه وهو قد نزل عليه فيهم اللفظ **اما الاول** فلان عوامات الروايات الدالة على
جواز الاستحباب مطلقا تناول محل النزاع واما الثاني فلان الخطاب في الجملة على ما هو معناه
عند المكلفين وهو المخرج من العبادة ومن ثم كان الاقرب فانه يجعل منه معناه عدم الجواز وان صاغها
فان الخطاب اذ كان انما على ما هو العود واما هذه الدالة موضع دون غير من معناه
قول لو وافقت العجاسة الجارية على تولد الاول **اول** اما الحكم الاول وهو الحكم بجبرية
الاجزاء في حق العجاسة الموافقة له في معناه اذ كانت بحيث يحكمها فكانت بمنزلة له

لا يجب عليه تحصيل الطهارة بنفسه ولا يفتقر مدونه ما قلناه اذ لو لم يكن الا ان يكون الشك في الطهارة
قد تم مع وجود الماء فيكون تيمموا طهارة بغيره فوجب التيمم لانه فاقطعنا العلم بما سطره **قوله** وكذا
يصح في الباقي من التيمم مع ما رتبنا مع احتمال الباقي خاصة **اول** ثم انقلب احداهما الى العلم بالظن
او المضاف فالوجه ان يظهر من ذلك ان الله الملق بانه لا يجب عليه تحصيل الطهارة بنفسه ولا يفتقر مدونه
ما قلناه اذ لو لم يكن ان يكون الباقي هو المطلق فيكون قد تم مع وجود الماء فيكون تيمموا طهارة بغيره
ضعفا وجوب التيمم لانه فاقطعنا العلم بما سطره **قوله** وكذا يصح في الباقي من التيمم مع ما رتبنا مع
احتمال الباقي خاصة **قوله** يريد لو كان عند التوبان تحضا او طهارة ثم عدم احدهما او لم يعلم حال
التوبين الباقي هل هو الطهارة النجس في نفسه في ذلك التوبين في الواحدة ثم تيمم به صلى الله عليه وسلم
عامة بالتحصيل في التيمم بالبراءة ويحتمل ضعفان اصلي عامر بالان الاصل براءة ذمة الكافر من صفة اخرى
وهكم الشبهة بالنجس حكم النجس فيكون عند توبان نجسا فانه يصح عامر بمرارة **قوله** ولو اشتبه بالنجس
وجعل تيممها فان طهر بها فالوجه ان يطهر **اول** وجه بطلان انه يحرم عليه استعمال الغصوب
عليه تركه ولا يتم الا ان لا يستعمله او لا يتم الواجب الا به ففهم واجب فاستعمله ان يكون منه اعتدائه
فلا عبادة يقتضي الضاد ويحتمل ضعفه الصلح لانه بعد التيمم يقطع على ان طهر طهارة بما ملك
وجه ضعفه ان الملوك عند شربها بالغصوب هل يكون استعماله حراما فلا يجوز الطهارة بغيره
قوله وهل يقوم ظن النجاسة بمقام العلم فيه نظر اقرير ذلك ان استدلاله بسبب الاكراه **قوله**
وجه القرب ان اعتقاد نجاسته مرجح ما كذا بالاستناد الى سبب النجاسة اجماع يخرج الظن عن السبب
فيكون ضعفه عامر بمرارة الطهارة **قوله** فان عارضه ما قلناه فالوجه الحاقه بالمشبهة **اول** ويشهد
عدول نجاسته احد الانا بين وشهد الاخر ان بان النجس هو الآخر على وجه المعارض بكونه لا يكون
الجمع بينهما فان شهد الا ان بانها شاهد كلبا معينا ولعن في اياه لعنه من الانا بين وشهد
الاخر ان بان ذلك الا ان في ذلك الوقت كان وما باب مغلق وقد شاهد اذ ذلك كلب في ذلك
الوقت قد لعن في الاخر فالشك فيكون الماء على اصل الطهارة فيها جميعا سواء امكن الجمع او لا
قال لو قلنا ان امكن الجمع حكم نجاسته كان قريبا لان وجوب قبول شهادة الشاهدين معلوم من
جدة الشك ولست بمشاكين ولم يتعرض بالايك فيمنع من هذا الذي هو محل البحث وهذا قال
ابن اديس بعد حكمه نجاسته على قدر ما امكن الجمع وان لم يكن الجمع افرع ثم استبعد الغيرة في الاثبات
والشك يقال لا اوجه في العلم باحد الشهادتين دون الاخرى فيطرح الجميع لان ما طاهر
في الاصل قد حصل الشك في النجاسة ثم ستر بآية وفاء على نجاسته اجماع قال لان كانت
الشهادتين قد ثبتت ما ثبتت الاخرى المستخرجة في سائر الخلاف الطهارة بها على الا
المسلمين معارضه تعيين النجاسة او ظاهرا لان كلا من الشهادتين انما يجرى بغيره مع عدم معا
رضها وعندنا لما روي عدم الادوية يحصل الشك فيه والشك في النجاسة لا يوجب حكمها
المعلوم اذ لا يتم قال فير لا يقال حكم نجاسته احد الانا بين للعلم بصفه احد الشاهدين فيكون
مميزا لاننا بين المشبهة لاننا نقول فيمنع حصول العلم بنجاسته احد الانا بين وصحة حكمه فيمنع

لان

لان صحة الشهادة انما ثبت مع اثنائها الكذب لها انما وجد فلا على ان لو قيل ان ذلك كان وجها
هو اشارة الى اعتبار من هذا الكتاب في اشارة الى وجه ترجيح هذا القول بان يقال ان هذا يرد
الشك في اقول ان بان بينه والشك على تقدير الحكم بطهارة ما يجوز من هذا ما في من الحجة
النجاسة انما يكون له اثر في الحكم بالنجاسته فيها والحق في المشبهة وكلاهما يرد عليه المنع واولاها
ان وجه الحاقها بالمشبه ان اشتهر بالاربعه انفقوا جميعا على نجاسته احد الانا بين وانما وقع الحكم
في تعيين ذلك النجس لا يفتقر الى الشبهة الا ذلك **قوله** ولو اشتبه استنداء من يصدق في الغسل الى
الحج اولى احتل العمل بالاصلين والوجه المنع **اول** العمل بالاصلين يقتضي الحكم بطهارة الماء لان
الاصل في الماء الطهارة وتحريم اكل الصيد لان الاصل عدم حصول الشرب لعل الماء كبر فيكون ميتا وجه
هذا الاحتياط ما ثبت عند المترو وفي نجاسته الماء وطهارة عند الرد وفي حصول الشرب لعل الماء كبر
الصيد بتحقيق الشك بما فقدت بهجاءه حكم تيمم بهاء على ان الاصل عدم حصول الشرب لعل الماء كبر
المنع ان ذلك حكم بالجمع بين المتنافيين اذ قد وجد حرم مفقود الحياة بحكمه بكونه ميتا قبل حكم
نجاسته فالحكم بطهارة هذا التقدير مع بين المتنافيين وهو محال **قوله** ولا تظهر العين النجس
يخرج بل استعماله اذ ويرى بغيره على مستحق الميتة اذ وفه **اول** الرواية الاولى اشارة
الى ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن ابي عمير عن بعض اصحابنا ما احب الاصفهين التيمم وقال
قبل لا بعد الله في النجس النجس بالان النجس كيف يصنع به قال يباع على من لا يفعل كل الميتة
والرواية الاخرى اشارة الى ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله
قال يذوق ولا يباع اقول لو قيل كيف يجمع بين الروايتين فان احدهما اخصت جازمه بغيره
الميتة والثانية النجس مطلق البيع الذي يمكن اضافته الى الميتة ومحرمة هذا لا يلزم من النجس
مطلق البيع النجس كل واحد من افراد مع احتمال كون النجس لغيره او يكون السؤال عن النجس
بشك الميتة **قوله** والا قريبا طهارة السخ **اول** اقرب المذهبين عند المصنف طهارة
المسح خلافا للشيخ فانه قال في الخلاف لا يجوز مسح العرق لانه مسح نجس وتبعه مساهة ابن خزيمة وجه
قرب ما قلناه من ما رواه الفضل بن العباس في الصحيح قال سألت ابا عبد الله عن رجل غسل
والسنة والبقرة والابل والحمار والجمال البغال والحمير والسباع قال فليترك شيئا الا ان يمسح
قال لا بأس به في ذلك انتهت الى الكلب قال جسر نجس لاصالة الطهارة اجمع الشك ومن تبعه
تجرم البيع وليس المنع الاحتياطية من منع المقدمة الثانية **قوله** ومن بعد الخواص هو العلم
والجدة والنواصب من المسلمين **اول** المختار عند المصنف طهارة كل مسلم وان لم يكن بمحضه
الفرق الاربعه الذين يثبتون الاسلام وهم الخواص الذين يعرفون علمهم والعلامة وهم الذين
يعتقدون انهم اهل البيت يقولون علوا كبيرا والنواصب وهم العلويون بالبعضاء وسبيل الكلب
محمدا عليهم السلام والمجتهدون وهم الذين يعتقدون ان الله تعالى جعلهم حقيقة سجدة وقدس في الفريز
الباطلون وجه طهارة من هذا هؤلاء الفرق من المظهرات بمحض انما اذا اسلم الكافر طهارة الاسلام
وهو طاهر **قوله** والعامة **اول** اقرب المذهبين عند المصنف طهارة العرق خلافا للشيخ

الشيخ المفيد

اوجبت القرب اذا اصابته برؤيته وهو اختيار المذهب وسلامه ما اختاره المذهب هو من ادريس
 ووجه القرب اصابة الظواهر وعدم الفكاك وسلامه ما اختاره المذهب هو من ادريس منها على ما قالوا
 منها خرج من قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج والمارة والفضل ابو العباس وقد قدمت
 اصح النجاشي وموافقه بما رواه علي بن جعفر عن العيص عن اخيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي حمزة
 قد وقعت في ذلك من قول المذهب انما يصلح فيها الاصل ما روت من غيرها وما لزمه انما يصلح فيها
 الجواب لما في الاستصحاب جمعا بين الأدلة **قوله** والوزنة **اقول** يريد ما قرب المذهب من طهارة
 الوند وهو من هب ابن ادريس بخلاف النجاشي ووجه القرب ما تقدم احتجنا بما رواه جويرين
 عامر بن الصبيح قال سألت ابا عبد الله عن العارة والوند عن قطع في الثوب قال بئزج فهو كذا ولا
 والنجاشي انه لا يدل على كمال النزج او وجوب النزج بسبب الموت لا يقتضي بتمامها حتى **قوله** و
 الثعلب والارنب **اقول** اقرب المذهب عند طهارة الثعلب والارنب وهو اختيار ابن ادريس
 بخلاف النجاشي وابن الرجب والاصلح ووجه القرب ما تقدم من دلالته على معنى الحرج ومروية الفضل
 والعماد الاصل اصح الآخرون بما رواه ابو الحسن بعض اصحابه عن ابي عبد الله هل يجوز ان يمس
 الثعلب والارنب كشيء من السباع حتى اذا مضى قال لا يضره ولكن يغسل يده والجواب ان حمل
 لقوله يغسل يده اذا مضى من جمعا بين الأدلة **قوله** رحمه الله وخرق المذهب من الحرام **اقول**
 اقرب المذهب عند طهارة خرقة من جنس الحرام وهو اختيار ابن ادريس وسلامه بخلاف النجاشي
 حيثما وجب غسل الثوب منه ولا يجرى عن يابو حنيفة قال حجم الصلوة في ثوب اصغر من ثوب
 من الحرام ووجه الفرق الاصل طهارة لان الجنس من الحرام ليس بمنزلة كسافة اجزى بما رواه النجاشي
 والحسن قال قلت لابي عبد الله رجل جنب في ثوبه وبسومعه وخرق الصلوة فيه اذا وجد الماء
 غسله وجعلها الشيخ طائفة المراءاة اعرق من حرم ولا يخرق ليعده فان السؤال عن اجنب في ثوبه **قوله** رحمه
 الله الاصل الجلاء **اقول** اقرب المذهب عند طهارة خرقة الاصل الجلاء وهو اختيار ابن ادريس
 وسلامه بخلاف النجاشي وانما يخرج حيث اوجبوا غسل الثوب ووجه القرب ما تقدم اصح الآخرة
 برواية هشام بن سالم عن ابي الصمغ عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأكلوا لحم الجلاء وان اصابك
 شيء من عرقها فامسحوا به والجواب على الاستصحاب جمعا بين الأدلة **قوله** رحمه الله الاقرب في الثوب
 الاثران ان بلغه لوجع **اقول** من ذلك الاقرب من المذهب وجوب إزالة العرق من الثوب
 في وجوب إزالة الدم من الثوب او البدن في الصلوة اذا مر دهن مقدار الدرهم مجتمعا
 وانه لا يجزئ له اذا نقص عن مقدار الدرهم وانما الخلاف في ثلثة مواضع الاولى الدم اذا
 بلغ مقدار درهم مجتمعا هل يكفيه التمسك به وسلامه لا يجزئ الا اذا غار وقال شيخنا وابا يابو
 ابي الربيع وبنو ادريس يجزئ إزالة الماء للماء بلون ووجوب إزالة الدماء اذا بلغ مقدار الدرهم مجتمعا
 اختلفوا اذا كان متفرقا في وجع ليلع الدرهم واخرا من ادريس عدم وجوبه في الشوق قال
 العسود الاطوار المراءاة وشوق في الشوق التماسح بالمال اذا مر دهن مقدار الدرهم فخرقا
 قال وسلامه يجزئ إزالة وهو مذهب الشيخ بخلافه لان ادريس لم يخرج من المصنف الصريح في إزالة الدرهم

فلا ينبغي

فانظر

فانكحل ولو زاد الدم عن سبعة الدرهم بمقدار وجبت الأثر والأقرب في التفرق إلا أنه ان بلغ ولو لم يبلغه
 ان الضرب رابع الدرهم في ذلك احب منه حسب الشئ من قدره وان كان بحيث لو جمع ثلثه الدرهم حلت
 اثره ووجه الضرب عظم الألفا والماء والثلث جميع الجاسة خرج منه ما نقص عن سبعة الدرهم لا كما
 عليه في قبلة الباقية خلاصت العلم ولأنه احوط للعداوى اجتمع المشرطون للاجتماع وان كان واحد واجب
 اثره فالحجج كذا في الحجاب جميع الملازمة واجمع المشرطون للزيادة على مقدار الدرهم برأيه بحيث مسلم
 الحسن في الخاكت قدر انية وهو المشرطون مقدار الدرهم يصعب على حصة صلبه وكثرة فاعاد
 صلته فيما يذهب **قوله** وهو كمن الدرهم على ان مال يزدل واجب الاعادة **والحجاب** ولا للفرق
 ضعفه **قوله** وفي ظهور الكلي او الحزب في قوله نظر **اول** وجه النظر هو حيث لعق الجاسة على
 مسمى تلك الاعيان الجاسة وصورها المبرومة وقد عرفت ان الجاسة كما انقلب المخرج من
 بقا متصين احزابها ووجه التجني **قوله** الملبس اذ كانا متصيناً والجاسة طهر بالحق على اشكال
اول وجه الاشكال هو حيث نزه **الطهارة** ولو لم ينسأ الى ان في اعظم تحفظاً من التمس الطهارة لا من
 من الجاسة ولو اتيان في جرحه الصادق كما قلنا كالماء ما فيه ومن ان الماء ما فيه من ان الماء ما فيه من ان الماء ما فيه
 احه انبعاث صهره ما اذا اوجع الماء على التمس من اذ هو محض القياس والحدث وقع جواباً عن
 وقعت فيه من عجيبي عجيبي فيكون ان يكون الماء **قوله** وهو الطهارة هو حيث
 انه صرفه اضلعت الى الملقى عند ما كلفه الحديث المشهور وهو احب الشئ في البسوط هو حيث
 ان الوفاء الاذاني ما ورد في سماعها فلا يتناول اتحادها فغيره وكونه اضافة الى المسمى وهو
 حفظه ووجه قريب الترخيم اخرج لخاصة المنفعة المحلوقين لها وهي الاتفاق وبلوسة الفقرة مع
 استعماله على السوء والحيلا وكذا انك يناسب الخبر واحبها المصنف في الخلاف الجواز **قوله**
وفي حجب اجنبه وضع الفضة **اول** القائل بانك لا هو الشئ في البسوط الواو الجاني
 الصادق قال لا يملك ما فيه من فضة ولا في ثبته مفضضة **قوله** ولو ضل مالاً الى
قوله على اشكال **اول** وجه الاشكال هو حيث ان الماء اقل الطهارة واجتباء وجب الطهارة
 انك لم تغز غير من غير واذا كانت الطهارة تخصها بالاضافة فخصها بالاقوى وان
 حيث ان الماء كسبه غسلها بالزيادة الماء ابلغ من الماء وحده **قوله** من زلفه والشراب
 الى الله تعالى وان يوقعه لوجه اذ نبيه اول وجهه ما على سبيل **اول** يجب عند المصنف في
 الطهارة القضاء الى الامور الاربعة ان رفع الحدث او الاستباحة والتقرب الى الله تعالى
 وان يوقعها ارجوها اوليتها او لوجهها **فقال** في البسوط كسبه ان ينزى عن الحدث
 او استباحة فعمل من الاعمال الذي لا يصح فعله الا بها من الطهارة من ماء والشراب
 الوجوب او المذهب التقريبي يكون حيث هو الذي اشارة المصنف **قال** **الواصل**
 حقيقة التنية العزم عليه يعني الوضوء بصفاته الشرعية ورفع الحدث واستباحة الصورة لوجه
 قرينة الى مكان حجاب **وقال** في الحجاب بالاكفاء بنية القربة وان سجد او على ذلك
 الوجه والذمة لا غير ولا يستلزم الا انها في موضع واحد هو الحدث او الاستباحة خلافاً

وهل يحتمل اتخاذها القبر الاستحال
القول في اضرابه الخيم الحقل
وجده النظر

ووجب في الجبه القصد في رفع الحديث
او سبابة فعل مشروط بظهوره
والغريب

لأنه كونه للظاهرة والواجب سعيد وتقرين ان **قوله** نعم اذا قمتم للصلاة فاعلموا اي الاحوال الصلوة لانه
المتعارف لغيره انما يتبرع بالحدث فلا يستلزم الاستباحة والشاق عدم وجوب الاربعين من غير خلاف
للاصل والقرين ان من ذى الاحوال الاربعين يجب ان يحصل له ما هو الموقوف عليه لا يتم لكل امر
ما هو وهو يقتضي انما اذا اوى الاستباحة وجعلها استباح الصلوة او رفع الحدث وهذا الرفع
حدثه وهو المطلوب **قوله** ودوا الحد والادام كالملطون وصاحب الملوحة المتأخر في الاستباحة
فان انصرف على رفع الحدث فالأقوى البطون **أقول** وجه القصة انه نوى شئنا الا لان رفع
الحدث مع وجوده محال فلا يكون صحيحا فيجب انصفا الاجرة الاستلزام برفع الحدث الاستباحة
فكانت بنية ملزم الاستباحة لها **قوله** رحمه الله بوضع التبرع على اشكال **أقول** من ادعى احتمال
جزء من حيث ان يفعل الواجب بزيادة التناهي في الشئ في البسوط ومن حيث انما اذا كان التبرع
مخل في المخل في تحقيق الاحتياط في النية وهو واجب لغرضه وما امره الا بالبعد والى ما يخص
قوله رحمه الله بوضع النية في الاثنا الى قوله **أقول** هذا الفرع على عدم وقوع نية التبرع
الوضوء فلو نواه بعد عزب نية الطهارة كان طهارة باطلة لانه فعل ما في الاعطاء لمجرد التبرع
فيجب انصفا صحة الطهارة اذ لم يتبرع بغيره بطي لانا نحن على تقديره واستحقاق النية فعلا
بعد وقوعه في محله غير واجب اذا اوجبنا ما هو الاستمرار عليها حكما **قوله** لو نوى يجب
له كقراءة القرآن فالأقوى الصحة **أقول** مع النية واجب ادريس من ذلك واجبة الصحة بنية
شئنا لا يحصل الاربعين الحدث لانه ذى المنع انما يحصل برفع الحدث بنية نية
الحدث **قوله** رحمه الله لو شئت في الحدث ليعيق الطهارة الى **قوله** فالأقوى إعادة
أقول وجه القصة انه واقع الواجب عدم التحريم فلا يكون محزبا **قوله** رحمه الله لو
اعتقل العدة في الاداء فانصرفت في الثانية على قصد التبرع فالأقوى البطون **أقول** وجه
القصة ما قلناه من فعل الواجب بنية التبرع **قوله** رحمه الله اما الوضوء غسل الوجه عنده لرفع الحدث
وغسل النية عنده لرفع الحدث وهكذا في الاخرى للصحة **أقول** وجه الصحة انه لو كان احد من الواجب
مقارنا لفعل ذلك انما ينعقد النية على الانعكاز لانه نية كل واحد على وجه الفصل ولو من نية الجمع
فادراك النية العمل عزيم كانت الفصل اذ بالاجرة **قوله** ولو دخل الوقت في الاثنا المندوبة فاقوى
الاحتمالات الاستصحاب **أقول** الاحتمالات هنا ثلثة احدها الاتمام لان محل النية عند غسل الوجه
وقد فعل على وجه الشرع فيكون محزبا الثاني الاتمام بشرط ان نية الواجب في نية الانفعال التي
يفعلها بعد دخول الوقت لانج مكلف بالطهارة على وجه الوجوب في فعلها بنية التبرع استمر على
نية التبرع السابقة فكان قد اوقع الواجب بنية التبرع وهو باطل الثالث الاستباحة وهو اوضح
لان نية التبرع غير كونه لما قلناه وغير الواجب في نية ان تكون الطهارة بعبثه او بعض احبها
بنية الوجوب بعبثه التبرع وهو باطل لطلوع النية الاستباحة لانه احوط **قوله** فان
زال السبب في الامارة من غير حدث اشكال **أقول** يريد لو مسح على خفيه بغير ضرورة او بغير
طهارة ما دام السبب موجودا اذا زال الفجر وجب اعادة الفجر من الصلوة بشئ اشكال يشاء من انما فعلها

نعم

شرعت للضرورة بغير ضرورة بغير الضرورة وقد كانت من انما طهارة سبقت الحدث ولم يبق له
بذلك المكان حكمها بابتها **قوله** وما زاد الوضوء مما بالواخل فيها فالأقوى للصحة والكفاية **أقول** نأخذ
الوضوء من اذا انقلب نذر من زمان معين لو اخل بالاولاة فلا شك في وجوب كفارة خلف ذلك
اما الوضوء فقول بجمع فيه ام لا غير وجهه احد هما عدم الصلوة لوقوعه بخلاف ما نذرناه واخلاقا لم نبر
بالواجب فيكون باطلا وخالفنا بينهما الصحة وهو الاقرب وجه القصة ان النذر لم يكن مقصدا
لوجوب الاولاة فانها قبل النذر كانت واجبة ومع ذلك لو اخل بها مع عدم جفاف السابق
يكون وضوءا صحيحا وانما يكون فائدة النذر وجوب الكفاية لو اخل بها بنية ونحن نقول بغير
قوله والاضمة التبرع في الثالثة **أقول** بخبر الغسل الثالث للوجهين في الوضوء احتياط
واختياط بغيره والصلوة ابن ادريس في اكثر صحاحنا خلافا لابن علي في التبرع والمندوب والجمع
ابن ابي عمير حيث قال في الخلف **قوله** ومن كتابته الفرك اذ يحرم عليه مسها على الاقوى
أقول لما كان الوضوء سببا في الصلوة والطواف اجمعا فكذلك السبب باجمعه من كتابته الفرك
بناء على ان الاقوى عند ان الحدث يحرم عليه مس كتابته الفرك وهو قول في الصلوة واحد
الشئ ذكره في الخلاف القول الاخر انه مكروه ذكره في البسوط واحتار ابن البرج وابن ادريس في
قوة القول بالتبرع قوله نعم لا يستلزم الا المظهرين ولما رواه ابو بصير قال سالت ابا عبد الله عن
فرك في الصفح وهو على غير وضوء قال لا بأس ولا بأس في الكتابة واستسا والقاملين بالجواز والاضمة
لجواز يتنفع بما ذكرناه **قوله** وفي الاستصحاب مع التزوال اشكال **أقول** القول بالاستصحاب عند
زوال النذر وهو قول في البسوط وقد تقدم وجه الاشكال **قوله** والافلا التفتت في الوضوء والتبرع
والمعاد على **أقول** يريد انه اذا اشك المكلف في شئ من افعال الطهارة بعد ان نذر من حال الطهارة
فاما ان يكون المشكوك فيه من افعال الوضوء او من افعال الغسل في الوضوء لا يلتزم بغيره
النقص فيه ومعللوا بانهم تجر العادة بالانصراف من الابدان كما لو كان في الغسل فاما ان يكون
مرتبنا او مرتسا والمرتب اما ان يكون عادة تهاجر به بالاولاد بين افعاله او لا ولا اخر يجب عليه فعل
المشكوك فيه قطعها واما الاولان اعني التمسر والمعاد فيتم عدم الالتفات فيهما لما شاركهما التمسر
في عدم تجرعهما بالانصراف الابدان لكان لا يتحمل فعل المشكوك فيه وما بعد لانه الاصل عدم
فعل ما يشك فيه فعمل على الوضوء بقياس مع ثبوت الفرق بينهما فان الموالاة واجبة في الوضوء ولا
الفصل فيبقى الوضوء على الغالب من ان المكلف لا يفعل الفعل الذي يكلف به على غير الوجه الشرعي
ويجوز الرجوع الى الاشكال للمعاد دون التمسر فلا يلتزم التمسر بعد فراقه والنظر فيه بالمر
ينبغي ترك شئ من بغيره **قوله** ولو وجد في ذكره خلا عضوا من احد هما اعادة الطهارة
والصلوة وان تعددت على سبيل الخلاف ليس يراجعها الى المتعدد بل الخلاف هنا بين
على صفته المتبرع فان قلنا ان نية التبرع كافيها كاذب للمبرح في النهاية لم يقد لان العضو
ان كان من الطهارة المراجعة صححت بالاجابة كونه الصلوة بالطهارة المندوبة بما تمت
او تعددت وان كان من المندوبة صححت بالواجب كونه وان قلنا بوجوب تبرع الحدث او بغيره

المصلحة كما انما هو المشهور والبرهان او ليس وجب عليه الامانة لانها لو كانت من الطهارة الواجبة
فلا يصح بالمتدبر لعدم كونها من الطهارة من حيث لم يمتدحها او لوجوب الطهارة عليه لعدم
بها الوجوب **قوله** والاقرب جواز اطلاق التبرع بها والتصدق بها في المثلثة **اقول** يريد من اطلاق وجب
من طهارته فان كان حاضرا وجب عليه ما في غير الصبح والظهر والعشاء وان كان مسافرا
وجب عليه ثلثا ثلثين والعشاء والاقرب عنده جواز اطلاق التبرع بها في المثلثة فيقول في كل
واحدة من الاربعة من احدى اربع ركعات في كل وقتان ظهر فظهر وان عصر فعصر وان عشاء فعشاء او
لثلاثين للبر فيقول في كل ثمانية احدى ركعتين في كل وقتا ما صح افضحا وان ظهر فظهر وان
عصر فعصر وان عشاء فعشاء او التبعين بان يقول احدى ركعة الظهر وثلاث ركعات العشاء والتبعين
برباعيته ثلثان كان حاضرا او ثمانية ثلثان كان مسافرا لاحتمال كون تلك العشرة غير الفريضة
العامة بين وجوب القربان كل واحد من الفعلين طرقي يحصل البراءة من المكلف من الواجب عليه
فكان يجزئها اذ تكفي في حصول ما في التبعين وهو حاصل على كل واحد من صورتين الاطلاق والتبعين
مع الاتيان بالثلاثة ويجعل منها عدم الجواز لان المكلف لا يعلم وجوبها ولا طرقيها يصح ان يتك
فانما عليها الوجوب لاختلاف من قال احدى ركعة في وقتا او اثنتين في وقتا على الوجه السابق فلا
يقطع عنه في وجوبه لاقبال هذا او لا في الصبح والعشاء فانه يتك في كل واحد منها بعد ما يحرم
الوجوب ومع ذلك لا يعلم وجوبها ولا يفتقر من عدم وجوبها بل كل واحد منها واجب من حيث
انه يجب لغير الاتيان بما في التبعين ولا يتم الا بقبول كل واحد من الصلوات العينية والطارقة وما لا يتم
الواجب الا به وهو واجب بخلاف صورة التبرع فانه يتم به في اطلاق **قوله** ولو ذكر جميعها في
واحدة حتى لا يعاد لظهور العبادات في تمام احدى اليومين ويقتصر على اخرهما فزيد ثلثا ثلثا والعشاء وجب
تقديم فائدتهم على حاضرتهم لآخر **اقول** اذا اتين المكلف اثنان او اقل من طهارته في يومين
فوق القسم الاول ان يذكر الفرق بان يقول فأتيت من مسجدي طهارة من يومين اخر واجبت علي
فهذا يجب عليه من كل يوم ثلث ركعات الصبح والعشاء وان كان حاضرا لم يجمع بين الاربعة
لظهارته وعزيت ثمانية ان كان مسافرا لثلاث ان يقول فأتيت واجبت من طهارتي لصلاتي لاعم
الحامس اسوة من اليوم مثلا فيقول هذا يجب علي ان كان حاضرا في المربع في الصبح والظهر والعشاء
يتروى كل واحد منها ما في مسرة وبها الغريب وقول المصنف لظهور العبادات في آخر جازي سأل
مفتي دقهري ان يقال ان طرقي يوم صلاتي اسوة اليوم مثلا فيقول لا يعلم هل طرقي من صلوات
ام اليوم ونظر الجواب ان يقال لظهور العبادات في المثلثة الاولى يمكن ان يكون في احدى اليومين فربما لا يتم
حتى في الاخر فربما لا يكون يجزئ احدى اليومين في الايام ورجحنا في الاتيان ثمانية
اخرى لاحتمال كون العبادات صلواتي يوم فربما لا يكون في المثلثة في العبادات ثمانية يكون ان يكون
في احدى اليومين فربما لا يتم حتى في الاخر فربما لا يكون في الايام فربما لا يتم حتى في الايام
وفي الاخر فربما لا يكون في الايام فربما لا يكون في الايام فربما لا يكون في الايام
احدهما في الاخر فربما لا يكون في الايام فربما لا يكون في الايام فربما لا يكون في الايام

عقب

عصر فعصر وان عشاء فعشاء وبها الغريب العبادات في تمام احدى اليومين ويقتصر على اخرهما فزيد ثلثا ثلثا والعشاء وجب
تقديم فائدتهم على حاضرتهم لآخر **اقول** اذا اتين المكلف اثنان او اقل من طهارته في يومين
فوق القسم الاول ان يذكر الفرق بان يقول فأتيت من مسجدي طهارة من يومين اخر واجبت علي
فهذا يجب عليه من كل يوم ثلث ركعات الصبح والعشاء وان كان حاضرا لم يجمع بين الاربعة
لظهارته وعزيت ثمانية ان كان مسافرا لثلاث ان يقول فأتيت واجبت من طهارتي لصلاتي لاعم
الحامس اسوة من اليوم مثلا فيقول هذا يجب علي ان كان حاضرا في المربع في الصبح والظهر والعشاء
يتروى كل واحد منها ما في مسرة وبها الغريب وقول المصنف لظهور العبادات في آخر جازي سأل
مفتي دقهري ان يقال ان طرقي يوم صلاتي اسوة اليوم مثلا فيقول لا يعلم هل طرقي من صلوات
ام اليوم ونظر الجواب ان يقال لظهور العبادات في المثلثة الاولى يمكن ان يكون في احدى اليومين فربما لا يتم
حتى في الاخر فربما لا يكون يجزئ احدى اليومين في الايام ورجحنا في الاتيان ثمانية
اخرى لاحتمال كون العبادات صلواتي يوم فربما لا يكون في المثلثة في العبادات ثمانية يكون ان يكون
في احدى اليومين فربما لا يتم حتى في الاخر فربما لا يكون في الايام فربما لا يكون في الايام
وفي الاخر فربما لا يكون في الايام فربما لا يكون في الايام فربما لا يكون في الايام
احدهما في الاخر فربما لا يكون في الايام فربما لا يكون في الايام فربما لا يكون في الايام

عقب

الغسل واجتنب السبيل الى قبحه بان الحذر في الاصغر يحصل بعد كل الاطهارة لا تقضي وجوب الغسل وكذا اذا نشأ
واجب كمن السادة فانه قبل كل الحيز بعد تمامه قد ارتفعت الحجابة ووجد ما يوجب الغسل
قوله وفي المغفر نظر **قوله** وجه النظر ان السبيل المحض للنجاسة اما خرج المذلة التي لها الحيات
اي حاسة هذا الغرض من الاخر في موضع يتجاذى عنده الختان لان البقاء للختانين لا يتحقق وانما
امراة الحادة ولم يحمق احدهما فلا حجابة ومن النعم من اشتراط تمامين الغرضين فبقاء البقاء التي تقي
اخر يتجاذى موضعها ثم من التماس وعدمه **قوله** ولا يخرج التي يغتسل بالصباح الاقرب اعتبار
الامنيته وعدمه **قوله** يريد ان ذلك الموضع اذا صار بها اذا اقرب وجوب الغسل والاقرب الاقرب
عندهما الاول فلان خطا الموضع لم يتحقق موضعها معينا وانما يحل على الموضع المجرود وهذا
الموضع قد صار معدودا باقيا في المصنف فثبتا له الخطاب وانما الثاني فلهذا قد دخل فيما يحل
عليه خطا الموضع اعني الموضع العود **قوله** لو وجد المرسل لجه ليرسلها الى ما قوى الاحتياط
الاختار غسلها السقوط الترتيب غسلها وغسل ما بعدها المساواة الترتيب في الامانة لعدم
صدق الوجه **قوله** قد ذكر في هذه السبلة احتمالات ثلاثة عللا اقوالها الاخرى بغسلها ووجوبه
ان المرسل لا ترتب عليه وانما يجب عليه غسل جميع يديه وغسل يده بعد جموع ذلك فخرج به عن العمد
ويجمل غسلها غسل ما بعدها ثم الامانة لما ذكره المصنف فيها **قوله** في مسائل المحض يتبع
الحمل على الاقوى **قوله** اختلف اصحابنا في نهض المحض مع الحمل على الاقرب **ا**
عدمه وهو قول ابن الجنيب وابن ادريس **ب** يتبعان قول ابن ادريس في الحمل ولا يتبعان بعد
استبانته وهو قول الشيخ والخلاف **ج** اذا هما في يوم عتيبا او ما بعدها ثم يتاخر عن عتيب
يوما فلا يكون حرجا وهو قول الشيخ في النهاية **د** يتبعان مطلقا وهو قول السيد في المسائل
الماضية ويحدث بابيه وهو الاقوى عند المصنف وجه القوة الرواية بصحة الدلالة على
ذلك فيها ما ساء صفوان قال سالت ابا الحسن عن الحمل في يوم او اربعة
نصلي قال تسلك عن الصلوة واجتنب ابن الجنيب بما رواه ابي الحسن عن جعفر عن ابي بصير قال قال
الشيخ ما كان الله يجعل حرجا مع حمل واجب بضعف السند واجتنب الشيخ برواية ابي بصير في الصحاح
والصحيح قال قلت لابي عبد الله ان ام ولدني تزوجت وهي حامل كيف تنص بالصلوة قال
اذا كانت حامل الدم بعد ما ينفي عشرين يوما من الوقت الذي كانت ترى الدم فيمن الشهر
الذي كانت ترى الدم فيمن الشهر الذي كانت تعقد فيه فان ذلك ليس من الدم ولا من الطهر
فلتوضأ بحتي الحديث واجب بالحمل على عدم حصول التزواج **قوله** رحمه الله ولو اجمع فيمن
والعادة قالوا في الصلاة ان اختلفا زمانا **قوله** مع اتفاق الزمان فيها الاكلام فيها وانما
فذلكم الذي نواه في ايام عادتها اجتناب الاحتياط وقيل بعد بضعه من الحوض وتجاوز
الجميع العشرة فان الاصحاب اختلفوا هنا فقال السيد الرضوي والعيد وابن الجنيب يبنى على
العادة وهو قول الشيخ في المسائل وقال في النهاية يرجع الى التبريد وتزوجه والمبسوط والخلاف لان قال وقتا
بالرجوع الى العادة كان قريبا الاول اخبار المصنف بسند على ذلك برواية يونس عن حماد بن عيسى

حج من النبي السبع المائة وان امرأة يقال لها طهرت في الحيض فاحتجبت فانت لم سلمه
فالت رسول الله في ذلك فقال بقاء الصلوة ايام اقرها وقد رجسها قال الصادق عليه السلام
تقول عرف اياما قد كملت عليها وكذلك ان في ايام الحيض من الحيض عن النبي عن الصادق قال
دم الحيض حار غليظ لم يرفع واجب بالحمل على الغالب اذا حكم بالصلوة **قوله** ولو ذكرت الحيض
العدد دون الوقت تجزئت في تصدق من منع النزول اليه وقبل العمل في الزمان كلما تعلمه
المستحاضة والغسل لا ينقطع الحيض في كل وقت يجزئ فيصوم يومه **قوله** القائل هو الشيخ
رحمته الله قوله الاحوط في التماسية العدد والوقت في السوء الاحتمالات في زمانه **قوله** لا شك انه
الاحوط لانه الزمان يجمع تلك في الطاهرة والمطهر **قوله** وقضا احد عشر على رأي **قوله** من جملة
الاحكام الثمانية التي يربطها في سبيلها في العدد والوقت احتياط ان تقضي احد عشر يوما لانه غاية
ما يمكن ان يتطهر به الصوم بان يتبدل الحيض بغيره من يوم من ايام رمضان واخر بعض الحاد
عشر فيطهر الجميع وقال الشيخ تقضي صوم عشرة لان اكثر ايام الحيض عشرة **قوله** وهو يوم
اول حاد وعشر نفا من يوم وعطما اخرها نصفها الثاني وثاني عشر بغيرها من الثاني
والحاد عشرة يوم واحد بعد الثاني وقبل الحاد عشر **قوله** من جملة الثانية المشار اليها احتياطها
اذا ارادت قضاء يوم بغيره قال الشيخ بقاء على انها تختار يوما تصوم قضاء ثم تصوم الحاد وعشر
بالنسبة اليه فيكون احدا على قوله وانما في الطهر وعلى احتياط المصنف من السلف يمكن ابتداءه
في الغسل يوم الاول ويعد الى البعض الحاد وعشر فيطهر جميعا بل نصفها لهما الثاني وثاني
عشر فيكون اربعة عشر يوما ولا يربط في سبيلها كون مجموعها ونفا في الحيض فلا بد منها من يوم
يكون طهر فيصوم وهذا صحيح لكن فيه زيادة صوم يوم لاحاجة اليه فلا تكلف به لمحصل يفتي
بدونه ان تصوم يوما معينا كخياره ثم يصوم بغيره الثاني والثاني الحاد وعشر وتصوم الثاني عشر
فانه يحصل الصوم يوم في طهر فيصوم وذلك لان اليوم الاول امان يكون كل طهر او حضا او حصة
طهر او بعض حضا وعلى تقدير كون كل حضا امان ان يكون اول الحيض او بسيط او آخره وعلى
تقدير ان يكون بعض حضا امان ان يكون الحاد الاول هو الطهر ويقع فيه الحيض او بالعكس والاف
سببا الاول ان يكون كل طهر مع صوم الثاني ان يكون الحيض فانه غاية العاشر فيصوم الثاني
عشر الثالث يكون اوسط الحيض فانه التاسع فيصوم سبعا عشر حضا سابق الثاني عشر الحاد
يكون بجملة آخر الحيض فيصوم التخلل الخامس يكون الحاد الاول منه اخر حضا سابق فيصوم
التخلل ايضا السادس يكون الحاد الاول منه اخر طهر سابق فيصوم التام عشرة **قوله** وفي
وجوب الكفارة ولان اقرها الاستحباب **قوله** القول بالوجوب هو المشهور بين الاصحاب
ذهب اليه السيد والمفيد وابن ادريس واختاره الشيخ في المبسوط والخلاف
والجواب في النهاية بالاحتياط واختاره المصنف في الخلاف علما ما صال البراهة الدائمة
الوجوب بحمل على ما ورد من الاخبار على التندب جمعا بين الادلة **قوله** والمبتدأة بعد مفق
تلك على الاحوط **قوله** هذا من هبة السيد الرضوي في الصلاة وابن ادريس وقال الشيخ في تشرير الصلوة

اصحابه، وقد صلى بهم في وقت الصلاة قال صحت صلواته ولا صلوة عليه وتقررا لئلا يصح
 كما ذكرناه، وهذا وجوب لما خرج من عدم العلم باستمرار العجز وان كان وجوده الى الوقت قبل ان يراه
 من بصره في الحيض من احدهما فقال في الجملة انما هو في طلب ما دام في الوقت فاذا خاف ان
 يفوته الوقت لم يمتنع وجب في آخر الوقت اجتناب ما يجره بالاولى والسيد وهو اقوى بالانجيل
 ظهر بما قررناه **قوله** ولا يتم لغاية حيضه جازان في وقت الظهر في ذلك الوقت على اشكال **اقول**
 وجب الاشكال من حيث انه يتبع للصلاة بالقيام الى ان يجلسه فاعلمنا وهو الظاهر من كلامه في
 المبسوط فانه قال في وقت الصلاة في وقت الظهر او الغداة او العصر في وقت ركعتيه جازان
 ذلك فاذا دخل الوقت جازان على ذلك التيمم ومن وجده المقتضى لنا في آخر الوقت وهو تجزئ
 تحصيل الطهارة الى ما يشاء من حصوله الى ان آخر الوقت فلا يعم فعله قبله ولا بعده
 المصنف في المختلف ان يمكن ركعة العدة في آخر الوقت **قوله** وهل العدول الى النقل
 الاقرب ذلك **اقول** وجه القرب ان غرض الشارع نقل ما يقع الصلاة بالطهارة الى ارفع مع
 الامكان وعدم جواز التيمم الا مع تعذرهما وهو قادر على تحصيلها لكن قطع الصلاة من غير فعله
 لتمامه لا ينظر الى اعمالكم فالجواب عنها العدول الى ما قلناه الطهارة بالانجيل في وقت ركعتيه
 خصوصا اذا كان قد انقضت وقت الغزيرة فان التيمم لا يصح عند الاكثر انما يصح اذا انقضت
 وعند المصنف ايضا اذا كانت العدة مما لا يمكن زواله **قوله** فان فقد بعد في التيمم في وقت
 قدره المصنف في هذه السبل ايضا وكما في كتاب التيمم والمختلف وجه النص انه قادر على استقبال
 الماء وتجمع الشارع من ان يطأ الى الصلاة لا يسلبه التحريم القدوم من استعمال الماء فان القدرة صفة
 حقيقة ثابتة بالقدرة لا بزمانه ولا بزمانه الذي وجه عدمه انه من ضمن البطالة الصلوة سرعا
 فلا يمكن من جزمه الشارع من استعمال الماء ولا ان لو كان وجود الماء في الصلاة ناقضا لغيره لكانت
 صلوة كغيره من الاحداث وهو باطل **قوله** وفي ترك الصلاة على الميت منزلة التيمم في
اقول وجه النظر من حيث انه يتم في فعله عقبة العبادة المزمعة عليه فلا ينقض كالتيمم للصلاة
 اليومين اذ شرع فيها عقبة فانه لا يتحقق ذلك التيمم الى ان يركن في الصلاة بقضائه في الحكم ومن
 وجده الى من التمكن من استقباله وهو مبطل للتيمم بخلاف الشرع وفي اليومين لاختصاصها بالتحريم
قوله فان اوجبنا الفساق في إعادة الصلاة اشكال **اقول** وجه الاشكال من حيث ان كل بيت
 يجب قبله لا يصح الصلاة عليه الا بعد تقبيله وهذا اذ وجب قبله لانه المقدس ومن انه
 قد صلى عليه صلوة مشروعة وامر بها والامر يقتضي الاجزاء **كتاب الصلاة** **قوله** والماء يجرى
 الى الزاوية والنقل الا على شراى **اقول** ما ذكره المصنف هو اجتناب الشارع في النهي فانه قال
 فيه العبر زيادة النقل قدر الزاوية الاولى لا قدر الشخص والاكثر على ان المعبر قد ينقصه خفاء
 المصنف في المختلف **قوله** ولو صاف الوقت الا من الطهارة وركعتيه صلى واجبا مؤدبا للجميع
 على شراى **اقول** الذي اختاره المصنف كونه مؤدبا للجميع فهو من حيث الشئ من مؤدب وقال الشيخ
 يكون قاصيا للجميع فلهذا من الشئ ما يترك الخلاف قال ومنهم من قال يكون قاصيا لبعضهم

كتاب الصلاة

قوله وهل الاربع للظهر والعصر احتمال **اقول** وجه الاحتمال كون الاربع للظهر ان الشارع منجز
 عليها الاثبات بالظهر في ذلك المقدم من الزمان على وجه التيقن ولا ينعى في وقت الغزيرة الا وقت
 الذي فيه ظهر تلك الغزيرة عينا وقد عرفت ومن استدل بانه قد كان تحضا بالعصر لانه
 قدرا لما صيرته فلما اذا اذكره لا يستتبع ضرورة ما ليس بوقت وقدنا لان ذلك يقتضي كون مقداره
 تلك احدى الغروب لو ادرك قدر ركعة من آخر وقت العصر وقتا للعصر دون المغرب لانه قد
 قيل عليه الاثبات بتمام العصر في ذلك الوقت نصيحا وهو باطل قطعا **قوله** ويظهر انما يادة
 في العرب والعشاء **اقول** سببه انهم جعلوا مقدارا الاربع وقتا للظهر فلو ادرك قبل الا
 بصلص مقدار اربع وجب عليه الغزيرة العشاء لان مقداره ثلاث ركعات يدرك بها المغرب
 ويدرك العشاء بادراك ركعة فانه وان جعلنا الاربع للعصر كان قدر الاربع في الا
 خصائص فاما العشاء الاخرة لا ينعى الغزيرة وهذا التيمم ليس عند شئ **قوله** وذلك
 قولان **اقول** في وجوب استقبال القبلة بالانفاد قولان احدهما الوجوب قاله ابن ابي عمير
 الا في موضعين حال الحرب والباب على الواحدة حيث توجهت واوجب الشيخ ايضا الا في
 والركب واذا خافه الصنف والمختلف والفقهاء لا يحرم الاستنجاب فلهذا استثنى في بعض النسخ
 والظاهر ان مراده هو شئ من الدين جعفر بن محمد رحمه الله لا قال في الشريعة واما المؤلف
 انما هو على الاصل استقبال القبلة **قوله** ان تكون من متبعا الاعمال على اشكال **اقول**
 متى امن انقاد على الصلوة بجميع الامور العزبة فيها شرعا كانت بحرية ومن عدم التمسك بصلوة
 على الاصل والاشوا والصورة التيمم واستجابتها للجميع الامور العزبة فيها امنه اذن جلتان الفصل على
 المرحلة اختصارا **قوله** وصحة الصلاة على غير معتق قولنا وارجوه معلقا بالمال النظر **اقول**
 مشاء من مشايخها المرحلة الاولى عنها وانه في معرض حركة البعير والارحمة التي قد لا يثبت
 عليه المالك من بعض الافعال الواجبة ومن اصابه الجور مع قدرته على جميع الافعال الواجبة
 بخلاف المرحلة التي بها الخرق في حال سهره من صحت قبله في ثناء الصلوة اما البعير الذي
 والارحمة فلا يستلزمها ولم يصح عليها سمعت القبلة فلا مانع منها **قوله** ولو قصد البعير
 والظن قلنا لا يجوز احتمال هذه الصلوة **اقول** هذا الاحتمال اعني وجوب كل صلوة الى اربع
 جهات هو من حيث الشئ من جزمه والخلاف فانه في الاثبات من لا يعرف القبلة صلى الى اربع جهات
 لكنه يجوز وفصل في المبسوط وقال في العالم بدليل جزمه لقبلة القبلة اذا اشتبه عليه الارض
 سحره بان يقلد غيره لانه لا يلبس عليه بل صلى الى اربع جهات لكنه يجوز قبله العدل للفاقد
 الامارات ومن لم يجها المصنف جزمه قبله العدل المشوق فقد العلم والظن وجهه ان سمع
 احب الى العدل عند الظن فوجب الدنيا على قوله لان الامارات المذمومة للظن عند فقد العلم
قوله لو ظهر خطا في الاجتهاد بالاجتهاد في القضاء اشكال **اقول** مشاء من ظهوره خطا
 في الجيزة التي صلى عليها وان كانت الصلوة قد كانت قائمة في مئة بغيره فلا يخرج عن العبد الا بطل
 ومنه صلى صلوة مشروعة ما يجرى في الارض في الارض وكذا خطا في اجتهاد مال

١٢
 او اضاف الرسول الى الخبر كقولهم واشهد ان محمدا رسوله او الآل باء قال اللهم صل على محمد وآله والبر
 الاحسن لانها عبارة عن منزلة هذا بل على الخبر القصود من الشهادتين والصلوة على محمد وآله
 فكانت حجة وجوبها لاجل هذه التوقيف من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذلك في الاستماع
قوله الا في عتدي بعتاب التلم **اول** الذي في هذه الصنف هاتين بعتاب التلم هو من ذهب
 الشيعين وابن البرج وابن ادریس واختاره الصنفين في الخلاف والمشهور بان اصحابنا اوجب ذهب الشيعين
 والاصلاح وابن الجعفي وسائرهم من جهة واختاره الصنفين في الخلاف والمشهور بان اصحابنا اوجب ذهب الشيعين
 في صلب الخلاف باصالة البراءة كما امر في سورة في الصحيح عن الباقر ع انه قال ان الله عز وجل جعل
 ثم يجلس بعد ذلك ان يستلم قال تمت صلوة اجتمع الرضى عا وروى عن امير المؤمنين ع ان النبي ص
 قال صلح الصلوة القصور وكونها الشكر وتكليفها التمسيم وتعين الحزب في حق الخصام واللباس وغيره
 الحصر في حق القليل وغيره والاداء كان يدام عليه وقالوا كما امر في صلوة في غير ذلك **قوله** و
 في الخبر في احد المقامات الحروف بعد الكلام المذكور عليه نظر **اول** وجه النظر في الاول من حرفه احد فانه
 قصد به الصلوة ومن ان كان الكلام المركب من الحروف كونه كلمة مفيدة فكان قصد للصلاة كما قصد
 الكلمة المركبة وما الثاني في حق ايضا غير عدم النفاذ لا تحرف في ليس فيها من ان المد كما تحرف في
 كون تكلم في حرفين واما الثالث فليصدق انه تكلم ما مد وهو ينال في صلوة اذ ليس الا بالمد الاكبر هنا
 ما يقع في احد الامكانات فانه لا يعقل ان يفعل الا في غير كلامه وهو حصول الاكبر المقصود في
 الجهر بقوله من رفع عن امت الخطاه السنان وما استكرهوا عليه **قوله** ولو قال او دخلها لم
 امنين على الفراء فحاز وان قصد النعم ولو لم يقصد سواء بطل على امثال **اول** منثاقه ان
 هذه اركان الاشياء من القرآن بمطل من الصلوة ومن ان النطق تابع للقصد فاذا تكلم بكلام
 ولو يقصد كونه قرآنا لم يقصد به كلاما فانه لا يكون قرآنا وان وجد مثل في القرآن كما لو قال
 القابل الجن اسمه هرون يا هرون يقصد به ان القرآن القابل يكون متاديا له لا قاربا وان وجد
 في القرآن وهو ظاهر **قوله** ولا العقص للرجل على قول **قول** هذه القول اعني تحريم عقص الشعر
 للرجل المصل بذهب الشيخ في النهاية والبسوط والخلاف وقال ابو الصلاح وسائرهم ابن ادریس هو
 مكرره واختاره الصنف في الخلاصة **قوله** ولا ينشط الحر على راي **اول** اي لا ينشط
 في التناوب من قبله على في صلوة الناس المجعدين يكون حرما وهو احب اليه الشيخ والبسوط وقال في
 النهاج بشرط **قوله** رحمه الله في الاجرة والاحتم والاشي قالان **اول** في هذه المسئلة في
 موضعين احدهما في ما امره الاجرة والاحتم في المجعدين لا سيما ما ذكر في قول من احدهما المنع
 قال الشيخ والاصلاح وابن ادریس في السيد مستقر في احد قوليه الاخر الجوز وهو القول الاخر
 للسيد ذكره في الاصل على انه يهتبه وهو ظاهر كلامه سائر حيث منع من ما شره له الزنا والفساد
 والمراء لا يهتبه واختاره في الدين رحمه الله بعد نزوه في ذلك هو اختيار المصنف ايضا في المختلف
 الثاني في حق الزنا ما لا يفي وقد ذكر الصنف في حقها قولين ولو اقل اصحابنا على قول المنع
 عن ما شره له الزنا واد السكون عوا في عبد الله عن امير ع قال قال ابو البركات في قوله لا يهتبه

لا يهتبه

وقال الشيخ في النهاية لا يجوز
 ما لا يهتبه لا يهتبه بكناس
 احتراز عن القياسات قال
 ايضا

المطلب

الطلوع ولا ياد من حسابنا الا اعيانها وصاحب التمسيم ولا ياد من الايمان بالصحيح الا بعبارة
 القيد وليس فيها الا على المطلب **قوله** وهذا خبر في حال الغيب المتكلم من الاحكام بشرط
 الجهر **قول** ان **اول** الجهر هو ان يسمع في النهاية التمسيم له بعد ادریس وسائر الظاهر
 كلام السيد **قوله** ويجوز ان يسمع من الاحكام بشرط **اول** فاما وجه عدم وجوبه فلهذا
 الشرط ان يسمع اليه **قوله** العدة وهو خمسة **اول** ضبط العدة الذي يعقده به الجمع خمسة كما
 اختاره المصنف وهو من ذهب الرضى القيد وابن الجعفي وابن الصلاح وسائرهم وابن ادریس
 وقال الشيخ في الخبر في حق سبعة نفر وهو من ذهب ابن البرج وابن حزم **قوله** وفي العدة وها
 بالعبارة امثال **اول** مناه من احتسابه في الانفاذ كما ذهب اليه في البسوط وابن حزم لان
 وجوبها على كل كف لا ينفك من قبح فيكون قبحا اما الا في حق المصنف على العدة غير ان
 ستة وهو غير علم بل الاصل عدم الا في حق كفها هو في حقها عند تحضره في تكبير العدة المقص
 ان يكثر من غير ذلك في ذلك الخلاف من القوم وهو المعروف في تلك الغير بغيره في ظاهر هذه المسئلة
 الصنف في خلاف من احتال الانفاذ كما هو من ذهب في الخلاف وابن ادریس على العموم الا في
 هذا الموضع اعتبار بطلان العدة من غير قيد حيز او غيرها وعدم وجوبها عليه الا في العدة هـا
 كما في نص في حق **قوله** الخطتان وهما من زوال الشمس لا قبله على راي **اول** هذا قول
 ابن ادریس قال عن ابيه وقال الشيخ في النهاية ينبغي للامام ان اقرب من الزوال ان يصعد المنبر
 ويأخذ في الخطبة بقدرها اذا خطب الخطبتين في ذلك الشمس **قوله** وقبل ان يركب الاية الشاهداية
 المشهورة من اصحابه جرب قراءة سورة خضعة من القرآن وقال في الخلاف بغير نسخا
 من القرآن اما بعد ذلك بالاية المأثرة فاما فقد شها الصنف في الدين بن سعيد
 في كتاب الشرايع **قوله** والاخر عدم اشراط الشهادة وعدم وجوب الاضافة اليه انفاذ
 الكلام **قول** هذا احكام **أ** الاخر عدم الصلوات ان الطهارة ليست شرط في الخطبتين وهو من
 ايراد من خلاف الشيخ في كتاب البسوط والخلاف **ب** الاخر عدم الاضافة الى جرحه
 استماع الخطبتين وهو اختيار السيد والشيخ والبسوط والمشهور من وجوب اخذ الشيخ في النهاية
 وابن حزم وابن ادریس **ج** الاخر عدم الصلوات ان الطهارة ليست شرط في الخطبتين وهو من
 في البسوط حيث قال هو لم يرد وليس بخطره والمشهور في الكلام فيما اختاره في النهاية به في قول
 ابن حزم وابن ادریس وجه الغرض فيما اختاره الصنف ان الاصل براءة الزمة وتكفيها وجوب
 حكمه كونه بغير شرط بل القصد في ثبت **قوله** ولو شك هل كان الامام راكعا او راغبا رجحا
 الاحتياط على الاستصحاب **اول** وجه الترجيح ان جازية الاحتياط للعبادة العارضة باصالة
 عدم الزم لبعض اصحابنا في المكلف على التكليف حيث لم يثبت خروجها عن العدة **قوله**
 ومع اشتباه السابق بعد تعينه ولا بعد ومنتها السبق الاجرة اعداد جمعة وظهور في الاجرة
 وظهور في الاولين **قول** اذا صلى في بلد واحد جعتان بينهما اقل من ثلث سبيل المظنة الاخر
 وصحت السابقة وان اقرضا بطلانها وان حصل اشتباه في السابقة فاما ان يكون قد حصل

الجلد

[illegible]

مجلس
العلماء
بدمشق

تبرکات

۱۰۰

التي هي عليه القضاة والكفارة تختلف لنفسه الآن يكون ذلك المكان حالها عن المرتبة فإذا
 أو قضاة غيره فالوجه انه يجوز الانقضاء لكفارة عليه إذا المكان الذي لا يترتب عنه لا يترتب
 الشئ بخصوصية تلك الصلوة فترى ان يترتب من البيت فان خصوصية تلك الزاوية لا يدخل
 لها في العقد فلا يجب كفارة عليها كفارة وتجعل الكفارة لأن المنذر الصلوة في تلك البقعة
 اجبها فإذا اتى بها غيرها تكون قد احتل بالعبادة المنذرة فوجب عليه كفارة خلف المنذر
 وهو وجه قوي في كلام الصنف أهل التحقيق ان الثاني ما ان يكون قد نذر بقاء الصلوة في
 تلك المكانين من غير ان يترتب على ذلك مكان معين مع عدم تميز الزمان او نذرهما في الزمان
 اذا احتل به حتى خرج ذلك الزمان كان عليه الكفارة قطعا سواء فعلها في الزمان الذي نذر
 او لم يفعلها لكن الاجر عليه القضاة على الأقوى الثاني ان فعلها في غيره لا مكان فانه
 كان ذلك المكان المنذر حلالا عن المرتبة احتل الاجزاء وعنده على ما تقدم وان اشتمل على
 المرتبة فعلها في غيره لا يجوز كان عليه الامارة لا انقضاء ولا كفارة عليه والثالث ان فعل
 بالفعل حتى خرج ذلك الزمان او فعلها في غيره في المرتبة لم يكن عليه الامارة لا انقضاء ولا كفارة
 على ما تقدم **قوله** وفعل بها هو لزم مرتبة في الاجزاء نظر **اقول** مشأوه ان المكان الذي
 فعل فيه المنذر مشتمل على المرتبة المنذرة ومن ياتيه فيكون قد احتل بها بقية من زيادة مرتبة ومن خله
 بالمنذر فيها مرتبة بعد انقضاء **قوله** والاقرب وجوب التسليم بين كل ركعتين **اقول** وجه
 القرب ان المنذر اذا اطلق انما يحل على العاقل السبب الغالب في الصلوات المنبرية بها عز وجل
 باصل الشرح كون ركعتين منها تسليما فيعرف المنذر المبرور فيجعل عدم الوجوب ان المنذر يتبنا ولو وجب
 عدد محصور وهو الايمان به بالتسليم بين كل ركعتين فيحق عليه ان لا يركع وقد تقدم في الشرح بكل
 واحد منها **قوله** ولو شرط تحضا في بقائه نظر **اقول** مشأوه من احتمال الانقضاء لا بد من شرط
 على وجه محصور من بعد انقضاء الصلوة ونفسها طاعة العبد بقدر معين من الركعات لا يمنع من
 التسليم بعد انقضاء من عدم العقد بمثل تلك الصلوة فيكون بدعة **قوله** ولو اطلق في حق الواحد
 اشكال اقرب ذلك **اقول** مشأوه من صدق الصلوة على الواحد والاحتمال ذهب ابن
 ادریس عن سبأ المنذر على العاقل السبب كتمان والاحتمال ذهب الشيخ في الخلاف والمبسوط
 والأول عن الاحتمال اقرب عند الصلوة لاصح الامارة الزمنية من الزيادة على الركعة لصدق
 اتم الصلوة عليها فكانت حرة في حكمه **قوله** ولو نذر بغيره فالجواب الانقضاء **اقول** لا بد من زيادة
 ما تقدم من ذكره وجب الاضيق من العقد المنذر فان العبادة وجوب الكفارة مع القضاة
 لو احتل بها **قوله** او استدبر ان لا يوجب الصلوة **اقول** يريد انه لو نذر ان يصلي مستدبرا لغيره بعد
 المنذر والصلوة دون الصلوة لم يوجب الصلوة ان لا يوجب بوجوب الانتقال في النذر وقد تقدم
 الحكم بالاحتلال في الصلوة دون **قوله** لو نذر في ركعة وهو قائم لم يركع ثم ذكر قبل ان يركع
 على ركعتين **اقول** هذا الذي احتل به من الصلوة من غير ان يركع من الركعة من غير ان يركع
 السبب بطلان الصلوة لا يجوز ولا يترتب رأسه هو من هذا الموضع لا لاصلاح واجب ادريس **قوله** قال

عنه

ويشترط له ان يكون سببا في صحة الصلوة في هذه المواضع الباقية هو الوجه عند **اقول** في صحيح السبب
 اقوالا اختلفوا فيها في موضع واحد هو قول محمد بن ابي ذر في الموضع حيث قال فيه راعا ان السبب الذي يجب
 فيه سجدة السهو هو انك اذا اردت ان تعقد فأت اذا اردت ان تقدم فعدت الثاني وجوبها
 في موضعين وهو قول والده حديث اوجها في بيان الشك في الشك بين الثلث الرابع اذا
 ذهب وهو ان الزيادة في قول الحسن ابن ابي عمير حيث قال في موضعين انك ساهيا ودخل
 الشك عليه في أربع ركعات او خمس فاعتادها الثالث وجوبها في موضعين وهو قول القيد في
 القصر حيث قال في موضعين انك ساهيا في موضعين من ترك سجدة حتى قامت بحذوها من ترك الشك الاول
 حتى يركع في الثانية ومن ترك ساهيا وهو القول الآخر محمد بن ابي عمير حيث قال لا يجب سجدة
 الا لمن تركها في القيام او ما عكسوا وتركوا الشك اذ لم يركعوا او انقص الرابع وجوبها في
 اربعة مواضع وهو قول الشيخ في الحل والاقضاء قال فيها في موضعين من ترك ساهيا
 ومن تركها في الركعة ساهيا من ترك إحدى السجدة حتى يركع فيها بعد من شك بين الرابع والخمس
 وهو قولنا حديث اوجها في بيان السجدة والشك في الكلام ساهيا والتقدم في حال القيام
 وقول الشيخ في الخلاف حيث قال فيه سجدة السهو لا يجان الا في موضعين من ترك ساهيا ومن
 سلم في موضعين ساهيا او اذ في موضع واحد ولا بد من ترك ساهيا في الركعة من تركها في ركعتين
 موضعين وهو قول الشيخ في المبسوط فانه ذكر المواضع الاربعة التي عدها في الحل والاقضاء وسأولها
 من ترك الشك الاول حتى يركع في الثانية وقول السبب حيث اوجها في اربعة التي احتارها سببا
 عليها الشك بين الرابع والخمس وقول في الاصل حيث قال بيان على شك في حال الغرض
 وزيادة من ترك ساهيا في موضعين ساهيا في موضعين ساهيا في موضعين ساهيا في موضعين ساهيا في موضعين
 وعلى من ترك ساهيا في ركعة او ركعتين وسلم ثم ذكر قبل ان يركع في ركعة او ركعتين وسلم ثم ذكر قبل ان يركع
 وجوبها في موضعين وهو قول ابن ابي عمير حيث اوجها في خمسة التي اوجها فيها السبب و زاد التسليم
 في غير موضعين قول ابن ادریس حرره ايضا الا انه اسقط التسليم في غير موضعين جعل مكانه التسليم
 سجدة من الاخرين وقول ابن ادریس الصلوة اوجها في تسليمة السجدة والشك في التسليم
 والتسليم في غير موضعين الغرض في حال القيام وما عكسوا في الشك بين الرابع والخمس وانما طرأ
 الكلام هنا في انك اذا نذر بقاء في هذا الموضع حيث قال السبب في بيان لكل زيادة او نقصان وهو
 نقصان في ركعة او ركعتين او ما عكسوا في الشك بين الرابع والخمس فانه قال لا يجب سجدة
 السهو الا في اربعة مواضع كما تقدم ثم قال فاما ما عدا ذلك فهو سقوط في الاصل فانه قال لا يجب سجدة
 السهو في كل مكان او في الزيادة كان انقضاء ما سقط كان او سقوطه محل كمال في تسليمة السهو بان قال
 عليه سجدة السهو في كل زيادة ونقصان كما ذكرناه فالدليل على ما احتار السبب ما روي اسبقين من
 المبسوط عن ابي عبد الله قال سجدة السهو في كل زيادة ونقصان عليك انقص من الاصل
 على الشك في الزيادة والنقصان فيهما على متغيرهما او في الاول من ذلك في كل زيادة ونقصان
 الاول ما رواه الفضل بن يسار انه سأل ابا عبد الله عن رجل صلى من خلفه سبوا فليس عليه

ما كلفه والفتنة كان ظاهران **قوله** وفيها على العار والنجاسة فإسأل الإمام نظر فيه ذلك إن لم
يوجب لأعداءه الوقت **أقول** وجه النظر من احتمال بطلان صلوة إلى عدمه لوجود القضي على
صلوة الإمام لعله كان بمنزلة من أتى على طهارة مع علمه من احتمال البطلان لا أن أتى على
صلوة غيره أو الأثر عند العلم الفصل وهو أنه قلنا أنه يجب عليه لأعداءه عليه الوقت لم يخرج
الاجتماع به أو الأثر بما لا الأول فلا بد من الإمام ليست صحيحه في نفس الأمر والأما وجب عليه أداؤها
لأنه لو كانت في بعض الأوقات فيه فيها غير الطهارة أو ما لا خلاف أنها غير طهارة في نفس الأمر لهذا
عليها أداؤها في كل صلوة الخوف **قوله** صلوة الخوف مقصورة سفر وحضر وإن صليت جماعة
وفرد على قولين القولين **أقول** ما فاءه المصنف من القولين هو من حيث هو من الجنب وابن البراءة
صلوا وقال ابن آدم بن أبي إسحق مقصورة سفر مطلقا وحضر إن صليت جماعة ووجه قوة ما
اختره المصنف عموم قوله تعالى ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يصيبكم الذين
كفروا ولو باين سرارة الصحابة عن الباقين قال سألته عن صلوة الخوف في السفر بقصر أو جمعا
قال نعم وصلوة الخوف إن قصر من صلوة السفر الذي ليس يجوز جعل قضاء الخوف بغيره
للقصر أو من السفر بغيره وكما يفصل السفر وإن الفرد فكذلك من غدا في منة بالتقصير **قوله** وهو
شرطها في السفر **أقول** هذا المخرج على قول ما لم يظفر بها عليه وإنما نقل الشيخ رحمه الله البسيط
والخلاف فقال البسيط لاختلاف الصحابة في هذا لم يدل على أنها بقصر مسافر أو كان أو حاضرة
منهم من قال لا قصر إلا بشرط السفر ثم قال بعد ذلك هذه الترتيبات المراد وأن يصلوا جماعة وقال
المتأخرين أصحابنا من يقول بصلوة الخوف مقصورة ركعتين ركعتين إلا الغروب ومن أصحابنا
من يقول لا يقصر عداها إلا السفر **قوله** ويجوز أن يصل الجماعة على صغرة ذات الوقوف
دون أجل الخلق إلى قوله يقصر العدد ولو حدة صلوة الإمام **أقول** يقصر العدد جواب عن
سؤال يقضي وهو أنه كيف يجوز أن يصل الإمام الجماعة على صغرة ذات الوقوف وهم فرقة فكانت
جميعين في موضع واحد وهو غير جائز والجواب أن العدد إلى أوصاف غير قاص في الصحة مع وحذ
صلوة الإمام كما لو تيسر الصلوة بالإمام يقوم ثم جاء آخرون وأما القول أنه يجوز أن يصلها بهم
جميعا صلوة عثمان بن الجراح في رواية الإمام فمروا وحده وأما يجوز بعضهم في بعض **قوله**
ولا تكمل السجدة إلا من حاله الباطن إلى حاله الأخر أو صلا عند رفع الإمام رأسه من سجدة
الأول مع احتمال الاعتدال في قيام الثانية **أقول** قيل إن يكون وقت معادلة الفرق الأولى
في سجدة صلوة ذات الوقوف عند رفع الإمام رأسه من سجدة الأولى فلا تكملها ولا يصل بها
لا تكملها ولا تكملها ثم عند رفع رأسه من السجدة الثانية فيكمل عند اعتدالها في الثانية
لأنه لا يزالون متوحدون به إلى حين يسروا في الثانية ابتداء الثانية في قيامه فيها **قوله** و
الأقرب الوقوف بغيره لا انفرد **أقول** وجه القرب أنهم مكلفون بالفرد وجوابه فيجب عليه بغيره
لعموم وجوب بغيره أحب **قوله** ولو سافر في ثلثه ما يؤبه بقصر واختاره ابن آدم بن أبي إسحق
عن السيد **قوله** فإن قلت احتمال وجوب قصر قضاء مطلقا وفي غيرها والتجيز مطلقا **أقول** يريدون

الوقت من كل ركعة
أما إذا كان في ركعة واحدة
فقال المصنف على ما ذكره

صلوة واحد للمواظبة التي تجزئها بين الإمام والقصر احتمال في قضائها ثلثة وجوه أحدها وجوبها
فصلوا مطلقا أي سواء كان قد قصر أو لم يقصر في المواضع التي تجزئها أو لا إلا الأصل وجوبه على
المسافر من الأداء في المواظبة الأربعة للصحة في ما عداها أو خلا من عموم وجوبه القصر
لكل صائر إلا أن الله أن قصاها في ذلك المواظبة تجزئها الأقصر ما الأول فذلك الفصل واقع
للأداء وكما أن أدائها في ذلك المواظبة تجزئها ذلك قصاها وأما الثاني فلا بد من فصل
القصر كونه مسافرا أو ما استحب الإمام في ذلك المواضع لا غير فليس له الإمام في غيره الثالث
التجيز مطلقا لوجوب قضاء الغائب كما فاته وقد فاته وقضية لا يجب قصرها حتما ولا إتمامها
حتمال تجزئها فكان الفصل كذلك **قوله** ولو لم يقصر مقدرا لم يقصر احتل في القصر
فيما وق نظر **أقول** لو كان في أحد المواظبة الأربعة التي تجزئها لم يصل الظاهر حتى يق
للقرب مقدرا لم يقصر احتل في ثلثة الأول سقوط التجيز ووجوب صلواتها أقصر
أدرك الإمام مكانه إذا انقطع الظهور فخرج وقت القصر بالكلية وهو غير جائز الثاني وجوب القصر
في الظهور من غير أن المحدث والمحدث كونه من الإمام أما العصور فلا لأنه إذا تجزئ للإمام فيه
أدرك منه ركعتين في وقت من الصلوة يدرك بادره ركعة مناهل وفيها الثالث
وجوب قضاء الظهر الأثران بالعصر لأنه إذا اختار الإمام كان الذي قد بقي من الوقت
مقداره العصر فتجزيه ولا يجوز له إلا أن يظهر في وقت التجزئ بالعصر فحين قضاؤه بعداده
العصر وهذا الاختار ضعيف لأن اختصاص العصر بذلك الوقت إنما يكون لو كان الحاضر أما حال غير
فالتجزي بالعصر مقداره ما يكون فبإدائه العصور ذلك مقداره ركعتين والإمام ما يكون ولو تجزئ
تكون واجب وهذا يقتضي ترك أدائه الظهور في وقت ذلك يكون الإمام جائز **قوله** أو التجزئة على ترك
أقول السفر للصلاة على إتمام ثلثها أما الصلاة للموت فبقوتها وقوتها بالبقاء خلاف في وجوب الإمام
على الأول أو التجزئ على الثاني أو التجزئة وفي وجوب التجزئ قولان أحدهما وجوب التجزئ مطلقا
في الصلوة والعصر واختاره المصنف وهو الظاهر من كلام السيد وابن أبي عمير وملا وجب التجزئ
بطلان السفر للمباح وقال الشيخ في النهاية يقصر الصلوة بغير صلوة وهو اختيار المفيد على ما في غيره من
البراءة وابن حمزة وابن آدم بن أبي إسحق الشرايط واحدة في الصلوة والعصر وكذلك الحكم مطلقا على
سائر **أقول** يريدان كل شرط يشترط في قصر الصلوة يشترط في قصر العصر وكذلك الحكم مطلقا
أي كل موضع يقصر في الصلوة يقصر في العصر سواء كان وجوبا أو تجزئا سواء كان قصدا أو غير قصد
أو لأدائها اختيارا بين البراءة وخالف الشيخ في ذلك حيث قال من قصد أن يصل في السفر أو أراد الرجوع
فوجه تجزئ في إتمام الصلوة وقصرها لا تجزئ في العصر بل يجب عليه القصر حتى إذا سافر وكان سجدة
أكثر من خمسة كالكلية يجب عليه إقامة خمسة يركع يقصر فيها ركعة ثم يركع **قوله** وإذا سافر في الصلاة
أقول لو سافر في صلاة عشرة أيام في بلد لم يركع الإمام ويصبر رجوعه ما يصل في واحدة على الإمام
ووضي الصلوة حتى خرج وفيها ثم رجوع اختياره ورجاء أحداهما رجوعه عنه فليركع القصر
بصل الصلوة في ركعة واحدة عما بعد الصلاة في ركعة واحدة على ما في النسخة عما أدركه

في النكاح

ذا كرهها صلها ما لا كان في تلك الوقت تاويا المقام العشرة **قوله** والاقراب ان الشريعة اجرة
 كالانعام **قوله** وجاء القرب من حيث ان الفعل يعلل من فعل المقام فلا يرد عنه حكمه بل
 حتى ينشئ السرور على المقام ولا يرد الا في عشرة وجوب على المقام والاصل بقا الوجوب خرج
 عنها ما اذا لم يصل على المقام ولو بشرع والصبر في الباقي على الاصل ويجوز الرجوع على الاصل
 خرج منه ما اذا اصيل المقام للنقص عليه في الباقي على الاصل **قوله** وفي المصاهرة **قوله**
 لو كان المصاهرة قربة مرفوعة على موضع عالي في اعتبارها خفاء جدرها اشكال في ذلك من غير
 عن القصر مع مشاهدة المصاهرة ومن كون المصاهرة خفاء عن المصاهرة من الارض المستوربة الا
 ان المصاهرة كانت في حصة خفية عنه **قوله النكاح** **قوله** ويستحب غلات الطلقات النعامة
 على انك **قوله** هذا ما ذهب اليه من ادريس بن علقمة عن ابن ابي عمير خلا في النكاحين وبن
 الصلاح وابن حزم **قوله** او المصاهرة على نكاح **قوله** يريد انه لا نكاح في الدين يسو كان المصاهرة
 مصرا او مصرا به وهو قول السيد وابن التتيد والحاشية ابن ادريس خلا في النكاحين
 قال في النهاية في النكاحين ان كان فان حرم من جهة صاحبه وهذا يلزمه تركا في النكاح
 لا نكاح في الدين الا ان يكون ما حرم من جهة فان لم يكن مستكنا فلا نكاح عليه في الحال **قوله** ولو
 امتنع فضا جري في الحول من حين العقد على نكاح **قوله** الخلاف فيهما سبغ على القولين
 الملك متى كسب في الشهر رانه يحصل بحد العقد بجري في الحول من حين العقد مطلقا اسر
 كان الحيا بالاصل كغيره بالجلوس في حيا بالجلوس او تبرع بالمصاهرة كغيره بالشرط واذا لم
 والشيخ نجم الدين وابن ادريس قال الشيخ الجعفر رحمه الله في البسيط اذا ابيع نكاحا في حيا فيه
 الزكوة في الحول بشرط الحيا فان كان الحيا بالبيع او اذها فانه يبرم نكاحه لان ملكه لم يزل
 كان الحيا بالشرط استأنف الحول **قوله** ولا مندبر الصدق به واقر في العقود ما لا
 هذه الاعنام صحا او هذه المال صدقة بنذر وشبهه اما ان هذه الصدقة بان معنى سواء ولو ابيع
 لم يمنع الزكوة اذا الدين لا يمنع الزكوة وفي هذه الشروط **قوله** الصلابة المندرة للصدقة
 او الاخير اما ان يكون مينا او مطلقا فان كان ما قسمه او سواه كان النكاح مطلقا او مشروطا
 وهو حاصل بشرط النكاح او لا يمنع من تعلق الزكوة بما يملكه من الصلابة ما ذكره المصنف بان
 الدين لا يمنع الزكوة واما الاول فهو ان يكون النكاح مينا اما ان يكون النكاح مطلقا او
 مشروطا فالاول قسم لانها ان يكون قد تعلق النكاح بان يصدق به او يبيع او يهب صدقة
 او ضمانا او على كل تقدير من لانها غير لغوية النكاح فكل منهما كغيره في النكاح في قوله
 ووجه القصة ما ذكره المصنف حاشية على كتابه في حصة فان قال وجه القصة انما اذ احقر الصدقة تعين
 المال لم يخرج عن ملكه الا اذا صدقة وهذا خرج من النكاح الى المشرع ما قدمه احدوا في المشرع وحكمه
 كالانكاحين الصدقة تعين المال فيكون منوعا من التصرف فيه كالنكاحين المطلقين وما بينهما
 المشروط الذي لم يحصل شرط النكاح في بعضه فيفسد الزكوة في نظر من وجه من احدى السقود
 لبقا الملك عدم حصول شرط النكاح والمصنف اطلق القول بان في النكاح الشرط نظر الزكوة في

قوله

م المصنف النكاح في هذه العين
 فتنظر في ما شرط النكاح من شرط
 ان تعلق الزكوة والاخر عدم
 السقوط

فقد تحقق بقصد المصلحة بل يصدق كما ذكرناه فان غيرا شيئا بالكلية **قوله** ووجهه ان الصلابة
 وجبت ثم هي على الصلابة فلا اقرب عدم منع من الزكوة **قوله** يدين ان تحقق هذه
 من كذا ما هو حكم كل واحد منها ثم ذكر وجه القرب الذي اشار اليه المصنف فيقول هذه الصلابة اما
 ان يكون قد حال عليه الحول قبل الشهر او بعده او حصل معا فان اهل الشا عشرة من اهل
 مثلا فالاول والاخر لا يمتحان من تعلق الزكوة بالصلابة لانه كان ملكا لغير الحول فكانا معا فلا
 يسقط عنه اما الثاني اعني الذي يكون الاستحالة سابقة على تمام الحول هو الذي ذكره المصنف
 المكاتب فان غيرا قبل امثاله من حصول الاستحالة به فتعين حرمه في كل حال كونه ملكا تاما كونه
 فصحة به ومن تعلق الزكوة بالدين وجوبه في كل مجرى مجرى وجوبه في الدين على الدين
 اذا لم يكن غيره وكما لا يمنع ذلك من تعلق الزكوة فكانا معا وهو الاقرب عند المصنف **قوله** ولو
 مشروطا على انك انك العتق لم يمنع على نكاح **قوله** لهذا اعتبارا في العقد في النكاحين ما يورث
 نكاحا لانه ابن ادريس بن علقمة ولان احدى امثاله هذا ذكره في كتابه من النهاية وفي مسائل
 الخلاف وقال في باب القرض ان شرط تركه القرض على المعاري وجبت عليه دون السقوط **قوله**
 وفي حساب الثاني عشر من الثاني والاول في كل **قوله** ان قد يوجد في بعض الكتب في
 عشرة ولا في كل هذه الاشكال اما اذا اعتبرها ماضى احد عشر شهرا مطلقا وجبت الزكوة بها
 الثاني عشر فان الاشكال في كل الثاني عشر في ان يقبض من الحول الاول يعني ان لا يتلقن
 الزكوة فيها بالنسبة الى الحول الثاني الا يهل الى الثالث عشر لان وجوب الزكوة في الحول الاول
 موقوف على زواله لا يكون الشهر الواحد محسوبا من حولين ويجعل احسابه من الثاني الى اربعين
 في الاول قد مضى في الثاني فيكون وما لا تعلق للحول الاول بها فيكون من الحول الثاني
 والاضاع على الفقهاء ولا يوجب احد الحولين **قوله** ولو ملك ثلثين بقر وعشرين
 اشهر فعند تمام حول الثلثين يبيع وعند تمام حول العشرين يبيع سنة فاذا تم حوله آخر على
 الثلثين فغيره ثلثا من سنة واذا حال آخر على العشرين فغيره ربع السنة ويبيع ربع السنة
 داهما ابتداء حوله الاربعين عند تمام حول الثلثين اما احتمال وجوب ثلثي ربع السنة عند
 عام الحول لثلاث بالنسبة الى الثلثين فلا تملك الاربعين بقر ولا اربعين في سنة لكون
 قد مضى من سنة من تركه عشر منها الا ربع السنة عند تمام حوله اربعين بقر ولا ثلثي ربع السنة
 اربعين من السنة البيع داهما فلا حوله الثلثين معاني الحول العشرين فعند تمام الثلثين يكون
 قد تم حوله العشرين فلا يوجب فيها شيء فيكون الوجوب انما هو في الثلثين والعرضية فيها بيع
 او شفعة وعند تمام حوله العشرين يكون قد مضى عليه عشرين من حوله اربعين سقطت اربع
 من ثلثين منها باخر اربع التبع عنها في ربع السنة واما احتمال ابتداء حوله
 الاربعين عند تمام حول الثلثين لانها لا يكون الاربعين فيكون ابتداء حوله من ذلك
 الوقت لكون هذه القيمة تبيع سنة في العشرين بقر والعقل الاول من الاحتمالات فقلت
 اعديل **قوله** في شرط الاول في تركه **قوله** شرطه سلا مطلقا لباقي الاحتمالات **قوله** يبد

بدى الصلح وهو اشتداد الحب واصفر الوجه او احمرها وانفقد الفهم على راي **قوله** هذا هو المشهور عند اصحابنا وقال ابن الحنفية لا تجب الزكوة حتى يمسى ثم لا يزيبا او حطوا به وهو يوجبها عند الحنفية وهو اختيار ابن ابي عمير بن جعفر بن سعيد **قوله** وفي حقه ثبت الحاشية شمسية مع قصور القيمة بل من مشاة مع قصور القيمة **قوله** يفتاه من انها تخفى عن الحس والعشر من الشغل على الحس واذا كانت تخفى عن اصحابها ما حرمها الله من ان يخرج هو الواجب ولا قيمة فلا يخرج **قوله** ثم ثمانية وواحدة فغير اربع على راي **قوله** احتياكا الشئين واجب الجند والصلح وابن البراج ما ذكره الصم والكلاب وهو ان الصالحين لا تظهر العافية في الرجوب وفي الحق **قوله** قد ذكرنا القابل لثمانية في حقه الرابع من كل مائة مشاة واما ما يذهب الخلاف فيها يظهر في موضعين احدهما في الرجوب لانه على اختيار المصنف وهو ما يقتضيه ان الواجب غير اربع مشاة وعلى الثاني في الرجوب لانه على اختيار المصنف وهو ما يقتضيه ان الواجب غير ثلث مشاة والثاني في الصلح فانما في الرجوب فاذا انكش عن من الصلح المذكور بعد ذلك في القول من غير تقييد لما لك سقط من الواجب نسبة المالك الى المالك كعاد فليس له المص وموافقه او من انكش على القول الآخر وقد تعلق بها قاضي طبرستان انها اذا انكشت واحدة مثلا فيصير ما كان في الصالحين وبسبب ان الشاة الواحدة على ما مر عليه فيسقط نصيب واحدة التالفة من ذلك ووجوده الباقي وهو عطل فان الصلح لما اخرج من عياره عن مجموع نصيب سابق عليه معلوم اذا بلغ ذلك القيمة صار نصيبا آخر واحد اخر الاول كان القرض متعلقا بمجموعه فاذا تلف شيء من ذلك بسقط مجموع الواجب على مجموع الصلح وسقط منه نسبة المالك مثلا اذا تلف واحد في صورة القرض سقطت الشاة الاربع على ثمانية وواحدة وبسقط من ذلك جزء واحد من ثمانية وجزء من اربع مشاة كما انه لو تلف نصف الصلح سقط نصف الواجب وهكذا ففي هذه الصورة يجب عليه ثلث مشاة وما سائر جزء وسبعة وثمانون جزءا من ثمانية وثمانون جزءا من ثلثة ولبسقط عنه اربعة اجزاء من ثمانية وجزء من مشاة لان الساقط جزء من ثمانية جزء وجزء من اربع مشاة **قوله** ولو تصاعف الدرهم فالحق السوفية على راي **قوله** لو كان الثقل بين فلان واما وجب عليه اكثر من وجه واحد بان وجب عليه ثبت محاضره عند حقه وقد قال ابن ابي عمير في القيمة السوفية كما احتساره المص وقال في الصلح يتصلف الجزاء في اخذ صورة الفرض من السابق بعد دفع الحق من حيث محاضره مع مشاة او في هذا المذهب من الدرهم وهو اختيار الشيخ في المبسوط **قوله** العلو جند اجستان منكم على راي **قوله** والعلو فلان احداهما خراج من الزكوة اذا بلغ الصلح بغير ما يوافقنا في الحقد وهو قول المصنف هذا واحتساره الشيخ في المبسوط فانه قال في العلو في من الحقد بقل ان اذا اوسى في كل ميتين في تمام ثم لا يذهب ذلك حتى يبدى او يطرح في مري حقيقه وقال ابن سعيد ان في دفع الجند لا زكوة فيه واختاره المصنف **قوله** والصلح بغير المصنف لغيره وهو على ان في الحقد لا تنفذها لعلها وعدم الانقام **قوله** قد ذكرنا المسئلة ثلثة اجزاء انما يصح الشيخ وهو

ثم وهو ان الصلح لواقع للفقير ثلاث مائة واحدة وقال في المبسوط المصنف ولما يابى به وابن ابي عمير وسكان وبن جند وابن ابي عمير يجب في كل مائة شاة في قول من يذهب الى ان كل مائة شاة في كل مائة

وهو اختيار الشيخ في غير الزكوة مع بلوغ الصلح بغير ما يوافقنا في حقه وذلك انه ما يوافقنا في الصورة فكان لمطابقه ولا با حقه لبرائة الزكوة الثاني ان بعض المصنفين لا يوافقنا في حقه في حقه الثاني لعدم الانقام لكونه مخالفا للشيخ في الصلح والصورة فيكون في حقه انما لا يوافقنا في حقه من الحرب وهو اختيار المصنف في الخلاف وابن سعيد على ما يوافقنا في حقه انما لا يوافقنا في حقه ما يدل على الرجوب **قوله** وهذا الاعتبار في الاختيار والاكثر عددا او قلنا وهو الاختيار الثاني **قوله** اذا كان سق العلاء باسم او لم يجر مجزاه فقيمة العشر والعكس فيه نصف العشر فان اجتماعه للاعلى فقل الاعتبار بالاختيار هنا في عدد السق يخفى ان المصنف او ما اذا ادخلها اعلى من الواحدة مطلقا او بالاكثرة نحو يخفى ان السق الواحد من السبع مثلا لو كانت اكثر ففعلها **قوله** كانتا غلبت في وجه واحد ان الاشارة بالاعلى الى زيادة عدد واحد على عدد آخر اذ هو المتبادر الى الاذهان عند الاطلاق والآخر ان الاشارة به الى اكثره فيكون الواحد المشترك على الزكوة اكثر من الاثنين القاصرين عن نصف الواحد وهو الاقرب عند المصنف ان تعرض بالسق انما هو الرغف والقوة من تعدد من غير نفع **قوله** ولو اشترى بغيره زكوة انشاء الحول لم ينع التهمة استأنف حمله من حين الشره على راي **قوله** خالف الشيخ في مرجحه وفي ذلك حديث قال حرم المسلم جرح الاصل **قوله** ولو عاقر اربعين مائة بثلثها للتجارة استأنفح المالك على راي **قوله** خالف الشيخ مرجحه والله في ذلك حديث قال بيني وبين جرح الاصل لا يثبت **قوله** ولو ظهر للمصنف في الرجوع فضا حصة المالك الى الاصل اخرج منه الزكوة ومن حصة العامل ان بلغت لضا بان لم ينقص المال على راي لان الاحتقاق اخرج من الوقاية **قوله** خالف في ذلك الشيخ الطوسي في المبسوط فانه قال ليس للعامل اخرج الزكوة الا بعد تقسيمه لانه مرجح ما به المال طالع له يكون من الخسران ثم قال لو قلنا ان ذلك لمركان احط وقول لان الاحتقاق اخرج من الوقاية مرجح عما استدل به الشيخ مرجحه على منع العامل من اخرج الزكوة وهو قولنا انه وقاية للمال بان قال انما يكون ذلك المقدار يخرج وقاية للمال في حقه الفقراء اما اذا استحق الفقراء فيمنع كونه وقاية للمال لان استحقاق الفقراء لار حقه من كونه وقاية والفقراء قد يجوز استحقاقه **قوله** والاقرب انه لا يثبت الاحتقاق بالوقاية فيمنع العامل الزكوة لو لم بها المال **قوله** هذا تاكيد لجواب اخرج العامل الزكوة من حصة ونقرو ان يقال لو لم سلمنا ان الرجوع وقاية للمال فالاقرب انه لا يثبت الاحتقاق بالوقاية فيمنع الفقراء له وذلك بان يقول على اخرج العامل الزكوة ثم خسر المال بسبب لا يتم الا ذلك المقدار بسبب كان ذلك القدر الذي به المال مما اخرج العامل مضى عليه وعندك فيه نظر لان تجوز اخرج المال من حصة فيمنع خطرا على المال لانه لا يملك الا ما كان الخسران او يكون العامل معر من ضمان الخرج فيؤدي المصنف الى الملك وهو غير جاز **قوله** ولو اشترى معلوما بجماعة ثم ساء ما لا قريب سبب ذكره التجارة في السنة الاولى **قوله** المراد بذلك ان اذا اشترى من الاقام قد

اشتبك

الصلح عليه العفو الجواز كسنة الشهرة في اسمها لا يربح سخطا بل كونه عندنا كالحال لا دلالة له في الزكاة
 ليست فيه اجتهاد لعدم حصول النسيب في ذلك فلا يرد الا في الجواز كسنة الشهرة في اسمها لا يربح سخطا بل كونه عندنا كالحال لا دلالة له في الزكاة
 يقول الاستصحاب اشارة فيجعل من جملته لا بد من عدمه ما كان من الزكاة الواجبة فيعطى
 بالصلح فلا يعلق به المدة بل لا بد من سعة شهر آخر فيجب خراج الزكاة فيها فيكون ذلك
 الا في شهر السنة وقد علمت فيها الزكوات اعني الزاجية والمندوبة وهو مني لقوله لا شيء في سنة
قوله فيكون من مال التجارة منها انظر **قوله** من مال التجارة هو ما ملك العقد
 معا ومنه لا كسب عند التملك وهذا غير صادق على التمتع لانه لم يملك العقد فضلا عن كونه
 عنده معلوما في آخره من ان التمتع لا يصلح الاصل في التجارة فثبت له حكمه **قوله** فعلى
 تقديره فالصحيح لا يمنع من التقاعد حتى لا يثمة اذا جعلها تقاعدا لا صلح وهو لا يجازي في ذلك
 من جملة مال التجارة ولم يمنع ما وجب عليه من اخرج من الثمرة من التقاعد الجواز الاصل في الاجل
 الثمرة اما على الاصل في ظاهره لانه معاير الثمرة فلم يلزم بالاجزاع منه اجتماع زكوات في المال الواحد
 ولما على الثمرة فمن حيث تعاقب الوقت اذ الثمرة لا يغير فيها الجواز كسنة الشهرة لغيرها في الجواز
 فيضم الى الاصل يخرج الزكاة عند تمام حركتها **قوله** وفيه ما يربح مرتين في السنة كماله
 بعضه الى بعض **قوله** من انما يربح لعام واحد من ثمره واحد فيجمع احدهما الى الآخر
 كانه في الاخر ومن ان كل واحد منهما يربح متعلق بغيره لانه لا يربح الا في آخره فيخرج الزرع
 فيكون فلا يجمع احدهما الى الآخر **قوله** واختلف في انهما سواء حال الى آخره **قوله** اختلف
 اصحابنا وانما الفقير هو السوا حال الامن للمساكين او بالعكس فذلك قولنا احدهما الفقير اسوا
 حاله كذا في الجواز المبسوط وهو من حيث حرمة واين الربح واين ادريس والآخر العكس ذكره
 في القواعد وهو من حيث الحرمة واين الجواز فقد اشترطوا ان يجمع كل واحد من **قوله**
 في قصر الكسب جاز ان يعطى اكثر من الفقير على **قوله** هذا الذي ختم له هو اختياره ثم الدين
 جعفر بن سعيد وقد لا عدم جواز اعطاء غير زيادة عن قدر الفقير في النظر لكونه مختصا بذلك
 الغالب **قوله** المؤلفه لم تقع كغيرها فيكون الى الجهاد او الى الاسلام الى قوله قبل المؤلفه الفقير
 لا في القول المجمل هو قول الشيخ ابو جعفر رحمه الله انه قال في المبسوط المؤلفه قدوم صدقات
 هم الفقراء الذين يستأثرون بشئ من الصفقات الى الاسلام وبيان النصوص ليس في انهم على قتال
 أهل الشرك ولا يعرف اصحابنا مؤلفه أهل الاسلام وقال ابن ادريس في المؤلفه ضربان مؤلفه الكفر
 ومؤلفه الاسلام فاعلم من المؤلفه **قوله** والاقراب جواز الاشتاق عن الزكاة ومثله الاب
 منها **قوله** وجه القرب بين جنتين احدهما انها لا تخلط تحت حكم قوله وفي القرب
 الثاني ان سبيل الله من جملة صافرة الزكاة وهو على ما يأتى في كل ما يربح به الى الله فم يندخل
 فيه يكون كل منهما قرينة **قوله** والاقراب في الجواز حاله استحقاق العام اما ان يعلم من زمانه
 في المعصية او في الطاعة او في الجواز والاختلاف في منع الاول واعطاء الثاني وما في ذلك
 فقير قولنا احدهما الاختفاق وهو الذي عند الصلح لانه مسلم من يرد في الاصل في الصفقات

في القواعد

الصحته عدم العصبية لهم فزكاة لهم والعام من خرج من مالهم في القارة في معصية بالاجماع في معصية
 في اخلا تحت علم النصوص اجتماع الجواز على ابن ادريس في كتابه في تفسيره العام قال العام من قوم
 كان قد قس عليهم في ذوقه الفقير ها طاعة الله من غير اسراف ولا اعتناء اجب بان يكون الغير
 مطعها او عاصيا او تعالى في علمه على سبيل القطع واما لعلنا هذه قد بينا ان الظاهر من عمل
 السلام المؤمنين عدم العصبية **قوله** وقبل يخص الاخر **قوله** يريد ان سبيل الله يشارة الى كل
 ما يقرب به الى الله عز وجل فيدخل في ذلك كل ما يقرب به الى الله تعالى من بناء القنطرة والمسا
 والجهاد وغيره من معونة الحاج والواوين وقضاء الدين عن الحج والبيت وجميع سبيل الله
 والمصلحة وهو من حيث في المبسوط والخلاف في قول ابن حمزة وابن ادريس وقال المفيد
 يخص الاجزاء الجهاد لا غير وهو قول سلامة اختيار الشيخ في النهاية **قوله** وفي اعتبار المصلحة
 قولنا **قوله** ذهب الشيخ الى اعتبار المصلحة للمؤمنين عند المؤلفه ذكر ذلك في الجواز في النهاية
 وهو الظاهر من كلام المفيد واختيار ابن البرقي وابن ادريس لم ينعرضوا لسلامة ما بناه ابو
 الاشراف العبد له في نقل الشيخ في الخلاف عن بعض اصحابنا انها غير شرط واشاره العبد اكثر
 كناية ما ان الجهاد غير محبة اليها كناية قال لا يجوز اعطاء مشارب الجهاد لا مقرب على كونه
قوله والخزينة على امثال **قوله** من انما هو احتمال الاشراف اذ العبد لا يملك شيئا فلا
 يكون له نصيب فيها ومن انما يقع اجارة العبد من اهلها والاول من هبة الشيخ في المبسوط
قوله ولا يلاقي العبد على رايه يريد ان سبيل الله يخرج الزكاة على الفور ولا يكتفي عن رايها في
 جواز ما يخرجها خلافا للشيخ في النهاية حيث يجوز ما يخرجها مع العزل ما يشره في شهرين
 والاول هو اختيار المفيد **قوله** ولا يجوز تقديمه فان فعل كان فزكاة لا زكاة معجلة على
 رايه **قوله** هذا هو اختيار المفيد وابن ادريس وكلام ابن ادريس في الشهرين يخرجها
 زكاة فانه قال فيجب خراج الزكاة واعطاها في استقبال السنة في شهر الحرم فان احب له
 قبل ذلك فلا بأس وهو الظاهر من كلام سلامة ايضا فانه قال وقد ورد الرسم يجوز تقديم
 الزكاة عند حضور الحق **قوله** ما ذكره مع الجنتين على امثال **قوله** الامثال في تقديم قول
 الملك لا اذ في الاشراف التجهيل فلا او تقدم قول الفقير وليس للمراية جزم تقديم قوله وتريد
 في لزوم الجنتين ومنشأ الامثال ما ذكره في الكتاب وبه يستدل على ادعينا من فساد
قوله ولو انشئ العلم بالاقرب عدم الرجوع **قوله** يريد انه لو يعلم الفقير بكونها زكاة معجلة
 بان دفع اليه زكاة ولم يشعر بها لكانها قصد الملك فجعلها في الجوز له الرجوع ام لا الاقراب
 عدمه كما كانت باقية واما قنطرة اذ على تقدير التلف فظاهر لان المالك يخرج يكون قد سلمه
 على قنطرة فلا يعلق بطلانه اذا الاثلاف الى دون فيه لا يتعقنه زمان واما على تقدير بقاءها
 في يد الفقير فلا يملكها يدفعها اليه على صفة الزكاة ملكا طاهرا فلا يزول ملكه عنها بغير
 سلبه من قبل المالك ليس محبة عليه **قوله** فان فرقنا اتمه في الاجزاء **قوله** قولنا
 يريد ان اذا طلب الهمام الزكاة ممن وجب عليه وقعا اليه فان فرقنا اتم اجماعا على ذلك

قوله

بحر في اوج عليه وقع عوفها الى الامام فبهرق لانه احدهما الاجزاء انما هي واحدة ابن سعيد عن بعض
 علماءنا وقال الشيخ رحمه الله لا يجوز وهو الذي يقتضيه ذهب من ادعى جعلها الى الامام ابتداء
 والاصلا والظاهر كلام ابن النجاشي **قوله** ودعا الامام على رأي يزيد بن يسير في الامام اذا
 فضل الزكاة من صاحبها ان يدعوه وهو اختيار الشيخ في المبسوط وفي كتاب قسم الصدقات
 في كتاب الزكاة من كتب **قوله** ولو قال ان كان مال الغائب مسلما فله زكاة فبان نالها
 ففي العمل لا يشوبه اشكال **اقول** مشناه من احتمال عدم جواز النقل لغوات محل النية وهو
 الشيخ في المبسوط ومن انما ملكه الفقير بعد برسلامة المال لا مطلقا والمال لا يكون مسلما فلم يحصل
 المقتضى لملك الفقير في حق عطله الى ذلك وح يجوز له النقل الى غيره والتحقق هنا ان يقال
 اما ان يكون المال في يد فقير باقيا او لا فان كان باقيا جاز له الاحتساب لانه يخرج عن
 ملكه وان لم يكن باقيا اما ان يكون المالك بعد صرح الفقير بانه زكاة المال الغائب على
 تقدير كونه مسلما او لا فان لم يصح له بل قد زكاة في ذلك فليس له ان يفعل الى
 غيره لانه في غير قصر فاما اذا فبرق فلا يثبت في ذلك كونه مخرج من قبضه فليس له احتسابه من
 تركه الاخرى اذا لم ينفذ به ولا في غيره وان كان المالك قد صرح للفقير بذلك في
 الاحتساب جاز في عينه ان كان الفقير لم يصح له بذلك لعل له التصرف في باب ان يخرج العلم بحال
 المال الغائب فذلك سفل كان صامنا وجاز الاحتساب لانه صار كالدين في ذمته وان جازنا
 امكن القول بعدم الاحتساب لانه لا ينفذ ما دون فيه بغيره **قوله** وودع او كبره في
 ح ودفعه الى حال الدفع اجزاء ولو فقدت نية اصدائها لم يخرج على اشكال اقرب الاكفاه بغيره
اقول لا يشك في الاجزاء عند اجتماع نية الوكيل عند الدفع وعند المولى عند الدفع او كبره
 اما لو اودعها دون الاخرى في الاجزاء اشكال وجاز احدهما الاجزاء مطلقا وهو ذهب
 الشيخ في المبسوط اما على تقدير ان يكون المالك قد دفع الى الوكيل في ايها العشر
 سبعين المالك لهما ان كان تصد الى اخرها على هذا الوكيل وقد سلمت الى مستحقها على يد
 وكيله فكانت مخيرة في دفعها او دفعها ووصولها مستحقها واما على تقدير ان يكون خاصة فلا ينافي
 مقام الوكيل ليست من العبادات التي لا يجوز فيها التوكيل فيصرف انما وقعت في اربابها
 بغير من هو في مقام الوكيل فكانت مخيرة في وجه الاقرب عند المصالح الاكفاه بغيره الوكيل خاصة لان
 القية تجب له يكون حاصله عند الدفع الى الفقير ولا يحصل الامور الوكيل فيخرج من كل
 الذي في عند الدفع الى الوكيل الى السحق **قوله** واقامها على الفقير عشرة دراهم او
 دراهم على رأي **اقول** حالفنا ابن ادريس في ذلك وقال يجوز اعطاء الفقير والكثير
 من غير حد وفعله من السيد المرفوع يعلم ان السيد المرفوع في الجمال قال يجوز ان يعطى من
 الزكاة الواجبة من الفقير القليل والكثير وقد مرى لانه لا يعطى الفقير من الزكاة المقررة
 اقل من خمسة دراهم وروى الاقل درهم واحد باق الفقير بما لا يفرق في ذلك يجوز اعطاء
 القليل والكثير من غير تحديد مذهبنا على ما ذهب اليه اجماع الطائفة في الاحتياط وبرهانه

اقول

واحدة

واحدة على الفقير اجماع الطائفة على تقدير جوازها الا ان يكون على الخلف درهم او درهمين من
 الذي يربط على المدين في الورق او على ثقل مما زاد على العشر من الدين اما من عليه براد من الزكاة
 فحاله واحدة فلا يخرج اقل من خمسة دراهم او نصف دينار ولغيره من قول الشيخ في نية الفقير في دفعها
 باقيه الا يخرج من الزكاة اقل من نصف دينار قال ابن الصديق يجوز اعطاء الفقير والكثير
 ولا يجوز في الذهب الا نصف دينار وقال ابن الجنيدي اقل درهم وقال سيار اقل ما يجزى في نصيب
 وكذا ابن البرقي ولو فقد وارثا لم يشر من الزكاة وروى الامام على رأي **اقول** حالفنا الشيخ وابنا
 ما يرويه ابن ادريس في ذلك حديث قالوا برش ما باب الزكاة **قوله** واجرة الكيال او الزرع
 على المالك على رأي **قوله** حالفنا الشيخ في موضع من المبسوط في ذلك حديث قالوا اجرة
 الحاسب والوزان والكاتب من سهم العالمين وقال الشيخ في آخره من قبله لان احدهما على
 ارباب الاموال والاخر على ارباب الصدقات والاول المشبه وفي نقل الزكاة
 بعين المال الاحمال شركاء الاخر **اقول** من الحقوق ما يتعلق بالدين وقسم المقتضات انما
 هي ما منها يتعلق بالدين وان كانت على ارباب لا يتحقق فيها ما يشبه يتعلق الزكاة بحسن النية
 ومنها لا يتحقق الزكاة وهو ما ذكره من الصيرة وقد ذكره من المتاسبات فلا تكررها كنت
 نقول لم لا يجوز ان يكون نقل الزكاة بالدين اصلا بغيره ليس محمدا لغيره فيقال في نقل الزكاة
 بالدين وان ذلك لا يذون مشاركة كل واحد من الصيرفة فانه يجوز من جهة اخرى **قوله** والاخر
 الوجه على الجواز **اقول** يرويه ابن ادريس في ذلك حديث قالوا من صور الزكاة من الدين وفصل
 والاخر ان زكاة القطر على الارض وجه القرب ان القطر فاقعة الملك وعند المصنف الملك
 قد اشغل الى الارض بمجرده من الميراث خلاف الشيخ حديث قال لا ينفذ في كل مال الميت و
 سائر تمام البحث فيها ان شاء الله تعالى **قوله** لو قيل الوصية بالبعد من الميت قبل الملاك ان الزكاة
 عليه ولو قبلها بعد سقطت وفي الوجوب على الميراث اشكال **اقول** من الاشكال من ان
 القول هل هو كاشف عن سبب الملك او مملكتان جعلنا كاشفا بكونه غير مملوك للميت
 بل للميت وان كان ملكا فقد كان مملوكا للميت عند الملاك فالزكاة عليه **قوله** ولو كان
 الزوج معسر او حبيبت فقيرة دون فطرتهما الاقرب وجوبها عليها **اقول** هذا الذي قلناه
 المص هو اختيار ابن ادريس وجه القرب ان فطرتهما تجب على الزوج لان وجوبها مشترك
 باق في كل كانت الفطرة واجبة على نفسه الزوج المقتضى للوجوب انما هو اما الاول فلان
 المقتضى للوجوب التكليف والعنى حاصل عند الملاك لانه انما انما المانع فلان المانع من الزوج
 على الزوجة انما هو وجوبها على زوجها وهذا يقتضي ان الشيخ في المبسوط لا يجزى الفطرة
 عليها ولا على الزوج **قوله** لو اخرجت زوجة العسر من نفسها باذن الزوج اجزاء ودينه
 اشكال يثبت من التعمير والاحالة **اقول** قد ذكر وجه الاشكال لان مراده اما ان قلنا بان
 الزكاة واجبة في الاصل عليها او انما الزوج يحملها اجزاء لانها اخرجت ما وجب عليها فانفس
 الاخر وان قلنا انها واجبة بالا اصل على الزوج دونها لم يجر لانها مكلف بها ابتداء ولم يفعل

باجد الامرين بدل على اختياره
 لذلك اما باقية اصحاب قاله
 قد روي في رواية اخرى انما

نصيب

نصيب

نصيب

نصيب

نصيب

نصيب

نصيب

نصيب

نصيب

نصيب

نصيب

نصيب

فوق في عدة التكليف **قول** لو دقت معاهة بين المتعديين صلا، فوقع الخطا في رتبة
 احدهما في اختصاصه بالقطرة اشكال **اقول** وجه الاشكال من حيث ان القطرة تالفة
 للعلو في تلك التوبة محتمل من حصوله فيجب بالوجوب من انها في الحقيقة مشتركة
 لوصفها في الآخر **قول** ثم ان عزها خرج الوقت خرجها واجبا بغير الاداء والاقتضا
 على راي **اقول** اذا اخرج الخطا من القطرة الى بعد الزوال ففيه اقول احدها انها يسقط
 مطلقا ويكون منطوقا في العبد واما ما يوجب به والواصلح واما البراج الثاني ان يكون قضا
 قاصلا للثالث ويكون اداه او هو قول ابن ادریس والم اختيار في الكنايا المتصل فلو
 اتفاه العزل يكون اداه او ما يوجب عدم قضا **قول** ويخرج من غيرها بالقيمة السوية من غير تقدير
 على راي **اقول** يريد انه لو اخرج القطرة من غير الخطه او النقص جبا كان اداه وفيه ادسوقا
 او التمر والزميل الاقطا اجزا قيمة وهل تقدر بقدر اجزاها لا يقدر بل يقدر بالقيمة
 السوية بغير ذلك الوقت وهو قول اكثر اصحابنا وظاهر كلام الشيخ في الاستصحابين على اجازة
 اعطاء درهم فانه لا اورد وروايت صحاح ابن عباس في قوله قال لابي اس ان يعطوني بها
 درهم قال هذه مرة اثنتان: والاحوط ان يعطى لقيمة الوقت في ذلك لم يكثر وهذه
 لو عمل لاني في بهما المربك ما توها فهذه الكلام منه يعطى بغيره اعطاء الدرهم والاكمان
 العامل بذلك ما توها **قول** ويخرج من اللين اربعة ارطال بالعرف على راي **اقول**
 اختلف اقول الاصحاب في هذه المسئلة فاوجب السبع صاع من جميع الاجناس وهو قول
 المعيد وابن الجبلة وسلامه ابن البراج وابن زهرو والواصلح واحد في الشيخ ذكره في
 الخلاف والقول الآخر ذكره في النهاية صاع من جميع الاجناس الا الذين قارعة ارطال اطلق
 الوزن في تقدير البسوط بالدين وقال ابن حمزة لو جباع تسعة ارطال الا الذين فسنة
 ارطال وقال ابن ادریس لا يجب صاع تسعة ارطال بالبعد ادى الا الذين فسنة بالبعد ادى
 واما ما يوزن في الذي يناسب قول اخيرا المصم وبقر من هذه الاقوال قول الشيخ في
 النهاية **قول** والاقر في الجبن والمخضوع والتمن القيمة **اقول** وجه القرب انها عند الاطلاق
 لا يدخل تحت اسم الذين عرفوا بعضها ليس لها حقيقة ايضا فلا يجوز ولا يجب اجماع قصر
 قيمتها من الواجب لانها ليست الواجب ولا يصح رباؤها عند لانه لا يجب عليه في البذل في
 ما يوجب على قيمته الواجب **قول** ولو اختلفت في ما يوجب عدا انما في التوبة على راي والا
 فربما يخرج مطلقا **اقول** منع الشيخ في البسوط من ذلك مطلقا وقال في الخلاف اذا كان العبد
 مشتركا بين اثنين جاز ان يتخلفا في الجنس المحرم اما المصم فالأقرب عنده الجوز مطلقا او سواه
 كان لما لا يوجب او غيره لانه المطلق لا يخرج صاع من قرة من احد الاجناس المذكورة من غير تعيين
 بعضها والا كما جاز الخبز هو مطلق اتفاقا والمطلوب للشاع عما في المتنازع فكان مجزيا
قول وما يوجد في جوف مسك من غير احتياج الى تعريف **اقول** يريد ان من جملة ما هو مطلق يجب
 فيه الحسن ما يوجد في جوف المسك فانه يخرج منه ويكون الباقي الواحد لا ينصرف في تعريفه الا في جوف مسك

بشر

اشترط انهاء اشارة الاسلام فلا تكون عليه اشارة الاسلام لا يحاسب تلك المسلم من قبلها كان
 المتعدي الى التعريف **قول** ولو وجد في الاسلام واشترطه فلقطه وان كانت موقفا على راي
اقول لا يخرج من الجنب وهو قول ابن ادریس **قول** ولو اختلفت تلك الدار ومسا جرها في ملكية
 المشرق قولنا ذلك مع اليقين على راي **اقول** منها الاشكال من ان يوصف تلك الدار في ملكية
 كالكان في ذلك الحكم له به وهذا لا يذهب في البسوط من حيث انه في الاستصحاب له به
 قضا للبدن عدم اليقين كما لا يخفى في غير وهو اختيار الشيخ والخلاف **قول** والاصحاب على
 راي **اقول** في اعتبار الاصاب في الشئ قولنا احدها انه لا يخرج اختيار المصم
 ذكره في النهاية والبسوط لاختياره ابن حمزة وقال في الخلاف والاشكال لا يخرج فيها النقص
 وهو الحديث لاي راي والراجح وابن ادریس اطلق الباقي الوجوب في المعاد من غير تعيين لاصحاب
 النصاب يصح ما كاسية المضي وابن ادریس وابن الجبلة ابن زهرو وسلامه قال بالواصلح
 بلوغ قيمته في اياه احدا **قول** ويعطى من النسب بابه خاصة دون من نسب بابه خاصة على
 راي **اقول** من كان ابوه هاشميا وانه غير هاشمية اعطى ابوه في العكس في لانه احدهما انا
 كما اختار المصم وهو اختيار الشيخ في كتابي النهاية والبسوط والآخر ان يعطى اختار السيد وابن
 ادریس وابن حمزة **قول** ونقص السبع على راي **اقول** يريد انه يشترط في تحققات القيمة الحسنة
 يكون فقرا خلافا للشيخ وابن ادریس **قول** والاكمام فاضل المصم على الكفاية مع الاقتضا ولو عليه
 العوز على راي **اقول** هذه امة شريفة وابن البراج وسلامه خلافا لابن ادریس فانه قال ليس
 له اخذ الفاضل من حقهم ولا يلزمه العوز **قول** **الاصح** **قول** والنقص العيون على راي **اقول** يريد
 ان فيه القرينة في الشئ للمعين كغيره كوصاف وهو قول ابن ادریس وقال الشيخ في الجمل والبسوط والخلاف
 لا بد من من غير التعيين **قول** ولو نذر الصوم قد من قضا رمضان في الاكثاف بالاضلاق نظر
اقول هذا القرض على ما اختاروه من اجزاء في القرينة في النذر المعين وهو انه اذا نذر ان يصوم قضا
 عن رمضان فله ان يفي في القرينة من غير تعيين في يوم من ايام الاكثاف بها الا انها قد تعين بذلك
 الزمان قضا، فيكفي فيه القرينة كغيره من اقسام النذر المعين وما يتم لعدم الاكثاف الوجوب في
 التعيين قضا، رمضان قبل النذر فلا يسقط عطا صا الزكاة وجوب ما كان واجبا **قول** و
 في النذر قول الغروب **اقول** هذا القول يقتضي من بعض اصحابنا في مسائل الخلاف فانه قال
 يجوز ان يرضى لصاحب المال فلا يهاجمه من اصحابه من اجازة له في النذر مال وهو الظاهر من
 الروايات ومنهم من اجاز له الى آخرتها لم يست اعراف به نضا ويقر من متنا اختيار السيد
 الرضوي وابن ادریس فانها جواز كجديها في ذلك فلا يلزم النذر الى ان يفي من النذر ما يكون الصام
 ابن حمزة فانه قال ان نذر التوبة وهو ما لا يحد فيه النذر الى ان يفي من النذر ما يكون الصام
 فيه مسكا **قول** والمحبوس الجاهل بالاهل لا يرضى في شهره بصومه مستأفان ان افطر في ثمانية
 استأنف على اشكال **اقول** منها ومن وجوب عليه متابعها وقد اهل بوصف للشاع في ذلك

بشر

فإنما فلا يجوز من عدم مسئلة وجوب التسليم للطلقات فالأخلاف به إذا لم يكن شرطه كالإصل ؟
قوله ولو قدم التبرع على التبرع ونحوه على ما رأى **أقول** هذا مذهبي ليس خلافه
 للشيخ في النهاية والمبسوط **قوله** ولا بد من كل شيء من تبرع على ما رأى **أقول** حاله السيد الرضوي
 والشيخان ومسلما في الوصل في ذلك حديث كذا في اجزاء، فيه واحدة من ذلك **قوله** ولو فرض
 غير رمضان فيه فربما اختلفا في الاجزاء من رمضان نظر **أقول** من شاء من ان يقصد فيه لم يقصد
 صومه فكان كسائر الأوقات فيه ومن ان تبرع فيه كان فيه وقد حصلت من الأول اختياره من
 ادريس الثاني اختيار السيد الرضوي والشيخ في كتاب الميسرة والخلاف **قوله** ولو فرض عن قضاء، وبما
 فأنظر بعد الزوال إلى عدم نظريته من رمضان في الكفارة اشكال **أقول** يريد انه لو فرض حرمان من
 شعبان من قضاء يوم من رمضان في ذمة ثم انظر بعد الزوال عايداً ثم يتبين ان ذلك اليوم من
 رمضان في وجوب الكفارة اشكال يشتهر من ان يصدق عليه انه افطر يوماً من شهر رمضان
 عايداً مع تقبيل صومه عليه كل من افطر يوماً من رمضان عايداً مع وجوب صوم ذلك عليه لوقته الكفا
 والأول مقدمة والثانية إجماعية ومن انما حاله الاطهار لو كان مكلفاً بصوم عن رمضان علم
 يكون من رمضان في ذلك الوقت فلا يجب كفارة رمضان ولا كفارة القضاء لأن رمضان
 لا يقع فيه غير رمضان صومه من القضاء باطلاً ولا كفارة في الصوم الباطل **قوله** ومع ذلك في بعضها
 اشكال **قوله** على تقدير القول بترتيب الكفارة في صوم رمضان والكفارة في غيره فيجب كفارة
 رمضان في كل سنة من اقامته على افطار صوم وجب عليه في شهر رمضان ويكمل كفارة قضا
 رمضان كما قلناه من ان وقت الاطهار لم يكن صومه من رمضان واجباً جازاً الاطهار في الكفا
 ولو لا القضاء وانما احرص عليه الاطهار في ذلك الوقت بسبب القضاء فيلزم كفارة **قوله** ولو فرض
 الاطهار في يوم من رمضان ثم جدد التبرع قبل الزوال لم يقصد على ما رأى **أقول** حاله الشيخ
 رحمه الله في ذلك حيث قال في الميسرة والخلاف لا يبطل الصوم بالعرف على الطاهر في ذلك
 النهار واطن **قوله** ولو قدم تبرع الصوم ثم نزل الاطهار لم يبطل ثم عاد الحصة الصوم قبل
 الزوال مع الصوم على اشكال **أقول** وجه الاشكال من حيث انه صوم قد انعقد ابتداءً على
 مجرد العزم على الطاهر الأصل الصحيح خاصة وقد جدد قبل الزوال الذي هو محل التبرع في بعض صور الصوم
 كالناسي ومن انما جدد في التبرع ما افطرا وما كذا لم يحصل اذ ذلك التقدير الذي
 يؤيد فيه الاطهار من النهار لم يحصل فيه الصوم ولا الاستمرار على حكمه وكان باطلاً وقضاء
 صوم جزء من النهار يستلزم قضاء جميعه اذا الصوم لا يقصد العلم ان الشيخ رحمه الله قال بجدة
 الصوم مطلقاً والاصلاح حكم اجساد الصوم واطن فان وجب عليه مجرد العزم على الفطر القضاء
 والكفارة وما استدل الرضوي رحمه الله فان كلاهما لا بد ان يكون في ابتداء النهار الصوم ثم
 عزم على فعل الفطر ان لم يقصد صومه فانه قال كنت احييت مسألة النظر فيها على ان من عزم في
 نهار رمضان على اكل أو شرب او جماع يقصد بها العزم الصوم ويعرف ذلك بما لا بد فيه ثم
 رجعت عن بيان العزم على شيء مما ذكرناه في نهار شهر رمضان بعد تقدم تبرعه انعقاد صومه

لا يفسد

لا يفطر ولا يستدل بالاصل ذلك **قوله** وعمن المقصد بالمائع وفيه الصوم بها نظر **أقول** يريد
 انه يجب على الصائم الأساك من المقصد بالمائع فلا يختص بالمائع في يوم صومه ويحرم هذا الا
 فساد وهو اختيار المفسد لا بالمائع وصل إلى الخيف فلو اختص بالمائع في ذلك سبباً للصوم كما
 لو وصل بالمائع الى الخيف لاكل واشرب لبس الخيم كونه في الخيم قطعاً فانه جاز وما العزم في ذلك
 الموضع اذا وصل كان العزم هو عدم الجسد الى الفطرات والخيف مطلقاً وهذا البرزخ في المقصد
 وخبرها من اصل الخبر يخرج من اكل الشرب بالاتفاق فيقضي ما عده واعلم ان الشيخ اختار
 في الجمل والأقسام اقسام الصوم بالمائع واجب فيها القضاء وفي الثانية قال يحرم بالمائع
 ولم يوجب فيها قضاء واختار السيد عدمه في الصوم بها **قوله** والمجاورة قبل الجوار **أقول** هذا
 قول الشيخ في الثانية على ما فيه وقول كل من جرت به بالمائع كالسيد **قوله** وعمن الارتماس في الماء والكذب
 على الفطر على صوره وأثبت عليه السلام وفي الأقسام انما نظر **أقول** وجه النظر في الارتماس بوجه
 الذمة ومن وجوب القضاء وكونه من مباح فعل الارتماس لا يلزم منه بطلان صومه كقول
 من المحققين في الاقسام الصوم وهي قول الباقر فيما رواه محمد بن مسلم عنه في الصحيح في الاقسام
 الصائم بها منع ما حبت تلك الطعام والشراب والتمس والارتماس وهو يترك الصوم على ذلك
 الصائم باحداها والعزم في الصوم انما يكون سلطاناً واعلم ان الوجه الأول اعني عدم الأقسام وهو
 الشيخ والسيد والثاني مذهب الشيخ مع انه واجب القضاء والكفارة مذهب الاصطلاح لكنه
 به القضاء خاصة وانما وجه النظر في الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأنبياء فمن اصل الصحة
 الصوم وعدم وجوب القضاء وهو اختيار السيد في الجمل وابن ادريس ويعضده الحديث الثاني
 وهو قوله لا يفطر الصائم الا بالآخر ومن قول الباقر عليه السلام فيما رواه ابو بصير في الموقوف عنه الكذب
 ينقض الوضوء ويفطر الصائم قال قلت له هل كذا قال ليس يجب عليه انما الكذب على الله
 وعلى رسوله وعلى الأنبياء وهذا الاحتمال مذهب السيد والاصطلاح مذهب الشيخين **قوله** فيما رواه
 الاطهار وهو فعل ما اوجبنا الامساك عنه بعد اختياره اعدا الكذب على الله وعلى رسوله وعلى
 النبي عليهم السلام والارتماس على شيء منها **أقول** يريد على خلاف في الكذب والارتماس وقد كثر
قوله وفي الاطهار بالاناء، النظر في المحرمة اشكال **أقول** وجه الاشكال من حيث انه فعل محرمة
 فانه يعقبه وسعه كالو استثنى بيده ومن اصل الصحة الصوم ووجوب القضاء والكفارة واعلم ان
 الاحتمال الأول مذهب الشيخ في الميسرة والمبند ووجوب عليه القضاء كذا في النظر في شهره وسنائه
 ووجوب عليه القضاء فلم يقيد بالفطر المشروعة وقال الرضوي من استدعى الحاشية الدافع فغلب القضاء
 والكفارة وان كان غير محققاً في صحة ادريس وطه كلام الشيخ في الخلاف حيث قال فيه اذا كثر
 النظر في انما انقضاه عليه الكفارة لم يترك محله ولا محرمه **قوله** وفي لحاق العائيت
 بالمحترمة وطرح الخبر وسببه في العلم مع انه من غير قصد بالمحرمة اشكال **أقول** وجهه الا
 شك من حصول الاستدلال من غير قصد فلا يكون مبطل كالأكل ما يشاء من مساوئها المتخفف
 للبرزخ في الفطر بالوجه في غير الغنى لا لئلا يقع فيفسد صومه كالبرزخ **قوله** وفي لحاق

الدهاء الى الجوف ومن الاحليل الى الحقنة المايه نظر **اقول** متناه من مشاركة الحقنة بالمايع
 كل من على وجهه الى الجوف غيبا ويان في الحكم وهو اختيار الشيخ في المبسوط قال هذا
 في الاحليل اذا وصل الى جوف البطن كان ناسيا لا يقتر من اخذ من الحقنة بالنسبة فيجب
 بالحكم فلا يقيد الصوم وهو اختياره في الخلاف من حساب الجنيد **قوله** ولو قد قطعها من
 مجراها فتركها حتى تزلت فالأقرب عدم الانقار **اقول** وجه القرب من حيث انه لم يلقها بعد
 حصرها في غير ولا يتبع شيئا من خارج ولا يجلب عليه من جريته من اعطاه الجوف على الاصل
 في الغلظ لا يفسد صوره ولا حاله من الصوم وعدم القضاء **قوله** ولو جرى الرقي سقط طعامه
 خلى الانسان فان قصر في الغلظ فالأقرب القضاء خاصة **اقول** وجه القرب وجوب القضاء
 على تقدير انفسه ترك العقل فندى عدم التقير فلا يتبعه ان شاء دخل الجوف بسبب التقير فلا
 كالنثر للضمير اما قربه من جوفه على تقدير عدم التقير فلا يتبعه من غير قصد ولا انقطاع
 كالتام **قوله** والأقرب التحليل من الاجنبية للاستمرارية **اقول** يريد انه لو ذكر الصائم اجنبية على
 الجوف بها او استمر على ما في الأقرب انه يحمل عنهما الكفارة خلافا لابن ابي حيث قال لا يحمل وجه
 الفرق عدها في الغلظ من غير الصائم في جعل في امرأة وهو صام فقال ان سكره افعليه
 كفارتك وان كانت عطاة فغلبه كفارة وعليها كفارة والمرأة المكهنة تسأل الجمع وعلم ان الصائم
 في حاله ان يحمل وجوب التحليل الامة استنادا الى حديث الفضل استشكل الرقي بها من حيث
 الكفارة عقوبة على الدين وهذا الحسن من حيث ان الكفارة للكثير الذنب وسقاطه اذا
 كان فيما لم يؤثر في سقاطه **قوله** او خرف على اشكال **اقول** يريد انه لا يفسد الصوم لو خرف
 الصائم في قطر الجوف على اشكال يشاء من كونه كراهيا فلا يفسد صومه لقوله من رقى عن استيصالها
 والذب لغيره استكرها عليه ومن انزع العقوبة فحتمه ان لا يفسد صومه فيصير انما هو بخلافه فيفسد
 صومه والادل اختياره في الخلاف ما انشا اختياره في المبسوط **قوله** لو سقط في جوفه
 بعد فساد فالأقرب سقوط الكفارة **اقول** هذه المسئلة مبنية على انها من علمه فله تعالى انفا
 شرط التكليف هل يجوز تكليفه لا المعتز للمعتز لا منعه من جوده فعلى الادلة اجمعت المرأة
 صابرة فاضطرت عند الزمها الكفارة ظاهر ثم حصل السقوط كالحض في أثناء النهار سقطت
 عنها الكفارة لانها لا يكون مكلفا بالصوم في نفس الامر وجوب الكفارة موقوف على وجوب الصوم
 ولما كان الحق عند المصنف هو الاول على ما في اصول الفقه كان الأقرب عنده سقوط الكفارة
 خلافا للشيخ في جوفه سابق ثم لم يجز في ذلك ان الكفارة **قوله** لو انقضت ثم صامت
 فالأقرب بطلان **اقول** هذا التفرع على سقوط الكفارة فلو ان المرأة اشكرها لغيرها اعتقت
 الوجوب من الكفارة لا مطلق وقد بينا عدم وجوبها عليها **قوله** ولو قد خلى الرقي من ثمانية
 او على الأقل فالوجه عدم الوجوب **اقول** لو وجب على المكلف شهان متابعان فخر صام ثمانية
 عشر يوما فان عجزا استغفر بغيرها فلو فرضنا بكونه من شهر من زيادة على ثمانية عشر يوما فالوجه
 انه لا يجب عليه لان فرضه عند العجز عن الشهر عقد العقل في ثمانية عشر فلا يجب عليه الرايد عن غيره

وكان
 كذا

وكذا العجز عن ثمانية عشر يوما فلو كانا الوجه عدم ذلك للمقدور لا لاختلاف فرضه مع العجز عن ثمانية
 عشر على الاستغفار **قوله** اما لو قد خلى العدد دون الوصف فالوجه عدمه عليه
 وهو لو لم يشر شيئا بعد ذلك كان وجوبه عليه شيئا احدها العدد والآخر الوصف وسقط
 احدهما لاجب لا يستلزم سقوط الآخر **قوله** ولو صام شهرين فخر حتى جاوز ثمانية عشر يوما
اقول اما احتمال وجوب ثمانية عشر يوما عند العجز عن شهرين بلزيم ثمانية عشر يوما فعند العجز عن نصفها
 وهو الشهر بلزيم يوم نصفه والزمه ما احتمال لزوم ثمانية عشر يوما لاطلاق الاحكام
 ابتداء العجز عن يوم شهرين لزوم يوم ثمانية عشر يوما وهذا الصنف عليه ان عجز عن صوم شهرين
 واما احتمال السقوط فلان عند العجز عن شهرين بلزيم ثمانية عشر يوما قد صامها مع زيادة **قوله**
 ولو اجنب ليلا ولقد رآها بعد مكن من الغسل حتى أصبح والقضاء على اشكال **اقول** وجه
 الاشكال من حيث انه فوط ترك الغسل وقت وجوبه والى بلزيم القضاء كالمفارقة لغيره
 ومن شوبه انما اخرج من الغسل وقت وجوبه وظهوره عند بقائه الماء **قوله** يكره التكليف بالانقطاع
 بالجمع على كذا **قوله** هذه احكامها من باب يوم واحد من الشهرين الاصل وجوب بكفارة
 واحدة في الجمع وبغير تفصيل **قوله** وكفارة الشهرين **قوله** اعد القولين ان كفارة الشهر
 مطلقا لكفارة من اختياره الصدوق في الجمع قال فيه فان ذكر ان يصوم كل بيت فليس له ان تركه
 الا من عذر ان انظر من غير علمه يصوم مكان كل يوم عشرة صاكنين والآخر قول الجنبين ان كفارة
 حلفه الذكر كفارة من انظر من غير علمه يصوم مكان صوم كان او غير وفعل ابن ابي ربيح الرقي
 في المسائل الرصد من الصدوق قولنا ثانيا وهو ان الشهرين كان يصوم يوم فخره لزمه كفارة من
 انظر من غير علمه الا كفارة يوم وجعله المصنف احتمالا لا يخطأ حاشية على كتاب القواعد
قوله وهو يقبل الصوم النقي الظاهر من فتاوى علمائنا ذلك **اقول** الامر كما قلنا من ظاهر
 فتاوى علمائنا لانهم اطلقوا القول بتركها في الكفارة وقروا الكفارة بالخصا في المشكل على
 الصوم **قوله** لو جامع ثم انشأ سقط اختياره في سقط الكفارة ولو كان اضطررا سقطت على
 نرى **قوله** خالف الشيخ في ذلك حيث قال من فعل ما يجب الكفارة في ذلك النهار لم يسأل من مرض
 مرضا يبلغ له الاطعام او احضرت المرأة فان الكفارة لا يسقط عند جماله وهو اختيار ابن الجنيد وقد
 بينا الاصل الذي جرح عليه هذه المسألة **قوله** ولو خافنا على انفسنا فخر الحائض بالخوف على الجنين
 والرضع اشكال **اقول** متناه من عجزه فخر الحائض بالمقرب والمرضعة العليلتين فخر في صومها
 وهو يتناولها اذا دعاها على انفسها او لاد من مشاركتها في الرضعة يكون كل منهما حائضا في نفسه
 وحصول فقرها بالصوم فبطلانها حكمه **قوله** وبسبب العذر وعجزه من ان تقوى على اشكال
 لك في الاشكال انه يصوم سبقي متعلق الفدية والاطعام بما تقدم كرضاعه من اخذها من النقص
 برخصة فيجب على الحكم **قوله** وهو يلحق بها منعها من الرضعة مع اقترانها بالاطعام
 الاقرب لعدم حمل الحائض بها لانه اجل بهر من خوفه على نفسه عن مكان كالمرضعة الحائض بهر من
 على الدل الذي منعها الاطعام مع الغذاء والاقر بصدقه المصنف لعدم لاهل الامة الذين جرحوا

المقدور **اقول** يريد ان لا يخطأ
 على صوم عده الشهرين دون
 صومها على وصفها
 فالوجه وجوبها
 قدس

اقول
 القول

قبول شهادة الشاهد قد ثبت انه طريق شرعي واما عدم قبول الشهادة اذا الرواية رايه شاهد
بالاذنية فلا تعاقبا لما حكاهما من انما يحل عليه الشاهد **قوله** ولو عتد الشهود بالقرابة على البعد
اقول فقد ذكر جماعة من صحابته انه لا يبعد البعد ولا بعد خمسة من هلال السنن الى ما ذكره في
فهذا الكفاية سبب من البعد ان يكون شهر السنة جميعها انما عتد شهر رجب سنة واحدة
واخرها ايضا الى بطن البعد خمسة ايام من هلال الحاشية لانه قال في سبب الخلفه عند كمال
التي من جعلها في الشئ في المسبوق آخرها سنة ويجوز عند ذلك العمل على هذه الرواية التي وردت
بانه بعد من السنة الحاشية خمسة ايام ويصوم يوم الخامس لانه من المعلوم ان الشهر كله لا يكون
عامة فقال المصنف في الشئ في المسبوق الايام من هلال العادة قاضيه بعدم تمام الشهادة لانه
ثلاثين فلا يجوز بناء السنن على العلم بخلافه وانما يتبع بحجج العادات والعادة قاضيه بتفاوت
هذه العدة في شهر السنة قال في يديه اماره من الزعفران قال قلت لابي عبد الله
ان الساعات تجل على ما عرفت ايام ومن الله شقاي يوم يصوم قال يقصر اليوم الذي صمت من يوم
الحاضيه ويصوم يوم الحاضيه وقد ظهر ما ذكرته وجه قرب ما اختاره المصنف **قوله** ولو اصرع مقدا
وساير المركب الى موضع لم يرب فيه الهلال القرب للدرج ففي وجوب الاساك نظر **اقول** منشأ
من انه وصل الى بلد هذا اليوم بالنسبة الى الموضع من مكان وكل من كان في بلد محله حكمه كغيره
الاساك من كونه سايرا في بلد هلال غزاة الحكم بغير الصوم عليه في ابتداء النهار لا
يقال لا يلزم من يوم الصوم في ذلك النهار بوجبه بعده كالتا افراد اقدم اهل قبل الزوال
فلم يتساقط ان الاساك كان حلالا عليه في ذلك النهار وهو واجب في ابتداءه لانه انقول
الفرق حاصل ان زمان المسافر قبل الصوم في نفس التجرى فيه لعارض هو السفر وقد
لعل في العهد فان زمانه لا قبل الصوم **قوله** ولو راي هلال رمضان ثم سافر الى موضع
لم يرب فيه الا قبل الصوم بعد احدى ثلثين يوما بالعكس فبطر التاسع والعشرون **اقول**
وجدا القرب انه قد لم يرب حكم البلد الذي وصل اليه ويوم احدى ثلثين بالنسبة اليهم من
موضع ويوم التاسع والعشرون يوم عتد فعتق عليه صوم الاول والخامس والثالث في ذلك
بالاعتكاف **قوله** ويعني يومين في الثالث على قول **اقول** يريد ان يحل ايضا بعض
اعتكاف الثالث على قول الشيخ وجماعة من اصحابنا فان الشيخ في المسبوق قال الاعتكاف ان
كان قديما فان شرط على ربه ان يمتنع عن المعاشر يرجع فيه كان للرجوع منقضا ما
يجزى به يومه فان مضي في وقت وجب الثالث فان لم يشرط وجبت عليه الايام بالرجوع
فيه وفي النهاية من اعتكاف ثلث ايام كان في انما زاد بالحيان من ثلث ايام وانما زاد من ثلث ايام
فان اعتكاف بعد الثلاث يومين وجب الثالث وقال ابن الحنفية من اعتكاف يومين فان
لم يكن قد اشترط كان له ان يخرج وانما اقام يومين وان لم يكن قد اشترط فليس له ان يخرج
حتى يضي ثلث ايام وقال ابن حزم انه لم يشرط ومضى بعد ان وجب الثالث والمضى في وقت
قال في المسافر المندوب لا يجب عند ما دخل في اداء الصلوات في قضاءه وهو

بوجه التمسك

ابن ادریس **قوله** والمندوب لا يجب بالشئ الا ان يخفى عليه ما عرفت **اقول** هذا هو
المشهور وقيل بالشيخ في المسبوق وان لم يكن قد شرط وجب عليه الايام بالدخول فيه وقد حكينا
عنه من ضلع **قوله** ولو كان عليه قضاء صوم وصوم مندوبين فعتق واعتكاف كذا لك
فمضى بالصوم القضاء او الذمرا لا قرب الايام عنه وعن صوم الاعتكاف **قوله** وجه
القرب من ان ليس من شرط الاعتكاف الصوم الا انما هو الاعتكاف في رمضان بل شرط
هو الصوم طهرا وقد حصل كحمله في جفاعة الاجزاء لان نذر الاعتكاف يستلزم نذر
الصوم فان ايجاب الشرط يستلزم ايجاب الشرط ونحوه قد تعدد سبب الصوم في كل
نذر الصوم فان في تعدد السبب **قوله** ولو اعتكف حتى قيل حيل الساعات ولا يجب
الخامس **اقول** هذا قول النبی ابن الحنفية **قوله** وانما يصح في الاعتكاف ما ذكره المصنف وهو
الاعتكاف في شهر رجب **قوله** لا يجزى بنا فيه الاعتكاف في الايام الا ما ذكره المصنف وهو
قول السيد النضر في الشئ في المسبوق وصل الى راي ابن ادریس واختاره وبن ما يوجب في كل سنة
لا يجزى والعقد الثاني في السبب وجعل موضع مسجد الحرة مسجد الدين وهو قول علي بن ابي بصير
قال في القاء فيه انه لا يعتكف الا في مسجد رجب في ايام عدل وقد جاء في الخبر من راي ابي بصير
في غير المساجد الثلاثة وقد روي في موضع الرابع قول المفيد وهو لا يكون الا في المسجد الاعظم
وجعل الاعتكاف في الايام الحدود الخامسة بن حبيب ابن ابي عمير الاعتكاف عند كل رجل
لا يكون الا في المساجد **الاصول** الاعتكاف في المساجد الحرم ومسجد الرسول ومسجد الكوفة وسائر
الامصار مساجد الاجنحة واعتكافها جميعا في راي ابن ادریس وجماعة وجمع على راي **اقول**
انما يصح في موضع الذي يصوم فيه الاعتكاف عند اكثر الامصار خلافا لابن ابي عمير وهو ما جمع فيه وجه
او وصي كذا في الخبر فممن من قال جماعة مطلقا وهو لا يشرط في الاعتكاف فان قال بوجوب مسجد
عن ابن ابي عمير وجوز في كل مسجد حتى في ايام عدل صلاة جماعة في المسجد الذي يصلي فيه الجمعة
بايام رخصته وهي ايضا هكذا كلام ابن ابي عمير حيث قال العلة في انه لا يجوز الاعتكاف الا في الحرم
الامر بعدد انه لا يعتكف الا في مسجد حتى في ايام عدل في كل جماعة وكذا ابن الصنف في الموضع وقال
السيد النضر في الاعتكاف ابن حزم وابن ادریس وجماعة وهو من هلال العيد **قوله** فان اكره الاعتكاف
خارج على شرط **اقول** يريد ان اذا اكره الاعتكاف في مكان الاعتكاف فيه على الجملة فها هو الزم اربع
كفارات وهو قول السيد في الاعتكاف في المسبوق وابن الحنفية وابن ابراهيم وابن حزم وابن ادریس
وقال ابن سعد بن طبرستان ان كان نذر من بعض الفقه **قوله** ولو باع او اشترى على الاقرب الا
نقضاء **اقول** وجه القرب ما ذكرناه في البيع وقت الشئ من ان الغير في الاعمال لا يدل على
النفاذ وقيل بالشيخ وابن ادریس بطر العقد **قوله** والاقر بعتة الايمان يوم من النذر ما عرفت
عن عز **اقول** يريد انه لو نذر اعتكاف سنة بايام الاقرب انما يخرج ان يعتكف ثلثة سنة برب
كل يوم اشترط على من من النذر يومين من عز وجه القرب انه فضل المندوب على وجهه فكان لا
يجزى راي ادریس سبب على ان يصوم المندوب عليه صوم واجب وقد تقدم في المسبوق **قوله**

في مسجد البصرة التي لا يجوز
في حرمها واعتكاف الى ايام
الا في مسجد المدائن وهو
قول ابو جعفر بن بابويه

قوله

ادريس قال الشيخ لا يجوز وهو اختيار ابن الجني **قوله** من احرامه احلا على شكل **اقول** يريد
ان كل من دخل مكة وجب عليه الاحرام الا من تمر ودخل مكة لغيره او سبق له احرام قبل
مضى شهره هل الشهر من حيث الاحرام او من احلا به ان دخل مكة من غير من حيث احرامه
واقول من حيث الاحرام هل يجب عليه ان الاحرام ام لا على شكل **قوله** من اطلق احرام
المحل لكل من ادخل مكة او جازيهم النص الى ان كل من جازي الاحرام على كل من دخل مكة منه
المكره وهو من مضى له ان من مضى له احرامه والداخل يقال حيا فيبقى الباقي داخل تحت احرامه
واضحا لصدور الامارة الذم من الوجوب وظاهر كلام الشيخ في البسوط ان من جازي
احرامه لا يملك ان لا يفي للفقهاء في قوله ان يخرج من مكة قبل ان يفي بملكها الى
قولهم ان يخرج بغير احرام ثم عاودا كان عوده في الشهر الذي خرج منه بغير احرام ان يدخل بغير
احرام وان كان عوده اليها في غير ذلك الشهر دخلها بغير احرام الى ان يخرج ويكون العزم الاخر
هو ان يخرج بها الى الحج **قوله** ولو اكل من الثمن المندوف في وجوب الحج اشكال **اقول** في
منشأه ان من عند الاحلال صار كغيره من المحل فلا يجب عليه الحج لاصالة الامارة الذم وهو
قول ابن ادریس ومن ان عدة التمتع كالحج من الحج لغرضه دخلت العدة في الحج هكذا
بين احرامه فيكون قد شرع فيه الحج المندوب كحج الشريعة اتفاقا لقولهم انما الحج
والعدة لقد وهو اختيار الشيخ في النهاية وقول ابن حزم وابن ابراهيم **قوله** ويجوز ان يذوق
الافرام ودخل مكة الطواف والسعي والتقصير جعلها عدة ما لم يلب فاقول انعقاد احرامه
وقيل انما الاعتبار هو من احرامه ابن ادریس وما ذكره في الكتاب هو اختيار الشيخ رحمه الله
المبسوط **اقول** والشرط مع الحصر الفصل بالهدى وقاية الشرط جواز التمتع على ارض
قوله يريد ان يجوز له الحج اذا كان قد شرط على نفسه ان يحل حيث جسد ان يحل بالهدى
ولا يفسد بالشرط وما يذوق الشرط عنده جواز التمتع بالحج بالهدى وهو قول الشيخ رحمه الله
ابن الجني ايضا قال السيد رحمه الله يسقط الهدى لان التمتع ما يذوقه قول الشيخ رحمه الله
بيت البرج وشرط على نفسه ان يحل حيث جسد وقاية الشرط الا انما يذوقه
ذكرناه في سقوط الهدى وهو من احرامه ابن ادریس **قوله** والاخر جواز ترك كل المحل
محل **قوله** وجوز القرب من حيث انه لم يذوق من نفسه عن الصغير فكان الموكل الصغير الذي
لا يقبل له الاحرام وعامة الحد فكل من ادخل مكة لاصالة الجوار **قوله** واقول على شكل **اقول**
وجوز الاشكال من حيث ان المقصود من كلام الاصحاب من ظاهر الخطر في الشهادة التي وقعت على
عقد بينهم وعلى ابن حزم من هذا ذكر المصنف في كتاب الاصل حاشيته بخبره من عدم اطلاق
المنع لظهور هذا الاحوال لم يذكره المصنف في حاشيته **قوله** وان كان المكراة فالقرب
وجوز له **قوله** يريد ان لو ادعى الرجل وقوع العقد حال الاحرام وانكرت المرأة فالقرب
وجوز له كلابريد بدلت مع بينهما وعدم البينة ووجه القرب انه قد ثبت في المهر كونه العقد
ولا يفسد الا باطلاق فكان له الصلابة به كذا **قوله** الطب يطهر على **اقول** يريد

حج على المحرم الطيب مطلقا وهو قول السيد والمفيد والصدوق في الغنم والواصل وابن حزم
اقول صلحا كما قالوا ذكر في المبسوط والانتصاف والثاني اختصاص التيمم بلباسه من سنة
المسك والغير والعود والزعفران والورس قال في النهاية ... والثالث قول في الغنم
الحرم اربعة المسك والغير والورس والزعفران فقال ابن ابراهيم الحرم من المسك والعود
الغير والزعفران **قوله** الاكتفاء بالاسود على ما رأى **اقول** يريد ان يحرم في الاحكام ليد
ايضا وهو قول المفيد وسلا راجد ادريس بعد قول الشيخ ذكر في الخلاف **قوله** والظفر في اربعة
على ما رأى **اقول** يريد تحريم على الحرم ايضا وهو قول في الصلح وابن ادریس وقول الشيخ في النهاية
والمبسوط وقال في الخلاف انكره وهو اختيار ابن ابراهيم **قوله** واخرج الدم اختيارا على
ما رأى **اقول** هذا ايضا يحرم عنه على الحرم وهو قول السيد والمفيد ومقاوم في الصلح وجب
البرج وابن ادریس والشيخ قولان احدهما ان في ذلك قال في النهاية والمبسوط والاخر
مكره وذكر في الخلاف **قوله** والاخرى لخصاصه من المني بعد الصبي **اقول** وجهه قرب
الاتفاق من الاصحاب على تفصيل الحال بان قول لانه لم يذوق المني فيكون التحريم مقصورا عليها
ولا صالة الا باطلاقها **قوله** وفي دفع الدعوى كذا في اشكال **اقول** مشافه
التيمم لنداء لصورة الغرض من حصول الضرر على يمينه في الحج لاحتمال الدعوى
عليه كذا في الاستقراء ماله وهو من غير ان لا يذوق الا حرام **قوله** ولا يفسد بالهدى
استقر على ما رأى **اقول** يريد ان لا يفسد بالهدى التحريم جازي له ما لا يجب عليه شيئا
وهو قول ابن ادریس قال الشيخ في النهاية **قوله** الحناء للزينة على ما رأى **اقول** يريد ان يحرم على
الحرم ايضا الحناء للزينة وقال الشيخ بكه **قوله** لبس السلاخ اختيارا على ما رأى **اقول** يريد
ان يحرم على الحرم لبس السلاخ اختيارا وهو قول في الصلح ما ذكره الشيخ في المبسوط والنهاية و
اختاره ابن البرج والواصل وابن حزم وابن ادریس ونقل عن بعض الفقهاء انه
مكره واخشاه ابن مسعود **قوله** البداية بالبحر الاسود ولم يذوق لغيره في ذلك
الشروط المذكور في الاصل المحرم يريد الاحتياط في جده والغير منه الا تمام مع احتمال
البطالان **اقول** المقصود من الاتمام انما كان الشروط الناقصة لا يجعل المني في
فصله في طرفه من ثم بان في ذلك لا يستلزم طواف بالهدى في الشروط هذه الصبي صورة المكروب
حاشية على نسخة الاصل التي بخط المصنف قال في هذه الاشكال والاحتياط في هذه التفسير
الشرح طوبى لنا هو سبب قولنا تمام كان يقع عند ان يقال ان جده النبي عنده
اي عند البحر لا يذوق الاطراف ويجعل الجلال لا يجب عليه البدء بالبحر الاسود وقد
ابتداء البغية فيكون باطلا **قوله** والمشي والانتصاف من غير على ما رأى **قوله** في قوله
في طواف القدوم على ما رأى **اقول** هذا ما لم يصح من المني في قوله صح بان الانتصاف
الطواف مطلقا اي هو ان كان في طواف القدوم او غيره او فيما عداه وهو ان كان في طواف
فالاول المعنى هو ان كان في طواف القدوم الانتصاف بالانتصاف في طوافها وهو قول الشيخ في النهاية

وقال في الصلاة وابتدأ بغير الفاتحة وهو ان يرسل ثلثين ثلثين على طرفي القدمين وهو
 قول الشيخ في الميراث لا قال بغير ان يرسل ثلثين ثلثين على طرفي القدمين وهو ان يرسل ثلثين ثلثين
 انما بالثوب **قوله** ونبيل الكفاية لا على ما وقع بعد الذكر **قوله** القول الذي ذكره المصنف
 عدم وجوب الكفاية على من يمس طرفي الزيادة حتى يرجع اليه ووافقه هو قول ابن ادریس فانه قال
 نعم يجب عليه الرجوع اليه كذا في طواف الزيارة والذى خشي ان المصنف وجوب الكفاية
 هو قول الشيخ في الكفاية بالسوط **قوله** ولو نذر الطواف على السبعين فالأقوى بطلان النذر **قوله**
 اقوى لمن يجب من عند الله بطلان النذر وهو قول ابن ادریس بخلاف الشيخ حديث قال في
 النهاية بل يزعم طوافان طواف ابيد وطواف لرجليه ووجه القرب ان الطواف عبادة و
 كیفيتها متعلقة من الشروع في تعبد بمثل ذلك فلا ينفك عنه ولو لم يكن الطواف طواف
 حرة فيجب القيام فيه لان المراد ان صلوة حقة وكذا على النذر بوجوبه في القيام **قوله**
 ولو نذر النحر احوال في العمرة فاحل ووافقه ثم ذكر النقص في تركه بقرعة على رءوس الرماة
 بين ما رواه عبد الله بن مسكان في الحديث قال سألت ابا عبد الله عن رجل طاف بين الصفا
 والمروة مستأشرا في طوافها سبعة دكرها احل النساء انما طاف سبعا شرا في طوافها سبعة
 يدكرها ويحلف في طواف آخر واطاعت الخليفة رحمة الله عليه التي عرفت هذه الرأى وقال الشيخ في النهاية
 في باب الكفاية الميسرة لا الكفاية وقال الشيخ في الصافي باب المسح من سعي الرأى نقص
 ثم ذكر انه نقص من شرائعهم فلو كان نقص من شرائعهم لم يكن نقص من شرائعهم وانما نقص
 من الشريعة **قوله** ولو ترك النحر حتى اهل بالجمع مباح مع عدم روى عنه **قوله** هذا حديث
 الشيخ وعليه ما يروى في البرج والرمية التي اشار اليها المصنف بين ما رواه اسحاق بن
 عمار قال قلت لابي عبد الله الم رجل يمس في نحره فيسقط عليه ما يمس في نحره عليه روم
 به ربه قال ابن ادریس لا نعم عليه **قوله** وعنه المصنف بغير مفرقة على رأى بطلان الشاف
 على رأى **قوله** يريد ان يكون احراما بالجمع قبل النحر بما لا يفي في لانه احداهما بطلان نحره
 والمصنف بغير مفرقة وهو قول الشيخ والاخر جليل الاحرام الثالث دون النحر وهو قول ابن ادریس
قوله وتاركه جديا بطلان نحره لا سيما على رأى **قوله** لا خلاف في بطلان الجمع لو ترك الاحرام على
 ولما اختلف فيه فلا يصح على الشافعية والفقهاء قالوا ان ابن ادریس يقتضي **قوله** فيجب ترك
 من الكفاية على الشكالي **قوله** هذا انما هو على قول من قال انه لو ترك الاحرام ما سجد على التمام
 لا بطلان وهو انه اذا فعل ما يجب بغيره الكفاية على الحرم هل يلزمه الكفاية في تركه الشكالي
 من ان ليس بحرم الكفاية بعد ذلك فيما يلزم الحرم ومن ان يحرم الحرم ولو لم يكن بعد حرمه
 وجوب الكفاية بذلك **قوله** ولا يجوز له الطواف بعد الاحرام حتى يرجع من منى فان طاف
 ما هيا لم تنقض احرامه قبل التعمد والتعمد بعقد بها الاحرام **قوله** القول الذي اشار اليه
 المصنف بتجديد البلية هو قول الشيخ وابتدأ بغير حرمه بخلاف ابن ادریس فانه قال لا يلزمه تجديد
 البلية احرار من يعتقد **قوله** ولو ادرك الاضطرار بيني فالأقوى الصحة **قوله** هذا القول

هذا

هو الذي اخرج من كلامه في وجه القرب فانه الاختيار بين ذلك من كماله الخ كما ذكره بعد ما روى
 الضرورة بغيره على رأى **قوله** يريد ان لا يمس على الاضطرار الواجب الاضطرار
 الضرورة بغيره على رأى **قوله** يريد ان لا يمس على الاضطرار الواجب الاضطرار
 كما في اهل البيت واطلق سائر الرأى بخبر من خمسة **قوله** فان وجد وقت للنحر فالأقرب
قوله يريد ان لو كان معصرا من الهدى فقدم صومها لكان من اول ذلك ثم وجد الهدى
 وقت للنحر فالأقرب وجوب الهدى لان جواز تقديم الصوم اما كان بناء على طهارة الفاسد و
 قد ظهر بطلان نه وهو قادر على ترك ما وجب عليه من خمسة **قوله** ولما مات من وجب عليه
 قبله صوم الوفاة جوبا العشرة على رأى **قوله** خالف في ذلك ابن حزم فانه قال يصوم ثلاثة
 ووظا لفرام محمد بن بابويه يدل على عدم وجوب شي منها الا قال وردي صفوات عن
 معوية بن عمار عن ابي عبد الله انه قال من مات ولم يكن له هدى لم يصم عليه عند نية
 ان هذه على الاحتياط لا الوجوب **قوله** فالأقوى وجوب الأهل **قوله** اقوى المذهب
 عند المصنف هو بالأكل من الهدى لقرنه تعالى في كل ارضاء الاربعين وجوب وهو قول ابن
 ادریس وظاهر كلام الشيخ يدل على صحة الأهل لانه قال ومن السنن ان ياكل منها اكل
 ابن البرج فانه قال وبقي ان يقسم تلك اقسامها بأكمل اكلها **قوله** ولا ينبغي على رأى **قوله**
 يريد ان لا يتبع على الضرورة والمبدأ الحق بل يكون كل منهما محرما به وبين المصنف وهو قال
 الشيخ في الجملة وفي ابن البرج وابتدأ بغيره القول الاخران يتبع عليهما الحق وهو قال في
 التجديد وابتدأ بغيره **قوله** ويحرم الحق في اجزائه بغيره **قوله** يريد ان يتبع على المبدأ المصنف
 ويحرم عليهما الحق ولو فعلت فوافقه نظر في ذلك من انه يحرم فلا يقع حرمه بغيره الواجب
 اشتراطه من المصنف على الشكالي واجب فكان حرمه **قوله** فلا خلاف ان احراما من كل شيء الا
 الطيب والنساء والصبر على الشكالي **قوله** الاشكال يرجع الى الصداقة ومنه
 الاشكال ان الفقد قد كان حراما عليه من وقت احرامه فبقي ان يحل منه الكفاية علما
 بعلمه **قوله** نعم لا يقتلوا الصديق من اتقى الاحباب على ذلك يحل من كل شيء احرام منه
 الا النساء والطيب فاذا طاف للزيارة حل له الطيب فاذا طاف للنساء حل له النساء
قوله ويحرم على المرأة لو تركت على الشكالي **قوله** النساء الاشكال من ان وجوبه مشترك
 على الرجال والنساء فثبت ان حكمه حكمه كونه محلا في حقه ما رواه اختيار على بن بابويه
 ومن اصاذا الاباحة خرج عند الرجل لوقوع الاتفاق عليه فيبقى المرأة على الاصل وقال المصنف
 خالف فيه الاشكال لعدم النظر الدليل على عليه **قوله** واذا طاف بالنساء لم يمسها وهو
 معاصيته لما يأت به من طواف النساء في احرام آخر الاشكال **قوله** ينشأ من احتمال عدم الاشتراط
 للاصل لان طواف النساء في احرام آخر يقتضي حل النساء له فيسقط به ومنه وجوبه في نية
 فلا يراى الا بعد الاضطرار الوجوب والوجوب بقا بالسبب تعاريف السبب **قوله** ويحرم على
 الصبي النساء بعد تركه على الشكالي **قوله** مثله من صدق اخلاصه القضي لغيره

المصنف فانه قال من حضر بغيره
 قبل ان يرمي فله ان يركعها
 ان حضرها حتى يركعها فله
 ان يركعها حتى

ومن ان تركه الطوائف كان في حال عدم التكليف فلا يتعلق به حكم **قوله** ويرفع يده فوق الكعبة على
اقول خالف الشيخ في ذلك حيث قال لا يجوز **قوله** ومنع الحاج دونه على ترك **اقول** يريد الله
 وكبره الصانع الحاج من سكنه دونه وكبره خالف الشيخ ايضا في ذلك حيث قال بحكم **قوله** ولا
 في الافراد دون جمرة فالأقرب وجوبه خاصة **اقول** وجوب القرب منها واجب وحققه لا فلا
 بينهما فلا يلزم من وجوب الحج وجوب العمرة فان استطاعة من شرط مقتضى الآية وهي حقيقة لا يشترط
 العمرة **قوله** وليكن من عمره الاسلام او المذنب فيقال اشكال **اقول** من شاء ان يجزئ من عمره
 مفره عن الاسلام او المذنب فليقلها الا ان يقع فيه اشكال ينشأ من انه عدول الى الاصل فكان
 جازيا ومن انما البت فرضه **قوله** والعقد على اشكال **اقول** يريد ان طواف النساء واجب
 في العمرة المفردة على كل من طاف بها كان او صعبا صحيحا كان او حبيبا فيجوز على المحض المذنب لو تركه
 وعلى حكم العقد لو ترك المذنب طواف النساء في اشكال ينشأ من اصاله الا بانه خرج من شرط طوافها
 فيقول العقد على اصاله الا بانه من اطلاق حكم الله وهو متين لا للعقد كما يتناول في قول
 يجزئ واحد هذان الآخر **قوله** واشتد في الزمان بين العمريين فيقبل مسعة **اقول** هذا
 اختيار ابن ابي عمير فان قال لا يجوز تركه في عام واحد وقد قال بعض الشيعية هذا الخبر
 على معنى يخص من فرغ من طواف النساء فاما من لم يفرغ منه لم يجز في ذلك الشهر من شاء وكذا
 شاء في العمرة فان كان ما قاله مروج او لا يثبت عن الصادق الى الرسول ثم ما يجوز به وان كان غير
 ذلك من جهة الاجتهاد والظن فذلك مردود عليهم براجع في ذلك كما اذا قالوا لا يترك **قوله** و
 في شهر **قوله** هذا اطلاق في الحج في العمرة فان قال بها فيجب تركه في شهر واحد من جمرة
 واختاره المصنف في خلافه **قوله** وفي عشرة ايام **اقول** هذا قول ابن الجوزي وهو اختيار الشيخ في المبوط
 والخلاف **قوله** وقيل بالثلاثة **اقول** هذا قول السيد الرضوي رحمه الله تعالى عن ابن ابي عمير **قوله**
 هل يكفي هذا في سائر من هدى القتل الا في ذلك مع نذبه **اقول** اختلف الاصحاب في ان
 هل يكفي المحصر في الرضوي في سائر من هدى القتل الا في ذلك مع نذبه **اقول** اختلف الاصحاب في ان
 الشيخ مستلهم في الملصق وابن البراء ان وجوب طوافها هو قول ابن ابي عمير الثالث الفصل
 هذان اشكالان الذي صنفه وجعل عليه في من الاشياء المحرمة لا يترك ان كان مندوبا اجزاء وهو قول
 جمع المروجين ووجه اجزاء الاجزاء مع الذنب فلو لم يترك احصرت فما استبرأ من الهدى فاما مع
 الوجوب لا يجوز تركه ان جعل في الاجزاء في القتل الا بالهدى لا لا بد له وهو قول الشيخ
 فلو جرد تعدد السبب عند تعدد السبب **قوله** ولا بد له اشكال **اقول** المراد بذلك انه
 مع العجز عن الذي لا يجوز تركه ان جعل في الاجزاء في القتل الا بالهدى لا لا بد له وهو قول
 الشيخ في المبوط فانما قال فيمن لم يجد معها الهدى ولا يقدر على شئ لا يجوز تركه القتل بل يترك
 احرامه حتى يهدى لا يجوز ان يتحلل في بدل من يهدى او الاطعام لا لا بد له على ذلك وقال ابن
 الجوزي في المصنف ووجه تركه ولا يصح تركه الا اذا صدق لم يكن عليه من ذلك المحصر
 لم يكن الهدى مستطاعا على الاذن من لم يمسره الهدى فقد ظهر ان هذا من اشكال الاشكال الذي في الملصق

قوله في العمرة على اشكال **اقول** يريد ان اذا عمل المحرم في الحج فله ان يهدى على البقاء على احرامه
 فيجوز ان لا يجزئ له القتل في اشكال ينشأ من ان البقاء على الاحرام لا ينافي فيه حصول العلم به
 او ان لا يوافق عليه في ان لا يجزئ له من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى
 خرج من القدر فان احصره فما استبرأ من الهدى فيبقى البقاء من غير ان يهدى من غير ان يهدى
 على الاحرام والقول ان لا يجزئ له من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى
 ولا يلزم به هدى على ان لا يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى
 فقال ان لو ان رجلا حبس عن حياضه على ان لا يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى
 المذنب فكيف ان كان دخل في حياضه بالهدى فليطاف بالبيت اسبوعا او يحل راسه ويترك شاة فان
 الله فليس عليه الحج **قوله** ويجزئ القتل من غير هدى مع اشتراط على ترك **اقول** قد تقدم
 في المحصر مع الاشتراط اما المصدود اذا كان قد اشترط على الحج عليه القتل بالهدى او بغيره
 قال السيد الرضوي في الهدى عليه فانه قال المحرم اذا اشترط حياضه ان يتحلل عند العارفين من مرض وغيره
 وهو اختيار المصنف في الكتاب ومن ذهب الى ان لا يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى
 وبه القتل **قوله** لو صدق من كذا بعد الموقوع فان لم يفرغ من طواف النساء في الحج فله ان يهدى
 الرجوع من قال لا بد من طواف النساء في الحج فله ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى
 من احتمال ان لا يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى
 في المبوط اذا لم يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى
 بدله الا ان شاء ودم القتل واجتمع في ذلك فان قلنا الا بالهدى في الاسلام لم يكن الواحدة الا بالهدى
اقول من شاء احتمال الاكتمال بالقضاء واحدة على تقدير القول بان الا بالهدى في القتل
 الا بالهدى سقطت في القتل وقد جرح الاسلام في القتل فلا يجزئ من غير ان يهدى من غير ان يهدى
 قضاء ما تحل منه اذا كان واجبا وهذا جرح واجب والاشياء في قضاء في الاسلام فيجب عليه
 حياضه ولا بد له من الحج عليه آخر طوافه في حج حياضه في حج حياضه في حج حياضه في حج حياضه
 من الحج واجب وجب عليه قضاء قوله في الحج حياضه في حج حياضه في حج حياضه في حج حياضه
 الفرق بين حياضه وهو ما حل **قوله** فان اكتنف العدو الوقت باق وجب القضاء وهو جرح
 فيضحي على اشكال **اقول** هذا الاشكال ينبغي على ما سبق من الاشكال ان ذلك لا ينافي انما لا
 عقوبة الثانية فحرامه فيكون ان يقال هذا القضاء فانه استبرأ من ترك الاسلام على العقوبة التي
 كانت يجب عليها او على غيرها او على غيرها فان كان على غيرها فليتركها وان كان على غيرها فليتركها
 هذه استبرأ من ترك الاسلام على العقوبة التي كانت يجب عليها او على غيرها او على غيرها
 تقع في هذا استبرأ من ترك الاسلام على العقوبة التي كانت يجب عليها او على غيرها او على غيرها
 على حجة الاسلام وانما عقوبته هو بالعكس فيجب ان لا يتركها الا بالهدى في القتل في ذلك فتقول
 في ذلك فانما لا بد له من الحج عليه في ذلك فانما لا بد له من الحج عليه في ذلك فانما لا بد له من الحج عليه
قوله ولو طلب المأثم لم يجز له ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى من غير ان يهدى

في الخلافة في المسجد واختاره ابن ابي شيبة والآخر انها لا يتكررا اختاره في النهاية واختاره ابن ابي شيبة
 كما لا يخفى لا يخفى الفقيه والمحقق وتبعه ابن ابي شيبة والاولى في عند المصنفين قوله نعم ومن قبله من قبله
 جرحه على ما قبل من النعم فانه كما يشاء في الابدان يتناول التكرار في حق المانع لقوله نعم ومن عاد
 في ذلك من غير ما لا يتناول في وجه الكفاية منكره والقول من يقول ان قوله نعم من عاد في ذلك
 من قبل على ان المراد بقوله نعم من قبله اي ابتداءه ولا يكون ضرورة داخل في التخصيص بل هو
 الكفاية فلا ينافي بالبراهة الدائمة التي هي من جهة نعم العام **قوله** وروى عن كل من وجب
 عليه صلاة في كفارة الصيد وحجر فغلبه اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام في الحج **اقول**
 هذه الرواية للشيخ عن الحسين بن سعيد عن فضال بن ابي عمير عن حماد بن عمار قال
 ابو عبد الله من اصحاب شيئا فغلبه بدنه من الايام فلهذا من كان عليه صلاة فلم يجد
 عشرة مساكين فحرم له صيام ثلثة ايام في الحج **قوله** ولو امر المحرم بترك الصيد ففعله من غير
 وان كان المردك محلا لان يكون محلا في كل حال **اقول** وجه الاشكال من حيث
 ان العبد محمل في المحل والصيد بالنسبة اليه يباح فلا يتعلق به ضمان على الموت لا على الصيد
 ومن ان قلده مستند الميراث السيد فيكون السيد مدينا في كل حال فيلزم جرحه واعلم
 ان الامام ينافي هذه المسئلة بصراحت مختلفة لما في الصيد فانه قال المحرم اذا امر بترك الصيد
 بالصيد ففعله كان على السيد الغناء وان كان الغلام محمولا فعلى العبد بغير اذن سيده فيقتل
 السيد ايضا الغداء اذا كان هو الذي يملكه بالاحرام وقال ابو الجعيد اذا جنى الصبي او العبد
 على الصيد لم يمس الوطى السيدان كان باذنه وان كان بغير اذنه ولا يلزم في العبد الغداء لغيره
 وقال الشيخ اذا امر السيد بترك ما بالاحرام واصحابه كان على السيد الغداء ولكن لو امر المحرم بترك الصيد
قوله ولو اتى من يدين من غير ما فالأقرب البدنة وقيل كالجاء **اقول** اقرب المذهب من عدمه
 هذا في الكفاية اعني البدنة لا غيرها وهو اختيار المصنف وروى في الشيخ وروى في الجرح انه يكره له
 الجاعل بطل مجزئة بغيره بغيره بغيره من قابل وجه القرب ان الاصل صحة الجرح وبراءة الذمة من
 وجوب القضاة **قوله** والوجه في الزوجة للشيخ بها واستكرهه **اقول** ان الرواية في هذه الباب
 انما اوقف على كلام الامام عليه السلام انما اذا جامع امرأة او من وطئ امرأة وكل ذلك يشمل الجماع والانتزاع
 في السبيل وطئ من حرم عليه وطئها بالاحرام بعد ان كانت محلة فهو يقتضي الانتزاع في الحكم
قوله والاقرب شمول الحكم للجنبية بدنا وشبهه الغلام **اقول** وجه القرب انه انما يقتضي
 وطئ المرأة المحلة اذا كانت الاحكام من الفساد وغيره وتعلق بالوطئ لمن كانت مباحة
 وانما عجز بغيرها بالاحرام متعلقه بالوطئ المحرم على المحل لا المحرم **قوله** ولو جامع زوجة
 الحرمة فعلمت بها الاحكام مع المطاوعة ولا شيء عليه ولو امرها فعليه بدنه على الاشكال **اقول**
 بدنه من ان جعل فيها الكفاية الواجبة عليها ومن ان وطئ بالنسبة اليه مباح فلا يلزمه سببه
 كفارة **قوله** ولو كان الغلام محرما مطاوعة عا في الجاه الاحكام بما اشكال **اقول** بدنه
 من مشاركة المرأة في القضي الوطئ المحرم اذا كانت للشيخ الحصرية المذكورة والاقرب في ذلك

وهذا هو

في الاحكام التي عليه من عدم النكاح لاختصاصه بالزوجة فخص ما يحكم به **قوله** ولو جامع ذكرا
 المرأة الفردة والفتنة بها على انكاحها السوي على ما اعلمنا بالجموع بطلت عرقه وجب انكاحها قضا
 وبدنه **اقول** الاشكال في الشيخ بها فانه يحل فساد الجرح بها او في كل جزء منه فكان على الشيخ قتل
 اصله ففقيهين ويجوز عدمه لاختصاصه بالزوجة والذمة من وجوب قضاءها واصحابه **قوله** وكذا
 لو كان العاقد محلا على **اقول** قال المصنف في الفتنة من عقد محمل الجرح مع علمه بذلك نعم
 وضع الجرح لمرئيه الكفاية كما يلزم الجرح اما في الاختصاص فيمعرضا لوجوب الكفاية على
 المحل الا ان يمس بدنه فانه قال في ذلك وكذا لو كان العاقد محلا على غيره من غير ما من مران
 عن ابو عبد الله لا ينبغي للجرح المحل ان يزوج محرمها وهو يعلم انه لا يحل له ذلك فلهذا فعل
 فدخل بها المحرم قال ان كانا معا لم يكن محلا على واحد بدنه وعلى المرأة ان كانت محرمة بدنه
 لم يكن محرمة فلا شيء عليها الا ان يكون قد علمت ان الذي عقد عليها وان كانت على ثم
 شرجة فعليه بدنه **قوله** وفي كل طرف من اطعامه وفي كل طرف من يديه او رجلها اوها
 في مجلس احد دم وفي اليد الناقصة او الزائدة اصعبا او الميديين الرابدين **اقول** الاشكال
 منشاء الاشكال من عدم الدليل الدال على وجوب الدم في يديه ورجليه المتساويين والناقصة
 الاصح وزادتها واليد من الاصبعين والرازي من فقه الحكم بالجمع ومن وجوب الكفاية
 بالجمع ككل اصبع بالفرادها وهو يقتضي سقوط ما قبل الناقصة وجوب ما قبل الزائدة وجوب
 محله الخطاب على المجهود وهو اليد الاصيل فلا يدخل فيها الاصيل عرقا تحت الاربع الكفاية بها
 برأها الذمة **قوله** والجرح في المحل يتعلق باللبس فلا يوجب الكفاية على الاشكال **اقول** وجه
 الاشكال من ان لبس المحل انما هو بالوضع المخصص فلا يدخل فيه ما يتبعه ولا صالة البراءة من
 ان التبرع ليس باللبس ولهذا قيل في لبس ثوب الاحرام تبرع ما جدها فاطمنا على اسم اللبس في ثوب
 الجرح لا يتعلق به الكفاية **كتاب الجهاد** **قوله** والجرح ينظر **اقول** يريد ان يدخل الجرح من يده
 ولو ادعى الجرحا كما لا يوجب ذلك غير نظر من حيث صدق الايدي عليها ومن كونه مجازا **قوله**
 ويجب على الجاهل المومرا على امره على **اقول** حالف الشيخ في اللبس حكم بالوجوب وهو حجة
 ابن ابي شيبة وروى **قوله** ولو جرح العذر الذي هو العود والرمي والنفقة في الشروع في الفتنة
 لم يفسد على الاشكال **اقول** بدنه من ان عدمه مسقط في الابتداء فيكون مسقطا لا نشاء
 والجرح قوله ليس على الاخر جرح الاية من جرح قوله نعم ومن قوله نعم والاولى اختياره
 الشيخ الثالث اختيار ابن الجعيد **قوله** اكلها مسكر في دار الاسلام والارض بغيره على المسلمين
 كادخل الحارث بن ابي ربيعة مشرب الخمر في دار الاسلام وتلك الحيات وروى صاحبنا انه يفسد
 العبد **اقول** وروى صاحبنا من سرقه من الصداقة انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الجرح من
 اكلها الذمة ان لا ياكلها الرأ ولا ياكلها ثم لا ياكلها الاخرات ولا ياكلها الاخرات ولا ياكلها الاخرات
 عن فعل ذلك منهم من يمس بدنه من الله ومنه رسول الله صلى الله عليه وسلم المشرك صلاحه الاستيلاء على الاشكال
اقول يريد ان ليس الرأ عند الغناء الرخصين الا في الموضع الذي نص عليها في القرآن **قوله**

ملح: الجهاد

من جهتها التي لا تفرق بين طرفيها ان يكون صالحا ولا سيما في حال كمال هذا من غير شوب
التي تتركها من غير ما هو من ان الظاهر ان الرأى من التفرق في سببها فانه لا يكون
صالحا كان وجهها **قوله** ولعلنا على انكشاف **اقول** اننا من الغم ايضا ومن استلزامه
ترك القتال **قوله** فان بعد من الغيرة بعد من القتال فالوجه الجواز **اقول** على تقدير شوب
المعارضة في الغيرة البعد لوقا من بعد ما لوجه عند المصنف الجواز لا يحل في القتال وهو ما
يجب على الغيرة وقد قام به غيره ولو تبين عليه ما ذكره من الناس الذين لم يفرقوا بين
قوله فنجوز انهم ما يرفعون من المسلمين من ما يبطل مع ظن العجز على رأى **اقول** يريد
ان يرفع على ظن المسلمين العطب بان كانا ضعفاء وما زادهم قسرا عدد من البطال خارج عند الظاهر
خلافا للشيخ والمصنف فان قال الاطراف يقولون له ذلك لقوله نعم اذا الغيرة فيه فاشترى اقل
وقيل يجوز لغيره نعم ولا يجوز ما يدعى الى التمسك بالحق المسامحة على رأى **قوله** يريد ان يخرج الجارة
بالقاء السهم بلاه الكفار وهو من هذه الشيخ في النهاية واخبروا ابن اديس قال في المصنف
جواز تركه في حاله لكانا يدعون عن القسم واحتمل الحال تركهم فالأقرب تركه وهو
ما ذهب اليه الجند **قوله** وكذا تركه بالنساء او العبيات او اعداء المسلمين جاز في تركه
في حاله لو كانا يدعون عن انفسهم واحتمل الحال تركهم فالأقرب جواز تركه عن المسلمين
قوله اذا تركوا الكفار من لا يجوز تركه كالنساء او العبيات او الاسرى من المسلمين فلا يجوز ايمان
يكون الكفار في تلك الحال يحاربون المسلمين او يدعون عن انفسهم سلاح المسلمين لا يحرم
ففي الصورة الاولى يجوز تركه في حاله كذا في جميع ما لا يكون من قتالهم الا في الصورة الثانية
ايمانهم بحال الحال تركه في حاله من غير خوف من غير على المسلمين او الاقان له بمقتضى تركه في
الرسوخ ايضا وان احتمل الحال تركه فهل يجوز تركه في حاله اقربها عندنا لم يجب
تركه في حاله من غير عدا اما الاول فظاهر لان دم المسلم حرام معصوم من اعظم الكبائر
واغشها ولا يحل تركه في حاله الا في حاله عليه واما الثاني فلا يتركه معصوم ولا حرمه لكونه
ما في الباب انه لا يجب قتالهم وانما يجب سبب في وضع على المسلمين لانهم في الحقيقة من حق
المسلمين فلا يصح على المسلمين في كيفية القتال ولا ان تركهم وان احتمل الان تركه محاربة الكفار
الواجب **قوله** والبارزة من دون اذن الامام على رأى **اقول** يريد ان يترك البارزة من
دون اذنه خلافا للشيخ في النهاية ابن اديس حيث قال لا يجوز البارزة من الصوفين
في حال القتال ولا يجوز تركه لعل البارزة الا في الامام وبقوله لا يحل حيث قال لا
يجوز للمسلم ان يسير في كافر الا اذا كان سلطان الجهاد ويجب عليه ان يبرئ من استمراره
في حاله في الامام واما ما في الجند فقال البارزة محاربة به السنة في زمن النبي كونه
وجرب الصلح جرم وما سائر المنع **قوله** ويجوز على المصنف على انكشاف **اقول** يريد ان يترك
وهو من غير قتال ولا لغيره ما يدعى الى التمسك بالحق المسامحة على رأى **قوله** يريد ان يخرج الجارة
الصديق على انكشاف ان من ان يتركه في حاله لا يتركه في حاله ولا يتركه ما يدعى الى التمسك بالحق

احكام

اصلا الجرم مع العلم في الآلة ولو لم يظلم في الآلة من جهته **قوله** يريد ان يترك البارزة من
والقتال وبقوله المصنف في قتالها وجب الوقا اما في قتال الآلة او في قتال الجرم في جهته
اما في قتال المسلم في جهته المحاربة الاقرب النعم من جهته المحاربة الاقرب النعم من جهته
ولو استأجر الجهاد في قتال مسلم قبل المرافعة حتى اجزى الذهاب ولو دفعوا من غير قتال فيقتل
كالاجرة نظريته من مساواة الوقوف للجهاد ولله الشكر **قوله** والوجه الآخر سخطان
اجرة الذهاب لانه في قتال ما استأجره لراعى الجهاد وليس له كمال الاجرة وهذه الظاهر له بان
النعم **قوله** ولا يقطع الدين للمسلم والذى من الحرب بالسيف والاسترقاق الا ان الدين يسا
فيستقطب كما لا يخفى عند اربعة من فقهاء الدين من ماله الغنم ان سبق الاغتنام الرق على
انكشاف وقدم حق الدين عن الغنم بان سأل ملكه بالرق كما يقتضيه في المرتد ولو استرق على
انكشاف قبل الاغتنام بما بيع بالدين بعد العتق وقدم حق الغنم للعتق بالغنم بالدين ولو استرق
او اسلم المالك فمات الا ان يكون حرزا لهذا اذا كان الدين قرضا او مائة وسببها ما كان
فا او غصبا فالأقرب ليقسط اسلام المدين **قوله** هذه السبل على التفرق في البحث فلا حل
ذلك لم يقرر على بيان حال الانكشاف في القضية الذي ذكر منها خاصة فان فقهاء يظهر على ما
وهو ان الحرب المدين على بيان حال الامانة يكون الذي عليه يسلم او الكافر في الحرب
اما القسم الاول والثالث فيقول اما ان يعرض الدين في ماله خاصة او استرقاة خاصة
او هما او اقلها فبأن يكون اغتنام ماله مباحا على استرقاقه كما اذا كان ذكرا بالغا وجعل
الاسيلا عليه وعلى ماله او غير ما ذكره الا ان كان المسلم من وعتق عليها بعد ان وضعت الحرب
او تركها ان يكون الاسترقاق سابقا على الغنم كما اذا استرقا لبايع قبل الاستيلاء على ماله
او غير ما ذكره اذا كان المسلم امرأه وعتق عليها وعلى ماله او غير ما ذكره اذا كان لا يعرض شيئا من
ذلك فاما التي يتخذها اسلحة او يبيع على اقسام **قوله** نعم ما له خاصة **قوله** واسترقاقه خاصة
قوله عرض له الامران فقدم الاغتنام **قوله** عرض له الامران مع تقدم الاسترقاق **قوله**
قوله عرض له الامران فقدم **قوله** لم يعرض له احد الامرين وبقوله على كثر **قوله** له
يعرض له احدهما واسم في هذه الصر يقع جميعا يقع البحث في موضعين احدهما سقوط
الدين عن ذمته والاخر وجوب قصا به عن ذمته اما الاول فالجواب لا يقطع الدين في شيء من
الصبر المذكور عن ذمته لعدم ما يقتضيه سقوط اذ هو من معصوم لم يفتقضا ولا
ايه كانت بائنا على الاصل السالم عن ذمته وما يقتضيه سقوط اذ هو من معصوم مالم يكن
ملك الساب فان يقطع قطعها كما ذكره المصنف واقل ايضا او يكون دين الذي مالا يصح
عنه المسلم ثم يتخذ اسلام المدين فهل يقطع عن ذمته فيه جهات احدها سقوط الدين
بثبوت شيء من ذلك في ذمته المسلم والاخر الا انكشاف الغنم عند سخطه لانه ملوكه لا يذوق
واسلام المدين يحرم جري الاثالة عليه والا فلا فلك على الرق اليسر بل يجب
ضمانه بقبضه عند سخطه فكذا هذا المصنف لم يعرض لشي من ذلك لانه لا يملكه ما وجب ان

قوله اما اقول لا بأس عليك فان الحكم الرباعي على الايمان كان اماما والاشكال
اقول يشاء من ان يرضى الجزاء والاشكال ومن هنا انما كان **قوله** الاقرب بالشرط المذكور
والحرية **اقول** الاقرب عندنا من وجهين احدهما المذكور في الحرية في الحكم المذكور فلا بد من جعل
من حيث ان الحكم على الحق للمسلمين والكفار جميعا في حال العقل ووقوع العرفه وسداد الرأي وذلك يقتضيه
من المراءى ما لا يوافق الحرية فانه اعظم المناصب الجليل فلا يليق بالبعد ولا يضمن حكم العبد من الغضا على
الشرط الثاني **قوله** ويسقط عن اتم على رأى **اقول** هذا اختيار من الجنبه خلاف المصلحة
للمسود والحقا حديث قال فيها بعد من اتم وظاهر كلامه في غاية ايضا حديث قال الحرية
على جميع الاضاف المذكورة اذا كانا في الشرايط المكفوفين ويسقط عن الصبيان والمجانين والبله وتبع
ابن البرقي وابن حمزة وابن الصلاح وابن اديس **قوله** وليكن يحكم ليعقوب في الحكم للاغلب فيقول
للقبيل **اقول** القابل بان يحكم للاغلب هو الشيخ واليسير وتعليلنا ايضا للشيخ فقال وقد قيل انه
كان في ايام الخلافة فاذ ابلغت سنة اخذت من الجوز الاكثر من صاحب سيفه هاهن الجوز
قوله ولو ظهر قيمه ثم اتهم أهل الزور في تقريره اشكال **اقول** يشاء من انهم اهل كذب فلا بد
فان اقل من لا يشبهه كمال الجوس مع تعريضهم بمجرى الشبهة ومن ورد النقل بان الحرية انما يؤخذ
من الفرق الثلاثة لاخر **قوله** ولو دخل بعد التبدل قبل البعد حصل المسمى مطلقا لا مطلقا وحده
الجوس المقرون على من عثم والفرق ان يحكموا بالفرق **اقول** وجه الاجزاء انهم من جهة الفرق
الثالث ولو تنكر بالفرق ولم يتجدد وحدهم بعد البعد وجب الفرق لم يعرف من باقي الفرق الثالث
اما اذا تنكر بالفرق فانه من تنكر بغير واجبا ومنه من يمسى عليها اسم وليسوا للجوس فكانا كاهل
الفرق **قوله** والاقرب نزع التولد بين الرضى والفرق بالخرم بعد بلوغه ان كان ابيه ماضيا
اقول اعلم ان الشيخ في اليسير وجه بان تابع لابي مطلقا المص جعله تابعا لابي اذا كان كذا بهاء
ولم يرضى للفرق الاخر وجه القرب ان جهة الاب بعد كونه ذميا على والولد تابع لاشرف بطريق
قوله ولو تولى لفرق ولو ولد صغير ففرق والى حكم التفرقة نظر **اقول** وجه النظر من ان
الولد تابع لابي وقد زال عنه حكم التفرقة ولو ولد ومن ان شيعته الولد لابي مما في نقل
الى الاصل كما اذا انتقل من الكفر الى الاسلام اما بالعكس فلا يمكن برودة من الاسلام فانه لا يمكن كفر
او لا بالاصغر فكذلك هاهنا لا ياصل الا بالحق لا يمكن والفرق على الحرية بعد بلوغه من جهة الاحكام
قوله ويصح العقد موقفا على الاشكال يشاء من انه يدل على الاسلام فلا يصح غير التفرقة كالمسلم
اقول ويجعل الجزاء لانه عقد من على الرضى محضا فربما التفرقة والتأيد وكثر بدل المعنى
في وجه كلفه عن الذي يقوله لا يستلزم مساواة الاسلام في جميع احكامه والاستقلال العقاب
عنه كما يسقط بالاسلام وهو باطل قطعها **قوله** والراجح على رأى **اقول** الاختلاف في بيان
وضع الجزية على من هو اهل الذمة خاصة او على ارضهم خاصة هل الامام اطلع بان يصح على
رأيه من ارضهم من المص ذلك وهو قولنا اجنا الجنب والى الصلح وضع الشيخ في البغاية من
ذلك وهو اختيارنا ايضا ابن حمزة وابن اديس **قوله** فانه اسلم سقطت عنه

الحكم

الحكم على رأى **اقول** اختلف الاصحاب في سقوط الجزية لو اسلم الذي بعد الحول قبل الاذ الفاعل المصلحة
في البغاية يسقط وهو قول ابن الجنب وابن البرقي وابن اديس ونقل المصنف ابن البرقي وابن اديس
وجز الجزية وهو الظاهر من كلام المصنف فانه قال لو اسلم قبل الحول سقطت عنه الجزية ولو اسلم
من كذا ايضا ولو اسلم في اثناء الحول لم يسقط عنه الجزية بل يقدر بالتخلف من الحول ولو اسلم
في اثناء الحول لا يلزم له الجزية بل عليه الجزية بشرط حوله الحول
يحقق ولا خلاف في الذمة قوله في الصغار ان جعلناه عدم علمه بالقدار لم يجب الا هاهنا والاشكال
لا يلزم ارجح **اقول** هذا الوجه سبق على حقيقة الصغار انما في قوله ثم حتى يعطى الجزية
من يدوم صاعده وقد اختلف فيه فقال الشيخ في الخلاف هو الزام الجزية على ما حكم به الامام من
غير ان يكون مقدما والزام احكامنا عليهم وقال ابن اديس اختلف المصنفون في الصغار والاشكال
ان الزام احكامنا عليهم واجزا هاهنا لا يقتدر الجزية منوط بقدر علمه بالقدار لم يجب اياه الامام بما
يكون ذلك حائفا فلا بد ان يكون غير موطى نفعه على شي في تحقق الصغار الذي هو الذي لا بد ان
ابن الجنب الصغار ان يحكم عليهم احكامنا اذا اتفقا كما مع المسلمين او ترانعه البتة وان لم يقدروا
وم يشاء من على الاخرى نقل شيئا من الذين مولانا الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام فقال
قال في الصغار انهم ههنا باحد من بالاطمئنون حتى يسلموا ولا يكلفه يكون صغارا وهو لا كبرت
بما يرضاه منه فبما لم يكن ذلك فليس اذ اعرفت هذا فتقبل عدم علمه بالقدار كما قال الشيخ وابن اديس
لم يكن الا هاهنا اجماع اذ الاصل عدم الوجوب والا فالاقرب لوجوب لانها لا يكون مأخوذا بها
اذ هي المفهوم من الصغار والاصل يقتضي الوجوب **قوله** والاقرب في الجزية مراعاة مصلحة
المسلمين في التفرقة التسوية او التقدي الشرف **اقول** يريد انه لو بدلا الذي عفا عنه مقدار الجزية
ليجوز منه باسم الزكاة وجوزناه فلو وجب عليهم من ولدت عفا عنه اعطى البين او بعض
هل يجوز التوجه او يعطى ما قدره الشارع بينهما من الجزية كما في الزكاة فيجوز ذلك لا بد من ان
يؤخذ منه باسم الزكاة فيلحق احكامها والاقرب عندنا لمص مراعاة مصلحة المسلمين فان كان له الجزية
اكثر من القيمة لم يجز ان يصفه لاشتمال على الوجوب ومراعاة وان كان انقص لم يجز لانه ليس بركة
حقيقة فلهذا المقدار الذي هو على لا يستلزم ترك مصلحة المسلمين عليه وهو غير جائز **قوله**
واخر في الذمة في الاسلام فحكم ان منهم هل في الذمة واستمر قائم ومقاديرهم في نظر المصنف
انهم دخلوا في الاسلام بما كان لهم من الجزية منهم فيها بما ياتيه من الجزية بما في نفسه فاذ انقصوا
رهم الى ما منهم لم يكونوا حرا ومن انقصهم القوم من الجزية من الذين من نصار احرار الا ذمة لهم وتلقوا
امامنا فلهذا هو اختيار الشيخ في اليسير فانه قال في ذمة كل موضع قلنا انقصهم فاذ انقصوا
والفرق في ذمة من يرضى عن بلاد الاسلام فوجب وضع من نقصهم من الكفار ليرفع عنه
الجزية ثم بعد ذلك يكون الزام الجزية على العقب والامسرا في الملق والغداة **قوله** ولو اقره
واحدة ليعيد من بلاد الاسلام فوجب وضع من نقصهم من الكفار اشكال وان شرطناه
وجب من شرط عدم الذمة لم يجب **اقول** يشاء من ان عهد الذمة من انقص وجب بل لا بد

اقول

الظالمين، وتبعه ابن البراء وقال ابن ادریس انما يجوز لمان يقم الحد عليه من غير ان يحد من عدله
من الاصل القربان **قول** ورموه في ووط من قبل الحائز علما بكنس من وضع الاشياء في
مطالها فخرج حوا قامة الحد بنه انما يبيع من سلطان الحق **قول** جوز ان يبيع حوا
ذلك وقال ابن احنف في طر حرام وجعل له اقامة الحد وجاز ان يبعها عليه على الكمال
وبعد قد انما يفعل ذلك بادن سلطان الحق لا بادن سلطان الجور في نظر بشاء
من اذيع من الحق من المكر كان جازي من اذ انما الحد ولا ولا في امة الامام من ان يبيع
لغيره فلهذا لا بادن وهو مذهب شيخنا الجوزي لاننا مشط **الاشهر قوله** والاذيع
في الجوزي كل بلد الغريم لا يستحب الاول الا بال **قول** هذا اقول الشيخ ورموه حلفا لا بكن
اذ يبيع حوا حوا من اقال ما يتركه **قول** والاقر حوا من يبع كلب الماشية والذيع
والحائط **قول** هذا قول ابن حمزة وابن ادریس خلافا للشيخ حديث قال في اقلها من ثمن
الكلب سمعت الامامات سلفها الصبيد مثله قال الفقيه ابن البراء وجوز ان يحد الجنب من
كلب الصبيد الحارس والماشية والذيع وسئل المصنف حوا من يبع ما عدا كلب الصبيد لانها
اعيان تبيع فيها حوا بها كلب الصبيد اذا مضى حوا به ليس الا كذا من يبيع به وهو
محقق في باقي الارباع ولان له ايات فتمت هاتين مع بعض اقلها حوا من الماشية
عليها **قول** وقيل يجوز بيع كل ما يباع في الاشياء بكذا كانا اذا كانت ما يقع عليها
الذلة كان هنا **قول** الجوزي هو قول ابن ادریس خلافا لمائة من اصحابنا قال الفقيه
صهم الفقهاء في الفقرة السباع كلها والفيل والذير وسائر السباع حرام وكل انما حرام وجوز
الخجارة في الفقه وسبب الطير قال سائر حرم بيع السباع وسبب في اقلها في ارضه
بيع السباع الا ان يحد جوز في الملبوس مع الفقيه الغني الفيل وضع ابن ادریس من بيع
السباع فقال لا يحرم بيعه كونه عند الرسول لا يبيع فبيع ما ذكرناه من الاضافات في حرم
كلها من السباع والطير والسمك والنبات والثمار والبصر احسن الم القول بجواز بيع
السباع اذا كانت ما يقع عليها الذلة لانها اعيان تنفع بها ويجوز دها وعظامها
ولغيرها اصل البيع وهو عام لا يجمع الفقهاء على الاستدلال به على وجه العدم **قول** وفي
جوز ابن ادریس انما نظر اثرنا الجوزي **قول** وجه القرب ان يبيع طر حوا من يبيع فيها حوا
بها حوا من الماشية ولا يحد في حوا وحل وجوز الاستحباب للرضاء الذي في الحقيقة
معاد على اللبن بلفظ الاستحباب للرضاء حوا من الماشية بلفظ البيع **قول** وقد
رضعوا باه حوا من الحرس انما يبيع بالباطل ولم يلفظ بالباطل ولم يدخل الرجل عليها
قول الرخصة الواردة عامرة والبرص والعجم قال في الفقه انما اجرا المقتضى ان يبيع
بغير ان يبيع بالباطل يدخل عليها الرجل اعلم ان لا يبيع حوا من الماشية في اقلها لا يبيع

52

العنية اذ الرقن بابا طاع ولا يدخل على الرجال ولا يدخل الرجال عليها ون قال اوصلي بحرم
كل وقتا للمنفعة كسب الغنيه حرم واحدا من اربس **قوله** والاقراب انه لا يحق له وانما
هو تحيل **قوله** وجه القولية لا يمكن ان يكون لأهل الان في دين غيره ولا في عقله اثر من غيره بغير
والاوسط جسد آخر كان كتحليل **قوله** ولو امتنعوا المكافاة الاقرب الجلاء **قوله** وجه القرب
في مناسبه التعديل كتاب العزير ولعلها كان الحق لا يصح به على **قوله** فلم لو اخذ المرأة
على الخشب منه فالاقرب جزئه **قوله** لا اعتمادا على فعل لم يحلل لم يقرب عليه فكان جائزا
قوله تلقى المركبات كره على اي **قوله** هذا اخذنا الرازيين وقال ابن الرراج والواصل
وابن ادريس انهم **قوله** وينعقد ومع الغني الفاعش فيقر الخبثون على الغور على سراك
قوله المصنف في العقاد البيع على منعه من ان اجاز من كان مكرها وان التحديد
قال لا يقع وقال ابن ادريس البيع حرم والبيع صحيح بغير البائع ولم يقيد بالغبس وغيره على
الغور والرازي **قوله** والبيع حرم وهو الزيادة الزيادة من وطأه والبائع وقع الغيب الفاعش
وبغير الغيبون على الغور على سراك **قوله** الخلاف هان جواز احدها ان البيع صحيح وهو اخذها
المصداكرا لا الصواب وقال ابن الجليل النجفي في البيع تجري في الحشيش الضديعه وهو يطلها
ان كان حرم البائع وان كان حرم الواسطه لم يبيع ولم ينه المداكر من الضرر ان ادخلت
المشتركا لثلاث بوث الحنا كما ذكر المصداكرا واليسوط اذا كان الجشش من غير ان يبيع
ولا وطأ فلا اعتبارا لثلاث الحنا لا لتعيب واطلق على الفرزدق والرازي مع ثبوت
الفاعش كما اخبره المصداكرا والخلاف في الحنا لا في عيب واطلق **قوله** تجوز الا
حكما على **قوله** هذا اخذنا الصدوق في المقتع وابن الرراج وقال الشيخان فلول
قوله وهو جسد الخيط والشعر والفرز والريسة السمن والابشر بين الاستبراء للزيادة
وقد عرفت في اول سبيلها الحائض وبعد غيره لم يمنع من قبل ان ينبت لها في ذلك لتزايده وفي الرضى
اراهم يوما **قوله** القائل قد جازا لاصحابنا في ذلك ولقد وجدنا لابي يعقوب في الرضى في سبيل
وابن الرراج **قوله** ويجوز على البيع لاني لا افر على **قوله** لا لا يملكها هاتل اقول ارضاها
ما اختاره المصنف من عدم التسعير فهو قول الشيخ فانه قال لا يجوز للسلطان ان يجز على سعة يتيه بل
بسط على ما يرزعه لها وهو اخذنا ابن الرراج وابن ادريس ان في التسعير فهو قول المصنف
فانه قال للسلطان ان يسير على ما يرايه من الصلوة لا يسير على ما يما يجزى بابا فيها
الثالث نجف تسعير عليه ولا ذلك وهو قول ابن حزم واخذنا المصنف في الخلاف **قوله** لو
دفع اليه ما لا يفرق في قبلة وكان من فاعش ان تسعير عليه فان خالفه من ذلك اطلق في
الاقراب بجزء احد منه **قوله** الشيخ رحمه الله قال ان احدها جواز ان يأخذ مثل غيره من
الاطلاق اخذنا من الدنيا في الاخر اليوم ذكر في اليسوط وهو الاقراب عند المصنف في اول

五

سواء كان ذلك كمالها سجد لغيره فليس له الذي لم يرد بعد، بل هو من السجد لغيره الذي لم يرد
 وكان الامراء من من بيت حذو جعلها السلام مروي عن مشايخنا نساء مسجد **قوله**
 وفي اشراط الموت الموت نظر **قوله** يريد انه هذا يشهد في معنى مع ام الدفون رتبة اذا كانت
 دوت على ملاها والعسر عند الموت الاولى لا في نظرنا من عدم الذي من مع امها اذا لا في
 ما اذا كانت الموت انما انما في الباقى للشيء لا في مع بقائه بل في الذي من رتبة لا في رتبة الموت
 ولا مروي عن الكاف من قال قلت لياسة قال سل قلت له ما امر المؤمنين يوم القيامة الا لا
 قال في تلك مرقاتهم قلت وكيف قال انما رجل من بني حنيفة فادلهما ثم لم يرد منها ولم
 يلبس من المال ما يرد عنه احد دلها منها ربيعت في اذنها قلت فيبقى فيها صوت ذلك
 من دين قال لا من ان الشجر من الجحيم مطلقا فان العبد را با جعفر الطوسي وابن البرقي
 حمزة وابن ادرس وطلقوا القول بكونه من غير فصل وابن الجبيل انما هو من ذلك
 فقال لذلك حالها في حياة سبها وادامه من رتبة في الحوضين الباقين قال سألته عن
 ام الولد في ذلك قال نعم في رتبة **قوله** فيقول المولى اقل الامرين من رتبة اثر
 الحياة على ترك **قوله** يريد ان يخرج من الجحيم على ما كان اذ خاض او يكون بعده في خطا
 الزمان للعدا انما هو استحقاق الجحيم عليه اقل الامرين من رتبة الجحيم وادامه من رتبة الجحيم
 وهو الذي في رتبة في السوط وقال في الخلاف بعض امرئ جنة فانه قال في رتبة اجني
 العبد لعلق امرئ الجحيم برفقة فان اراد السيد ان يعذب بكان ما الجحيم من ان يسلم برفقة
 او يفديه بعد اراد امرئ جنة **قوله** وفيما العصبوب وتعذر تسليمه لغيره ولو قدر
 على ان يسلّم لغيره في الجحيم **قوله** قد يقدّر ان من جلد شرطي البع كرت البع
 مقدور على تسليمه لغيره في الجحيم ولا يقدّر على تسليمه لغيره قطعها اذ لم يقدّر شرطي
 على ان يسلّم الا ان يسلّم عند الصالح الجوز لانه يجري مجرى العذر على تسليمه بسبب شرطي
 من قضاة لان الاصل هو البع والشيء من رتبة من مع العصبوب مطلقا قال لا
 يذولت عليه **قوله** ويصعق الصاع من البصرة لافتراده في تركه على الاشياء في نظر
قوله وفيه القول من حيث ان البع لم ينفى صاعا منها من جلد البصرة فيقال ان يكون
 قد انقلبت في الشرط فاعلموا اذا كان من جده عشرة مثلك كان لاربعه ان البع ينفى
 فلما صاع من جده عشرة من رتبة ولا ينفى بالمشاء الا ذلك ويحتمل ان يكون البع موجودا
 بالنسبة الى افراد مصفا البصرة لان البع انما هو جسد سليم صاع من جلد البصرة غير
 سائر البع فيه ينفى على ذلك ما ذكره المصنف انه لو تلف من البصرة متى تلف في البع
 تسببه على الاول مثلا اذ تلف صاع من عشرة وكان الشرطي تسببه على الصاع ويرجع
 تسببه من البع على البع على البع في الفصل على الاشياء في البع ما ينفى عن البع انما

الكلم

الكل حق عند وجد وانما هو **قوله** ولولا انكها انجفوها صفة في الشرطي في
 انما صاعا ملك الباع من جده جارية اذ فيها انجفوها صفة في الشرطي في
 صاع وانما هو ان ينفى في جده انجفوها الباع لان من جده انجفوها الملك وهو ينفى في
 الجارية دون ان ينفى في الباع في الشرطي كسب في جده انجفوها فيكون باطلا صاعا
 اذا قال انجفوها صاعا لغيره من جده الجارية لان الملك من جده انجفوها صاعا كانت لملك
 الباع خاصة او لشارع او لملك الشرطي على ان ينفى في صاع من ان الاستطاف من جده انجفوها
 فثبت كما قلناه ومن ان يثبت الاستطاف على الاطلاق انما كان سبب كونه صاعا لا
 ينفى من الملك من رتبة هذا في جده انجفوها صاعا الباع البع صاعا الى الشارع او ملك
 الشرطي لا يملك الاستطاف فيهما الباع لا يملك الباع يملك الباع يملك الباع يملك الباع
 الدلالة ان الملك الاستطاف في رتبة الباع ليس من رتبة الباع في رتبة الباع ولا في رتبة
 وهو ظاهر لان رتبة الباع لا يملك **قوله** وياء كماله اذ كانت من غير رتبة في رتبة الباع
 بطل فبعض الشرطي البع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 الملك على الخلاف **قوله** القابل بان ينفى في البع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 اذا كان قد شاهد البع من رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 وعدم بقاء فان انقطع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 انما البع من رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 بقاء في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 ويجوز ان ينفى في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 وفيه الصواب **قوله** ولولا انكها انجفوها صفة في الشرطي في رتبة الباع في رتبة الباع
 كرت في البع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 الرجوع الى الاصل لان الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 الباع من رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 ما ينفى في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
قوله يريد ان ينفى في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 الصاع ينفى في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 ان ينفى في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 من المصنف في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع
 يكون قد استنفى في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع في رتبة الباع

استدرك من جميع الجواب
 وان كانت الى شارع ملك
 المشتري على شكل اقوال
 لوبان مع

م آخر

الاداء بخص واحد قال الشيخ في كتابه اربعها كجمع الثمن والوجه عندى المطلقان لثبوت الدر
 المقضى لهما لان على ما يجرى العادة لا يغير ذلك مع البيع في اربعة اجزائها كجمع الثمن **قول**
 وجه الدر ان المتبايعين لا يعلمان المشتري ان يخصص واحد الا بغيره البيع ولا يعلم بالبيع
 الا بعد علمها بالمتسنى طريق التخصيص من الدر بالجرى يقول مع الاستثناء فيما قال واحد
 وهو شئ في البيع السلفه الاشياء بعدل ما يشاء بجمع السلفه بعدل ختمه لعل في الدر
 منها الثمن هو المتسنى في البيع اربعة اجزاء ما يجرى الاربعه وذلك ما ان عينه **قول**
 ولو ما بعد عشرة وثلاث الثمن وهو خمسة عشر لان الثمن بعدل عشرة وثلاث والعشرة بعدل ثلثي
 الثمن ولو قال ويرى الثمن وهو ثلثه عشر ولو قال الاثلاث الثمن فهو سبعة ونصف **قول** لما حكى
 المسئلة الحكم الشيخ فيها بالاطلاق مطلقا وذكر انها يقع ان علمها بالجرى في الجواز غير ذكر كون
 هذه الباب تلك مسائل من طريق الاول والاخران ظاهر لان البعض يقف على هذا
 سريعا احتاج الى حيلة فيقول في قوله لو قال ويرى الثمن فهو ثلثه عشر وذلك لان الثمن شئ قد
 باعه بعشرة ويرى الثمن فقد باعه بعشرة ويرى فالجميع بعدل ثلثه اسقط ربع شئ بمثل ثلث
 عشرة بعدل ثلثه اسقط ربع شئ فالجميع ثلثه عشر وذلك وهو المدعى في قوله لو
 قال الاثلاث الثمن فقد باعه بعشرة الاثلاث شئ بعدل ثلثي اخر العشر ثلثي بصر
 عشرة كما لا بعد لثبات ثلثا في ثلث اسقط ربع العشرة وذلك سبع ونصف وهو المدعى **قول**
 والرضا كالسب على شئ **قول** هذا قول الشيخ رحمه الله ابن البراء وابن حجر وقال الغيد
 لا يصح للرجل ان يرضى في البه ولا ولده ولا اخيه ولا عشرة ولا عشرة من جهته فاذا اذنت لم يرضى
 في الحال ومثلت من سمعته من جهة الرضا وبغيره سائر ما بين ادريس وهو ظاهر كلام ابن
 عقيل فقال لا بائس بملك الام والاحت من جهة الرضا وبغيره من جهة الرضا وانما يحرم من غير
 من النسب في بيع النكاح فقط **قول** والاخرى من بيع الاستعانة فوفق احكام البيع
 في نظر **قول** يريد ان الكافر اذا اقر بعضه قد ينعق عليه كما يبيع مثله من بيعه مع البيع على ذلك
 منسأ وما ذكر من دوام الفقه المقتضى للملك ودوام القرابة الواقعة له واخبار المصنف الاخرى ان
 يكون البيع ههنا بمنزلة الاستعانة فانهم في الحقيقة في السلبين ثم فرع على انه يملك لمجتمعا احكام
 البيع على تقدير كونه مستقفا فقال في نظريته من وجه عقد البيع المقضى لثبوت لزمه
 من الاحكام كباي الجنتين الحيوان وغير ذلك ومن الحكم بان استعانة لا يوجب حقيقة الاحكام
 المذكورة تا بعد البيع الصحيح وعلى تقدير النقل بالنسب بينهما وانما هو مستعانة لا يلزم حرق حكمه
قول ولو استثنى الراس من الاخرى المطلقان والعقد في المذبح **قول** اذا استثنى ما بين
 الحيوان راسه جلد قال اكثر اصحابنا لا يجوز ان يشتري راسه بثلث قال ويكون البيع في ذلك
 للثمن بقدر قيمته ثلثا وذكر ذلك في النهاية والبسطة والحكايف وبعده ابن البراء والباقره كما

والاصح

والاصح وهو ان ادريس طبق القول بصحة فصل المص فقال ان كان البيع حيا فالأقرب
 المطلقان ولا يملك من نظر أحد الشريكين فانه لو اراد احدهما حقه و اراد الآخر الاقرب فان
 اجيب الاول بقوله الثاني في ما يعلقون ان كان من يوجاهه لعدم المانع **قول** ولو قيل
 الرجوع بين الاخرين عليه والاخرى بطلان الشرط **قول** يريد ان اذا اشتركت ثلث
 في شئ حيوان بشرط احدها فمستحقة من الرجوع وان الاخرى عليه والاخرى عند
 المص بطلان الشرط لانه بعد اداء الخس من المال المشتري يقتضي ان يكون من الشريكين
 فهو الحقيقة بعد لا يلزم الوفاء به وبطلان ما ذهب اليه ادريس خلافا للشيخ حيث قال
 يقع المشروط وبعده ابن البراء **قول** ولا يقيم بنفس الوطى على رأى **قول** يريد لو كان
 الجارية المشتركة بين اثنين لو طلقا احدهما فان كان جاهلا فلا حقه عليه ومع العلم بمكان
 حقه يشركه فيسقط بقدر حصته فيقوم عليه حصه الشريك فيبطل العقد والولد حرا على الميراث
 لزم سقوطه حيا لزم الولادة وهل يقيم بنفس الوطى كلام الشيخ يعطى ذلك لانه قال فيها اذا
 كانت الجارية بين اثنين وشركا فتركها عند واحد منهم فوطقها فانه يملك عند بقدر مالها
 ويجوز بعد اتمامها من القيمة بقدر الامتياز به لانه لا يملكها فان كانت القيمة في الثمن
 الذي اشترى به الرزق ثلثها الاول فان كانت قيمتها في ذلك الوقت الذي فوجت عليه
 اكثر من ثلثها الرزق ذل الاكثر فان اراد واحد من الشريكين الجارية كان لهما واحد لا يلزم
 الاثنتان الذي يبارى في الحال وقال ابن ادريس لا يقيم بنفس الوطى وهو الذي اخبرنا المص
 هنا **قول** ويجوز لشريكيه ان يتجدا العيب في الحيوان بعد العقد وقبل القبض في القبض وال
 سالك بجائنا وبالاشترى رأى **قول** الغرض الاول ان يرضى بغيره من الرزق والامساك
 بجائنا وبغيره في الخلقة والبسطة واخباره ابن ادريس وقال في النهاية بالثبات واخباره
 الوصل وهو ابن البراء **قول** وفي الارش نظر **قول** يريد لو اشترى في الحيوان المتباع
 عيب في طقة ثلث الام التي هي حيا لم يجره كان لشري الرزق والامساك وهو المطالب
 بالارشون اسكت في نظريته من كون مضمونا على المبيع ولهذا التوقف في يد المشتري من
 غير جهة يرجع بالثمن على المبيع فكذلك الباعضه من الرجوع بالارشون في خلل الاصل
 فلا يثبت الاتع جوهرا للميل المقتضى له ولم يثبت في بيعه اسكت الرجوع بجمع الثمن لو
 تلف الرجوع بالارشون في قبض **قول** والحال حال البيع للمبيع على رأى **قول** هذا قول
 المص وسائر الاصطلاح وقال ابن البراء ما بين حزمه يكون المتبايع وكلما القولين للشيخ
قول والعبد لا يملك بطلان على شئ **قول** هذا قول ابن ادريس في قول الشيخ في
 البسطة فانه قال في العبد لا يملك به شيئا وقال في بعض اصحابنا انما فاضل الصرة بين
 وارده من الحيوان انما يتصرف في يد مولى الحيوان والعبد لا يملك شيئا من الاموال

سرقا فان ملكه مولاه شيئا من ذلك النصف في جميع ما يريده وكذلك ان فرغ عليه صريفة
 البرد وما يفضل العبد ذلك يكون له جازته له ذلك واذا اذقل مولاه من مئة كان له
 النصف فيما بقى من المال كذلك اذا اصاب العبد في نفسه بما يتحق به الارش كان ارضه ذلك
 وحل له النصف فيه ليس له من قبل المال على وجه من الوجوه وانت يخرج من هذا المال او
 بشيء كان ذلك جازيا ولذا ان اشترى مملوكا فاعنقه كان العيين ما ضا الا ان يكون
 صائبا لا يكون دلا له ولو مثله قال ابن السراج **قول** ولو قال العبد اشترى فاك على كذا
 لم يلزم على مائة **قول** هذا قول ابن ادریس قال الشيخ رحمه الله ان كان المملوك عند
 ما قال ذلك له قال لزم ان يعرض ما شرط فان لم يكن له مال فذلك الحال لم يكن عليه
 شيء وشعب ابن السراج في ذلك **قول** ولو دفع المصانع مال الكسرى رقبته بعقوبها
 ما كان عند الباقى ما اشترى لعله ووقع اليد الباقى للشيخ ثم ادعى كل من موالي الاب والمادون
 وورثة الدافع كون الثمن من مال هذا القول قول موالي المادون مستحسنة والرواية بالبيع
 الى موالي العبد كما كان على امكان البيع **قول** الرواية التي اشار اليها الصنف في رواية
 ابن ابي عمير عن الباقر في عياله ماذون له في العجالة ووقع البر فحل له درهم فقال
 اشترى منها ثمنه واعطها ورجع على الباقر ثم مات صاحبها فطلق العبد اشترى اياه
 واعنقه من الميت ودفع البر الباقر للشيخ عن الميت في عياله ماذون ذلك موالي ابنه وورثة
 الميت جميعا فاختصوا جميعا في الانف فقال موالي عتيق العبد انما اشترى ابائك
 بما لنا فقال ابو جعفر في انما المجهول فقد مضت مما منها الابرة واما العتيق فهو ردف
 الرق لمواليه واني العتيق بغير بعد انما مواليه ثمنه اشترى اياه من اموالهم كان رقاقا
 واعلم ان شيخنا لم يجعله قال يعصون هذه الرواية وبعدها ابن السراج وقال ابن ادریس
 يكون لو لم المادون وهو اضيا لمص وحل هذه الرواية على ما اذا انكر موالي الاب
 عتيق البيع **قول** ولو اشترى مسرة قدم من ارض الصالح قبل بردها على الباقر وليست بعد الثمن
 ثمن مات ثمن وانه ثمن فان فقدت استعت **قول** القائل بذلك هو الشيخ رحمه الله
 فاجاب الشيخ **قول** والاخرى تسامها الى الحاكم من غير معنى **قول** ابن ادریس اخذنا
 انها لا يبي بل تسلم الى الحاكم وهو الاخرى عند الصالح لانها مملوكة لغيره من حيث ان
 اشترى باطلا فاقا فيكون باقية على ملك صاحبها وذلك يمنع من استعنا بها بغير
 اذن **قول** ويحرم على المالك قبل حمله لبعته اشهر وعشرة ايام ويكره بعده
 كان عن سرقا وفي غيره اشكال **قول** ينشأ من اطلاق الاصحاب الجواز من غير
 تفصيل بين انما وغيره فيبقى الباقي من غير قولنا واولاد الاعمال الجاهل من ان
 بعض من حمله من غير مواليه من الرضا الى الرضا لانه لا يبي في الباقي واختلفت القدماء على ان

حاشية

رحم الله من رجوع عن هذا القول في الجزء الثاني من هذا الكتاب وقال ولو اشترى لها حاصلا
 كره له وطها قبل الوضوء او مضى بغيره اشهر وعشرة ايام ان جعل له على الاصل عدم اذ
 الوضوء بالوطي وان علم باحتسابه بعد التحليل حرم حتى يفض وان علم كونه سرقا فلا بأس بالباطل
 الاضيق بقدا خلفه وان الوضوء قبل الوضوء هل يحرم الا الاكثر على الاول وابن ادریس
 على الثاني ثم اختلفوا في ان يكون في الوضوء قبل الوضوء هل يحرم الا الاكثر على الاول وابن ادریس
 اربعة اشهر وعشرة ايام او وضوء على وهو الخلف في ان يكون من قال ان يجوز له بغيره
 اوضع وهم المنيذ والواصل ومسلم **قول** والنصف بين الطفل ما قبل الاستنفا
 يبلغ سبع سنين او مدة الرضاعة على خلاف **قول** اختلف الاضيق في مدة الاستنفا
 الذي يزود له بعد ثمانية اشهر او ثلثها فقال الشيخ في الميسر سبع سنين او ثمانية سنين
 ونقل ابن سعيد خمس سنين بحدود الرضاعة على خلاف نقله فلا خلاف في ان الرضاعة في
 يقف عليه **قول** وقيل بجم **قول** القائل بذلك هو المنيذ وابن المنيذ ابن السراج
 وهو احد قول الشيخ والقول انكره وكما اخذاه المص وهو ذهب ابن ادریس **قول** والمرد
 وان كان من نظرة على اشكال **قول** يريد ان يجوز بيع المرد وان كان عن نظرة لم يخرج
 بالاريد ان كان ملكا بخلافه بعد من كونه غيبا فيجب فيه من غيبا مستأبلا فيكون
 له جرمه ويرجع **قول** يجوز بيع ثمة الخلف بطرطاطا بغيره اياها واحد وانريد ولا يجوز قبله مطلقا
 على مائة **قول** هذا هو المشهور في قول محمد بن بابويه في المص بالجواز عامين في الخلف في
 اما العام الا واحد بغيره اياها جماعة **قول** ولا يشترط فيها اياها صلاحه هو الحرة والصفة
 والصحة والزيادة على العام الواحد لا يشترط القطع اجماعا وهو في شرط واحد فيها لغيره
 صلاحه قولان اقربهما الى الاول **قول** ذهب جماعة من علماءنا الى ان شرط جد
 الثلثة المذكورة في صحة بيع ثمة الخلف التي لم يسلحها اخذاه ابن بابويه محمد وابن
 الحنيد والواصلين وهو قول الشيخ في الميسر والخلاف في انما قال في كتاب الاحكام والحوادث
 وهو ذهب ابن ادریس هو الاخرى عند المص على ما اذا صمد البيع المشرع في بقوله تعالى
 واحل الله البيع وقوله لان تكون تجارة عن ترضي منهم لان مال مملوك فيقبل البيع لغيره
 من الاشياء الا مثل التبريد والبركة والبركة لغير الثمن من صاير الايات المملوكة **قول** واما
 ثمة الشيخ يجوز بيعها مع الظهور بعد انفق الحب لا يشترط الزيادة على مائة **قول**
 خالف الشيخ في ذلك حيث قسم الثمن وجعل لكل واحد ما يسط فقال في الميسر بغيره
 يختلف الى ثمة وان كان من النقص فان تحلوه يسطر كل وان كان مثل البطلان فان يقع
 فيه الخط قال في قدره على صحابته ان الذين يعبرون الخلف خاصة واما ما عداه فبدون
 صلاحه ان يشر الزرع وينفق في الثمن فيقدر المحرم وان كان مثل الخلف والنفقة

لا يجوز طوله لا لو كانت ذلك بكل صفا رتبة صلاحه ان ينشأ عظم بعض **قول** ولا يجوز
قبل الظهور هذا لا اشبه على شيء **اقول** قد اشترى في ذلك الى الحالف في ذلك **قول** ولو
اعناد قوم قطع الثمرة قبل ثلثها الصلح كقطع الحصر والاذن على الاطلاق عليه **اقول**
ان اللفظ اذا اطلق حمل على الاصل المتعارف عند المتكلمين به والمقيد بان المتعارف عنكم
موجب عدم ذلك لان وجهه ببقاء على خلاف الاصل وانما حمل المطلق على الاطلاق
للعرف ايضا **قول** والاذن لثالث الثابع به **اقول** يريد ان الثمرة اذا بلغت ثلثها
قبل قبض البيع فرجع على البايع بالثمن ان كان قد قبض يا ومن الرجوع على المتلف اذا
اتلفها البايع وقد اطلق الاصحاب انها اذا بلغت ثلث البيع فليس من مال البايع ولو لم يزل
وذلك يتناول تلفها من جهة المثل كما ان الاذن عند المص ان اطلاق البايع يلحق بثلث
الاجزى معنى ان يخرج المشتري بين ان يفسخ البيع ويرجع بالثمن او لا يرجع بثلث الثمرة او يفسخها
لان الثمرة انقلبت من البايع بالعقد وكل من تلفها لم يخرج من ثمنه **قول** وهل يرد
المنع الى غير الشجر الاذن في ذلك لفرق الربا على المكالم **اقول** قد ثبت ان لا يجوز بيع
غير الثقل ثم منها هو الزينة ولا الزرع بحسب من هو المحالف في البيع على المنع الى الشجر بحيث
لا يجوز ان يبيع ثمره الشجر ثمرة منها قال المص الاذن في ذلك لانه يلزم منه الوفاء ثم يرد
في العمل في استكمال كون ذلك ربا من حيث اشترى احد المتكلمين بالآخر في الغالب
ان الثمن والمشتري لا يشاويان فيلزم الربا ومن حيث ان الربا انما ثبت فيما لو كانا يكتسبان
او موزونين وهذا ليس كذلك لان الثمر على رزق الشجر لا يعتبر فيها الامتناع باحد
فلم يحقق شرط الربا في **قول** والاحتماء عدم اشتراط كون الثمن من الثمن **اقول** الاصح
من القولين عند المص انه لا يشترط ان يخرج مع الثمرة على العمل بالثمر لان بيع الثمر
كسابق يكون الثمن من الثمن على حجمه سواء كان قد بدأ ثمره الثقل بثمرتها او لا منها
وذلك لان الزرع يحكم به بالحسبة طلقا سواء كان منه اولاد هو قول الشيخ في الميسر وذهب
ابن ادریس و قال في النهاية انه يجوز بيعه او يجب من غير البيع والدليل على صحة ما ذهب
اليه المص انه لو لم يفرق من الربا ولا ربه ان البيع في الصميم من غير البيع لا يشترط
قال في مصول المص من المحالف للمنازعة قلت وما هو قال ان المشتري على الشجر بالثمر
والزينة بالخط **قول** انما يجوز بيعها على مال الدار والبستان او مساحها او ثمرتها
ثمره البستان على مكالم **اقول** متناوذه من حصول الضرر المشتري على ثمره الثمرة فخصه
على مال الدار والبستان وذلك ليقضي الجواز من ان الاستثناء للعرية ليس بانها
التخذ يكون في الارل ان ان ذلك متناوذه ذلك غير صا على مشتري الثمرة فيبقى على عدم
المنع **قول** ولو اشترى لقط من الحفر او انشا مترجعت بالمجودة من غير ثمره فلا فرق

بيع

بيع ما كمل البايع ثمره الحفر لثمنه من الثمن والشركة **اقول** من حيث ان عبد الله
ثمن البايع من ثمره المشتري هو الشركة فكان له الحفر من الثمن بالبيع او الربا
وقال الشيخ في المبسوط يقال للبايع انما ان يبيع ثمره المشتري على القول او يفسخ الحفر
البيع والمص اخذ من الخلاف ان الاستبراء ان كان بعد القبض لزم البيع وبحكم الحاكم
بالصلح وان كان قبله فسح الحاكم مع الشئ **قول** ولا حيا رلوه صلبا لبايع على ثمنه
اقول اعلم ان الشيخ في المبسوط قال انما ان يبيع البايع الحفر او يفسخ الحفر على القول او يفسخ
كما حكاه عنده المص ثم قد في ذلك من حيث ان المص المذكور قد تعد على الحفر
في الشئ ومن عدم وجوبه قول الزينة **قول** ولو كان له وما يرد وانه ان يفسخها او لا
او بالعكس بعد الساعة على حصة التوكيل صح وان تعرقا قبل القبض لان التقيد من
واحد على اشكال **اقول** او رد الشيخ في النهاية بعد السكوت بان قال وان كان
الان على صيرورهم او دنايز يقول له حول الدرهم الى الدنايز او الدنايز الى
الدرهم وسأعه على ذلك كان ذلك جائزا وان لم يواز في الحال ولم ينادى لان
التقيد من جمعا من عنده وقال ابن ادریس ان سلا ذلك انما اثنافا فقبل الثاين
فلا يصح ذلك ولا يجوز بيعه خلاف لاد العرف لا يجوز في غير ان يتفرقا من المجلس الى
بعد الفاضل فان اثنافا قبل ان يقابضا اجل البيع والعرف وان اراد انما اثنافا
على العرف وعين الدرهم البينة او الدنايز البينة وبعثا على البيع ولم يواز في لاتفقه بالعرف
البايع يبيع البايع ثم يقابضا قبل التفريق والافصال في المجلس كان معها جائزا المص على
الامر به ذلك على حصة التوكيل واستكمل العرف لوقفه قبله من جمعا مثل ان يقابضا في
المجلس كما ان ابن ادریس من قيام الفعل كما قال الشيخ وهو ما رآه الشيخ في الصميم من ثمن
بن حمار قال قلت لابي عبد الله لم يكون للرجل عندك الدرهم فعلقا في يقول كيف
سعر الرض الرهم فاقول لكذا فيقول ليس يا علي كذا وكذا الف درهم وضحى فاقول نعم
فيقول لعلها او يارب هذا السعر وانها لي عندك فاستد في هذا فقال الماذا كتب
قد استصعبت لاسعر ثم سئلتك باسئبت لك فقلت ان لم اواز في ذلك فاقول نعم
كان كلاما يجرى به فيقول الماذا قال الماذا من عندك والدنايز من عندك قلت لم قال
لا بأس واولئك هذه الراية لا يدل على انعقاد البيع والزم منه البيع لم يقع في واحد
وانما ناسخا ابن ادریس في كنهه جمعا مع هذا هذه الراية انما ادلت على ان لا يجوز ذلك
او ليس يحكم من حيث ان الذي عند الدرهم وهو ان يتبدل له ذلك ومنه
بحسب اذا طلب دفعه اليه ولا شك في ان ذلك سائغ وقيل سائغ وبذلك على ذلك
فرد له لا بأس وتعليقه على الياس بان التقيد من عندك فان كونه مرصا يبيد

حاشا **قوله** هذه رواية الحسن بن سعيد عن محمد بن الفضل عن أبي الصلاح الكوفي قال سألت
 أبا عبد الله عن الرجل يقول للآخر صم لهدى الخاتم وادخلك درهمًا طرعا بدينار ثم علم
 قال لا بأس **قوله** ولو باع ثوبين المتأخر في معاينة الخمر والمأخر في معاينة الأجر أو كونه
 بطل على من **قوله** خالف ذلك جماعة من الأصحاب قال الشيخ في النهاية ذلك ذكر المتابع
 وتقرر ما قبله من ثلثين مثل أن يقول من هذا المتابع كذا أعاجلوا وكذا أجلتم ما قبل البيع كذا
 له أقل الثمين والعقد الجاهل أو يبيعهم في الشهر وما من الشهر يبيعون من المتابع وقال العبد
 لا يجوز أن يبيع ما قبله على غيره لغيره هذا المتابع بدينار ثم يبيع ما بعده في الشهر وسنذكر
 بدينار في الشهر ما قبله في الشهر من ثلثين أو ثمانية على هذا الشرط كان عليه أقل الثمين
 في آخر الأجلين وقال الرضا في المسائل السابعة للرد أن يبيع الشيء ثمينين أن كان الثمن
 نقدا أو بأكثر منه نسبة وقال ابن الجوزي وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يبيع ما قبله
 في واحد وذلك أن يقول أن كان بالثمن هكذا أو كانت بالنسيئة فكذا أو لو عقد البيع
 النسيئة كذا وكذا وجعل الجاهل بالدين أو غير الثمين أن يبيع على ذلك كان فعله مستهلكا
 السلعة لم يكن للبايع الأقل الثمين لأجل أن البيع به وكان للثاني الخيار في تأجيل الثمن الأقل
 إلى المدة التي ذكرها البايع وقال الشيخ في المبسوط بطل وهو قول ابن حمزة وأبو يوسف حاشا
 المص **قوله** والأقرب أن النسيئة كذا وكذا كالمساواة **قوله** يريد أن يبيع شيئا في أجل
 فخل واشترط أن **قوله** كان لغير النسيئة حاشا من غير نقضه وان كان من النسيئة قال الشيخ يجب
 المساواة ولا يجوز بيع زيادة أو نقصان وقال ابن ادريس أنه يجوز منقضا كما يجوز لغير
 الحق وهو الأقرب عند المص لأنه قد صار ملكا للبايع فله أن يبيع بما شاء مع مرضى المشتري
 ولو شرط أن لا يبيع أن لم يأت به فيها ففي صحة البيع نظر **قوله** يريد لو باع شيئا بشرط
 بما في النقض وهو غير صحيح العقد بعد وقوعه احتضا للثمن في مدة معينة فان لم يأت
 بالثمن يبيع فيه بغير شرط من شرط يمان العقد وهو ارتقاء العقد بعد وقوعه
 وكل شرط يمان ينقض العقد إذا ذكر فيه لا يبيع ومن جرب به جرح بشرط الخيار لم يمان
 العقد بشرط **قوله** فانه قلنا به بطل بشرط على أشكال **قوله** على تقدير القول بأنه
 ينفذ البيع ولا يطل بهذا الشرط هل يكون الشرط قاسدا فيصير العقد صحيحا أو لا ذلك هو
 مبني على أنه إذا بطل الشرط لا يطل العقد وسياق ذكره ومن جاز جرح الخيار
 فلا يطل بشرط أيضا **قوله** والأقرب للعقد أن يبيع بغير شرط أو بغير شرط أو بغير شرط
 فقد روي في هذا الحديث **قوله** قال الشيخ في النهاية لو بطل بالبيع العقد وف
 الخلفان السلف لما يكون المتعجل ولا يبيع حال المص قال انعقد الخلفان بشرط
 جرح البيع كان يقول سلت اليك هذه الشربة هذه الدينار فلا تبيع لاني سلت في محبة

في هذا الموضع

عنه

ويعجز عن ذلك الخط الكافي على غيره فلو أنقص وجب أن ينقص ذلك المقصد ولا يصح أن ينقص
 نقل الملك على وجه التاجيل بقضاءه لنقصه عاجلا مع القصد أولا لا لا بد من العزم
قوله أو جازية لك ذلك على ما **قوله** يريد أنه يجوز السلم في شاة وولدها يجوز فحاشا
 وولدها مع الفسخ في السلم لا بد من ذلك فقال فيه بأنه كانت جازية لا يجوز أن يشترط معها
 وولدها لأن ولدها لا يمكن ضبطه بالنقص لأن ربما لا يمتنع ذلك **قوله** أو حامل على أشكال
 يشاء من الجبل بالجبل **قوله** مع الشيخ من السلف في الجازية الحامل لما ذكر المص وهو الجبل
 بالجبل وشرطه المص في ذلك من حيث جواز بيع الحامل حاله كما كانت هذه الجاهل ما تفتت
 حود البيع كانت ما تفتت مطلقا **قوله** والأقرب جواز اشتراط ما لا يقع جوده أن كان
 استقصا كالمص في الجوده **قوله** وجعل القرب من شرط ما قبله بغير جوده فكانت
 لعدم المتابع من وجوه المقضى الصحيح على مشروطة البيع مطلقا **قوله** فان شرطه مشروطة
 فكذا لا كان له بغير مع الاطلاق كالتزويج على أشكال **قوله** فحاشا الأشكال من أن يجرى
 جرحي مثلا التزويج ومن ثبت الفرق فانه لا يعود في التزويج فانه لا يكون القطع والحب ليس
 قطعا **قوله** وفي اشتراط الذكورة والأقرب نظر **قوله** هل يشترط في السلم في الصوف كدخول
 ذكره الشيخ في نظريته من الشك فكذا ما يفتت به الأعراف على ما يفتت به الأيمان
 أولا **قوله** هل يعتبر الاستمارة أو يكفي معرفة عدلين الأقرب الثاني **قوله** لا بد
 كون الصفات التي يجب بها العزل ليس فيها متعارضة عند المتعاقدين وبغيرها لا يكفي
 معرفتها خاصة في جواز الاختلاف فيها فبشرط أن يرجع إليه في هذه أهل كسبها
 مستقطبة من الناس كسبهم يرجع إليهم عند اختلافها أو يكفي معرفة عدلين غير احتمالا
 أقرب عند المص معرفة العدلين للحصول الغرض ما فلا يكفي في غيرها حاشا لا يصح
 البيع وعنه الاشتراط **قوله** وفي جواز نقض الجبل بالوزن بالعكس نظر **قوله**
 بيشا من أن الغرض معرفة مقدار وقد حصل بأحد التقديرين ومن أحصا صولا
 منها ما يقتضيه فلو قدر بغيره كان كالجرح **قوله** ولو حالها الثمن بغير البايع من الخلف
 عليه في المجلس لا يفسد في العدة **قوله** وجه الفرة من أنما لا يفرق قبل العقد
 فكان صحيحا على كتاب المص حاشا في هذه ما هذه مبررة قال بعض الشافعية لا يبيع إلا في
 بالجر المحملي إلى أنه لم يعل عليه فيكون آهنا عن نقضه لأن المص **قوله** ولو جعل الثمن
 ما سبق في فتمت البيع لا يطل لا يبيع دين بدو على أشكال **قوله** وفيه شيء من مذهب
 أو يطلق البيع لأنه قال يبيع دين بدو والمص استشكل هذا التفسير لأن بيع الدين
 بالدين المثلث على منعه من أن يكون له أحد دين في ذمته يفرقه عليه على مذهب الشافعية
 في ذمته آخر ما معناه فيكون وإخلاصه بالتوبة هو معلوم والأصل جازية **قوله** ولو لم يفتت



وقوله لا تعد لأن العاقد واحد فيكون لازما لأخبار غير الأصل والعقد المزمع والقوله
 أن لا تعد لأنه قد وثقوا بما فيه احتمال البشور وإيمان العاقد في الحقيقة غير البشور
 لأن عاقد غير واحد في المجلس ما دام المتبايعان معصيين وهو صاحب لنفسه إيماناً
 ما ينادي **قوله** وهل عقد بائنا المجلس الذي وصل فيه نظر **قوله** يريد أن لو مات
 أحد المتبايعين قبل الإفران وقبلنا لا يبطل الخيار بل يبطل إلى ما ارثوا وكان عايداً ثبت
 له الخيار عند وصول الحر ما دام الآخر ما لم يفرق المجلس قبل تمت جبات الوارث ما دام
 المجلس الذي وصل فيه الحرز لا فيه جهات أحدهما أنه يمتد لأن بالنسبة إليه يجري المجلس
 العقد وهو المجلس الذي ثبت له فيه ويختل بعد ذلك للمجلس العقد ليس الوارث
 أحداً المتبايعين وإنما أصله الباطل لأن من مورثه بمن انتقاله اليه في بطل العقد
 والالزم أفضاء على خلاف الأصل **قوله** ولو جعل أحدهما منع من الاختيار لم يطل
 على المال **قوله** نبش من حصول المقابلة المسقط للخيار فيقول له لا يفرق ما من كونه
 مكرها عليها في لا يكون صادرة من فرائض الخيار بل ما لم يفرق لا يفرق
 المسقط لهما **قوله** أصلاً من كان منع من الخيار والمصاحبة لم يسقطه الآخر
 السقوط **قوله** لأنه على تقدير أن لا يقع من المصاحبة يكون اختياره للبقاء مفاداً فيسقط
 خيار الأول وإن قلنا بما يستمر خياره في صورة الأكره لأن مفاداً بهما كان اختياراً
 يسقط الخيار من اتفاق **قوله** خيار الحرز يمتد إلى ثلاثين يوماً من حين العقد على أن
قوله ظاهر كلام الشيخ في الخلاف المبسوط ابن إدريس أنه ثبت من حين التفرق لأن
 الخيار ثبت بعد ثبوت العقد والعقد قبل التفرق ما ثبت **قوله** وثبت المشتري حين
 على رأي **قوله** هذا قول الشيخين ومحمد بن بابويه وابن الجبلة وسلاوة ابن أبي
 وابن إدريس خلافاً للبيهقي المرتضى حيث قال ثبت الخيار للمبايع المشتري **قوله** وفي
 ثبوت البيع في المال **قوله** منشأه من عدم قول الصادق عليه السلام ما بين مسكان بعضهم
 السكون عند شروطهم الأكل شرط مخالف فكانا شرطاً لا يجوز من أن الشيخ يرويه
 ادعى الإجماع على عدم دخول شرط في الصرض هو من ذهب ابن إدريس **قوله** ودفع
 الغاي من الفاوت فلا خيار على المال **قوله** نبش من مزال المقتضى لتسقط العرض
 على الضم وقع الفلوات من أن الخيار قد ثبت لم يزل الدفع وهو حق فلا يسقط إلا
 باسقاط **قوله** فإن تلفت في الثلاثة من المبيع على أن **قوله** يريد أن من باع شيئاً
 ولم يقض الثمن ولا سلم المبيع ولا شرط التأخر فإن البيع يلزمه أيام فاته
 جاء المشتري فيها بالثمن لزوم البيع وإليه نقص لم يأت به فلا خيار فاده المبيع فاته
 كان بعد الثلاثة من المبيع جملها وان كان في الثلاثة فانه الخيار في الباطل ما اختاره وهو

مشتري

قوله الشيخ وابن إدريس وابن إدريس قال المبيع التلف في الثلاثة من المشتري واختاره سلاوة وابن
قوله وهو المشتري ما يفسد لغيره ما احتل في ذلك ما ذكر من الخلاف في التلف في ثلاثة أيام
 فيه لا للميل فإن تلف فيه احتل الخلاف **قوله** يريد أن ما تلف في ذلك اليوم احتل في ذلك
 ما ذكر من الخلاف في الثلاثة يعني أنان قلنا بقول المتأخرين التلف في الثلاثة من المشتري
 فيها ما تلف في اليوم من المشتري في الثلاثة واحدة وهي لزوم البيع في تلك المدة يعني أنها
 أو الثلاثة وان قلنا قبل البيع وهو الأصح فالتلف من المبيع لأنه لا يقضى **قوله** وهو مشروط
 بقصد القبض وتأجيل الباقي فثبت الخيار فيه ما شرطه العقد مثلاً **قوله** نبش من أن نسبة
 إلى الحال قد وجد فيه التقضي لثبوت الخيار في ثلاثة أيام وهو أنه من يقضى ولا شرط ولا يطل
 قبض المشتري للسلعة فثبت الحكم من أن يقضى ثلث فلا يتأخر له التقضي الوارد بأنه إذا لم يقض
 الثمن ولو بشرط التأخر وهو الأقرب عند المصنف أن لا يلزم من يثبت حكم الجمع الثمن بغيره
 لبعض **قوله** والخيار موزع في الأجزاء الثلاثة من الزيادة غير ذلك الولد في الأجزاء الثلاثة
قوله نبش من أنها لا تحل لها في الأجزاء من نسبة إليها البيت من الزيادة في
 الخيار لا يتعلق بها من أنها تراث وكل ما يعلو الأرض من جملتها الخيار المتعلق بالأرض
 وبغيرها أن هو من جملة المورثة ثابت وليس بوضوح يمنع منه والأقرب عند المصنف أن كان
 عند الميت قد اشترط ما جعل نفسه الخيار كان لها ذلك لأن الغايق واسترجاع
 الثمن لو لم يفرق من الخلاف العكس وانها إذا اشترط ما يمتد من الأرض فثبت ذلك في المال
 من الثمن واسترجاع الأرض وليس لها حق فيها حتى يسترجعها **قوله** وهل الورثة التفرق
 فيه نظر **قوله** إذا اشترط الخيار في الورثة هل لهم أن يتفرق فيبطل بعضهم البعض وبعض
 الأمضاء فيه نظر نبش من أن لكل واحد خياراً هو يقضي ذلك ومن أنهم ورثة خيار
 مورثهم ولو يكن له البعض يكتد الورثة والأقرب عند المصنف أن يجوز له ولو لم يزل
 على اثنين وقلنا يجوز أن يفرق الخيار إذا التفرق بينهما فلا خيار له وهو أن الورثة ورثوا عن
 واحد لم يكن له التفرق بكتلة المشتري فإن المبيع يبيع عليها قد يفرق في التفرق يكتد
 في حكم عقد بين **قوله** والمبيع يملك بالعقد على أن **قوله** ظاهر كلام الشيخ يقضى
 أن يملك بالقبض والخيار في الأثر بعد العقد **قوله** يريد أن لو باع من لآخر
 ما لم يسترجع به كالمبيع إذا كان قد شرط الخيار لم يفسد ماله أو ذهب أو اعتق أو
 فعل المشتري ذلك في الشيء الذي بشرط نفسه فيه الخيار كان ذلك فسخاً وهل يصح
 لأن العقد الأقرب عند المصنف ذلك لأنه لا يوجد هذه العقود من ذلك على اعتبار
 الفسخ فيها ما يكون مضاداً لذلك **قوله** والعرض على البيع والأذن فيه كالمبيع على المال
قوله نبش من أن تفرق ماله على الفسخ يجري مجرى البيع ذكرنا فسخاً ومن اقتضاه لفعل

الملك ولا ينفع به كغير البيع **قول** ولو باع او وقف او هب فبذره خيار البيع او خيارها لم يفسد الا اذا كانت
 له عند الاذن البيع وكذا العقب على اشكال **اقول** يريد بالاذن هنا الاجازة فانه
 لا اشكال في صحة بيع المشتري اذا تقدم اذن البيع ذي الخيار على العقب انما الاشكال فيما
 اذا اعتق المشتري ان البيع ينفذ من العقب لوجود القضي للصحة وانقضاء البيع اما الاول
 فلان القضي لصحة العقب يحد من الملك غير المحرر عليه وهو يتحقق هنا واما الثاني
 فلان المانع انما هو تعلق حق الغريم وذلك قد زال برضاؤه ويحتمل بطلان العقب لانه
 لا يقع الاستيفاء الا بعد ان لا يقف على الاجازة **قول** نعم لانه لا يستخدم والمقتنع وان
 فان حصلت فالأقرب الانتقال في الغنم مع فسخ البيع **اقول** يريد ان لو كانت
 الجارية للبايع او لها كان المشتري المفضل بالاستخدام والانقضاء وان لم يكن لغيره
 نصوات نافية للملك والمشتري قد ملك بنفس التقدير على ما تقدمت مع انها لا تنفع
 من الجارية لا تاتيه فكان له ذلك لكن لو جعلت الجارية بوطى المشتري فالأقرب عند
 المص سقوط خيار البيع لا يجمع بينهما انما انفسح في العقب فكان له اخذ القيمة معاً
 بين الحقين فان لم يلد لا يجوز بيعها ومن البيع من الجارية لا يصح اسقاط الآ
 باسقاط البيع لم يجمع بينهما انما انفسح مرجع بغيره كجارية كالمناقب **قول** وان
 كان الخيار للبايع العبد لم يندفع الجارية والا بعد البيع الاجازة على اشكال **اقول**
 يريد ان لو اشترى انسان عبداً بجارية وجعل الخيار للبايع العبد في الفسخ والانقضاء
 ثم انقضا جميعاً بطل العقدان اما الجارية فلا نهالبت ملكه واما العبد فله علق
 حق البيع به اما لو اجازت البيع فان في فسخه عن العبد اشكالاً لا يشك ان حق
 لا يقع الاستيفاء فلا يصح فوزه على الاجازة ومن ارضا في الملك المانع انما كان يعلق
 البيع بسب جياره وقد روي باسقاط وقد تقدم من ذلك **قول** ولو اشترى الجارية
 مع عقب الجارية حاصلاً لان اعتناق البيع مع نصته للفسخ بكونه نافذاً على رأي
اقول لو كان الخيار مشروطاً بيمين البيع والمشتري واعتق المشتري العبد الجارية
 في مدة جياره فقد علق الجارية بكون قد نفع البيع فيها تنقيحاً على ما ذهب اليه من خلافه
 للشيخ حيث ذهب الى ان مدة الخيار لا يكون ذلك مسمى حتى تقدم في
 لم يتعرف **قول** لو قبلت الجارية المشتري في الأقرب ان ليس يتعرف ان كان مع
 الشهرة اذا انقضى زمانه **اقول** لان الفعل لم يصد منه ولا منها ما رده والعرف يقضي
 بالخيار انما هو ما يصح عن المشتري **قول** ليس للمشتري الرضى في مدة الخيار المشترك
 او القضي على اشكال **اقول** وجه الاشكال من حيث انها ملكه بما زل من حيث
 ان لم يجلت فسخ استبداده من فسخ البيع العقد العلم ان الصديق هو قبل الجارية
 فقال

تقال البيع المشتري او هب او وقف فبذره خيار البيع او خيارها لم يفسد الا اذا كانت
 وكذا العقب على اشكال لم يفسد استخدام والمشتري لم يفسد خياره ولو علم من غير ذلك
 قد نفع من الوطى على اشكال **قول** ويريد من الوطى فبذره خيار البيع او خيارها لم يفسد الا اذا كانت
 الثمن في المجلس او قبضه غير نظر **اقول** منشاء النظر من اشتراط القبض في المجلس انما هو
 فليس هو هذا البيع ليس على الاصل ان يكون له كماله يحصل قبض الثمن ولا البيع كان
 بيع دين بدو وهو من غير **قول** لو وضع المشتري كجارية فالعقب به انما هو على
 اشكال **اقول** منشاء من حيث انها اما ان يرد فيه مضبوذاً والاصل فيها الضمان
 ومن انها انما كانت مضمونة بكم البيع وقد زال بسبب المانع ورضي بكونها في المشتري
 واصلها الزيادة التي تميز الضمان **قول** ولا العقب على اشكال **اقول** يريد ان العقب
 ليس عيباً على اشكال منشاء من وجوه القضي في الثمن لانه لا يبطئ بها العقب فيكون
 عيباً من مساوئ الغرة في بطن يحد يد يد من الثمن الاخرى فان شرطها حاصلاً
 فانه كانت امته بخير وان كانت دابة احتل ذلك لان كان ارادة على ما يجر عنه وعدمه
 للزيادة ان قلنا بدو على كماله **اقول** من هذا البيع شرط ان يرد من الجارية
 دخول الحمل في البيع فبعد هذا انما في احتمال كون الحمل في الما ليس عيباً لان زيادة عيبه
 اختلاف البيع لاحتمال موتها في المطلق **قول** وليس للمشتريين صفقة الاختلاف في طلب
 احدهما الاثر في الآخر الرتبة بل يتفقان على اشكال **اقول** من حيث انها باعهم صفقة
 فلا يعللها عليها بالتفريق ومن حيث ان بيعه على اثنين يكون بمنزلة عقدين **قول**
 اما لو ورثا خيار عيب فلا اشكال في وجوب التوافق **اقول** قد تقدم انه قد ترد في
 هذه المسئلة لعينها فقال عيب قول في الخيار موقوف اي الزم كان ثم قال وهو الذي
 التفريق فيه نظره هو ما قال احوال ورثا خيار عيب فلا اشكال في وجوب التوافق **قول**
 وظاهر ان الغنم في المالكين فحق فيه العقد والقبض والاول منهما **اقول** اطبق كثر
 الاصحاب الغنم في كل من الاجازات الثلاثة وجب الاول انه حال الاستحقاق اذ هو حال
 انتقال المانع وهو ما ذلك الحرفايت فيقال بجزء من الثمن في ذلك الحال وهو ما اشار
 الى وجوب اشكال الضمان الى المشتري فيما ليس له فيه خياره ما قبله من وجوبه على البيع
 وهو ما اشارت اليه من ذلك لان فيه نظر المشتري وهذا اختيار الشيخ في المبسوط **قول**
 ووجه الثالث من الحق في طلبها المشتري بكونه اقرب ان عليه عشر فيها او جعل نصف العشر
 وعدم الرتبة **اقول** وجه الفرق في وجوب العشر ان على البكر موجب العشر وقد حصل ويجعل
 وجوب نصف العشر لاختلاف الاموال انما يرد الما اذ او طها المشتري الجاهل بحالها او
 يرد معها نصف عشر ثمنها وهو علم بنسبها على الغرض ويجعل عدم الرتبة لان العشر في

ان يشرط في البيع شي من الشروط العارضة المانعة من العقد كما اذا شرط ان لا يبيع الا بعينه
 فان الشرط باطل اجمالا وهل يبطل بالبيع الاقوى عند المص ان يبطل بطلان الشرط من العقد
 واجتاز الاجماع حديث قالوا يبطل ان شرط خاصته وهذا البيع وجه البطلان انها يكون اجتمعة من
 غير رضى منها وكل كناية مشافها كذلك في شرائع التصرف فيها اما الاول فلا وكل احد
 من المتبايعين اذا شرط له ان يبيع لغيره لا يملك قد رضى بالبيع الا يقيد بسلامة شرط البيع
 والقيد يرد الى المبدأ ذلك انما الثاني فالتقاضي مستند الى قوله نعم الان يكون كناية عن رضى
 منكم **قول** لو شرط اجمالا بطلان عدمه ما قبل كما لو شرط تأخير الثمن العشرة او الاثنى عشر بالبيع ذلك لا
 قول الصنف على الاشكال **قول** وجه القرب من حيث انه شرط سائى فكان حايضا وبطلان اشكال يشاؤه
 ما ذكرناه ومن ان يؤخذ على الحد من الثمن في الاول ارجو الثمن في الثاني فلا يكون صحيحا **قول**
 ولا يشترط تعيين الشهود فلو عديم فالأقرب لعدم **قول** وجه القرب انه مما يتعلق بالعرض
 فان الشاهد من الذي شرطه احدهما قد يكونا عند اثنى واحد من غيرهما وهو شرط
 سائى يتعلق به لا عرض بل من باشره في العقد **قول** وجه الشرط معبرة الرهن بالبيع
اقول وجه النظر من حيث وقوع الاتفاق على جزاء من شرط الارتهان في البيع من غير قبض
 بين كونهما في البيع او لا ان كان هذا احرازه من ان الرهن انما يبيع على من مستقر له
 وقبل تمامه لا يكون مستقرا ولا قابلا من ثمنه المشتري لا يكون المبيع قد بيع منه لانه
قول والاقرب ارجو البائع فلا المطالبة **اقول** يريد ان اذا باع الانسان عبدا ومشرط على
 المشتري بعتقه هل يكون ذلك من الله نعم يعنى انه لا حق للبائع فيه ان يكون حق للبائع الاقرب
 ان حق البائع لا يقتضي شرطه وربما يقضى عنه بسبب فيكون له المطالبة به ويجوز ان امتنع البائع
 مع تعيبه بالوجه الحق يرجع البائع بالعتق شرط العتق فيقال له عتقه لو بيع مطلقا بشرط
 فيه من البتة بالثمن والعتق فيطالب بالعتق في اعتبارها اشكال **اقول** هذا ايضا من فوائد
 قولنا حق البائع او الله نعم وقد على المص على قولنا حق البائع وما ذكره من رجوع البائع بالارشاد
 القدر كبر ما ذكره وعلى تقدير صحة البيع والمطالبة بالعتق متى لم يشر بعتقه عند قبضه لا يثبت
 صبر ورثة في ضمان الشرط عند قبضه لانه وقت تعين القدر ان يفسد قبل ان يكون له الا العبد ولا
 ينفق ان يعلم ان المراد هل للعتق قيمته عند بالصفاء التي كان عليها او قيمة بشرط العتق
 بصفاء المخصوص بل الاقل هو العتق **قول** وفي المثل اشكال **اقول** وبطلان الشرط بالعتق
 على هل يفسد ضمان البائع في اشكال يشاؤه من حصوله بشرطه وهو الحق بفعل المشتري فلا يفسد
 على ضم البائع ومن لم يشر بفساد يكون هو الشرط او لو صرحا بشرطه اشكال **قول** لو باع
 متساوي الاجزاء او قدره ان كان مختلف الاجزاء كجزء المشتري بين الضعف والاضاعا بقدر حصص
 الثمن على ما **اقول** هذا قول الشيخ في حوزة ان يفسد او ما خذها كحصص الثمن وقال في البسط

المشتري من العبد
 ان يفسد من العبد
 والامضاء
 قولنا ان يفسد
 قولنا ان يفسد
 قولنا ان يفسد

الشرط

له الخيار بين الضعف والاضاعا كجزء الثمن وهو قول ابن الرزاق وابن ادریس **قول** ولو زاد او احتل
 بطلان الأرض الصنف فيها غير زيادة البيع والرجل الثمن فجزء المشتري في الضعف بالشرط **اقول**
 لو باع قد رضى من الأرض عشرة اجزاء مثلا فزاد به طرقت احد عشر ارضا فلو كان البيع باطلا
 لا يملك الا على حرم من زاد غير معين فيبطل كما لو قال بعتك من هذه الاحدى عشرة ولا يثبتها
 ويحتل الصنف لورقة البيع على ما علم وهو مجموع الأرض على ان قدر معين فعلى الصنف يكون البيع
 مشترك في الضعف على سبيل الاشاعة بالنسبة فيكون هنا يكون لجزء او احد عشر من مجموع
 الأرض في المشتري الباقي ويكون للبائع جميع الثمن لان البيع اقل من ذلك اى ثلث الثمن
 فيعاقب عشرة اجزاء من ثمن المشتري فيفسد البيع وانما في طرقت على ثلث البائع لعله مقداره
 على البيع اعني الشرا لا ما لم يرضه البائع الزيادة فيفسد بغيره المشتري لان الشرا العتق قال
 الصنف والاقرب ان البائع الخيار في طرقت الزيادة بين الضعف والاضاعا في الجميع فيضاهى الاجزاء
 ويختلها المشتري الاضا وطرف القصص فيها بين الضعف والاضاعا في الجميع اقول المص حاشا
 في هذه المسئلة عدم الفرق بين متساوي الاجزاء ومختلفها في طرقت الزيادة فيكون الخيار
 للبائع بين الرضا بالعقد بجميع الثمن او في طرقت الضعاف فجزء المشتري بين الرضا بالعقد
 بجميع الثمن وبين الضعف انا في طرقت الزيادة فخلان البائع باع ذلك المبيع والمقصود بالثمن
 العتق غاية ما في الباب انه طرقت الزيادة فجزءه فيقول ان رضى بالعقد الواقع وكون الجميع
 فيضاهى المص جعل فيضاهى المص في طرقت ذلك لانه لا يجر عليه خلاف ما ذكره وكذا المشتري
 في طرقت الضعاف **قول** وما لا يقتضي لفساد فان الاقوى بطلان البيع **اقول** قد تقدم
 ذكر الخلاف في ذلك وهو ترجيح البطلان **قول** ويقسط العرض على غير المبيع واجازة بثلث
 وعمر المثل من غير حرج على اشكال **اقول** لو قالت المرأة تزوجتك نفسي وبعك عبدي باجر
 دارى سنة فبطلان الضعف جميع وقسط الالف على قيمة العبد واجرة المثل وهو القسط
 عليه مطلقا او كجزء من السنة يحتمل ان يقسط على الاجزاء وعليه ما لم يشر على السنة فكذا
 هنا لانها لم يشر فيضاهى المص قد رضى معلوما ومن وقع النسبة في العقد والمروضا ان غير
 فلها قسط من المسمى من غير خلاف لاصح النسبة قطعاً **قول** ولو اختلفا في طرقت
 عتبه او وصف بعد القضا على ذكره في العقد لا يثبت القول قول البائع مع يمينه ان كانت
 السلفه قايمة وقبل ان كانت في يده وقول المشتري مع يمينه ان كانت فافته **اقول** القابل
 ما ان القول قول من هو في يده منها هو ابن الجبجد لانه اذا قال اذا كانت في يدي البائع
 كان القول قوله والمشتري بالخيار ان شاء اخذته ان شاء ترك البيع وما ذكره المص في الاشكال
 هو قول الشيخ رحمه الله في النهاية البسوة والخلاف وبه قال ابن الرزاق وقال ابو الصلاح اذا
 العقد البيع ولم يبق ايضا او اختلفا في وقت الرضا او الثمن وقد ثبت البتة ان كل منهما ما اقر

وخلص على ما ذكره وضع البيع اولى **قول** ولو كان البيع تافها وجبت القيمة عند التلف **القول** ولو كان البيع تافها وجبت القيمة عند التلف
 ويجوز ان يفسد **قول** هذا التفرع على ما ذكر من احتمال ان المال المتبايعين عند اختلافهما
 مقدرا لثمنه فاذا اختلفا وضع البيع وسقطت القيمة حتى يعتبر بحال يوم التلف
 وقت تعيين القيمة بحال يوم القبض لانه وقت دخولها في حيز المشتري **قول** والقرينة
 عود ملك المتبايع الى العين في المشتري القيمة **قول** يريد انه على تقدير التلف وضع البيع ولو
 قد تلف بعض البيع او تعيبت جميعه بالبيع بالموجود وما روى العيب فيه المتألف فلو كان قد
 تلفت بجزء آخر بانه رهنه قبل التلف والفسخ او بغيره او كاسا او غيره اذ لم يعلق به جزئ
 لكن خرج عن حيزه بابقه فغيره عليه ما عدا ما يرجع اليه على المشتري فبقيته في الاجارة للبيع
 الفسخ والحال من يرضى يدفعه يدا لم يخرج من يده من الاجارة فلا أثر للمشتري لانه كان ملكا
 وقت الاجارة ويرجع اليه عليه باجرة المثل لا بمثل الاجرة لانه لم يرضها او لم يرضها
 ولو رأت الوفاة اما بان تجد لطلقات الكفاية لم تكن مشروطة وعجزت في ذلك العين بفساد
 ابره او بعد الاذن الرجوع في المشتري كذا في تلك العبدات اخذ بالبيع القيمة بعد الرجوع والبيع
 فالأثر عند عود ملك المتبايع الى العين لانه بمقتضى الفسخ عند التلف فخلل ذلك المشتري
 وتجدد عود الملك الى المتبايع وانما اخذ القيمة لا لتمكن التجديد لانها رهنه او رضاء
 عليها وجب بغيره المشتري القيمة بعد ذلك المتبايع الى العين **قول** وانما الفصل المشتري
 على اشكال **قول** يريد ان يحصل في العين ثناء منفصل كالثمرة او الولد بعد اذ كان رهنه
 وقبل استرجاع العين كان للمشتري على امثال ينشأ من ان يدفع للعرض ملك العين فكان
 انما لم يرد الا الى المتبايع عن ملك الثمن وملك العين ومن ان احد القبلات لم يرد بغيره
 ملكه فلا يرد العين للمشتري بل هو على ملك المتبايع حكم فسخ العقد بالمتألف **قول** لو قال
 هبت متى قال بل بعد فالف بغيره ان يخلف كل منهما على فلو ما يدعيه الآخر ويرد الى المتبايع
 وقدم قول من يرد مع العين **قول** وجه الخلاف ان كلامهما ادعى مقدار ذلك الآخر
 فالتلك يدعيه على البيع ويستحق الثمن على الآخر فيكون ذلك يدعيه الزمان لانه يكثر
 ذلك فكان القول في كل منهما في انكار العقد الذي ادعاه صاحبه واما وجه تقديم قول
 المتبى فلانهما انقضا على ملك العين اما بالبر او بالبيع لكن المال قد يعلق الثمن عليه
 وهو يكثر فكان القول في كل منهما مع يمينه **كتاب النسيئة** **قول** ولو اطلق الدائن
 المدين لم يجز ان يمتد ما اؤتمنت فيه فلو جاز **قول** لان الاستثناء الذي هو سبب المطالبة
 صدرت منه فجازت المطالبة فيه كما لو جاز في الحرم فانه يفتى منه بصدقه والبر من غير
قول ويصح مع الدين على من هو عليه على غير وجه الدين وقد اجمع على المشتري وان كان
 الدين اقل على ما رأى **قول** وضع الشيخ من ذلك فقال لا يلزم الدين اكثر مما رزق المشتري الى

بعض النسيئة

وتجوز من الرجوع **قول** اما لو شرع بها الدين آخرها الاخرى لجاز **قول** يريد ان لو اقرض
 بشا مشرا المقرض ان يرضه على من له ما يرضى بها فالاخرى لانه لا كلام له من غير
 حصول زيادة في اعدل الدين عينا ولا صفة فكان جائزا **قول** ولذا اعبر المتألف على اشكال
 منشاءه وانما اقرضه القيمة **قول** يريد ان لو اقرض المقرض العين ففسد المتألف وجب القول على
 امثال المتألف انما ذكره الحكم وتقريره ان اقرض غير المتألف ففسد وجب القيمة المقرض في نفسه
 عند عقد الاقرض من زوال ملكه من العين فكان كما لو اقرض ثمن في متفلا يرضى كمن
 للقيمة بملك العين بدون رضا ومن ان سره المثل في المثل فيجب قبوله لكونه مماثلا للعين
 المقرض فالعين المقرضة اولى **قول** لو اقرض جارية كان له رهنها وانه ما اهلك
 بها اذ ادم يفسد ولو كانت صارت اسم ولا يجب دفع قيمتها وان اذبحها جازا لم يجرها
 ثم ظهر لسره وفي الرجوع عنها فيها اشكال **قول** يشاء من ان يقع بها اذن المقرض
 عدنانا فلو كان عليه اجرة من تبين فساد الدفع بسبب ظهور الخلل منه **قول** ولو اقرض
 ذبي من ذبي فخر لم يفسد احداهما سقطت المقرض ولو كان خسر ثوبا القيمة **قول** الفرق ظاهر
 فان المقرض ذوات الامثال يقضي قيمتها بغيره مثلهما في ذلك منتهى الاسلام اذ هو متع
 بملك السلم لها او ينفذها في رضى المقرض من ذوات القيمة اقرضه وقت كثرها
 بغير ثمنه ورونة المقرض القيمة لا يسقط بالاسلام **قول** وكذا كل من عليه من حاله او من
 الفخا فاصنع صاحبه من اذنه ولو نفذ الحكم فالأقرب ان يهلك منه لان المدونة **قول**
 يعني ان كل من عليه من حاله ففسد الى ملكه ما منعه من اذنه وكان حاله اسهل الحاكم
 فان نفذ الحاكم ما منعه صاحبه من اذنه ففسد الى ملكه فالأقرب ان يهلك منه لان المدونة
 ووجه الفرق بين الدين يتبعين يتبعين الدين ودينه ففسد في ملك صاحبه
 الحق فاذا لم يفسد صاحبه ليس هناك حكم بفساد الدين فقد فعل الواجب عليه من التبعين
 والبيع فلا يكون صاحبه الاخرى عليه وهو من يقول له لا يرضى **قول** ولو
 اقرضه درهم ثم اسقطها السلطان وجب ابراءه من الدين لا الا الدرام الا ان كانت قد
 فسخها وقت العقد بغيره بغيره وقت القبض **قول** الاحتمال الآخر هو بفسد الدين في النهاية
 فانه قال بفسادها من قرضه درهم ثم سقطت تلك الدرام وجب ابراءه من الدين لا الا الدرام
 التي اقرضها بها او سورها بغيره وقت الذي اقرضها فيه وبعد ان يرجع وان ادرج
 موضوع من كتابه وقال في موضع آخره ليس له المثل في يوم المطالبة ووجه الاول ان الدرام
 من ذوات الامثال وحكم المثل جوب رهنه مع وجوده وقيمة يوم التذرع من فسخ
 وجب الاخر انها تجزى المثل صارت عند ذوات القيمة بغيره بغيره يوم العرض **قول** لو صارت
 فالأقرب ان يرضى المال في الدرام الساقطة **قول** يمكن الفرق بين المقرض والمضاربة

البيع
المشترى

فقص مسلمة من مال من الخسران لو وجد من ماله وان المالك لا يملك شيئا من البيع الا بعد حرق
 رأس المال فاما الخسران فانه يقصي في المثل مرة واحدة ولا يفرغ عند المصداق لم يملك المثل
 الساقط لانها لم تكن من مال المثل بل من مال المثلين مع وجود العين وهو
 مسلمة البينة لا يضمن على احد من الطرفين في البيع الا بعد حرق رأس المال من الخسران اذ هو
 عقد المصارفة **قول** ولو سقط او نقصت مع البيع لم يكن للبايع الا التقيد الاول وان
 تعطل بعد القبض والعلم فلا خيار وان كان قبل العلم والوجه في خيار البيع سواء باع
 في بلد السطاة او غيره **قول** وجه ثبوت الخيار للبايع ان قد ظهر في البيع نقص مقدم
 للبايع فكان له الخيار كالعيب **قول** وهل يفهم شرط الرهن في عقد البيع مقام القبول
 نظر **قول** المستدل في قول البايع لعيب هذه المسئلة وكذا شرط الرهن ودارت
 على الفهم او البيع عليه على ما مر من الرد وقال اشترى بدينار ودينارك فله ان يشترط البيع
 للارتهان كما في عين القبول فليس عليه ان يشترط ان يشترط من ان الرهن عقد
 يفرض له الخيار وقبوله لم يحصل القبول فلا يصح ومن ان اشترط البايع للارتهان
 بمنزلة القبول المتقدم على الخيار فلا يصح كما لو شرط في البيع ان تلك او تلكا
 لوجه الصيغة **قول** خالف الشيخ في ذلك فقال في المبسوط لما عده الشروط الفاسدة او لا يبيح
 الا ما يرضى المراهون او يرضى رجل آخر فيكونه شروط فاسدة ووجه صحة قول الصادق
 السلمون عند شرطه ووجهه ان شرطه باع تلك صحها لا يقال هذا انما في الرهن لان
 فلانا قد نقدناه اذ انما في المشروط لا تنفق بعد له من احد فنه خسران المراهون لانا
 نقول لاننا مننا فاذ ذلك لعقد الرهن فانه لا يلزم من عدم اتفاق وقوع البيع على صورة
 ما بطلان الرهن **قول** ورهون المديون بطلان المديون على ما رأى **قول** خالف الشيخ
 في ذلك حيث قوى في المبسوط والخلاف عدم بطلان المديون فانه قال في المبسوط بطلان
 المديون لانه وصية ثم قال ان قلنا الرهن صحه والتمس به اجماله كان جوابا لا لا بل على
 البطالة وقال في الخلاف ان لم يقصد بالرهن الضم للرهن ثم قال وان قلنا انه
 يصح التمويه الرهن لانه لا لا على بطلان واحد منها كان قويا وقال ابن ابي ابيس كما
 قال الشيخ في النهاية اول **قول** فان شرط رهون المديون في بيعه لم يضر على ما رأى **قول**
 هذا الخلاف كلام اكثر اصحابنا كالشيخ وابن الجبيرة وابن حجر وغيرهم فانهم نصوا على
 جواز بيع المدة واخرين قالوا انصرف في بيعه والشراء وغير ذلك يتفرع من المدة
 وقال المصنف في الخلاف لا يصح رهون المدة فلو رهون حذفت المدة لم يصح وقيل يصح للمروية
 الدالة على جواز بيع حذفت وقال ابن سعيد رحمه الله في المشروط ولو رهون دينام في عقد
 وكذا لو رهون منفعه كسكنى الدار ومدة العبد ونحوه من المديون ترد والوجه ان رهون قربة

الرجاء

اجل المدة اما لو شرط رهون حذفت مع بقاء المدة وقبل البيع الشافعي الى الرواية المنقولة
 بيع حذفت وقيل لا يفسد بيع المدة منفردة وهو شبه **قول** وان كان المدة من مديون او
 المراهون عند السلم وان وضعها على يد ذي حيلة رأى **قول** يريد ان لا يصح رهون ما لا يملك
 السلم اذا كان احد هو المصداق كان السلم رهنها عند الرهن او الرهن من السلم من الذي شرط
 وضعه على يد ذي حيلة لا يفسد بيعه فانه قال في الخلاف في المبسوط اذا استقرض في بيت
 فله رهون عنه بعد ذلك حرمانه عند ذبحه فيها عند حلول الحق فيها او ان يملكها
 جاز له اخذها ولا يجر عليه **قول** ولا يفسد السلم الا للضعف عند الكافران وضعها على
 يد مسلم والا فليس له الخيار **قول** بهذا قول الشيخ وجهه ما استدلل به في المبسوط فانه
 قال فيه واذا ارهون مسلم عبد مسلم عندك فراهون عنه صحها قبل فتران احدا
 لا يصح والثاني يصح ويوضع على يد مسلم عدل هذه عندى او لا لانه لا مانع من ذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والائمة عليهم السلام بمنزلة المصحف سواء وانما قلنا بالخيار لان النبي صلى
 الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم ورواه اذا كانت الهوى عندهم صحها او لا يصح منهم سر ولا
 استعماله جعل على يد عدل فيجوز ان يكون صحها واعلم ان المصنف رحمه الله يرجع عن هذا
 القول في الخلاف فقال وقال بعض علماءنا لا يجوز له هو او غيره من اعطاه كتاب
 الرهن وقال ابن الجوزي لا يجب ان يرهون الكتاب صحها وانما يجب على المسلم ان يرضى ولا
 ضرر من الاطفال **قول** وفي رهون ام الولد في رهن مائة مع اعسار المولى اشكال
قول فانه ان النقص يخصه بجزء من رهنه لا يضره الا في بيعه لعدم حرق
 تحت النقص ومن ان يجوز بيع المدة من الرهن فان الرهن لا يفسد حرقها عن
 ملكه ولا مانع منه الا ما كان بهها وهو حرقها فلا مانع من الرهن فكان جازيا **قول**
 ومع بساط اشكال **قول** لانا قد بينا ان مع اعساره لا يجوز البيع وهذا لا يجوز في الرهن
 اشكال لان فيه تعيضا للبيع الممنوع من ان ليس بها ولا احراجها من الملك
قول وعسر الرهن اشكال **قول** من حيث انه بعد عن القبض فلو ابيع المستقيم
 لم يضره ان يرضى الرهن ومن حيث ان الرهن ومن حيث ان الرهن ليس احراجها
 عن ملكه فانهم **قول** ويصح رهون الام دون ولدها الصغير وان حرصا العرق واما ان
 يبيع الام حاضره بقاى العرق فمروية او نقول بها عن ان يرضى الرهن بغير الام فيفسد
 ما اذا قبل مائة ومنه مائة وعشرون فيقول المديون ويحمل فغير قيمة المولى مائة حتى
 نقل فغيره فاذا قبل مائة فغيره من احد عشر **قول** وجه هذا الاحتمال انه كما وجب
 تقديم الام فلهذا الاختصاص المدين بها ان يقدم المولى ايضا فلهذا وان يرضى الرهن
 غير الام فلهذا بطلان كل واحد منهما ما تقدمه حق غير الرهن المعلق بالآخر فبطلان الرهن على غير كل

كأن أحد منهما مفر وأما في المثلث فإما أن يكون عند التقويم يزيد بالانضمام ولا اجتماع إلى أصل
 المجانب فلا يخص به الرهن بل لا أصل له إلا في كل منهما ويطبق فيه مجموع على اثنين **قول**
 في بيع مرتين وإن كان من شرطه على المالك **قول** ينشأ من أن يجوز مرتين
 على جواز بيعه وقد تقدم أن فيه اشكالاً ذكره في الأشكال **قول** وإن أطلق فالأقرب
 الجواز **قول** إذا زاد من جازع المرافعة قبل الأجل لا لأطعمه على الدين المشاخر
 من عدة بقائها سليمة فإن شرط البيع وكون ثمنه منها أو المنع منه فلا كلام في جواز الأول
 وبطلان الآخر وإن أطلق فالأقرب عندنا الجواز لأن الأصل صحة العقد في كل إطلاق
 على الصحيح دون الفاسد فبان ويجعل ثمنه لها بعد بيعه **قول** لو نذر العتق عند
 شرط ففي صحتها قبل نظر **قول** ينشأ من بقا المالك ومن انقضاء فائدة الرهن
 أو قاربه كونه في قبضه ونحوه لأن في هذا التقدير حصول الشرط فيخرج من الرهن ولو
 لا يجوز بيعه قبل حصول الشرط على الظاهر لأبعد قطعاً فإني في رهنه **قول** ولو
 جمع خرافاً لم يتخلل في يده ملكه فوعده بغيره يتخلل في يده فالأقرب أنه كذلك **قول**
 لا ليس ملكاً للمساوي حتى يكون ملكاً للمساوية ومنه وقد كمل في يد الأخذ كان ملكاً
 كما لو كان مرفقاً بغيره يتخلل في يده **قول** وعلى الركنين إطلاقاً مطلقاً فيما زاد **قول**
 أحدهما الإطلاق مطلقاً لأنه عقد بغيرها ما دون فيه فكان عقد القبول للمالك المطل
 والآخر الإطلاق فيما زاد عليه لأن الرهن يضمن المأذون فيه وغيره من الرهن في المأذون
 فيه من قبل فيما زاد عليه إذا بطل المالك **قول** ولذلك المطالبة بالملك عند الحلول
 وقبله اشكال **قول** ينشأ ما فيها عارية ومقتضاها جواز الرجوع فيها متى نشأ فكان
 له الرجوع قبل الحلول ومن أنه عقد لأن من طرف الرهن صدر بإذن المالك فلم
 يكن له المطالبة بالملك قبل الحلول **قول** ولو تلفت قبل الرهن فالأقرب سقوط
 الضمان عنه **قول** لو تلف الرهن المسقوف ببدل الرهن في احتمال فيه جزمه أقرب ما
 لا ضمان على الرهن لأن الرهن أصح لا يضمن ما يلف في يده من الرهن بغير تعد
 ولا تقرب ويجعل ضمان الضمان لأن العارية للرهن مضمونة ولأن بدل الرهن مضمونة
 على بدل المسمى للرهن وهو مضمون عليه فكان مضموناً على الرهن منه **قول** وبضمنه
 المستبر لأن له زوجة لقسمة كذا أن تعد راعاً به ولو لم يرهن ففي الضمان اشكال
قول أما السبق للرهن إذا تلف الرهن في يده أو تعدت أعباءه فانه ضامن من شرط
 الأول لأنه دخل على ذلك لأن الاستعارة للرهن يقتضي تعويض الرهن للرجوع وبه يكون
 مضموناً ولو سقاه للرهن وتلف فيه بغير تعد قبل البيع عقد الرهن فانه ضامن
 في هذا اشكال لأن حيث أنه لم يرهن ولم يفرط فكان أماناً بغيره لا يضمن بغيره ما أصابته

في البيع
 على ما هو عليه
 من الرهن
 قبل حلوله
 أو قبله

ومن

ومن حيث أنه قبضه فانه ضامن لا بد له من قبضه الرهن فدخل على ما هو عليه ويد يده **قول**
 مال الرجوع به بل ليس على اشكال **قول** ينشأ من أنه ليس بغيره سبق إرادة الرجوع في بيع
 أو بيع في يده حصة السلف المشتري منه غير البيع ومن أنه قبل الرجوع في الرهن مثلاً يكون
 العتق ملكاً للرجوع به ومن ملك الغير بغيره لا بد من أن يملك الرجوع أو أن يملك نصفه
 قبل الإدخال فإنه باطل قطعاً والفرق بينهما أن الرجوع هناك يجب إعتنا به ولو أنه باق
 عبارة كانت مما يدل على العتق بخلاف قوله نصف المثلث في الرجوع فإنه ليس بشيء
 بحسب إرادته بل يتوقف على وجود السبب المالك يعني الإطلاق في الواقع للرهن **قول**
 لو رهن الوارث التركة وهذا كره في الأقرب للصحة **قول** هذه السبب المسمى على
 ياتق ينشأ العقد وهو أن التركة موصولة للدين لها ينقل إلى الوارث أو تكون على حكم
 مال الميت البيع جماعة من الأصحاب على الثاني فلا يصح الرهن عنه لعدم الانتقال إلى
 الوارث والخيار لا بد في بيعه لأنه مالك لكن المصنفه على القول بالصحة أن قضى الحق
 والأقدم من الدعيان من التركة فالأصل أن الرهن عنه لازم من حيث هو لا مطلقاً
قول ولو تعدد الرهون والتعد العقد من الواحد وكل منهما رهن للنصف خاصة
 وفي القسمة مع اختلاف الدين اشكال **قول** يعني أنه لو رهن في عقد واحد رهنه عند
 اثنين على اثنين بان قال لهما رهنه عندكاهن العتق مثلاً فانه في أول الدين قدرا
 أقصا وأما الرهن بغيره أن كل واحد منهما رهن للنصف بحيث لو قضاه دون الآخر انتقل
 ذلك للنصف من الرهن وأما لو اختلف الدين بان كان لأحدهما عشرة وثلاث عشرة فاحتل
 ذلك لأن الخلاف يقتضي التسوية وقد ارفع معهما عقد واحد ونسبة العقد بينهما على سبيل
 التسوية فكان الرهن بينهما النصفين كالأدلة فيجعل القسط لأحدهما رهنه عندها على
 وبها احتل الثلاثة وظاهره يقتضي أن يكون لكل عشرة ثلث الرهن **قول** ولو تلف الرهن
 ففي لزوم العتق ونظره الأقرب للزوم من جهة الرهن **قول** يريد أنه لو تصرف الرهن
 في الرهن بغيره أن الرهن لم يضمن بغيره إلا لا يكون باطلاً من أصله بل يكون مرفقاً على
 أحاطة الرهن فإن أحاطه لزوم وإن خشي بطلان الرهن لم يضمن الرهن بحسب تجزأ الرهن والآخر
 فإن الرهن احتل الإطلاق والأقرب للزوم من جهة الرهن قبل العقد بغيره بل هو
 البطلان ذلك التصرف لأن ضد من عقد صاهق ملكاً فإن الرهن لا يزيل الملك لغيره
 لا يعلق الرهن للمالك أو غيره عليه فإنه لا بد من طرف لما صار له ما جازة
 الرهن بملك الملائمة إن أحاطة الرهن لا يجب حكمه بغيره وإنما يضمنه من الرهن
 الأمر به أن كان يعود حكمه على غيره بخلاف الأصل والثاني باطل لأنه مع أحاطة الرهن
 لم يبق الرهن الباطل فذلك المقدم **قول** ولو أحاطه الرهن الثاني فهو كونه ضامناً للرهن

مطلقا او غير قابل من ثلث او اقلهم مطلقا نظر **اقول** هذا القبر على ما تقدم وهو انه
 اذا تصرف الراهن وقطع على امانة المدين فلو تدبر ان الراهن رهين على دين غير
 المدين الاول واجاز الاول له رهنا من الثانية احتمل هنا ثلثة اوجه احدها بطلان حق الاول
 من الرهن لانه رضى بكونه محله رهنا على دين الثاني باجازه فلو لم يرد منه ما يتعلق به الرهن
 فكان نسخا لغيره مطلقا سواء كانت قيمة الرهن مساوية للدين الثاني او ازيد منها
 ان يكون نسخا لغيره قابل من الثاني خاصة بمعنى ان قيمة الرهن اذا بلغت ازيد من الدين
 الثاني بلك كانت بشرية ودين الثاني عشرة فيكون الاجازة نسخا لهما فبالعشرة التي للثاني
 فيبقى ثمانية وعيلها رهنا كما كان عند الاول لان الاصل بقاء الرهن وانما رضى بما يكون
 ويغني الدين الثاني وهو يحصل بكون رهنا بمقداره الاخر الثالث عدم النسخ مطلقا
 لان القابل ولا يترتب له الا انما صدر منه الاجازة الاخر ولو نصح بالاسقاط ولا
 منافاة بينهما لاحتمال قضاء الدين الثاني من غيره او سقوطه ببراءة من الدين او اسقاط
 حقه من الرهن فيبقى رهن الاول **قول** ويرتب حكم اسقاط الثاني حقه **اقول** ومما
 يترتب على هذه الاحتمالات ما لو اسقط المدين الثاني حقه من الرهان فبطل الاول
 بملك من الدينين جميعا اما من الاول باجازه واما من الثاني فبما سقط حقه
 ويعد مطلقا باجمعه فيقال بل دين الثاني مطلقا وما زاد عليه رهنا عند الاول وعلى
 الثالث يكون باجمعه رهنا عند الاول كما كان **قول** ولو لم يعلم حتى مات الراهن
 في خصص الثاني بالفاضل عن دين الاول من دون العرمان **اقول** ينشأ
 من انه لا ريب من جهة الراهن قبل الملك والاجازة كما تقدم وانما توقف على اجازة الاول
 لئلا يمنع حقه من الاختصاص وهذا الحق مفقود اذا راد على دين الاول فكانت خصصا
 ومن ان قبل الاجازة اما باطل عند بعضهم او موقوف على اجازة الاول التي لم يتحقق
 كلا التقديرين لاحق لكون الرهن فلا اختصاص له بشئ **قول** لاحكم الاجازة الاول
 ولا نسخ بعد موت الراهن **اقول** لان الاجازة تنفذ بطول من بان العرمان المتعلق
 تركه بعد موته لولا ان كان يفسد ولا يفسد لانه يفسد اسقاط حق الثاني من الاختصاص
 بالزيادة عن دينه قلنا بالاختصاص لا بملك الامر منها فثبت ما او عيناه من انه
 لاحكم الاجازة بعد موته ولا نسخ **قول** ولو اذن في البئر فذهب مرجع قبل الاضافه مع
 الرجوع على اشكال **اقول** ينشأ من سقوط حقه بالاذن وعدمه **قول** ويجعل سقوط
 حقه بالبره الاذون فيها لانها اذن في ملك العين المستلم لسقوط حقه وعدمه
 لان السقوط لمحق انما هو على الغير قبل الاقباض لا يملك لاصلا لبقاء الرهن **قول**
 ولو اجعلها الراهن لم يملك انما هو من اتم الولد ومن سبق حق الرهن على الاستيلاء واعلم ان

تم
 الرهن وان كان باذن المدين
 وان صارت امواله وقبضها
 اشكال اقول ينشأ من

الشيخ

الشيخ فان اخذها ان كان هو سراج الرهن والرم قبضها يكون رهنا ان كان معصرا فان ذلك
 كما لا يخفى من غيرها قالوا في الخلاف وقال في المبوط لعدم بطلان الرهن سواء كان معصرا او موسرا
 وهو اختيار ابن ادریس **قول** وفي اعتبار القيمة يوم التلف او الاحبال او الاعلى **اقول**
 يريد ان لا يحل للراهن الامة الرهن ولو ماتت في المطلق ضمن قبضها يكون رهنا كما
 يضمن المستقر ولو وجب له الشبهة لانها امانة لسبب وكانت مضمونة عليه ومضى بغير القيمة
 فيحتمل ثلثة اوجه احدها اعتبار القيمة يوم التلف لانه وقت وجوب القيمة قبل التلف لا
 يجب عليه ضمان القيمة الثاني يوم الاحبال لانه وقت وجوده وسبب التلف الثالث
 الكثر من حين الاحبال الرابع في حصة التلف لانه من في تلك الاعمال كلها لان القيمة
 كانت اكثر ثم نقصت فذلك الزيادة كانت مضمونة عليه ان كانت ناقصة ثم ردت كانت
 هذه الزيادة داخلها في ضمان **قول** ولو باع الراهن وطلب المدين الشفعة فحقنا
 اشكال **اقول** ينشأ من كون الشفعة باقية للبيع الصحيح ولا يكون صحيحا الا بالاجازة
 فطلب الشفعة يستلزم الاجازة ومن ان لم يتعرض للاجازة انما صدر من طلب الشفعة
 وهو من الاجازة لا يمكن صدوره حال العقد عن كونه رهنا او من الاجازة ومما
 والعام الاستلزام الخاص **قول** فان قلنا به فلا شفعة ولو اسقط حق الرهان فله
 الشفعة ان قلنا بل يزم العقد **اقول** هذا ان لم يكن طلب الشفعة اجازة لزم فان
 قلنا انه اجازة فلا شفعة لايضا لانه رضى بالبيع اما لو اسقط حقه من الرهان او لا
 فمطلب الشفعة فان قلنا ان البيع يلزم اذا فلك الرهن وان لم يقر به اجازة المدين
 عنده فربما كان لا شفعة وان قلنا انه بطل اذا لم يقر به الاجازة او يقع باطلا فله
 فلا شفعة ايضا **قول** فلا يجرى الرهن على الاعيان وان كانت مضمونة كالغصب والبيع
 مع الضمان والمقبوض بالبيع على اشكال **اقول** ينشأ ان شرط الرهن يثبت الحق المرهون
 عليه في الذمة والاعيان المستحصلة بالرجوع ليست تابعة فلو لم يبلح ما كانا مضمونين
 لا غير من وجوب سبب الضمان وجود السبب يجرى مجرى وجود المستحقان كل واحد
 من هذه مسببة وجوب قبضها ولو تلفت فلها ان تلقى بالذمة **قول** فلو شارك من الرهن
 وسبب الدين في عقد فحق الرجوع اشكال ينشأ من جواز اشتراط العقد بشرط
 سه الدين فوقف الرهن على ما يملكه لكون تقدم السبب في قبضه
 العبد بالغير وان سئل الدار بها يقول اشترت واشترت **اقول** فذكر المصنف
 لكن هذا لا ينفك عن البيع من اشترى خمار في هذه المسئلة الجواز وقال في المسئلة السابعة
 اذا باعه بشرط الا انها لا يفسد وقال في المبوط ان باع عن غيره مائة على ان يكون المبيع
 رهنا لم يفسد لان شرطه ان يكون رهنا لا يفسد لان شرطه ان يكون رهنا لا يفسد لان

وهو الاستقامة عند المراهق واستمراره بالشكال بنشأ من ان يدعى **اقول** هذا القول على
اشراط الرهن بالقض هو ان ليس للرهن ان تنسب المراهق من القبض لانه مقبوض به
من قبل فحصل الحاصل محال اما جازا استقامته بعد المراهق ومسئولته فيه بالشكال بنشأ
من وعاءه المراهق وما ذكره المصنف ان المصنف اخبر عن جواز استقامته المراهق
والقبض فعلى هذا الاشكال في جاز استقامته بعبءه واستدلته فان قلت كيف جاز المص
في المصنوع ان يكون الواحد لقبض من نفسه وهما جاز لهم المراهق ان الرهن
وضعه شرعا لانساق الرهن وحققا ما بالقبض الرهن وهذا المعنى لا يتحقق مع كونه مقبوضا
في المراهق **قول** ولو انقلب الرهن من القبض الى المراهق **اقول** هذا القول آخر على
ذلك وهو انه اذا عجز عن اداء الرهن فحصل القبض هل يخرج عن الرهن بغير ان يوصار خلا
بقدر ان يجدي عقدا لا يقدم من لا يجعله شرط لا يخرج فلا يفقر عند صيرورته خلا
تجديد عقد وهل الاخر هل يخرج ام لا الاقرب عند المصنف المخرج لا يخرج عن ذلك المراهق
فيلتزم الرهن **قول** ولا يجوز تسليم المبلغ الا اذا كان الشريك قد سلم بدونه في القفا
بدون ذلك لانهما نظر **اقول** هذا القول ايضا على ذلك وهو ان النظر من ان يحصل
اعنى القبض لا تسليم المبلغ على المثل على الرهن وعجزه يقضي تسليم الرهن ومن ان تسليم
منه عجز فلا يرب عليه اثره الاقرب عند المصنف الاكفاء لان القبض قد حصل كونه
منها عند القبض لانهما لا بد من اداء المبلغ على الفاء **قول** ولو اختلف في القبض في القول
قول من هو مكره ولو اختلف في الاذن احتمل ذلك وتقدم قول المراهق **اقول** وانما
على وقوع القبض واختلف في الاذن فقال المراهق قبضت لغير اذن وقال المراهق بل اذنت
احتمل ما تقدم في السابقة من ان القول قول من هو فيه فان المبدأ على ثبوت حق
صورت الفعل المسلم عن العدة وان احتمل تقدم قول المراهق لانا خلافا في فعله اعنى اذنه
وهو مكره يكون القول قول المراهق المصنف على ما ذكره لاصلا عدم الاذن **قول** ولو
جعلاه على يد عدلين لم يكن لاحدهما التزوي ولا لبعضه ولو ستر احدهما الى الآخر من
النصف ويجعل ان يقبض كل منهما المجمع ففي استقراره على انهما اشكال **اقول** لو ساء احد
العدلين الذين وضع الرهن عندهما العين الموهونة الى الآخر من النصف قطعاً لم يربط
فيه ويجعل ان يقبض كل منهما المجمع اما المسلم فللنظر على العين بتسليمها الى الآخر منفردا
لم يربط به واما الآخر فلان يقبض العين بانفرادها ولا سيما خيرا ما دون فيه وجعلت
كان للمالك الرجوع بالجميع على ايهما شاء وهذا سفر الرهن على من اعزما المالك على
من حصل التعلق فيه ويجعل الاول لان المالك قد ثبت له جواز الرجوع على من شاء
منها بالجميع فاذا رجعه عليه لم يكن له الرجوع على الاخرين لان رجوعه عليه بغيره على خلاف

الاول

الاصول بنشأ بهما وذلك لانهما اشكال لان رجوعه عليه رجوعا على الآخر وان رجعه على الآخر رجوعا على المصنف
القبض على نفسه في هذا ان رجعه عليه رجوعا على الآخر وان رجعه على الآخر رجوعا على المصنف
لنصف عليهما فجمع المصنف على الآخر بالنصف فكله ان قد قبضت العين في يد المصنف لا سببه
اما كان سببا بسبب عجزه عن دفع النصف فحصل النصف قطعاً **قول** ولو انقلب الرهن من القبض الى
كونه رهنا له المصنف بغير اذنه هل يرجع الى الاذن في جميع الاصل الاقرب المصنف **اقول** وجوز
ان الاذن لمكان في جميع العين الموهونة وهذا عجزها ولا يلزم من الاذن في جميع احوال الاذن
في جميع الاخرى ويجعل بعضها الجواز لانها عوض الرهن عنها احكامه لانه كانت رهنا بغير
رهن الاصل من غير حصول عقد عليها ولما كان ما دونها في جميع الرهن ولهذا احكم جازله
البيع **قول** لو ان الرهن في يد من غير تقييد فلا ضمان والاقراب ان من كان الرهن
لانه وكمل الرهن من الاذن المجمع لاجل **اقول** مراد المصنف انه لو باع العدل الرهن باذنه
فختلف الثمن في يد من غير تقييد فلا ضمان عليه لانه من ولم يربطه هل هو من ضمان الرهن
او المصنف من يحمل كل منهما ما ذكره **قول** لو ادى العدل تسليم الثمن الى المصنف قبل قبضه من الرهن
لان ذلك على الاشكال **اقول** بنشأ من ان من قبل الاذن في ذلك المصنف بترك الاشهاد وما
ذكره المصنف **قول** ولا يربط المصنف من المصنف في قبضه قبل قبض المصنف في اسقاط الضمان
عن نفسه لانه عجزه عن فعله اذا اختلف العدل سقط الضمان عنه لم يثبت على المصنف ان يقبض
اقول هذا من تملكه وهذا اذا ادى العدل الى بيع الرهن وقبض الثمن وسلمه الى المصنف
لا يقبل قوله على الرهن في التسليم اليه لان العدل بينه وبين المصنف مكره اليه على التزوي ويجعل
قبول قوله اسقاط الضمان عنه كونه اميناً لانه اذا ادى الاصل عدم الضمان واذا اختلف انه وسلم
الثمن الى المصنف لم يثبت التسليم بالنسبة الى المصنف بالنسبة الى المصنف عند وجوب المصنف
اجاله **قول** فان كان ذلك والاقراب جاز به من نفسه ثمن المثل **اقول** قد تقدم في جواب
المصنف الخلاف في هذه المسئلة والاقراب عند المصنف الجواز لان التزوي في البيع القبض بغير ثمن المثل
ولان الاذن على خصم بعضه جاز لا يملكه لا يتبعه دون عجزه فكان لا يشترط نفسه **قول** فان
تعرض ركوب امين او دينه بشيئة فعليه الاجرة والمثل ودعا من في الجواب فان تلفت من قيمته
وان لم يكن مثلهما قبل قبضه وقبل قبضه هلاكه قبل الاذن **اقول** يريد ان يقبض بالعرف
بالاذنية المذكورة اجرة السكنى والركوبه مثل اللين فان تلفت العين بعد قبضه من القيمة
كان من ذواتها قيمه واختلف الفقهاء في ذواتها قيمته واما القول بان عليه القيمة بغيره
فيقول المصنف ان من سجد لم يقبض على ذلك الا من نقلها **قول** والاقراب عدم دخول المقتبة
الا بالشرط **اقول** اختلفوا في الرهن اذا تجدد بعد ارضها وان كان منفصلاً كالولد
والثمرة فقالوا ان صاحبها لا يربطه في ذلك بل يربطه في الجنبه والصلح بين الرهن والرجوع

عنه على ما قاله الشافعي
الملك وقال ابن الجوزي
لقد مر على ما في الرهن
لغيره ان يبيع الثمن من يربطه
الى ان يحكم عليه بغيره

مع الرهن بل يستوفى ثم استوفى لنفسه فالأقرب صحة البيع **اقول** الكلام هنا في موضعين
 أحدهما في حق الزاد لو كثر الرهون المرتقون في البيع والقبض لولا ريب ان المراد جواز
 ذلك فقال ابن الجيند لو وكل المرتقون في بيعه لم يكن له بيع ذلك خاصة ان كان مما يكسب
 المستيفه ووزن او اسره المرتقون مثله او بيعه لولا او مشترك او يجرى مجراها وهذا الكلام
 يتجلى الكراهية لما فيه من العتمة الشان انه يقضي اخذ نفسه وقد تقدم الخلاف في
 جواز نقل طرف القبض والصحيح قال الأقرب جواز بيعه خلا باصالة الجواز السالم عن معارضة
 ما يدل على المنع **قول** لم يوافق على واحد من عندنا فصدق احدها خاصة بفضه
 مرهون عندنا فصدق فان شهد الآخر فاشكال يشا من مشاركة الشريك في البيع حقها
 لصدق العزم احدها عليه الا ان قلنا بالشريك لم يقبل الا قبلت **اقول** يتجلى الشريك
 لانها ادعيا مرهنة على شيئا واق جز فزاد كافي فيرسله او لونه احدثها على الآخر فزاد
 ويتجلى عدم الشريك لان كلاهما له نصف في الشريك للاخره الا ان كان دعواه من ربه
 صاحبه لم يكن له الخلف عليه عند الرد لاستيعان ان يكلف لاثبات مال قدم قولنا انك
 مع اليقين على شيء غيره وشرا وهو باطل انفا **اقول** ولو اختلفا في قضاء فاعادها
 هرهن وقال الآخر هو ربه فقدم قولنا المصلحة مع اليقين على شيء **اقول** هذا قول
 الشيخ في النهاية وقال ابن البرقي ادر سوء المصطلح وقال محمد بن بابويه في المصنف القول
 قول صاحب الرهن وعلى صاحبه اودعية المبتد وهو اختيار الشيخ في الاستبصار **قول** لم يرد
 ادعى السليم اشراط رهن العبد على الشئ فقال المشتري بل الجارية احتل فقدم قولنا الرهن
 وهو الاقرب والخلاف في دفع البيع **اقول** وجه القوة ان الرهن منكر لما ادعاه المشتري
 من رهنا الجارية فيكون قوله مقبلا مع اليقين على قول المشتري لان بيع الجوز يتجلى الخلف
 لانفا هو على شرط احدثه العقد الشرطي فله العبد غير العقد الشرطي فيه الامة
 فقد تدعى باعدي محققين فكل منهما منكر لما يدعيه الآخر فنجح الفان **في دفع البيع قول**
 ولو قال دفعت على الرهن من ربي صدق مع اليقين دون صاحبه انما انكر العزم
 القبض قدم قوله لا فرق بين الاحلاف في جود النية او في المقصد **قول** لم يرد عند الشيخ
 احدثه اليقين احتمل التوزيع وان يقال له اضره الراه الا ان اخطا سئف ولا انظار
اقول لو كان لو احدثه عند اخر عشرة رهن مثلا وعشرة بغير رهن ندفع اليه عشرة ثم قال
 المديون لاني عند دفع احد الدينين لعينه وانما دفعت العشرة فضا لا غير احتل بغير
 وجهه احدثه التوزيع اذ حكم الدينين مختلف بل متفاض فان صرفها فله ان ياتي
 رهن يقضي بزياد الرهن ويقبض الاخر يقضي بقاء الرهن وذلك متناقض ولا اذونية
 لاحدهما على الآخر فيخرج عليه ما بالنسبة في هذا المثال بالنية ويجوز ان يقال للمديون

منه

احسن الا ان العشرة والما شئت من الدينين لان ذلك راجع ومؤكد اليه فعلا ابتداء فكذا
 انشأه وانما الظاهر ذلك مما عليه الصحيح لم يوافق من الجاهل فاما الاعتبار بنية المداخ
 ويجوز نية القاض **اقول** في حق كان ذلك وبان داجها رهن وكان العزم ماطلا ولم يكن من
 اثبات حقه عند الحاكم بحيث يستوفى له فافضل منه بخصه فممن جسد الدين كان
 الاعتبار بنية المداخ يعني بعد الاحد لا عند الآخر لم يسم باختياره لم يكن ناديا
 للرفع وانما قلنا الاعتبار بنية لان له نصيب القضاء وتخصيص كل واحد منهما بالقضاء
 وكان الاعتبار بقصد والمراد به ان يكون الاعتبار بنية الاحد لان بالمال طلة فقلت
 ولا في الاستيفاء والقضاء البير وكان الاعتبار بقصد والمراد به **قول** ويقدم قول الرهن
 في عدم الرقوع اليقين وفي قدم الدين على شيء **اقول** اذا اختلف الرهن والمزني في
 قدمه على الرهن من الدين فالشهر بان القول قول الرهن مع اليقين وعدم المبتدئ
 في ذلك الشيخ في كبريه قال محمد بن بابويه المصطلح ووجه البراج ووجه حمز ووجه ادرسي
 وقال ابن الجيند المرتقون يتصدق في دعواه حتى يخط بالثمن **قول** لم يوافق في مجلس القضاء
 بعد فقه دعواه فالوجه انه لا يلتفت **اقول** يريد ان الرهن اذا اقر بالانفاض ثم حضر
 وادعى القبط في اختياره والقبض كان القول قول المرتقون مع اليقين بخلاف حال كان اعترفه
 بالقبض في مجلس الحاكم بعد ان ادعى عدم الانفاض ووجه اليقين فانه لا يلتفت الى دعواه
 بعد ذلك لعدم القبض لا يثبت له على حقه لانه يكون كدعا نفسه لانه حاله الدرر لا يثبت
 حاله الوطاة على الاشهاد ولا على الاعتراف كان الاصل عدم سماعها وانما سمعت هذا
 للعرف بخلاف الدعوى في قبيل الاقر في مجلس الحكم عند وجه الدعوى فانه لا فرق ولا عارة
 فيقضي ذلك بل هو كدعوى في قبيل فله ان يكون مسموعا **قول** لم يوافق الرهن اعترفه
 نكل فالأقرب خلاف المقر لا الرهن فبني العبد في الجارية والقاض رهن او العبد
 معق ولو نكل المقر لم يحتل ان كان لاخره بالجلد وعنده نفسه بالنكول مع يكون المقر
 والرهن يتولد دعواه العبد فيكون الرهن عند الحل وان تعدد بيع وجب فله ان يبيع
 مع ذلك بالاريد على اشكال وان اعترف فلا ضمان الا في المنافع التي استوفاه المشتري
 لاخرها اذ منافع الحر لا يقضى بالنفقات وقبله بغيرها مما يقع به بعد العتق كالجارية ثم لا
 كونه بالقيمة او ارزاد او بالادون مع عدم التخلص للاسوة وجب على المقر فبقيت فانه سعى
 العبد ضمن الاخرها صحت وان اعترف من الركن فلا ضمان فيه وكذا لو اراد المقر في حرم
 ادا بالبيع وجب دفع ما يعلق منه وكان مشروطا فدفع العبد عن تمام مال الكتاب ثم
 استوفى من المقر ما دفع في التملص ووجه على عبد المقر نفسه او موريه وكان عبد
 او مكاياخلص منه فبقيتها ولو اوصى لشخص كخدمته داهما الآخر برهنة وعن من له

ورمى على خلاف ذلك
 رهن كلف الرهن والقبض
 العزم الرهن المقر
 له العبد المقر
 في

اجرة المثل كما أخذ من مستوفاه و فوات عبد الحق الوارثة الحرة مستوفاه وما وصل
 الى صلا من كسبه والارثه فاحسب كسبه بالاولا فحسب الامام - ولو انفق المورث المورث فافقه
 فكفار او نذر من عيّن وحاشا للمقر التكرار بعضها اخرج الكفارة او السند ولا يجر المثل
 والوصايا مع التكميل في الاستوفاء المشتري كسبه على الولد المقر لو كان وارثا ولا يجر من مال
 المشتري بالنسبة الى المقر فلا يجر ما اوجبه له المشتري منه الا اخذه في سواه ودفع اليه في حق
 عليه هذه المسئلة ينشأ على الجاهل من مقتضى ما اجمع في حقها ونذر وجب الاكسال
 ووجوب الغرض في ذكره في مواضع من مواضعهم فمقول اذا اراد ان يترك عبد ثم اشترى
 بعد وقوع الرهن ونذر من العبد الموهون كنت قد اعنته قبل رهنه له او ليس كذلك وانما
 خصته من فلات وان كان قد جنى رهنه له على فلات فلا تجوز امانا بصدق الرهن على
 ذلك لان فلات صدق فبطل الرهن وحكم بعينه في صورة العنق وفي صورة الاقرار بالعصب
 ليس الى المصوب منه وفي صورة الجناية بتعلق الجناية برتبة العبد وذلك كله ظاهر
 وان اشكر الموهون بذلك فوجبت اليه فاته او على الرهن او العبد المقر بعينه او الموهون
 منه او المصوب عليه او لم يجر علم الرهن بذلك فوجبت اليه على الرهن فبطل على ذلك
 علمه بذلك وبطل الرهن كما لو ان لكل الرهن من الموهون وقال لا احلف هاهنا بوجه
 الرهن على الرهن او المقر من العبد والعصوب منه او المصوب عليه الا اقرب عند الم الثاني
 لان الرهن قد اعترف بالان لا في العبد على تقدير العنق والعصب من الجناية فلهذا يجب
 عليه او لغيره فلو حلف كان قد اثبت به حقه في الرهن وقد بين في كتاب الاماكن انه ليس له
 ان يحلف لاثبات حق غيره في حلفه صاص الحق وهو المقر وبطل الرهن في صورة العنق
 فحكم كحكم وفي صورة العصب باخذ المقر له اما في صورة الجناية فافها بتعلق برتبة و
 سببا من مقتضى ما فان بقي منه شيء فهو رهن والا بطل وان نكل المقر ليس اليه ايضا وبطل
 المقر ليس المقر له لانه احتمل ان يحددها له ذلك لان اذا اعترف بان حال بين المقر له
 وبين حقه له عند الغير الاخر عدم الثبات لانه المقر له يمكن من سببا حقه بغيره في
 من المقر والرهن والمقر قد يكون من سببا حقه بغيره اما الرهن فلا قر له بحقه
 واما الرهن فممكن له من الموهون فممكن من سببا حقه له فممكن من سببا حقه له فممكن
 على المقر الغرض والامانة على المقر له فممكن من سببا حقه له فممكن من سببا حقه له
 العصب بل لا قد يقدّر عليه من العنق العصبية فكان عليه منها وما المصوب عليه
 فيجر له ارش الجناية اما اقل الاخر من منه ومن قبل العبد الجاني على اختلاف الفقهاء
 وذهاب الحكم ان يظهر حاله بغيره اما المصوب منه لانه سبق في الكتاب ذلك ولا يجر امة
 العبد فان يتركه ياراه الدين ان كان حاله الخال ان كان موهولا فبعد حلول الاجل

واقول

واقول ولو رضى الموهون بقصده قبل الاجل حبس فله الحال ايضا لا يعتز له بحسبه
 فلا يجر استيفاء الرهن عليه مع القعدة على انكساركم وفي باق هذه المسئلة فروع
 الاول ان العبد فكما كاداه الموهون فلا بد من فاته بحسب على القعدة مع بدل مشريه وضار
 به بغيره اما ان يرضى بغيره بغيره او يرضى او يرضى فان رضى بغيره بغيره فله الحال ايضا
 وكذا ان يبدل البيع بالقصود اذا لم يرض بغيره الا كما يريد من قوته فيقول بحسبه بالزيادة
 فيها اشكال فبشاه من انه قد بدى الى العنق العظمى ان يطلب في شئنا ضاعاف قيمة بحيث
 يحيط بجميع ما يملكه الموهون ومن وجوب انكسار الاجرة الذي احال عليه بين نفسه بغيره
 الثاني اذا اعترف هذا العبد قبل ان يستوفى المشتري شيئا من منافعه فلا ضمان على المقر
 لان وجوب الضمان انما كان للحلول له وقد زالت بعينه منافعه له فبطلت عليه الشئ
 بالاستيفاء فلم يكن هناك ما يوجب الضمان للعين ولان المنفعة **الثالث** واعتق
 لعبدان استوفى المشتري شيئا من منافعه كالحذمة مثلا فله العبد العنق وطالب المقر
 باجرة تلك المنافع التي استوفىها المشتري لا غيرها اي دون المنافع التي لم يستوفها
 المشتري بل فانت محظرا مستقلا اما ضمان المنفعة المستوفاة فلا ضمانا من مقره وكل
 يتبرع بها العنق على المشتري بل استوفىها المشتري بسبب حمله المقر بغيره بغيره
 بالرهن فكان له المرجع عليه باجرته اما غير المستوفاة فلا ضمانا من المقر لا ضمانا
 بالقرارات بل بالقرارات وهذه فاته من غير نفوت فلهذا يكون مضمره **الرابع** اذا كان
 في ذمة عدة العبد اموال بحيث تنسب بها بعد العنق كما اقر الرهن ان جنى على غيره ولم يرضه
 الشئ او ثبت انما تلفه الا على الغير او اقرضوا من السيد تلف في يده او شئ من غيره
 اذن سيد دخل مع كل الرتبة فكل هذا لا جعل قبل عهده لم يرض المقر اجرة المنافع
 التي استوفىها المشتري لانها من الرهن منافع مستحقة المقر له بالعنق على سريره المبشر
 لاستيفائها لانه ربح بالنسبة لغيره فلو كان لا يرضه المقر له لكونه سببا في الحول لم يرضه
 وارباب الحقوق لم يرجع في مال العنق بعد عهده في من المقر قال العنق كان له الرجوع
 عليه بها بغيره الا قبل عهده كما يصور لرض الجناية التي اعترف بصورها من العبد
 قبل عهده ايضا لانه في كل واحدة من الصورتين قد حال بين ذلك الحق وحقه **الخامس**
 كاسر المشتري بغيره بغيره او انقص منها ربح عليه فلكا بان يبيع الوسيد مال الكفا
السادس كما ينبغي ان يرض من قوته ولم يكن من التخصيص قبل ادا مال الكفاية وجب عليه
 تخليصه بالرايد وجوب التخصيص الذي لا يجر الا في الرايد **السابع** كما في المشتري فيفسق
 العبد فلا مال الكفاية بل يجر المقر بدفع الى المقر بعنه اجرة مبيع لاما الى الكفاية
 لان ذلك في حكم المنفعة المستوفاة وقد تقدم ان عليه ضمان اجرتها واقول بان التبع

في حق العبد الموهون ان يرضى بغيره او يرضى او يرضى فان رضى بغيره بغيره فله الحال ايضا
 وكذا ان يبدل البيع بالقصود اذا لم يرض بغيره الا كما يريد من قوته فيقول بحسبه بالزيادة
 فيها اشكال فبشاه من انه قد بدى الى العنق العظمى ان يطلب في شئنا ضاعاف قيمة بحيث
 يحيط بجميع ما يملكه الموهون ومن وجوب انكسار الاجرة الذي احال عليه بين نفسه بغيره
 الثاني اذا اعترف هذا العبد قبل ان يستوفى المشتري شيئا من منافعه فلا ضمان على المقر
 لان وجوب الضمان انما كان للحلول له وقد زالت بعينه منافعه له فبطلت عليه الشئ
 بالاستيفاء فلم يكن هناك ما يوجب الضمان للعين ولان المنفعة **الثالث** واعتق
 لعبدان استوفى المشتري شيئا من منافعه كالحذمة مثلا فله العبد العنق وطالب المقر
 باجرة تلك المنافع التي استوفىها المشتري لا غيرها اي دون المنافع التي لم يستوفها
 المشتري بل فانت محظرا مستقلا اما ضمان المنفعة المستوفاة فلا ضمانا من مقره وكل
 يتبرع بها العنق على المشتري بل استوفىها المشتري بسبب حمله المقر بغيره بغيره
 بالرهن فكان له المرجع عليه باجرته اما غير المستوفاة فلا ضمانا من المقر لا ضمانا
 بالقرارات بل بالقرارات وهذه فاته من غير نفوت فلهذا يكون مضمره **الرابع** اذا كان
 في ذمة عدة العبد اموال بحيث تنسب بها بعد العنق كما اقر الرهن ان جنى على غيره ولم يرضه
 الشئ او ثبت انما تلفه الا على الغير او اقرضوا من السيد تلف في يده او شئ من غيره
 اذن سيد دخل مع كل الرتبة فكل هذا لا جعل قبل عهده لم يرض المقر اجرة المنافع
 التي استوفىها المشتري لانها من الرهن منافع مستحقة المقر له بالعنق على سريره المبشر
 لاستيفائها لانه ربح بالنسبة لغيره فلو كان لا يرضه المقر له لكونه سببا في الحول لم يرضه
 وارباب الحقوق لم يرجع في مال العنق بعد عهده في من المقر قال العنق كان له الرجوع
 عليه بها بغيره الا قبل عهده كما يصور لرض الجناية التي اعترف بصورها من العبد
 قبل عهده ايضا لانه في كل واحدة من الصورتين قد حال بين ذلك الحق وحقه **الخامس**
 كاسر المشتري بغيره بغيره او انقص منها ربح عليه فلكا بان يبيع الوسيد مال الكفا
السادس كما ينبغي ان يرض من قوته ولم يكن من التخصيص قبل ادا مال الكفاية وجب عليه
 تخليصه بالرايد وجوب التخصيص الذي لا يجر الا في الرايد **السابع** كما في المشتري فيفسق
 العبد فلا مال الكفاية بل يجر المقر بدفع الى المقر بعنه اجرة مبيع لاما الى الكفاية
 لان ذلك في حكم المنفعة المستوفاة وقد تقدم ان عليه ضمان اجرتها واقول بان التبع

ليج

بعض المقرات الاربع من اجرة منعه وما سلمه في مسكنه من مال الكفاية لان الاجرة انما
اكثر من سبب في غنوت تلك النافع عليه فكان عليه من احدوها بالاستقرا
ولو كان ما اذ اكثر لان السبب في انفاق ذلك لا اكثر عليه **السادس** كما بينا في
وليس العبد فيها بل دفع اليه السيرة مال الكفاية من مال الزكوة او ابراء مولاه من
مال الكفاية لم يضمن المقر للصدقة لان لا يضمن عليه شيئا وقد حصل العتق **السابع**
مخرج من دفع جميع مال الكفاية وتكون من دفع البعض وجب عليه دفع ما لم يكن من دفع
ذلك فيما وجب عليه فكان واجب **الرابع** لو كان عاجزا عن ادائه جميع كما مر في دفع
البعض ثم استرق العبد لغيره عن ادائه تمام مال الكفاية يرجع المقر على المشرى في المباد
بما دفعه اليه في القيد لان الدفع لم يخرج بالبرق ولا قضيه ما وجب على العبد
لا عقدا والكفاية فيكون الكفاية حرة الا لزمه بشئ انما لزم بدفع مال الكفاية
فصل في حصول المقر بها ولو حصل فكان له سعة في المدفع **الحادي عشر** اذا جنى هذا
العبد بعد بيعه في الدين على عبد المقر معه في الخيانة **الثاني عشر** لو ادعى مولى هذا العبد
لجدة له واحد من قبله لاخر فاعطى المولى له برقية مع ان يخدم المولى له كخدمته بحكم الوصية
والعبد على المقر نصف بكل تخفيف مستوفاة دون النافع انما يرجع عن سبب ما تقدم **الثالث عشر**
الرابع عشر بما لا يملكه العتق بل هو من مرقا فان حلف فارقا كان للوارث الرجوع
على المقر باجرة النافع المستوفاة وما وصل الى مولاه من كسبه واقول قوله وما وصل الى
مولاه من دينه ولو ما قلنا ان المقر لا اكثر الاربع من قوله قال الكفاية والاخر
الخامس عشر لو اعطى المشرى عتقا وعتب له عليه الولا فادانت وخلف بالاداء اربعت
الاميرلا فاخذ كسبه بالعدالة ضمنه المقر للامام انما ياقى المولى من الامام وقد حاله في برقية
اقل هذا انما يتاخر في لو كان المراهق اعترف بعتنه على وجه لا يكون له عليه الا كالمعتق
في الكفاية او التذرية وشبه ذلك **السادس عشر** لو انقل هذا العبد الى ميرة المقر فاعطى
وكفاية او التذرية حتى رقبته بغير عتقه ثم مات مولاه وتزكى بالافواه المقر اربعت بعض كانه
عليه ان يخرج الكفاية مطلقا او بعض عتقا بغير ميرة لا عقدا **السابع عشر** الكفاية
او التذرية لا يعنى حرا وفي غير معنى احترامها لو كان قد عتق عن ذلك انما هو
المقر اربعت عوضا لعدم وجود عتق حرة فلم يكن في سيرة قوله ولا يراجح الديون و
الوصايا في دينه كذا في الدين لو كان على السبب في دين او ادعى يوجها لم يكن الكفاية
احرازها ولا العتق المستند من ان تلك الديون ولا الوصايا بمعنى قصرت الشر
له عن الجميع لو كان له انهم عن بعضها سبب العتق الواجب لان ذلك حكم عتق
به خاصه بسبب اقوامه فلا يكون صاحب على ارباب الديون ولا الوصايا وانما يكون فلما

نصف

على نفسه خاصة مع تكذيب ارباب الدين والوصايا له في اقوامه او اوصد قوا بعضهم
نظم الصنف **الثاني** لو كان الموهوب المقر لعقده امته وسعت فاستوفى له المشرى
وكان من ميرة المقر فمات عن المقر وعن الولد لم يجهل في نصيب الميراث بالنسبة الى المقر لا لغيره
سبق حشرها **الثالث** لو كان قد انقل المقر بعتقه الميراث ميرة المقر لم يكن محسوبا من حمله
اموال الميراث بالنسبة الى المقر وحكم من اموال الميراث الميراث في هذه الواجبه سبب المقر
من امواله فانه يخرج من دين المال فيقيم امواله المقر بعتقه لا لغيره الا ان
يرجع فلا يجيب صيته سره بحكم عليه بالنسبة الى المقر من اموال الميراث لو كان المقر
على الميت من دفعه اليه العبد المقر بعتقه لم يكن له الامتناع من اخذه لو تهرجا باقوا
لان ذلك غير ما في عليه فاذ اخذه حكم عليه بعتقه فان قيل انما يجيب على صاحب الدين
عنه ما دفع اليه في ميراثه اذ كان من جنس حقه العبد جنس من جنس حقه فلا يجيب عليه
تخصيصه فيه قلنا انما يجيب لان عليه بخلصه اذ لم يمتها قد دفعه على ميراثه
فصل في الحال بينه وبين من العتق **قوله** والادب انما مارة **اقل** يربك
الشغل المشرى اذا غلب على العتق الا قرب ان ليس يلوفا وانما هو اشارة الى ان على الميراث
لعدم الدليل ذلك على كونه يلوفا ولا يلزم من الحكم به بالبيع كونه يلوفا **قوله** ماله
السنة وهو يلوفا خمس عشرة سنة في ذلك كماله اذ دفع في الاثني عشر رايه اذا بلغ اربع
عشر اصبرها حوت صلبه وصدقه وانعت عليه الحدود **اقل** هذا طريق
نان من الطرق الثلاثة التي ادعى حصول البيع بها وهو السن ففي خمس عشرة وفي
الاثنى عشر سنين ومرة في الصدق في جميع عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن
الصاوق ان اذ بلغ الغلام عشر سنين جازت وصيته ومروى من رايه عن الباقر
انه قال اذا اقل على الغلام عشر سنين فانه يحرر له في الاثني عشر او تصدق او اوصى على
حد يعرف او حق وهو جاز في الربايات في ذلك كسيرة وعلى الاحكام على ذلك
مع نقاد وفي بعض المقرات وان ادريس **قوله** وفي اخرى خمسة اشبار **اقل**
ان العلم ذكر ان البيع يحصل بالامانة على سبب او يخرج الحق او بالسنة وهو في
مروى رايه اخرى طريق اخرى هو القتل وهو من ميرة السكوني عن الصادق قال قال
امير المؤمنين صراط الله عليه وآله في رجل فظلم اشركا قتل رجل فقتله فقال
امير المؤمنين اذا بلغ الغلام خمسة اشبار اقص منه وان لم يبلغ خمسة اشبار فقص
بالدبر **قوله** وفي هذا العقد اشكال **اقل** قال صاحب الشرح كسب العتق في بيع
وهو بيع بغير الاشياء لا بيع فزاد في هذا العقد الصاوم في بيعه بل يلوفا للم
يفصل في بيع الميراث او لغيره والظاهر ان المراد ان يلوفا العتق وشرا في شدة

هذا

ح تفرع على ايه من الصفات كالبيع والشراء وغيرهما فاذا علم مرشد مع ما يفعله في ذلك
 اما العقد الذي اخبر به العلم مرشده هل هو صحيح فبما شككنا من ان تصرفه يوجب
 على ثبوت مرشده وقبله لم يكن مرشدا فاما فلا يكون تصرفه صحيحا ومونا فانه لا يثبت
 عند وقوع العقد فكل صحيح **قول** والوجه ان الاستيفاء الفصاح والعقود على ما لفظا
قول يريد ان الوجه على الصحيح كما يجب الفصاح على ان يقص قبل بلوغه او
 بعقد الوجه عند جواز استيفاء الفصاح اما العقود فيجوز على ما لا يخفى من ان الفصح
 في ذلك حيث من استيفاء الفصاح قبل البلوغ ووجه الجواز ان له عليه ولا ي
 من غير حقه منصرف الفصاح اذا العقد لا يوجب عندنا الا انقص من مكانه استيفاء
قول وكب حفظ المال استيفاء فانه لا ياكل النقص على الكمال **قول** اما وجوب
 حفظ المال لفظا هو على الاشكال فيه وانما الاشكال في جواز استيفاء بحيث لا ياكل
 كمال النقص في وجوب لانه من اعظم مصالح المولى عليه لانه تركه من غير استيفاء كسب
 النقص ضرر بالولى على عينه كان منوعا منه ويكمل عدمه من حيث ان الاستيفاء
 اكساب ولا يجب على الاكساب الفرض عليه بل يحفظ ما لا يضره من الجانية فيفسد
 وذلك لا يستلزم وجوب الاستيفاء **قول** واذا تخرج اجبي كحفظ مال المولى لم يكن لاد
 هذا الجزع على الاشكال **قول** من ان لا ياكل الجاني فلا يجب على الاب تركه من
 التصرف كما انه لا يجوز له ان يستأجر على اكله من غير ثمنه **قول** والاقرض فيلحق
 ذلك **قول** الاقرض فيلحق ان يشترط فيما يتولى مثله فله ان لا ياكل الجاني ولا ي
 المولى فيكون له ذلك نكان يريد كناية عن معنى المولى او الموصى له من ماله في الولاية
 له حكم **قول** او غير ذلك كمال **قول** يريد ان حكم المولى حكم الاب في ان الغرض في ان
 يبين ان اقل ثلثا في يد من مال اليتيم او الفقير من غير ثمنه لانه من ذلك قوله في ذلك
 مقبول لا يثبت عدم القبول الا يثبت ان اقل ثلثا في يد المالك اقامه البينة على ذلك
 لانه مدعى فلا يقبل قوله بغير ثمنه او تصديق الغريم **قول** وهل يصح الميزر وشراؤه
 مع اذن الولي نظر **قول** من ان النظر من حيث ان البيع والشراء بشرط بالبيع ولم
 يحصل من صفة ماله وان الولي فكان كما لو صدر منه **قول** وهل يتوقف الميزر على علم
 الحاكم او يكفي ظهور راسخ الاقرض الاول ولا يبره لالا فكل **قول** هذا مذهب
 الشيخ في المبسوط قال في بيع السفيه لاثبت الا كمال الحاكم وقال ابن حمزة اذا صلح
 السفيه جاز الفسخ منه المجر الاقرض عند العلم الاول لان بثره المجر على خلاف
 الاصل وايضا فالاصل في تصرفات البالغ العاقل خلع منه ما اذا جعل الحاكم لفقير
 المجر عليه تبقي الباقي على اصاله الصحيح لا يبره لالا فكل **قول** وبما يجب الفصاح

ح

من غير علم مال الاقرض وجوب المال **قول** في لوان السفيه كجانبه وجوب الفصاح من غير علم
 لانه من باطل لا يصح مال المال فلا يقبل فيه المجر لانه انما انقص من ماله الاقرض اذا
 من اجل ثبوت الفصاح على مال ثبوت المال لم الاقرض عند المص بغيره لا يتحقق حفظ
 نفسه فان حفظ المال انما هو رعا المصلحة في حفظ نفسه او في تحصيل ماله لا تصرف
 من اجل المال من المجر عليه فكان باطلا **قول** والاقرض ان لا يملك شيئا ماله كان
 فاضل التصرف به او ارضى الجاني على ان لا يبره ماله او ماله على ماله على ماله هذا
 اختيار ابن ادریس خلافا للشيخ وجماعة من اصحاب قال الشيخ رحمه الله في النهاية اذا
 كان للعبد مال فاعطيه ماله او لم يعطه المولى لا يملك شيئا من الاموال مادام
 رتبا كان ماله ماله شيئا ملك التصرف فيه بغير ما يبرهه ولكن لك ان تصرف عليه بغيره في
 اليه وما يفضل بعد ذلك يكون جائزه ذلك واذا اذن المولى له ان تصرف به كان له التصرف
 فيما بين من الماله واذا كان اذا حصل للعبد في نفسه بما يحق به الا ان كان ذلك له وكل
 له التصرف فيه ليس له رتبة الماله على وجه من الوجه فان منع من هذا الماله الاقرض
 كان له ذلك وان اشترى مملوكا ففقد كان ذلك العنق ما ضا **قول** ولو اذن له
 ماله او الاست انما لم يملك ان استيفاء او باعده ولو اقصاه او اقرض المولى **قول** الا
 في عند المص ان الدين الذي استدان العبد بائنه سببه ثم اعطى المولى دون العبد فله
 الشيخ وجه البينة ان الدين عند الاستدان لم يبر السبب ولا يقبل ان يثبت العبد بالعنق على
 بالاستيفاء **قول** من ان الله عز وجل يبيع به بعد العنق والاضاع ولا يثبت على ماله
قول العبد اذا استدان بغير اذن سيده فاما ان يكون ما ذم المولى في التجارة او لا
 فان كان الشان قال الشيخ في النهاية لا يلزم المولى منه شيئا لا يستحق المولى بل كان
 صاعدا وقال ابن ادریس يتبع به بعد العنق ويهدى افسر كلام الشيخ في قوله كان ضاها
 وقال ابن حمزة كان ضاها الا اذا بقى الماله في يده او كان قد دفع الى سبب وان كان الاول
 فاما ان يستدين لصورة التجارة او لا فان استدان للتجارة كان لازما للمولى في ماله
 وغير هذا الذين الذين لصورة التجارة فان كان ما ذم المولى في التجارة واستدان بغير
 ضرورة كان لازما لان كان عتق كان لصاحبه الدين معا لانه به الاصنام هذا قول المص
 رحمه الله اطلق القول بان المادون في التجارة دون الاستدان يثبت فيه لا يلزم المولى
 وقال ابن حمزة ان كان الدين على غيره فادون له في الاستدان بغير ثمنه وان لم يثبت
 ذلك لم يلزم استيفاء فيه ابن ادریس منع من الاستيفاء ايضا **قول** ولو اذن للمولى
 في التصرف في ملكه اشكاله هل يتبع العبد البيع الاقرض ذلك لانه من حيث
 بل لا يستمر الاذن **قول** ينبغي ان يفهم عود من ملك المولى الى العبد لانه لا يشك

في قوله لا يبره ماله او ماله على ماله على ماله هذا قول المص رحمه الله في النهاية اذا كان للعبد مال فاعطيه ماله او لم يعطه المولى لا يملك شيئا من الاموال مادام رتبا كان ماله ماله شيئا ملك التصرف فيه بغير ما يبرهه ولكن لك ان تصرف عليه بغيره في اليه وما يفضل بعد ذلك يكون جائزه ذلك واذا اذن المولى له ان تصرف به كان له التصرف فيما بين من الماله واذا كان اذا حصل للعبد في نفسه بما يحق به الا ان كان ذلك له وكل له التصرف فيه ليس له رتبة الماله على وجه من الوجه فان منع من هذا الماله الاقرض كان له ذلك وان اشترى مملوكا ففقد كان ذلك العنق ما ضا قول ولو اذن له ماله او الاست انما لم يملك ان استيفاء او باعده ولو اقصاه او اقرض المولى الا في عند المص ان الدين الذي استدان العبد بائنه سببه ثم اعطى المولى دون العبد فله الشيخ وجه البينة ان الدين عند الاستدان لم يبر السبب ولا يقبل ان يثبت العبد بالعنق على بالاستيفاء قول من ان الله عز وجل يبيع به بعد العنق والاضاع ولا يثبت على ماله قول العبد اذا استدان بغير اذن سيده فاما ان يكون ما ذم المولى في التجارة او لا فان كان الشان قال الشيخ في النهاية لا يلزم المولى منه شيئا لا يستحق المولى بل كان صاعدا وقال ابن ادریس يتبع به بعد العنق ويهدى افسر كلام الشيخ في قوله كان ضاها وقال ابن حمزة كان ضاها الا اذا بقى الماله في يده او كان قد دفع الى سبب وان كان الاول فاما ان يستدين لصورة التجارة او لا فان استدان للتجارة كان لازما للمولى في ماله وغير هذا الذين الذين لصورة التجارة فان كان ما ذم المولى في التجارة واستدان بغير ضرورة كان لازما لان كان عتق كان لصاحبه الدين معا لانه به الاصنام هذا قول المص رحمه الله اطلق القول بان المادون في التجارة دون الاستدان يثبت فيه لا يلزم المولى وقال ابن حمزة ان كان الدين على غيره فادون له في الاستدان بغير ثمنه وان لم يثبت ذلك لم يلزم استيفاء فيه ابن ادریس منع من الاستيفاء ايضا قول ولو اذن للمولى في التصرف في ملكه اشكاله هل يتبع العبد البيع الاقرض ذلك لانه من حيث بل لا يستمر الاذن قول ينبغي ان يفهم عود من ملك المولى الى العبد لانه لا يشك

نشا من ان الشراء لرفع السيد فلا يتقبل الرفع العبد فلا يتقبل ان يرفع الشراء
 وبذلك السيد لان ما يملك العبد لولا فاذن في الشراء للعبد يقتضي اذنه في الشراء للسيد اذا
 قلنا انه يتقبل في السيد لرفع الشراء هل يستجيب العبد للرفع لو كان البيع جارية يتقبل ذلك
 لما قاله المصدق من ان اذنه في تلك الجارية يستجيب الاذن في الشراء فيكون الشراء ما اذا
 له فيه فيكون مباحا ما باحة السيد له ويحتمل عدمه لفساد الاذن **قول** والا فرب ان له
 ان يجره من الشراء **قول** العبد لما اذن له في التجارة هل اذن ان يجره من الشراء
 عنه اذ الغرض من التجارة هو الاكساب بالبيع والشراء فلا يتعدى الى غيره مما هو
 حيث ان التجارة اسم يطلق على السبب المعاوذات وهو يتبادر الى الاحكام كما يتبادر له
 البيع والشراء وهو الاقرب عند المصنف **قول** وهل يتعدى الى الباقي في نظر **قول** وجه
 النظر من حيث ان الاصل بقوله الاذن ما لم يصرح بالترجيح ومن حيث شهادة الخلف
 لعدم الاذن للآتي **قول** والا فرب قول الشراء **قول** اذا اذن العبد اذنه سيده له في
 التجارة وشاء ذلك بين الناس هل يتقبل بيعه مع ان الاقرب عند المصنف ذلك الاستعانة
 على العبد التجارة باذن سيده فانه اقرار السيد او احضار السيد عند كل معامل او معامل بها
 بتقدير **قول** ولا يتقبل اقراره من اذنه بماله لاحد هل يتقبل برغبة في نظر **قول** لا
 يتقبل اقرار العبد من اذنه بماله في حق سيده فطحا لهما اقراره بالحد المشهور ان لا يتقبل
 كاقراءه بماله قال ابن الجبجد اذ اقرار العبد كناية فيها دخال الم على نفسه قبل اقراره وما
 يوجب **قول** وهل يتقبل برغبة في نظر **قول** بل يكون اقراره بماله باطلا مطلقا او في
 حق السيد لا غيره يكون ثابتا في ذمة العبد في نظر من حيث عدم اعتبار اقرار العبد بشرط
 صحة الختم فيكون باطلا لعدم حصول الشرط من حيث عموم قوله اقرار العقل على انفسهم جارية
 فيقيم اذ العقل **قول** ولا يتقبل اقراره من اذنه بالحيثية سواء اذ حثت قصاصا او مالا
 ولان الحد في بعض السيد فالأقرب انقرة **قول** الاقرار بالصادق من العبد اما ان يكون
 بماله او حيا او غيره والاولان بعدد اذن غير المأذون به الاقرار بالحيثية منهما الاقرار
 بماله الحد من المأذون به ان كل من يقول لانه السيد في الحقيقة فلا يتقبل اقراره
 العبد عليه ما اوصف السيد العبد والا فرب من عند المصنف انقرة لانه الاصل صحة الاقرار
 وانما منعه من حق السيد لا من اقراره من حق الغير فاذا كان ذلك لا يغير مراه له
 بين ما عمن قبوله فكان فاقنا **قول** وجه على الرضا في التبرعات الى قوله لا يضي الاذن
 تلك تركه وان كان غير على **قول** اختلف اصحابنا في التبرعات الصادقة
 من الرضا اذ انفق الموت في ذلك الرضا كان سريتها صغيرة فقال جماعة انها
 من اصل التركة وهو من هبة العبد في المقتنع والنفقة والنفقة اذ اذن له ان يبيع او يهب

انقره

انقره ان اذن من تلك التركة وهو قول محمد بن بابويه وابن الجبجد وقول الشيخ في المبسوط ان
 من كل امر في الخلاف واذا اراد المصنف فيكون غير راجع الى جارية على انفسهم **قول** و
 اقراره كذا في المسكات كان متهما والاعين الاصل سواء كان لاجنب او لوارث عنده **قول**
 اختلف اصحابنا ايضا في اقراره للرخص من غير الموت على اقرار خمسة **الاول** انه ما من مال
 سواء كان متهما او لا وهو ان كان لاجنب او لوارث وهو قول سائر راجع او ليس **الثاني** انه
 ما من من الثلث مع التهمة من الاصل مع عدمها كما اختلف المصنف وهو قول الشيخ في النهاية
 والراجح **الثالث** ان كان لوارث كان من الثلث بمنزلة الوصية من غير اعتبار التهمة
 وعدمها وهو قول ابن بابويه في المقتنع **الرابع** ان كان لاجنب فهو من الاصل وان كان
 لبعض الورثة كان كالوصية بمعنى من الثلث مع التهمة وهو قول ابن حزم **الخامس** ان اقررت
 قبل طلاق من غير نية تصدق لادامه او كان لوارث او اجنب وان كان متهما لم يقبل فيما
 وهو قول المفيد فانه قال اقراره العاقل في مرضه لوارث او لاجنب سواء وهو ما حكي
 لمن اقر له واذ كان على الرجل من معروف بشهادة فاقتر لا خفية يدين مضاف الى
 ذلك كان اقراره ما ضاها للقرم ان يحاكم ما في العزيمة فيما تركه بعد وفاته واذ كان
 عليه من يخط بها بينه واقرباء ودعيته لوارث او غيره قبل اقراره ان كان عدلا ما هو فانه
 وان كان متهما لم يقبل اقراره **قول** واذا مات هل ما عليه من الديون دون ما له على
الاول لا كلام في جعله ما عليه لكن اختلفوا هل ماله مبرورة جعل ام لا فقال بعضهم جعل
 وهو قول الشيخ في المبسوط والخلاف وقال في النهاية لا يجعل اقراره المصنف والراجح الصراح
 وانه الرجح والوجه من الطرمي **قول** والا فرب الحاق مال السلم والجنابة به **القول**
 وجه القرب ان دون اذنه على ما ثبت في الذمة **قول** ودون المتوفى شعلقة تركته
 وهو المعلق الارش برتبة الجاني او المعلق الدين بالرهون فيه احتلاله نظاير الخلاف فيما لو
 اعنى الوارث او ما يفسد على الاول دون الثاني **القول** لا شك ان الدين الذي كان
 في ذمة المتوفى قبل وفاته يتعلق بتعلق بقصد بامواله الذي تركها لانه يتوقف سببها
 منها قبل الموت لم يكن ذلك متعينا وكذا لو قد خصص القضا بما اراد المال الذي
 يستوفى من الاعيان منه ارش جباية العبد الذي يستحق استيفاء من سرقته ومنه الدين
 الذي يستحق صاحبه سببها من ثمن الرهن فعلق الدين بالتركة لهما فعلق ان يكون
 لعلق بها لعلق الارش برتبة الجاني دون تعلق الدين بالرهون لان الدين هبة
 بملك التركة من غير تعلق الارش ولا يترجم خفاء كما يسقط الارش بملك الجاني لا
 بغيره الذي جعل تعلق الرهن لان الورثة ممنوعون من التصرف فيها قبل الاداء كما يمنع
 الرهن من التصرف فيها قبل القضا ويدل على منع الوارث من التصرف قبل الاداء قوله تعالى

من بعد صفة يوصي بها الدين فعلى الاول ان يعرف بالعرف او عرفا قبل القضاء
ثم يفتى الدين ثم يعرف على الثاني يكون باطلا **قول** وهل يشترط استغراق الدين غير اشكال
اقول على تقدير القول انه يشترط ان يكون الدين بالعرف وان لم يشرط ان يكون الدين بالعرف
هل يشترط ان يكون الدين مستغراقا لا الاقرب عند المصنف لا يشترط لان تعريفه لا يشترط
الدين ولا يلزم ان يكون الدين مستغراقا بل لا يشترط ان يكون الدين مستغراقا بل لا يشترط
قضا الدين وهو في غاية الجهد للمانع ان يلزم ذلك كما لو كان الجميع مرها **قول** فان تلف
الباق بقوله فمن الوارث وان اعترفوا ان الدين الفسخ **اقول** هذا التعريف على ما اضار
من عدم اشتراط الاستغراق في تعريف الوارث وهو ان يعرف بالعرف باع مساعا منها والتعريف
المراد قبل القضاء كان صاهنا فان كان معترفا لوجه التمسك صاحب الدين على البطلان لا البيع لا
البيع تركه كالدون وقد تعلق فيه وانما سمعنا التعريف بشرط ان يتعقب القضاء من الباق ولم
يحقق الشرط **قول** وهل يتعلق الدين بزمانه بالترك كالتسليم والتميز لا في البيع **اقول**
هل يتعلق بوقت التعريف بزمانه تركه للبعد بعد موت مولاه الشرع المتجدة بعد الموت
او يتبع الذاب بعد الاقرب عند المصنف لان الترك مملوكة للموتة هذه فاما ملكه في زمان
واخلط في ملك الميت واعلم ان المصنف في ذلك يحتمل من ان الترك يقتل المورث بموت
سواء كان عليه دين او لا خلافا للشيخ حيث جعل تركه المورث في حكم ما لم يمت فعلى هذا القول
ينبغي ان يتعلق المديون بالمتجدة من الاشياء المذكورة الا بالاصل **قول** ويجوز ان يكون
الدين او الخلاء والعقد ان فعلها الوارث ولا يلزم ذلك على **اقول** اذا قيل المديون
عما هو الوارث ان يقضى له الا في تلك الاقوال ادها ليس لادبها والعقد الا ان يعجز عن صا
جهم وهو قول الشيخ في النهاية والاصح واجد البرهان ان يترك القابل للدين لم يكن فلا
عليه العقود الاعدل الاعدل من الدين وان لم يبدلها اجابته وهو قول ابو منصور الطوسي
الثاني قول ابن ادرس ان لم العقود لا يلزم من قول المديون سواء بدلتها الجاهل او لا
ليضمن الدين وهو قول المصنف **قول** اما لو كان مودعه مودعا كالباع والميراث والرهون
والعقود احتمل البطلان والاتفاق **اقول** يريد ان يعرف الميراث على المفسد في شيء من
اموره فان كان تعرفه غير على ما في بيع متبا سنا او وهب او سنة او ائتمن سنة منها
احتمل فيها جهات البطلان لا يشترط فيها وتعلق حقوق العزما بهاء كانه نص في بطلان
والاتفاق لاشكال ان يفسد تلك الامور ما بان بريق سحره من الرافض عن ديون
او يبرئ بعضهم من دينه او يباع عوض عليها بشئ ليس بشئ من ذلك عدم تعلق حقوق
العزما بها وان يكون المانع من التعريف فيها معلوم المحصول فيكون موقوفه والشيخ في
المبسوط ذكر اوجهين في بطلان واتفاق الجند قال ان فلس احد وعلم ان بعد اذ

وتقبل

وقبل ان يترك ما له العزما وذلك ان المصنف يشترط ان يعرف من جهة او عرفا قبل القضاء
كان فعل ذلك في العلم وان فعل شيئا من ذلك يعرف به بعد الاذكار ما لم يخذ
الا ان يكون في مال الميراث عليه سبعة على ما عليه من الدين فيكون ذلك بعض بعد سبعة
العزما **قول** ولو باع بعد اشتراط الاتفاق فمن في ذمة فله العزما التعريفات والافق
بطلان البيع **اقول** هذا التعريف على ما تقدم من بطلان تعريفات الفلس في الحال او
اتفاقها وهو ان يعرف واحد بعد اشتراط في ذمة وشروط عليه عقدة في نفس عقدة البيع
قلنا ان تعريفات باطلا لا اقوى عند المصنف بطلان البيع لانه شرط عليه فيه بشرط بعد حصوله
فان البيع ينقض ملك البيع وكلما يدخل في ملكه يتعلق به حقوق العزما ويجوز عليه في الواسعة
لكان باطلا وان قلنا ان يكون موقوفه ارفاقه فضل جائز عتبه بالشرط ان يفسد احتمل صرفه
في الدين لانه مال الدين يجوز عليه وجوب صرفه في الدين وعدم تعلق حق الله تعالى اذ
حق البيع به والاقوى عند المصنف عقدة في الحال لانه وجب عليه بالشرط ولم يبرأ من العزما
فيه لانه اشتراط على في ذمة لاسيما امور التي جبر عليه فيها لم يكن قد فطن بحقوقه وقد
بينما تقدم ان العتق المشروط من المبيع له المصلحة **قول** ومع عدم القبول ان
تقتل وتعت الى الميراث قطعا بخلاف البيع فان فيها اشكال **اقول** يريد ان لو قيل
هل يقبل الاقرب اشكال منشأه ما ذكره المصنف في الكتاب في الاقرب بالدين وهو ان قد
تعلق حقوق العزما به فلا يقبل اقراره على غيره من سائر اذات الاقرب للميتة لانهم
يجوز عن قول اقراره وقوله الشيخ في المبسوط ثلث مسائل احدها اقرار المظلم بعقود
لغيره وفيه الثاني اقراره بدين في ذمة الثاني تعريفه فيما فيه هل يصح ويقدم
لا احد ارضى به الا في ضد وقال ابن ادرس يصح اقراره بالدين دون العتق فان قلنا
بالقول فلا يجب دفع المظلم وان قلنا لا يقبل عزمت فان فصلت عن الدين وتعت
لغيره قطعاً كلاف البيع فان فيه اشكال لا تقدم الكلام في منشأه الفرق بين الاقرب والبيع ان
احدا من من غير ليس بملك للغير من ماله والبيع ان الاقرب انما التعريف هل هو
تعلق به حقوق العزما من ماله **قول** ولو كان هذا مضافا لغيره لكانت التعريفات **اقول**
هذا القول الحق هو قول الشيخ في المبسوط فان قال فيه ان اقراره ماله الا ان قال هو مضاف
فقدان ذلك الميراث لا يحل من احد من ماله ان يكون حاضرا او غائبا فان كان غائبا
كان القول قول المفسد مع غيره ان تعلقا بسبب فاذ اختلف اقراره في ذمة الغائب في ذمة الغائب
والحق للعزما **اقول** ويرى من يأنه بعد اقراره ان كان عالما بحقيقة الحال
بالاخرية الاخصاص في ماله النص **اقول** اذ ابيع الانسان شيئا على الفلس
فقد حرر كماله عليه بشئ فاما ان يكون عالما او جاهلا ان كان عالما لم يكن له الرجوع ويصح ماله

ولما شارك العزما، فيها ولا غيرها الا ان يرى كون الشيء في ذاته واما الجاهل بالجوهر فيقول في ذلك
او جادها ان يضرب مع العزما، لا بد من صميم ثابت في الجوهر عليه فكان الضرب
بمع العزما كغيره من الدبانه فانها الاختصاص بغير ما له العزم **قول** فلو كان موجد جديت
ماله هو من يهاذ ثاثيرا الصيرط ان يملك حجرة لتأخره فيصنع الحجرة ويولد العزما، فكلا
او ليس يخلق حقيقة باعيان اموار **قول** وفيه على غيرها من اما ينظر **قول** هل حجرة
له ان يها من اما ينظر استقام و لا ينظر ينشأه انما ينشأه بما لا يخرج المال عن كونه كان
جائز له العزم او ما ملكه انما كان من احتمال الحمل فيصير له العزم مع امهات الازداد
لكون هذا لو حملت لم ينشأ من بعدها اما على تقدير وجودها في شئ رتبها فظاهرا استأخره
من الدون فلسف يعلق حقوق الديان بها **قول** فله فصل في احكام العزما، انما
اقول يريد ان لو اقام شاهد او احد بما لا يتبع من الحلف هل الديان الحلف مع
الشاهد لياخذ وفيه يوم في غير امثال يشاء من اعتناء بين الانسان لاثبات ما لا
شرعا من اخذه وفيه يوم وكان كاسا له والاولا اختيارا بينه وبين الثاني قبل ان يحد في
قال ان كان يقدر يومه او مثلهما لاصال له سوى الدين خلف العزما، **قول** ولو
في طريق سفره فالأقرب الاجر، الموعود **قول** يريد ان لو اتفقت فسخه اماله
في طريق سفره هل يجرى عليه نفقة له في ذلك اليوم خاصة بحمل ذلك لاطلاق الفسخ
على ان الفسخ يجرى عليه وقت وصوله والا فم الزم الزم الزم والضرر بنفسه او على كمال
الاجر على هذا القول الوصول الى بلده دفعا للضرر بحمل الى بلده او من الزم الزم
الضرر بالوصول الى ذلك البلد الاقوى انه يجرى عليه نفقة الى موضع لو وقت فيه التمتع
ابتداء الاعطى نفقة في ذلك اليوم خاصة **اقول** ولو ظهر عزم مرجح بجهة على كل واحد بجهة
الحساب بحمل الفسخ **قول** لو قسم الحاكم اموال الفليس ثم ظهر من غير العزما المقصود
عليهم احتمل وجهه احد هاهنا يرجح على كل واحد من حيث ما يتحقق بحسب ما يتحقق الحجاب
لان ذلك التقدير هو المستحق لو كان حاضرا وقت القسمة والآخر بطلان القسمة لاثباتها
ان القسمة وقعت بين بعض غير ما به وهو غير جائز **قول** فلو شارك في القسمة المتعدد
اشكال **اقول** لو حصل للاعبان القسمة بينهما، لهما العزم المشتركة في القسمة لانه
فان اموال الفليس فكان يثنى منه لخصه كالاحكام بحمل عزمه لانه يثنى على ذلك غيره وحصول
القسمة الآن **قول** ولو تلف المال بعد القسمة في احد ابطال العزما، اشكال **اقول** هذا
تفرع آخر على القول بقسمة القسمة وهو ان اذا انقضت القسمة تلف المال بحسب العزما
او يكون من مال الفليس في وجهه احد هاهنا احكاما على العزما، لان الفليس يثنى على
القسمة من مقدار ما با من الدون والآخر من مال الفليس يظهر بطلان القسمة فيكون قد

قد بينا

من مساقاة الدين وفيه متباين، من الدين تلك الاعيان على ملكه **قول** ووجه البيع سقما مع على كل
بجز من الدين ان كان قد تلف قبل الضرب مع العزما، لا بد من ان الفليس **قول** يريد ان لما ان
من اموال الفليس على كل حال على ملك الفليس ما تعلق به الجود في المشرق الثمن ثم ظهر من صفات البيع
وتلف الثمن قبل اقسامه حمل فيه جود احد هاهنا يرجح على كل واحد من البيع ولا بد من
يخرج الثمن الذي له من الربح في حاله ذلك فلو كان في المشرق الفليس والعزما المقصود انما اماله
مع ان كانت اموال الفليس بعد تقديم المشرق والآخر مع كل واحد من الثمن بقسط الحجاب
والله هذا الاحتمال ذهب المشرق في المسوقا فانه لا يميز الا ان كان للفليس ان يبيع في ثمنه وكان
الباع اماله الفاسد في ثمنه فلهذا في ثمنه واستحققت له المشرق في ثمنه فلو كان العزما في ثمنه
وهو المشرق في ثمنه الذي من ثمنه الذي لا يميز له المشرق في ثمنه فلو كان العزما في ثمنه
البيع واقتصر المص في هذا الكتاب الوجه الثاني ان يضر المشرق مع العزما، لما ذكر المص من
الدين ان الفليس على المشرق في المشرق هذا الاحتمال فلا ياب قال يقبل ان يكون المشرق كاحد
العزما فيضربهم كما يوزن من الثمن وما اخذها بخص من المال **قول** وهل ياب ام له
من غير من نظر **اقول** يريد ان اذا لم يكن الدين ثمنه وجه الفليس ثم من ثمنه
الاولاد من وجوب قضاء الدين من اماله من ثمنه فلو كان **قول** فله ثمنه فلو
مواخرها ومواجره الصيغة الموقوفة نظر في ثمنه من كون المشرق اموال الاعيان ومن كرها
لاعتد الاما ظاهرا والاولا قوى **اقول** وجه الفسخ ان يبيع من قضاء الدين ان يجب
من عزم من ثمنه الموقوفة كان مفسدا والمناقع معدودة من جملة الاموال لم يرد بها
بالعزم فلو كان الاعيان **قول** ولو باع من غير العزما، فانه لا يترتب له **اقول** لان
البيع من الاعيان كان له اجل ارباب الحقوق ولا يرد على الشركاء، **قول** ولو باع على
العزم بالدين لا بد من مودع على الاقوى لان سقوط الدين يسقط الجور **اقول** لان العزم
منه بالبيع ولما ذكره المص من ان سقوط الدين يسقط الجور او لئلا قلنا بان بيع الفليس
بالدين العزما باطل اعملا بطلان هذا العزم اما العزم فليسقط الدين واما البطلان فانه
سقوط الدين بحمل اوجه البيع فلو على دار **قول** والحجاب على الفليس على اشكال **اقول** يريد
ان الحجاب في هذا المعنى هو احد هاهنا الضرب مع العزما، على الفليس على اشكال يشاء من ان
من الحجاب فقد ثبت له فلا يسقط الا اذا سقط من ان ثبوت الحجاب هذا ليس على الزم
كالخيار في البيع بل انما يثنى على الضرر بحسب السلف وهذا المعنى يتحقق بثبوت الفليس من
ان ثبوت على هذا وانما لا يثبت الا على القسمة وهو الحجاب على الضرر خاصة من لا يبيع ثمنه
بعد ذلك **قول** ولو لم يكن في الجور الرجوع اشكال **اقول** وكان ثمن العزم موهبا
وقت الجور لم يكن له الاختصاص به من استحقاق المطالبة في ذلك الوقت فلو كان ذلك

قد بينا

ففي رجوعه في العين الشك في انشاء من ان عزمه على حاله على ما في ذلك من عدمه من وجد
 ومن يعلق حقيق العزم بها قبل الحل **قول** والمسلم يرجع الى ما هو عليه من العزم
 بقوله المسلم فيمنع نفسه ولو لم يزل على الشك في العزم لا يوصل الى حقيقة يمكن من فيه المسلم **قول**
 اما مع وجود ذلك فلا يثبت في الرجوع فيرجع له كمن عزم الجرد اما الضرب بقوله المسلم فيرجع
 انما لا بد من سعي حال في الرجوع فيرجع من الرجوع وانما الاشكال من وضع المسلم فيرجع
 بالشك الذي قد وجب الاشكال من فقد الوصول الى حقيقة كما ذكره المصنف ومن ان عقد لانهم
 والمسلم فيرجع ولم يطرأ انقلابه قبل الحل انما العزمه فكان له الضرب دون الفسخ **قول**
 والاشك في ان يبين ما له لو لم يطرأ عليه هذا **قول** قد تقدمت هذه المسئلة وان الرجوع
 له مع العلم ولا مع الجهل احد الوجه الثلاثة وقد اختلفوا في عدم الرجوع اما العزم على تقديره او من
 حقه على ما لا كما ستر **قول** وفيما يضر بكل منها بنصف الشك **قول** يريد ان الرجوع في
 العين المشاعه من غير قبل الخرج عادت اليه بعضو في سرفه فان قلنا يسقط عن البائع الاول
 من العين لانها هي من ملكه كان الاخصاص في خاتمة والايجل يرجع الى السبق حقه
 والثاني لقرب حقه كما ذكر المصنف واما ان كانا معا وجب على ما ينقسم بينهما فيضرب كل منهما
 بنصف الشك **قول** ولو قضى نصف الشك وادى العبدان فيه تلف احدهما احتل بغيره
 في ما لم يملكه فيضرب بالثاني واما هذا العبد الثاني عدم الرجوع اصلا بل يضرب بالثاني
 خاصة في القبط المضرب بالثاني **قول** وذكر الشارح الرجوع اصلا بل يضرب والعين عدم
 التفرق فاذا اطرأ عليه فليس له الا الوضاب او الضرب ولو كانت نقصان مما ينسحب عليه الشك
 احدا الباقى كجسه ووقع على ذلك بانه نوباع على الفلوس في الجرمين واصل البراضف الشك
 ثم افسد بالثاني بعد تلف احدهما في العبدان في احتل ان يكون ما قضى من الشك في
 مقابلته ان لا يفسد احد نصف المبيع بعد ان قضى نصف الشك وكان له احد الوجهين ويجعل عدم
 الرجوع اصلا اي لا باع هذا العبد الموجود ولا يفسد بل يضرب العزماء بخلاف الشك لان الثاني
 قد قضى بعضه فليس له الرجوع فيرجع ولا يفسد المستلزم لادخال عيب على ما للفلسف
 لسبب الشك وليس له ذلك ما علم ان الاحتمال الاجر اعنى المضطرب اختيارا من الرجوع على الشك
 في المبسوط الاحتمالين فراجع ولم يجر احدهما وقال ابن الحنفية لو كان المبيع عديدين مثلك
 القليل من رجوعه في الرجوع في ثمة وانجز واحداهما من وقت يوم القبض كقضية يوم البيع
 عشرة كان مجزأ احد العبد بالبقية او ان يعدم ويكون اسوة العزماء **قول** ولو افسد
 العبد الثاني والعزم فليس للبائع الا الزائد ولا مع الارش على ما في **قول** خالفه
 في ذلك حيث قال ان الباع ارشاه بجاه لا يبايه فيما لا عزم له من المشتري فيرجعها اليه
 وعزمه في غيرها انما افسد من الارض فامراء الرجوع في عينه ما له ان قال فاذ وقع المسلم

قوله

قوله الباع او الفارس او امره بقضاءه فامراء الرجوع على اصدقه **قول** واصحابنا في الرجوع وان خلف
 بشك في الارض لا لا الاجود ويكمل الرجوع فبما عات ورجع بنسبة عليه من القبط وكان فيرجع
 ورجعوا في الرجوع ورجعوا في الرجوع بها واصل ذلك الشك **قول** وهذا الاحتمال قريب مما ذهب اليه
 الحنفية فانه قال لو كان المشتري ما كالي او يوزن لم يخلط بها لا يميز منه محض من يشبهه واما المشتري
 كان للبائع ثمن مثله سدا على العزماء ورجعوا في الرجوع ان العين موجودة او عدم غيرها
 لا يفسد عدها فصدق انه وجد عين ما يكون احدها في الرجوع في الرجوع من مال الفلوس
 مع الجميع واخذ من هو بالحصه وكان الباقي للغير كما لو اخلط مال شخصين فان كل منهما
 لا يفسد بالاشراك وكما اخلط مال واحد بالفلوس من خراج فان ملكه لا يزدل في ذلك
 وقال الشارح رحمه الله في المبسوط ان خلف بالاجود قبل يسقط حقه من العين وهو الصحيح لان
 عينه ودينه لا يملكها البتة موجودة من طرف الشك هذه لا الحكم لانه ليس ان يملك البتة
 ولما لم يكن موجوده من الوجهين كان بمنزلة الثاني لان في العين والضرب بدنه من العزماء
 لا يسقط ببيع الدين ولا يسقط الشك على ثمة الدين وقيل بدفع من عين الدين بقدر ما
 يخصه فان كان له جرة فادى جازمه واخلط بجزء او بربعه فاجزاء ستمه فكله للبائع
 فيرجع الشك ويدفع البتة الشك في ثمة وهو ثمة جرة وهو غلط لانه لو اذ ذلك عرضا عن جرة
 لزم الربا وان دفع بائنا الحوز سأل بائنا لم يجز الا بانه واما ان المصنف رحمه الله في
 قوله ابن الحنفية في الخلف قال وهو الوجه عندى واول ان كلام ابن الحنفية يعطى العقيم
 بالشك فان قصدا ثمن الذي يباع به صاحب العين او لا فبها على الامكان كونه بمطالبة
 العين وما رجع به في مال الفلوس لا يفسد وهو غير جائز وان اراد ما يخصها في ثمن
 الذي يبعث به اجمع مال الفلوس كان صحيحا مع تفاوت قيمتها وقيمة ما رجع به
 اما مع المساواة كانت للبائع المطالبة بالثمن او الباع بما هو ثمن حصه **قول** ولو سادى
 ثمة ثمة انقصا نصفه بالاشياء فالزيادة للفلوس والشك نقصان والا حقل بخصه ببيع
 كما في ثمة في ثمة او الباع في ثمة او ثمة **قول** يريد ان لو اشترى ثوبا بدينار ففسد
 الثوب رابعه وقيمة الصنع درهمان ثم صار مصبوغا بسلوى ثمانية وان قلنا الصنف كالاشياء
 فالزيادة للفلوس لانه زاد بسببه كونه مصبوغا وكان لصاحب الثوب ثمة ثوب رابعه وقيمة
 الصنع من الصنع وكونه مصبوغا وان لم يحمي الصنف لاصحابه احتل ان يكون للفلوس قيمة
 الصنع درهمان والزيادة للبائع كما لو جعت الدابة في يد المشتري فان البائع يرجع ويكون
 الشك في ثمة فيكون ثمن اربعة اضعاف للفلوس رابع درهم والباقى للبائع ويحتل ان يفسد
 الزيادة على ثمة الثوب في الصنف لانه زيادة جعلت في غير الثوب والصنع ينسحب على قيمتها
 على وهو سنة وكان الثوب بينهما اشد من الفلوس في ثمة درهمان وثلثا الباقى للبائع **قول**

حصة على قدره واما المصنف فذكر ان فيه اشكالاً لا يشك من احتمال بطلان النص لا بما نقل
 ويحتمل اشتغال الجميع الحق دفعة واحدة من عدم التمسك به وهو الصحيح فبطلان كل واحد من
 كما قال ابن الجوزي اذا اهل هذه النصوص واستندوا بها الى اشتغال الجميع بالكل واحد لا يمنع اشتغال
 الى الذين لا يملكون كل واحد من مقتضى الزام كل منهما بما انصف واصل ان المصنف قال في الخلف
 او اوضح النعمان دفعة فاما ان يقع معنى المضمون له على التعاقب او دفعة فان وقع على
 التعاقب جمع فانه من معنى يعبر به او لا لا يشك في المسائل بالنصوص ومعنى المسائل في لغة
 بصاء والنصوص الثابتة في معنى غير واحد او في المسائل بالان من ثمان الاخر لانها من ثمانية فليس
 فيها اول وثاني بل الرضى لهما في ثبات وان وقع الرضى لهما دفعة ايضا كان فيه لا
 حتم لا ان ثم قول بطلان **قول** فان اطلق فالوجه التقسيط **قول** يريد ان يكون واحد
 وحينئذ على رجلين فمضى كل واحد منهما في لغة الاخر صاحب الدين واجازة مالك
 الدين فاما احدهما خاصة صامير الجمع في لغة احدهما بالاصالة الاخر بالنص ورواه
 فاذا ادى النص من نصفي الجمع الشرف الى ما قصده ان قصد الاداء عن نصفي مخرج
 على المضمون عنه وان كان قد اذنت له وان ادى عن المضمون عنه مخرج عليه مع الاذن
 والنص اطلق في دفع نصف الدين ولم يقصد احدهما قال المصنف الوجه التقسيط في
 مخرج ذلك على فان اطلق فالقسط هو الاصل في قصد في توجيه اليه عليه وكل
 النص من اشكال يشك من عدم توجيه اليه الحق العزم من خفاء القصد **قول** المشكك
 بها انما كان صاحب الدين ابراهيم النص من نصفي الدين لم يعين ابراهيم من الدين
 الاصل على النص من ابراهيم الدين الذي منه عن صاحبه فانه يقضي القسط عليها كما قلنا
 فلواذ في المضمون عنه هو الاصل على المشتري ان قصد من ابراهيم من دينه والمكر في توجيه
 اليه على المشتري وعلى النص من اشكال يشك من اذكار المصنف وهو ان يعنى ان توجيه اليه
 على النص من لانه لا يجوز للمشتري ان يخلف الحق غيره فان الدعوى على الحقيقة ليست على المشتري
 وان كان الفقل صمد منه وهو مستكمل على النص من وهو انه لو ادى لم يرجع على الاصل ويحتل
 بهما قصد المشتري وهو حق لا يطلع عليه النص من فلا يجوز له ان يخلف عليه **قول** وفي
 رجل واحد يختلف مع نظر **قول** اذا اذن واحد في القضا عنه وادى القصد
 عينه الاذن واشهد شاهد واحد يختلف مع ذلك المسمى القضا على مخرج ام لا في نظر
 يشك من ان القضا لا يثبت بالشاهد الواحد فيكون موجبا لترك الاشهاد فلا يرجع ومن ثمة
 من اثبت القضا بدين مع الشاهد فلا يكون معرطاً فيرجع **قول** وهل يشترط في لغة
 الحال عليه بدين الحق الجبل الا في صمد **قول** هذا الكلام يفسر مشيئة الادلة في شرط
 عند الحواشي في لغة الحال عليه على الجبل او يجوز الحواشي على شرط في المسود في لانه

قوله الدين من النص
 في لغة احدهما دون الاخر
 الا في لغة النص
 فان

يحيى بن محمد

الدين مشروط ذكره في اول باب الحواشي والافضل ذكره في الاخر عند النص ان ليس على الجبل
 الجواز وان لا عدم الاشتراط السلبا لانه لو احوال على مشيئة الاداء هل يشترط في لغة الجبل
 او يصح الجواز مع ما نقلنا في قوله من احكامنا كالشيخ وابن الزبير وابن حزم لان
 الجواز لا يمنع الا بغيره من اتفاق المقيمين في الجبل والنصف فيكون الحق ما يصح فيه اخذ البذل
 قبل قبضه ثم قال الشيخ في المسود بعد ذلك قال ثم ان الحواشي في لغة الاداء غير متوكل على الكاشفة
 والعائنه بطلب الفصل والتمسك بها هو معنى على الاوراق والمعاينة والعرض لا يجوز الا ان
 دين من مقتضى الجبل والنصف لا يجوز ان كانا من جنس مختلفين ولا في جنس مع جنة
 النص فيجب ان تكون احدهما او موجدان احدهما ولا يجوز ان يكون احدهما حال الاداء
 مؤجلا ولا ان يكون احدهما صحيحا واحداً في المسود لان يكون احدهما كثر لان المقصود
 الحق دون الكاشفة والمعاينة وعلى هذا لا يجوز ان يكون باطعام الذي يبيع عليه من السلم
 قبل قبضه ولا يجوز بيع قبل قبضه ثم قال في بعض النسخ انما ليست بمتوكل على عقد مفردة
 يجوز خلاف جميع ذلك جميع ذلك لان زيادة احد الفقهاء على صاحبه لانه يرافقه يبيع ان يقول
 ان الحواشي يجوز بيعه في لغة يبيع في لغة من يبيعان يكون معلوما وهذا القول لا يجوز من
 احتساب المصنف والادلة على عدم اشتراط الحواشي في لغة النص في لغة يوجب ان يبيع على بقره او
 بالاعتقاد والاصالة الصمد وعم الاشتراط **قول** وهل يجوز بيع الدين من العلم سبق القضا
قول من الامتصاص في لغة الحواشي ان يكون الحال عليه مبيعا او علم الحال باعساره في
 هذا الوصل على معصوم الجبل باعساره ثم يذهب من قبل العلم بكونه وقت الحواشي معصوم على
 يفسد الحال على فسخ الحواشي لان الامتصاص في لغة النص من عدم حصول شرط الحواشي وقت
 العقد فان لم يكن موجبا لاعلم الحال باعساره في لغة النص في لغة لا تسقط بالبايع المحبذ
 من حيث ان مقتضى التمسك بالشرط قبل علمه باعساره وان لم يعلم به لانه لا وهو مبرور
 من مقتضى علمه باعساره ثم لم يعلم به لان الاداء هو موجبا لان الزل لمقتضى شروط الحواشي
 الحواشي **قول** في غير الجبل وان لم يبرأ المجدل على شرطي **قول** الحواشي عندنا في لغة
 الجبل يجوز عقد الحواشي ان حصلت شرطا وان لم يبرأ المجدل او هو قول ابن ابي ابي
 حذافا اكثر الامتصاص حيث قالوا لا يبرأ الا اذا ابرأه المصنف في لغة النص في لغة
 وابت الجوز والاصالة وهو يقيم من كلام المصنف فانه قال اذا كان في لغة على غيره
 حال فاحاله به على رجل من قبل الحواشي فابره منه لم يكن له الرجوع بكونه اقال ابن
 الزبير وابن حزم **قول** ويصح على من ليس عليه حق او حقه ان يبيع على **قول** هذا
 السبيل قد ثبت **قول** وعلى الكاشفة بعد حلول النعم وتبنا اشكال **قول**
 مشايخنا من حواشي من حواشي الجبل الى الكاشفة بناء على ما تقدم من ان لانه يفرق

هل يجب على العبد ان لا ينقص من ملكه المسوقا للمالك غير ان هذا هو حديث
 ان العبد انما ملك من سببه لا من سببه ولا من سببه لا من سببه ومن ينقصه
 على ذلك العبد سبب ملكه لان اذ سببه في دخول النقص اولاه لما في عليه بحيث كان في
 عليه النقص لا يقلل السبق بها لانه لا يملك النقص فلا يقضي ذو السبب لانه
 نقول ان المباشرة ضعف بالاذن السابق فكان السبب يقوم اقوى واما فان **قول** ولو
 هدمه فالأقوى لا شيء **اول** اذا هدم احد الشريكتين الماحط المشترك بينهما بين شريكه
 اذ قال الشيخ في المبسوط كان عليه اعادة البناء الاقوى عند المصالح الارش لا عند نقصه في ذلك
 باقتناء بعض الأجزاء وبعدها في غيرها فكان صانها المصلحة النقص من حصته شريكه وذلك
 هو الارش **قول** واذا اثنان وضع خبثا على حائط سقطت اوقع الحائط اثنان بعد عود
 الوضع كلفه الاعادة ولو خبث على الحائط سقطت ففي جواز الإبقاء **قول** منشاؤه انه
 ابقاء حين وكان لذلك من استمرار سقوط الحائط هو اقرار بالبرج مع اقراره بنزول
 جذوعه عنه فلا مائدة في القاع بل هو حرة اخره **قول** ولو وجد بناء او خبثا او حجر
 ما في ملك غيره ولم يعلم شبيهه فالأقرب تقديم قول مالك الارش الجدار في عدم الاحتفاظ
اول لان صاحب الحائط البناء يثبت ان الاحتفاظ في ذلك غيره اذ مالك الجدار
 والارض يكره ذلك فكان قوله مقدم ما تعلم اليقين على من انكرها ان الشيخ رحمه الله في ذلك
 حيث قال اذا كان له حائط خبثه فوجدها كان له ان يعيدها لان الطمانين ذلك وضع
 الحق وليس لصاحب الحائط ان يغيره الا ان ثبت ان ذلك عاصرتي قال المصنف في سائل
 خلافة في نظر فانما يعلم ان الأصل كون الوضع حين تكون العارية من الأصل عدم التمسك
 ملك العبد الاقرب شريكه لم يثبت من اعمالا صليو معا فكان اول اعمالا فالشيخ **قول**
 ولو كان عوض الصلح سق الزرع او الشجر يابره فالأقرب الجوار مع القسط كما في مع الماء **اول** لانه
 ما ملكه الجار جعله قال في حكم بها الاقربا بدارا كرها تصرفا هو الرتبة قال في قولها
 يجعل بينهما الضميمة وهو الاقرب وقال في الخلاف يجعل بينهما الضميمة وهو قول ابن
 ادریس **قول** والاستقل اول من على الغرة بسبب في الباب البير مع القرض الشك
اول بناء من انها مستقلة بملك الاسفل وانها علم للفقهي ليهاد من كونها
 يد البير مع وجود الباب البير اليد تفضي الملكية **قول** ولو خرجت غصن الشجرة اليه
 الى قوله ولو صالح على الاقواء على الجدار مع مع تقديم الزيادة او انها لها ولده وكذا
 الاقواء في الوعاء على الاقوى **اول** مع الشيخ رحمه الله من جواز الصلح على الاقواء في الوعاء
 فقال لو صالح على ابقاء الغصن البير لملك العبد ان لم يعلم لصان كان ربطا لانه
 ينزل على كل حال لا يعرف فقهه وكذا ان كان باسرها لانه بيع الهواء من غير قرار ذلك

لا يحجب

لا يحجب عن غيره عليه بما تقدم من ان الصلح عقد مستقل ليس بها **قول** ولو صالح عليه الغصن
 بعد فتح سقها او حرقا الاقرب ليرجع بالصلح **اول** لانه عقد باطل كان حقه من الصلح
 باطلا لان البطل لا يثبت عليه اثره **قول** ولو صالح على الغصن بغير علمه ان حرقها ليعاد اليها
 احتفاظه فويلطانه الاحتفاظ وجوبه ليرجع المصلحة **قول** ولو صالح على الغصن بغير علمه
 فقهه والشيخ في هذا الموضع من حديث فساد عقد الصلح فلا يكون له حقه في حرقها فاشا
 سقوط الصلح لا يدل لانه يرضى باسقاط الغصن من غير ان يلزم الحاق عوض **قول** اذ
 جفبه عليه حتى ان **اول** يريد ان اذا اختلف اثنان في جدار بينهما ملكهما كان القول
 قول من جذعه عليه مع غيره هو قول ابي ادریس نقل الصلح عن والده رحمه الله وقوله
 الشيخ لا يحجب بذلك **قول** وفي رواية يرجع في الغصن بعد قطع **اول** هذا الرواية التي فيها
 الشيخ من رواية سمع عن جابر عن ابي جعفر عن ابيه عن علي بن ابي بصير في حائط بينهما
 في قطع فقال ان الخصم الذي اليه القط قال الشيخ في النهاية قالوا ان القط هو الحبل والخصم هو
 الذي يكون في الموضع بين الدارين كان من الحبل هو الذي من صاحبه من احكام الوارثين
كتاب الامتياز **قول** فلو استورع من جدي او جدي من اذ اخاف نفسه فالأقرب
 سقوط الطرائق **اول** لان عند عودته من خلف المال من بعدهما اذا قصد الحفظ يكون
 محسنا فلا يقضي القول بما على المحسنين من سبيل **قول** اما ان اكلها الصبي فالأقرب لهما
اول يريد ان لو اوقع الصبي قبلت من يده فالأقرب عند المصنف من الصبي ان حديث
 الاستبراء بل هو حديث ان الصبي يقضي في مال ما يملكه على غيره **قول** ولو اوقع العبد
 فالأقرب الاقرب انه يقع به بعد الحق **اول** لانه تلف مال غيره ولما تقدم لا يرجع عليه
 في حال الرق لانه ملك لا يملك شيئا يجب ان يبيع به اذا اعتق **قول** فاذا اختلف هذا
 الترتيب في الموضع مع القدر من الاقرب وجوب الغصن على المالك **اول** هذا القول
 الاول اذا اراد استبراء ماله على المالك فان قدره قال الحاكم فان قدره في مال غيره
 الموضع الثاني ما اذا اراد استبراء ماله على المالك فان قدره في مال المالك اذا اراد
 هذا فيقول هل يجب على الحاكم نقض الوارث اذا دفع اليه في موضع يجوز دفعه اليه ليعتد
 الموضع الاقرب عنده الوجوب لان الحاكم تصرف للمالك لا يجوز تضييع حقوقه الا
 وبين في ذلك نص في حقوقه وكان النقص اجبا عليه **قول** ومن حرقه الوارث فيجب
 عليه اقيمة ما عمنه من الدارين فان اهل ضمن الاذن يموت فيها على المال **اول** اذا
 مات المستقر ولم يوص بها قبل يموت صانها لانه انما ملكه يثاب من نقصه بترك الرضوخ
 لكون الاذن له من عرض حصر الموت على وقت فكان يجب على الاحياء ان يحفظها
 بالارصه ومن انشأ في هذا الموضع على الصلح من استمر ابقاءه اذ لم يحصل المائدة الموت او لولا

بعض الروايات

الانصار يجوز التجرؤ بها كل مسند ووجب عليه الوصية في الحال فان اهل بيته ساعدوا في ذلك
لا يضره وظل جميع الفقهاء في مسائل الاوقات والانصار على خلاف ذلك **قول** اما لو قال
عندي ثوب فلم يوجده التركه بمرت لم يضر تنزيلا على التلف في المرت على المثال **اقول**
اذا كان عند المستوع ثوب ودعيه وحضرة الوفاة او مريض قال عندي ثوبان فثوب واحد
فلم يوجد في تركته بعد وفاته ثوبا احتمل عدم الثبات لان الواجب الوصية وقد فعل وتزاحم
تلفه في الوفاء اذ هو محتمل الاصل عدم التقريب في حمل الثوب وانما صير تركته لان الاصل عدم
التلف وتقوم على اليد ما قضت حتى تودي **قول** ووجب على المالك وان فعل على
اشكال **اقول** اذ تلف المستوع الدابة وقام بقيتها كان له الرجوع على المالك بذلك لانه
يجب عليه الحفظ ولا يتم الا بذلك ولا يصح عليه الرجوع على المالك اما لو نهى المالك
عن علقها بقيتها فقام هو بذلك احتمل الرجوع لانه وجوب القيام بذلك اذا نهى
لا يقيد نهى المالك عنه بحمل عدمه لانه ستره بذلك والاصل عدم سببها الرجوع **قول**
او صار على رءى **اقول** يريد ان لو فعلها من كثر التدي عتبه المالك كان صانعا
الا اذا فعلها الى اخره في السوء فلا بد احداهما يضر كما ذكر المصنف وهو قول الشيخ في
الخلاف قول ابن ادريس وقال في المبسوط لا يضر لانه قال فيه اذا ادعى ما في حيزه فقام
الى قربة اخرى عذره وليس بها ما في المنقول بها اصل المنقول عنها في الكسر وكسر
الباس في كثر الحصول يضرها لان صلاحها من ان يكون في ذلك القرية وفي مثل
تلك القرية **قول** ولو منع بالثبات في الاضرار **اقول** لان التلبس بكون بالاهل يضر
للصانع لانه لو كان مسموحا لرجوعه على حفظه في كل وقت لم يعرض له بغيره لانه كان صانعا
قول ولو سلمها الى صانعها سخر الصانع على الظلم الاقرب النفا عنه **اقول**
لان عند الاكراه على فعلها سعى له الشايع التمسد والفعل السعي لا يضره فقامت وقال
الاصلاح لمسلمها في الظلم يبيح من ان خاف التلف **قول** وهل يجب عليه الاحتفاظ
لو طلبه الظلم الاقرب ذلك **اقول** يريد بذلك انه اذا حصل له بالاحتفاظ ضررا دائما
فلما يوجب الاحتفاظ لانه يجب عليه الحفظ لا يتم الا بالاحتفاظ وهو قادر عليه من غير خوف
ضرر فكان واجبا لما ثبت من وجوب ما لا يتم الواجب الا به **قول** وفي سر المالك
اشكال **اقول** لو وجد المستوع الردي عنده سر المالك له عندها من غير مطالبة
فان المستوع اشكال في ان له سر المالك على كل حال ولو كان سر المالك على المستوع
طلب المالك لها كان صانعا ومن ان لم يطلبها او امان يضره بالجوهر مع الطلب لآخر
قول ولا يمنع على الاقرى **اقول** يريد ان لو وجد الردي عنده مطالبة المالك فقام
المالك عليه البيه بها فقامت لغيره ان كان مستعجرا له لم يضره في ان يطلبه او لا يطلبه

الانصار

لان كذب لانه لا يمنع البيه على الاقرى من ان يبيع المالك او يبيع المالك له على ان يبيعه
موقوف على بيعه الدعوى في كسبه قبل ان يبيعه او يبيع المالك له على ان يبيعه المالك
المالك قبل ذلك لا يمنع منه وان اقام بيته على التلف فالأقوى انه لا يضر في ان يبيعه وقال ابن
طيمع دعواه فانه قال لو قال المورع ما اوردني شيئا ثم اعترف بالورع او ادعى هذا كماله المضر اذا
حلف لان الكسار يجوز ان يكون عن منه او من غيره **قول** فان كان صانع المورع ولا يضره في
سعيه قبل قوله فلا يضره في التلف مع البيه ويؤثرها في الاخر قبل الاول على رءى **اقول**
يريد بالاول الردي وهو سر المالك لا صاحب بل هو قريب من المتفق عليه وقال المصنف صاعدا
التلف لا يضره ان يكون النقول قبل المالك لانه منتهى تقدم قوله مع البيه **قول** ولو اضر بها
تلفها من الحرز قبل المورع فلا ضمان وفي سعيه بيته بذلك اشكال **اقول** يريد بقوله وفي سعيه
بيته اشكال وليس المراد وفي سعيه بيته باقرار المالك بالتلف اشكال بل لا قوله بعد التمسك
لو شهدت بالاقتراب قبلت اي باقرار المالك بالتلف فان كان ما ذكرناه من ان لا يضره
تكرار السبيل لا يضره تقدم ذكرها واسما لها بقوله ولا يمنع على الاقرى والغرض من ذكرها
الفرق بين اقرار المالك بالتلف وقيام البيه بالتلف فان الاول يقول قطعا لآخر
المالك بما يقطع الصانع على المستوع اما الثاني فغير اشكال في سعيه من ان وجوب سعيه
البيه حكم ثبت شرعا انه في حيزه ثبت بهما عند حجب الخصم ما ثبت بهما عند حجب
سعيه البيه وقوله على سعيه دعوى المورع وهذا دعوى المستوع غير مسموعة للذبح بها
تجوز الردي **قول** ولو لم يطلبه يضره من الردي فلو طلاق الصانع اشكال **اقول** اذا امر
المالك بالرد الى كماله لم يطلبه لو قيل وتكون من التسليم فخر في الصانع اشكال في سعيه
من ان المالك امر بالتسليم وان منع فكان كالمطلبها المالك او لو قيل فاستنم فيكون صانعا
ومن ان المالك لم يطلبها لانه لو قيل اما المالك فلا يضره بالتسليم الى الوكيل والامر بالتسليم
او لغيره ليس طلبا للتسليم اليه واما ثانيا طلب الوكيل فلانه المقدس **قول** ولو جعلت
عروضه لم يضره بل يصدق بها من المالك مع الصانع وان شاء الله تعالى اما انما يضره
فان وليس في التلف على اشكال **اقول** يريد بذلك لو ادعى ظلمه بالانصاف فان لا يضره
له رءى على الصانع مبيع الثمن على المالك ان عرضه وان جعل المالك كثر من الصانع من
المالك بعد التعريف حلالا ويضره لو حضر المالك وبها يضرها فانما امانه واجبا لاعتقاده
عليه وهي لان يملك بعد التعريف لانه كوفي اشكال في سعيه من انما كماله المقطوع عنه
ما يضره لانه صانع ذلك لا التلف بعد التعريف ومن انما ليست لقطعة وانما يضره وليس
له ثمنها اذ تلك على الغير من غرضه على خلاف الاصل واعلم ان الاحتفاظ بهذه السبل اولا
فواجب في النهاية تعرضها لحرال المقطوع فان جازم جبهته لا تصدق بملكه ولكن افلاحت

قول
اقول

قطعاً **قول** ويرجع في عبارة الجدار وضع الخشب قبله جازة بعد على الأقرى فيسعد الخشب من طلب
 الأجرة السبعة مع رضا المستبرع من الفلم مع دفع اربش الخشب وان اقل من اربش تلك المستبرع
 يكون الاطراف الاخرى من على شكل **قول** الاقرى عند المصير من الرجوع في ذلك بعد ارض
 لانها لم تدرى بجواز الرجوع فيها والضرر على المستبرع يدفع به للاراضي ما كانت الاطراف
 الاخرى من جهة عدم سيطرة ذلك نفسه قبل ذلك قال الشيخ وابن ادریس ذلك وجوز
 المص على شكل يشاء من العاظمة لجواز الرجوع فيها وضرره يدفع الارض من ان
 يستمر اجباراً لما لم يقطع جده من ملك نفسه فك القدر ان عليها عن حاجتها
 لا يمكن الايقاع الاطراف الاخرى من تلك نفسه وهذا هو دليل الشيخ في المبسوط على الاخر على
 الاقل قال كلامه الفرس لانه في ذلك غيره **قول** فلورج قبل الفرس في المبسوط حتى في جوار
 الفلم كما على شكل **قول** يشاء من احتمال بطلان الادب بالرجوع فيه قبله ومن
 بقا سلب الفلم وهو الغرض بالادب السابق الى تعلم جده فيه **قول** وفي استحقاق الأجرة
 قبله **قول** هذا مبني على ما تقدم فان لم يقطع الاقرى وان لم يعلم فان لم يقطع
 بجواز قبل الفلم لاجره لا يخرجه من تلك غيره فبما اذنه وان اوجب الاقرى بقا الفلم
 فلا اجرة لانه غرض من قبله السابق **قول** وفي دخول المصير في نظر **قول** احداً لا
 العارية المضمونة عامرة الدائمة الدوام فان منعها من الاطلاق فكانت مضمونة بالاسماء
 وهل يدخل في هذا الحكم عامرة المصير كجمل ذلك في رد النص بان اعادة الذهب
 مضمون ويدخل في المصير ويكمل عدمه لان الظاهر ان المراد بالمرام والدماء ما اقتناه
 من العلامات ان لم يقطع مع بقائه مملوك **قول** فيضن بما يجب من المثل ان
 وجب على المستبرع ان العارية باحد الاصحاب كان مثلاً والآخر في المثل في كل على
 الفلم من حين الضم الى احد الثلث **قول** اذا وجب على المستبرع ان العارية باحد الا
 سبب المرجع الضمان ان كانت مثله من مثله وان كانت من ذوات الفلم من فيها
 يوم تلفها لانه في بعض وجوب الفلم من وجود الضمان لا في غيره كجمل على الفلم من حيث
 صيرورة صامتة الى وقت التلف لا في كل وقت منها كان صامته ومعناه ان يجب عليه
 لو تلف كان عليه القيد لا يسقط ما وجب عليه من الزيادة السابقة لا بغيره من التلف
 لا باذنها لداخلها في زمان **قول** وكذا الشرط الضمان فيجوز بالاستعمال ثم تلفت او
 استعملها ثم تلفت فانه بعض الفلم يوم التلف لان بعضه مضمون على شكل **قول** يشاء
 من انه نص بالاستعمال لانه من فيه في بعض ذلك النقص من انها غير مضمونة بالار
 شرط اداء القرض وكان ذلك النقص مضموناً الاول هو اختيار الشيخ في المبسوط والمثل
 اختياراً من الجنبه والصلح **قول** فلو اسقام من العاصبة لم يرجع مع الجنبه

المصير

انما يجمع الا ان يكون دها او فسخ وان الاقرى الضمان على المستبرع خاصة **قول**
 يريد ان لو اسقام من العاصبة جازاً بالعصب فان الضمان ليس على العاصبة بل
 انما يرجع على المستبرع على العاصبة ان يرجع على العاصبة يرجع على المستبرع لا معز
 بجده العصبية فيسقط على الانتفاع بغير عوض هذا ان لم يكن دها ولا فسخ اما ان كان
 المستبرع احد عاقدان الاقرى عند الفلم الضمان على المستبرع لانه دخل على من وقد
 حصل التلف في حقه فيسقط الضمان عليه **قول** ولو اذن في تزويج الخطه كجمل الى
 والادون لا الاخرى كونها حرم النكاح وعليه الاخرى لو فعله الاقرى عدم اصفاط
 الضمان من على الاطلاق بخلاف على الاقرى **قول** اذا قال المبر المستبرع انك
 الارض لم يرجعها فخطه لا يخطى الا غيرها كجمل النكاح فيرجع غيرها كان عليه الاخرى
 وهل لاصفاط الضمان فيسقط ان يسقط بقدر اجرة تزويج الخطه لما اذن فيها لم يبر
 الزيادة لم يبر كجمل قال القرب ان لم يفسد في ذلك مع الفلم لانه في ذلك مع الاطلاق اما
 الاول فانه على تقدير ان الخطه قد تزويج مثلاً ما دونها لم يبر من غيره عليه
 بخلاف فيكون على الاذن في عمل غيره فيكون في الفلم في الفلم لانه في الفلم في الفلم
 احر الزيادة لاخر بخلاف ما لو اطلق وهو المشرع في حرة اطلاق الاذن في تزويج الخطه
 مع الفلم غيرهما قد يفسد كجمل الفلم الى المساق في الخطه الى الزيادة في عينه
 انما هو الزيادة لاخر في عينه احرها دون القيد المساق لانه ما دون فيه ولا يجب
 عليه اجرة **قول** وفي الفلم مع القرض او القرض على مائة **قول** يريد ان في كل
 المالك والمستبرع فيه العين بعد تلفها وبعد القرض او الضمان بالاشتراك
 القول في المستبرع مع عينه وهو قول ابن ادریس وقال الشافعي وسلام واثبت الزواج
 وان حرمه القول قول المالك مع عينه **قول** ولو اعار المستبرع للمالك الرجوع ما يبره المثل
 على من شاء وبغير ضمان على المالك على شكل **قول** يريد بقول مطلقاً سواء كان
 عالماً او جاهلاً مثلاً الاشكال من حيث ان المستبرع للمالك فكان سقراً الضمان عليه
 ومن احتمال اختصاص الحكم بالعلم اما الجاهل فانه معزوم وقد سطر العبر على الانتفاع
 به بغير عوض ضعيف بما شره وكان السبب في قوله في الضمان **قول** ولو اذن
 المالك في اجارة المبر لم يرجع الا على المالك على شكل **قول** مثلاً الاشكال
 سواء اعاره مستبرعاً او رجوعاً فيها من وقوع العقد لا من علمها باذنه لم يكن الرجوع
 فيه قبل انقضائه منه **حكم بالنقض** **قول** ولو تزوج مثلاً طلق فقدم السابق فان شادوا
 فحق تقديم المدي على القرض والقرض على المدي والسر على العسر وظاهر العقد
 على السر نظر **قول** وجه الظاهر ترجيح المدي على الاخرين والقرض على المدي

الخطه
 الجمل

الحائض على سبب فانه ربما كان سبب البعد مع القردى او المبدوى فكان ما يلقى
 الواجب فلهذا في ترجيح المور على العسر في بعض مواضع مصلو القيد فيكون من القيد
 يتفق دون الاخره في ظاهر العدل والفرق با ما ندوس صيدا القاطن كل منهم **قول** في
 ترجيح دعوى المسلم او الحر على المخاض والعبد **قول** الشيخ هنا قولان احدهما انه كره
 في خلاف وهو ان المسلم الكافر والعبد سواء والاخر ما قواه في المبريد وهو ان المسلم
 من الكافر والحر من العبد وتسرده المص من حيث عظم الادلة على حرزها كما
 منهم للرب ومن ان حاشيت المسلم او الحر اقوى من الاخرين خصوصا لو كان الاتفاق
 واما الاسلام او في الاخرى وضربا مسلمة حكمنا بعدم اسلام من ادعاه الكافر ورفق من
 ادعاه العبد **قول** والاخرى افتقار الام الى البينة او التصديق بعد بلوغه **قول** اذا
 ادعى الرجل بترقه ثبت ان كان صغرا وان لم يكن لو بينه ولا يفتقر الى التصديق بعد بلوغه
 اما الام فتقضي في ذلك لاحتياط لاكتفاء بذلك فيكون ادعى البينة وهو شامل لكل من الا
 بون وهو من الشيخ ومن انه لا يحصى تحضه فيوقف على البينة تصديق المدعى بسبب
 من الاب بالاجماع فيبقى الام كغيرها من المدعىين وكما بالدعوى **قول** فان اعترف باليد
 بقعة فالوجه القول **قول** يريد انه لو كان الملقط مملوكا فافتقار عليه للملقط بالارادة
 استيفاء الغفلة كان الملقط يتبعها ولو اقر المولى ببقعه هاهنا لم يفتقر الى ذلك وهو
 الوجه عند المصنف لا اعتراض على نفسه بالفعلة كان مقبولا فان المولى لو اعتصم
 فكذا اقراره وبطلان المسح لنفسه من الملقط من بعده وقد كانه له ذلك فيكون اقرا
 مانفا من حق بينة العبد وهو غير جاز لعق الزمان فعلى ما احتار المص يرجح المنقن
 على الاول عما اتفق اذا كان العنق متاخرا عن الاتفاق ومقتضى على البيع **قول** و
 الاقرب ثبوت الولاية للمدبر والمبدوى ومنشئ الشعر **قول** اما المدبر فلا يمتنع
 انما يمنع من التصرف في المال وهذا ليس نصرا في المال فلو عين منه اما المبدوى و
 منشئ الشعر فله وجهان احدهما لا يمتنع انما يثبت له ما يثبت لغيره من الولاية
 باثبات البطلان لغيرها **قول** فالاقرب انه لا شرع في الاستيطان في غير
 بلد الاقفا **قول** وجه القرب ان المجلع في ذلك على خلاف الاصل **قول** ولا
 بالقرينة وان كان معه قعد انه لا يملك اى ولا يملك له بالقرينة وان كان معه
 ما يدل على انه له القرعة التي تنضم ذلك على امكانه يثبت من ان كونه بعض
 له بالبدن خصوصا مع وجود القرعة الدالة على ملكه وعدم مودعه ومن ان ليس معه
 واحتمال كونه لغيره اذا لا اعتبارا بالاثباتية محروقة عن شهادتها **قول** ولكن الاجداد
 والجدات وان كان الاقرب حيا على امكان **قول** يريد وكذا يتبع القيد للاب

اقول

والاجداد في الاسلام وان كان الاقرب ميتا حيا كالاب والجد على امكانه يثبت من ان كونه
 الباقين فثبت الجد والخدة في الاسلام ومن ان مع وجود الاقرب يكون اول المتبعية له القرب
 فان سبب المتبعية انما هو القرابة المخصوصة وكلها كانت اقرب كانت بالمبتوعة **قول**
 فان بلغ والعرب عن نفسه المقر في الحكم بترقه بترقه يثبت من ضعف بينة الدمار **قول**
 ومن سبب الحكم باسلامه **قول** ولو جنى على طريقه في الاقرب مع ضعف جوايز بينة القضا
 لوالده له **قول** صنع الشيخ رحمه الله من ذلك الاقرب عند المص الحجة لان الولاية على
 مع فقد الاب والجد له للامام في تحاشي ان يتوقف له حق من القضا من كسائر الحقوق
قول فان قبله جرحا في الاقرب في سقوط المقر والبينة واحتمال التفرغ في سبب الدية او اقل الا
 مريت منها ومن القيمة على امكان **قول** قد ذكر في الكتاب ان الحكم بترقه ظاهره ان
 ما لا يلزم خبره شيئا فعلى هذا اذا قيل قابل هل يعقل به الاقرب عند المص سقوط المقر
 لا ذكره من البينة وان لم يكن حرا فان تبعة الدمار ضعف فلا يثبت على الدمار بجره الا
 احتمال فعلى هذا ايضا القضا على الما والذى يضر به امكانه او يحتمل ثبوت الدية كذا لانا
 حكمنا باسلامه وقد كان كسب القرد بترك خبره من التزم على الدم الذي لا يثبت له ولا
 يتبعه لانها الخدة وبها مع الحكم بترقه يحتمل اقل الاقرب من الدية او القيمة لان ذلك
 هو المقصود وما زاد عليه شكوك فيه فلا يمكن تجميع مع امكانه فيه **قول** وان استند
 الى خبره حكم ظاهره على امكان **قول** لو ادعى الملقط بترقه فان استند الى الاتفاق لم
 يسع له الاتفاق لا لوجوب الاشتقاق وان استند الى غير الاتفاق حكم ظاهره على
 امكانه يثبت من ثبوت البينة الذي يستند الى الاتفاق ومن الحكم بترقه الملقط في امر
 الاسلام **قول** فان بلغ وانكر فوزه الى الرق امكانه **قول** على تقدير القول بانه
 حكم له بالرقية لو بلغ المدعى بترقه وانكر الرق في بترقه امكانه يثبت من الحكم بترقه
 فلا يعقل انكاره لغيره من العباد اذا ادعى ان له فانه لا يثبت له دعواه الا بينة ومن
 ان الحكم له بالرقية انما كان ظاهره عدم المنافع في تلك الحال قد حصل المنافع فيها فلا
 يمكن لغيره بينة او تصديق **قول** ولو شهد بانه ولد مملوكا ولم يملكه فامكانه يثبت
 من انه قد ولد حرا **قول** لو اقام البينة بترقه حكم له بذلك ولو شهدت له بغيره
 ولم يملكه فحق الحكم له بالرق امكانه يثبت من انه قد ولد حرا كما قال المص ومن انه يملك
 فليكون وقام بينة غيره **قول** ولو اقره الاب المير ثم العبودية فالاقرب القول **قول** وجه
 القرب من عدم اقراره العقل على القيد حيا بترقه عند لان الحر لا يورث **قول** وفي
 رة العبيد مع طلبة المال امكان **قول** اذا وجد البعير غير مملوك ولا مائة او قد ترك
 من جرحه على كل واحد يملك ولو طبعه على قبل كسب عليه رة البينة امكانه يثبت من كونه قد

أول اذا غضب ثوبا فغضب ثم طلب فلع صفة فان ايهلك بالقلم اجب قطعها لا يطلب
 فضل بالعين ما عجز كان له ذلك واما لو كان بهلك بالان في نفسه اشكال يشك في عدم
 العاقبة بالاشارة بل هو صريح محض مودونة مكانه **وقر** ولو كانت في الجزء وضيق العرق
 ليقطعه بالاقرب الرجوع الى الفية اذا كان في السفينة حيوات لجره اما العجز العاصب **أول**
 لو غضب ثوبا فوقه به سفينة وفي الجزء وحيف العرق فوقع احتمال القطع وان عرفت في حيز
 مرة الغصوب المائل للثوب والاقرب عند الصم الرجوع الى الفية لان قلعه يولد في عظم غير
 العاصب الحيوات الجحور اما العجز العاصب فانما يجب مراعاة معطى المالك في حيزه
 معطى المالك ذلك المالك الذي في العجز العاصب للرجوع بين المحققين ويكون بمنزلة العذر مرة العجز
 فيعطي الفية المالك الجدل لا ثم يكون له اضيق الساحل **أول** ولو كانت في الاقرب العين
أول لو كان الحرق على العرق العاصب الاقرب عند الصم جواررج وفي العجز وان عرفت
 ما للعاصب لانه بعد واحدة بخلاف الاجنبي الذي لم يصدر منه عدوان **وقر** ولو مات
 الجرح او توفى فخرج اشكال من حيث الاشكال **أول** يريد ان الغضب حيوط تحتها بها
 جرح انفسه وخيف من عجز العاصب الجرح او سفينة فقد مر في الكتاب انه يتعين الفية فلو فرضنا
 ان مات الجرح او توفى فخرج اشكال يشك من ذلك الحد من زعمه من السلم على حقا عليه
 من الموت والاشك فخرج عن احد الوجهين فان الميت لا يتغير بالزعم والميت لا يباع بالدم بخلاف
 الزعم من حصول المثل للميت عنها **أول** فلو وقع الجحارة جاهلين بالغير فعليه مهر سائلها
 في اعرسها او عثر عليها مع البكارة ونقص المثلوة على الخلاف في احتمال الاكثر من الارش والعنق اذا قلنا
 في الجحارة على العبد العاصب بما فيه مقدار كان هذا الجرح اذا وقع فغير زيادة العنق على شئ
 القصص لاللت الطالبة لانه مقدار شئ على ذلك الفعل واما على تقدير العكس فليخصا به لاعت
 العنق بمجانية صدرت من العاصب هذا اذا وطئها من غير عقد مآل عقد عليها جاهلين
 بالزعم كان العقد باطلا فلا يثبت به صتي بلع من المثل والعاصب بالمهره اكثر الامور التي لا
 قلناه **أول** اما لو وقع شيئا من اشكال يشك من عدم العلم بمجانية ومن اتهم الاجنبي بها وقع
 بمجانية فالأقرب الضمان **أول** قد ذكر في الكتاب انه اذا حملت من العاصب وطئ لها
 جاهلين كان عليه قيمه الولد ميسر قطعا فلو سقط ميتا فاما ان يكون لغيره جنة او جنة
 من الاجنبي من العاصب فان سقط لغيره جنة قد ذكر في ضمان العاصب اشكال الاشارة
 من عدم العلم بجانيه فلا يكون مسؤولا ومن كونه مسؤولا على الاجنبي لوقوع مجانبته وان كان قد
 من الاجنبي كما ذكر في المالك سائلها وان كان بجانيه العاصب فان سقط للعاصب ان
 لم يكن بجانيه ضمنه قطعا وان قلنا لا يضمنه شيئا الاقوى عندنا ان لا يكون له من الجحارة
 لو صدرت من الجاني ضمنها العنق بس من ذلك لو صدرت من العاصب فيحمل العنق عدم العلم

أول اما في المصنف الخلاف
 في جواب الكتاب
 وجوب احكام من بين الارش
 والعنق

لا يقد العنق حرا ولو كان بالوجه الجاهل واما ما يترتبة يوم سقوط جدها سقط ميتا فلا يكون
 مسؤولا للمال الجحارة في ووده لا على اشكال **أول** يعني لكانت في حاله الجرح وهو جاهل
 حقت في هذا الزمان ان الرأى في ان سقط منه مجله لا يترتب على اشكال يشك من ان يكون من الزعم
 ومن كونه حقا للبدن لا يقطع من ذمة الرأى بها هذا الاول من ذهب ابن ابريس **أول** وفي
 بعده بعدد مع الاشكال نظر **أول** يريد في هذه المهر بعدد الاشكال نظر في ان كان
 المتكر لا يثبت للزمن جرحه بعد كذا كذا من زعمه الجرح فاسد فانه لا يترتب الزمن من جرح واحد فلو كان
 ومن الاكثر مسبب جرحه من المثل فينبغي بعدد سببه في مرجع الشر في بقية استوفى لها ما
أول يريد ان لو باه العاصب اذنه المالك من يد المشرع الجاهل ورجع عليه بما استوفاه
 المانع فهل المشرع يرجع بما عثر من ذلك المانع التي استوفاهما قال الشيخ في البسوط الاقوى
 المرجع لا عزم في هذا المقام وقال ابن مسعود كنا بليبس من المشرع يرجع وعلى القوي
 في كتاب العنق لم يترصد هذا وقال العنق في الخلاف لما عثر على العاصب الرجوع الى العنق على
 ناله الرجوع لانه مغرور فكان الظاهر على العاصب ان قد اذنت اليه طعاما للغير فاكل فانا اذا مرجع على ذلك
 مرجع الاكل على الاخر مجله وفقر والامر له وسباق البحث في ذلك في باب العنق لم يذكر في باب
 العنق شيئا من ذلك ولا يعرض هذه المسئلة في **أول** وروي فقلع ياء الاقرب الرجوع
 بغير انفس **أول** لا يشرع بزمان العاصب جاهلا بالعنق في جفها ياء فقلع المالك
 ياء وكل مرجع الشرع على العاصب بالبيع بامر من انفس انفس انفس العاصب لا يترتب على الشرع
 والاقرب عند الرجوع لانه مغرور **أول** ولو غضب في يد احتمال الرجوع لان العقد يقتضي
 ضمان الاجرة بخلاف الجحارة وعنده **أول** اذا اشترى من العاصب جاهلا بالعنق فغيب
 في يد المشرع وعزم المالك الاقوى فهل يرجع بذلك على العاصب فيحمل الرجوع لانه ذكر المص
 وعنده لان ضمان الشرع في ذلك يجب حدودا لعبه عن لا يلبس العنق **أول** لو
 غضب جحارة فزعم على ان لا ولد العاصب وعليه الاجرة على نكاح **أول** يريد ان اذا كانت
 الاجنبي العاصب جاهلا بولد عليه وعليه الاجرة وهو اضيق ارجح ابن ابريس قال الشيخ جرح
 المشرع للبسوط لا يوجب الاجرة على العاصب لان النكاح صلت من كس العمل **أول** او لم
 مع الاستيفاء وبدو لنا اشكال **أول** يريد ان لو باه الانسان متجافا فاسد فقلع
 فان اتبع المقتدة ليعلم البيع بالبيع لان البيع لم يقبل عنه وهل يرجع به على المشرع فقال
 ان كان البيع جاهلا بفساد البيع او باه ما استوفى المشرع مرجع عليه بها الامم استوفى
 ماله في ذلك البيع الجحارة فلو كان الرجوع به عليه اما لو كانت المانع في يد من غير متجافا
 فقلع نكاح المشرع بالبيع في اشكال يشك من كونها مغرورة على المشرع لا فاسد فقلع
 مغرورة فكان مغرور عليه لا اهل من ان علم العاصب بفساد البيع وعدم الطالبة به لا يوجب

وقر ما العنق

هذا في العقد العاصب
 الى الفية الواحدة فلا تعد
 لا تخاف سببه كوكس

البيع الذي يقبل به الحيا لا يمنع لعن الحيا من احدى الامور الاخذ به اما من احدى هذه الامور
واما من الاخرين بهذا المشتري فيستحق ان يكون له شرط البيع الحيا من غير ان يملك الذي
هو شرطه وحده على حاله كان له من المشتري الاول ان يخذ من المشتري الاخر حتى حاله المفع
لان زيدا ما كان له عند شراءه حاله من غير ان كان له البيع على زيد ان يخذ ما اشتراه بالحياء الذي شرطه
لنفسه فظهر على هذا البيع من الاخذ به فلا اخذ البيع الحيا على زيد البيع واخذ من البيع فان كان البيع
بعد ان اخذ من المشتري المفع من حاله فالمشترى له من شفعه لانه اخذ بشفعه مستقره له
بسبب الشراء عند البيع والاخذ بالشفعة وان كان البيع قبل ان يخذ بالشفعة فليس
للمبايع الاخذ بالشفعة لانه لم يكن ما كان عند البيع من اخذ من زيد المشتري اشكال فيشأن من كان
شريكا عند البيع بصفة مشاعة ليقبها الشفعة فكان الشفع له ومن زوال سبب الاحتفاظ
اعلى الملك بسبب فسخ البيع واخذ البايع **قول** ولا ثبت لغير الشريك الواحد على زيد **قول**
ذهب كثر فقهاء الاما يتبين ان الشفعة لا يشت مع زيادة الشريك على اثنين كما ذكر المص قاله
السيد الفقيه الطوسي وعلى بن بابويه وسائر الروايات وان البيع وان جزمه وان شرطه
وابو منصور الطبرسي وقيل المدين الذي يرى ابن ادريس وقال ابن الجبلة ثبت مع الشرف
وقال محمد بن بابويه بن عقيب ميراثه روايات يقضي انها لا تثبت مع الكثرة قال صفه هذا الكتاب
يقضي بذلك الشفعة في الجوز وحده فاما في غير الجوز ان الشفعة واجبة للشركاء وان كانوا اكثر
من اثنين **قول** وللأب وان عملا الشفعة على الصغير والجوز وان كان له هو المشتري عنده اشكال
قول اعلم ان الشفع في الميراث قال اذ باع والي البع حصته من ملك مشترك بينه وبينه لم يكن له
الاخذ بالشفعة الا ان يكون اباه او جده الا انه الوصي منهم يورث بقدر النصف ولا يورث لغيره
لنفسه بخلاف الأب والجدة فانهما غير متممين ولهما ان يورثا بالانقسام المص استدل ذلك
من حيث انه وصي بالبيع ينسقط شفعته لان الرضا بالبيع يسقط حق الشفعة من حيث
امكانه امراده البيع عنهما لمصلحةهما واما في الشفعة لا يسل ان مثل هذا يسقط الاخذ
بالشفعة كما ذكرنا وكبلا على ما يأت **قول** وكذا الرجل على ثلثي **قول** قد حكينا عن الشيخ
في الميراث ان من ثمرت الشفعة الموصى **قول** ولو وقع في الميراث مع جليل الاخذ كان للمولود
ان يخذ الميراث على اشكال يشاء من اداءه الى الميراث من جليل الميراث عند بلوغه لغيره واخر له
قول ومن ان من الميراث عليه باق ولم يعزل ولم يترك له الاخذ **قول** ويثبت
مع الكثرة فقبل على عدة الرؤوس وقبل على عدة السهام **قول** القابل باثني عشر على عدة الرؤوس
لغير الصدوق ابو جعفر بن بابويه والقول بانها على عدة السهام هو مذهب ابن عباس بن عبد
مذ قال الشفعة يكون على قدر السهام من الشريك ولو حيا فذلك **قول** فبما اذا اثنان
من شركاء استحق الشفعة دون المشتري وقبل بالشركة **قول** ما ذكره في الكتاب من ان

الشفعة

الشفعة الثالثة دون المشتري هو واحد **قول** في البيع في موضع آخر من الخلق فانه لا يبر على من قال
من اصحابنا ان الشفعة على قدر الرؤوس وان كانت اربعة ثلاثة اثنان او اثنين فليس له نصيب احد
الاخرين يعني الشفعة الشري مع الاخرين انصافا وبه قال ابو حنيفة ومن اشاف غير من يملك
لاخر المشتري غير استدل بانها تساوي في الشركة الموجود حين الشراء فوجب ان لا يبر واحد
بالشفعة الذي حيازته لبعض الاشاف غير هو الذي يبر منه او لا عز ان هذا اقوى **قول** ولو قال
الحاضر لا اخذ حتى يحضر الغائب لم يجل شفعته على اشكال **قول** وجب الاشكال من حيث
انه ترك لعنه فلا يجل شفعته ومن حيث انه ترك الاخذ مع القدر عليه فلا يجل شفعته
والوجه ان ذكرها الشيخ في الميراث ولم يبرح احد **قول** وان اخذ من اثنين اشكال في الاول
قول يبرح في الثاني اشكال فيكون بعض حصته لغيره ولو اذن الباقي لآخر حصته ولم يعلم شركاء البيع ثم علم
كان له ان يخذ بالبيع جميعا والاول خاصته والثاني خاصته اذا كانت ارضا من الاول ان يخذ
المشتري لثلاث لان لم يكن شركاء حيا في الاول وان اخذ من اثنين اشكال في الاول لانه
شريك عند شراءه فكان شركاء في الشفعة وانما لم يملك لانه ملك يمين اخذ بالشفعة فلا
سببا في اخذها **قول** يملك الشفع الاخذ بالعقد وان كان في بيع الحيا على زيد **قول**
حالف الشفع من دون ذلك حديث قاله كان له الحيا للمشتري وجب لشفعه الشفع الموقر له
المطالع بعد انقضاء الحيا **قول** اذا قال ابن البرقي **قول** وقال اخذت شفعة الشفع فالاخذ
بطلان شفعته **قول** وجب السقوط ان يبرح احد الموقوفين لغيره ولا اجر الاستمارة لبعض الموقوفين
على يمينه لانه لا يسقط الجميع **قول** يجب الطلب على الموقوف في الاشكال بطلان شفعته
بزي **قول** يبرح بالشفعة في شفعة الشفعة المطالع على العزم مع الاشكال وهو قول الشيخ في النهاية
والميراث والخلاف في ابن البرقي وابن جرير والجب على الطبرسي وقيل المص من والده رحمهما الله
وقال السيد الرقي انها على الترخي وهو مذهب ابن الجبلة وعلى بن بابويه وابن ادريس **قول**
فان كان الثمن شيئا فعلى الشفع مثله وان كان من ذوات النعم فعليه قيمة يوم العقد على ذلك **قول**
لا خلاف في ثمرت الشفعة ان كان الثمن من ذوات الاموال في كل المشتري مثل انما الخلاف في ثمره
لو كان الثمن من ذوات النعم فعلى الشفع والخلاف لا شفعة وهو مذهب ابن جرير وابو الطبرسي
وقال في الميراث باخذة الميراث من ارضه الميراث وهو قول الفقيه وابن ادريس وقال ابن
الجبلة لا شفعة الا اذا ردت تلك العرض من ارضها على المشتري **قول** وان كان الثمن من جليل الشفع
الاخذ تلك بعد اقامته قبل ان يكون شيئا وليس له الاخذ بعد الاجل على زيد **قول** الاول
الفقيه والشيخ في انها تباين بين ابن البرقي وابن ادريس والثاني الاخذ من الاجل قول الشيخ في الميراث
الخلاف حديث قال جاز الشفع بين الاخذ بالشرع في الحال او بعد البصر لا الاجل **قول** وروى
المشتري في الثمن بعد العقد لم يبرح الرضا وان كان في يد الحيا على زيد ولا يبرح عنه باخذ البايع

وان كان في حصة الجبار **قول** هذا قول ابن ابي عمير قال الشيخ رحمه الله لا يسهو ان اخطا ارباع عن
 الشئ بعض الشئ سقط عنه ثم ان كان في حصة الجبار الذي يسهو ان يخطئ كان خطا عن الشئ ايضا
 لان الشئ باطلا بعضه بالثبوت الذي سقط عليه العقد وهذا هو الذي يسهو عليه **قول** ولو جعل
 الشئ او جعله مسجدا او هبة فله الشئ بطلان ذلك كله والثنى للواجب ان يأخذ ان لم يكن لا يمتد
 الا في اشكال **قول** اما رجع الواجب بالثنى على قدر ان لا يكون البتة لا يمتد قطه لانه ان
 يرجع في الاصل وهذا عرضة فيكون له ان يأخذها وما على تقدير لم يرجعها فان كانت هبة لدى راجع
 او موقوفها ففي احد الثن شكل بقاء من بطلان المربة باخذها بالشئ فيكون الثن
 للراعي من حيث ان لا يمتد من طرفه وهذا الثن موقوف ليس له الرجوع فيها اعلم ان يكون الرجوع
 في عرضها **قول** وان كان يفعل الشئ بعد المظانية فمن الثن على راي **قول** يريد ان لا يوجب
 الشئ بطلان الشئ بل ان يرضى بعد المظانية من الشئ لثبوتها في الشئ وهو قال في الشئ كما لا يمتد
 حجة من سعيه رحمه الله وفعل هذه المظانية فلا اثر لانها عليه لانها لم تسقط اليه بوجه المظانية بل
 بالانحياز فيكون الشئ قد تصرف في ذلك فلا اثرات عليه **قول** اما ان تلقى بعض المبيع فالأقرب ان يأخذ
 بجهته من الثمن ان لم يكن يفعل الشئ **قول** وجه الأقرب ان الثن في مقابل جميع المبالغ على ما في
 والمال لم يحصل الشئ فوجب عليه ما قبل ما وصل اليه منه لا غير وقال الشيخ في المبسوط ان حاش
 الدار اخذ الشئ فوجب العوض بالجميع او تركه لا يمتد ولا في الخلاف ان كان ذلك ما يرام
 فالشئ بالخيار به ان يأخذ الجميع او تركه وان كان يفعل ذلك كان له ان يأخذ العوض بجهته
 الثن **قول** ولو امتنع المشتري من الاخذ بجهته الشئ من قلع مع دفع الارض على الاشكال ومن بدل
 قبل البيع والعرض ان يرث المشتري مع عدمه نظر **قول** اذا عرض المشتري لبيع الارض الشئ فيكون
 الشئ غايبا او صغرا مثلا وحضر الشئ او لم يلحق بطلب القلع فامتنع المشتري من قلعه فاما ان يرضى
 المشتري تأخرا فاما ان العرض له ان كان رضى باخذ القير كان الشئ راجع من قلعه دفع قير الميراث
 قلعه هل يجب عليه الاخذ بقلعه قال الشيخ ثم في اشكال ان يرضى من مال العرض فاما من لم يرض
 من ذلك غير مع وجه عليه وكان الشئ له لانه لم يرضى ومن انقص على ذلك غير المعنى
 ما كان حاشا لا يرضى وان لم يرضى المشتري باخذ القير هل يرجع على ذلك قال الشيخ ثم في نظر بقاء
 من انما معاوضة فيقتصر العرض على المظانية ومن ان قلع العرض لا يمتد فيرضى بغيره كثيرا
 عليها في الارض والعرض بنفس اكثرها ونقص معظمها فيكون ذلك بمنزلة تقديره العين ببيع
 بهما الحقين ببيع القير **قول** والهاء المنفصل العقد بهما العقد والاخذ المشتري وان كان كذا
 لم يرض على راي **قول** خالف الشيخ رحمه الله في ذلك حيث قال اطلع قبل التامر للشئ لا
 الحكم السقف ولا يمتد الاصل في البيع فكذا هنا ومنه انه بمنزلة السقف الا انهم بهت بغير البيع
 وغيره فان سجدت في البيع لاختصاصه بالبيع عليه استقامة من الشئ فلا يمتد على غيره **قول**

وزنقت

وليفس في الشئ من قبل الثن فالأقرب ان الشئ لا يرجع بالمقاي **قول** لو باع المظانية
 شركة من ثمن واحد الشئ من الشئ بمثل ذلك الثمن ثم ظهر عند البيع في الثمن العقب بغيره
 على الثن وفي العقد لم يملك احد الشئ من الشئ لان سحاق الشئ كان على الشئ بالبيع
 في جميع المبالغ على الشئ بغير الشئ فلو فرضنا ان كان الثن مائة وفيه الشئ تسعين فهل الشئ ان
 يرجع على الشئ بالمقايوت بين الثن الذي دفعه الميراث في القير التي دفعها الميراث في البيع في البيع
 بين ذلك لان الواجب على الشئ ما يرد كان الشئ الرجوع عليه والعشرة الاقرب عند الميراث
 الا يرجع بالمقايوت لانه يجب على الثن الذي دفعه عليه العقد والعقد وقع على الثن الذي
 دفعه المشتري والناقص ان الزم المشتري بسبب البيع الذي يمتد فلا يكون مسقطا كما يجب على الشئ
 والوجه الرجوع بين **قول** ولو تلقى الثن العقب قبل قبضه فان كان الشئ احد الشئ من المبالغ
 البقية الا بطلت الشئ على شكل **قول** وجه الاصل ان يكون الشئ بالبيع بغيره بغيره
 الثن العقب قبل القبض يقتضي بطلانه فيبطل الشئ الثاني لروى كون سحاق الشئ في الشئ
 على المقايوت لم يكن باطلا فلهذا ولما تجدد ذلك بسبب ثن وهو ما فرغ من سحاق الشئ
 الشئ رحمه الله في المبسوط بطلان الشئ مطلقا فقال اذا مات العبد المجمع لثنا قبل
 القبض بطل البيع وبطلت الشئ **قول** ولو ظهر عيب في الشئ فان كان المشتري الشئ عا
 لم يقبله للاحدها او كانا حاشا له فانه من الشئ في الشئ في الرد والارش فان حاشا
 الاخذ لم يكن للشئ الشئ لعل لا الارض قبل لانه استدرت خلاطه **قول** القابل باق
 ليس له الارض هو الشئ رحمه الله قال لا استدرت خلاطه منه يرجع في الثن الميراث لا يمتد
 الرد فكذا يمتد الارض لعل القول بثبوت الارض يرجع به سقط عن الشئ من الثن بقاء
 لان الواجب عليه مثل الذي وجب على المشتري **قول** ويسقط كما بعد الفصل او تضاف
 الصلابة على راي **قول** هذا المخطات من على ثنها على القول وقد تقدم القول فيها اذ لا
قول وان ترك الاشهاد فالأقرب عدم بطلان **قول** يريد من لك اذا كان له
 عذر في الحضور والتوكيل فلم يثبت بالمظانية الشئ فالأقرب اني لا يمتد لان من الشئ
 حيث لم يمتد الا في سقاطه ولم يسقط فكان باقيا **قول** ولو اسقط حقه من الشئ قبل
 البيع او قبلها او قبل اذ ان فالأقرب عدم السقوط **قول** هذا قول ابن ابي عمير والظاهر
 عليه ان سقاطه وطرفه من قبل الاخذ لغيره حاشا بقاء ثبوت البيع فاسقاط قبل
 ذلك باخذ ثلثه امر سقاطا لا يجب فيه بقاء ثبوت الشئ او قال الشيخ وان حرمه لوعرض
 اياه الشئ فلم يرضه بغيره من ثمن ذلك الثن او رايه اعلم لم يكن لصاحب الشئ
 بها **قول** وكذا اذا كان له وكيل لاحدها او لغيره على البيع او شهد على البيع او بارك لاحدها العقد او
 اذن للمشتري في الشئ او ضمن العبد للمشتري او شرط الجبار له فاشترى من الاضمان ان ترتب

على المزمع **أقول** يريد ان الاقرب في هذه ان شفعة لا يسقط الا بالبيع باسقاطها
 لبقاء حقه هذا انما اذا اشترط المتابع الخيار له فامضاء اما في مكان عنده ان شفعة
 ان كانت مترتبة على المزمع يعني ان يشترط انما لا يثبت الا في البيع اللانتم وكذلك لان اختيار
 للمامضه قبل ثبوت شفعة وان قلنا انها قابله لمطلوع البيع سواء كان لانها لا خيار في البيع
 المشتمل على الخيار فانه اذا اشترط امضاء البيع سقطت شفعة لان الشفعة على الفور وقد قلنا
 امضاء البيع قبل الطالبة بها الاضافات من البيع بعد ثبوت حقه فكانت ذلك مرضى منه
 فلو طرأ حقه من الشفعة فلا يوجب خلاف ذلك فيها ان كان وقبله قال الشفاعة وابن ادریس لا يجعل
 شفعة بذلك سواء كانت وكلا في بيع الشفعة في المشرى في مائة من الف درهم هذا وقال ابن
 ادریس لا جعل فيها الوارث قال في النهاية لا يجعل شفعة من غير ان يكون له خيار في البيع
 شفعة بذلك سواء كان وكلا في بيع الشفعة في المشرى في مائة من الف درهم هذا وقال ابن
 اختلاف جعل منها وشهد على البيع في المشرى في مائة من الف درهم شفعة وتبعه من حرمه وقال ابن
 لا يجعل منها الوارث قال في النهاية لا يجعل شفعة من غير ان يكون له خيار في البيع
 شفعة بذلك سواء كان وكلا في بيع الشفعة في المشرى في مائة من الف درهم هذا وقال ابن
 شك وامضاء لم يثبت شفعة لم جعل شفعة باسلام والدعا لان السلام تسمية والدعا لا تكفي
 بوجه الاقصد لا يثبت من الشفعة كما يملك منها اذا اذن وقد تقدم ومنها اذا ضمن العدة
 او شرط الخيار في البيع في البسوط والحقاق لوضوح الشفع المدرك لاحداهما فنفس العقد
 او بتاثيره فشرط الخيار على ان الخيار للشفعة لم يجعل شفعة وقال في الخلاف سقطت **وقرر**
 او تلف قبل قبض على امثال **أقول** يريد انه لو اعترف الشفع بثلث الثمن العقوق قبل قبضه
 شفعة على كمال وقد تقدم البحث في ذلك **أقول** وهل له التزام عاجلا ولا اخذ ثبوت
 الحصاد **أقول** لو تزوج الشفع قبل الطالبة لم يوجب البصر لان المقصد للشفعة اخذها
 مشفوعة بالزواج وهذا لا يثبت الطالبة بالشفعة الموقوت الحصاد قال الشيخ فيلان له فيه
 عرضا صحيحا وهو ان يشفع بالثمن الحصاد ولا يدفع الثمن ويأخذ الحصاد لا يشفعه له فيها وفيه
 نظريته ما ذكر ومن سلكه ترك الطالبة مع العدة وذلك جعل للشفعة **أقول** والشفعة
 موزنة كالاصل على **أقول** اختلاف فقهاء فاق ذلك على قولين احدهما ان الشفعة يورث
 كالاصل كما ذهب اليه المصنف وهو قول السيد الرضوي والمفيد وابن الجوزي والآخر يورث وهو قول
 الشيخ في النهاية والخلاف بين المزمع وابن حزم وابن حزم وابن حزم وابن حزم وابن حزم وابن حزم
 عن اصحاب الاربعين وطالب الاخر فانه طالب ثمنه العاقبة فلا اخذ بالشفعة على كمال
أقول وجب الاشكال من حيث انه يعاقب بعض الشفعة لا يحق حقه فقط حقه وليس
 له ان يأخذ بعض الاخر للبعض فيسقط الجميع ومن ان الاقرب من اخذ الجميع بالشفعة وان

تم وقال في الخلاف طالع
 روي عن النبي قال لا يشفع
 بثلث شفعة وتبعه من حرمه

شركة فهو يأخذ الجميع بالثمن من جهة واحدة وهو سائر من شركه **أقول** ولو اوصى ان يشفع
 في بيع الشفعة بعد ثبوت حقه لا يقول من الشفعة الوارثه فمطلوع الموصى ان قلنا ان يشفع
 بالموت **أقول** هذه السئلة مسنية على ان الوصية قبل قبض الموصى لم بالموت والقبول
 كما دفع عن الاصل او على القول بالقبول والوفاء فان قلنا انها قبل الموصى من الوارثه الشفعة
 لا يملك عند وقوع الشرط وان قلنا بالوفاء كانت الشفعة للموصى لانه لا يملك حرمه لعقدية
 بذكر من باب الوصايا ان شاء الله تعالى **أقول** ولو اوصى احدنا لثلاثة من شركته من ثمن
 الشفعة دون الشفعة في المشرى **أقول** قد مر ان الشفعة في هذه المسئلة في الخلاف في قوله
 احدها الشفعة في الشفعة لان سبب شفقة الشفعة هو الشفعة وهو ثابت للشرط كما
 هو ثابت للاخر فيفسد بان فيه للاخر الشفعة لانه يأخذ بالشفعة من نفسه **أقول** ولو
 قاما به فالاقرب الحكم بينة الشفع لانه الخارج **أقول** يريد ان الاختلاف في الشفع والشرف
 في عقد الممنوع والقول قول الشفع مع بينة وعدم البينة لانه في المالك من يده فمراه
 لا يملك ما اوصى به كل واحد منها بينة ما ادعاه من الشفع قال المص الاقرب بتقديم بينة
 الشفع وهو ذهب ابن ادریس لانه خارج وسيأتي في باب الدعا وفيه جمل الخراج
 معدوم على غير الدعا في الشفع في البسوط والحقاق ان البينة بينة المدعي في البسوط
 لانه داخل في موعده من جهة وفي الخلاف لا يجعل شفعة لانه لا يدفع من زيادة الثمن والشفعة
 يتركها للبينة على المدعي المص ذكر في الخلاف انه يجعل ثلثها من تقديم بينة الشفع كما قال
 ها لانها بينات تعاقبا فقدست بينة عن لا يجعل ثمن مع عدمها وتقدم بينة الشفعة
 فانها من تقديم قوله وهذا بخلاف الداخل والخارج لان بينة الداخل يمكن ان يستأجر
 اليد فلهذا ائتمنا بينة الخارج وفي صورة التزاج البينة تشهد على نفس العقد لا على ما
 حصاره كما لم ينعين في عين في يديها **أقول** ولا يقبل شهادة البائع لاحدهما لا يجعل
 القول على الشفع مع القبض لا يغير **أقول** لو شهد البائع للشفعة والشفع قال لا يقبل
 شهادة لانه اذا شهد بكثرة الثمن فهو شهادة لنفسه فلهذا الدعي به لك لا تقدر
 وان شهد بنفسه فهو ذلك في الرضا عنه فخرج البيع متقارر فيجعل ان كان
 نفس الثمن قبلت شهادة على الشفع بقرينة واذ لم يكن بممن قبلت شهادته للشفعة
 بنفسه لا يثبت شهادة على الشفع في الصورة **أقول** ولو كان الاختلاف بين الشفاعة
 واقا ما به فالاقرب الحكم بينة الشفع وبآخذ الشفع **أقول** لو كان الاختلاف في
 مقدم الثمن بين المتبايعين فاقول البائع بزيادة واذ في المشرى فلهذا تقدم
 في المص ان القول قول البائع مع عدم البينة عند جوده السلعة فيكون البينة بينة
 الشفع فيكون الاقرب الحكم بينة لانه كل من كان القول قوله من احد المتبايعين مع عدم

البينة الاخرى فاماخذ الشفع منه بما اعداه من الشئ النافع لانه هو الذي ثبت ثبوت
 الشفع بينهما بحكم كون احدى القرعة **قول** والاقرب بالاحتمال اذ اعداه الشفع **قول** يريد
 انه لو ثبت بينه كان القول قول البائع فاذا حلف وانعذر الشفع الزائد هل ياخذ الشفع منه
 او بما اعداه الشفع بحكم الاول لانه هو الذي ثبت بينه البائع ان الشفع وقد اداه الشفع
 والاقرب عند المصنف انه ياخذ بما اعداه الشفع لان الزيادة بغيره فليس ان يرجع لها
 على غير من ظله **قول** ولو اختلفا في قيمة العرض المحمول فباعه على القراءت فان نقد رقب
 قول الشفع مع بينة على اشكال **قول** بئس من احتمل تقديم قول الشفع لانه من ظله
 منه فراه الاصل عدم الاعتقاد عليه لذلك ما اعداه الشفع من القيمة **قول** ولو اقر
 الشفع بغيره على فسخ الشريك بالشفعة لظاهر ان الشفع على اشكال **قول** وعبد الاشكال
 من حيث ان البائع اعترف بالبائع المسلم لا يستحق الشفعة في نفسه فحكم عليه بخلاف
 منه بغيره اقرره وهو قول الشيخ في الخلاف ومن حيث انهما انعتق للمبيع وهو لا يثبت
 الا بينة او تصديق المتبايعين وكلاهما خلف وهو اختيار من ادريس **قول** والشفع
 دون البينة على اشكال احداث الشريك **قول** اذا اذن الشفع لنفسه من البائع
 ومنع البينة الشفع على ما سبق من الاحتمالات فللشفع اعلان الدعوى عليه بالشرع لان
 وبماخذ الشفعة منه فاذا امكن الشفع المقتضى بسقوط حق الشفع من ذلك المكان لاحالة
 اما البائع فقول لاحالة فبما اشكال يشاء من توقيده دعواه عليه بالشئ فكان له اعلان ومن
 حصول ما يدعيه من الشئ لاحالة ذلك من الشفع **قول** ولو شهدت بنتين لكل منهما
 بالسبق امكن التساقط القرعة **قول** انه اذا ادعى كل واحد من الشريكين على صاحبه
 قبل ياخذ نصيبه بالشفعة في عدم البينة يكون كل منهما صاحب السبق فيسقط الشفع من جهة البينة
 لاحدهما بحكم خاصة اما لو ادعى كل منهما بغيره امكن اعلان التساقط ويبقى الشفع
 اذا لا وتقدم احداهما على الاخرى والاقرب القرعة لان وجوب قبول البينة ثبت شرعا فلا يجوز
 البطالة ما شهدت به احداهما كاذبة قطعا فيجب على الاخرى שלא يفتق ولا يرجع لاحدهما
 في العمل بها على الاخرى بحسب القرعة وبثبت الشفع لمن اخرجته القرعة **قول** ولو اقر
 الاشياء وادعى الشريك الاية قبل يقر والاقرب الحكم بينة الشفع **قول** القول
 الحق هو قول الشيخ في المبسوط فانه قال بعد كلام طويل فاذا ثبت هذا فيقر عليه سلتان
 احدهما ان يكون السلتان هما امام البينة انه ورثهما من فلان فاما متعارضان ويحمل
 فيها القرعة والاقرب عند المصنف تقديم بينة الشفع وهو القرب ان بينة الشفع شهدت بها
 قد يتخوف من بينة الارث ان قد يحضر شاهد الاشياء على غير معرفته بينة الارث وبينة
 الارث على اظهر من احوال السلتان بعد الموت او الحارث **قول** نعم لو شهدت بينة

لا يثبت

بالاشياء اصطفا الاخرى ان الدية او ماله ملكة في خارج من غير قبل قدست بينة الاشياء
 وهاهنا بالمت **قول** هنا قول الشيخ في المبسوط **قول** ولو قال الشريك لفلان سلفك قال
 قوله وان كان له حكم بالشفعة على الحكم على اشكال **قول** بئس من وقع الشرع منه المسلم لم يثبت
 الشفعة لم يثبت انه لغيره فكانت الشفعة وجبة عليه بالشرع ومن حيث انه اقر بالملك لغيره
قول ولو ادعى الشفع ملكية الشفع اقر بالبينة والقبض له بالبدل اشكال **قول** بئس من
 ان سلبت حضان الشفع هو ملك الشريك وهو حاصل فانه اليد يقضى بالملك يقضى له بما
 فيها ومن ان اليد ان يقضى بالملك لذي اليد ظاهر لغيره لا يشرع من يده يدعيه غيره من
 بينة يكون قوله مقبولا لغيره ان يستقر الزعم من غيرهما فان ذلك على خلاف الاصل
قول ولو ادعى الشفع صديقا البائع وقال كنت على طائفة الشفع اخذ ما خلف عليه
 الاقرب ذلك **قول** مراده بذلك انه اذا اختلف المتبايعان في مقدار الشئ كما تقدم وعلمنا
 بالاعراف فان اختلفا في مقدار الشئ اذ البائع جاز ملك الشفع اذ البائع ما كان الشفع
 لان الشفع يثبت من الزيادة لدى اعداهما بغير سقطة ولا من الشئ وان كان يقضى بينة
 انما بعد اداء الشفع على ما مضى لشفعة العرف عنها اذا رجعت اليه على ما كان احداهما من
 وحلفوا الاخر كذب الحالف المالك في عدم العرف فلها ان اراد ان كل واحد منهما في
 بالشفعة ان يملكه لا يكون ذلك على مبسوط الشفعة لان القول من الحق عند على هذا
 بالشفعة بينة الحاضرة فاذا انكسر قد ترك مع العقدة على الاخذ فيسقط شفعة لما بينا انها
 على العرف **قوله** ما جاء في الموات ولو استرطط اقر من المسلم على بعض سرائر في انفسهما
 انهما من دون الاحياء فقرشته من انقضاء اثر الاسلام فبالس يملك **قول** واسترطط
 على غير من المسلمين على بعض سرائر بلا والكفار في اختصاص المسلمين المسترططين عليها
 نظر بئس ما ذكره المصنف من ان الموات ليست مملوكة فلا يشرع الاستيلاء بها ليس يملك ومن
 ان الاستيلاء من المسلم على ما خلفه بالكفار يقضى انتقال اليه للكفار في هذه حق الاختصاص
 وان لم يكن مملوكة فيدخل الى المسلمين بسبب مبتلانهم **قول** ومن الطريق لمن اعتبر ببيع
 البينة الارض المباحة فمضى اخرج وقبل سبع **قول** اذا اقامت اسوة الطريق المجرب
 المباح بعد المباح حدة فمضى وقع وقال الشيخ في انفا سبع اخرج وهو ذهب اليه ادريس
قول وكان الشفع ملك لغيره فادعى ما اخرج فمضى على اشكال **قول** اذا كان زعم
 من ان الشفع لغيره فادعى ما اخرج قال المصنف في صاحب الارض على اشكال بئس من ان اقيم
 من ملك الارض لغيره الجهر على ملكه لغيره صاحب الشفع يقضى بالملك الفرض مع بينة
 مع عدم البينة من ان اخرج من حقوق الشرف فيسقط ادعى الدعوى **قول** وادعى غيره
 يصح على اشكال **قول** يريد ان الجور ادعى ما اخرج من الاشياء اجمع الجور على اشكال يشاء

قوله من يملك الشفع اقر بالبينة والقبض له بالبدل اشكال
 قوله بئس من وقع الشرع منه المسلم لم يثبت
 قوله بئس من ادعى الشفع ملكية الشفع اقر بالبينة والقبض له بالبدل اشكال
 قوله بئس من ادعى الشفع صديقا البائع وقال كنت على طائفة الشفع اخذ ما خلف عليه
 قوله بئس من ادعى الشفع صديقا البائع وقال كنت على طائفة الشفع اخذ ما خلف عليه

وإنما الأقسام إلى الأربعة ما تقدم في الفرق بين ما وجد في بعض السجلات والذات ومثل الواحد الذي
 روي في بعض النسخ والآخر **قول** فإن علم من دون الأذن فالأقرب من خبره الضيق والمطابق
 بآخرة المشي إلى الله أو المستأجر **قول** يعني لو استأجر أحدا من أهله أو من غيره من
 معتق فعله في العمل بالبر لم يستأجره على ما جاز معتق الأقرب عند المصنفه المستأجر من بين ضيق
 العقد بعضه الصنف عليه من جرح بالمسعى أو بضيق عقده دون عقد المستأجر الثاني من جرح على
 من شاء من الأجر أو مستأجره بآخرة مثل ذلك الزمان أما الأجر فلا غوت عليه العمل في ذلك
 الوقت فكان صامتا ففقدت وهو جرح مثله وأما من استأجره فله استوفى مما فقه في زمانه
 يخصه بالبر فيجزى بآخرة مثله وإن شاء الزم كل من استأجره الثاني أي بالآخرة الذي استأجره
 بها إن شاء ففقد في ذلك الوقت مستحقه للأجر فكان كالأجر شيئا بغيره فله ذلك لا
 جازية المطالب بالمسعى وأقول إن كان الأجر قد أجزأ نفسه بآخرة معتق وفيها فإن أحسن
 الأدل الجاهل والغيب جميعا كان لا يرجع على الأجر بالمسعى جرح بآخرة المشي على من شاء
 منها أو يفتق وإن أحسن الأجزاء دون الغيب يرجع على المستأجر بالمسعى إن لم يكن فيهما جرح
 الأجزاء يرجع على المستأجر الأجر لأن ضيق الضمان فيرجع على من شاء بآخرة المشي كما تقدم **قول**
 وهل يتبادر للعقد الذي أوكله الآخر الأدل الأقرب **قول** وجه الأقرب في طلبها من جرح
 الاستيفاء في المرض والخاصة ولا ذكر الوجه المص من استحقاق الأجرة به بالقرينة دون هذه
 بالقرينة أو الرخصة لم يوجب تشاؤم الأجزاء للذات **قول** ولو دفعه المأجور ما كان الأقرب ذلك
 أيضا **قول** يريد أن لا يستحق جرحا في ذلك كما لو أفسده بآخرة الغم لأن الاستيفاء لم يكن له ذلك
 غرض بقاءه بتفاوت الموضعات **قول** ولما لم يرضع أو المرض بطلت الأجزاء كما كانت
 معتقته ولو كانت معتقته فالأقرب من جرح بآخرة المشي من تركها **قول** قال أعلم أن ابن
 قال إذا مات أحدنا فقد أعني الموضع أو المرض بطلت الأجزاء قال أما موت المرض
 أو المرض بطلت الأجزاء أما موت الأب فلا فلا يستأجره لا خلاف أن موت المستأجر بطلت الأجزاء
 وهذا يرجع من غير اعتبار في كتابه بل ذلك من أنه الأجزاء لا يطل بمرور أحد المتعاقبين وأما
 المصنف فعلى مذهبه لا يطل بمرور الأب وأما موت المرفق فإنها بطلت الأجزاء كما قال ابن
 وأما موت المرض فقال الأقرب أنها بطلت إذا كانت معتقته أما إذا كانت معتقته في غيرها
 لم يشترط عليها مباشرة فإنه يجب إخراج آجرة مثل ذلك الزمان لا يخرج من تركها إلا الأجزاء
 وصحبها بعد جرح لم يقص مباشرة له فكانت مباحة عليها بغير من تركها ما ليس بآخرة عنها
 كما لو استأجر بطلت في الذمة ومات قبل الاستيفاء المستأجر لم يفتقر إلى أن يستأجر من
 تركها فانه **قول** ويكون العمل مسماء وإن اختلف في الأقرب اشتراط الجرح وعدمها **قول** من
 الأقرب عند اختلاف الجرحه عدمها بتفاوت الأجزاء بتفاوتها في جرح البقي بقدر العرف

أو من معتقته
 ج

عنه **قول** ويجوز الاستيفاء لو أنشأه في وقت واحد وحصل له جرحه في وقت واحد لا جرحه في وقت واحد
 وروي في بعض النسخ وقاما بغيره ورام على خمسة عشر جرحا أصاب واحد من الأولين والآخر الثاني
 وهكذا **قول** الرواية المشهورة التي ذكرها الشيخ في النهاية وهو ما رواه الجمهور على ما هو عليه
 قال سالت أبا عبد الله عن رجل قبل رجله بغيره في عشرة فماتت بغيره ورام فماتت
 ثم جرح قال القسم المحمدي على خمسة عشر جرحا أصاب واحد من الأولين والآخر الثاني
 للثانية والثالث للثالث وعلى هذا الحساب المشرقة **قول** فإن غلب عليه أحسن القدي نعم
 المحمدي على خمسة عشر **قول** يريد أن يقسم على خمسة فماتت بغيره لو استأجره بغيره
 فماتت بغيره أو انقضت أو انقضت فإن الأجرة تقسم للأول والثاني فماتت وهكذا إلى خمسة عشر
 ووجه القائل أنه جعل العمل للأول جرحا وجعل لكل فماتت بغيره من الخمسة الجرحه ذلك
 يقص ما ذكرناه ويجعل عدم القدي بمرور الوقت على عين المشكوك في عشرة فماتت بغيره
 فلا يملك في غيرها **قول** أو بالزمان على أشكال شيئا من تفاوت السور فيصير له الحفظ
قول أي لو استأجره على تعلم القراءة جازى له العمل بطلت الأجزاء كالمسورة المدة أو الجرح المكون
 بالزمان كعلم القرآن المجيد بعتة مثله سنة وفيه أشكال شيئا من ذكره وهو اختلاف صور القرآن
 في السورة ومن أصالة الجرح كغيره من الأعمال المستأجر عليها **قول** ولو سبق قبله الأجر ثم انقضت
 غير ما فاق الأول وفي وجوب إعادة التعليم نظر **قول** مثله الفطر من جرحه البراءة يعلم ذلك لأنه
 عند استيفاء الحفظها ومن أنه لا ينفذ في العرف حافضا الأعداء بغيره وهو الجرح بطلت الأجزاء
 الوجه الثاني مع الوجوب الجواز لا يصح أما في بطلت مع الوجوب فلا يعلم من مؤلفه
 عليه فلا يجوز أن يباحث عليه بغيره كما لا يباحث على سائر الوجبات وأما في الجواز لا يصح
 فلا يعلم بطلت الأجزاء بغيره من الأعمال **قول** من تركها بغيره والأقرب من
 اشتراط الجرح على ثبوت **قول** وجه الأقرب في شرطه ما لا يدخل تحت عدم قوله المأمون شرطه
 ويجعل منه ما عدم الجواز لأن الأجزاء لا يدخل تحت الأجزاء وهو صنفها جازية بغيره
 الشرط لا يدخل تحت عدمه بغيره فماتت بغيره شرط العمل على الحال **قول** ولو شرط الأجر
 على الطبيب الأقرب الجواز **قول** هذا مثل استيفاء الرخصة للأجزاء لأن الداء عين القتل
 بذلك يستدل بالقول بهذا لكن قد قلنا بأن هناك كان الأول الجرحه فماتت بغيره لأن استيفاء
 على العمل فإذا شرط عليه شيء آخر جازى هذا بالشرط **قول** ولا يدخل الجرحه في
 إطلاق الجرحه إلا لعدم اشتراط العمل على أشكال **قول** مثله من أنما بغيره بغيره
 في بطلت الأجزاء ومن عدمه السائل عا عند اختلاف كما ذكر المصنف **قول** وفي الأنكشاف
 النماذج النماذج يعرفون ثوبا نظر **قول** مثله أن الوصف بعيدا لأحاطة بالمستأجر
 عليها بالقبول كما يكفي في شرط الأول من وجوب العلم بها بالشهادة ليقضي القدر

معتقته

عند ان العقود عليه هذا الحق المتفاوت ينقل الحق وحده الذي لا يعلم بوجوده الحق
 حتى ان ينفذ من غير ما عليه كجواز الشر لان التفاوت هناك بالنقل والحق ليس مقصور
 اما الذات **قول** استأجرها ليقيم بها جماعة فلان لا قرب الجواز **قول** يحتمل عدم الجواز لاختلاف
 المتافع في الضرر من عدمه او زيادة ونقصا فيجب اليقين والاقرب بعد الجواز لان
 اما يجب ان كان بعضها اما على تقدير تعميم الاتفاق فانه يملك البيع فلا يظهر على احد **قول**
 واما استأجرها ليقيم بها جماعة فيقول الضيف يحتمل الغير **قول** احتمال الضيف من حيث انقضاء العقد
 الجمع فليس احدهما فيمن الآخر كان يقضي الضيف واصل الغير من حصول الرضا بها
 من الوجهين وكان الاستأجر لا يخرج بينهما **قول** ولو عين اقرار عليه وعلى مال او انقصر
 عند الضرر على كمال **قول** وجه الاشكال من الاجارة لم يتناول ما عند الضيف فلم يكن
 للاستأجر الا هو ومن دخل الما في الاقل فيما انقضى العقد **قول** فيخرج في الامضاء بالجمع
 ويحتمل ما بعد الارش **قول** يريد ان لو استأجرها ليقيم بها جماعة فافق غرضها في الاستأجر العنصر المخرج
 لانه ليس بسبب الاثر فيه والاجارة للاستأجر مع امكان الترخيص اما انما العنصر المخرج كان جزءا
 من الاجارة والمخرج يحتمل الاجرة لطلان العقد الذي يملكه بالبيع الاجرة لان العقد
 انقضى وجوب الاجرة وقد روي في جعل الامضاء بما بعد الارش في ان الاستأجر انقضى من
 الاجرة بقدر ارش نفسه لغوات بعض المتافع **قول** فيقول هذا الاحتمال ان يكون
 الارش بالنسبة الى الاجرة من المستحق لاحتمال ان يحيط الارش بجميع الاجرة او يعقل عنده ذلك
 فيقتضي ان يستبعد المتأجر الاجرة او ما زاد عليها بقية استثنى في بعض المتافع وهو باطل فيها
 ثم لو كان ذلك يعقل المخرج لكان القول به **قول** ولما كانت منعه من نزع ما بين بعد المدة على
 اشكال **قول** مثله الاشكال مع استلزام ذلك انقضاء تلك الاجرة بما لا يتناهى له عقدا الاجارة
 فيكون لذلك منعه من حقها المتأجر انقضاء فيه كيف كان وكون المخرج فالتعبد
 انقضاء الذي فليس له الاخر فيقولها **قول** ولو استأجره ليرجع لا يملك فيها فان شرطه من المخرج
 المدة لم يرد ان اطلق اصل العقد مطلقا وفيه امكان الاستئجار **قول** واما جواز نزع
 مخصوص به فتبين ان يملك في العادة كما اذا استأجرها ليقيم بها جماعة على الاحوال الى سنة او شهر
 شهر او حتى يوافقها احداهما الصورتان شرط الاجارة كلها موجودة اعني العلم بوقوع عليه
 العقد من الارش والاجرة والاجل وضبطه وجمالى المتأجر من الاثنية بالارض
 المتأجرة فيكون صحيحا مطلقا ويحتمل بعد الصورتين بالامكان الاتفاق بالمرسوم في تلك المدة
 فيقول ان كانت تلك المدة تانقضي بالزمن والحاصل منها صحة الاتفاق لعدم الاتفاق
 بالمرسوم في تلك المدة فلا يصح التعارض عليها بالنسبة الى ذلك النزع وكانت باطله في
 الاول في القول بالصحة مطلقا يحتمل وجوبه بعد النزع المرسوم بل هو بلوغ الاجرة والتمتة

المتأجر

المتأجر لانه غير معد بالزمن وانما شرطه متى فرضه بقاءه كما لو تأخر بانيك بلوغه في هذه الاجارة
 لغرضه فيجعل عدم الوجوب لانه متى تملك منعه باقيا على تلك المدة التي بعد عدم كماله
 فيها كجمله ما اذا تأخر ارضا في ان يملك العالم من كمال الزرع في مدة الاجارة فلم يرض باخذه
 وقبلها كان له الاتفاق هناك **قول** ولو استأجرها ليقيم بها جماعة من غير ان يكون له الارش
 نقضا فان الاتفاق فان شرطه الفسخ بعد المدة او لم يشرط جاز الفسخ ويحتمل مع عدم الشرط
 منع المالك من الفسخ لان الفسخ لا يخرج من وقع فيه الفسخ والبناء لملكه باع ارضه من كماله
 مع ارش الضيف ومنه انما ما جاز المالك انما ما ذكره الا من جاز الفسخ بعد جاز
 مع شرط الفسخ لفظه لان هذه الاجارة اقصت وجوب الفسخ بمقتضى شرطه اما جاز الفسخ
 عند الاطلاق فلا الاجارة لم يتناول ما عند المدة فكان له المطالبة بغيره بملكه بعد هذا
 كما سلمها فانعه وقوله ولا ارض على احداهما ليس على صاحب الارش بقدر الفسخ
 بالفسخ ولا على المتأجر نقص الارش به اما الاول فلان الفسخ يفسد ما وجب على
 صاحبه من الفسخ واما الثاني فلانه اذا انقضت الفسخ على الفسخ لم يفسد لانه انقضى بجعل عدم
 اشرطه فيقطع في العقد من المالك من قطع البناء والفسخ لانه قوله ليس له في ذلك
 حق على ان اذا لم يكن ظاهرا كان الحق وهذا الفسخ يفسد الاجارة ليس بظاهرا فكان
 له النقص من الفسخ ويحتمل ان المالك حينئذ اشبه اما بديل فيه الفسخ والبناء مع وقف فذلك
 ذلك من غير ان يملك من غير صاحب الفسخ والبناء او على ما قال الشيخ واما في الفسخ
 والبناء مع وقف ارش الضيف لانه يفسد في ذلك غير الاجل فخص بملكه فكان حقه ما عليه
 وحينئذ لا يبق مع الاجرة لانه لا يجب عليه النزع بتفعله لا يبق الا لا يسبق المتأجر عليه اكثر
 من مدة الاجارة واقل من ثمانين بقية ذلك يرض صاحب الفسخ بغيره من الاجرة عن هذه
 الاثنية اما لو فرض لم يجرع منها وكان له الفسخ **قول** فان تمت الاجرة العتق في البناء
 فانما العتق بان كان متصلا فان الفسخ الاجارة فلو انتمت اشكال كجواز الفسخ لظهور
 البطان عاقلها ما يورثها **قول** اذا حصل للاجرة ثمة قبل تسليمها الى المخرج لكانت كجمله
 فانتمت اكبرت فانها للمخرج لكانت مملوكة بغيرها فلو انتمت اشكال كجواز الفسخ لظهور
 واما اذا فسخت الاجارة فان كانت الزيادة منفسخة كالشرطه او لعلها في غير اصل
 ويملكها المتأجر او يبيع على طلب المخرج به واما اذا بكت للمخرج لانه تجددت في ملكه لم يكن
 واحدا فملكه المتأجر فلا يعود له بغيره الاخر يكون للمتأجر لان الفسخ تابع للاصل واما
 ملكه المخرج بسبب ملك الاصل وقد زال ملكه من عاقلها لطلان المتأجر لكانت الفسخ
 له كجمله ما كان الزيادة متصلة لكانت الاجارة باطله من رأسه فانما الفسخ في الملك
 وفيما كان الزيادة المتصلة وفي صورة البطان اما في المنفعة فكان الاصل ملكا للمتأجر بسبب

المتأجر

وهذه الزيادة جزء متصل فكان لان مالكة الشيء ملكته جزءا. وانما في هذه الحالة سواء كانت
مستقلة أو متصلة فذلك الملك لم يزل من المستأجر لم يدخل في ملك المورس **قول** والفرق بينهما
انما هو في الحيز على الحيث **قول** في حيز الحيز على الحيث ما عند إطلاق الأمانة وجعلها احد
الوجوه عليه لان الحيز هو اجرة على بعض العقد فبعضه ما يتردد عليها والآخر منه
لان الحيز من غير الأمانة انما يتحقق المعاد على المتأجر انما هو الحيز على الأمانة **قول** ويستحق
كل من الخصم في الرضا لا يستحق الآخر فان تم الاتفاق على القطع اللين اصل الفسخ لانه المقصود في القيد
والطبا **قول** الرضا والخصم في العقدان متساويان في منزلة زمين يتكلم كل منهما على القراء فلا
يأمن من الاستحقاق لاحدهما متبعا الآخر فلا يترتب له احداهما بل يترتب الآخر ووجهه ان الأمانة يا
حرة واحدة ثم من الاستحقاق الامران يقتضي العقد وان انقطع اللين اصل الفسخ فانه لا يترتب له احد
انقطاع العقد اذا قلنا ان انما هو الرضا في العقد المتوقف عليه جازة فاذا كان في ابتداء
العقد كان له الرجوع بمالك الأمانة انما هو الفسخ فان الاستحقاق لا يترتب له انقطاع اللين
والآخر لا يترتب له بل هو متوقف على فسخ العقد عليه يرجع من الأمانة بنية اجرة الفسخ
لا يترتب التنازل في حق المستأجر في الفسخ والامتناع انقطاعه فكان كانه لم يكن **قول**
الفرق بين الرضا والفسخ على الصانع على الصانع **قول** ينشأ من توقف الاعمال
المذكورة عليها من انها انما هي الحيز **قول** ولو استأجرها للزينة ولها سرية علم والعادة
يقضي السرية وحل ولا يضر في العادة بان يستأجر الاخرى منفردة وتارة يتعدى الحق للزينة
معدوم **قول** يتحمل التبعة لانه من حقوق الاخر المستأجرة فينبغي ان يتحمل عدم التبعة لانه ليس
هو المستأجر لانه لا يترتب له الا انما هو **قول** وتترتب التبعة للمستأجر لانه لا يترتب له
ويجوز لانه لا يترتب له على الشكالات **قول** من ان الشكالات لا يترتب له ان الأمانة تقتضي
المسرة لانه لا يترتب له الحيز في حق المورس فيكون معلوم بان المسرة هي في حيزه وعن كونه لبيان
حقيقة غير غير كلاف الا انما هو **قول** فان شرط في العقد ما لا يترتب له العقد
قول يوجد ان لا يستأجر شيئا وشرط على المستأجر ان العبد المستأجر في نفس عقد الأمانة
الصحة على ما في الشرط والزمين عند شرطه يتحمل البطالة وهو الاقرب عند المص لا يترتب له
للعقد اذا العقد يقتضي ان يكون العبد اما في الشرط يقتضي كونه مستأجرا فلا يترتب له
ويبطل العقد لعدم الرضا منها بدونه **قول** وكان العقد باطل في انما هو **قول** في حيزه
اذا القاسم غير شرعية فلا يترتب له انما هو **قول** اذا العقد باطل في انما هو **قول** في حيزه
كلها يتبعها وانما هو **قول** في حيزه **قول** في حيزه **قول** في حيزه **قول** في حيزه
الزيادة **قول** وجب القبر وقت العقد وتعللها معين على ما تقدم من اعتبار القبر في القياس
وقد تقدم **قول** ولو سلك الدابة الاثنان في الطريق الشرط من قبله المتعاقب

الاجرة

الاجرة من رجل احرمه النخل **قول** اما احتمال المسرة والتأخر بين الاجرة من رجل احرمه النخل والاجرة
المسرة فان المسرة وجب عليه بالعقد الصحيح والتأخر من رجل احرمه النخل والتأخر بين الاجرة من رجل احرمه النخل
لم يتبين له عقد الأمانة واما احتمال اجرة النخل فلهذا المستوفى من عقد الأمانة المستوفى من ذلك عليه **قول**
قول ولو زاد فيها اذ في العرض من اجرة النخل لانه المستوفى **قول** وجب المسرة لانه فعل ما استوفى
مع زيادة **قول** ابن الترمذ اذا دفع الى حاليه من لانه ان مسرته لا تترتب له اذ في العرض من رجل احرمه النخل
اكثر اقل كرجاه من اجرة ووجه الأمانة عليه الا في وجه النقصان فانه يعطيه الاجر كرجاه
ولا يجره ما هو من اجرة من انما هو **قول** يدفع اليه الثوب منقوع **قول** وكذا ان نقص فيها كان
فنان اوجبت اسقط نسبة النقص **قول** يريد انما هو **قول** اذا استوفى انما هو **قول** اذا استوفى
انما هو **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
ولو قال انما هو **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
قول وجب الاول انما هو **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
وكذا مقتضى القيد لانه في حيزه وجب انما هو **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
من القطع بينه وبين المورس فيكون هو المورس **قول** فلا يترتب له **قول** فلا يترتب له
بعد العلم بالحق انما هو **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
والاجرة انما هو **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
على وهو انما هو **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
لانه لا يترتب له الا في حيزه **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
لانه لا يترتب له الا في حيزه **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
من ذلك لانه لا يترتب له الا في حيزه **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
ما يترتب له الا في حيزه **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
قول ولو قال انما هو **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
لانه لا يترتب له الا في حيزه **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
من ذلك لانه لا يترتب له الا في حيزه **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
ما يترتب له الا في حيزه **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
قول ولو قال انما هو **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
لانه لا يترتب له الا في حيزه **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
من ذلك لانه لا يترتب له الا في حيزه **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى
ما يترتب له الا في حيزه **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى **قول** اذا استوفى

غير شرع به وادعاءه كذلك استقر انما يحل به وادعاءه ان كان مباحا لا يستلزم ذلك الا باجازه
شرعية فانه لا يجوز ان يثبت له في حق غيره من غير اذنه او اذنه من غير اذنه وان كان
الاختلاف بعد استيفاء المنافع وادعاء الاجرة فان ذلك المالك قد اختلف
من اجرة المثل وليس له ان يستأجر المطالبة بالمطالبة بالمال المثل في العيين وان
كان هو المستأجر لم يسقط ثمنه العيين ان انكر المالك الاذن في التعريف ولم يكن للمساكن المطالبة
بالمطالبة من اجرة المثل لو كانت **اقول** فمن من الموضع التي كانت عند العمل بها ويجعل
الزود منه من انما في نفسه هذا الكلام والافتقار على اجتنابه الى اصلاحه لان قال اذا اختلف
في اصل الاجرة فالقول قول مستأجره مع العيين انما لو ادعى احد الاجرة وانكر الاخر فالقول
قول المستأجر مع العيين عدم البتة وهو ظاهر في ذلك ان كان المتعدي المالك وهذا انما كان
على ان المالك ادعى وانكر الاخر لا لو كان كذلك لكان القول قول المستأجر فاذ اختلف المستأجر
على قول الاجرة وقد وقع الاختلاف بعد قبض المالك الاجرة وادعاءها واستيفاء المستأجر
المنافع لكان الحكم يقتضي وجوب اجرة المثل على المتعدي عليه بالاجرة المستأجر لان الاجرة بينهما
على عدمها فلا يلزم المستأجر ذلك يقتضي ان المالك عليه ان يبره الفاضل من الاجرة المستأجر
ولم يكن للمالك المطالبة بالمطالبة بالمطالبة بالمال المثل في العيين انما لو ادعى احد الاجرة وانكر الاخر فالقول
عكس فقال ليس له ان يستأجر المطالبة بالمطالبة بالمطالبة بالمال المثل في العيين انما لو ادعى احد الاجرة وانكر الاخر فالقول
ولكن يحل ذلك على ان المالك الاجرة العيين وعرف ان الاجرة مستأجرة لان
العقد مستأجر الاجرة لان منكره في نفسه عقد صحيح فلهذا يسمى هذا الكلام في قولنا ان يقال ان
اذا اذ قد افساد العقد يكون القول قول مع عينه وبغيره ان يكون للمالك المطالبة بالمطالبة بالمال المثل في العيين انما لو ادعى احد الاجرة وانكر الاخر فالقول
المثل لانما في منه العقد وليس له ان يستأجر المطالبة بالمطالبة بالمال المثل في العيين انما لو ادعى احد الاجرة وانكر الاخر فالقول
وان العقد صحيح والافراد في العيين لان العقد الفاسد من الصحيح والعين المقبوضة بالعقد الصحيح
مقبوضة كذلك الفاسد ثم قال نعم وانما ذلك المتعدي المستأجر لم يسقط ثمنه العيين وهذا انما
يشي انما هو ظاهر وهو ان قد ادعى المستأجر في الاجرة فانكر المالك بذلك الاذن في نفسه
منه لانه فاسد وادعاءه ان كان القول قوله لا يستلزم ذلك العيين لانه لا يبره الاخر
دون من كان وجب له في العيين على ما مضى فظهر من ان الكلام في قولنا ان
كان ذلك للمالك وان كان هو المستأجر في حق اخر صحيح واحد من ان الحكم لم يكن
مطالبة وان اذ ادعى المستأجر وهو المستأجر وعرف المستأجر في حق اخر صحيح واحد من ان الحكم لم يكن
في انفس السلك بالنسبة الى المثل وقد بل يكون فذكر حكم الموضع الذي وجب من حكم المستأجر
ان كان قد اذ على ذلك الوجه الحقيقي ان يقال الاختلاف ان كان منهما فاما في فصل الاجرة
جارية فان يقول احداهما وجبت الاجرة وانكر الاخر فوجبه وانما في حق عقد صحيح

اراد

الاخر هو فاسد فان كان القول فاما ان يكون المتعدي هو المالك فان يقول احداهما ان
يدان به يقول المالك بعد سكت السنو تسليم الدينار والوجه انما لا بد من استأجره فاقول
قول المستأجر لانه المستأجر مع عينه وعدم البتة فاذ اختلف حكم هؤلاء الاجرة ويجوز عليه بوجه
اجرة المثل فانه كانت مزادة مثلي ان كانت دينار ليس للمالك المطالبة بالدينار لانه بزم
ان المستأجر كان في عينه وان لا يستحق منه شي لان قبض الاجرة بتمامها والمستأجر المطالبة
بالمطالبة من اجرة المثل لانه قد اختلف في حكم الاجرة بيمينه وعدم البتة فذكر مسأرة مثل المالك
لاخره ان المالك كانت نفسه جارية مثلا كان له المطالبة بغيره فاذ اختلف في العيين لان المالك
يقول قد قبضها المستأجر في الاجرة فلا يكون متعديا فيها وان كان له المدعى للاجزة المستأجر
وانكر المالك فان انكر مع ذلك الاذن في انصرف به لانه قال ما امرتك ولا انتقلت في
الانصراف كان القول قول مع عينه وعدم البتة فاذ اختلف حتى اجرة المثل فلهذا المطالبة ان كان
وليس له ان يستأجر المطالبة بغيره على المستأجر اجرة المثل لو كان لا بد من دفعكم بطلان الاجرة
الا ان المستأجر يقول الموضع كاذب فيمنعه الاجرة الذي سلمها اليه بيمينه حقيقة فليس له ان يبره
بشيء منها يقتضي ان المالك انكر الاذن في انصرف كاذب منه وتعرف فيها انصرفه ان كانت
الدعوى في الصورة الفاد فان كان المدعى بالاجرة هو المالك لكان القول قول المستأجر
لانما في الصورة فاذ اختلفت للاجزة ويرى لانه لم يبره الاجرة في الموضع لم يكن المطالبة بغيره
وان كان مدعى الفاد وهو المستأجر فالقول قول المالك مع عينه والصحة فاذ اختلفت ثبت مدعى
وليس له ان يطالب بها في اجرة المثل من المستأجر لانما في نفسه حقيقة فلهذا يسمى هذا الكلام في قولنا ان يقال ان
قد يفسد السلك **قوله** واذ اختلف في قول الاجرة فقال احداهما ان كان له المطالبة بالمال المثل في العيين انما لو ادعى احد الاجرة وانكر الاخر فالقول
يدان به فادعاءه قد اختلف في قول الاجرة فاذ اختلفت **قوله** اما الاختلاف في اللغة
فقط هو لانه الموضع يقول سنو والمستأجر يقول سنين واما الاختلاف في المعنى مع اتفاقها على
كونه دينارا فلا وجه بزم ان الدينار عن سنة المستأجر من ان بعض الدينار في مقابل سنة ومن
اراد بها الحاق وادعى ان اقرب من غير القول السبع في الخلاف في انما يلزم ان يستعمل القدر
وجوب اقرب من كل واحد من يدع لعقد معاير للعقد الذي يقيمه الاخر فالمستأجر يدعى ان
اسحق المدعى سنة من المالك بكون سنة اثنان فكان القول قول المستأجر في الموضع الذي لم يستحق
هذه السنة المدعى عليها ودينار المستأجر بكونه ان الحق عليه بعضه والقول قول المستأجر
قوله وكما في الحاقه اتفاق المنافع سنة بالدينار **قوله** وجه الاحتمال انما
او حيا العيين على المالك لانه القول قوله في الكلام سنة اثنان فكان القول قول المستأجر في الموضع الذي لم يستحق
الاجرة بغيره فادعاءه انما وجه العيين على المستأجر لان المالك ادعى عليه دينار في مقابل سنة
وهو بغيره فاذ اختلفت سقط عنه الزيادة من الدينار الذي ادعاه المالك **قوله** واذ اختلف

وقد اختلفوا في الامان والموت والقول قول السائر لان الاصل عدم العلم ان قدرته وهذا يملك العمل
والا فاشكال **اقول** يريد ان لو قلنا انما نحن الاجرة بنسب العيين المستاجر عليها لا يجزى العمل فنفذ
قول المالك لان المانع من تقدم قوله كونه مدق الاجرة وهذا المانع هنا من قبل لان الاجرة لا يسبق بموت
على هذه التفرقة من كون العمل مدق في الاختلاف وان لم يسبق به وحده **قول** ولو قال المالك ليقطع
فيما فقال بل يضاف قوله المالك على خلاف **اقول** للشيخ في هذه المسئلة وكان احداهما القول قول
مالك والثوب ذكره في الخلاف في باب الاجارة وفي البسط عقير كما في الخلاف فيها فقال في خبره
قوله القول قول صاحب الثوب وهو الصحيح والقول الآخر القول قول الجاني فيكون باب الوكال من
الخلاف والاول من ذهب المصنف وابن ابي ريس **قول** ولو كانت الجيرة على قول هذا نظر اقره
ذلك **اقول** وجه استقراره انه يخرج باعها ليدان في الاجرة لانه قد ثبت نصيب قول المالك
وهو يقضي انه قد فعلها لغير ذلك اذن المالك في جيرة اجرة الجاني فليس له ادعاء من انه
مالك لها فلا ينقل ملكها لغيره ومنها في الثوب كما لو وضع ثوبه في درجته ما دنا وبغيره
لانه الاصل بقاءها على ملكه وهو الاقرب عند المالك لان الجاني لا يصدق على الشيء اذ الجاني لا يملك
ومنها بان المالك لم يثبت اذ لا يثبت في ذلك المانع المستعمل على العمل بل هو لصيقه لانه
نصير من المالك سبب فعلها فكانت باقية على ملكه **قول** وعلى رأي قول الجاني **اقول** قد
ذكر هذا القول **قول** ولو قال المالك كل من يجره يجره بل قال بل سنده بدنه في تقدم قول السائر
نظر **اقول** وجه النظر من حيث انه مدق العمل فقدم قوله ومن حيث انه مدق الاستيعار سنده
بغير ذلك فكان القول قول المالك مع غيره **قول** فان قلنا قول المالك ما لا يفرق حق العقد
في الشهر الا ذلك **اقول** انما يكون كذلك اذا كان قسم الشهر الاول من الدنبار وهو الا
غير بان يمسوا وجره في الشهر الثاني انما كان العقد صحيحا في الشهر الاول فوقع اتفاقهما
على ان قسم ذلك الشهر مقاديرهم والاختلاف انما هو في جيرة الصوة فيحكم بها لان الاصل الصوة
وقد هنا كذا من ماله في الاحكام على الاجرة كل شهر يدبر فان بعض الاصحاب يقول يصح وكل شهر
كما تقدم في الحاشية عند علمه بطلان العقد في الشهر وما زاد عليه ما هاهنا في الشهر فكذا وجد
تفرقة في ذلك لانه عند فدية قول المالك على ما هو عليه المستاجر في الشهر الاول ليس مفعلا
على حدة بل في نفس المجران كان المستاجر صا قاسم في ما في السنة ان كان المجرى صا
بطل عند الصفة في الشهر وما زاد عليه فصح بشر في الشهر لاجد **قول** وكذا الاصل في الوكال
المستاجر من ماله او ماله من ماله فكل المالك في بعضه فكلها والاخرى في بعضه فكلها في بعضه
اقول وجه الحكم ان حصة المدق لا يمتنع من ماله في الاجارة وانما الخلاف في الصفة فيفقد
قول مدقه وهو المستاجر لان الاصل صحة العقد والقرينة عدم ان دعوى المستاجر في العقد

قول

قول مدقه وهو المستاجر لان الاصل صحة العقد والقرينة عدم ان دعوى المستاجر في
للعقد ان تضمنت دعوى على المجرى والقول قول المجرى مع غيره كما اذا قال المستاجر
سنة بدنه وقال المالك لم يجر العرض فاذا كان ماله قاصر عن اجرة المثل فيها وهو
محصن على المجرى فلا يقدم قول المستاجر فيها وان لم تضمن ذلك مثل ان كانت مساهمة لاجرة
المثل او زيدا فان الاختلاف انما هو في صحة العقد وقدم قول المستاجر على ما سار به
المالك عن معارضة ما يقتضي المدعى على المجرى احكام المراجعة **قول** او امرج هذه الاجرة
على اشكال **اقول** هل ينعقد المراجعة بقول المالك للمالك المراجع هذه الاجرة من عدة كذا
او اخر لا يجاب بحتم ذلك لان الاصل عدم صحة الغير بملك غيره فحين من الصفاة لغير
سبب يقتضي ذلك ولم يثبت **قول** وقدم القصور فاشكال **اقول** مشا الاصل ان يحتمل ان
في المراجعة نصيب المدة وهو ثابت ومنه فائدة المراجعة **قول** ولو شرط مدة
بطلان المراجع فيها لم يحتمل فلا قرب ان للمالك المراجع الا ان يثبت الاجرة **اقول**
وجه القرب ان العلم انما كانت ذلك الزمان المعين فيكون التخصيص بباراه وهدم محاط
في الاجرة المراجع من ان نصيب على ما في العالم في كل شهر فكذا عليه الا ان يجره في الشهر
لتخلص بباراه وهدم حاله لا يخرج وبغيره عدم تفرقة احداهما والافعال بالاجرة لا يملك
عليه المراجع على غيره باقية من غير ان يلزم العلم حصته من الاجرة على سبب حصته المراجع **قول** ولو
شرط في العقد بارة عن المدة ان يجره هاهنا الاقرب بطلان **اقول** وجه القرب ان عقد
الاجارة نفس مدة تجر فيكونه داخل تحت عدم العقد التفرقة في صفة الجازية على ان لا
تعتبر المدة في المراجع وهو صحيح **قول** او بشرط اقرار المدة او لا يثبت بهما بطلان على
اقول من ان شرط ماله في وجوب الوكال به لعدم احواله ان لا يخرج عن ذلك القدر
فيؤدي الى اقصاه احداهما بالاصل ما به يجره المراجع ذلك البدر عليه على ما شرط واجت
الشرع وابن ابي ريس صاحب جواز ذلك ومنه يجمع بين ما شرط اقراره بغيره بطلان
والغيره في المراجع فكذا **قول** ولو شرط احداهما على الاخرى في نفسه غير المراجع فاشكال
لخصه من على رأي **اقول** لو شرط المالك على العامل او بالعكس شيئا مضافا الى الخصم قال
الشيخ لم يرد نقل المصنف عن بعض الاصحاب المانع من ذلك ولم يرد في الامة **قول** ومن وجوه كون
البدر من فالت نظر وكذا ان كان المدة من ثالث والعامل من رابع **اقول** مشا النظر
من ان العقد والشروط متعلقة من توقيف الشارع والفقه فشرط المدة شرطه بانه يكون من
احد المالك او من الاجرة كذا في العقد بين المدين والمدين فشرطه فلا تخفى البدر من
عدم قول القائل او با العقد وقد روي المروزي عن شرطه في هذا العقد بشرطه المدين
وجوبه فلهذا ومن ان الاصل الجواز **قول** والاختلاف ان يكون المدين من العامل في كل

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب

بعد الشرح والى في الآتي الفصل على الشكل **اقل** فرع على القول بانها جارية من جهة فرع كل
قبل الشرح وبعد الشرح ولما عاين لانه اسقاطا لمخداها القول فيقول ان النسبة في الشكل **اقل**
بنسبة من ركنها جارية ومن ظهور صاحب فليس اسقاط **قوله** فان ضمنت العا فذلك
العرض غير خارج من العرض مثل في جميع ركعة لا في قدر سبق وقبل بقعة السور لا في ذلك **اقل**
بعد اقول ابن سعيد فانه قال في كتابه اذا سقط عقد السبق لم يجر اجرة المثل وبقعة المسبق
لا في ذلك **قوله** ولما سقط العقد جيب على البذل مثلا وفيه ويجعل اجرة المثل
اقل اما جيب مثل العرض وفيه فذلك الرضا بعد ان كان على ذلك العرض فاذا ظهر
سحقا فذلك السابق المثل فيسحقه وهو مثل ان كان مثلهما وفيه ان كان من دون ذلك
الغير ويجعل اجرة المثل لا في عقد فائدة العقد الفاسد يجب مع اجرة المثل عند المصنف
كما لو فسد الرضا والعرض يكون غير ملوك للسلم واقل لهذا الاحتمال انما يتأخر فيكون العرض
معدنا اما ان كان موصوفا في ذلك في وجب بدله قطعاً **قوله** واما في عرض سبق فله عشرة فالحكم
سبق استحقاقا ووجبا واجعا فلا شيء لاحد من ورسين ثمان او امرئة فسادا ويجعل ان
يكون لكل واحد عشرة **اقل** الوجه الاول ان العشرة جعلت للسابق والسابق هي الامانة
او امرئة كما فرض في سهم ووجه الاحتمال الثاني ان كل واحد منهم سابق ولكل واحد
منهم عشرة بوجه المشرية **قوله** والعلى فيه الرشيق وهو شرط في الحظ قطعاً وفي المبادرة
على الشكل **اقل** ينشأ من احتمال شرط لتسوية العشرة الشرح ومن حصول العرض في المبادرة
من دون ان الغرض ان ما ردها في المبادرة العدة الشرط وهو ما لم يحد انما جيب ذلك
بالعدون لا في الشرط لان كونه شرطاً على الاصل **قوله** واما في الاقرب جاز على
الموصول لان خصم بعض صفات الرى دون بعض خال عن الشرح والشرط من اقل على اصل
يحل عليه ولان السور بالارادة وما زاد عليه مشترك فيه **قوله** والقادر الاقرب جهة العدة
ايضاً ما في **اقل** ولو شرط في الزادة ما بعدد رقبه كما صارت العرض على بعدا ربع ما في فرع والقادر
عقدهم بالارادة ان كونه فجارا بشرط **قوله** ولو لم يكن مبادرة من سرجان او سواد او مقصور
الشروط بالاصابة بان يفرض العدة لم يجب الاحتمال **اقل** سرديانه اذا شرط الحظية مثل
سوا صاحب خاص بشرط فتمال ابن فاذا اصحاب احداهما الرضى خاصة الاخر كمن ان حظ
الاصل من الاكثر افضل من الاخر فسادا لم يكن انما الملاك الرشيق فطلب المفضل كمال الرشيق فاما
ان يكون ذلك كمال فائدة ام لا فان لم يكن له فائدة لم يجب الاصابة كما ان في رخصه اجرة
عشر صاحب منها عشرة وشرط الاخر خمسة عشر فاحط، هافا في الفصل ان نصيب كل
كلها وحظها الاخر كلها فافيد له فاحط خمسة فاحط يحصل بها السبق اما ان كان هناك فائدة
من رجاها الرجاء او سوادا او من غير الرشيق وجب مثالي الرجاء كما اذا رجاها في رجاها

لها عشر الاخر عشرة فاما اذا كانا على ان يجديا الغرضين فخطها الاخر في عليه
 المصالح وليس سبق وكما اذا اصابها عشر من عشر عشر اصاب الاخر عشرة فان
 المصالح اذا طلب الاصل المكنون لاصب بخمسة الاخرى فخطها الاخر في على صاحبها ربع
 اسهم مثل المساء وكذا اذا جرى عشر فاصابها اصاب الاخر منها عشر فاذا كانا
 ان يجلها المصالح فبما في الغرضين مثل المنع من الشر وكما اذا اصابها عشر فخطها عشر
 ومثلها الاخر فاصاب منها العدة والاكلا حتى اصاب المصالح كخمسة الباقي فخطها الاخر
 فانه لا ياديه ولا يجر عليه لكنه يمنع من المصالح لان الغرضين يجمع لخمسة عشر والاخر في عشر
قول ويجعل الغرض على الاصل فيمنع من اصاب **قول** لان سبب بملك الرهن هو
 الاصابة فيكون للمصالح خاصة فصول السبب منهم دون من اخطأ **قول** ولو اخطأ
 بها في مثل كسر قوس او قطع غرض او عرض في شدة لم يجب عليه اصابه بل خاصة
 له نظر **قول** وجه النظر من ان الشرط للاصل ان يحصل من ان يثبت من فعله بل
 من العارض والاجل ذلك لم يجب عليه **قول** ولو شرط الحاسن بين يديه فالأخر بصلته
قول الحاسن هو مانع الغرض ووقع بين يديه اذا عرفت هذا فاما اذا شرط الحاسن في
 حسب الاصل فيلزم لا يشترط على الشرط وزياده فيجب له الاشارة على الشرط الاخر في
 ولو شرط حسب عليه لان الحاسن اقل مما شرط عليه فلم يأت به فيجب عليه ولو شرط بينا
 للغير فوقع بعد ذلك بين يديه قال المصالح الاخر بصلته لان الغرض الاصابة على الوجهين
 وهذه قطع الغرض بصلته بحيث يقع ان ثبت فيه وقد صدر منه ذلك وهو بعد ثبوته
 فيه لا يربط به فيلزم له ويحتمل فبعدها ان لا يجب له بل عليه لان الحاسن ان يقره ان نصبه
 وثبت فيه لم يثبت **قول** ولو وقع في وقت قد ثبت فيه اصابه فخطها في وقتها لم يكن
 اما اعتبارها في ذلك اصاب الغرض وثبت فيه واما عدمه فخطها في وقتها لم يكن
 لو لم يثبت ذلك القبول لما ثبت فيه ولما صرح ولم يفل المصالح عليه لانه لم يجب له ولا عليه على الا
 حتم الا ان لم يجر من المصالح في **قول** ولو شرط اصابه في الاخر في الجواز **قول**
 لا يشترط ان يعل على من كان حاضرا او كثر من اصابه بل يقره ان اصابه في وقتها
 المنزلة على الاصل فيسقط الاجد كذا كان **قول** او شرط العاقبة ان اعتبارها
 الغرض من الغرض لان الغرض بعد من الامر الا ما فيه من ان يكون الشيء في الغرض
 المصلحة بعد الاصل فيكون عند الاصل ان يجر لا فلا يصح ويجعل الرهن على ان يقره
 بالنظر الى رصده الاخر في ان كل رهن اقره من الاخر في الغرض فيسقط المصالح
 كان لان الاصل هو العقد **قول** ولو شرط استيفاء مركز الغرض من ما هو المصلحة
قول لان الاصل هو العقد **قول** ولو شرط السهم نصيبه فاصاب بالمصلحة الذي في الفرق

حسب لاصب من الغرض الاخر فيشكل **قول** مثناه انه يصدق عليه ان اصاب به رهنه وحسب
 ان لغرضه فيشكل كذا في النقص **كتاب الوقف** العطاء **قول** ولما اصرح وقف وحسب
 وسلبت على رهن **قول** هذا قول النعم في الخلاف فانه قال في الغرض الذي يملكه
 فلو وقف وحسب سلبت وهو اختيار ابن مراه وقال في البسوط الذي يملكه في رهنه
 في وقف فلو اصابه وهو وقف لا يجره وهو اختيار ابن ادريس **قول** فلو سلب في رهنه
 فهو لا يشكل الا في ذلك **قول** وجه الاشكال من عدم الدليل الدال على صدق الوقف والغرض
 عند وجود الغرض الوقف والاقبال لطلعه وهو متناول الواقف مع القول وعدمه من ان
 عند قبضه في الايجاب والقبول في العقد وهذا هو الاخر من المصالح الاصل في الغرض
 الملك على ما ذكره حتى ثبت سبب المناقل **قول** ولو وقع على من يقره عايل لم يملك
 فالأخر ايهما يرجع اليه او الى ورثته بعد انقضاء **قول** البحث هنا في موضعين الاول
 هل يصح الوقف على من يقره عايل ام لا قال ابن الجبيرة اشبهنا بسلطان ابن البراء واثبت ادوية
 يصح لان من عايله وصيته نفع انما لا يملك في الغرض وغيره ولان الاصل الجواز ونقل
 الشيخ في البسوط من بعض كذا وجب بالفرق وان المصالح هنا معلوم بخلاف الاصل
 النفع لان مقتضى الوقف العائد على المصلحة فيكون على المصلحة وهو باطل كما وقف عليه
 ابتداء واجيب بالفرق بالفرق فان المصالح هنا معلوم بخلاف الجواز في الابتداء الثاني
 اذا قلنا بالصدق في الوقف فمعلوم انهم يرجع الى ورثته الواقف او الميراث كان باقيا او اذ
 ورثه الموقوف عليهم قال المصالح هو المصالح اذا اقرض الموقوف عليهم يرجع الميراثهم وقال الشيخ
 وسلا من واجبات الميراث يرجع ورثته الواقف وقال ابن مراه يرجع الى ورثته الواقف في
 المصالح هو الرجوع الى ورثته الواقف اما العود فلما تقدم واما الرجوع الى ورثته الواقف فلانه
 جنس فلم يرجع عن ملك الواقف فكيف لانه ائتم وقف على من باعناهم فلا يجوز العود الى
 عزم **قول** ولو ابد على احد فغيره دون الاخر مثل ان يقف على الاولاد وعقبهم بالاموال
 فاذا انقضى العقب الا عقب لم يبق الغرض ولو انقضى الاولاد ولا عقب لم يبق الغرض
 واقصر كان جنسا على الغرض الثاني في الاول اشكال **قول** وجه الاشكال من حيث انه
 من قبضه فقام من ان تاتيه ائتم هو على احد فغيره من جواز انقراض الاولاد دون
 فلا يملك الوقف لا يصل الى من ابد عليه الوقف لعدم حصول ذلك المقدر الذي ثبت
 الوقف على نصيبه حصول **قول** والعقب شرط في قوله في الشرط فوريته اشكال **قول**
 يجعل شرط الغرض في القبول لان صدق الوقف فينبغي حصول الغرض على الغرض ثانيا
 وعلى تقدير الشرط فيكون من ذلك فيكون له الوقف في الاصل بقاء الملك على ما كان
 عدم الادلة الدالة على صدق الوقف المتناول لكل واحد من التفسير ولان شرط الغرض في

بحث الوقف

الاصح ان يقال اذا انصف على احد الزوجين المذكورين واشهد على نفسه بذلك وما
 قبله لم يكن على احد من الزوجين وكان ما مضى وان كانت على من يصفه كبره في نفسه
 فكيف كانا اسما يا هذا الكلام يدل على ان الشرط الاصل هو ان يكون الزوجان قد اتفقا
 المفضل مع الاصل على سعة الوقت بل في المصالح وحده بل في وصية نزلها **قوله** والازرب
 ان قبض الحاكم كذا **قوله** يريد ان قبض الحاكم للغير والسيد كحي محمد المصلح والذين
 في حصول القبض وحده الوقت لان القبض في الحقيقة على المسلمين والحاكم هو المصلح والحاكم
 فكان القبض كقبض الموقوف عليهم **قوله** ولو وقف على نفسه لم ينعى فهو منقطع الاول
 عطف بالواو فالأقرب انما هو ان ينعى بالانقطاع الاول هو ان يكون الوقت
 او لا على من لا يصح الوقف عليه ولعله على من يصح كما لو قال وقعت على نفسي وعلى العبد الذي
 ثم على الاولين فلا يصح من خلافه من اصابا فقال في الخلاف يصح الوقف غير ان يصح الوقف عليه
 وجعل في الاخر وترد في البسوط ثم قد ذكر في الخلاف انما هو ان ينعى بالانقطاع الاول
 عطف من يصح الوقف عليه او لا كقوله وقعت على نفسي على الاولين يسوق ذلك على الثاني
 فالأقرب عنده ان من يصح الوقف عليه يخصه وقف الوقت لانه لا يجعل الوقت على من يصح الوقف
 عليه من غير ان ينعى بل يصح بينهما في الوقف وهو يقضى النصف يكون قد وقف نصفه وقفا
 باطلا ووقف النصف الآخر وقفا صحيحا كخلافه ينقطع ابتداء لان الوقف فيه على من
 يصح الوقف عليه موقوف على من لا يصح الوقف عليه فيكون باطلا **قوله** ولو شرط نفعه من الوقف
 عليه لم ينعى بمرجه على شكل **قوله** وجه الاشكال من حيث منافاة الشرط لعقد
 الوقف فلم يقضى انقاله الموقوف عليهم بل بقاءه من وجوب العمل بشرط الوقف ومنع
 منافاة الشرط لعقد الوقف كما لو وصف الموقوف عليهم بصفة ثم تعرض فان الوقف ينعى
 عنهم الموقوف بالصفة بشرط فلو وقف على اداة الفقر ثم زال الفقر عنهم انقل عنهم
 الى من بعدهم وان كانا مروجين **قوله** وكذا الاشكال في ان قال على اولادى سبعة ثم على ابنتي
قوله الاشكال في الوقف كالاشكال في السلسلة المذكورة لعينه **قوله** فلو وقف على امر
 اولاده لم يجز ان يشارك عنهم مع الاطلاق على نك **قوله** الخلاف هنا مع الشيخ رحمه
 الله فان قال في النهاية اذا وقف على ولد المرحوم بدينه وكذا صغارهم ثم يترك بعد ذلك
 لاداءهم ان يشاركهم معهم في الميراث لا يجوز ان يشاركهم بالخير في نفسه من هذا القول **قوله**
 اجاب البراج فان قال الوقف بحسب ان ينعى على ما وقف عليه ولد المرحوم وهو صغير ولعله
 بعده غيره اذ ان ذلك يدخل في الوقف مع الاول لان جارية الان يكون قد فعل ولد المرحوم
 بذلك وفقر عليه بشرط ان يكون غيره عيسى ان يرثه من الاولاد فان لا يجوز ان يشارك
 غيره في ذلك واطلق باقي الاحكام المنع من ذلك **قوله** فان لم ينعى كان الموقوف عليه

فكان الاشكال له **قوله** لا يصح انقاله الموقوف عليه خلافه باق فان وقف
 واطلق وقتها بان الوقت ينقل الموقوف عليه كخلافه الموقوف عليه لانه لا يمكن
 ووقال وقت بعد موت احمق الجلاله لا ينعى وانما نعتها في الوقف **قوله** لا يصح
 لهذا الوقف بعد تصرف على الرصيد ما وقف له لانه قد بعد من على ذلك فان التغيرات
 المعلقة على الزمان وصية فعل هذه عليه لان الاصل الصحيح **قوله** ولو وقف على من ينعى ومن الاخر
 عشرة وقيل ليجب ان يكون **قوله** هذا القول المحكي من حديث الشيخ في النهاية قال فيها اذا
 وقف على الميراثين فهو كمن ينعى انما ينعى بالامانة دون غيره ولا ينعى بالفساد
 معهم شي على كل حال هو قول الميراثين وان البراج وابن حزم وما ذكره في الكتاب وهو قول
 سائر الروايات ابريس **قوله** ولو وقف على نفسه او على نفسه الى اب في قولها العلوية فانه
 ينعى من غير ان ينعى انفسه على من جرت الاب ولا ينعى من الميراثين من جهة الامانة
 على نفسه **قوله** هذا هو المشهور به اصحابنا قال السيد المرتضى وابن ابريس يعنى من
 انفسه من جهة الامانة لان رسول الله قال من احسن الحسن والحسين عليهما السلام هذا
 اباي اما مال فاما اوقدوا الاطلاق الاصل فيه الحقيقة دون النجاس **قوله** ولو وقف
 على الميراث فهو من ينعى عليه في الوقف ان جاز وقيل ان ينعى داره الى اربعين ذراعا
قوله اذا وقف على حرمه نفعه فلا ينعى على الميراثين الا ان ينعى داره الى اربعين ذراعا
 عليه في الوقف ان جاز من غير نفعه وان كان ينعى داره الى اربعين ذراعا من كذا
 وهو احتياط في الاشكال ذهب الميراثين والاصل في الوقف ان ينعى داره الى اربعين ذراعا
 وقيل الميراثين الميراثين ان ينعى داره الى اربعين ذراعا من كذا وقال
 يكون جازيا على يديه داره وداره اربعين ذراعا من كذا من كذا وقال
 بيت داره وداره اقل ذلك لا ينعى شي وهو باطل في الاجماع ويقضى ايضا ان ينعى
 هو على حد الاربعين ذراعا والباقيون جعلوا ان الباقيين غاية فينعى على حد الاربعين ذراعا
 لا ان قال ما نقل عن بعضهم الى اربعين ذراعا وهو مترد **قوله** وفيه نفع على الذي
 خلافه والازرب ان ينعى في الوقف وفي الوقف في الميراثين غير ان ينعى **قوله** منع سائر
 من ذلك لانه قال وقف الموقوف على الكافر من باطل وقد سرقه اذا كان الكافر حرم
 الميراثين اوقفه حرمه كان جازيا والاولى الميت وكذا قال ابن البراج وهو ينعى
 والاصل في الوقف من ينعى على الكافر ان كان حرمه او ابن ابريس نارة حرمه وقف الميراثين
 خاصة دون غيره من ذوي الارحام والاصحاب وداره حرمه على ذوي الارحام مطلقا
 ثم لما نقل كلام الشيخ في الخلاف من جازيا في الوقف على اهل الذمة اذا كانا اقارب قال
 قلنا مما عندنا في هذه المسئلة انه لا يجوز الوقف على الكفرة الا ان يكونوا اصدا لابنهم

والصحيح من الوقف على الحرف وهو جزئ المريد ولهذا الكلام لبعضهم من الوقف على الذي
لأن المريد إلى راس الحرف يكون بمنزلة المثل الحرف وإنما الظاهر أن كان من أهل
المنفعة ثم أصح ثم استدل به إلى ما وجب المنع من الحرف فذكر أنه لا يجزئ ما يترتب
بإحدى اليوم الآخر لئلا يكون منسأ حاد الدينوسوله وأما الجواب على أهل المتن فيقولون نعم
لا يترتب عليه من الوقف المدينين لم يترتب على ذلك من الوقف ان يترتب من نقصها اليهم ان يترتب
يجب التمسك به وهذا الوجه مبدى على صور الوقف على المريد من غير ضرورة وقوله على كل
كبد جاز **أقول** ولو وقف المالك على سلمه في الأخرى لم يصح **أقول** وبالقرب ان المنع من
صور السلم على المالك في الأخرى لما لا يملك الوقف والموقوف عليه وهذا الوجه منقطع من
المالك على سلمه لا يترتب على ذلك ما يترتب على الوقف كما لا يترتب على الوقف على الموقوف عليه
قوله في الدعاء والدرأ من الشك **أقول** وبما لا شك من حيث أنها الموقوفات
فلا يلتزم بها في ذلك فلا يصح دفعها كالطعام ومن حيث أنها قد تعرض لها منقطع
عنها من حيثها فيمنع وقفا كما يصح إعارتها وقد تقدم ما يناسب **قوله** الوقف إذا تم في الملك
الواقف عند ان كان موقفا وهو ملكه وان كان على معنى فالأقرب انه يملكه وان كان
على جبره عا موقفا الأقرب ان الملك لله تعالى **أقول** خالفوا معنى ما في الوقف هل ينقل من
الواقف لا على الانتقال هل ينقل إلى غيره من قبل أو الموقوف عليه على ثلثة أنواعها
القول بان الانتقال عن الواقف هو انتقاله من كلام المصلح فانه قسم الصدقة إلى ما يربط
ملكه الرتبة إلى ما يصح به المانع وقسم الآخر إلى الوقف على غيره المانع ان ينقل إلى غيره
نعم وهذا القول نقله ابن ابراهيم وحكا المصنف في المتن فانه قال في الوقف واقف واقفي
مزال ملك على الصحيح واختاره ابن ابراهيم وأما المصنف قال ان إذا تم الوقف مزال ملك الواقف
عنه ان كان على وجهه فذلك ملك يمين مزال الملك الواقف لا ينقل إلى غيره من الوقف
وان كان على وجهه فالأقرب انه يملكه كقول المصنف وابن ابراهيم ان كان على وجهه عا موقفا
فالأقرب انه ينقل إلى غيره نعم فذلك كالأوقف على المساكين أو المصلحين أما مزال ملك
الواقف على جميع النعماء ولا سبب في قطع نفعه الواقف عنه كالعين وأما انتقال
الموقوف عليه المعتبر فلا يترتب على منقطع الموقوف عليه من غيره فكان ملكا له وهذا
أصح من القول بوجاهة الأعيان وأما انتقاله إلى غيره نعم عز وجل على تقدير انتقاله
إلى غيره العا موقفا فانه قد مزال ملك الواقف عنه وليس هناك من ينقل ملكه
ولا يجوز عز وجل وجاهة والأقرب فيه كل واحد فحصل انتقاله إلى غيره عز وجل **قوله**
ولو يقع خلف ولا حتى جاز بل كان البيع يقع لهم لم يترتب المانع على **أقول**
قال المصنف رحمه الله ان كان بيع الوقف يقع من بيعه جاز لعينه الشرط في الوقف الموقوف

منع

ومن ابن ابراهيم من ذلك كما هو من جهة السلم **قوله** ولو انعقدت كحلة قبل جاز بعد الإزالة
البيع مع تحقق المنفعة بالأجارة للتسليف وشبهه **قوله** هذا قول الشيخ في الخلافة فانه
قال إذا انعقدت كحلة من بيتك وقف أو أنكرت جاز بعد الإزالة لا يمكن الانتفاء بها
الأعلى هذا الوجه ومنه المنع من جواز بيعها بل ينفذ بها مع بقائها والعرض البيع كالأجارة
للتسليف وشبهه وهو احتياط ابن ابراهيم فانه قال يمكن الانتفاء بها جاز أو بغيره أو
غيره ليس من المساق ولعل ان الظاهر من كلام الشيخ من الخلاف بذلك جاز المنع إذا
لم ينفذ بها أو لا يمكن الانتفاء بها بغير ذلك يعطى وهو الوجه في هذا الموضع فالحل
ان يرتفع أو انعقدت كحلة لم ينقل إلى غيره بل ينفذ فيها أو بغيره فيوقف والوقف
وقفا أو ما ينفذ حاله إلى الأبد أو ما سلب من منفعة ولا يأنس بغيره أو بالملك فلهذا
كمن ذلك وهو في الملك كغيره فيمنع من غيره أو بغيره ما ينفذ من غيره بعد ان كان ذلك
صالحا **قوله** ولو شرط بيعه عند الضرورة به كزيادة جاز وبشبهه جاز ثمه أو بعد جاز
وعطلة أو جاز من هذا الانتفاء أو نقله فقف هذا الشرط شك **أقول** من شاء من
حسب ما يشاء من الوقف فانه يقضي بقاء ما عا موقفا العين باقية وهذا الشرط في
نزع البيع بقدر العينة وها متباينان وهو أيضا بالبقاء مع بقاء العين أي ما يصح
الإطلاق أما مع الشرط المثل على مصلح الموقوف عليهم كما مثله المصنف فيمنع من البيع فانه
أصح من غيره عز وجل على بعض الوجوه فبهذا الشرط أو **قوله** ومع بطلان الوقف
البطلان الوقف نظر **أقول** على تقدير البطلان لعدم صحة هذا الشرط هل ينقل إلى وقف
أم يجعل الشرط حاصلا في نفسه لا يترتب من كون الوقف على غيره هذا الشرط لم يكن مقصود
الواقف وعلى هذا الموضع كالبعض ومن أن الوقف قصد شيئين أحدهما صحيح وهو الوقف
والآخر ما شرط من جاز البيع وهو ما لا يلزم من صدق الثاني صدق الأول كجواز
الشرط في البيع فانه عقد معارفه لم يجعل الرضا بذلك العرض عن العبد المتباين
الأعلى هذا الشرط ولم يسم **قوله** ونفقة المالك على الموقوف عليهم وان كان ذات
كسب على **أقول** أما العا يلزم بان الوقف ينقل إلى الموقوف عليهم فقفوا فقفوا
قال المصنف أنها على الموقوف عليهم لان المنفعة تابعة للملك وهو ملك له فكذا المنفعة
عليهم وقال ابن عمر رحمه الله المنفعة في كسبه إذا لم ينفذ عليه بالمنفعة فبصر كالمستوفى
كسبه **قوله** ولو أوجب ما لا يملكه كسبه فلهذا بعد الانتقال وكذا ان كان على
المالك أو على العبد أو على الموقوف عليهم لم يترتب عليه على شكله بشبهه من ان
المراد لا ينقل عدا الأقرب المكسب **أقول** أو كان الوقف على المساكين
أو على عسر ومن جاز به جاز ما لا ينفذ كسب العبد لان العبد وقف لا يصح

ولا يجوز اسقاط الجارية بقوله لا يجلد دم امرأته فربما ان يدفع الارث تحت كسب
 العبد جماعة من شخص اما اذا كان دفعا على معينه فان قلنا بعدم الانتقال الى الم
 قول عليهم فهو من كسبه العبد لما قلنا بالانتقال اليه وهو صحيح عندهم والاقرب عند
 نعلها بالكلية لانه العبد لا يفعل عبدا او اياه المبراة المبرأة من وجوبه في الارث
 فانه ليس بمباشر ولا مسبب في الجارية والتميز بها حاله عن السبب فيكون الكسب لغيره
 لجلد دم المسلم وقيل الشيخ في المسوق اذا حق العبد الموقوف لا يتعلق برقبته لانه انما يتعلق
 برقبته من سماع امره من الابن فالأرض لا يتعلق بها اذا ثبت هذا فنقول في انتقال
 الملك اليه فهو مال له ومن قال ينتقل الى من تقدم قال من مال الوقف لانه الذي
 منع الرقيق من يعلق الارث بها وقيل يكون في عيب المال كالمعسر قال ابن
 ابي عمير يكون في ماله ولم تقدم ما يرجع الضمان اليه الا العبد وقيل من كسبه لانه اقرب الا
 شيئا الى رقبته فاذا العن برقبته لعل بها هو اقرب اليه **قوله** وليس للغير عليه
 استرقاقه على اشكال **قوله** يشاء من ان لا يجلد الوقف اخراجه عن ملكه
 عليه بقوله فاحرجه عن ملكه مع بقائه بها او لا ومن ان الوقف يقضي الثابت ما
 دامت العبيد باقية وذلك بان استرقاقه كذا في الصلح فاسترق **قوله** ولو جنى
 عليه بما يوجب المال حمل اختصاصه بالوجوب فلم يملك العقب وسرا عبيد وشخص عبيد يكون
 وفقا **قوله** لو جنى على العبد الموقوف بما يوجب المال كسب الجزاء احتمل ان يكون
 قيمته محضه بالجلد الاول لجلد الوقف لان الوقف لان الوقف لم ينشأ من القيمة
 وكما ان محضه بالوجوب كاختصاصه بالمتاع وهو قول الشيخ في المبرور ويحمل شرا
 غير بغيره يكون وفقا لانه الرقبة ليست ملكا للجلد الاول بل انفرادهم بل هو ملك الجميع بالجلد
 فبقية يكون لهم ايضا لان ثمة الملك لما ذكره في الاول المبرور وجد العقب من الجارية لانه
 اسقاطه من شخصه ومن على الارث من لم يعلق لعدم اختصاصه وعدم العلم بقدر
 نصيبه من سواء كان ذلك من قبله او ارثا بل يشترى بذلك عبدا او بعضه يكون وفقا
 لجميع الموقوف عليهم **قوله** ولو جنى بما يوجب العقب من لونه افضل الموقوف عليه سرق
 وان عفى عنه لم يرد من السجلون الاستيفاء الاقرب وذلك ان لم يكن نصفا
قوله لان عند وجوبه بالجلد الثاني او لم يكن نصفا الوقف باق وقد صار لهم
 فعمل عدم اختصاص الثاني اما اذا كانت نصفا والفرق هنا انه وجلد الموقوف بقوله
 احتلال العطلات فان الوقف لا يجلد بالجلد عليه **قوله** ولو اسرق الجاني او بعض
 قبل تحريمه او يكون وفقا لاشكال **قوله** من حيث ان كان المنفعة قد وجدت
 قبل وجوبه بالجلد الاخرى فيكون بالجلد الثاني وجدت في زمانها ومن انه عرض جارية عن

انتهى

الوقت لشرائه من الاول في غير ما قبله من غير ان يبيع وهو محذور دفعا **قوله** ولو انفق الموقوف
 على قضاء دينه لم يرد من السجلون الاستيفاء الاقرب وذلك ان كان من مال الوقف
 قبل انفق ماله الاجارة فالاقرب لجلد الوقف لانه **قوله** لو انفق الموقوف من ثمرات قبل
 انفقها هاتين قول جلد الاجارة بموت اصل الموقوفين بجلد ماله وقطعا ومن قال لا يجلد
 على بطلانها لم لا يجلد الاقرب ذلك الفرق انه في اجارة العطلين بغير المؤخر ملكه الذي يخرج
 لو نقل كيف يشاء جمع وغيره ففعل ما فعله بالوصية غير ما سجدان الوقف فانه لا يتعلق ما
 بالجلد الاول بل هو دليل على بطلان الوقف فاذا مات الموقوف ظهرت له ثمة سقافة بطلان
 مما ليس يحسن له وهو الرائد فان بالجلد الثاني سلق الملك عن الوقف لانه وفي الموقوف
 الرور ما يرد الملك عن وصيهم المؤخر لم يكن لهم من المنفعة الا لانه لو فهم وهو ما وجد انفسها
 معقة الاجارة **قوله** وفي ميراثها ام ولد اشكال **قوله** ان يوهب الموقوف عليه من احدى
 الميراث لغيره الموقوف عليه فقلت هل يصير له ام ولد ام لا اشكال يشاء من ان يملكه
 علف منه فيكون ام ولد ومن ادعى ان الموقوفات من باقى الجلود ليعقبا بموت مولاهما
قوله ومعه عتق بغيره بغيره من تركته فبقية الموقوفات من باقى الجلود على اشكال **قوله**
 هذا الاشكال الذي قد انشا ما اذا كان ولد دخل في الوقف وما اذا لم يكن دخل في الوقف فانها
 لا يرد ميراثه بل باقى الجلود وعلى تقدير ان يكون الولد داخل لا يكون للوقف عليهم او يكون
 بالجلد الاول قد تقدم وفيها اشكال يشاء من ميراثه الموقوف اذا كان ولد دفعا هل يكون من وجب اخر
 وان قدما بشره عتق الموقوف بالجلد الاول وطهارة استيفاءها سبب في ثمة
 فلكل كالموقف في ميراثه بغيره من تركته بغيره بالجلد الاول وعلى عدمه لانه العقب انما حصل بعد
 موته فلا يكون مضمونا عليه **قوله** ويجوز تزويج الموقوف وصهرها المرحوم به ذلك ولها ان
 كان من ممتلكات امه او شخص به المرحوم ومن وقت الولادة على ثمة **قوله** خالف الشيخ في ذلك
 حيث قيل في المبرور يكون وفقا لانه قد فيه لانه المبرور من قبل فيه وجوبه اصدى يكون
 طلقا لانه من تمامها ما مكسبها بغيره البتة انه الثاني يكون وفقا لانه لان حكمه اذا كانت له
 ذمتهم حكم انها المبرور ولذا لا يخفى المبرور الذي هو الذي هو من ذهب ابنه المجدد حديث
 قال الاول المبرور المبرور بغيره بغيره بغيره في الميراث لسل المنفعة **قوله** وفردت
 مسجد على قيمه باعيانهم كالنقد والاقرب عند الظاهر بخلاف المدرسة والرباط والغير
قوله وجه القرب ان كونه مسجد العقب اشترط كل المسلمين في حوزة الصلح فيه واختصاص
 البعض بغيره في ذلك فيجعل الجزاء على ان شرط اما المدرسة والرباط والعزبة فيصنف فيها التخصيص
 لعدم المساقاة والصدف اسم كل واحد من الرباط والمدرسة والمعبرة عن التخصيص **قوله** فاذا
 وقف على ولادة امته او ابنته او ابنته ولا يدخل الخطة على ثمة **قوله** اذا وقف على ولادة

فيكون من تركته الميراث فيكون له من
 من الميراث فيكون له من
 من تركته الميراث فيكون له من
 دفعا هل يكون

اقول مثله ووجه العجب ومن اقل من العزماء بها **اقول** اما هنا فيها الخرب بها بطل من
 مرجع الراهب **اقول** وجها القربان العبد المهررب قد اقلن برقة ارسا الخرب وهو
 اقل من القربان المالك من الرجوع **قول** مرجع اقل من الرجوع مع القربان اقل من الرجوع
 ذلك فتحا او فحا وعقد على شكل **اقول** يريد ان لو جاء الراهب او ذهب او لم يضر
 يكون الرجوع في الهبة هل يكون فتحا الهبة لا يصح العقد او يكون فتحا وعقد قال نعم القربان
 الثاني لان الهبة لو كانت باجبار الرجوع قبل ذلك لان البيع بغير الرجوع وهو جائز وقال
 الشيخ في المصنف اذا باع الراهب الهبة لم يصح لانه صار ملكا لغيره **قول** والاقربان الا ان
 فتحا **اقول** لا الا ان لا يصح من الضم فلا بد له عليه ساد الاول ان الاصل قد يكون للرا
 سفة الرجوع وما الثاني قلعه ولا في العام على **اقول** وكما في الشئ وفي
 الارش على شكل **اقول** هذا في الرجوع على جواز الرجوع مع القربان فانما من المهررب القربان
 الراهب كان لكل منهما المصالح بغير الضم لان لكل منهما افراد ملكه وامر لا ملك الغرض
 وهل يجب على من قطع الصلح ارضي ما يقضي من فيه مال الاخر فقل صاحب المهررب يقضي
 الشرب او بالعمول حتى لا يوجب الارش لانه يقضي دخل على مال الغير فيضيق ملكه واحتمل
 عدم كون المتبعض باذن الراهب فلا يلزم ما يقضي من الشرب كما لو نقص قبل الرجوع
 او نقصت عنه فانه لا يقضي **قول** الا قرب عدم انتقال من الرجوع الى الوارث **اقول** وفيه
 انه الهبة صارت ملكا للمهررب لرد المحتار الرجوع فيها على خلاف الاصل من الراهب
 للبلد الذي عليه فبقا الباقي مندرجا تحت عدم النسخ **قول** لو جنى الا قرب الرجوع **اقول**
 وضو الراهب فالاقرب ان لو لم يرد الرجوع مع الصلح لم يرد الرجوع لان من الرجوع قد ثبت
 يكون لو لم يرد الرجوع مع الصلح لم يرد الرجوع **قول** واذا باع الراهب الهبة
 بطل من الرجوع الهبة مع الصلح على ذلك **اقول** قدما ان يبيع رجوعه قال لا يصح البيع **قول** وانما
 القبول صدق مع البيع وان اعترض بالهبة او انقضت قوته هبته وملكه فله انفسا عقد
 رأى ماله **اقول** عند ملكه وهو العقد الاسبق ان الهبة لا يضر الرجوع فاذ اقل
 الراهب هبته لم يضر له الهبة وملكه باها ولم انقض وادى للمهررب الا انما كان
 اقل قول الراهب مع يمينه ان انعقد رأى ماله او لا يلزم من ذلك الرجوع من
 الملك جبر القبول عند طهر الملك بالهبة من دونه فلا يكون بيمين الدعوى سائما
 فيه ويكون القول قول من يمينه لا تكار **قول** ولا يلزم الرجوع من دون شرط مطلقا على
اقول هذا قول ابن ابي عمير وقال ابو الصلاح ان كانت صفة الادق الاعوجج التي يكره
 انما يرد في الرجوع فانه قبلها الرجوع العرض عنها مثلها والرجوع في القربان في العرض عنها
 وقال الشيخ انما لا يرد في الاصل اسم هبة من فرق وهبة من فرق وهبة من فرق وهبة من فرق

يقضي

يقضي القربان عند **قول** فان كان المهررب اذ باع قبل دفع الشرط وقبل الرجوع
 القبول نظر **قول** ينشأ من انما اذ هو ليس له العرض ولم يحصل فكان مضمونا عليه ومن
 انه دخل في ملكه وتلق قبل رجوعه الى ملك الراهب فلا يقضي له الرجوع **قول** فانه اذ جاء
 فالاقرب مع الثالث من اقل الاربع من العرض فيه المهررب **اقول** لان العرض
 ان كان اقل فقد دفع اليه ما شرط ولم يكن له الرجوع في الاصل ان كان المهررب هو الاصل
 فلا يجب على المهررب لرد في العرض كما ذكر في الكتاب وانما اذا اشترى كان المهررب هو الرجوع
 فاذا رجع فاما ليس مثل الرجوع فيه او فيه **قول** ولو طهر حتى اصابه بعد ثانيا في يده لم يرب
 فالاقرب رجوعه على الراهب بما عزم من القربان ان مرادت على العرض او حلت عنه **اقول**
 يريد ان لو طهره عينا تقضيها المتبعض للفت في يده ثم طهره بها سقفة لغير الراهب فاعزم
 مثلها او غيرها **اقول** فالاقرب ان المهررب الرجوع على الراهب **اقول** المسترسل كان
 معروض عنها وكان القربان من العرض الاصل الى الراهب فكانت حاله عن العرض
 لانه من ذلك ليقرب ان عليه سبب بائنة لان السبب هاهنا هو العرض اقل فكان
 اسفرد العرض على الراهب **قول** ولو طهره قبل فصار جزءا من خلاه الرجوع
 على شكل **اقول** ينشأ الاشكال في يد الغاصب اذا احتل به وقد قدم الحق في باب
 الغصب ان الغاصب اذا غصب خرا فقل في يده هل يملكه او لا فيه احتمل ان احدثا انه
 يملكه لرد ملك الاول وهو كجدة المالك في يده والاخر انه لا يملكه لان هذه العينة قد
 كانت مملوكة قبل كونها جزءا من الغصب من وجوهها لسا كانا جزءا من خلاه وتربعت ذلك
 العينة يكون له وهذا الاشكال متى على الاشكال في الغاصب رجوع الراهب لبقائه عليه
 وعدم رجوعه بنحو على الاحتمال الآخر وهو انما اذا قلنا باسقاطه وتجدها فلا يرجع فلا
 يرجع للراهب **قول** ولو عاد الملك بعد ان احملى الرجوع **اقول** هذا اقل من على
 جواز الرجوع مع القربان فلو انقل الملك عنه ثم عاد احملى الرجوع لانه العينة باقية عند المهررب
 لم تكن لالرجوع ومثل عدمه لغير من الرجوع بالاشكال فلا يعود **قول** في
 الاقرار ولو قال ليس لي عليك كذا فقال بل كان اقرارا ولو قال نعم لم يكن اقرارا
 رأى **اقول** حاله ان يصدق في ذلك حيث تروى فيمن حيث يستعمل الاقرار
 في ذلك استعمالا لا ظاهر فيكون اقرارا **قول** ولو قال لك على ان شاء الله فالاقرب
 عدم اللزم **اقول** لانه معروف على الشرط في المسألة خلافه في كتاب الايمان من
 هذه الكتاب سيقان شاء الله نعم **قول** ولو قال انما قابل من يد من اقرار لاصح
 والوجه المستوي عدم الاقرار **اقول** لانه في الاول يكون بعينه الماضي فانه اقرارا
 اصيب ولم يعمل فيكون اقرارا في الثاني يكون بعينه المستقبل ولم يعمل على الفعل فلا يكون اقرارا

الاقرب

فانه قال اذ لم يقسم فافترى يجعل ما كان في المعز فثبت ما يدعيه **قول** ولو قال بالجر
او جليل او عظيم او غني او حط او عظم هذا وعظم عظم قبل تفسيره بالقتل واما ان
قبل يكون ما بينه والاقرب لسانه **اقول** القابل بين ذلك هو الشيخ رحمه الله وكره ذلك
في الخلاف بعد ابن ابي عمير في ذلك قال ابن ابي عمير بالسلامة لما تقدم من قوله جليل
وما اشبه ذلك وهو الاقرب عندنا لانه اقرب في الجمل كان تفسيره بالجر كما هو الاقرب
بجر الجوز وهو قول الشيخ في البدل ذلك فيكون كذلك هنا معناه لا يخص المبدع
فمنه فيجوز الحكم **قول** ولو قال كرهها الفلان او قوله ولو من بالبقاء او المنفعة او انكره
فكان اقل في القدر والعدد بان نقول الذي انكرناه من العيون والحال لا اكثر من الحرام
او المنع في السب **اقول** يشاء من كون ذلك مجازا ولا يصل الحقيقة ومن ان يرجع
في كلامه الحكم الخلق المقصد **قول** ولو قال على خلافه ما يترفع على كل
من ذلك لزمه الالف من باب ما لا يفسر بالكثر بل هو ما اوجب خطا او هو الاقرب علم القول
اقول لان قوله على اكثر من ذلك اعراض عما ادعاه وزياده مثبت الذي ما عذر ولا يصل
لجوز ما عذر ابي بن القيس لم يرد لا اعترف فلا يكون مجزلا **قول** وفسر القدر بجره
ومنه نصف على التبريد عشر **اقول** القابل بجره العشر هو الشيخ رحمه الله
والخلاف قال لان اقل عدد نصفه التبريد عشر **قول** ولو جزم لزم ارجح في تفسير
اليه القدر جزم ومعه وكذا كما نعتوه قبل بجزء مائة **اقول** القابل بجزء المائة هو الشيخ
في ذلكا بين الشبهة بما قاله مقرر ومعه القدر المزمع ابي ابي عمير قال يرجع في
لغة السابلي كلما في المعز لانه اقرب في الجمل والاصل براه الدمنة **قول** ولو
قال كذا كذا او قبل بجزء نصفه عشر **اقول** هذا قول الشيخ قال لان اقل عدد
نصفه بعد المهر احد عشر **قول** ولو عطف المقلوب قبل بجزء احد وعشرين **اقول**
اذا كثر كذا ما عطفه ونصفه لزم فقال كذا او كذا امرها ما نصب قال الشيخ رحمه الله
في ذلكا بين المذكورين بجزء احد وعشرين ومعه لان اقل عدد من عطفها على
الاخر والنصف بعد المهر احد وعشرين **قول** ولو قال الف الف فلفه درهم في الف
وما بين درهم فالف درهم على امثال **اقول** يشاء ان اقر بمجمل اعني الالف والمائة
واكثر او بعد ما اعني الدرهم فيكون ثمن الجميع ومن احتمل كونه ثمن المهر الاخر فيعنى
الانه في الف الف على اقر به قبل بفسر فيه **قول** ولو قال درهم ونصف الاقرب على
النصف على السب **اقول** لان المعاهد ذلك فيجوز عليه نصا للعرف ومجمل
ارجح في تفسير النصف الاقرب اليه لعدم تعينه ما عمنه عشق غيره فكان الرجوع في تفسير
اليه **قول** ولو قال من درهم الا عشر اصل دخول الطرفين بناء على دخل السب والعام

فيكون

فيكون العشرة واحدة احتمال في زجرها ودخل الغاية **اقول** احتمال دخول الطرفين بناء على دخول
والغاية فيلزم العشرة واما احتمال جزمها فهو قول ابن ابي عمير قال لانه المنع على شرط
ومنه والاصل براه الدمنة من الزايد فيلزم ثمانية واما احتمال جزم الغاية فهو قول الشيخ
لان الغاية لا يدخل الا ما يكون عليه كمالا لمبدأ فانه داخل فيلزم تسعة **قول** ولو قال
درهمان وعشرة واربعة الحساب لزم عشرون واوراهم مع عشرة قبل لزمه اثني
عشر وقبل منه لزمه التفسير ان كان من اهل الحساب على امثال **اقول** يشاء ان
كون المتكلم من اهل الحساب فيجوز لزم عشرون لان معناه ويجوز لزمه الاثنى عشر بناء على
لان يعمل الرجوع في نفسه اليه **قول** ولو قال لعمري خاتم واطلق لزمه الخاتم نصفه على
امثال **اقول** لان اشار بما فرزه الى خاتم موصي معناه وذلك المعنى به قصه فكان ما جزمه
ومن معاجزة القصص الخاتم فلا يدخل في الاقارب **قول** ولو قال لعمري حاتم فجا بها
وهو حاصل اصل صفة الاستثناء الحمل كجمل ما قال خاتم وشي نصه يشاء فان اظهر
عدم ثبوته **اقول** الفرق ان الحمل عند لا يجري مجرى الموصي الحامل فلا يدخل في الجميع ولا في الحق
ولا يقبل مقابلة فالحاصل في الطرفين الحمل براه وفضل عنه فهو لا رعا الغرض كجمل الخاتم فان
المراد الصلة به وانما هو موضع فيه هو كالجزم منه **قول** ولو قال امرضو شرا وادية مسرة شرا
عليه عارضا احتمال الاقرب **اقول** هذا محتمل دخول الشيخ والعامة لان المقارن بالمراد فيكون
مفردة شرا فاسم بجره مفردة لم يكن المقربها كذا في الجاهل ومن ان الاقرب بالمراد فيكون
والعهد وقوله مفردة محتمل بجره او لم يرد مع الاحتمال لا يحكم براه والملك صاحب اليد
قول ولو قال الف في هذا الكيس لعمري فلهذا لكان الالف مقصدا احتمال الزجر بالانعام **اقول**
لانه اعني لسانه في الف كس في يده فوجب عليه تسليم الف الى المقر فلا يخرج من العدة
بالا فصح **قول** ولو قال الالف الذي في الكيس لعمري بجزء الانعام **اقول** الفرق انه هنا انما
بالاقر لاني مشي معهود ويمكن ان يكون قد طوى كونه القاد او اشار بالاقرب الى معنى معهود والمقرر
لهما واحد معهود معهود وهناك مشايخ غيرهم **قول** ولو لم يكن فيه شيء ففي لزم
الالف وحيث **اقول** يحتمل لزمه الالف لان الاخر يقضي ان يكون الف من كون الاخر
يعني في الكيس فلا يلزم غيره لعدم تناقض الاقرب وموافق للكيس غير معهود لاصار عدم
مع **قول** وهل له اختلاف الاول امثال **اقول** مراده ان اذا اقر او اصد ليعني مثله لم يقر بها
الاخر فانه لم يقر به الا بقبل بجره من الاول وهل الفرق للغير اطلاق الاول في البسقي
عنه العود امثال يشاء من انه كذب نفسه في دعواه انها للثاق باقرارها الاول ومن ادع
لو صدق انفق عنه العدة كان عليه تسليم العيون في الاكلام له اختلاف **قول** رحمه الله ولو قال
لزمه والحاصل كذا فوقع عند الاقر نظر **اقول** وجه النظر من احتمال كونه اقر الزجر لانه ممن

لعل يكون له حيزه صيته ونفوس الجواب ان الرتبة على ما علم من سائر الجاه على الاشكال شيئا من ذلك
 المراد ان لا على صلات الوصية والاصل من هذا العام على عموم ما لم يثبت التقضي به بل يقضي
 ولم يتم ما يقتضي التقضي من عموم وجوب العمل بالوصية لقوله لم يثبت بعد ما سبق فما نحا
 انما على الذين يريدون به ولو ذهبوا عن العمل بكل وصية **قول** ولو وصى العبد لم يصح فان عتق مالك
 فقول الاشكال **قول** فشا من بطلان وصية العبد فلا يتغير الحكم بتجديدها من ان
 الوصية بعد موت وصيها وصية العبد فلا يتغير الحكم بتجديدها من ان
 الكافر الا يجوز خرب لم يثبت في الاشكال **قول** وجب الاشكال من انه عزم عندنا فلا يجوز
 الحكم بغير الوصية ومن كونه لا يملك الوصية كما نرى في الوصية كما يجوز بطلان الوصية
قول ولو قال العبد متى عقلت ثم ميت فقلت بطلان الوصية لا يجوز **قول** لان المانع من
 صحة وصية العبد كونه انصافا في مال السيد فان علقها على الموت عقوب الخيرة صحت الوصية
 العمل بالوصية انما هو عارضه ووجد المانع **قول** مرهه اقل يصح العمل بالوصية وان باقى به
 لا يملك الوصية من سائر اشكاله الاكثر من ذلك على ما علم من نزع او قول ولو كان بينهما في ذات
 نزع او قول لم يصح بعد العلم بوجوه وقت الوصية بغير ان يفسد بها فلو مضى منها بطلان
 فكم مات العبد انصافا صحت كانت الوصية وبطلان اعتبار القبول لها على الاشكال
قول وقد تقدم ان الوصية ان كانت من لا يمكن اعتبار قبول الوصية لها انصافا مثل
 المذموم لم يعتبر القبول عنده وهذا المانع عقوب بطلان الوصية لا يمكن اعتبار قبوله فصحت
 الوصية وبطلان اعتبار القبول على القبول هذا ايضا في قبول الوصية كما لو وصى لمن يملك قبوله
 ومات قبل القبول فان لم يرد يقوم مقامه في القبول **قول** ولو لم يرد القبول فالوصية
 بطلان الوصية **قول** لو وصى لطفل فمروا به لطفه كما لو وصى بالفقر العاجز عن التسليم
 ولا يرغب في شرائه فالوصية بطلان الوصية وصحة الرضا من بعد الموت لا يرد وصية
 من وليه لطفه وكان كما لو صدر منه وكان ما الغار عيدا **قول** وهل العاقبة بوجه
 الوفاة والدية بايع الوصية له اشكال **قول** وجه الاشكال من على ما تقدم وهو ان قلنا
 ان القبول كما يملك من الملك فاداره متبعا انه لا يملك ما لا يملك فثبت ان الوصية لا يرد
 للورث كما ان الاصل **قول** ولا يملك للورث الا اجنبي واللام ولد له واللام اجنبي
 المشهود على الاشكال **قول** منشاء الاشكال من حيث انه من غير ان يملك الوصية له كما لا
 يصح لملك غيره اذا كان عتقه من ان يملك ونقض بقرائن الوصية من ان الوصية له كما
 يجوز تملكه بالبيع وغيره كماله الفقه وانما ان الشيخ في البسوط يجوز الوصية له وصية لولاه ولو كان
 لغيره لم يملكه بملكه ولا يملك ان الوصية له الفوارق عندنا بالبيع وهذا التعليل يعطى كون الوصية
 له وصية لولاه ولو كان الاخر ذلك جاز ان يوصى له اجنبي ملكا لانه لا يملكه اجنبي

يصح كون ذلك باطل اتفاقا من المراجع تابع للشيخ في ذلك **قول** ولو وصى لطفل البعير صحت
 الوصية الخيرية في الوصية لغير الخمر اشكال **قول** من حيث انه بطلان الوصية له ومن
 علم ان الوصية له كغير بعض يصح بنية ما يبيع من الخيرة ويحل في الباقي **قول** ويصح ما يجوز ان
 العبد الوصية به ومن ملكا بنية والده ثم اعتبر ما الوصية به بعد خروجه من الثلث فان كان
 فله من غير عتق ولا عتق له وكان الوصية به المورث وان كانت قيمة اقل عتق واعطى العبد
 وان كانت اكثر من المورث في الفاضل وان بلغت الصنف على ذلك **قول** هذا على قول
 الشيخ في الخلاف حيث اطلق القول بان الوصية له بعد خروجه من الوصية وقوم العبد من
 او اذ كان من اقل من الثلث مع العبد فافضل للمورث والميراث الضعيف ويصح ان يوصى
 وقال في النهاية ان الوصية لا تبطل بالبيع بشرط ان يوصى به مال الزكاة كانت
 قيمة اقل من الثلث اعنى واعطى الباقي وان كانت مثل عتق وليس له عتق ولا يملكه
 وان كانت اكثر من الثلث بمقدار السدس او الربع او الثلث عتق بقدر ذلك واستحق
 في الباقي ورثة وان كانت قيمة على الضعف من ذلك كانت الوصية باطلا ومثل قال الفقيه
 في النسخة ابن البرقي في كتابه **قول** وفي بعض الاشكال **قول** يريد بذلك ان اذا
 وصى العبد لغيره بعتق غيره فاشترط ان يكون العتق من هذه الوصية اشكال في بناء من طلاق
 الامم بل الحكم بغيره ما وصى به العبد ومن ذلك ان الوصية من غير تفصيل الى العتق وغيره
 لان الاصل الاخر والعموم وجوب العمل بالوصية مطلقا ومن كون الموصى انما قصد شيئا
 منها وهو بطلان العبد المعين وهو لا يملك شيئا ولا يخطه ويملك الوصية وكان شيئا
 منه **قول** ولو قصد العتق او غيرها فالوصية لا يجوز **قول** يريد ان الوصية بشيئا للبدن
 وقصد صرف ذلك في بطلان الوصية لا في العتق وصية لا لكانها وصية لبعض
 مضافا الى ذلك حايث قطع **قول** والوصية بالتوقف على قبلها مالك **قول** لما كان
 سببا لغير كون ذلك وصية لملك الدابة وكان الوصية مشروطة بقبول الموصى فترقت
 الوصية بطلان الوصية على قبول مالها كما لو وصى لغيره بذلك **قول** فقول الشيخ في الاشكال
قول منشاءه من كونه وصية لغيره فلا يعرف الى ملك العتق من هذه الوصية
 ومن كونها وصية له بغيره **قول** فقول في العتق الى غير العتق اشكال **قول** على
 جمال جواز دفع ذلك الى ملك الدابة هل يجوز ان يتصرف فيه بغير عتق الدابة من
 منافعها وغيرها اشكال في بناء من كونه ملكا فدان يصنع به ما يشاء كبر امواته
 بعتق من في العتق للدابة بغير الوصية **قول** والوصية صلا الوصية للذي وان كانت
 اجنبا وبطلان الوصية للميراث **قول** اخلافا عما بنا في جواز الوصية للميراث فقول
 لعظم لا يصح الوصية لمطلق سواء كان مريما او اجنبا او سواء كان ذميا او حريا وهو ما

كلام من الرازي وانه قال ان اوصى لبعض قريبا ليه كان الموصى الكافر الحائش وصيته ما فيه ثم قال
والصحيح ان لا يوصى للكافر يقال اخر من اوصى الوصي مطلقا وهو اختيار ابن ابي اوس وقال في النهاية
ايضا الوصية لذو الارحام مطلقا وان كان الكافر اكل اختيار ابن ابي اوس وقال في النهاية ايضا
الوصية وهو النظم هو من كلامه في الميسر لانه قال غير من اوصى الوصي له عندنا الكافر الا ان
لاسم له من الميت وقال في الميسر اذا اوصى الى ان لا يوصى من ثلثه وجب ان يرفع
ذلك الجواب ما اوصى الموصى وان كان الموصى الكافر قال انه لم يعم ثمن بقله بعد ما
سمعه فانما انما على العيني بيد لو ان اوصى مبيع علم فان تصديق بماله على كافر كانه من
ذو الارحام وصيته صدق لما يجب من خلاصته وان كان المصدق عليه ليس بغيره
مبيع وكان كافر اطلت صدقة وانما نت راجعة الى مال او مقبوضة به ومنه قول اب
الصالح بناسب هذه القول لانه قال اذا اطلق الوصية للكافر الاجنبي لم يجعله
اوصى بكونها مالا فاعلى هذه رواية او مقبلها وهي ما فيه قال الشيخ في الخلاف ليصل
لاهل الذمة دون الحرب المص اختيار هذه القول وقال بالنع من الوصية لغير الذمة اما
الوصية للذمة مطلقا سواء كان مريضا او اجنبيا فلا صالة الجواز لانه عطية لغير الذمة
عزيم شرطها المرفوع ولا فرق بين كونها في حال الحياة او بعد الموت والاول حايضا لجماعا
كذا الباقي لعدم قوله لا ينهاكم الدين لوقا لكم في الدين واما منعها للموت
والمرتدين فظن الاسلام فلان الحرب لا يملك اذ ماله في الحقيقة للمسلمين ما في يده يملك
ما لا يستبد عليه فلا يجب في الوصية اليه وهو يخرج بطلان الوصية اذا كانت صيغة لوصية
وصية اليه وكذا المرتدين فظن ولا يملك ايضا فان امور التي كانت يملكها ملكها
والصحة اطلق المرتدين الظاهر ان المرتدين من طاعة لانه ذكر في الهمزة صيغة عطية
المرتدين عز فطرة ولا يقبل منه الاسلام فكانت كالذمة **قول** ولو اوصى لام ولد فالأ
قرب انها لعق من الوصية لاسم لوصية ولدها على ثلثي **قول** هذا قول ابن ابي اوس
فانه قال لعق من الوصية فان نصرت الوصية عن القربة اعتق الفضل منها من نصيبه لدها
ويعطى ما اوصى به وقال ابن ابي الجوزي لعق من وصيتها اوصى نصيبه لدها يعطى
ثمة الوصية فان كان دون ثمةها اولاد لدها منها يقسم وصيتها الباقي من الثلث بين
ابن وابنة وكلاب من لا يجزى القربة انها لعق من الثلث وقطع الوصية **قول** وروى
لقائمة وهو المعروف عند اهل الذمة ليعق من يقرب اليه الى اقرب دام في الاسلام و
مها الا في اهل الذمة جليل الاسلام والى ذلك **قول** المحكي هو قول السني وقيل في
في النهاية وقال في الخلاف بغيرنا والمرونيون من اقارب في العرف لا يدخل فيه كل من يرضى
في العادة ان من قربه سواء كان ولدا او غير يرضى كما من ثلثي وقوله وكذا اجماع

صحيح

عن قول في الميسر وقوله واختاره ابن ابي اوس وقال ابن ابي الجوزي من وصية اقرب
وذكر من عزمه سمع من كملت لمن يقرب اليه من وجهه اولاد ولا اختياران في جواز الوصية
الابن ابي اوس لان رسول الله لم ينهاه في الوصية ذمة القرب من الحسن **قول**
الاقرب ودخل في المطلب هنا **قول** يريد بذلك انه اذا اوصى لقربة من رسول الله فهو
لا ولا عيب المطلب اولادها من دون عيب نفسه ودون عيب قتل الاقرب عنده ان يفي
المطلب بغيره لوها اي في هذه الوصية وان يدخلوا في حق الحسن لان العروبة منسوبة
اشتمل من موهامهم وقال ابن عمن وبتعبد المطلب بغيره لان جاهلية الاسلام تجعل في
هاتم من عبد المطلب كالمجتمعة الوصية والعبد المتفرق بغيره لم يفرق الا بسواد الارحام
المطابق مكانه لم حكم على هاتم من تواد لاسم لقربة لا يقال لكان المراد سوادهم لغير هاتم
لوجبات يكون حكمه في تنسيق الحسن هو صافي لاختاره المص لان قوله هاتم اشارة
وذكر في الوصية بالقربة وروى تنقيح الحسن لان يقول لا يلزم من وجوب الوصية بالقرابة
هاتم سوادهم في تنقيح الحسن وذلك لان الوصية اختيارية بين اقرب الوصية لمراد
عند عدم العلم بقصد يتبع مدلول اللفظ لانه اوصى بغيره اختلاف تنقيح الحسن فانه حكم شرعا
ليد الامن جهة الشارع لا بد من اختيار المكلف لغيره بين غير المقصود وقد ثبت ما لعق
اختصاص بغير هاتم به دون ما عدا **قول** ولو اوصى لا قرب الناصر الاقرب اقرب من
مراتب الارحام كمن يتبادى الشق فلذلك كمثل الاقرب القرب الابن مثل القرب بالام
ويقتضي اجماع الامم من الاقرب على ان نظر **قول** ثبتا من تقدمه عليه في الميراث بسبب القرب
فقد علم هنا عليه من اختياره بالقرابة من سوادهم في القرب هنا **قول** وفي السورة بين
الا من الام والام والام من الاقرب في لفظ نظر **قول** منشاؤه سادها في الدرجة فيسويها
في العطاء ومن القرب الى من الاقرب بسبب اقرب وجب الاحتفاق فيعطى ايضا كما كانت
القربان لشخص **قول** من عداه وروى لوجه من القرب انما من السواد وجوز من قرب
الناس الى القربان في رتبة ودرجة اعطوا وفي حواشي بعض ثمة دون المراد نظر **قول** منشاؤه
طريق الامتثال في لفظ نزلته فانه يصدق ان جماعة من اقرب الناصر الى من يكون نسبة اللفظ
الى الحق على سبيل السوية فلا يجوز بعقهم باختلاف الوصية **قول** مرادهم لكان لما في ثمة
اخى وفضلوا جميعا في الوصية الاقرب اعطى الوصية لاهل البيت **قول** وجه القربان
استحقاق الاخوة انما هو لعدم ابيهم آخرين او هو نصيب العدو ويكفي دون المرحوم فيكون
نصيبه فيكون من الوصية المقسومة على الثلث وهو ثلثه ويحتمل صغيرا المبالاة لان واحد
سوا الموصى **قول** ولو اوصى لاهل فلان من موهامهم من يحتمل من يجب لفظه **قول** وجه خلاف
المرجعية ان الموضوع لهذا اللفظ لا يرد وجه اشتراك من يجب لفظه انما يستعمل في العرف

صحيح

ذلك فانها القبط بان يقال عبد سلب دينا كسب في الشافعي الموثقة كذا
 ويطرأ على القبط وبعض كل واحد منها نصيبا يخص به سنة لا عرض يخص باحدهما
 كل واحد منهما عقلت من شياخا وانزلت بملك الرتبة سلبه لئلا يفرق المولى له بملك
 وكون الرتبة الشافعي من الخاف فيه الصحيح فتعجز كل واحد منهما بعينه بملكه **قوله** وقطع
 طرأ احمل ارشد القسط واخصا الارث **اقول** اذا قطع طرف العبد الموصى بملكه ارشد
 في ارشد الارث ارادت احدها القبط بينهما فقال عبد سلب سلبه لئلا يفرق المولى له بملك
 اذا قيل سلبه يقال فهذا العبد مطلق العنان كسب في سنة فاذ قيل سنة فقال ولم يفرق
 هذا العبد دينا وهو مقصور العنان فاذا قيل سنة فاذ قيل سنة فقال ولم يفرق
 اخصا الارث لان الارث مطلق العنان فيكون الارث فيكون الارث **قوله** نصيب او غيره
 ما لم يفرق بنية ومرتبة ومطلق فالأقرب كذا الارث **اقول** الاقرب ان الارث فيكون
 ما شاء من المنفعة المطلقة في وقت ما شاء لانه مكلف باخراج ما اوصى به الموصي وما لم
 يكن معينا بغير نصيب ما نصيب عليه لانه لا يوصى له بغيره كان الخيار في نصيبه
قوله وهل نصيب الموثقة بغيره من الموصي له نظر **اقول** وجهان نظر من وجود المقتضى
 نصيبه بغيره وهو التمكن من الانتفاع به وهو وجود المانع من صحته بغيره وهو
 سلبه لئلا يفرق دينا **قوله** وفي الاجزاء من الكفاية امثال **اقول** مثالا الامثال من
 كفى عن الرتبة فكان بغيره من ماله فانية العتق لئلا يفرق العبد على القربات والا
 الكفاية لغيره وقيل سلطة الغرض ولا شيء من ذلك كما حصل له كالترياق الذي
 لا يحصل له العتق **قوله** ولو اشتمل على شفعين كالغزاة السابعة او اوصى باحد
 من مملوكين هما الغريم والأقرب المنة على العادة في مملوكه اوصى بالشفيعين **اقول**
 وجه الأقرب ان المقتضى مع العادة نصيبه هو النسبة الى ماله على العادة فعمل عليها
 لوجوب حمل اللفظ على ما هو عليه عند تجزئه عن القواين الصادرة او ان عزها **قوله** ولو
 اسفقت وقصد الذمام وعدم استعجاب الاوقات وامثال **اقول** يريد ان كان العبد
 منقضا لهما كذا الخطا او اوصى له باحدهما دينا الى ماله عمه لكون قصد اخص
 استعجاب الاوقات ولم يكن هناك عداوة بينهما فملك المنفعة امثال **قوله** من
 احتمال تجزئ الارث لانها اوصية بموطن بالقياس الى الاوقات وكان الخيار في نصيب
 البية اسوقا في استعجاب تلك المنفعة في وقت الرتبة لا اوصى له بمقتضى من اوصى به ولا يفرق
 لاحدهما في الاختصاص زمانا على الاخرى **قوله** وهل يحجب ما سبق من القيمة لغيره
 على الورثة من الزكاة في امثال **قوله** من المولى الموثقة **اقول** ومن وصله ماله في الميراث
قوله ونفع العبد والحيوان الموصى له بغيره من ماله ونفعه على الورثة في الميراث في الموثقة

امثال

امثال **قوله** دينا من ان العتق والعقد للعبد لملك الرتبة وهل هو مختص بالارث
 فكل ما عليه ومن عدم استعجابهم به صلا كونه جميعا من ماله لوصي له فكان تجزئه لملكه كذا
 عليه دون الارث **قوله** ولو اوصى بعق مملوكه وعليه من ماله الدين وان فصل من الزكاة
 ما يصح ثلثه قبل العتق والحق بما يجره وسعى من الباقي ولو لم يبق شيء اطلت وقيل
 ان كانت فيه من ماله الدين عتق وسعى في حقه المداوى فيه مثلا لئلا يفرق المولى له بملك
 للورثة وان كانت اقل اطلت **اقول** القول المحكي في قوله وقيل هو قول العبد في الصنف
 والشيء النهائي يقال ابن ابراهيم يعق الباقي عبد الدين ماله كان قبله كان او كثر **قوله**
 او اقل او اكثر لان الموصي يتصرف في ماله ما يفيض عبد الدين قبله كان او كثر **قوله**
 ولو اوصى لعن ماله كدخل ما يملكه مفردا او مشتركاً فحق الصنف بغيره من الثلث
 على امثال **قوله** من ماله اختلافا لا احتساب ولا فرق ما استند كل واحد منهم في ذلك
 الزكاة الشئ في النهاية قال نعم عليه حصة الشريك ان كان بجملة الثلث وستة ما
 مره او اوصى بغيره من الميراث على السلم قال ابن ابراهيم الرجل يحضر الوفاة والميراث
 الخاص بغيره وماله في ميراثه رجل اخر موصى في وصية مما ليل احرار فاحال ماله اليه
 الميراث في ميراثه فله نصيبه في ميراثه فان كان ماله بينهم فهم احرار وقال ابن ابراهيم
 لا يفرق حصة الشريك لان العبد موهبة لملكه لان الميراث ماله ماله الا ان
 من ثلثه وعدا ما يستوفى وهو قول الشيخ في البسيط **قوله** ولو اوصى بعن عدة مع
 من عبده ولم يقسم سخر فله من القسمة بجملة ميراثه **اقول** لو قال الموصي اعفوا
 اشقي او ماله من عتيق ولم يفرق بين العبد امثال القسمة لان الوصية بالعن من العتق
 وما العتق الموصى كانت نسبة الوصية الى الجميع على السوية فتخصص بعضهم بالامانة دون البعض
 من الباقي من حقهم وهو غير جائز وصبي سخر فله الثلث العدة بالقسمة على ميراثه لا
 الواجب على الورثة هو استاق ذلك العدة فاني عدة اعفوا من عبده حصل الامثال **قوله**
 ولو اوصى بعن ماله من ماله ووصف ان لعدة قبل عتق من لا يعرف نصيب **اقول** هذا
 قول الشيخ في النهاية ومن ابن ابراهيم ذلك فقال الاظهر ان لا يجري ميراثه على حال وهو
 اخص من كلام ابن ابراهيم فانه قال ان اوصى بعن ماله من ماله ليعق الامن كان
 كذا لك وقد ذكرنا انما لا يجزئ من الرتبة اعفوا من لا يعرف نصيبه لعدة الميراث لئلا يفرق
 السلم قال الذي ذكرناه احرط **قوله** ولو اوصى بغيره من ماله فليس وقيل العشر **اقول**
 القول في الميراث من اوصى بغيره من ماله في البسيط واما ما في النهاية والحد في السنة وهو قول
 المفيد وابن الجوزي وسلامه ابن ابراهيم وابن حجر وهذا ذهب اليهم في هذا الكتاب فقال
 الشيخ في المذهب والاحتساب لانه العشر وهو من ماله ابن ابراهيم وابن حجر وهذا ذهب اليهم

وقد قلنا ان الشره ايضا من الرتبة لمن يتبعه على بعض من ذلك تركه فيكون في الشره ثم يخرج من الشره
 بانه من الشره لم يجعل فيها الجواب عن الاول انه المبدأ عند بعض اصحابنا في المذهب ولما
 كان الاقرب عندنا انما الاستصحاب كان الاقرب عندنا ان الشره لم يتركه مستلزما استعماله في
 من تركه اما الوصف فانما لا يستلزم التوازي او اما فلاجل ذلك لم يورد في نفعها من الاصل
 ولما على الحال الثاني فنقول على قول الشيخ يكون الرابع قد حله في نفسه مجانا ولم يتركه
 ما يحلله الثلث من الخمس مائة فاذا كانت الزكاة متساوية كان لها ما ياتي في نفع البعير وسجده
 اشاروا جانيه وعلى الصحيح من الاقول يقول لبعض ان يخرج من تركه اكثر من عليها وهو ما ياتي
 في نفع البعير في مقابلتها من العبد وذلك خمس مائة كخمس الثمن ويرجع الى تركه من الثمن ثمانية
 ومعم مائة وذلك ضعف ما امر به الربيع من ثمن مائة وهو ما ياتي في **قول** وقال في
 من ثلثي كانت فائدة من الرضا بالاضراب ولا ينفذ على ما ياتي في الثلث فان لم يتم
 بما حصل من الضاربة على من رأس المال فدخلها العدم **اقول** وجه الدلالة معرفة
 الثلث موقوف على اخراج قسمة اجرة المثل نحو الاصل في معرفة الفقه موقوف على معرفة الثلث
 وطريق التخلص من كسر في الكتاب **قول** ولو ادعى لاجبني نصيب وله احتمال الطلاق والبر
 الى المثل **اقول** وجه الطلاق ان ادعى نحن ولده فلا يصح كما يقال او صبي له بطلت ولدي
 او بهما ولدي وجه الصبي ان اللفظ عند تعدد حمل على حقيقة يجب حمل على محتمل
 على المثل ويكون فيه مجموع صورنا لكلام العاقل عن اللود الهند **قول** ولو ادعى على
 اسم وكان فاعلا وكان بطلت على نفي **اقول** هذا قول الشيخ في المبروط قال لانه بمنزلة
 من قال او صبي له نصيب من لانيصيب له وهو قول المص في هذه الكتاب وقال
 في المختلف ان حمل كونه فاعلا او كونه الفاعل لا يثبت صحة الرقبة **قول** ولو ادعى على
 نصيب واثبت مقدرا اعطى بالمكان موجودا اذ لا خلاف بيننا وادعى على نصيب
 ثالث لو كان فاعلا او كونه فاعلا فلا يخفى ان يكون للثالث مع الاثنين والرابع
 مع الثلث **اقول** وجه هذا وجوب الاحتمال ان جعل بمنزلة الثالث في المسئلة الاولى
 وبمنزلة الرابع في المسئلة الثانية فيكون له الثلث في الاول لانه نصيب الثالث ولو كان
 موجودا والرابع في الثانية لانه نصيب الرابع لو كان موجودا **قول** ولو ادعى بجزء
 واثبت معين خاصة فهنا احتمالات ثلثة ادعى له نصف حصته اية وله امر اخر
اقول ولو ادعى لاجبني بجزء معلوم من حصته واثبت معين كما لو كان له ولدان وادعى
 لاجبني بنصف حصته احدى ففقد ربع احتمالات الاول ان يكون ذلك حصته
 واحدة لانها نكح بغيرها على اعطاء الموصي له ذلك للقد من جزان لوصي شي
 آخر فكانت حصته واحدة لذلك لاجبني الثاني ان يكون وصيين احدهما لذلك

لا اجبني

الاجبني والاخرى للوارث الاخر الوارث مقدم اما بقدر الوصية فلا حظ الوصية احد
 يقتضي الاصل ان يقدم التعرض للآخر وان يعطى كمال الحصة كما لو لم يكن وصية واما كون الوارث
 مقدم **اقول** في بعض الكلام اعطوا له في الاخر حصته بكمالها ثم ابقوا الباقي بين الاجبني والاخر
 الاخرى فالثالث بقدر الوصية مع تقديم الاجبني اما ان تعدد فلا يقدم واما تقديم الاجبني
 فلان الوصية للوارث الاخر مستفادة من الوصية للاجبني وانما استنفدت الوصية للوارث
 بنسبة وصية الثاني يكون متاخر عن المتأخر الرابع بقدر الوصية من غير تقديم احد على
 على اخرى لان الوصيتين جميعا مستفيدة من اللفظ الواحد اذا عرفت هذا فيقول مع
 اجازة الولد الوصية نصف نصيب لاهل لان الاخر نصف للزواج والوصي له النصيب
 سوية وصية واحدة بدفع الزمان ثلث حصته الى الوصي من ستة لوصي له سهم وللزواج
 اثنان وللآخر ثلث وكذا على الاحتمال الثاني ان يكون وصيين مع تقدم الوارث فان
 الرص انصفت وصيته عدم نقص بالوصية وذلك في الحقيقة وصية بجاهن النصف والثلث
 وهو مدس يعطى الاخر منه الثلث وهو مدس الاصل من نصيب الاخر وذلك في الحقيقة
 ثلث مساوي به وعلى الاحتمال الثاني ان يكون ذلك وصيين مع تقدم الاجبني يخرج
 تلك الزكاة اولاً في الاجازة بدفع الاجبني مقدما ما ادعى له وهو ربع الاصل و
 للوارث الاخر منه الثلث يدخل الفصص عليه فيكون له نصف مدس ونصف من اثني عشر لاهل
 حجب وصية الرابع ثلاثة للوارث الموصي له وصية سهم وبميراث سهم وذلك خمسة السهم
 من اثني عشر وللزواج اربعة وعلى الرابع ان يكون ذلك وصيين لا يقدم لاحد منهما على
 الاخرى يخرج الثلث مع عدم الاجازة بغير بين الاجبني والوارث غير الزمان وفي كهيئة القسمة
 بينهما ووجه احدى تقسيم اخرها ما على نسبة الوصيتين لان وصية الاجبني بالربع وذلك ثلث
 من اثني عشر والاخر بالمدس وهو ثلث بابه النصف والثلث وذلك صمان من اثني
 عشر فيخرج الرص خمسة فيقسم الثلث عليها فيخرج خمسة في اثني عشر ثلثين للاجبني
 ثلث اخر من الثلث وهو اثني عشر للوارث وصية خمسة وذلك ثمانية والباقي بين الو
 لذين بالسوية فكل للوارث الموصي له ثمانية عشر ونصف يحصل للآخر الزمان عشرة وقد
 حصل للاجبني اثني عشر بوصية ونصف من خمسة عشر حاصله من خمسة عشر في ثلثي يحصل
 ثلث الثلث بين الاجبني والوارث غير الزمان بالسوية لادرك المص من ان وصية كل
 منهما بالربع لان ما يحصل للزواج بالمدس يحصل للآخر ثمانية باخذ الزمان بالسوية
 وللزواج بثلثي الرص ربع فيكون للآخر ثمانية والرابع الآخر باخذ ما رتبة فالوصية
 متساوية فيقسم الثلث مع عدم الاجازة بينهما بالسوية ونصف من ستة **قول** ولو ادعى

كالاول فلهذا امثلة على انهم لان المعية ومازنا وعليه غير معلوم **قول** ولو قال قلت ما
لفلان فان قدم قول الاول في قولهم ان المعية قبل مقدمه في الاول فلهذا امثلة على انهم
تخصي الغائب بالمتصف **القول** اذا قال الموصي قلت ان فلانا او هذه المار
فلانا فان قدم الغائب منه لم فان قدم في حيلة الموصي فاصح له لرجح ولو لم يرد الانفال
اليد ولم يقدم حصة الموصي في الاول في الاول فان قدم بعد ذلك كانت اعيان
الموصي بها باقية اصل تخصي الغائب بها مع اطلاق العدم لان انا جعلها للاول
بشرط عدم قدم الغائب وقد عدم الشرط فيعدم العدم وبشرط اما اذا صاف
العدم الى وقت بل قبل ذلك فقدم في حياض او هذا الشرا في هذه السنة والقدم
في ذلك الوقت كانت باقية على الاول قطعها **قول** ولو اوصى بثلث ولا ربع
لثالث تجوز والربع بمثل ومية اصح فلهذا في قول فلان شرككم فلهذا في الكل واحد
ولو اوصى لاصد من ابائه ولا ربع لم ولا ربع لم فلان شرككم فلهذا في الكل واحد
لان هناك يشترط ان يكون لاصد منهم مقرر او ان يكون في بعض التوبة في الاول في الجمع
ولو قبل الربع في الجمع كان اول **القول** وفي الاول في المسلمين واحد من اربعة يكون
لاربعة لان الشرا المطلق يقتضي النصف بحسب عدد الشرا فبعض ان يكون ارباعا
فالمستثنى منها هو الربع **قول** ولو خلف ثلثين وادعى الثلث بمثل الصامد فالمال
على ستة ان اجازة وان سرقوا في ثلثه وان اجازة الواحد وروا على الثلثين فالثلث
عليها النصفان وبمثل في المجازلة امرت بكون لمدس الذي كان له حال اجازة
الجميع فبهاذا المدس النصفين من عجزها وهو ثمانية عشر وبقا اربعة عشر انهم قسروا
عدد النصفين فثلاثة عشر وادعى المدس الثلثين وضم الباق بعد النصفين علم
لغير اربعة في ثلثه **القول** اما كون المدس للمجازلة فلان الموصي جعله واحدا من
سنة وقد سرق الورث بذلك فكون لمدس واما حصة المدس في الثلثين واطلاق الربع
بعد النصفين فلان الموصي جعله كواحد من مئة فاذا دفع البعده الى ورثه وكان يميز
احدا الثلثين الثلاثة كان لربع الباق كواحد منهم **قول** ولو اوصى بمئة ومئة ولا ربع بمثل
لصديق وارث اصل اعطاه الجز لاصح وقسم الباق بين ورثته والموصي واعطاه
صاحب الخصب مثل نصيب الارث كان لا اربعة غيرها **القول** لو كان له ثلثين وقال
اعطوا فلانا ثلث مالي اعطوا الآخر بمثل نصيب احد حتى قيل ان يعطى للاول
الثلث الموصى به وجعل الثلث كاحد مع الاجازة فيكون يميز فمئة مائة مئة الباق
وهو سدس الاصل لانه جعله كواحد من ثمانية عشر لان المدس اقدم ولانه المقيس وبمثل
اعطاه الثلث مع الاجازة ربع الاصل لانه جعله ربع اربعة لولا اربعة الاول كان بعضها

برای

ان يكون له الربع فلما عمدا له الفعل بعد اخراج الرمية الاولى فيكون بمنزلة من اوجع ثلث
عالمه ورهبه فلا يغني لاحد من الرميين بالآخرى فاذا اصابها الرمية خرجها جميعا **قول** ولو
اوجع رجل ثلث نصيب اوجع رماح من المال اصل ان بعض صاحب النصيب مثل
نصيب الميراث او اهل بيته نصيب اخرى وان يعطى مثل نصيبه من ثلث المال ان يعطى مثل
نصيبه بعد احد صاحب الرمي نصيبا من ثلثها **قول** اذا كان لثلاثة بنين و
اوجع واحد ثلث نصيبه لثلاثة اخرين فثلث المال اصل في الرمي بالثلاث نصيب لثلاثة اوجه
اصداها ان يكون له الربع كما هو الرمي لثلاثة اخرين جعل رماح الرمي والرمية التي بعد هذا الاثبات
ذلت في الاجزاء كجرح الرميين ويصح من ثمانية الاول ربع المائة والثاني نصف المائة
ثلاثة ونحوه احد من البنين الثلاثة ومن جعل ان يعطى مثل نصيبه من ثلث المال لثلاثة
بنين ان من ثلثه فكان كل واحد رماح والذين حصروا الثلثين لافترق منها بنين الا باجاءتهم
فكذلك هو رتبة لهم اعني الرمي لثلاثة اوجه اما الثلث فله رماح اخره وان اوجع الرمية
في يكون له ربع الثلث وهو سدس المائة والثاني نصف الباقي المثلث من الثلثين
اثنان فله اول ستة من مائة وثلاثة والثلث خمسة عشرة ولكل واحد من الثلث عشرة
ويجوز ان يعطى الرمي لثلاثة نصيب بعد ان يأخذ الرمي بالثلاثة صبيحة لان الرمي
له جعل كواحد من اولاء فليس لان يأخذ من مائة من احد لان يكون عاغا بمقتضى الرمية
فعل هذا الاحتمال يدعيها الدوران النصيب لا يعلم الا بعد اخرج رمية الثلث والثلث
على شرطها ولا يعلم حتى يخرج النصيب لان رمية الثلث العطف بعد اخرج النصيب
اخره معروف على رمية يتوقف عرفه يتوقف عرفه كل واحد من الرميين على معرفة
الآخرى وذلك دور العطف ما ذكر في الكتاب **قول** واوجع لثلاثة اوجه نصيبا ثلثا
وللآخر رماح وقال لا يقدروا احد على الاخرى فالأول قد مضى مع عدم العانة بطل
الثلث على سبب الجرحين فالرمية من نصيبه **قول** وجب القوه ان عدم الاجازة سمعت
اخراج الثلث للرعيين وليست احدهما اول بالانحصار من الاجرى لان الرمي
من نصيب احدهما فبقسم الثلث على رمية الرميين ويكون بينهما الثلث الذي نصيب
الثلث ولدى الربع الثلث وقال الشيخ في الخلاف واوجع واحد بكل المائة والاخرى
ثلث مائة واجاز الرمية اذ الاول صحيح المال ويقطع الاخرى على ما ذكره العلم انه
يرجع من الاولى قصد القول بكون الاول للثلاثة وللثاني ربع لان ذلك نسبة
الرعيين وقال الشيخ ايضا في الخلاف لو اصاب صاحب الثلث وجهه واعطى الاول
الثلث وصاحب الثلثين بقى على قول العلم ان ارجع عن الرمية الاولى
وقصد القول بكون كالمائة بكونه ثلثا للربع ايضا **قول** واوجع واحد نصف مائة

بعد الالباء ايضا وان قلنا لا حكم للوصية الميت كان الامر بالحكم الا في الوصية والمعم ذكر الاموال
 فيما قبل العرب قاله فقلنا انها مطلقا اشكاله وجه الاشكال في الاول انها وصية لولا ان يرد
 الاصل فلا يصح ومن حواشي طبع المثلث عن ملهم المصنف سقوط ولاية الجذبة فكان لا اسقاط
 والابية منها لغير الاربع وجوب الاشكال بالعبارة ان المصنف لعل له الوصية ووجهه الى وقد
 ثلثه في مغللو من الحكم بطلانها لا خلا يعبره الباطل صحتها **قول** وهل يصح الباطل على الا
 بدله من نظر **قول** انه اذا اوصى في وصية باغ تعرف اليها في الايمنة الواجبة بلغة الصغرة
 وروشه ثم لا يفرق منه وهل ان يجرى فيما عند عنه او يفسر على ما ابدله من غير نظريات من
 ان يظل الباطل كما لم يفرق لعدم اعتبار الصغرة من صغرة فكذلك ان يعرف بالمصنف مطلقا
 ومنه انصاف الشريك في الوصية عدم جواز الانفراد لاحد من منعه لا يمتنع كان الصغرة
 في حق الباقي على التمسك **قول** وهل يفرق بين الاولين في نظر ينشأ من انها امانة انما ساقا
 لموسى انصاف بالقر الذي هو اعظم من العنق واذا لم يمت فاما كان عدم من المصنف في الوصية
 اليه اولى **قول** يريد ان يصح ان الوصية لغيره لئلا يشترط ان يكون عدلا في غير نظر
قول العداء في اعتبارها خلاف الاقرب ذلك ويكمل ذلك في الالب العاقس **قول** ؟
 اختلف اصحابنا في اشتراط العداء في الوصية فقال الشافعي انها شرط بينهما ابن حزم وابن
 ابراهيم وسأله فلا يصح الوصية عند عدم العداء العاقس وهو احد قول ابي الربيع والقول الآخر
 انها ليست بشرط وهو اختيار المصنف في المخطوط الاول هو الاقرب عند المصنف في هذا الاشكال
 لان الوصية امانة والعاقس ليس بمحل للامانة **قول** ويكمل ذلك في الالب العاقس **قول**
 ان الالب العاقس هل يزل ولا يفسد ان قلنا ان العداء ليست شرطا في الوصية ولا اشكال
 في استمرار ولا في الالب العاقس لان المصنف لم يثبت ولا في الاصل الا في البر جعفر بن
 لا ينفذها وان قلنا ان العداء بشرط وجه الاشكال من ثبوت الالب ليس سبب الالب المستمرة
 ومنه كون العاقس لا امانة **قول** وهل يعتبر الشرط حال الوصية والوفاء خلاف اقرب
 الادلة اوصى الى حرم او محزون او كافر ثم مات بعد ذلك المانع والاقر بطلان **قول**
 هل يعتبر في الوصية ان يكون الشرط المعبر به من الاسلام والبلدية والعقل والحرية والعدالة
 عند موته شرطها ما عدا هذه او يكفي وجهها حال الوفاة الاقرب عند المصنف الاول
 وهو قول ابن ادریس ونقل ابن سبويه عن بعض اصحابنا والعبر وجه الشرط عند
 الوفاة فلو اوصى الى كافر الشرط فان اوصى الى صغرة او كافر او محزون او عديم ثم نزلت
 المانع بعد ذلك قبل موت الموصي فعلى الاول بطلان الوصية باطلا وهو اختيار المصنف
 لان شرطها صحة الوصية مفقودة عند وجه عقد الوصية فيكون باطلا في ذلك الاستيع
 يحقق الشرط بدون شرطه ومع الحكم بالبطلان لا يمتنع العمل لان الباطل لا يقبل صحته

فصل

قول ولم يقبل الوصية ابتداء او يعلم انها حق كانت في الزمان بها نظر **قول** ينشأ من طلب
 الاصحاح من الاموال اذ امانة لموصى ولم يعلم الموصي اليه هو مستند في ايات منها ما روي
 منصور بن حازم عن الصادق قال اذا اوصى الى اجنبي وهو غائب فليس ان يرد عليه
 وصية لانه لو كان مشاهدا فاجب ان يقبلها طيب بخبره فيها هامة فخره من مسلم عن الصادق
 قال اذا اوصى رجل الى رجل وهو غائب فليس ان يرد عليه وصية من ان يلزم الضرر عنه
 الحق على الموصي اليه وهو منقول لانه لا يرد الا في حق الاسلام وهو الذي انصاف المصنف
 في المخطوط ومما اورد ابن سبويه من القول لانه عقد فلا بد من القبول فيه وقد نبه على الشيخ في
 المسبب للحل ان يقول ان القبول ليس لان يرد لها مادام الموصي حيا اذ مات فليس له ردها
 وامتنع بايها الفرقه بان الوصية لزمت بالقبول **قول** ويكمل عندي مع منيه عن السفة
 بصير المسن ومما قول يملأها على ما اذا اطلق لم يفرق بالانقضاء **قول** انه اذا اوصى المصنفين
 فلا يرد من تلك احوال احدها ان يوصي اليها على الاجتماع والاقر ان يوصي اليها على
 الاجتماع بينهما عن الاقراد بالنسبة التي في قوله وانك اذا وكل واحد منهما عن
 الاقراد بالنسبة في اجتماع وان الفرض احدها ان يوصي ثم قال الثالث اذا اطلق الحاكم فيه
 كالحكم في الفصل الثاني في جميع الوجوه به قال الثاني فقال ابو يوسف لكل من اذن سفره
 بالنسبة اذا اطلق كالموت فانه لا يرد عليه من المات من يوجب ان لا يفرق احدها
 بالنسبة الى كل من جاز ما في اشياء ان يفرق لكل واحد منهما بالنسبة فيهما ما شره الا في
 وحضر الفرض والدين والنسبة في الثلث وقضاء الدين ورد الوعد والمفقد على ما في بعض النسخ
 والكسوة فراقفا على انه لا يجوز ان يفرق احدهما من اية دليله ان اذا اجمعتا في تصرفها
 بالاختلاف فاذا افرق احدهما فلا دليل على صحة تصرفه وانما في النهاية فانه يجوز الانقضاء
 للكسوة عند السماع والتمسك بحكم من حوزة ذلك من اوصى ابنا على اطلاق الوصية دون لقب
قول ومرض احدها او غريم الحاكم اليه من تعينه وتومات اوصى استاذ الاقر بالحكم من غير
 على الاشكال **قول** وجه الاشكال للموصي وصيا به وجه الوصية لا يدخل الحاكم متعده هو قول
 اكثر اصحابنا ومنه كون الموصي مرضيه منفردا فاما الحاكم ان يفرق اليه عن العاقس او
 املتية وهو الاقرب عند المصنف فان الحاكم لمن الرلاية ما كان للموصي الذي بطلت وصية
 سموت اوصى فان كان الوصية واحدا فان اوصى فان طالع الوصية الحكم الحاكم المصنف
 غيره اجماعا **قول** ويجوز ان يجعل للموصي جعله ولم يجعل حيزه له احد اخره المشكك
 له ولعل قد مر الكفاية وقيل انها **قول** القول بان لم يرد لها في تصرفه في
 النهاية فانه قال فيها لا يجوز التصرف في اموال التي في الاموال كان ولما لم اوصى اقره
 اذ ان ذلك التصرف في اموالهم كان في نفقهم ما مخرجهم من اموالهم وبطلانهم وجميع غلاتهم

الاشكال السابن **قول** و لو تغير الاسم لغير فعل الموصى كما ارسطو الحيت مفاهيمها انما
 الدار مضارب براها حياة الموصى بطلت الوصية على الاشكال **اقول** من ان الاشكال انما
 خرج الموصى به عن صفاته فان الموصى ليس صفة والبرام ليس دارا فبطل الوصية لعدم تعلقت
 به و صفاته الموصى به والبرام من الدار وهو داخل في الوصية **قول** ولو لم يكن
 الا انهما من بلا الاسم الدار سلمت الوصية دون ما انفصل عنها على الاشكال **اقول** لا يمكن
 في عدم بطلان الوصية في الدار للموت واستيعاب الاسم وانما الاشكال في جوبه ما انفصل
 منها ان لا يندم من الاقراض و متناوذة من الوصية التي تعلقت بالدار الا ان لا يندم
 دارا ومن كونها جزءا من الموصى به **قول** ولو اوصى لعبد مستوعب لمزيد وثلث ماله العزو
 ولم يقصد الرجوع ومنه من النعمان واجازة الوارث قسم العبد ماله بما يحتمل احدا **اقول**
 اما احتمال قسمته ارباعا فلا ان الوصية اول تلك اجزاء والاخرى يكون المجمع اربعة فوجب فيه
 الموصى بينهما على النسيب فللاول ثلث ارباع و للثاني ربع و اما احتمال قسمته اسداسا فلا ان
 الوصية الشايز لم يعارض الاول في ثلثي العبد يخص بها الاول و الثلث الاخر اخرج فيه
 الوصية فيقسم بينهما بالسيور فيكون للاول خمسة من ستة منها **قول** و لو خلف مع عبد
 ما بين ولم يقصد الرجوع احدا من على الاول مع الاجابة ثلث للال ثلثا عابدا من لعبد
 وهو ربع فللاول ثلث ارباعا و لورثه الورثة ما زاد على الثلث فللاول نصف العبد و للثاني
 سدس الورثة و لثالثه اربعة سدس العبد و سدس ما بقيت فلم من العبد ستة عشر و للثاني و
 باقي الورثة ثلث و ثلث و يحتمل قريبا على الاول انما اقيم العبد حاله اربعة على حسب ارباع
 الاجابة فوصص صاحب العبد اقل لانه يترك ماله في وصية غيره مما يترك في وصية انما
 غيره فلصاحب الثلث ثلث ما بقيت من غير ماله و لورثه لكان في العبد فللثاني ثلث و للاول
 جميع فوصص ارباعا و في حال الرتبة و وصيتهما الى ثلث ماله انصرف مخرج الثلث في خمسة
 مخرج الربع مبلغ اثنى عشر ثم في ثلثه يكون ستة و ثلثين فلصاحب الثلث ثلث ما بقيت وهي
 ثمانية من اربعة و عشرين و ربع العبد وهو ثلث اسهم صار له اربعة عشر و لصاحب العبد ثلث
 ارباعه وهو ثلثه تقريبا الى سدس صاحب الثلث فجميع عشرون في الرتبة لعل الثلث عشرين
 فالثاني يستحق فلصاحب العبد ثلثه من العبد وهو اربعة و ثلثه لصاحب الثلث ثمانية
 من اربعين وهي ثلثها و ثلثا من العبد وهي عشرة و نصف عشرة و يحتمل مع عدم الاجابة
 فوصصها الى سدس الورثة بعد باقي الورثة كما اخبرنا صاحب العبد و ثلث ما بقيت على الثاني
اقول وجه الاصل الاول و ذكره القم و اما وجه الاصل الاخر اعني في سهام صاحب
 الثلث في سدس الورثة و بعد باقي الورثة و التركة ارباعا فلا ان عند احد الموصى بالعبد
 لا نصيب من العبد وهو نصف يكون للثاني مع عدم الاجابة السدس و لورثه الثلث و النسيب

السدس

السدس الى الثلثين نسبة اخص لا لاربعة ارباعا فيقسم الباقي بعد و صيته الاول على قسمين
 لثاني و ثلثه و ذلك هو اخص من نصف العبد و ذلك عشرة و ثلثان فين على الاصل الثاني
 وذلك لانه على الاصل الثاني مع الاجابة يخص الموصى بالعبد ثلثه و النسيب الثلث الاخر بينهما
 نصفين في الرتبة يخص الاول ثلث العبد الثلث الاخر بينهما في كل الثلث نصف العبد و الثلث
 سدس التركة و لورثه ثلثها المجمع في يفسر في العبد وهو نصفه و الماساة من الوصية
 له ساسا و الورثة ارباعا ساسا فله عشرة العبد و ثلثان فين **قول** و لو خلف عبد مستوعبا فيمن
 ما ز و اوصى به لواحد للاثر ثلثه و لاخر بدينه على حصة العبد قسم العبد ثلثه و سدس صاحب
 الكل و الثلث لصاحب الثلث و احد لصاحب السدس **اقول** لان الخارج من وصية
 اللاد ليعودا و الثاني ثلثا و الثالث و اربعة و المجمع ارباعا السعة فينصف العبد
قول و يحتمل ان يكون الاول ثلثه و عشرون من ستة و ثلثان و الثاني ثلثه و الثلث
 اثنان **اقول** وجه هذا الاحتمال ان الوصية الاولى الثلثين لعدم المعارض فيها و ذلك
 اربعة من ستة و سدس يعارض فيه وصية للال و الثاني فيقسم فيها العبد و لورثه اربعة
 و عدم التقيم يعرض فيها ثلثين في ثلث يكون اثنى عشر السدس الاخر معاين فيها ارباعا الثلث
 فيقسم ثلثا للال و ثلثا فاربعة ثلثه في اثنى عشر و سدس ثلثين للال و ثلثان و ذلك غير
 متنازع اربعة و عشرون و سدس غيره و بين الثاني لكل منهما نصف ثلثه و سدس بينهما و بين
 الثاني لكل منهم ثلثه و سدس ان في كل للال ثلثه و عشرون و للثاني ثلثه و ذلك نصف
 سدس و ثلث سدس و الثلث اثنان ثلث سدس **قول** و لو جعل القول بين المستوعب و
 للال فين دونها فللاول ثلث ارباع و للثاني السدس و للثالث نصفه **اقول** لانه الثلث
 او اقصه و حقه في الثلث بالنسبة الى الاخرين و لم يجعل السدس رابعا على الثلث بقصد
 القول بين جميع وصية الاخرين و وصية الاول لانه بمنزلة من اوصى له اربعة ارباع و لاخر با
 ثلثه فيكون للاول على ما تقدم من اثنى عشر و للثاني سدس و للثالث لاله الاول ثلث
 ارباع و لاخرين الربع فيقسم بينهما على النسيب و صفها الملقا فللال ثلثه من اثنى عشر و للثاني سدسها
 و للثالث سدس **قول** و لو كان مع العبد ما تان و اوصى له اربعة و لاخر ثلث ماله و لاخر بدينه
 فلصاحب العبد مع الاجابة ثلث العبد و لصاحب العبد ثلثها و ثلث الدار و لصاحب
 السدس ثلثه و سدس الورثة **قول** لان القول قد اجتمع في العبد فيقسم بينهم على ثلثه و ثلثها
 و مع الرتبة يعرض صاحب العبد باينة و صاحب الثلث بها و صاحب السدس في ثلثين و غير
 حق صاحب العبد فيه **اقول** وجه الرضا يا ما ثلثان و ثلثون لان وصية الاول العبد و ثلثه
 ما بينه و الثاني ما بين الثلث التركة و الثلث سدسها مخزون فاذن الرتبة و ذلك كان للموصى لهم

الثاني عشر على نسبة الزكاة فيكون المائة مقسومة على اثنين وخمسين للاداء ما يرد من العبد للثاني
 وانه ثلث من العبد ثلثها من الثاني وثلثها من خمسون وثلثها من العبد وثلثها من المائتين
 وبقي العبد ثلثها من العبد وثلثها من المائتين والجمع موصوف على ربع مائة مقسوم **قول**
 وعلى الاحتمال العنق يجعل الثلث ثمانية عشر الاول ستة من العبد للثاني اثنا عشر ستة من
 باقى الزكاة للثالث واحد من ذلك من باقى الزكاة **قول** قد تقدم ان الاحتمال العنق هو
 ان يقيم الثلث مع الزكاة على نسبة القيمة حال الاجازة والعبد يرد في حال الاجازة فيقسم على
 ستة فيقسم في الزكاة نصف على ستة وذلك لان مجموع الرعايا ثلث المال الموصى به العبد هو الثلث
 وثلث المائتين سدسها وذلك نصفها فيكون ما يرد اخري في الزكاة على ما زاد على الثلث وهو
 ثلث وثلث في ثلث وهو نصف ما اوصى به بكل من حصل له في صورة الاجازة شيء حصل له في
 صورة الزكاة نصف للثاني في حال الاجازة لست من ستة فيكون لست من ثمانية عشر للثاني
 اثنا عشر وثلثه ذلك من ثمانية عشر للثالث واحد من ستة ذلك من ثمانية عشر للثاني
 ولكن للث من المائتين كان للثاني ثلثها من ستة من ثمانية عشر لست من ستة وثلثين للثالث
 ثلثين من ثمانية عشر لست من ستة وثلثين **قول** ولو ترك ثلثه في كل واحد من مائة او مئتين
 يعنى اقدم والاضرب ثلث ما على سبيل العنق عن من الاول ثلثه اربعة اقسام فكان للموصى
 اربعة اقسام ثلث العبد الاخرين مع الاجازة مع الزكاة تبلغ الوصية مائتان وثلث
 مائة وهو مثل نصفه لكل واحد نصف ما اوصى به فينصف من العبد نصفه لخاصة الثلث
 سدس كل عبيد يجعل ما عدم **قول** هذا ظاهر ما تقدم لان الموصى له اوصى بمائة الموصى
 له بجمع العبد فمرة ما ذكرناه من الاحتمالات في الموصى له بالعبد والاخر بثلث المال وثلثا
 مع الموصى له بالعبد فينصف العنق في ثلثه ويكون للثاني ما كان للثاني ثلثا من ثلث الاحتمالات
 اربعة اقسام الاجازة فينصف العنق في خمسة اقسام ويكون للثاني سدس وثلث للاخرين ومنها
 اربعة اقسام الزكاة فينصف العنق في نصف العبد ويكون للثاني من كل عبيد سدس ستة عشر وثلثا
 وعلى هذا الاحتمال فينصف العنق في ربع العبد خمسة وثلثان من عشرة ونصف عشرة وخمس
 الاخرين ويجعل بقية العنق في نصف العبد وبقية الاخر الى باقى اربعة اقسام وقسمه باقى
 العبد والاخرين اقسام للثاني من الموصى نصف عشرة وخمس الاخرين وللورثة ثلثا
 وثلثا اقسام الاخرين **قول** وهى يقبل قبل الامين في التفرقة الاخرين ولهم ان كان
 على قوم معدنين والقبول ان كان على غير معدنين **قول** اما الاول فلان العبد قد
 استحقاقه للورثة عليه ولهم العنق لغيرها فذموا التفرقة والاصال اهم بغيره فذموا
 مع الخادم الا بغيره واما الثاني وهو قبول قوله في غير المعدنين فلا تنفاه المدة عليه
 السفق لرافعة فكان وهو قبول قوله في غير المعدنين كما لو قيل في اخرج الزكاة وتفرقة الصلوات

والاخرى يقبل قوله في غير المعدنين
 تصديق ثم اخبر الاول من كتاب كثر الغرائب في شرح
 الشكالات القراء على يوم ثالث عشر من
 شهر ربيع الاول سنة الف وثلثمائة
 سبعة عشر على ما اخرجها الف
 مستطاب في ارجى
 المنهج محمد الكبي
 ما كان يفت
 الفخر
 ١٣١١
 ٢٢٢

جاءت من الام والبيت وكل ذلك حرام اتفاقا ما عدا في الرزقة العقر وعليها العقد
 فان ذلك جائز لانها المانع الا اذا كانت العقر وعليها البيت فان في حرجان يعقد
 على غيرها اشكالان من ان الام تحرم نفس العقد على بنتها وقد حصل بالنسبة البر والهدا
 واجازت له ان يكون له من غير ذلك حكمه من ان العقد مانع من الطرفين فاذا لم يجر المزا
 العقد وصحته حرة عقره فلا يثبت العقر الا بالام **قول** رحمه الله في الطلاق في الرزقة
 على عقد لانها لا تمنع المصاهرة **قول** يريد ان يوطن الزوج المنة للعقد الزوج المنة
 اليها قبل تنقيها هل يكون له الطلاق منقضا للمصاهرة يعني انه يجوز ان يعقد على اخلها
 او يثبته اصله فيكون من ان الطلاق هو من قبل النكاح وقبل الاجابة لا يعلم بثبوت فهو
 اذن يتوقف على العقد المأثر وهو منقذ فان للزوج طهره بالفسخ ومن اما عند الطلاق
 يعلم بغيره فهو من انقضاء النكاح قطعاً الا ان تفسخ الفسخ لم يكن لذلك العقد حكم وان
 تعقد الاجابة منسازم العقد وارتفاعه بالطلاق وحل كلا العقد من تسبب المصاهرة
قول رحمه الله ولو اذن المولى بعد في النكاح مع فاته من المهر والا انصرف الى المهر المثل فان زاد
 على العقد برون قال الجوف مستمتع به بعد الحرته والباقي على ماله وقيل في كسبه كذا
 النقص **قول** القائل بان في كسبه المهر فانه قال في الميسور ومهر العبد نفقة زوجته
 مع اذن السيد له في العقد في كسبه العبد اذا كان كسبا **قول** رحمه الله ولو اتفقا
 بطلا لا امر ولا ميراث قبل الحكم بعقد الاخرين **قول** القائل بان ذلك لا يثبت
 في النكاح فان اطلق القول بما يتناول مهوره اتفاق العقد من حكم بان عقدا لا يبر
 او فقا لغيرها اذا كان اخوان فنجعلت الام المهر ما تم عقد كل واحد منهما على الرجل
 كان الذي عقد عليها اخوها الاكراد في مثل قال ابن ابي رباح واجتاز حمزة وحكم في
 الميسور والمحلوان بطلان العقد من اذ علم وقوعها دفعة وهو من ذهب ابن ابي رباح
قول رحمه الله ولو تزوجته الام فمضى مع وان سره بطل وقبل يبرها المهر ويحل على اديها
 او كالا **قول** القائل بغيره المهر اذا لم يرزق ولدها الشيخ في النهاية فانه قال فيها اذا
 عقدت الام لا يثبت لها على المهر اذا كان مجزاً في قبول العقد الامتنع سنة فان قبل المهر
 وادى ابن المهر على المهر وكذا قال ابن التزاج وتبع ابن ادرس من ذلك **قول** رحمه الله
 استند في ذلك الى قوله عليه السلام في تزوجت ان السن قد اتم الام اذا تزوجت الام
 ولدها الصغير ليس في كلام الشيخ ولا على ذلك الشيخ رحمه الله استند في ذلك
 الى رواية محمد بن مسلم عن ابي القاسم انسا له رجل زوجته اسمها وهو ما يسمي
 النكاح جاء برك من ماله الزوج قبل فان شاء تركه فترك الزوج تركه في المهر
 لانه قال لم يحل على الام او بنت الوكا الزوجين ولدها في اخير انكر الوكا لانه

ماده

نحوه

صائمة لقوله من البضع على الرزقة وعقره مهرها بدعي الوكا **قول** رحمه الله ولكل ما يقع
 العقد مباحرة في ذلك ما كان وكذا فان وكل من له الزوج وهل له جعل المنة الاخرى ذلك **قول** مع
 الشيخ في الميسور من شيء قبل فبره لان احدهما بضع والثاني لايص الامم المعين وهو الميسر والا
 فري عند المصاهرة على الاصل الماعن معارضته ما يدل على البطلان **قول** رحمه الله ولو
 قبلت فالأقرب الاكفاء **قول** وقاله قبل الرزقة او وية فيها او في قبل الرزق او وية
 زوجت من غلات وقال دليل الزوج او وية قبلت لطلاق مع النكاح قطعاً اما لو اقصر على
 قول قبلت فالأقرب عند المصاهرة الاكفاء لان القبول انما هو لما سبق من الإيجاب وهو
 تزوج الموكلة الموطأ عليه نصف المهر **قول** رحمه الله ولو فسخ البين بالعقد من الزوج
 على اشئين أحصل الفرقة فيؤمن من يقع له بالطلاق ثم تجدد من وقعت له النكاح واجبا
 كل منهما على الطلاق ويشكل بطلان الطلاق مع الاجبار ويجعل في الحكم **قول** اذا
 كان للمرأة وليان او وليات فزوجها احدهما من رجل والاخر من غيره فاما ان يعلم
 اقرار العقد من او يعلم سبق احدهما على الآخر بعينه ثم لا ينسب اليه او ينسب اليه
 يعلم سبق احدهما لا بعينه او يجهل بعينه وقومها فالاقسام خمسة **الاول** ان يعلم اقرار
 العقد من الحكم في بطلانها ما لم يكن العاقدان عنهما الا بوالجدفان يصح عقد
 الجد على ما سبق **الثاني** علم سبق احدهما بعينه ولم ينسب حكم ظاهره هو صرح السابق
 وبطلان المصاهرة **الثالث** علم سبق احدهما بعينه ثم ينسب اليه من هو المجهول عنده
 الكتاب وقد ذكره المصنف في بطلان احتمالات الاول الفرقة بين الزوجين لانه امر شكلي
 او لا لونه لاحدهما على الآخر ولا يجوز تعطيل الرزقة ومنعها من حقها وكل امر
 مشكلي فبطلان الفرقة عليها او ردهم عليهم فعلى هذا اذا وقعت الفرقة لاحدهما يرق
 الاخر بطلانها فاذا اطلقها فمضى من وقعت له الفرقة بتحديد النكاح ليحصل المصنف
 بطلان الفرقة المطلق كونه امر زوجة لمن وقعت له الفرقة الا ان اجبار كل منهما على الطلاق
 لان الرزقة لها حق على كل وجه يجب عليه اما القيام بها او طلاقها او الاطالة
 لاحدهما عليه اذ هو جملة القسم وهو ان ثبت الزوج عند زوجة من كل بيع لبال ليلة
 فكان عليه طلاقها فاذا لم يفعلها اجبرها الحاكم عليه لا يضرب لاستنفاه فيعرف
 لا يربها ممن يمنع من دفعها الى مستحقها او اورد المصنف على هذا الوجه اشكال
 وهو ان الطلاق لا يقع مع الاجبار الثالث ان يسلط الحاكم على فسخ النكاح اذ
 لولا لادى في تعطيل الرزقة عند عدم الوصل الى المصنف **الحق** ان عدم تعيين الحق
 عليه وذلك في رزقه وهو منقضي لقوله لا امر ولا امر واعلم ان الشيخ في الميسور
 ذكر في هذه السئلة في سائر الاطراف اذ علم اقرار العقد وقعت واحدا بطلان الثاني

ذلك فقال في الامم فوكيد
 فحين الاطراف من
 الرزق من ان يلقين
 بالاطراف وقال
 في رزقها

جعل التركيب وقع وهما باطلان لانه لا سبيل الى معرفة الصبح ضمنا انك تعلم ان احدهما سبق للآخر
 فاعلم انما سبق اسمها وهما باطلان ايضا لانهما في وقت واحد كان قبل الدخول فذلكم وان كان
 بعد دخول احدهما حتى يولد عندنا وعند بعضهم فليس على انفسا من الرتبة علم سبق احدهما للآخر
 فتسوي وقطع المكي حتى يستعمل الامران الاشكال برجي زوال الخامسة علم عيوب السابغ والشي
 السابق منها فالاول مع والثاني باطل ان دخل فيها الثاني او روي في خلافه روي صاحبنا
 ان كان كان دخل فيها كان العقد له الاول احرط واقر كل القولين غير مستقيم اما ما ذكره بعضهم
 الاحكام بالوجه ان ذلك انما يتناول على تقدير العلم بسبق احدهما لا يصح انما على تقدير النسبة
 السابق من العقدين فالوجه الاتفاق مرجعا للذكر كما ذكره الشيخ واقاما ذكر الشيخ فلا حكم
 بالبطلان والى انما اشك ان العلم باقرن العقدين او سبق احدهما لا يثبت اجماعا في قوله
 الحق للآخرين وتقدم احدهما الحق ان البطلان انما هو في الصورة الاولى لا في الثاني والآخرين
 فالحق ما تقدم من الاحتمالات خصوصاً في المسئلة الثالثة ان يعلم سبق احدهما لا يصح
 فانه كيف يعرف بينهما من غير طلاق ولا نسخ من الحكم والحق الرتبة وعلما بالاحد ما عقد صحيح
 وكيف يمكن للزوج من غير ما يقتضي البينة **قول** رحمه الله واختار ثلث احدها فلا
 قرب ان يجزى كذا بعد دفع الآخر **اول** لو قلنا ان الحكم ان يفسخ ففسخ بطل احدهما اختار
 الحكم الآخر فالأقرب ان لا ينفذ ذلك في الحكم بثبوت الرتبة بينهما واختر ذلك المي محمد بن
 الحكم لا يمكن ان يكون الحكم من اختارته من آخر بكون عقده ففسخ الاخر فاصدا فلا يفسخ
 الحكم الآخر بحدوده المراد منها من دون عقد صحيح **قول** رحمه الله وعلما بالنفقة الواجب الطلاق
 على اشكال **اول** وجه الاشكال من حيث ان النفقة مشروطة بان يكون التام وهو غير ممكن
 الحصول لها من حصول التمكن من طرف الزوج وهو احدهما في الجملة وكانت النفقة
 على احدهما لا يمكن احدها بعينه وانما هو لوجوبه بينهما وجب عليها لعدم الزوج
 وانما احتمال وجوب النفقة انما هو على تقدير العلم بسبق احدها اما على تقدير الجهل بكيفية و
 قبحها من اقرن او سبق فالاول لعدم وجوب النفقة لعدم القطع بثبوت الرتبة لاحدها
 بعينه والآخر لعدم استنادا الى البراءة الاصلية **قول** رحمه الله ولو ادعى من طلاق
 احتل جسما عليه ونسخ الحكم او المرأة **اول** اذا امتنع من الاتفاق كان الحكم بالبراءة
 حسب عليه لكونه حقا او يستوفى من امره بالعرض حتى يبيع او غيره لكونه مائة سنة
 فكذا هنا واما وجوب سقط المرأة على الفسخ لا يلزم من العيوب الموجهة للمرأة فان كل
 منها انما يقوت معه بعض حقوقه او هذا بوجوب ثبات الجمع فاذ سقطت على محلي
 حقوقه انشأ بالفسخ على تقدير ثبوت مهر المثل اشكال ينشأ من ان طلاق قبل الدخول من البقاء بال
 فاعلم انما سبق اسمها وهما باطلان ايضا لانهما في وقت واحد كان قبل الدخول فذلكم وان كان
 بعد دخول احدهما حتى يولد عندنا وعند بعضهم فليس على انفسا من الرتبة علم سبق احدهما للآخر
 فتسوي وقطع المكي حتى يستعمل الامران الاشكال برجي زوال الخامسة علم عيوب السابغ والشي
 السابق منها فالاول مع والثاني باطل ان دخل فيها الثاني او روي في خلافه روي صاحبنا
 ان كان كان دخل فيها كان العقد له الاول احرط واقر كل القولين غير مستقيم اما ما ذكره بعضهم
 الاحكام بالوجه ان ذلك انما يتناول على تقدير العلم بسبق احدها لا يصح انما على تقدير النسبة
 السابق من العقدين فالوجه الاتفاق مرجعا للذكر كما ذكره الشيخ واقاما ذكر الشيخ فلا حكم
 بالبطلان والى انما اشك ان العلم باقرن العقدين او سبق احدهما لا يثبت اجماعا في قوله
 الحق للآخرين وتقدم احدهما الحق ان البطلان انما هو في الصورة الاولى لا في الثاني والآخرين
 فالحق ما تقدم من الاحتمالات خصوصاً في المسئلة الثالثة ان يعلم سبق احدهما لا يصح
 فانه كيف يعرف بينهما من غير طلاق ولا نسخ من الحكم والحق الرتبة وعلما بالاحد ما عقد صحيح
 وكيف يمكن للزوج من غير ما يقتضي البينة **قول** رحمه الله واختار ثلث احدها فلا
 قرب ان يجزى كذا بعد دفع الآخر **اول** لو قلنا ان الحكم ان يفسخ ففسخ بطل احدهما اختار
 الحكم الآخر فالأقرب ان لا ينفذ ذلك في الحكم بثبوت الرتبة بينهما واختر ذلك المي محمد بن
 الحكم لا يمكن ان يكون الحكم من اختارته من آخر بكون عقده ففسخ الاخر فاصدا فلا يفسخ
 الحكم الآخر بحدوده المراد منها من دون عقد صحيح **قول** رحمه الله وعلما بالنفقة الواجب الطلاق
 على اشكال **اول** وجه الاشكال من حيث ان النفقة مشروطة بان يكون التام وهو غير ممكن
 الحصول لها من حصول التمكن من طرف الزوج وهو احدهما في الجملة وكانت النفقة
 على احدهما لا يمكن احدها بعينه وانما هو لوجوبه بينهما وجب عليها لعدم الزوج
 وانما احتمال وجوب النفقة انما هو على تقدير العلم بسبق احدها اما على تقدير الجهل بكيفية و
 قبحها من اقرن او سبق فالاول لعدم وجوب النفقة لعدم القطع بثبوت الرتبة لاحدها
 بعينه والآخر لعدم استنادا الى البراءة الاصلية **قول** رحمه الله ولو ادعى من طلاق
 احتل جسما عليه ونسخ الحكم او المرأة **اول** اذا امتنع من الاتفاق كان الحكم بالبراءة
 حسب عليه لكونه حقا او يستوفى من امره بالعرض حتى يبيع او غيره لكونه مائة سنة
 فكذا هنا واما وجوب سقط المرأة على الفسخ لا يلزم من العيوب الموجهة للمرأة فان كل

اشكال

الاشكال المحصور بنقد بر واحد وهو لو قلنا بانها جارية على الصلابة فاجبر عليه قبل الدخول
 لتعطل نصفه قبله ينشأ من ان طلاق قبل الدخول من قولنا لا جارية بديل على ذلك فان
 جعلنا النكاح يرطلاقها باختيارها او طلاق احدها باختياره ونسخ الحكم او نسخ الرتبة وكل ذلك
 لا يتناول الاشكال المذكور الذي جعله ينشأ من كونه طلاقا لا جارية وطلاقا قبل الدخول
 وفي قولنا الصبي ايضا وثبوت نصفه من المثل اشكال ايضا من وجه آخر ذكرناه اذا جاز نصف
 المهر فحينئذ يلزم ما نصف المستحق فان تولى المهران فذلك والاحتمال كما **قول** رحمه الله
 ولو اعترضت لما دفعه احتل الحكم بنسبة العقدين والآخرين معطى لبقها بوجوب صحيح لانها اجبا
 بسبق كل منهما هو محال **قول** يريد انها لو اعترضت بسبق واحد منها صاحبه دفع واحدة واحتل
 الحكم بنسبة العقدين لانه جاز مجزى فوجزا دفع من حيث انهما لم يقص احدهما بالسبق بل بقاء
 بينهما فاعترضت لاحدهما على ما اعترضت للاخر فالأقرب معطى لبقها بوجوب صحيح ولا يقدّر قوة
 حرمته عليها وعرف صحته مسموعة لكل واحد منهما فانه عليها ان يجيب بوجوب صحيح وهو ما لا يمكن
 او الاخر بما يمكن وهما اعترضت لكل منهما بما يستحيل وقوله اذ سبق المسوق في الاول احده
 محال فخطبها الحاك بغير ما يمكن **قول** رحمه الله ولو اعترضت لاحدها خا من ثبوت حكم
 على اشكال ايضا من كونه الحكم هو الزوج الآخر **اول** ومن حيث تصديق المدعي بما ادعاه
 عليها قبلت كما لو ادعى ثبوت عينا في يد ثالث فصدق احدهما فانه يكمل بالعبء للغير **قول**
 رحمه الله وهل يحلف للأخر فيه اشكال ينشأ من وجوب عزم مهر المثل الثاني لو اعترضت
 له عدمه **قول** ان لو قلنا انها الوافقة للاخر بعد اقرارها الاول لعزم الثاني حرر المثل الثاني
 البضع فحمت عليها البين للثاني وان قلنا بعد عزمها فلا يمين عليها لعدم الغاية وهو ظاهر
قول رحمه الله وكذا لو ادعى ربه جنتها ثبات فاعترضت لاحدها لم اعترضت للآخر **قول**
 يريد وكذا الاشكال في عزم المهر اذ في ربه جنتها ثبات فاعترضت لاحدها لم اعترضت
 للاخر كما حكمه الاول في ان الاشكال فيها في موضعين احدهما هل ثبت للحاكم الاول
 بغيرها لم لا لا الاخرها لعزم الثاني من المثل لم لا وجه الاشكال ما تقدم **قول** رحمه الله
 فان اوجبت البين حلفت على من العزم ان تكلف حلف الاخر فان قلنا البين المردود مع
 المسلوب كالبينة اشترعت من الاول للثاني لان البينة اقرب من اقرارها وان جعلنا
 اقرارها ثبت للحاكم الاول وعزمت الثاني على اشكال **اول** عند الفسخ على ما تقدم
 وهو قوله هل يحلف للاخر فان انا اجبتا البين عند تصديقها لاحدها ما سبق فانما
 حلفت على عدم العلم بالسبق اذا ادعى الآخر علمها بما اذا العقد ان صدر من الزوجين
 فلا يمين عليها وحل من من الاول لم لا ينفذ ذلك على ان البين المردود هل هي
 كالبينة او لا لا اقرارها جعلها كالبينة اشترعت من الاول للثاني لان ذلك حكم

منه في

الفسخ ما يقتضي ان يفسخ
 حقوقه انشأ بالفسخ
 فاعلم انما سبق اسمها
 من عليه الحق من ادائه صحيح

باسما العقد: على هذا الطائفة يحق الزوجية الاقرب عند المصداق لئلا يفسد العقد
 فيها امكانا لا فسادا لغيره المصداق النفعي من القسم وغيره فلا يفسد الزوجية اجبا فانه كرم
 عليها اجبا بعدة كمنه من الوطى وشهد وليس لها الطائفة ولان حقوق الزوجية تابعة للزوجية
 وهي منبذة باقرارها فلا يمكن من الطائفة تغير المصداق لها واما النفع فانه لا يفسد معها من حيث
 تغيرها غير ما ثبت من زوجة وليس لها الطائفة بنفع الزوجية من كون مدخلها لها مافان من الزوج
 الغير بحيث من عليه النفع فكانت مستغفرا عليه ولها الطائفة بنفعها وهو محرم فيكون النفع
 مستغفرا عليه والفرق بينهما ان محرم ان النفع قد يذهب بها كرم عليها ما ولها واما الوطى فلما لم
 منها لم يكن ذلك سببا لها **قول** وهل يلحق الوطى بالنسبة والزنا بالبيع خلافا **قول** البحث
 هنا يقع في موضعين احدهما ان الوطى بالزنا هل يكون حكمه حكم المثل بالبيع بمعنى ان يفسد حرمة
 الصاهرة كما يفسد النكاح بالعقد الصحيح ام لا فانه صحيح في الزنا والوطى وان الزوج وابنه حرمان
 من زهره الى الابد واذا خالفه المصنف في المختلف وذهب الى النفع المذموم ويجوز ان يفسد النفع وسكان
 وابن ادریس سلا المثال وثانيه العقد الشبهة على النسبة وقد ذهب ابن ادریس الى ان النسبة
 اذا خالف المصنف في المختلف يفسد هو قول الشيخ في النكاح فانه قال فيه والوطى بالنسبة يفسد حرمة
 الصاهرة كحكم عليه انها هناك وان علت الامانة وان تزلفت الشكوة وقال فيه ويلزم ان
 القائل بالزنا القول في عقد النسبة وعلى النسبة **قول** اما النظر للربس بما يحرم على
 غير الملك العقول فلا يوجب انها تحرم على اب القاتل والمناظر ايشه خاتمة **قول** الذي
 ذهب اليه المصنف من عدم التحريم بالنظر بالنسبة والقبتة هو اختيار ابن ادریس العقول الذي
 اشار اليه المصنف بقوله قبل هو من ذهب للشيخ في النهاية فان قالوا بالنظر الاب والابن او قبل
 بشبهة حارة فذلك ما حكم على الاخر وطها اذا خالفه ابن النجاشي وابن حزم وللصنف قول
 ثالث وهو ان النظر كان بشبهة بشر التحريم الى ابن المناظر دون ابه والاقرب عند المصنف ان النظر
 بالنسبة والنسبة والقبتة كذلك بشر كراهية لا يوجب التحريم قوله تعالى اما ملكك بما حكم ولا صلا لا
 باية واعلم ان المصنف يرجع عن هذه العقول اذا خالفها في المختلف في الشيخ **قول** اما العقد
 المذموم والوطى فانه يحرم اتم الزوجية وان علت تحريمها مؤيد على الاصح **قول** هذا المصنف
 الشيخ والاصح وسلا خلافا لآل البيت حيث ذهب الى ان الام لا تحرم الاب والابن
 بالثبوت كان الثبوت لا يحرم الاب والابن بالام والاصح الاول خلافا لغيره قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا من غير هذه الآية انهم اهل ما اثم الله سبحانه يريد بذلك حين يفيض
 الدخول بها وغيرها يحرم على ما هو عليه من الانكاح اي الشيخ والجمهور **قول** وهل يشترط ان العقد
 لمزوم مطلقا او من طرفه او عن سبب مطلقا **قول** هل يشترط ان العقد لمزوم
 علمها من غير دخول ان يكون العقد لانها مطلقا اي من طرف الزوج والزوجة او من طرف

الشيخ

الزوج خاصة لعدم لزوم رعايته بمحض ان لم يعقد الفصوح عليها او الزوج او المعروف عليها
فان نظرنا من احتمال اشتراط الزم فلا باس في الابطاح خرج من مسمى العقود فخليناها العقد
اللازم لقيام الدليل السابق عليه فيبقى الباقى على اصله من احتمال اشتراط لزوم
طرف الزوج خاصة دون المرأة لان انشاء الزوجية تحقق بالعقد الصحيح اللازم وهو بالنسبة
اليه تحقيقه فيحقق النجم عليه من احتمال عدم الاشتراط مطلقا لوجود العقد الصحيح وبالا
حكام الشرعينا المتعلقة بالعقد مع العقود العينية وكونه غير لازم لانهم من كونه صحيحا
ولاد احوط **قوله** فله عقد الفصوح عن الزوجة الصغرى وفي تحريم الابطاح الاجابة لعدم
تخصيصه بالزوج نظر **اقول** هذا ينبغي على ما تقدم من الاحتمالات وقد سبق وجه
النظر في ذلك **قوله** ولو وطئ احدها بمملوكه الاخر برزنا او شبهه ففي النجم نظر في قوله
ولو وطئ الاب او الابن زوجه الاخر او مملوكه الموطئة برزنا او شبهه فالاصح انه لا يوجب
التحريم **اقول** قد ذكر المصنف هذه الكلام مسجلتين احدها وطئ الاب مملوكه الابن او
بالعكس برزنا او شبهه هل يحرم على مالكها وطئ ابه او ابنه الماشاء او وطئ احدها
زوجه الاخر او مملوكه الموطئة برزنا او شبهه هل يحرم الزوجة بذلك على من زوجها او
المملوك الموطئة على مالكها فترده في الاول وجه لعدم التحريم في الثاني وجه النظر في
الاول من حيث ان المملوك قد كانت مباحة لما اكدها الاصل بقا، والمخالف عدم التحريم معه
حيث عزم قوله تعالى لا تكونوا املاككم وكم يتبادر الى اوطى بالملك الصحيح يتبادر الى
بالزنا والسبب لا يقال هذا النائم لو كان المراد بالملك الوطئ فيا على تقدير لزوم حقيقته
في العقد فلا يدخل المشايخ تحت العموم لانا نقول لا شك ان النكاح حقيقة لغوية
في الوطئ فيكون كذلك في الشرع لان الاصل عدم النقل فان قلت قد يشك في
في العقد فيكون حقيقة غير لان الاصل في الاستعمال الحقيقة قلت لان استعماله في محرم
لما ثبت انه عقد عارض للمحرم والاشراك يكون المحرم اوطى فاذ ثبت ما قلناه التحريم
على الابن فوطئ الابن يثبت العكس لعدم النقل بالفرق وما انا اننا فيه عدم النجم فيها
على الزوج وما لا شك ان الوطئ اصل لابقا، حكم العقد واصل لابقا، الابطاح وقوله لا يحرم
الحلال واعلم ان كلام المصنف في هاتين المسألتين مخالف لما عرفت من احكامنا من
الشيخ ابو جعفر حيث حرم تحريم الاول على المالك والمصنف يفتى من حيث الشيخ ابو جعفر
بابه حيث حكم بعدم التحريم فالزنا او شبهه نعم، تقدم على الملك او نأخره وسواء كان
قبل الوطئ او بعده ومنهم من ابد الحنابلة حيث حكم بان الاب او الابن اذا عقد على امرأة
ولم يدخل بها فسبق الاخر وزنا بها حرمت على الزوج **قوله** ولا عتق مع الزنا الى
قوله ومع الزنا لا عتق **اقول** يريد بذلك ان اذا تزنا الامه بمملوكه الاب جملت

الایم بمبارکۃ الاب وملت

منه بولد كان رفا للاب والابن عليه وان كان ولد له ولد كان الزنا الاب بمولود الابن حلت
 منه ما ينشئ لعنق عليه وان كانت اختا لم ينشئ لعنق عليه وقد سبق ان في ذلك اشكال
 عنده **قوله** وهل هو الامتنع الاستبراء كالوطي في المعتدة اشكال **اقول** وجه الاشكال انه
 يجب ان لا يمتنع الاستبراء من كان كالمعتدة ومن كان الحائض بالمعتدة فليقل لا يمتنع
 ويستدل بالبر من استبراء كما في غير ذلك من الاحكام او كونهما شيئا واحدا **قوله** ولو تزوج المرأة
 المحبوسة بالمعتدة فالاعتداء عدم النكاح الموقد **اقول** لان المقضي بالعتق هو ما كونه تزوج امرأة في
 عتقها او ذاتها على ما ذكر في الكتاب من الاشكال وكلاهما مختلف اما كونها ذاتا
 بعد نفوت البعل واما المعتدة فاقطعت عنها نفقة مع علم الزوجية بوفاء زوجها
قوله ويجوز ان تراه من المعتدة **اقول** معنى محيل النكاح الموقد على العقد لانها
 تزوجها بالمعتدة في زمان متأخر من زمان هذا العقد حرمت عليها براحته بعد العقد
 الذي هو اقرب الى زمان الزوجية على هذا الاقرب بين كون المدة المتخلية بين الوفاة
 وبين عقد النكاح من زمان المعتدة او بعدتها او ان يرد لان ذلك العقد المقتضي من الزمان ليس
 عنه فلا يصدق انه تزوجها بعد انقضاء المعتدة فيكون ذلك الزمان مع عدم علمها فلا يكون
 عنه بل يجب عليها الاعتداء بعده **قوله** وفي المستبراء اشكال **اقول** يريد ان يوطئ زوجته
 ولا تفسد ستره ثم مرات المجزئ قبل انقضاء الشهر الثالث فانها بصرته بشهر لا يحتمل الحمل
 فاذا لم يظهر الحمل اعتدت حاشا لشرفها فاذا تزوجها بعد الاعتداء بظهر حمل فحق تزويجها
 ابدا اشكال يشاء من ظهور كونها ليست معتدة لانها قالوا لا يقد بعد ذلك بشهر او من
 انها في حكم المعتدة لانها من وقت الطلاق لم تزجها الا بعد الاعتداء فلا يزول حكم المعتدة عنها لانقضاء
 جميع المدة واعلم ان هذه القرب او المعتدة من التزواج زوجا قبل طهرها ولا قبل ذلك فانها
 والاقرض عدم تزويجها هذا استشكل ذلك وانما قلنا انها اقرب الى المعتدة لانها عقيب
 الطلاق منعت في المعتدة وانما صبرت بعد ذلك مدة الحمل لعدم الحيض في اشهر المعتدة
 بخلاف الحائض فوافاة من تزوجها **قوله** ولو اهرست امرأة على الزنا لم يحرم على الاصح **اقول**
 ذهب الحنفية الى انها محرمة به قال سلافة الاصح عند المصنف عدم النكاح خلا باصالة النكاح
 المقضي بالحمل والاعتداء بعدم النكاح **قوله** وهل الامتنع الموطئة لانها اعتقت نظر **اقول** يعني
 انه اذا زنا بالامتنع الموطئة بالملك هل يحرم عليه ابدا كما اذا زنا ذات بعل حرمت عليه ابدا
 فيه نظر يشاء من صحت انها ليست ذات بعل والاصل عدم النكاح من مشاركتها لذات
 البعل في الخلعة لما فيه من طهارتها اعتق اختلاف السب **قوله** ولو تزوجت غلاما او رجلا
 حيا او ميتا على اشكال حرم عليه اكله وامه وبنته مودة من السب **قوله** يشاء
 الاشكال من حرم النكاح الصداق على الحي الميتة من مائة بالموت جرح عن الخاق احكام الدنيا

ثم في وجه ما كان على الموطئ في
 الزمان المقتضي من السب

وصار حراما لغيري كما دلت **قوله** وفي الرضا والغافل الصغير اشكال **اقول** اما وجه الاشكال في
 الرضا من حيث انه اسماء للبنات والاعتداء بالامتنع حقيقة انما صدق عليها من جهة السب فا
 طلاق ذلك عليهن من جهة الرضا على سبيل الجواز والاصل في الاطلاق الحفيضة من حيث
 ورود الفعل باو يحرم من الرضا ما يحرم من السب واما وجه الاشكال في الغافل صغيرا من حيث
 عدم من وطئ غلاما المتناول له العذراء ومن فز به حرم عليها الا على اختصاص الحكم بالحائض
 فان الصغير لا يحرم عليه وطئ كما لا يجب عليه شئ ولا على عدم النكاح **قوله** ولو اوطئ خدي
 مشكلا لا اقرب عدم النكاح **اقول** وجه من عدم العلم بكونه غلاما لم يزد ان يكون امرأة فلم يجعل
 لا يمين بمصالح السب المقضي بالنكاح والاصل في ذلك **قوله** وفي الامتنع بهما منعتان
 محتملتان في تزوج امرأة فالامتنع اشكال اقرب في النكاح **اقول** الوجه هنا بين معتدتين
 احداهما ان الحرة اذا طعنها امرأة بها لمشا بينهما رجعت حرمت حتى تنكح رجلا غيره فالامتنع
 اذا طعن طلعت بينهما رجعت حرمت حتى تنكح رجلا غيره الثاني الحرة اذا طعنها زوجا
 نسعا للعتة تنكحها بهما رجلا حرمت على الطلق ابدا اذا عرفت هذا ففي الامتنع اشكال
 اذا جعل كحرمة السب لان كل طلاق لها فائمة مقام نكاح الحرة فاذا كانت الحرة يحرم
 بالنسب حرمت الامتنع في السب وكما علم كبرها مطلقا لان الطلاق مردود بان طلق
 نسعا للعتة تنكحها بهما رجلا حرمت وذلك مؤذن باختصاص الحكم بالحرة اذا طعن رجلا
 به من النسب اما يكون الحرة فلا يكون الامتنع داخل تحت النص المقضي بالنكاح فيقضي على الاباحة
 ويجعل كحرمة السب في الحرة وهو الاقرب عند المصنف من طلق نسعا للعتة تنكحها بهما
 رجلا المتناول لكل من الحرة والامتنع حكم الامتنع في بقائه الا ان من رجلا لا يخل
 من النسب لانها في حكم النكاح بانها اذا كان من طلق الامتنع من رجلا صحت انه قد كرها
 بهما رجلا **قوله** تنكح طلاق الاصحاب كون النسب للعتة محجوز لان الناشئ من كل
 نكاح ليس منها بل هو طلاقه لا لعن ولو وقعت الثانية للعتة فالنكاح للعتة الاول لا يبر
 ولو كانت للاق في ذلك على الاقرب **اقول** من جملة اقسام الجواز اطلاق لعن الكل على
 البعض والاصحاب قالوا اذا طلق نسعا للعتة تنكحها بهما رجلا حرمت ولا يمكن ان يكون الناشئ
 من كل نكاح للعتة اذ معناه على ما بان ان يطقن به رجلا في المعتدة ولها ثم اذا طهرت طلقها
 في ذلك النظر الاقرب وهذا الايمان في الثانية لانها حرم عليه حتى تنكح رجلا غيره فلا يمكن
 سرجعه في المعتدة فضلا عن ان يواقع بها رجلا يكون نال على الاقرب قطعاً ما ذكرنا
 احدهما للعتة والاخر في السنة فان كانت في المعتدة الاولى لم يقع الثانية للعتة لانها فيها
 ليست للعتة وانما يكون نكاحا لغيرها وقد تقدم بان اشكال محتملتان فلها حكم نفسها بالاول
 انعكس الغرض بان كانت الثانية للعتة الثالثة لوانت عتقها بغيرها فيحتمل ان يكون نكاحها

لغيرها يقع للعدة والافق عدم تعلقيها بها كما حكم نفسها لان كونها حكم خلاف العدة مع انها
 للعدة على خلاف الاصل خرج من ماله كانت السابقة للعدة للامم فيبقى ما عدا ذلك **قول**
 من غير علة او خالفه فربما اودع ما حرست عليه جنبها ابدانها ولو لم يشترط الاقرب عدم التحريم
قول هذا سبق على ان وعلى الشبهة لا يشترط التحريم العاهرة وهو من ذهب ان ادرى حلالا للفسخ
 وقد تقدم وجوب اقرب اصلا الا باحد او احتلوا هو الصحيح من تركه لونه وحاشا وعلى الشرع ليس
 يجوز ولا يجب التحريم **قول** وفيها محذور او فاما الشكك **قول** يريد بالنسب محذورا ثبت فيها
 وهل يحكم كما يحرم النسب حقيقة في الشكك في نفسه من صدق اسم النسب عليها ومن ان الأصل
 في خلاف الحقيقة فيحكم النسب عليه لان الأصل الاية واما وجه الاشكال في الرضا من
 حيث اصلا الاية كونه البتة شيئا حقيقيا لا محذورا في ما كالمولود بواسطه ومن
 انه يحرم منه ما يحرم بالنسب كما تقدم **قول** ولا محل على الرزقة الصغرى قبل ان تبلغ تسعاً
 بفعل كحكم على الاصح الاصح **قول** يريد ان اذا تزوج امرأة ودخل عليها قبل الرضا
 ففيها احكام الاول انها لا يحرم عليه مجرد الدخول في الاصح والظاهر من كلام الزهبي
 حديث قبله واما الانصاف وهو الاصح عند المصنف خلافا للشع حيث اطلق فقال في النهاية اذا
 تزوج الرجل بعصبة لم يمتنع شع سبعين فربما حرست عليه لم يمتنع له ابد **قول** ربما قصد
 بصيرة من سلك البول وسلك الجفص واحد او سلك الجفص والعاطب واحد **قول**
 هذا حكم آخر وهو معنى الانصاف فقال بعضهم ان المراد به ان هذا المحذور من سلك البول و
 سلك الجفص اثنان في الذكر وهو قول ابن ادریس ونقل المصنف فلا آخره ذهاب المحذور
 بحد والعاطب **قول** فغير مؤيد **قول** هذا حكم ثالث وهو تحريم الفضاة بالوطئ قبل التسع
 على التماسه وهو مستقيم عليه **قول** قبله ولا يخرج من حياله فيه نظر **قول** هذا حكم رابع
 هو انها لا يخرج من حياله بل يكون تحريمها عليه ابداناً ما است الرزقة بينهما نافية وهو قول ابن
 ادریس وان قال تحريم عليها ابداناً لا يخرج من حياله من لا ينقض عقدها بمجر ذلك بل هو بالخيار
 ان يطلقها او يسكنها ولا محل له في طلبها ابداناً هو محل كلام الشيخ في النهاية وقال ابن حزم
 بين من يفرق بطلان وهو انما يفرق من كلام المعينة المصنف قال في هذا الكتاب ونبه على
 ايضا في الخلاف وجه النظر في ذلك من حيث اصلا البقاء العقد حتى ثبت سبب الفسخ
 لزواله لم يثبت ومن جملة التحريم المؤبد الذي يتأقضي عقد النكاح ولان الفسخ يمنع
 من النكاح سابقا وكذا بطلان لاحقا كالرضاء المحقة بعد العقد **قول** ويجب عليه الاقناع
 حتى يثبت ادها وان طلقها تزوجت بغير اشكال **قول** هذا حكم خامس وهو جوب
 الاقناع عليها حتى يموت احدها امانا ان طلقها وتزوجت بغيره هل يقسم الامانة اشكال
 من ان الله ان الخلف لوجوب النفقة عليها اياها لو كانت متهمة او غيرها من الزوجات المصححة لهدم

مسألة ثمانية

فيها

استحقاق النفقة على غيره فاذا تزوجت بالغير فقد ثبت الاستحقاق في غير النفقة سقط عن الزوج
 الميثاق ومن حكم قول الصادق في توارده محمد بن عمرو بن حماد المجاشعي عنه عليه السلام ما رواه
 حجة **قول** وهل ثبت هذا الاحكام في الأجنبية الاقرب **قول** الذي يمكن ان يثبت الا
 جنبية من الاحكام الخمسة المذكورة حكمان التحريم المؤبد وجوب النفقة لغيرها التحريم المؤبد
 فالاقرب عند المصنف ان يكون حكمها فيه حكم الرزقة في تحريم نفقة العقد عليها ابداناً كما حرست عليه وذلك
 لان اذا كانت الرزقة التي قد ملك بالعقد لها ابداناً بالانصاف بالوطئ المحرم عليه بالانصاف
 جنبية التي هي حرست عليه بالوطئ وذلك لان وطئ الرزقة قبل التسع وان كان حراما الا ان ليس بزمان
 والاحد عليه في خلاف الأجنبية فانه يكون زمانيا وعليه حدة الرزق واما وجه الاشكال في جوب النفقة
 على الأجنبية من حيث وجود السبب يعني الانصاف وهو يقتضي التحريم المؤبد والنفقة على انصاف
 حتى يموت احدها فثبتان بجواز نفقةا من حيث ان النفقة هنا نافية للرزقة ليست حقة
 فلا يكون واجب عليه وانما ان الشئ في الخلاف وجوب المهر والنفقة حتى يموت احدهما وقال
 هذا اذا كان في عقد صحيح او شبهه قال ابن ادریس قد ثبت في النفقة **قول** وهل
 يشترط في التحريم المؤبد في طرف الاجنبى نفقة السق من نسبه في غير زمان من كون التحريم المؤبد
 مستندا للتحريم الوطئ في الزمان وهو هنا ثابت في التسع **قول** ومن حيث كون التحريم الا
 بالانصاف محلا لدخول الرزقة الفضاة وهي لا تحرم بعد التسع بل هذا لان الاصل عدم تحريم
 الوطئ تحت المقتضى له وهو هنا غير معلوم **قول** والاشكال في حق الاجنبى قبل التسع ضعف
قول هذا اظهر مما تقدم فانه قد سبق ان الاقرب عند كون حكم الاقرب حكم الرزقة في غيرها
 بالانصاف قبل التسع فيكون الاشكال فيها ضعف **قول** والاقرب عدم تحريم الاقرب والنفقة
 بالاصح **قول** وجه القرب ان يقال انما هو في الرزقة الفضاة بالوطئ قبل التسع
 ولا يشترط الرزقة الفضاة بالاصح لم يخرجها من المقتضى للتحريم تمامه معنى الرزقة والافضاة
 بالوطئ فلا تحقق التحريم فيها **قول** والاقرب مساواة الوطئ في الزوجين **قول** يريد الا
 قرب ان الدخول بالمرأة في الدخول مساو لدخول بها في القبل في تحريم بنت الدخول بها
 وجه الاقرب ان الدخول صادق على كل منهما ولهذا يستقر عليه جميع المهور كسبل العقد
قول وعدم اشتراط التسع والعقل والوطئ والموطئة لا الاية كالموطئ في الاقرب
 والادام النكاح **قول** يريد بذلك انه لا يشترط في تحريم بنت الرزقة المدخول بها ان يكون
 الزوج الذي حل الرزقة المدخول بها ابدا ولا فلا لان يكون النكاح بعقد او لا
 ان يكون وطئ الرزقة مباحا فلا دخل الصغير والمجنون في الفضاة فلا يصح فراقه بمحرمة
 او طلقها وطئها محرما كما لو كانت محرمة كونه او كانت حاصلا او صالحة صوما واجبا او
 بعقد منقطع او ملك بين حرست البتة لان الدخول المشرط في الآية تحقيق في التحريم **قول**

بجزم ثبت اخت الزوجة بها وان تزوجا على اشكال **اقول** وجه الاشكال هو
 والنقص في جزم ادخال ثبت الاخت وثبت الاخت هما الا يصدقان حقيقة على ثبت ثبت الاخت
 وثبت ثبت الاخت فلا يقتضي انهما لان اللفظ عند الاخلاق مما يجعل على حقيقة دون
 بجازه ومن ان تزوج ادخال كل من البنين انما هو لزوم الفقه والحال فيكون تزوج بانهما
 وان تزوجا اول **قول** ولو تزوج الاختين شيئا او رضا على الاختين كان التنازع
 مساويا ودخل بها لا له وطى به جوف عدة الثانية فان اشتد الباعين منع منهما والاقرب
 الزمان بطلانها **اقول** وجوب اقرب ان الزوجة حقها يجب على الزوج اما القيام بها
 او الطلاق لما منع منها شرعا فعين عليها الطلاق فاذا امتنع اجبر عليه كما جبر على طهره
 جابت **قول** فيثبت لها مخرج المهر من مع اقرارها او اختلافها على اشكال **اقول** فيثبت
 اذا اطلقها اما الذي يلزمه من المهر من قال اذا كانا متفقين يعني قدرا او وصفا فان كان مهر
 كل منهما ما يتبرأ به من المهر من قال اذا كانا متفقين يعني قدرا او وصفا فان كان مهر
 مهر زوجته حاشا لا يطلونها قبل الدخول وذلك مخرج المهرين واما اذا كانا مختلفين كما في
 وما يتبع او ما به وديها ما يتبع فقال يلزمه بها على اشكال متنازع من حيث ان المهر
 عليه قبل الدخول اما نصف الاقل او نصف الاكثر لا لم يتعين ولم يوجد ما يقتضي او كونه لزوم
 احدى قسم ذلك نصفين فيلزمه بها من ان الواجب عليه اما نصف الاقل او الاكثر ويجوز
 ليس بعد ما اطلق الزمان به لكانت الزمان لغزا الواجب عليها **قول** فيقول القوي في حق المهر
 والاقايف **اقول** اذا اطلق والزمان مخرج المهر من حق المهر في كمال ان يقع بينهما كما
 به من كبره القوي ويكتمل ان يكون موقفا بينهما حتى يعطى عليه اما القوي فلا يلزمه
 واما الاقارب حتى يعطى فلا يلزمه احرارا لانه لا يملكه من الحق له في نفس الامر باصل
 المهر الى حظه **اقول** فيقول على تقدير ان المهر من قسمته بين الزوجين بالسوية ان حلفنا
 او نكنا او اخصاصا لهما العتات نكحت الاخرى كما لو تزوجها غير المهر لم يرد ما سبق به احدى
 هذا على تقدير دعوى كل من الاختين كون عقدهما سابقا على الاخرى اما على تقدير
 جهتها بالسوية فيقول قسمته بينهما من غير وجه اما على تقدير الاختلاف في القوي لوجوب
 لما في الاقل فالاول عدمه وجوب ما نزل على مستحقا به ذلك انما كان مهر احد ما ياتي
 والاخرى ما يتبع فالزمان بوجهها وذلك خمسة وسبعون ثم اقرنا بين الاختين فخرج
 اسم ذات الاقل فانها لا تملك من حصة لانه مهرها قبل الدخول فكيف يعطى ما نزل
 على حقا ومن يجهل بركة على الزوج لانما بيت ما القوي من الزوجة ذات الاقل قد يتبع
 نصف مهرها فيبقى الزيادة له ويكتمل كونه للزوجة الاخرى لانها لم تكن بالزوجين
 ذات الاقل انما نازعت في مقدمتها فيبقى الباقي للاخرى وهذا البحث لم يتعرض له

هذا هو الشكل الصحيح

والا

الاخرى بما علقناه **قول** ومع ادخال ثبت المهر من المهر ليس له بعد العقد لا بعد
 العدة ولو اصبحت الفاسد من المهر لعلنا في القربة **اقول** هذا الكلام وان لم يتبين
 ذكر اشكاله لا نظرات فيه كما ذكره بعد ان نكح المهر المصنف فيقول يريد به ان اذا
 كان قد تزوج بالاختين على الاقارب ودخل بينهما اشبهت الباعين منهما والزمان بطلانها
 فطلقها وحيل المهر من عليه لان كل منهما قد اشترى عليه بالدخول ولو اراد ان يجهل
 العقد على احدى الاختين لم يكن له ذلك لانه قد تزوج به عدة من فاته عقد عليها
 لمكان ان يكون الاخرى هي الزوجة وهي عدة من فيكون قد تزوج احدى الاختين
 او تزوجت هذا فيقول هنا ما يحدث **الاول** ان قد يلزمه المهران بناء على ما تقدم
 من ان اذا دخل عند دعوى احدى من الزوجين او اذا دخل بعد الدخول لم يملك المهر المستحق وقد
 يتبين ان الصحيح ان يلزمه مهر المثل وجعل المهر ذلك احتمالا لا على هذا الاحتمال الا ذكره
الثاني على الاحتمال الصحيح من تزوج مهر المثل في الوطى بالعقد الفاسد من المهر المستحق
 لهما ان يتفق كل منهما او يختلف او يختلف السببان ويتفق مهر المثل بالعكس اما الاداة
 اشكال فيبطل اذا دفع الى المهر فساها فان كانت زوجته مهرها وان كانت جنيته
 فهو مهر مثلها اما الثاني فهو مستبعد ايضا لان الواحدة اذا علق مستأها سمي
 الاخرى ومهر مثلها مهر مثل الاخرى فقد يتفق مستأها ومهر مثلها وقد يختلف
 كما ان كان سمي احدى عشرة ومهر مثلها عشرة وسمي الاخرى ثلثين ومهر مثلها
 اربعين وقد يتفق احدى ما دون الاخرى في اقل ويبيع القربة فيقول يخرج من
 كانت زوجته فمن خرج اسمها اخذت مستأها فاما الاخرى مهر مثلها **الثالث** ما لا
 يقدر مع المهر ان الزوجة قد يكون حاضرا بقدم عقدها على صاحبها او تاتى وقد يكون
 عالما فان كانت عالما فلا مهر لها قطعا لانها باقية وان كانت حاضرا هل لها مهر مطلقا
 او شرطي جملتها بالحكم او بعقد الاخرى فيقول ان كانت حاضرا بعقد الاخرى فلها المهر
 قطعا وان كانت عالما بعقد الاخرى فان كانت حاضرا بالحكم فلها المهر ايضا لانها
 اذا احدث عليها وان كانت عالما في حقها المهر وعنده وجبات من حيث انه وجب
 محرم وهي عالمة بغيره من حيث وجود البهر باحتمال كونها زوجة واعلم هذا الامر
 الغريب **الراجح** قوله ليس له بعد العقد الا بعد العدة المراد به بعد عدة الاخرى
 ولو اراد تزوج احد بينهما فان كان بعد عدة الاخرى صح وان كان في عدتها بالعكس لا يجوز
 ولكن لو كانت احدى ما دون عدة والاخرى ليست ذات عدة كالبائنة فاذا العقد على
 ذات العدة متعلقا بالعكس لا يجوز في عدة صاحبها والمراد بالعدة في ذلك
 كل العدة الرجعية **قول** رحمه الله ولو اعد العقد باطلا قبل تزوج **اقول** يريد ان لو

البرام وسلاسله اوت حرز **قوله** وهل لها فسخ عقدها السابق قبل نعم **اقول** هذا قول
 وسلاسله اوت حرز قائم قالوا اذ خلعت لانه على حرز كان لها فسخها او فسخ عقدها
قوله ولو لم يفسخ عقد الحرز وكان عقدا لا يفسخه حرز او باطلا **اقول** يريد انه لم يفسخ
 والانه فسخ واحد مع عقد الحرز وكان عقدا لانه سببا على الخلاف السابق اما موقوف على
 الشك من ومن بينهما او باطلا على من سببا على العقد او من الجنبه او من ادريس **قوله** قيل
 يجوز على الحرز العقد على الاصل لا بشرط عدم ابطاله هو الموقوف على العقد وهو العقد
 الترتيل قبل كره فاعلى الاصل لا يجوز الثاني لا خلا في جزم الثالث **اقول** القول بالجزم هو
 بوجاهته اذ هو على الشرط واوله الجنبه واوله الجنبه واوله الجنبه وهو العقد الترتيل
 في الميسره الخلاف العقول بالمرأه هو القول بالآخر لانه كره في النهاية وهو اختيار المصنف
 المختلف فعلى القول بالجزم من دون الشرطيه اذا حصل له الشرطه حان له انكسار الواحدة ولا
 يحل له ان يفسخ العقد الخلف بالواحدة وعلى القول بالكره لانه لا يجوز الثاني اذا الثاني بحره بالانكسار
قوله ولو تزوج اثنين دفتر قبل تزوج قبل بطل **اقول** القابل بان تزوجها في الشهر الثاني
 وتزوجا البرام وهو من هبة ابن الجنبه القابل بالطلان ابن حرز وانشاء ابن ادريس انهم
 في المختلف **قوله** ولو تزوج العدد في عقد واحد في التزويج اعلان العقد اشكال **قوله**
 يريد انه لو عقد العبد على زيد من العدد المطلق له انما اذا تزوج ثلث حراره ففاسد انكسار
 عقد واحد قبل تزويجه من العدد المطلق او بطل العقد كجزم في اشكال حرز وقوله كذا في كذا
 اذا تجاوز العدد وقد تقدم ذكر الخلاف فيه ولم يجر احد القولين فهذا الكلام بطل على ان
 عنده في الحر ايضا اشكال اذ وجه الاشكال منهما من حيث انه لا يمكن القول بفسخ الجمع
 فتعقد اما بطلان الجمع بينهما او البعض منهما يكون بعض منهن او بالطلان من بعض
 آخر لان نسبه العقد الواحد اليهن على السواء فبطلان الجمع ومن حيث وجوب
 انقضاء التزويج وهو ما ورد في بطلان في الجوس من الصادق في رجل تزوج ثلث
 عقد قال بطل سبيل اثنين مثا وبطل الاربع **قوله** ولو تزوج الحره في عقد
 واثنين في عقد ثلث في عقد رشتين صح كلام الواحد على الثاني **اقول** على القول الثاني
 وهو ان اذا تزوج امرئ من العدد المطلق لم يفسخ الجمع ولو تزوج على الوصه الذي كره
 عقد واحد قطعا لانه عقدها اما ان يكون هو الاول والثاني او الاخر فان كان
 هو الاول صح قطعا وان كان الثاني فالسابق عليه اما عقدا لاثنين فيصح بعض عقده
 لانها تكون ثلثه ويحل عقد الثلث مع وبطل عقد الاثنين ويكون الواحدة رابعه
 يصح عقدها وان كان الاثنين مع وبطل عقد الثلث مع عقدها لانها يكون ثلثه
 وان على القول بالانكسار واحد من الثلاثه ذلك لان عقد الثلث اما ان يكون قد

في العقد

منه او لا وثانيا او اخر فان وقع او لا مع عقد الثلث مع فبطل فيه الواحدة وان وقع ثانيا فبطل
 السابق عليه عقد الواحدة مع عقدها وعقد من ايضا وبطل عقد الاثنين وان كان السابق
 عقدا الاثنين كان له ان يفسخ من الثلث اثنين فبطل فيه ايضا الواحدة ايضا وان وقع
 اخر فبطل سببا على الثلث لاخره وان كان ان تزوج ثلثا العدد وهو الواحدة قطعا
 عقدا لاثنين او الواحدة اما عقدا لاثنين فيحل ان يكون عقدها اخر فيكون باطلا لعقد
 العقد على تمام العدد المطلق اما الواحدة فلا حتمال فافسخ عقدها ايضا وقد سبق لعقد
 ان يحل خمس فبطل من ثلثه اربعا وبطل الخامس عقدا الاخره لانها سادسه المصنف
 لم يفسخ ذلك **قوله** اما السمره فبطل انهم من اليهود والصابون من الصابون
 فالاصل انهم ان كانوا من النور القليلين في فرع الدين فبطل منهم ان كانوا من اصلهم
 لم يفسخ لهم حكم الحرز **قوله** فعلى هذا القول قال الشيخ في الميسره اما السمره والصابون
 فقد قبل ان السمره قوم من اليهود والصابون قوم من الصابون في الصابون
 غير الصابون لانهم يبيدون الكواكب واما كلام المصنف في الصابون على الصابون
 غير الصابون فانه قال في باب العقد على الاشياء في ملكك اليهوديه النصرانيه لا يجوز
 له ذلك بعقد النكاح ولا يجوز له على الجوسيه النصرانيه والوثنيه وقال في موضع لا يفسخ
 ان يفسخ اليهوديه النصرانيه ملك اليهود ولا يجوز له على الجوسيه وكذا النصرانيه الوثنيه
 حراره وطعن بالعقد وبطلان الاجماع واما المصنف فذكر الصابون في ذلك وهو ان السمره
 والصابون ان حالهم اليهودي النصراني ففسخ عنهم كما فاسد وكان لهم حكم في حرز
 اشكال وعدمه وان حالهم في اصول عقائدهم فبطل لهم كالحراس والعلاء بالقياس
 الى المسلمين فلم يحكم اهل الحرب لا بطلان نكاحهم بحال **قوله** وهل اليهودي يفسخ
 عيسى كونه بعد بيعته النكاح اشكال **اقول** يريد بذلك انه لو اعتقد الوثني
 مثلا من اليهودي بعد بيعته عيسى هل يكون حكم الوثني الذي يجازيه من اليهوديه
 او الوثنيه بعد بيعته الرسول يعني انه لا يفسخ كانه هنا لا يقبل منه الا الاسلام ولا يقع
 اخره على انشاء من دون اهل الكتاب كذا لا يقبل منه ذلك بعد بيعته عيسى او يكون
 ذلك مخصوصا بدين اسلام لا بغيره ففسخ عقده في اشكال ينشأ من انه كان حربيا
 وقد انقل الى من يفسخ بعد نكاحه فلا يقبل منه ولان الاصل في حكم الوثني عليه
 بغيره وجوبه لغير اهل الذمه على بعضه من ساء اذا انقل اليه بعد بيعته النبي
 فيبقى ما عداه داخل تحت وجوبه لغيره **قوله** فلا شك في بطلان عقد الوثني قبل التبدل
 او بعده او دخل في دين من بدل او لا لان اربا اربا حكم الجوس **اقول** ان
 لهم شبهه كتاب هو لانه يجوز اهل الكتاب ذلك شبهه فلا يقصرون عن

الجور الذي ليس باهل الكتاب داما الحقوا باهل الكتاب لان لهم شريعة كتابية وهذا
 الامل الكتاب **قول** اما الاول في حق حكمهم على المسلم خلاف قوله في حق اليهودي دون النقطه
 وملك اليهود وكذا الثاني **اقول** يريد بالاول الحكم الكتابي اليهودي والصراحيه بالثاني
 من له شريعة كتابية كالمجوسية وقد تقدم ذكر الخلاف في الجمع وجهه افرجه في حق اليهودي دون
 النقطه وملك اليهود **قول** والاخر الخلف الولد باسرقها كالمسلم **اقول** قد ثبت
 ان الولد تابع لاسرة الطرف ومن له هذا لو كان احدهما حر والآخر رق كان حر سواء كان الحر
 الاب والام وكذا لو كان احدهما مسلما والآخر كافرا كان لاحقا بالمسلم لانه ان الرقي
 احسن من الكتابية فيكون لاحقا بالكتاب لدخوله تحت القلعة الكتابية من تبعه الله **قول**
 الابوين **قول** واذا تعاقبا اهل الدسالي كزادام جونا الحكم بينهم وبين رطل اهل
 ملتزم كالمسلم ان اتفق الغريمات في الدين وكذا ان اختلفا على احوال من عوم جواز رطل
 ومن ان حرمان حكم بعض اهل الدسالي من حاله من غير لازم وانما يلزم ان
 يجري عليهم احكام المسلمين وح يكون لكل منهما ان يتبع من امضاه حكم من الآخر عليه
قول فان قلنا بالبره العقلية ان الحق المدعيه الحكم او الناسخ لموافقه براه من رطل
 الحكم في بطلان النسوخ **قول** هذا التفرع على الاحتمال الاول هو جواز رطل من الدين
 ايها كجمل المؤمنين بخياره المدعي لان الاصل ان المدعي ان يحل عزمه الوفاء من الحكم
 ويجعل الوفاء كخيار الحكم لانه المأمور بالحكم او الرقة فكان التعيين اليه ويجعل الى دين
 الشا من قبله المزمع في اليهودي والصراحيه الحكم دين المضارب **قول** ولا يصح على
 خرافه خزيه وخرجه جاحليه ثم توافق فان كان قبل القبض لم يحكم بوجوبه وادجبه لمرئى
 ويجعل قوبا فبقيت عند سخيها **قول** اذا اراد ان يثبت العقد على رقبته عند ملك كبرائه
 يرضى بها على ما لا يملك المسلم كخرجه برفان تزوجها عليه ثم رزقا الى حكم المسلمين فان كان
 قبل قبض المهر لم يحكم بوجوبه بخلاف امرائه احدهما ان يوجب لها على الزوج مهر مثل لان ذلك
 صحتها لم يحكم به واذا اطلق المستحق يقيم مهر مثل والآخر ان حكم بقبضه عند سخيها لا يوجب
 التمسك الذي سلكه العقد وهذا الاحتمال العقد وقع صحيحا ثبت فيه ما صمد من المهر
 والخرجه كخيار الحكم به حكم بقبضه عند سخيها لا يوجب المهر المستحق الذي تنازلا العقد
 ولهذا الاحتمال قوي عندنا لمصل فيه من المرافقة ادى ما وجب في سنة او قد يكون
 مهر المثل ان يرضى به الزم الزم بزيادة عاقبة منه وقد تفسر فيلزم منع الزوجه عن بعض
 مستحقها **قول** وان كان بعد قبض بعضه سقط قدر المبرور وجب ثبت الباقى
 مهر المثل او القيمة **قول** لو كان قد صدقها عشرة ارقاق مثلا من جمر فقبضت منها ثلثه
 وثلاثي خمسة بون من سبعة المبرور فان كانت الاوراق العشر متساوية قدرا وصفا بون

القول وجه
الحكم

المتن

الخصف قطعاً وجب عليه بالصفحة والثلث او نصف المهر عند سخيها على ما مضى من الزوجية وان
 اخس القبض ثلث العشر كجس الكيل مثلاً اختلف في ما يملك من ارجاء احداهما من المهر لذكر المهر
 ما يملكه اعتبارا لكيل لان المبرور ثلث ما وقع عليه العقد ما يملكه القبض عند سخيها وقدر المهر من
 والباقي في حق غيره تلك النسبة وهو الاخر عند الحكم لما تقدم **قول** ولو طلق المسلم راجعة الزوجه
 ثلثا ثم تزوجت ونسباً ثم طلقها اخلت للذكر بمهره وما على رطل **اقول** قد تقدم ان يذهب
 ابن ابي عييل جواز نكاح اليهودي والصراحيه بالمسلم بالعقد الدائم والنقض وان منتهى النظر الاصح
 نكاح الدائم عند الضرورة المصلحة فلو طلق المسلم راجعة الزوجه الدائمة ثلثا بها مرفعتان ثم تزوجها بالثاني
 بالعقد الدائم ودخل بها ثم طلقها اخلت بالمسلم متعدياً الدائم فانها كالحل الصافي على المهر عند رطل
 مصل عند عزو بشره الاسلام فان لم يكن المسلم المرفوضاً ثلثا ثلثا على رطل لا غير ذلك
 بينها المهر على المذهبين قلنا بل ينفذ على كل المذهبين اما عند ابن ابي عييل فظاهر او غير ذلك
 المسلم المطلق الذي يتصل على احوال جريده اما على القول الآخر فالنسبة من راجعة المسلم المهر على الرجعة
 الاخر ما كان يكون ونسباً ثم طلقها طلع عليه بغير راجعة ثم تزوجها وليست وها قد يملكها ان
 في حال اسلامها فانها يحرم عليه بدون الحمل فاذا اخلت الذي لم يملكها او مات عنها بعد ذلك
 حل نكاحها على قول اكثر اصحابنا وهو على قول ابن ابي عييل طلقاً **قول** واجد يقض القضاء
 العدة ان كان كذا بها فان انقضت لم يسم فسد العقد على رطل **اقول** هذا قول الشيخ في
 الخلاف وبه قال ابن ابي عمير وابن ابراهيم وقال الشيخ في النهاية وكذا الاصح لا يملك العقد
 بل يكون نكاحاً ركنه النكاح ولا يكون من الحد بها والامس الدخول عليها لئلا والامس اخرجهما
 من امر العدة الى امر الحرب اذا كان الزوج بشرابطه الدائمة **قول** واذا اراد احد الزوجين قبل
 الدخول فسد العقد في الحال والامر ان كان من المرأة والا فالنصف ويجعل النكاح ان كان من
 فطره **اقول** اما احتمال النصف فكل من قبل الدخول فليس - نصف الصداق كالمطلاق واما
 احتمال الجمع اذا كان الامر بدونه فطره قلنا كالموت ولهذا العقيد زوجة عدة الوفاة وبورث
 في طهره بجمع لان الزوج مات قبل الدخول كان للزوجة جميع الصداق كما روي عن المهر وبورث
 من الاحباب وسنن الحديث في ذكره ان شاء الله تعالى **قول** ولو اخلت الزوجه المهر لذكر المهر
 الزوج فان خلعها منها الاسلام فالنكاح بحاله والا وف على النكاح بعد الدخول **اقول**
 هذا التفرع ينافى ما ذكره المصنف في هذا الكتاب فانه قال فيه ومن انفصل الزوج من اهل الكتاب
 بعد سجيته التي تعلم قبل من لم يثبت لادام حرمة اهل الكتاب **قول** ولو اشتد
 واضطربت المرأة نكاحها افرزوا عليه على اشكال بعد الاسلام وقيل **اقول** ما هو من الغصية فعلم
 الصنف عقداً العلم بعصره فلا يجوز للمسلم الا فرز على الظلم فان التمكن من الظلم والمهر عليه يبيع
 الظلم الظلم ومن عزم وجوبه لزم على الحكم الصحيح عندكم وهذا عندكم المخرج مع فلا العزموا فيه

المتن

قول ولو سلم صريح من ثمان فالأزب ان له اختيار الكتابات **اقول** وطريقك الاصل
 لا يصح من الامر على تلك الكتابات فلا يتحقق عليه غير تلك الكتابات لست ابرهن في حجة كتاب
 لست **قول** ولو سلم ان على امره انما لا يثبت وكذا لو كان مقتضى حراجه ان يثبت الحراجه والامانة
 اعتبارا من معنى جميع الحراجه الاربع ووجه الخامسة ان وضع كتابها والا اعتبر **قول** لو سلم عند
 امره انما هو مقتضى الحراجه وان لم يثبت الحراجه على الامانة الفصح كما حجت وان رتبته كان له ان
 يثبت ان يثبت وهل يثبت مقام العقد المثلل لا يثبت كذا من الحس او يثبت ان يثبت الحس والامانة
 قريب عند المصم ان لا يثبت لثلاث من امره لان يثبت على امره من الحراجه وكذا لا يثبت الامانة
 من حيث اذا حرج الحراجه ويثبت رضاه لا يثبت الامانة من حيث انما الخامسة فان وضع كتابها
 لم يتوقف على كتاب الامانة الا بمرتب على ما هو الا اعتبر على الحس لان رتبة الرتبة الرتبة
 الاختيار على الرتبة فلا يثبت كتاب الامانة الا بمرتب الحس **قول** واذا اسلمت الرتبة فترجع المطاوعة
 باختيارها فان الغضط على كل من عقد كتابه ولو اسلمت عند الاول كذا في انما اسلام
 الثانية من حيث رتبته عند الاول وقد اسلمت ما من كمال نظر العدة الثانية من حيث
 فان الحقت به بجزء وان حرجت عند الاول **اقول** وجه هذا الاحتمال انما اسلام الاول
 دونه بعد المدخل اعرب لها بعد كجبت ان مرجع فيها لم يثبت وان حرجت هو على رتبة
 وباسلامه قريب للثانية المدخل بها من لانها كذا ان اسم احداهما بعد المدخل يجب
 انظر العدة من حيث اسلامه فان حرجت العدة من حيث اسلامه ثبت كتاب الاول
 وان اسلمت الاخرى في هذه العدة كان يكون اسم عن احتياج في رتبته انما وان حرجت
 عند الاول لان الاعتبار باسلام الثانية انما هو في العدة التي حرجت لاختلاف الدين فيها
 وبمن رتبته وان ذلك من حيث اسلامه فلا تعلق لها بعد الاول **قول** رحمه الله لو
 عن امره انما هو حرجه الاول ولا يعنى قبل اسلامه ثم اسلم او اسلم بعد اسلامه على
 اشكال ثم اسلم بعد اسلامه كان له اختيار الاربع لان حال الاختيار حال انما اسلامه
 وحق حرجه **اقول** وجه الاشكال ما ذكر المصم من ان اسم كان مقبدا بان لا يثبت
 اثنين وحقه انما فلا يثبت هذا الحكم بغيره عقرون **قول** ولو سلم المطاوعة قد رتبها
 الصغير لغيره الاول ولو سلم انما لا يثبت في الصغير اشكال **اقول** من ان الاشكال ان حرجت
 ان بجهة الغير في الاسلام لغيره على خلاف الاصل لغيره على خلاف الاصل خرج منه بجهة الصغير
 للاجماع فيبقى ما عداه على حاله ومن سادته لا يثبت الصغير في اشكاله الشكوف منها وان
 ثبتت الاول عليه انما كان حكمه **قول** فان قلنا بجزء الكتاب الحكم **اقول** المراد به
 ان كان الحرج عشره فان رتبته حرجه عقرون وكذا حرجه واسم البره وقلنا البره
 وقلنا بان بغير الاسلام فالحق لا يثبت له وجود احداهما او لغيره امره من رتبته

الاول

الاب او المجلد بجزء الحكم ولا يثبت ان يثبت ان في ثبوت الاول عليه انما لا يثبت ثبوتها لانه الحكم
 لان المصم قد وضع قبل ذلك بان الاول على المجنون للاب وان اوله الحكم على المجنون ليقط
 مع وجود الاب او المجلد فانه قال في هذا الكتاب بسف الطلب الثلاث في الموطوع عليه والاب
 رتبته المجنون الكبير واطن فقال في الفصل الثاني في الاول واما الحكم فان اوله الحكم يخص
 في النكاح على المانع فاما العقل او على من بجزء حرجته الى ان قال ليقط ولا يثبت مع وجود
 الاب او المجلد **قول** رحمه الله انما اللغظة في حرجه ملك او امسكك او يملك او حرجت
 كالحاكم او امسكك او يملكه من غير على الاول **اقول** يريد ان يثبت في الاختيار ان
 يكون من غير ان يثبت على شرط يقع في الموطوع ذلك واختاره المصم ايضا
 ووجه العقدة ان الاختيار لبعض من دون بعض حكم شرعي للغير على مورد النص وهو متحقق
 في الحرج لغيره على امسكك امره فانما هو من فيكون الحكم مقصورا عليه **قول** رحمه الله
 وليس الظاهر ان الاختيار على اشكال **اقول** لا ريب في ان الصلابة اختيارا لانه
 ان لا يثبت النكاح فلا يثبت ذلك في الاختيار فلا يثبت به الا الرتبة اما الظاهر انما
 اشكال يثبت من ان كل من يملك البس فعا العقد النكاح فلا يثبت على الاختيار اذ هو في الحقيقة اما
 على رتبة الوطوع او في معناه ذلك قد يراه بغير الرتبة من ان الظاهر الاول انما يجرى
 ان الشرع هو بغير الرتبة وكان كل من يملك النكاح في رتبة الاعلى الاختيار **قول** رحمه الله
 ولو طلق او طلقه او قد ف بعد اسلامه حال الفرص فان حرجت العدة عليه فلا حكم
 بل التعذر في العقد في سقط بالبره خاصة وان اسلمت فيها فالأزب وفي الطلاق **اقول**
 وجه القربانها ان اسلمت منها رتبته حال الطلاق **قول** رحمه الله هل يثبت الكتابات
 من ان الطلاق في الاختيار اشكال الاقرب العدم وان قصد به الطلاق **اقول** وجه الاشكال
 من حديث انه ليس خلافا فلا يثبت على الاختيار من ان قصد به الطلاق الدال على الاختيار
 فيكون كالطلاق الاقرب الاول عند المصم لان الاختيار يقتضي ثبوت حكم الرتبة لبعض من دون
 بعض وترتب على ذلك الحكم شرعية فلا يثبت ذلك بمجرد اللغظة المحتمل **قول** وهل يقبل
 السمسرة اختيارا بغيره ذلك كذا هو رجه **اقول** اذا كان قبله للسمسرة ولو رتبته رتبته
 عن بعد الطلاق المثل في النكاح يقتضي إعادة النكاح فلا يثبت على اختيار الرتبة وانما النكاحها
 الاول الاول حرجا جماعا فكذا ما هو اول هذا الحكم فيه **قول** ولو رتبته رتبته اختيصة له
 يصح وهل يكون اختيارا بغيره عقدها اشكال **اقول** وجه الاشكال من احتمال كونه اختيارا
 الصغى عقدا لا يختل الاقرب لان الجمع بين الاختيار حرجه والاصل بينه وبين المسلم هو المهر
 ومن احتمال عدمه لان العقد عليها من قصد الاختيار معدر لاسكان وجوه وكل
 خاصة من مهوره قصد الاختيار وعدة الاول لا للعقد على الخاص **قول** ولو طهر امره

والمراد **قول** هذا قول الشيخ في البسيط فان قال قائل ان هذا استرخاء في اللفظ الاول في شرط
 ما على احد هذا انما يتصور في الشيء انما اذا اباها الملاك في ذلك كلام بينهما اوصى الملاك في الكلام
 باطل بالانها لا مامري عن الشيء فيكون انما يكون المحقق والمحقق له وروى عنه انه قال لا اعلم ان الناس
 المستهوا وقالوا لابي اسير الى الله قال المحقق لم يقل انما يتصور في الشيء انما اذا اباها
 لانه لا يخلو فان الكلام صحيح الشرط باطل وقال في الكلام باطل والاول صحيح لان فساد بشرط
 المقام من انفس العقد يحتاج في نفسه الى ان كان العقد صحيحا ينهك احكام الكلام النكاح الصحيح
 وانما هو شرطها لانها انما فرضت بذلك المسير وجب من المثل ومن قال باطل وان كان
 لاجل الشرط فاذا سقط الشرط لم يبق على المسير ما يقتضي لاجله وذلك مجموعا لفساد الكلام في كل
 فصار الكلام فيسقط المسير وجب من المثل ومن قال باطل قال باطل وان كان قبل الدخول
 فلا معنى له وان كان بعده فافها من المثل انما لم يفسد العقد لانها اذا اباها اوصى
 اذا اباها صرا في كلام بينهما او العقد هو او الرخصة ذلك او هو او الويل الباب واحد او اوصى
 قبل العقد على هذا انما يتصور ان من شرطه كان كسرها ولا يخلو العقد الى ان قال ولما اظهر
 ان كان صحيحا انما المستحق وان كان ففسد الزم من المثل **قول** والعزل عن الحرة اذا لم يشترط في
 حال العقد بكمه. وقيل جزم **قول** القول براهية العزل عن الحرة من دون ان فيها ففسد
 بين الزوجين وهو الميراث في النهاية وابن ابي ابراهيم وابن ادریس والقول بانهم هو ظاهر
 كلام الشهيد فان قال قائل لا يفسد لعزل المرأة عن زوجها لحره الا ان يرضى به ذلك ولا
 يعزل عن الاسير زوجها **قول** ولا بد من صيغة المامري في الشرط وقيل لو قال انما يشترط
 بكذا مدة كذا مبنيا فقامت من جعلت مع **قول** يريد ان لا بد من صيغة المامري في الشرط
 الرجل كذا قال في المختلف حيث قال في مسئلة الاوصاء لا يفقد بانفس الاستقبال وبه قال
 حمزة مثل انما يشترط فيقول من جعلت بعد عن الاشياء وانما لا يرد وقيل يجوز لما لم يرد
 من امر اياه اجماعا فغلب في المسألة من جعلت مع مدة فان قال قائل في امرك والظاهر ان القول
 المحكي هنا وفي المختلف انما المراد لا بد من قبل فان قال قائل ان هذا الرجل المراء قال لها انك
 متع انما يخلو يعلم بكذا من الاجر **قول** والامانة على الحرة الا ان فيها فيقف او يخلو على
قول قد تقدم ذكر الخلاف في ذلك **قول** ولو شرط في العقد اما بغير زوج او غيرها حيث
 سماه او غيرها فلا يفسد لان من يدخل ولو قبضه سعادته وان دخل فيها المراء حيث والافضل
 وقيل اجماعا فثبت ولا بد الباقى في المثل **قول** القول المحكي هو قول الشيخ في النهاية
 فان قال قائل في ذلك بعد الدخول بها ان لها زوجا كان لها ما اختلفت اختلفت منه لا يفسد
 ان يعطيا ما يبق عليها وانما يصح عليها ان لا يخلو في نفسها لانها انما تزانية فلا
 من لها انما الباقى ان كانت حايلا واختلفت في المختلف من غير تردد وفي هذا الكتاب

قال في كلامه المثل وقد عرفت ان هذا الاحتمال اقوى وذكرنا في قوله ايضا بطل ذلك فلا يصح ان يكون
قول ولو اخل بطل وقيل خلب واما **قول** يريد ان لا يخل في الكلام النكاح من الاصل بطل العقد
 ففسد المص من الدين سرهما فلو كان وقال ان كان الايجاب بلفظ الشرط في الكلام النكاح انقلب ايجابا وان
 كان بلفظ البيع بطل العقد **قول** لا دلالة على ان هذا الشرط وان كانت بكرا على الاخرى **قول**
 هذا قول ابن ادریس ومن جعله في النكاح حيث قال فان كانت بالعلم او قد بلغت حدا لم يخل
 وهو نفس سبعين اربعة عشر جلد له العقد عليها او غير ذلك انما هو من الوصل وقال لا يصح بيع ما
 لم يكن له اذ انما هو من كلامه انما يصح بيع ما يورث حيث قال ولا يصح بالانكاح الا بكونه اباها
 وهو غير انما هو من كلامه انما يصح بيع ما يورث حيث قال ولا يصح بالانكاح الا بكونه اباها
 من دون ان يكون اباها ولا ان ولاية المال زالت عنها بالبيع الشرط وكذا ولاية النكاح **قول** ولزم
 ما شرط في بيع العقد اذا كان مسايغا ولو لم يرد او لم يرد على ما لم يرد ولا يجب امانته بعد
 ولو قرئ به **قول** هذا قول ابن ادریس خلافا لظاهر كلام الشيخ في النهاية فان قال قائل فيها كل شرط
 بشرط الرجل على المرأة انما يكون له انما يشترط في العقد فان ذكر الشرط وذكر بعدها العقد كان
 الشرط اذ تقدم ذكرها باطلا لا سيما لما كان كثرها بعد العقد ثبت على ما شرط **قول** والافضل
 على **قول** اختلف علماء نافي وقوى القناع بالبيع بها ففسد المص وهو من شرط البيع في النهاية
 ومن ذهب الى الصلاح وان لا يورث قال السيد المرتضى رحمه الله **قول** يقع الظاهر على **قول**
 اختلف علماء نافي وقوى القناع بالبيع بها ففسد المص وهو من شرط البيع في النهاية
 المرتضى في جواب ما كانت اصل الخلف على عبارة السقوط والى ان لا يورث الا انها حكم
 الظاهر ما وجاب بالزعم ذلك وهو اختيارنا في الصلاح وان يورثه وقال ابن ادریس لا
 يقع بها الظاهر وهو انما هو من كلام اجماع الجعية والصدق فانما قال لا يقع الظاهر الا
 على من سعى الطلاق وهو من ذهب ابن ادریس في النهاية **قول** ولا يورث به الزوجين سواء مشروطا
 سقوطه او لا ولو شرطه فانما لا يورث في الشرط **قول** اختلف علماء نافي وقوى القناع بالبيع بها ففسد المص
 في النكاح المنقطع على **قول** ثبوت التوارث عالم بشرط سقوطه وهو من ذهب ابن ادریس في
 فان قال قائل في الميراث الامراءك بينهما ما كانت احداهما قبل صاحبة وزوجة الاخر وظاهر كلامهم
 حيث اصاب عن العزاض فمهرها بها فان كانت زوجة فورشت فان قال في آخر كلامه على ان
 في زوجه ان المراء قد ثبت بالمسألة انما يحصل بشرط اصل العقد بما في **ب** سقوط
 الا ان شرطه يورثه وهو من ذهب الشيخ وقول اجماع **ج** بشرط مطلق وهو من كلام اجماع
 طه فلو قال قال اما ان شرط في التوارث فلو يقع المص هنا جزم بالبقاء التوارث على مقتضى
 انما هو ان شرطه سقوطه مدونه ويريد به الاطلاق الذي هو لا يورث من اجماع استرعا
 بشرط ففسد شرطه وهو انما هو من كلامه وانما يورثه وجب على المص انما هو من كلامه

فيكون ما عدا ذلك على وجه القبح الثالث الفرق بين المستثنى وهو شرطه اذا كانت جاهلة باصل الخبر وسقطه
 ومسقطه الثالث الفرق بين المستثنى وهو الثالث جاهلة باصل الخبر وسقطه اذا جعلت
 اما الاول فانه لا يعلم بثبوت الخبر بل يعلم بانها قد يكون منسوبة لغيره فلو كانت جاهلة باصل الخبر وسقطه اذا جعلت
 جعلت الخبرين فانها مسقوفة بعد الباء في النص ولا يربطها اذن بالربط بخلاف الجاهلة باصل
قول ولو كان قبل النص احتملا لكان قد انقضت النص بطل والآخر منسوخ **قول** اذا
 انقضت الاثر فظن من جهة العبد قبل ان ينسخ كتابها احتمال بطلان لعدم العلم بكونها زوجة لا
 يمكن من صحته والطلاق لا يثبت مرفقا بل اعلان يقع باطلا او صحيح او محتمل العاشر لا يخفى انه
 يقع على الجاهلة بل لا سيما في حال انفس الاخر فان نصها علمنا وقبح باطلا لعدم مصداقه
 الزوجية لكان من حيث هو جاسا صواب الطلاق المصداق الزوجية **قول** ولو كان لا يخفى
 فاعني ان دفعه وسبقه او مطلقا على ان كانت **قول** يعني بقوله مطلقا اي سر
 عنهما ما سجد على عهده سابقا على عقد سابقا على عهدهما عند من جعل لها الجاهل اذا
 اعفت كنه حراما على قول من يقول ليس لها النص تحت الحر فلا ينضم لو تقدم عن ابي
 لانها اعفت تحت حر وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك **قول** ويجوز ان يجعل عن اسم
 من رها ويزم العقدان قدم النكاح فيقول من زوجك واعفك وجعلت منك عقدك
 اشترط قبلها والاكفاء بقوله من زوجك وجعلت منك عقدك عن قول اعفك
قول يجوز ان يزوج امرأته ويجعل عهدها احدتها لم يجعل من عهدها من اصحابها
 ونما الخلاف في ان هل يشترط تقديم الزوج كما يجوز تقديم العن المشهور الاول كما ذكره المصنف وهو
 الشيخ في المبسوط والتهام في قول ابن جعفر بن بابويه وابن ابي عمير وابن ابي عمير
 عرفوا الاشكال فيبقى في موضعين احدهما هل يشترط قبولها ام لا ووجه الاشكال من ان
 عقد النكاح يشترط فيه البذل لسائر العقود ومن وروى المقل يرون مشرعا مطلقا فان رسول الله
 تزوج صغيره فجعل عهدها صداقها لم ينقل انه عقد عهدها عقد نكاح ولو كان قد وقع بطل
 لان فعله لم يكن كسب الصالح الى الكفيل ولا حال عدم الاشراف ان كان هل يجوز
 تزوجك وجعلت منك عقدك عن قول اعفك ام لانها اشكال الثاني من انها هلك
 نفسها فجعل عهدها امرأها كما ملك غيرها امرأه والعقد لا يقع بالحق الا ملكها نفسها
 ومن الاتفاق على الانشاء في وقوع العن الى احدى الطرفين الا ان الاتفاق او التزويج لم يحصل ولا
 حال البقاء الملك واعلم ان بعض اصحابنا حكم بغير بعض من جعل حل مشكلات هذه الكفا
 مع تصور منه وروى عنه انه سمع كونه لا يستقيم الرقبة على غير ما كان المصنف قدس الله روحه
 ولا سبل الى ذلك الا ان استنسخ كتاب هذا لنقل ما قلناه في هذا الموضع على وجه
 هذه المسئلة وزعمها ابراداد واهبه لا يصدر من محصل مثل قوله ان الملك لا يملك الا بمحض

فيكون ما عدا ذلك على وجه القبح الثالث الفرق بين المستثنى وهو شرطه اذا كانت جاهلة باصل الخبر وسقطه
 ومسقطه الثالث الفرق بين المستثنى وهو الثالث جاهلة باصل الخبر وسقطه اذا جعلت
 اما الاول فانه لا يعلم بثبوت الخبر بل يعلم بانها قد يكون منسوبة لغيره فلو كانت جاهلة باصل الخبر وسقطه اذا جعلت
 جعلت الخبرين فانها مسقوفة بعد الباء في النص ولا يربطها اذن بالربط بخلاف الجاهلة باصل
قول ولو كان قبل النص احتملا لكان قد انقضت النص بطل والآخر منسوخ **قول** اذا
 انقضت الاثر فظن من جهة العبد قبل ان ينسخ كتابها احتمال بطلان لعدم العلم بكونها زوجة لا
 يمكن من صحته والطلاق لا يثبت مرفقا بل اعلان يقع باطلا او صحيح او محتمل العاشر لا يخفى انه
 يقع على الجاهلة بل لا سيما في حال انفس الاخر فان نصها علمنا وقبح باطلا لعدم مصداقه
 الزوجية لكان من حيث هو جاسا صواب الطلاق المصداق الزوجية **قول** ولو كان لا يخفى
 فاعني ان دفعه وسبقه او مطلقا على ان كانت **قول** يعني بقوله مطلقا اي سر
 عنهما ما سجد على عهده سابقا على عقد سابقا على عهدهما عند من جعل لها الجاهل اذا
 اعفت كنه حراما على قول من يقول ليس لها النص تحت الحر فلا ينضم لو تقدم عن ابي
 لانها اعفت تحت حر وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك **قول** ويجوز ان يجعل عن اسم
 من رها ويزم العقدان قدم النكاح فيقول من زوجك واعفك وجعلت منك عقدك
 اشترط قبلها والاكفاء بقوله من زوجك وجعلت منك عقدك عن قول اعفك
قول يجوز ان يزوج امرأته ويجعل عهدها احدتها لم يجعل من عهدها من اصحابها
 ونما الخلاف في ان هل يشترط تقديم الزوج كما يجوز تقديم العن المشهور الاول كما ذكره المصنف وهو
 الشيخ في المبسوط والتهام في قول ابن جعفر بن بابويه وابن ابي عمير وابن ابي عمير
 عرفوا الاشكال فيبقى في موضعين احدهما هل يشترط قبولها ام لا ووجه الاشكال من ان
 عقد النكاح يشترط فيه البذل لسائر العقود ومن وروى المقل يرون مشرعا مطلقا فان رسول الله
 تزوج صغيره فجعل عهدها صداقها لم ينقل انه عقد عهدها عقد نكاح ولو كان قد وقع بطل
 لان فعله لم يكن كسب الصالح الى الكفيل ولا حال عدم الاشراف ان كان هل يجوز
 تزوجك وجعلت منك عقدك عن قول اعفك ام لانها اشكال الثاني من انها هلك
 نفسها فجعل عهدها امرأها كما ملك غيرها امرأه والعقد لا يقع بالحق الا ملكها نفسها
 ومن الاتفاق على الانشاء في وقوع العن الى احدى الطرفين الا ان الاتفاق او التزويج لم يحصل ولا
 حال البقاء الملك واعلم ان بعض اصحابنا حكم بغير بعض من جعل حل مشكلات هذه الكفا
 مع تصور منه وروى عنه انه سمع كونه لا يستقيم الرقبة على غير ما كان المصنف قدس الله روحه
 ولا سبل الى ذلك الا ان استنسخ كتاب هذا لنقل ما قلناه في هذا الموضع على وجه
 هذه المسئلة وزعمها ابراداد واهبه لا يصدر من محصل مثل قوله ان الملك لا يملك الا بمحض

نبي

من سبب مغايرين وتسمى كمن ذلك في شجر واحد فلا يقال ان ملك نفسه وهذا الجواب مع
 جواب من الشايعين من المحققين فلا يكاد يتحقق هذا الجواب عن ادى يحصل فلا يصح الاجابة
 مع ظهور جوابه مع ان عبارة ان الشرايع في هذه المعنى المذكورة في كتبهم كقولهم الصبي اذا اصاب في
 الرمي والخراب وقبله لا ملك نفسه قوله في شرايع العبد نفسه هل يصح ام لا والملك انه هل يصح
 العبد من نفسه او ليس بقوله من نفسه فغاية ما في الباب ان يكون هذه العبارة في عام
 المجاز فلا ما خالف ذلك فان المجاز واقع في كلام الله تعالى وكلام الرسول صلى الله عليه وآله
 في الكتاب لفظ الخلق قال في هذه المسئلة ملكه المجعل العن من ان لها ملك نفسها
 بالقبول والاحاطة الى المطلق بالعن غير ذلك وقال في المسئلة المذكورة وقال الصدوق في
 المقتضب وفيه ما قال اذا قلنا قبل الدخول فقد عتقها ويرجع عليها سيدها بنصف ثمنها
 قال ابن الجنيدي وبعدها عن الفرج وابن ادریس وهو العتق لما ملكت نفسها بالاصدق وعتقت
 فلا ترجع مملوكا بعد العن والعتق مع ما عن الصدوق في هذه المسئلة لا بد من اذنه وظهر في
 الاول ان بعض الافاضل في الائمة لا يجزى **قوله** من نفسه فقدم العن كان لها الحق وقيل
 لاحد لا بد من الكلام **قوله** المشهور بين جمهورنا انه نعم الزوج ذهب الى ان في النهاية والصدق
 وابن البرقي وابن حمزة وابن ادریس وفضل الصمد ابو سعيد حمزة بن عبد العن وامتنعت ابن
 سعيد في الشرايع واشار الى المصنف في كلامه في المصنف وسبق كلامه في قوله ان الله
 نعمه استدلال عليه المصنف في كلامه في هذا الكتاب فان الكلام لا يجزى الا باشارة
قوله وقيل نعم العن لان سرع الاستدلال **قوله** هذا قول في المصنف ضياء قال يصح ان
 يجعل عتقها صداقها وصيغته مع تكامل الشروط ان لعن سيدها فلا يملك وتزوجت جعلت
 عتقت صداقك لوجه الاستدلال وهو قول المصنف ايضا واشار الى المصنف مسائل الخلق **قوله** ولو
 جعل ذلك في امره غير فان عتقهم وهو قول المصنف ايضا واشار الى المصنف في مسائل العتق
 المرتبة مع الاجابة فالأقرب هذا الصواب **قوله** وتزوج امره العتق جعل عتقها صداقها وقدم
 العن على كل المصداق الزوج على قول الآخرين فان قلنا بانه اذا عتق المرتبة العتق المهر
 او الاستمارة بضعه وقف على اجازة الراهن فالأقرب عند المصنف هذا لان الزوج
 قد تزوج بالامر غير وعق والتمتع منه موقوف على الاجابة فاذا قال يصح المرتبة عند
 اجازة الراهن فلا يملك العن الاجازة المالك نفسه لها مخرج فكان معنى الامر اذا قلنا ان
 عتق المرتبة لان العن لا يملك على الاجازة كان هذا باطلا وعلم ان من هذا العقد على
 نقد بوجه عقد الاجتنان بغير اجازة تزوج الانسا امرأة على مخرج مال العتق بغير
 ذلك العتق هو في موضع الشك في الاجتنان العن على كل واحد من العتق بغير مال الاجتنان فانه
 يصح ان يجعله موقوف على الاجازة ولا يفسد بفساد المهر وهو ظاهر **قوله** والاقر بمر

جعل

جعل عتق بعضها امره وبالعكس **قوله** لو قلنا عتقت نفسك وتزوجت جعلت عتق
 نفسك مبراك وبالعكس بان يجعل عتقها مع شيء آخر مبرا كما اذا قال عتقتك وتزوجت
 وجعلت عتقتك مع هذا الشرب مبراك فالأقرب عند المصنف ان الاول فالتكليف واحد من
 عتقها وبعضها مبراك قابل لان يكون مبراك كان حرا او امرا انما في ذلك تجزى كما جاز ان
 يكون مبراك كما جاز ان يكون جزءا من المهر كعقها فطعها فذلك لها العتق المانع واصالة الجز
قوله وليس الاستدلال معناه وان منع من بعضها لكن فومات مولاها عتقت من نصيب من
 نصيب ولدها فان عتق الخبيث سعت في الباقي وقيل يلزم الولد النسب **قوله** هذا العمل
 العمل هو في الشرايع في النهاية لان قال اذا مات سيدها جعلت في نصيب ولدها فانه لا يكون
 مال مولاها كان نصيب ولدها جزاء او استعتق في الباقي من مولاها من الوث فانه لم
 يكتف عتقها وان كان ثمنها بنا على مولاها فومت على ولدها وتزك المان يلقه فاذا بلغ افر على
 ثمنها وقول ابن حمزة حديث اوجب استعلاء المولى مولاها كان ثمنها دنيا على مولاها او لم
 يكن فانه قال ان مات سيدها وعليه دين في عتق من رقيقها حرت على ولدها فان بلغ
 العتق الزم او اءا فان لم يكن له مال ينس في غير فان مات قبل البلوغ سعت في الدين
 والشر الاصاب ونحوها الى ان اشار المصنف في الكتاب على عتق المولى من نصيب ولدها
 ومع عتق النصيب ولدها عتق النصيب المستحق الجارية ونصيب المولى العتق او ليس
 غيرها اما استعلاء المولى بنسب لم يعرضوا الى كون الشرايع في البسوط اوجب على المولى فكلها من ماله
 ومنه ابن ادریس في ذلك حديث قال درويش ان كان لولدها مال الذي يعبه ثمنها منه
 ولا بد على هذه المراجعة **قوله** قبل وفوت الدين عن الزكاة سعت فيها العتق وت
 مولاها وان لم يكن ثمنها **قوله** هذا قول ابن حمزة وقد تقدم ذكر **قوله** ولو كان ثمنها
 دنيا فاعقها وجعل عتقها امره وتزوجها او ولدها واقتل به وسات مع العن ولا
 سبيل له عليها ولا على ولدها على رأى **قوله** ما ذكره من صحة العن والتمتع والنفقة
 السبيل عليها على اولادها مذنب ابن ادریس فانه قال العن المذكور صحيح لانه بمن
 مملوك بغير خلقه وان لا يعود اقارب النكاح صحيحا او ولد العتق وان لا يصح عتق الا بغير
 حر اسره خلف غيرها من الاموال او لا يملك الشرايع في ذلك فقال في النهاية اذا اشترى
 حابرية لم يملك ثمنها اعطىها وتزوجها ثم ماتت لعبد ذلك لم يكن ثمنها فان عتقها
 باطل وبه في الرق **قوله** ويجوز الرواية بعد الرق على وقعه في المرض **قوله** الرواية
 انها على الحق استدلال بها الشرايع ومن تبع على إطلاق العن والتمتع وهو ما لم يرها
 الاول وقا استرقا او لا يملك ماله او الشرايع في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي بصير
 قال سئل ابو عبد الله عن رجل باع من رجل حابرية بكر الى سنة فباعها

المشترى فيها من العذر من وجها وجعلها حرة فاعلم ان هذا العقد ان كان عدول السيد عنه
علم ان كان الذي اشترى الى مسئلة مال او عقده كجذ بقضاء ما عليه من الدين في رتبها
كانت عقده وتزويجه حايضا وان لم يكن للمدنى اشترائها ونسبها مال ولا عقده كجذ بقضاء ما عليها
من الدين في رتبها فان عقده وكذا حرة باطل لانه علق ما لا يملك وارى النصارى ان لا يراها
الاول قبل ان كان كالمستغنى من الذي اعطى وتزويجها محال ما في بطنها مع امر كونهما
والصالح قال هتا وفي المختلف تحمل هذه الرواية على قوة ذلك في عرض مائة فان سخرت عنده
يخرج من ثلث تركته لم يكن عليه من اسامع وجو الدين فانه يجب ان السيد باجرع الدين
فانه يجب ان السيد ما خرج الدين فانه كان مستغنيا بطل العلق فخرج رقا الى مولاه
واقول هذا الثاني لا يتم ايضا لانه الرواية اقتضت عود ولد هارقا كنهها وهو مضاف
لنفسه لم يملك فانه على تقدير ان يكون عقدها في عرض مائة يكون العلق في النكاح باطلين
فانه اولادها لا يجوز استرقاقهم غاية ما في الباب انها ساع في الدين **قول** وقيل ليس
لمشترى العبد في النكاح الحرة **قول** هذا قول ابن ابي اوس كذا في ما ذهب اليه الشيخ وابنه
حمزة وابن السراج فانهم جعلوا المشترى العبد في النكاح موطا كانت مائة حرة او مائة
وفوقه فيكون في النكاح العلق وعلى المولى نصف المائة ومنه من انكرها **قول** هذا قول
الشيخ في النهاية فانه قال واذا تزوج الرجل مملوكا مائة حرة كان المهر لازما في رتبة فانه
يبيع العبد قبل الدخول بها وجب على المولى نصف المهر وانما ابن البراء وابن حمزة
والنعمان وابن ابي اسير في النكاح الحرة واما نصف المهر فقال يجب على المولى كمال المهر لان
المهر عندنا كجذ بقضاء ما عليه من الدين فانه علق ما لا يملك فانه علق ما لا يملك
لا يسقط منه شيء وهذا المطلق وحمل ذلك على الطلاق قباص **قول** ولو استحل العبد
بالعبد بالطلاق وقع على اشكال **قول** يريد ان طلاق العبد مائة اذ لم يكن له مائة
لمولاه اما اذا كانت امة لمولاه فانه طلاق بيد المولى ولا تقر من غير طلاق وح
لو اسقط العبد ما يطلاق اي طلاق امة سيد من غير ان المولى فقه في قوله اشكال
فيثنا من ان الاصل ان طلاق العبد بيد المولى لقول النبي صلى الله عليه وسلم الطلاق بيد من احدث
لما ومن كون طلاق العبد في هذه الصورة بيد سيده فلا يقع بالعبد لغير اتمه
قول ولو امره بالطلاق فالأقرب ان يرضى ان جعله ابا حرة والافاضل اشكال وكذا
الاشكال بطلان العبد **قول** هذا سبيلان الاول ان السيد اذا امر عبده بالتزويج
ما يستأن بطلانها قبل ان يكون مجرد الامر فيها اتم لانه اشكال الاقرب عند المصنف ان التزويج
ان كان ابا حرة على ما تقدم كان الامر فيها الاستمرار الا بالاعتزال وهو معنى العلق وان كان

الاشكال

عقدا فغير اشكال فيثنا من ان هذا العقد ان ساء وقعه بالطلاق الا ان عدول السيد عنه
ان الطلاق بقرينة بكذا هيبة العلق وتقدم امره اياه ولذا لا يلزم بالطلاق على السيد بالطلاق
فيتمتع لان على العلق للمتناسق بينهما ومن ان عقد وجد فيه للمرأة المزموم كذا ذكرنا فينا ذلك
انه ليس فينا وعلق العبد هل يكون الطلاق فينا فيه اشكال فيثنا من ان السيد ليس له
عن الصادق عليه السلام حديث ما روى عن جابر طلاق العبد فقال ان كانت امة فلا وهو
عام ومن ان الايمان بلفظ الطلاق والاصل في الاستحالة الخفية واعلم ان هذا الا
اشكال ايضا معنى على ان التزويج عقد كبر ان الاشكال الاول في معنى عليه لانه العلق على
التشريك ولا على القول بالامانة لا يمكن القول بانه صلافا لاطرافه ضعيف وربما
لزم بعض المتعصبين على هذا الكتاب ان هذا الاشكال محقق على الزوجين وهو غلط
قول ولو طلق امة زوجها ثم بحث اكلت العدة وكنت عن الاستعانة على **قول**
خالفنا في ذلك حديث قال في المبرور اذا طلقت امة ثم شرعت في العدة فباعها
سيدا مع البيع ولا يملك للمشتري وطها حتى يقضى عدها فاذا انقضت لم يملك حتى
تستبرأ وهو مدعي ابن البراء **قول** وكذا اكل من طلق امرأته وجعل حرم عليه
وطها قبل استبرائها الان يكون بائنة ارحا ايضا على ان لا يخصص بعضها با
لغير **قول** لا يحايل في سقوط الاستبراء اذا كانت حائضا قرآن احدثها الموطأ
وهو قول الشيخ في النهاية واحراز المصنف في المختلف في اخر عدم السقوط وهو
ابن ابراهيم فانما وجب استبراء الحائض لقرينة وقول المصنف ظاهر الا ان يخصص بعضها
بالغير يريد ان الحائض المقتطعة لا تستبرأ بشرط ان يكون جمعا ظاهرا اي غير مشتبها
مكن خصص بعضها بالغير كما ان لو كانت المرأة مقطرة ومزنت الدم اكثر من عشرة ايام
ولا تستبرأ لما فيها فيصرف كل شهر بشك ايام وفي آخر عشرة ايام كل شهر ثمانية ايام
والحائض في ذلك اشكال فاذا تجزئت منها ما جعلت ايام خصها لا يكون ذلك كافيا في
لان وجوب الاستبراء يقوى ولا يقع يكون هذه الايام حصة وانما جعل لها ايام
الحائض لخصيص ايام فيها تركت الصوم والصدقة كالحائض ويصلي وتصوم ما عداها لا يصح
فيثنا **قول** ولا لامة على **قول** يريد ان يصدق الاستبراء اذا كانت امة
المناعة لامة وهو مدعي الشيخ في النهاية خلافا لابن ابراهيم حيث قال لا يسقط
الاستبراء **قول** والاقرى بالحق الامانة **قول** يريد الاقرب الحان الامانة
ما في الخبر في جواز نكاح امرأته وهو قول ابن ابراهيم خلافا للشيخ فانه قال في النهاية
والمتدبر ويبقى ان يزوجها فانه لا يملك التخلل وهو ان يقول الرجل اطلقت لك
وطها او جعلت في حالي وطها وظاهر كلام السيد بل على ان لا يقع بلفظ الامانة

فانه قال ريشع على الامامية يجوز ان يعاد العزوم وان الفرق ليس مع اللفظ العارية وكيفية
 هذه المسئلة انما وجد بانها منتمى الى العزوم ولا وجه لمتصفها بالكتاب الى ان قال كما
 يجوز للرجل ان يبيع مكرهه لغيره على معنى انه يعقد عليها عقد ينكح الذي فيه معنى الاباحة
 ولا يقضى ذلك ان النكاح ينعقد بلفظ الاباحة وكذا شرط ان يشرط ان يشرط لفظ العقيل وفي
 اقرية الجواز بلفظ الاباحة ان يعطى الاباحة والعقيل عبارة عن معنى واحد فخرس
 احدهما لفظي يجوز ان يكون المعنى مستل في ذلك في المختلف فان قال لك مكره لفظا
 معنى ولا يتحقق عدم اشتراكهما لفظا بل معنى كما قلناه **قول** فلما اشتراكا كل منهما جعلت
 لك فيهما مع ولو قال اجعلت حصتي في اشكال **اقول** منشاء الاشكال ان متصرف
 واحد لا يمكن ان يزوج حصته كل منهما فلا يرد عليها الاباحة بانفرادها كما قال احداهما
 راجعت حصتي منها ومن عدم استباحة البعض بالتخليص المتبادل للصورة انما كانا متباينين
 غيرها **قول** وهل هو ذلك متصرف خلاص **اقول** القول بان عقد فلهما ابن ادريس
 السيد المرتضى القول بان ذلك متصرف من هب ابن ادريس وهو قول الشيخ ابو جعفر في
 البسوط الا ان الشيخ ذكر ما يدل على اشتراط المدة حيث قال واما تجليل الانسان
 جارية لغيره من عقد مدته فوجاه من عند اكثر الصحابة ومنهم من منع عنه والاول
 اظهر الروايات ومن احار اختلافهم من قال هو عقد العقيل عبارة عنه
 ومنهم من قال هو تخليص متصرف بقاء الاصل وهو الذي يقوى في نفس وجري ذلك
 محجب اشكال للمدعي اعمارها لاجل ذلك سيجلج الى ان يكون المدة معلومة والمص
 اشارة في المختلف من ذهب الى ادريس **قول** ولو اجماع استبعد فان قلنا ان عقد
 او تملك وان العبد يملك خلعت والا فلا الاول اولى لان نزع اباحة والعبد اهل
 لها **اقول** هذا تقرير على عدم كون هذا هو عقد او تملك ثبت قال هو عقد
 مع عنه ومن قال هو تملك فان قلنا ان العبد يملك ضم الصا وان قلنا لا يملك
 لم يصح والمصريح انه ذهب الى ان ليس عقدا هذا هو القول في ذكره من اشرع اباحة و
 العبد اهل لها لغيره ان نقل ان الاصل انفق على انفسه هذه النسخة في حق
 الامرين ولا يملك احداهما كان حرما لغيره فزعم ثوبه ان ينفى وما ذلك فاولئك
 هم العامة وان اذا كان متصفا فيها وجب لقائه على ما تقدم وهو الحل ان قلنا ان عقد
 او تملك والعبد لا يملك والتخييم ان نقل بذلك والمصريح عن ذلك في المختلف و
 ذهب الى عدم جوازه واعلم ان الشيخ في النهاية اطلق المص من ذلك وانه ادريس اطلق قوله
قول واذا ابا بالملك خلعت على من رأى **اقول** هذا قول الشيخ في النهاية وظاهر كلام
 ابن الجبلة وابن حمزة يدل على الشيخ اما ابن حمزة فانه قال فان ابتاع بعضهما البعض النكاح

فيها

بينهما لم يكره طهره ولا العقد عليها الا ان يكون حذمتها مائة بينهما فيجوز العقد عليها
 في يوم سببها بل يكره لها ابن الجبلة فانه قال والاشارة المشتركة لا يجعل طهرها الواحد من الشراة
 ثم قال ولو ملك الزوج بعض السهام بطل النكاح ولم يكون له ان يطهر الا ان يملك الجميع
 فاطلق القول بخبر وطى المشتركة ولم يفسح فيها ابن الجبلة صرح بالبيع من العقد
 فقال ولا يبيع وطى فرج واحد من بعض وعقدها البعض لم يتعرض لذكر الاباحة بالخير
قول ودل على جواز طهر الحرة اولاد لاشي على الاب على من رأى **اقول** هذا قول ابن
 ادريس وظاهر كلام المرتضى خلاف الشيخ حيث قال في النهاية ومنى جعله في حل من طهرها
 وانما لم يملك لولاها على ابن ادريس بما ان كان له مال وان لم يكن له مال لم ينعق
 في عنه وان شرط ان يكون الولد حر كان على ما شرط **قول** في الفصل الرابع في نكاحها
 مسعدة وللسيد استخدام الامنة لغيره وعليه تسليمها الى زوجها ليلها هل لها ملكا
 فيها فيستد امره او للزوج امرها ليلها نظر امره بالآخر **اقول** وجه النظر من حيث
 ان الواجب على السيد هو السكن وهو حصل بيد سكن في داره ومن وجب تسليمها
 الى الزوج فكان كطهر السكن اليه وهو اقرب الوجهين عند المص وان الاشكال
 متعين على الزوج وكان تعينه مكره لاشي لان التمكن التام ليلها متعين على السيد
 وذلك لا يحقق في مكان دون اخر **قول** ولو كان محرمه وامكته فذلك في نكاح الزوج
 فنق وجب تسليمها اليه لانه اشكال **اقول** متشابه من وجب التمكن للزوج وكل
 وثبت فرج من الامنة لغيره لا لاستدراك ما يجب عليها من حذمتها سيد فاذا فرض
 كونها فاسد فربما يكون حرمها عند الزوج فقد زال المانع من وجب تسليم اليها
 وكان تسليمها اليه كطهرها واجب ومن العاق على تخصيص وجب تسليم اليها ليلها
 فلا لزوم تسليمها لغيرها **قول** وانما يجب انفق بالتسليم ليلها فيها فان سلمها ليلها
 لا يزوج عدم وجب نصف انفق **اقول** لان النكاح لا يزوج على حره اليوم اذا انفق انما
 يجب بالملكين التام ولا يحصل الا بالتسليم ليلها فيها **قول** ولو فيها سبها قبل
 او طي فليس سقوط المهر نظر اقرب العدم كما لو فيها اجبت او قبلت الحرة نفسها **اقول**
 وجه النظر انما النكاح من وجب سبها سبها فكان سقط مهرها لان كل من حبا من
 قبل سبها وهو سقط ومن ان نقل لا وجب حران المهر هو الا يزوج عند المص
 لان القبل ليلها لا وجب حران المهر عند الاجمعي لو قبل الامنة وليس كذلك قطعاه
 الاجمعي الاخر الحرة ايضا لو كان سقط المهر لسقط مهره لو قبلت نفسها قبل
 الزوال ليس كذلك ولما قبل ان نقل الاجمعي انما يقضي المهر لدخل ما لم يفسد
 في ذمة النفس هو خاص لنفسها فلا يقضي شيئا من مائة فيفسد عدم السقوط في طهره

مجان

قلت نفسا قبل الدخول **قول** ولو عقدت بشهادة اثنين لها باطون واولدها فاعلمها ما انقضى عليه
 من مهر ومهر الوالد لم يورثها اقل نصيبها ما زاد عن مهر المثل **اشكال** **اقول** يريد ان يكون مهر المثل
 على تقدير ان تزوجت فاصدقها الزوج ما فيه فخر من الزوج على ما شهدى في غيره بما زاد على نصيب
 المهر المثل **اشكال** من حديثها ان يكون المهر ما اراد بها باطون حتى اصدقها ذلك
 القدر وكان سببا في ان لا يورث المهر عليه ومن حديثه ان يصدقها المهر من مهر المثل
 قال فيها مهر ما يورث الزوج بعد المهر ما زاد على مهر المثل فكان الزوج مستقلا بما زاد
 ويزيد قبل ان يورث الزوج عليها **قوله** ولا يورث في التخليل بقية المهر على ما **اقول** هذا ظاهر
 كلام ابن اديس فان اطلق القول بجواز اعادة الزوج جارية بعد بلوغ الابنة والتخليل
 ولم يورث المهر خلاف ذلك حيث قال في الميسرة وانما تخليل الرجل جارية بعد بلوغه من غير عقد
 معه فهو جارية عند اكثر اصحابنا ومنهم من منع منه والاول اظهر في الروايات ومن اجاز
 اختلافهم من قال هو عقد التخليل عبارة عنه ومنهم من قال هو عليك منقضى بقاء
 الاصل هو الذي يقرب في نفس محرر ذلك محرر استكاثه الدار وانما هو والاصل ذلك
 احتياج وان يكون المدة معلومة **قوله** واذا بشرى جارية موطوءة حرم عليه وطؤها قبل الا
 بعد الاستبراء ويجب على البائع ان يستبراء ما يفتق عن استبراء المشتري لصدقة المشتري
 مع عدم الرضا **اقول** هذا في البيع في المهر خلاف الاجن او لم يرد ذلك او يجب
 على المشتري الاستبراء وقول البائع المدة لا يصدق وجوب الاستبراء عن المشتري عنه **قوله**
 واذا اطلق المفعول عقبها من قبل الدخول رجع نصفها راقا لهما ويستقر في ذلك ان
 كان لزوج ولم يورث في المدة ويجوز مشراؤها من مهر المهر او بالاقرب لغرض العنى والرجوع
 بغير النصف وقت العقد كما اذا انعقد المهر قبل الدخول **اقول** اذا اصر الرجل جارية
 وتزوجها وجعل عليها صداها ثم طلقها قبل الدخول بها قال الشيخ رجع نصفها رقا
 ويسبق في غيرها فانما استلحق كان لهما من نفسها او ما لم يورث من حرمها او قال
 ابن حمزة وقال ابو جعفر ابن ابي عمير في الملقح موقوفها ويرجع عليها بنصف قيمتها
 وقال ابو الفتح وابن البرقي واجت ادرى وهو الاقرب عند المصنف وهو القرب انما
 ملكت نفسها بمجرّد العقد وعقد الطر لا يورثها لان الرجل لو تزوج امرأة واحدة
 قسمه فاعطى المرأة ثم طلقها قبل الدخول فانما لم يملك قبل المهر ولا بعد ذلك
 منها رقا والى ذلك اشار المصنف بقوله كما اذا انعقد المهر قبل الدخول **قوله** ولو
 طلق المولود جارية بمهر تزوجها قبل طلق رجل **اقول** انما يملك طلاق
 ذلك هو اجتناب المهرين وانما يملك المهر هو الشيخ وابتدأ الزوج **قوله** فتعده طهارة
 والاميراث والاقرب بترتيب عقد الورث **اقول** هذا اقرب على القول بصدقه جعل عسى

الامة

الامة معلقا على موت زوجها وهو اذا ماتت مريضة هل يورث من تركها ام لا **اشكال**
 لا يورث مع هربها بموت وانما العقد عقد الحرة والاقرب عند المصنف بان ورثه زوجها
 ان تعدد واثبت لها الميراث لان كل من اسبق على ميراث قبل قسمته يشارك في الميراث لا
 يخرج من الميراث الا الرق وهو هنا مستحق ان يضاعف ميراث زوجها قبل قسمته ويخرج
 المصنف القسم الاجز وهو اتحاد الوارث لثقت الميراث مع غيره مع الكثرة بدل بقية الميراث
 مع عدمها ووجه ذلك ان حاله عند ما هو في انتقال تركه مريضة الى وارث واحد فيسقط ملكه
 عليها **قوله** ولو طلق المالك كاتب مريضة مستحق في الاصل **قوله** وجا النظر من
 المالك لا ينفذ كونه حرا في الحال قبل ان يباع عليه من مال المالك فيكون في الحقيقة
 للسيد فيكون يملك المالك لمرسته جارية محررة يملك سيدها وما هو يفتقر
 العقدة من ان المالك يفتقر في الطلاق سلطة المولى عليه الا مستقفا ما ان المالك يملك
 المالك لا يورث وهو يملك بالبيع والشراء والبرية فلا يكون مالكه مالك السيد لا يورث
 كون جميع الملك لا يورث كل واحد من الاثنين فلا يفتقر على السيد لعدم دخول رجة
 في ملكه **قوله** في المقصد الاول في العيب المتلصق بالجنسية **اشكال** **اقول**
 يريد ان اذا انعقد الحب بعد العقد الوطئ هل المرأة ان يفسخ به قبل ان يثاب من ان
 الاصل وجب التمسك بمقتضى العقد الصحيح وعدم الخيار ومن انه مفسوخ لغرض الاحتياط
 فلا يكون للمرأة الفسخ بلزم الاخر انما اذا لا سبيل للمرأة الى منع النكاح بدون الفسخ
 والاحتمال الاول هو قول ابن اديس افسخ فوطئ الشيخ في الميسرة فان قال في مرض
 منه وقال المخطوف اذا حدث واحد من الامرين الجزير والخدام والبرص والحب فليها
 الخيار ومنعنا ان الخيار لما في ذلك والآخر هو القول الثاني في الميسرة ايضا
 قال في مرض آخر منه اذا تزوج الرجل امرأة ودخل بها ثم اخرجت عنها لم يحكم بان عيبه
 والاقرب لمسة بلا خلاف فاما اذا كان حيا ثم جثا كان لهما الخيار عندنا وعند
 بلا خلاف **قوله** رحمه الله فان اثبتا وصدرت عنها الاقرب عدم الفسخ **اقول** هذا
 لا يورث على القول بثبوت الخيار للمرأة بالحب المحققة بعد العقد وهو ان يورث الحب منها
 فالاقرب ان ليس لها الفسخ لانها كانت رقيقة كونه محبوبا والرضا بالعيب مستقط
 للخيار **قوله** في التمسك بعد قول **اقول** يريد ان في فسخ المرأة بالخفاء المقتضى بعد
 العقد قول وهو اشار الى قول ابن البرقي واجتد في الشيخ رحمه الله **قوله** ولو كان
 حيا فان امكن الوطئ فلا خيار على ما **اقول** هذا احد قول الشيخ وكذا في الخلاف
 وفي اجماع المصنف من الميسرة والعقل الاخر في مرض آخر من الميسرة ان لها الخيار
 لان قال المصنف طر من الفصل المذكور لانه جاني وقد ثبت انه رجل فله الخيار

الغن على فليمن احدوها الجانيه هو الاوى **قول** واما القرن فقبل ان يظن بنت ذراع
وقبل ان يظن من الوطى اوجب الغن **قول** القول الاول الشيخ في المسود وكل القول الاول
قانه قال فيه القرن عظم في الفرج يمنع انجاب وقال اهل الحرة ان العظم لا يكون في الفرج لكن
لمحقها عند الولادة حال بنت اللحم في الفرج وهو الذي يسمى بالعقل يكونه كالرق سوانك
لبن الحيا فلا حيا له وان منع فلا الحيا **قول** واما العج فالأطهر من الموجب انه من
الغبار **قول** الأطهر من الذهب ان الغن المراء عيبا يروى به جهل الزوج بذلك
ذهب اليه سبب الرقيق ابن الجيد واحد النراج والواصف وابن حمزة وابن ادریس
وهو قول الشيخ في النهاية وقال في الخلف والمسود الرجل يغن بنت الجنون والجنون المبرح
والمرن والقرن والامضاء وفي اصحابنا من لم يكرهها محدودة في الزنا ودجر
كون الأطهر من العج موجب لثبوت حيا الرجل يارده وادوين سرحان في الصحيح عن
الصادق عليه السلام عن الرجل تزوج فينوب به ليليا او برضا او عرى قال برة على انها يكون
لها المهر على نفسها وان كان لها زمان لا يراها الرجل اجر شهادة النساء عليها **قول** واما
الفرج فالأزب لسقط الزوج على الغن ان بلغ الأنفاد والاختلاف **قول** اطلق أكثر أصحابنا
القول بان العرجاء سرور ذكره للشيخ في النهاية وهو قول ابن الجيد وسقارة بالاصح
وابن النراج في الخلف وابن حمزة لم يداين في المسود والخلاف الزوج في اسباب الغن
قانه قال فيها اسباب الغن في المرأة من الجنون والجذام والبرص والقرح والقرح والالا
نفسا ثم قال وفي اصحابنا من اطلق العج كونها محدودة في الزنا ولم يفرقوا في ذلك الفرج وشك
قال ابن النراج في المذهب وابن ادریس ايضا لم يحد عيوب المرأة قالوا ان اصحابنا
سافعا هو الفرج البهيم وذهب اليه مذهبنا في نهايته ولم يذهب اليه في سائر اختلافه
والأزب عند النكاح الغن هو ان يبلغ الفرج الى حد الانقاد كان عيبا في المرأة
تسقط الرجل على الغن والاختلاف لرواية وادوين سرحان الصحيح عن الصادق وقد
خدمت **قول** وقيل الحد وانه الزمان وقيل بل يرض على نفسها العام بما لها المهر
والانف **قول** القول الاول هو قول ابن الجيد والمفيد وسقارة ابن النراج والقول
الثان هو قول ابن ادریس قانه قال الذي في الفتوى المحدودة لا يرد بل تزوج على نفسها
بالمهر اذا كان عالما بغيرها قانه اراد قرأتها طلقها وهو قول الشيخ في النهاية الا
انهم يفرقون الزوج على نفسها علمه قانه قال فيها المحدودة في الزنا لا يرد ولكن ان كانت
قد مدت قبل العقد فليس للرجل ردها الا ان يزوج على نفسها بالمهر وليس له فرفضها الا
بالطلاق **قول** ولا يغن الرجل بالحد وبالزنا بعد الطلوق المحلل بيمينه العقد
اشكال في ربه التمسك بغير العقد **قول** وجه الاشكال ان عدم الاخبار بالطلاق

الرجل يغن بهذه العيوب من غير اتصال بالحد ولا بطلاق وهو قول الشيخ في المسود والحد
ومن اصل عدم سيق الغن وهو قول ابن ادریس والأزب عند النكاح اشعقد وقيل بها
لانها اصل بقا لمزوجه كما لا يخفى والعيب بعد الطلوق **قول** ولا يثبت العدة الا بالطلاق او
بكونه من يمين المرأة او طلقا على خلاف **قول** هذا مذهبنا في حال طلق الحكم على الخصم
بجور كذا وتروا يمين على المدعي في خلاف ما في كتاب الغن انك انما تطلق **قول** وكذا
العن جلف فقبل ان يغن في الماء الباردة فصح ولو استمر في يغن **قول** هذا القول المحل
هو قول علي بن بابويه في الرسالة وانه محمد في الخلق واختاره ابن حمزة وابن ادریس في ذلك
قول ولو ادعى الطلوق قبل او بعد او طلقها بعد ثبوت العن صدق من البين وقيل لا يثبت
الطلاق ان كانت بكر اصدق مع شهادة النساء بدها انها ادا الا حتى قبلها اخرقا ولم يرضها
فصدق مع ظهور على العن **قول** هذا القول المشار اليه هو قول الشيخ في الخلاف وعادوه
المص في المكاتب مذهب الشيخ في النهاية وقول ابن ادریس في المذهب والحد من بابيه وابن ادریس
قول ولو كان بكل منها أصيب بنت بكل منها الحيا من القرن المين الاثر الطرح عيب
اشكال **قول** منشاء الاشكال من حديث ان الحب عيب في الرجل يغني ثبوت
حيا الغن للمرأة بذكره الرق عيب في المرأة يوجب ثبوت الحيا للرجل فكان
لكل منهما الغن ومن حيث ثبوت الحيا للاحدا الزوجين انما هو لوجود المين في
الاستبراء وتصابه هذا المين موجود في الكل منهما فلا حتى لثبوت الحيا للاحدا
سبب وجوده وان من الاستبراء في صاحب مع وجوده فيه فانه لو كان الاخر صحيحا لا
منع الاستبراء من طرفة **قول** ولو سوغنا الغن بالتحلل بين العقد الزوجي وقضى بغيره
سابق ثم خرج في ذلك العن والأزب بثبوت الحيا **قول** قد ذكرنا الخلاف في ذلك العيب
اذا تجدد بين العقد الزوجي هل موجب الحيا لم لا يفي القول بما يوجب حيا الغن
لو كان بالمرأة برص في بعض اعضائها فخرج ثم اغن برصها في ذلك العن وزاد عن
مقدار ما كان قبل المدخل هل ثبت له الحيا بسبب بقاءه والا قرب عنه بثبوت
الحيا لان ذلك القدر الراد لم يكن موجودا ولا حتى بكونه موجب للغن **قول**
وهل ثبت للاحد ليه الحيا بالزواج مع طلقه المرو عليه بزوجها كان او زوجة **قول**
لو كان برصه الصغير عيبا في الزوج الصغير عيب هل يفسد الغن بالخلاف بالعيب ام
لا الزوج عند المصحح ان كان فيه عيب المرو عليه لانه منصرف المصطلح موت
جهة الشراج وكان له فعل باليقين المصطلح وان كان ليس على الزوج ان يطلق عنه ولو كان
الطلاق مطلقا ولو كان في الزوج منه فلا يفسد الغن المين المخرجه الفصل
الثان المتدين ومحق باختيار الزوجة او وليها او ولي الزوج والسبب بينهما على اشكال

بالصحة او الكمال عقبة الاستعمال او بدونه **اقول** الاشكال في العز قبل الزوجين اذا لم
 يكن وليا لها اذا اجتمع الزوج او الزوجتان من العيب او بكما لا يكون حرا او كونه
 بكرا فلو كانت مدسا ام لا الاشكال ينشأ من احتمال العمل العز وهو من المدس ومن كونه
 ليس احد الزوجين ولا قايما مقامه بل هو احق كذا في اخباره فلا يعقد ذلك تناسلا
قول وهل حق لمزوجت نفسها او من غيرها مطلقا الاشكال **اقول** وجب الاشكال من
 حيث ان ذا العيب او النفس لم يجر هو ولا وليه ولا الغير بينهما بالصحة والاكال فكانت
 اخص على البقاء العقد فلا يكون مدسا ومن ان تركه للاخبار بالعيب او ما نقص مع
 بنية الزوج على اصاله لانه وعدم النفس تجري جري الاخبار بالصحة والاكال فكانت
قول ولو شرط الحرية فظهرت انه فلا الفسخ وان دخل فان فسخ قبل الدخول فلا فسخ
 وبعدوا المستلزم في كل عشرة ونصف العشر **اقول** القول يلزم العشر مع البكارة
 ونصف مع الثوبة على تقدير الدخول مذهب جماعة من اصحابنا منهم ابو علي ابن الحنفية
 قال فان كانت الامة هي المدسة نفسها لغير اذن سبها رقت الوصية وان
 وجد الحر حره ميتا لعينها وان لم يجد فلا فسخ لعينها وان كانت قد ولدت من
 الزوج اعقبا المولى كان ولدها عبدا وان كان لها ولعزم صداقها وكان ولدها
 لاحقين بابيهم وعلى المولى عزم ان تادم المولى وعلى الزوج ان كانت بكرا فبها عشر
 قيمتها ونصف غيرها ان كانت ثيبا ومنهم محمد بن بابويه حيث قال في المصنف اذا
 تزوج امرأة على ان يفرق ففسخها قبل ان يفرق فبها مائة كان الذي رزقها اولياءها فاشق
 على ولدها بما احدث منه ولو لاه عشر قيمتها ان كانت بكرا وان كانت غير بكرا فبها نصف
 عشر قيمتها بما احدث من زواجها ومنهم ابن حزم قال ان ولدها عليه احد بالحرية يرجع
 على المدلس بالمره وكان الولد حرا وليست عليها عليه عشر قيمتها ان كان بكرا ونصف عشر
 ان كانت مملوكا مثل ربيع بالمره على سبها **قول** وان كان بعد الدخول فالأقرب
 وجوب اقل ما يمكن ان يكون مهر المولى **اقول** يريد ان كان سبها هو الذي
 ولدها وفسخ الزوج بعد الدخول فلا فسخ لها لانها استلكت ميتا ولا سبها
 لانه ولدها والآخر بغيره لزم اقل ما يصح ان يكون مهر او سقوط ما ساد لان
 الوطى اذا لم يكون من زمانا لا يجزئ خلو عن عوض **قول** وانما كان قد دفع اليها ولقد
 احتل بهن السيد لعزبه ونصف المهر والزوج في كسها البتة **اقول** لو
 تزوجها على انها حرة فبانت امه وكان قد دفع الزوج اليها المهر بنية على اعتقاد
 حررتها والمهر كان السيد هو المدلس بما لا يقضي الحكم عليه حررتها احتمل في المهر
 ثلثة ادم الاصل ان يرجع به على السيد لما ذكره المصنف وذلك ان المولى وان كان سبها

لقد

لعزبه والمهر لثلاثه اشكال هو الامة الامة انها ضعفت لها مشرة لها ما يستلزم كنهها كنهها
 بيد سبها في النكاح وعزبه وليست السيد لها على الفسخ بتدليسها واذا كان السب
 من المهر كان الحر في الفسخ عليه دون المهر لثلاثه اشكال في المهر كنهها لانها
 ما مشرت الا تلف ولا مال لها والسبها ما لم يكن الاصل براءة ذمة ولا يجوز الحكم بفسخ
 مال الزوج مع كونه مع ذمة ما كان بين براءة ذمة السيد والعقد والقيود المباشرة يكون
 في كسب الامة الثالث ان يتزوج بعد الفسخ لانها التفت بماله غيرها من غير ان يفسخها
 مولاها ولم يات في الاصل في المهر والمهر اذا انفك شيئا لغير اذن مولاها كان في ذمة
 المهرك يتزوج به اذا عفا **قول** ولو تزوجها على انها ميتة فبانت ميتة انما قيل
 كان في الفسخ والوجه ذلك مع الشرط لاعم الاطلاق **اقول** انما يلزم ذلك هو الزوج
 ويتعلق ذلك ابن البرج وابن ادریس وقض الدين الكندي اما المصنف فانه اسقطه
 الخيار هنا الا ان يكون قد شرط في حال العقد كونها ميتة ميتة اما السقوط على تقدير
 عدم الشرط فلا يعقد صحيح والاصل في العقد التزام اما ميتة على تقدير الشرط فظاهر لانه
 غير العقد وعليها فكان العقد عليها مع اشتراط حرها بجري جري عقد الفسخ يتقيد
 رضاه ويجعل الفسخ **قول** ولو فرضت ميتة معقودا مثالا **اقول** لو فرضت ميتة معقود
 وقد تزوجها على انها ميتة ميتة مع الشرط عند المصنف مطلقا على قول الباقرين هل يكون له
 حين الفسخ فيه مثال ينشأ من كون ميتة الميتة فلا خيار له لمحصل ما شرطه واعتقده
 ومن جحد انها يراد بها ان لا يكون ميتة الميتة ليست امه فيكون ولده في غير
 ميتة الميتة فلا خيار له لمحصل ما شرطه واعتقده ومن صدق انها ميتة امه بغير
 عليه ولا يكون في المشرط ولا المقصود بالعقد ثبت له الخيار **قول** فلو شرط البكارة
 فان ثبت من الثبوت فالأقرب ان الفسخ يدفع المهر ويرجع به على من ولدها فان كانت
 فخرج الآفاق لا يمكن ان يكون مهر وان لم ثبت فلا فسخ لاحتمال بطلان سبب فسخ
 لم ينقص شي من مهرها وهو ما بين مهر المهر والشب عاده **اقول** البعث ههنا في
 ايجدها انه هل الفسخ لم لا يفسخ الزوجان على عدم ثبوت الخيار فقال اذا تزوج بكرا فبها
 ثيبا ففترت الرزق من ذلك حسب اوقاست به البتة فليس يجب في حب المرأة ولا
 نقصان في المهر فظاهر كلامه بان الاصح ان يدعى على عدم ثبوت الفسخ والمهر ان ثبت الفسخ
 مع الشرط ثبوت سبب الثبوت والدليل عليه ان البتة غير العقد وعليها فلا يلزم
 نكاحها القام ان شاء الله ان ينقص من مهرها بعض لم لا اختلاف الاصح ان على الاصل
 احدها قول الاصح ان ذلك لا يجب نقصان شيء من المهر ان في قول باقر
 اصحابنا ان ينقص شيئا من مهرها واطلاق ذلك وهو قول ابن ابي البرج

الثالث قول بقلب الدين الزمان في شئ من مكالات النكاح انه المسمى الرابع قول ابن
 ادريس وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله وفيه نقص من غيرها ما بين كونها بكرة وشبهها
 كلام المصنف في الاخلاص وهو ان يثبت سبق له الحيا ووقع عنده لاحيا وسبق المهر
 ما يدخله المصنف في المختلف كلام ابن ادريس ما اذا اقول ان كلام ابن ادريس ليس
 جديدا على اصحابنا فانهم اذ لم يسموا المهر بالكلية وذلك لانهم لو فرضوا ان مهرها بكرة
 جنسها ونسبها او يعرفون كان له ان يسقط النكاح وهو عشرة كما قال ابن ادريس فلو فرض
 ضنا ان المهر كان عشرة لزم سقوط النكاح عن المهر باسقاط جميعه بل يفتى ان يقال له انه
 يسقط نسبا بين مهرها بكرة ونسبا في هذه الصورة يسقط نسبا ما وقع عليه العقد وذلك
 وبارك **قول** ولو اشبه على غيرها راجعة بالآخر في الدخول منع منه الزم الصداق
 ولا تحبس الثلاث بل يزم نصف المهر ونقص غيرها بالزوجة ان تدعيها او يقع فيه توقف
 حتى يصطح ويجوز على كل منها كل واحدة منهما ان يخرج كل منهما على اب الزوج وانتهى الميراث
 كالمهر ويحتمل الفرقة ابتداء **اقول** اذا عقد رجلان على امرأتين بمهر من واشتبهت بغيره
 كل منهما بالآخر فيقتد بغير المهر هنا اهلها الاولات الانتباه ان كان قبل الدخول منع
 منه فليس لمن يدخل ان يدخل باحدهما وهو طاهر وان الزوجة اذا اشتبهت بالاجنبية
 حرم عليه وطهرها من باب وجوب الايم الواجب الاب الشاف الزم بالطلاق والحق
 انه يتلفظ بان طلق باختياره وقع الطلاق والافعية بالقدم في سلافة عقد الزوجية
 لرجلين على امرأة وفي السابق منها الثالث الزام من طلق نصف المهر وهو طاهر لا يطلق
 قبل الدخول الرابع الطلاق لا يقدح في الثالث لانه اذا قل كل منهما زوجي طلق وليس له
 زوجة الا احدهما او قل من زوجتي من احدهما طلق وقع الطلاق في نفس الامر على وجه
 فاذا تزوج احدهما بواحدة معينة لم يعلم بكون الطلاق وقع وبها الاحتمال كونها زوجة الاخرى
 فلا يحكم بطلاق النسبة اليها لعدم العلم بوقوعها عليها والاصل الا بامتناع ثبت وجود
 المقتضى للزوم وان جفت هذه الاول لانها لو كانتا من كونهن زوجي بينهما فزوجهما احدهما
 وطلقها طليقتين فالاول هذا اليوم حصول النكاح بغير احدهما وطام مقبوع وجب له ما
 منها الزوج ما لا يوجب الا حبس الابن الخامس فبمهر المهر بالسوية الزوجين ان تملكها
 لانه مال يخص سبعة في الزوجة جيت والاشراج لاحدهما ما في على الاخرى ونسب قسم بينهما
 بالسوية ويحتمل فيه الفرقة لانه امر مشترك ويحتمل الاقفا بينهما حتى يعطى عليه لعدم العلم
 بسحقه فوجب التوقف فيه حتى يثبت او تزويج عليه حقا وقد تقدم مثل ذلك في الثالث
 المتاركة والاول مراد انه اذا اختلف المهران حبسا كان يكون احدهما ذهب والاخر
 فضة او شعرا كالخبيد والرجل الجديد والعنق او قدر الكا عشرة والعشرين او قدر مائة

نصف

نصف مرادها كالمهر والعنق مع اتفاق المهرين في ذلك كله وبطل كل من الزوجين
 نصف المهر فلا اشكال في قسمته بينهما بالسوية السادس يحرم على كل منهما ان يوطئ
 لان المهر في حرم تحريم العقد على انهما طام لم يعلم كانت احدهما محرمة لانها المهر
 والاخرى مستبينة بالحرمة فيكون حرما السابع يحرم على كل منهما على اب الزوج وابنه اقول
 يريد ان يحرم كل منهما على اب كل منهما وابنه فلما من ان احدهما محرمة لان احدهما
 بالنسبة الى اب الزوج حليلة الابن بالنسبة الى اب المستبينة الاب والآخرى مستبينة بالمهر
 الثامن لو مات احد الزوجين اوها او احدى الزوجتين اوها فالكلام في الميراث من
 الفرقة او الفرقة او الاقفا كما قلناه في المهر وقوله ويحتمل الفرقة ابتداء اي يحتمل ان
 يقال يقع بين الزوجين الزوجين من رأس فاذا افترق على واحدة عرضت لاهلها
 كانت سبعة وكانت لآخرى زوجة الاخر ووجه هذا الاحتمال ما ذكره في الخبر
 عن الامام عليم السلام كل امرئ مثل في الفرقة والاول امرط لما يتحقق هذا الاحتمال
 من المهر على الزوج مع عدم يفتى السبب ليعلم **قول** كل شرط يشترط في العقد ثبت
 الخبر لم يرد فقد سواه كان دون ما وصف او على شكل **اقول** وجه الانكاح
 من حيث قوت الشرط ثبت له الحيا وهو شرط الا على ما شرطه على سبيل اقرار
قول وراعى قبل العنق فالأزواج الزوجين في العقد **اقول** ما تزوج العبد يوطئ
 سبعة امرأة على اقراره فخرجت امته كان حكا فخرجت امته ان كان قبل الدخول ومنع
 العقد فلا شيء وبعد الدخول يكون المهر لاهلها السيد او في كسب ان كان قبل الدخول
 العبد ما من من الخلاف ويرجع به على المدعي والمهر بان كان قبل العنق فهو للسيدة
 وان كان العنق قبل العنق فالأزواج عند المصنف ان السيد قد اسحق
 عليه المهر او دخل العبد المهر لها يسحق على الفارس بسبب في النكاح وهي يتعلق
 ما لعن لانه لا يتعلق للسيدة فاذا افضح العنق وقت حرمة تحريم اتفاق المهر
 وكان مختصا بالعنق كما يرب ما يكتسبه بعد المهر **قول** لو غرت المكاتبة فان احتار
 الاسات فلها المهر وان احتار العنق فللمهر قبل الدخول وبعد ان كان قد فسر
 رجوع بغيره الا اقل ما يمكن ان يكون مهر **اقول** يحتمل الرجوع ما يجب لانه يسحق
 الرجوع بغيره ما من من المهر على المدعي المدعي لها هو المهر وكان يسحق عليها
 الرجوع بغيره يسحق بالرجوع الا باقل ما يمكن ان يكون مهر لانه لا يرجع بالرجوع وله
 من منه شيئا لحدا الضع عن المهر اصل وهو غير جائز **قول** وان لم يدفع فلا شيء
 او يجب الاقل **اقول** المشكك بها هو المهر المكاتبة غرتة لكن هناك نصت
 المهر وهما القيس شيئا فان قلنا انها ان قصفت المهر بغير عليها ما يجب فلهما

نصف

لاشئ لهما ان فكما يرجع عليها الا باقل ما يمكن ان يكون مراد هنا يجب ان يدفع شيئا
 يكون ان يكون مراد بها الشئ بغير من **قول** ولو انت بولد فهو كذلك دخل على ذلك
 بغيره فيمنع في الاستحقاق ارشوا لهما في كل واحد **قول** يريد بذلك ان يستحق فيه
 الولد فانه يستحق ارشوا لهما في كل واحد لانهما فانه قلنا المستحق للارشوا هو السيد في القصة
 هناك وان قلنا يستحق السيد لهما فانه هو الذي ولد في هذه الارشوا لهما في
 عليه لاشئ كما في كون كل منهما عرض الولد واقل ان لو قلنا انها السي في غير الولد لكانت
 هي التي لم يكن لها شئ فانه قلنا انه السيد لكان عليه ان يدفع القيمة السيد ويرجع
 بها عليها **قول** وعلى المهر للسيدة عشر فيمنع ان قلنا ان الارشوا **قول** وقرنها
 مردها الغرامة الغنم قال لهم على اربعة صاريين سبعة جدين حر لا قرب اليه
 الى طليبه وان كان الغنم لا يرب من المدين بل في هذا منه ويدفع الى حرمه من المهر
 وعلى الاب وهو الزوج المهر عشرين سارو ذلك وفيه خفي الاشئ هذا ان قلنا ان ارش
 لهما في كل واحد لكانت سيدها لم يعرض لها او قلنا ان لكانت **قول** لو انفتحت القبيلة
 فبان من غيرها اعلا او دون فالأقرب ان لا يفتح ولذا المرأة **قول** هذا ما ذهب
 ابن ادريس وهو ان لا يفتح بالانساب الى القبيلة اذا ظهر من غيرها سوار لكان انزل
 او اعلا الاسع الاشراف خلافا للفتح في النهاية والجناب المجيد وابن حزم حيث اطلقوا القول
 بان من انتم الى قبيلة وشروع فظهر من غيرها بطل التزوج واختار اخصم في الخلف فلا
 متروك سدا وهو ان اذا انفتحت قبيلة فانه في منها بحيث لا يلائم نسب المرأة لكان لها
 الحيات في الفصح لا تيسر انفسا منه النقض الغرض من ذلك **قول** والمراد بهي والعبارة
 الزواج نفسه مدة معينة على ذلك **قول** هذا ما ذهب ابن ادريس وهو ان يظهر من كلام ابن
 الجعد والمقدود سلامه ابن حزم حيث اطلقوا القول بجواز العقد على كل من يقول
 او يملك من قبله وكثير غيره عينا لكان او منفعه خلافا للفتح حيث قال في النهاية لا يجوز
 العقد على جارية وهو ان يعقد الرجل على امرأة على ان يملكها او لو لها اياما معلومة
 او سبعم معينة بعد ان التزم في المال واطلق القول بالجواز في المذهب ثم قال في
 مروى اصحابنا ان الاجارة مدة لا يحد ان يكون صداقا ولذا اطلق الشيخ في المبطل
 والخلاف الجواز ثم قال واستثنى اصحابنا من جملة ذلك الاجارة وقالوا لا يجوز لانه كان
 مختصا بمسكن **قول** ولا يجوز للمهر فله وكثرة على ذلك **قول** هذا هو المشهور
 بين عليا وذهب الى النكاح والحسن بن ابي عيشة وسلامه والواصلان وابن ابراهيم
 ادريس خلافا للسنة المرفوعة في الامصار حيث قال في مائة الفردت الاما فيمنع ان لا
 تجاز انزلهن في مائة درهم جازيا فيلها خسون مائة فيا في ذلك مرة الى مائة

وهو انظر من كلام ابن الجعد فانه قال في كل اتيح الملك له القول من قبله وكثرة في
 دين ادين وعرضه او يكون لعرضه اجرة وانما عمل الا وقع التراض بين الزوجين
 فالزوج يتخل به عليه بعد العقد عليه وروى جابر بن سريال انه قال من اعطى صدقة
 امرأة بملكه طعنا ما فقد استحل واستحب ان لا يكون اقل من عشرة دراهم عند الامانة والقبول
 ابن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب لا يجوز للزوجين ان يجزوا فقال السنة الحمد فحسن
 مائة درهم من مائة على ذلك مرد الى السنة ولا شئ عليه اكثر من الخمس مائة درهم
قول ولو تزوجت بمهر واحد مع دبل على امر الامثال على ما في **قول** خلف الشيخ
 وابن التيم في ذلك حيث قال لا يكون بين الكل بالسوية **قول** ولو تزوجت بمهر واحد مع
 ادرست او داره لم يعقد ولا وصف قبل كان لها وسط ذلك **قول** القائل بذلك
 هو الشيخ في النهاية وجعل ذلك ابن ادريس رواية كما جعله المصنف هنا **قول** ولو
 اصدقها نعليه سورة لم يجب لغيره الخوف ونقضا لهما على تركي **قول** هذا قول
 الشيخ في المبطل فانه قال فيه هل يجب لغيره القراءة وهو الخوف الذي تعلها اياه
 على وجه اصدقها لا يجب وهو الا ترى ان النكاح لم ينعين على الرجل والوجه الاخر انه
 لا بد من تعيين الخوف لان بعضها اصعب من بعض فمن قال ان شرطه كان ذكره و
 الاكثان فاصدا ولها امر الشئ ومن قال ان ليس بشرط نكاحها اي حرها وان شاء با
 لجاهز وهو الصبي عندنا لان النكاح يحتاج الى دليل هذا القول من هبة بن سعيد
 وخيل القول بوجوب تعيين الخوف ولم يبق لاحد من اصحابنا على هذا القول **قول**
 وروى الاول يعقب نفقة الثانية لم يجب اعادة النكاح على ذلك **قول** متشاورا
 الشيخ في المبطل فانه السند فقال ان اصدقها نعليه سورة فالكلام فيما يصره فافضة
 لذلك مستمرة نظرت فان لهما دون اية ففسيحت فاستوفت شيئا الذي كان منه
 من كره فلا يعقد بذلك **قول** وان نفقا اية فهل يكون فافضة لانية فيل في وجهه
 اصدقها بكونه قبيصة هو الاخر **قول** وجه هذا الاحتمال انها لما تسقطت سلا ونها
 بتعلم الزوج لهما بى منها فلا يجوز من ان يسبها وتقرطها ثم قال الشيخ والثاني لا يكون
 فافضة لا قبل من ذلك آيات لان اقل ما يقع به الايجاز الاجازة ثلث آيات **قول** ولو
 تعقب فيه قبل نكحت فافضة او الفرة والاقراب افضة واخذ ارشوا **قول** القائل
 بذلك هو الشيخ في المبطل قال فيه فاما اذا اصدقها مالا غير مؤثر يبيع النكاح طلع
 فغير فافضة النكاح ومهرها معا فانفصل الثمرة جعلها لها مبداء فافضة فافضة لهما بعد
 ربهما وجعل عليها الصفر يقع ما على الا انها سقى نقضا او احدى الباب واحدة هذا
 صدق بعض قبل الفصح في الحيا من ان نفقة مائة او مائة فان اصدقته مرة الحج

والقول

كان كالصدق المحقق مثل القرض المضمون والى ان يرجع به على قولي بطلان ما مضى بقول اخر من
 فان القرض من الخلق بالقرض الزهري بالمثل والا فرب هذا المص ان لها المهر او يترتب فصله
 في العين فلم يكن لها الطلاق بغيرها مع وجودها ولها المهر المقتضى كونه مهر على الزوج **قول**
 ولها ان يتبع ذيل الدخول من قبل نفسها حتى يقضى المهر هل لها ذلك بعد الدخول خلاف
اقول نص الشيخ في المبسوط على ان لها ان يتبع حتى يقضى المهر وان كان بعد الدخول واطلق
 في النكاح بان لها الاستبراء ولم يفتى وكذا قال ابن البراج في الكامل للمذهب هو قول
 المفيد وقال في الخلاف ليس لها الاستبراء بعد الدخول وهو قول السيرة المرفقة بالاصلاح
 وابن ادریس **قول** ولو كان زوجا لم يكن لها الاستبراء على ما يراه في سائر وجوب التيمم قبل
 الحول **اقول** هذا مما لا يفتى في الشيخ في النكاح حيث قال للمرأة ان تتع من زوجها
 حتى يقضى مهر المهر ولم يفتى حين الحول الموجب كما يتفرق الفرق بينه الدخول وعدمه على ما
 وكذا ابن البراج والتمس استدلالا بعدم جواز الاستبراء في المهر بل بان قد اسقط عليها وجوب تيمم
 نفسها قبل حلال المهر من غير توقف على قبضه لم يكن لها الاستبراء مما وجب عليها اسقطه
 ذكر في المختلف ان الخلاف عما هو في الحال ان المهر قبل **قول** اخص في ذلك كانت صغيرة فلا
 قرب وجوب التيمم مع طهر الاول **قول** هذا مما لا يفتى في المذهب السني في المبسوط حيث
 قال واذا كان صغيرا او احدى اقسامه من قال كسب في الصدق والا فرب لا لا يجب كالا
 استحباب المهر لان الاستبراء غير ممكن في القول بالاصلاح ايضا حيث قال في العقد المطلق
 استحققت الزوجة الصداق والزوج التيمم ان كانت تراضى الدخول بها قبلها مع ما
 لما مراد ان نقصت نفسها عن هذا وقف استحقاق الامرين الحاصلين بغير المدكوره وجوب
 وجوب التيمم لان المهر مستحق للزوجة حتى يقضى العقد الصحيح وكان لولها المهر المطالب به كالدين
 وصار الحق من بين الحق **قول** ولو منع من التيمم لا للتيمم فهو وجوب التيمم المطلق
اقول متناوذا من ان وجوب التيمم موقوف على قبض المهر قبل الدخول لم يدخل ومن
 المقضي لوجوب التيمم مخرج والمانع منه منف اما الاول فلان المقضي لوجوب التيمم نفسها
 بطلت الزوج البضع وكذا حقا لا يفتى العقد الصحيح وهو موقوف وانما المانع فليس الا ارادها
 لتقضى المهر وهو مستحق لانها لم يطبق في وجوب التيمم حاله عن المانع **قول** وانما سبب المهر
 بالوطي او موت احد الزوجين لا بالاحقة على الاخرى **اقول** في وجوب مهر المهر بالاحقة او
 احدها انكسحت حتى لو نكح الزوجان على عدم الدخول لم يفتى بهما قال محمد بن بابويه
 في ذلك قال واذا تزوج الرجل المرأة فاسقط السر وانكسرت الباطن انكر الحيا معه فلا يصدق
 لانها لم يقع عن نفسها العدة ويتبع من نفسه المهر وثانها وجوب المهر كالا بالاحقة واخر
 السر وبمك الحكم بذلك الا ان المرأة لا يحل لها ان تدرك على النصف بل ان يكون قد دخل

وهو قول

وهو قول الشيخ في النكاح وانها قول ابن الحنفية وهو انكسبت نفسها بالعقد بسبب الوطى ما يقع
 مقارن من قبل المرأة نفسها كذا في ذلك وان وقعت الخلع بحيث لا يملك طهر من كمل ولا غيرها فان حكمه
 بالاعقاب يقع بوجوب المهر من الحاكم ولا يحل للمرأة اخذته اذا علمت انه لم يقع بها ولا يقع بمقام
 ذلك من انزال المهر بغير طلاق او سرور او نظر اليها او قبل فان ذلك يفتى من ذلك حيا
 كان او ميتا او خلا لزمه المهر هذه الاقوال الثلاثة اشتركت في ان الحاكم يحكم بجميع المهر كالا بالاحقة
 الا انها لا يسمي بجميع في نفس الامر الا اذا علمت الدخول على ما مر في الشيخ وهم من كلامه
 ابنه بان قول المصدق لما ذكره من التمسيد على ان المهر يفتى في المهر الموطى ولا يفتى
 في الخلاء وهو الحكم بوقوعه عند حاله حيا صحيح بالحكم بالاحقة بالاحقة المهر ما يقع بمقام
 الوطى وهو ما ذكره من الاستدلال او من المسئلة بالنظر او القبله من بعدها قول ابن ابي عمير
 وهو ان لا يجب الا بالوطى وهو الاخرى عند المص لم يفتى نعم فان طلقها من قبل ان
 تسويها وقد فرغ من التيمم فبطلت نصف ما فرغ منه بقول الصادق ثم ساء عنه بولس
 بن يعقوب قال سمعت يقول لا يجب المهر الا في الزنا وفي الفرج **قول** ونزل لومات
 قبل الدخول كان لا لها بها نصف المهر ليس كسب **اقول** الفاء بل ذلك هو الشيخ وابن
 البراج في الكامل وليس كسب عند المص بل كسب جميع المهر كما كان الميت للزوج وهو قول
 ابن البراج في المذهب وقول ابن حمزة وابن ادریس وفتاوى المفيد في احكام النساء ووجه
 ضعفه انه لا ان المهر وجب بجميعه كونه العقد الاصل بقاء وخرج من المطلق بالنقص
 الا انما هو من ماعداه واقول لا يمكن ان يكون مراد الشيخ بقوله لا لها بها النصف من حيث
 سقوط النصف الا من الزوج بالبراءت لكونها عرقت ولذا يقر به قولها لا لا يراها
 النصف في الاقوالين من ساقاة **قول** في الفصل الثاني في الصدق الفاسد ولو
 تزوج المسلم على حر او خيرا او قريبا على المسكن قبل العقد **اقول** القولان للشيخ رحمه الله
 في المبسوط والخلاف يقع العقد كما قال المص وهو قول ابن الحنفية وابن حمزة ابن مبره
 وابن ادریس وقال في النكاح بالطلقات وهو قول المفيد وابن البراج والمصنف
قول وهل ثبت خبر المسمى او المثل قبله لان الاقرب الثاني **اقول** الفاء بل ذلك
 بعد العقد وضا والمسمى لا يخرى خلفا على قولين احدهما بان الزوج فيه المسمى عند
 ستمه وكان حر او خيرا وفيه الحر وكان عبدا وهو قول الشيخ في المبسوط بالنسبة الى الحر
 فاشترط وامان اصدقها حر او عبدا فالذي يفتى من هذا ان لها فيه عند ستمه لكنه
 قال بعد ذلك وان سمى لها خيرا باسمه فقال لا يصدق هذا الحر فلها مهر المثل لانه سمي
 لها اما لا يجوز ان يكون مهرها لم كسب فتمت وهاهنا الاول لان الاول سمي لها الخلق لانه
 حر اما وحينا لا فتمت عند ستمه وكان قد قال قبل ذلك بما لا يفتى اذا اصدقها عبدا

يجوز لا اذ قال صدقك هذا الخ لكان حراً فلهذا هو المثل لان العبد المملوك لا يكون الرجوع اليه فيه
 لا قبل ولا بعد من قبله او الخ لا يقال لكان خلافاً لميزر فتره فان مثل لا يكون خلافاً لميزر في الميزر
 عبداً وقال في موضع آخر نعم على هذه الكلام فاما الميزر الخ فاسد فان موجب مزلزل فلا
 مثل لا يسوغ جميعاً الدخول بالاطلاق قبل الدخول نصف هذا عقد من حيث هو الآخر لميزر المثل
 وهو قول الشيخ في الخلاف حيث قال سئل ان العقد على ماله فاسد مثل الخ والبيع فاسد مثل
 فسد الميزر لا يفسد الخ وهو قول ابن حمزة وهو الظاهر من كلام ابن ابي
 وقول الشيخ في البسيط في الخ فاسد كما تقدم والقول الثاني اعني لزوم مزلزل هو الاقرب عند
 لان الميزر اذا فسد كان من غير ماله الميزر مزلزل وكذا ما ساء **قول** ولو تزوجها
 على طلاق حل فبان تزوج العقد وثبت مزلزل وقيل مثل الخ **اقول** القابل بان لا يملك
 الخ هو ابن ادریس وابن الجبیر **قول** ولو اصدقها عبداً محضت سحره وان كانت متشبهاً
 مثلباً فاشارة للافا لغیرة بمثل **اقول** وجه الاول ان العقد تناول تلك العبد
 واذا انعقد الباطل لم يكره فاسد للغير وجب عليه سحر مثلباً ان كانت من ذوات الاشياء
 والاشياء لان ذلك يقوم مقام ما وقع عليه العقد عند انعقاده كما لو اصدقها عبداً لم يفسد
 ايصالها الى الزوج بغيره او غيره وجه الثاني ان اختلاف ماله الغير يكون فاسداً واذا
 فسد الصداق كان بمنزلة من البیم مزلزلاً بمثل **قول** ودخول العلم اصناف الرجوع
 واحتماب المعلوم من مزلزل في الباقي فلو تزوج فيه المثل لم يجب الزيادة على الاول دون
 الثاني **اقول** لو اصدقها شيئاً معلوماً آخر يجوز لا يحل فيه جهات اصددها اطلاقاً
 المستحق والرجوع الى مزلزل لان الصداق هو المجهول المصالح من المعلوم والمجهول من جهلة
 مزلزل لان المعلوم اقرب الى ما ساء له العقد من جهة الغرض فيعلن ان خصوصية الا
 عليه فيكون محسوماً من جهلة مزلزل في وجه التراضي من الزوجين فنقل ذلك العبد بالعقد
 الصريح وهو قابل للقبول ولو تزوج بان كان المعلوم ماله ومهر المثل فبان هل يجب على الزوج
 بدل الزيادة بين على الاحتمالين وذلك لاننا اذا قلنا ان الصداق هو المثل وجب مزلزل
 لاخير لا يصح عليه الزيادة لطلان المستحق لميزر الأمهر المثل وهو محسوم وعلى الثاني
 لميزر المأنيته فبان التراضي من الزوجين على نقل الرجوع الى الزوجة بقضى العقد
 الصريح مع مثنى آخر **قول** ولو تزوج بها واشترى منها ديناراً لم يفسد الرجوع اليها
 البيع وجب مزلزل والآخرى ما قضيه السليط من المسن ولو اختلف الجنس مع الجميع
اقول وجه العقدة ان المهر ليس بمهر فلا يفسد المسن حتى ينقل الى مزلزل ولم يكون
 مهرها هو المثل الذي قضيه السليط فلو كان مهر مثلها عشرة فعالت مزلزل حتى
 ولعلك هذا الذي ساء لم يفسد فقد جعلت الدينار في هذا الميزر فاسداً فلهذا عشرة

اجاز

اجاز من احد عشر جزء من ديناراً الف من مائة دينارها جزء واحد من احد عشر جزء من ديناراً
 البيع لزوم الزنا واما المهر فلا يملك من جهة اما لو كان الجنس مختلفاً بان باعته عليه ديناً
 وتزوجت بعشرة وراهم مع الحج قصداً **قول** ولو شرط ان لا يبيعها الزم الشرط فاذا رتب
 العقد ذلك جاز وفيه عندنا اشكال وقيل يخص المثل **اقول** وفيه اشكال في الزنا
 الى ان اذ اشرطت عليه في حال العقد ان يبيعها لم يكن له اقصاؤها فانه اذ انت
 لعقد ذلك في الاقضاء جاز له ذلك وحصره في ذلك ما لم ينعقد قال ابن ابي
 يبيع العقد ويحل الشرط وقال الشيخ في البسيط يحل النكاح والمهر استكمل ذلك
 من حيث ورد في الرواية الدالة على لزوم الشرط وهو ما رواه سماع بن جهمان عن
 الصادق قال قلت له رجل جاء الى المراء فساها ان تزوج نفسه افقالت امر
 وجك نفسي على ان يتيسر من ثبوت من نظر والمسا وتال في مائة الى الرجل من
 اهله الا انك لا بدخل فجلت في فريضة فجلت وما شئت وان اضاف الضمير الى
 له منها الا ان شرط ومن حيث ان ذلك شرط على ما لم ينعقد ومن النكاح مع نصف
 سند الرواية **قول** ولو امرها بشيء وشرط ان يعطى اما ما ساء قبل لزوم الشرط
اقول القول الخ لاشارة الى ظاهر كلام ابن الجبیر فانه قال ولا يلزم الرجوع من
 المهر من جعله لغيره لول اواسط الخ في ذلك كانت المرأة اشترطت مع
 عليها نصف صداقها او نصف ما اخذت من شرط ذلك لان ذلك كان لبعض
 الصداق الذي لم يرض نكاحها الا به **قول** ولو شرط ان لا يخرجها من بلدها قبل
 لزوم الزنا **اقول** القابل بذلك للرواية في النهاية فانه قال فيها متى شرط
 للرجل للمرأة في حال العقد ان لا يخرجها من بلدها لم يكن له ان يخرجها الا بغيرها
 ونجده ابن ابي حمزة في ذلك ومنع ابن ادریس من ذلك لانه لميزر ماله
 والشيخ ومن تبعه حوله في ذلك على الرواية الصحيحة عن الصادق ثم في الرجل تزوج
 امرأة وشرط عليها ان لا يخرجها من بلدها قال ينفقها بذلك او قال لم ينفق
 ذلك **قول** وهل تعدى الى سائر انية اشكال **اقول** ينشأ من الانصاف
 على مورد النص فلا يبعد الى غيره ومن ان شرط سائر يتعلق به اعراض العقلاء
 مجاز جعل شرط النكاح وصلاً الى يحصل الامر المطلوب السليط وهو لم يعلم
 المؤسفة عند مشروط **قول** ولو شرط لها مهران لم يخرجها من بلدها ولا يرد
 ان اخرجهما من بلدها الى بلاد الشرك لم يلزمها احاسه واما الزنا وكن اخرجهما
 الى بلاد الاسلام كان الشرط لازماً وفي نظر **اقول** الحكم المذكور في الكتاب مست
 لزوم الرديان ايراد اخرجهما الى بلاد الشرك ومنع من اخرجهما ولزوم الشرط ان لا يرد

احرازها الى بلد الاسلام هو هذا الشيخ في النهاية وفي الامتياز ابن حمزة وفي
 المصنف في ذلك حديث قال فيه نظر وجها نظري كونه متافيا لمقتضى العقد لان عقدا
 وجوب طاعة الزوج في الشرع او الاقامة في ارض موصوفة بشاء والى هذا الاختلاف فيجب
 اجتناب وليس من ان شرط سابق يخلق به الامران فيلزم بالامتناع في العقد لان
 ولما روي الحسن بن علي بن سريته عن ابي بصير قال سئل انا حازم بن رجل
 تزوج امرأة على سنة دينار على ان يخرج معها الى بلد فان لم يخرج معها فبطلت دينار
 ان انت ان يخرج معها الى بلد قال فقال ان اردت ان يخرج معها فبطلت دينار
 لعلها في ذلك لها مائة دينار التي اصدقها اياها وان اردت ان يخرج الى بلد المسلمين
 ودار الاسلام فليما اشترط عليها المسلمون عند مشروطهم وليس له ان يخرج بها الى بلد
 حتى يؤدى لها صداقها ويؤمن من ذلك بمهرها في ذلك وهو جائز **قوله** ان تزوج
 الولد بدون مهر مثلها فيصنع العقد في حق المهر **قوله** القول ان المهر
 حكمها الشيخ في المبسوط وفي فريضة الزوج الاب او الجد من له اجبار على النكاح مثل
 البكر الصغيرة او الكبيرة فان كان بمهر مثلها او اكثر لم يسم لها بالا خلاف وان
 كان بدون مهر مثل سقط المهر وجب لها مهر المثل عند بعضهم وقال غيره اذا
 دون مهر المثل ثبت المهر فيجب مهر المثل وهو الذي يقضه من هبها ذلك
 اختيار ايضا في الخلاف اختيار الشيخ في المهرين رحمه الله **قوله** وكذا الورثة كذا
 مهر المثل فان المهرين على وفاء النكاح اشكال فيشأ من المهر بالعقد الذي لا
 يشترط فيه المهر ولا ذكر ومن بعد الزوج المهر المثل بدون رضاها وما فيها والافرى
 ان مع دفع المهر ثبت النكاح فيصنع العقد وانقضاء **قوله** المهر ذكر وجب الاشكال
 وما وجه ثبوت الخبر عند دفع المهر في الرضا بالعقد انما يقع على عقد ملامه
 المهر فلا يكون مريضا من دونه ولا يكون العقد لازما لذلك لا يكون باطلا لانه
 لا يفرض من عقد الفصول المرفوع على الاجابة **قوله** فاذا قالت زوجي بالفرج
 بغير ما يبيع العقد ويجوز ثبوت النكاح **قوله** وجه المطلق ان عقد ما
 لما طلبت المهر فليقع فاصدا وجه ثبوت النكاح ما تقدم من ان عقد الفصول
 لفق على الاجابة والمراد بالعقد الصادق لم يثبت له ولا يشترط في ذلك العقد
 وهو ملحق على هذا العقد ثبت للعقد وعليها الخبر بغيره وامتناع **قوله**
 ولما قلت زوجي مطلقا فرجها بدون مهر المثل فالأقرب الرجوع الى مهر المثل
قوله يريد ان يبيع العقد ثبت لها مهر المثل اما صود العقد فلا يثبت
 في النكاح العقد لم يقدر مهر العقد فليثبت احداهما دون غيره دون الآخر

المأذون عليه في العقد ويقدر ما ساءه فاذا قصد المهر في العقد اجمع ثبت مهر المثل **قوله**
 ومع العقد يثبت النكاح والحياء رفعت مهر المثل **قوله** اجمع يقيد الاذن في العقد
 بالمهر فيهما مطلقا من غير ذكر المهر في النكاح فساد العقد للمهر فكذا تقدم وثبت النكاح
 بعقد الفصول وفي المهر ثبت مهر المثل ان اراد بغيره العقد وان لم يدخل في بيع
 لانه رويها مفوضا ورضيت فيكون كالأذن في العقد عليها مفوضا وذلك
 يقضي ثبوت مهر المثل بالداخل او المنة بالطلاق والمهر يرجع عن هذه في السنة
 التي قبلها هذه المسئلة وهي **قوله** في الفصل الثالث في النكاح بغير الزوج
 مفوضا او بدون مهر المثل قبل ثبت مهر المثل بنفس العقد وما اشكال فيشأ من
 اعتبار المصلحة المرسطة بنظر الولي فيصنع العقد بغيره في نظر **قوله** النكاح
 العقل الحكم اشارة الى ما قال الشيخ في المبسوط فانه قال فيه اذا تزوج امرأة الى قوله
 وان كان فاصدا مثل ان تزوجها مفوضا للمهر او اصدقها بمهر لا او جزا او جزوا
 سقط المهر وجب رالمهر بشأ الاشكال ما ذكره ومن انها مائة ومائة على
 دون سمعها او مع عدمه فلا يبيع كالمهر بدون مهر المثل **قوله** وهل يعتبر المهر
 او الاقارب مطلقا اشكال **قوله** من شأه ورد الغل عن الصادق في رواية
 عبد الرحمن بن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداق ثم دخل بها قال لها صداق
 لياها او قال لها صداق في هذا في رواية مفوض من حاتم قال قلت لابي عبد الله
 في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا قال لا شيء لها من الصداق فان دخل
 بها كان لها مهرها وهذا اشكال في ذلك مما يفتي من الهه لها ما حصل
 الشك في ان اسمها هل يتناول من كان منتهى من جهة الام ام لا فان
 في ذلك خلافنا بين اصحاب قال ابن البراء ان مهر المثل يعتبر مثل مهرها
 قال العبد في مهر المثل شأ المرأة وهو من كان من عصا لها كالأخت من جهة
 الاب او جهة الاب والام وبناؤها وبقدر بناتها وما اشبه ذلك فاما الام وما
 هو من جهة ما فلا يعتبر في ذلك وقد كان الشيخ ابو جعفر محمد بن حسن بن الحسن بن الحسن
 رحمه الله يفرق من اصحابنا يعتبرون ذلك والافرى صنف ما ذكرته لان المرأة
 أم الذي يكون من غير المسلمين يكون تحت الشرف النسب مثل الرجل من ولد من
 والحسين عليهما السلام فليزوج بالام من القادر ليس لها نسب لا حسب لا غير
 من كان من عصبتها ما ذكرناه وقال الشيخ في المبسوط مهر المثل يعتبر لينا منها من
 الام والأخت والفرق والخال ومن جوري محرمين ونحوه قال في الخلاف ما عتبر
 الاقارب مطلقا **قوله** والاقراب عدم تقدير مهرهن فيما اشبه النكاح لما كانا

ان

الفاصل بين الشبه والاكراه **اقول** مهر المثل كمنعونه البضع اذا دخل بها او لا يربط بقدره
 بمهر السنة على ان لا يزاد على مائة درهم مرة البها وقد كتب في موضع اخر الاصحاح بطلان
 القول بان مهر المثل لا يجاوز مهر المثل اما المصنف الاقرب عنده ان كل موضع كمنعونه المثل
 ليس بكونه منها للجمانية وان مهر المثل كمنعونه البضع مطلقا سواء زاد على مهر السنة او لا ووجه القول
 ان الواطئ السزى يصفها عوضا عليها شرعا فكان عليه عوض مطلقا ونقصا عنه دون
 مرضى من غير خلاف الاصل كخلاو الخوف من انها مرضيت باستيفاء المفقود من غير تقدير
 او بما يفي بكنهه الا ما قد مره الشارح **قول** ولو اتفعا في الفرض جاز وان اختلفا في زجر
 الحاكم اذا امتزعا البهر نظر اقراره في زجر مهر المثل **قول** وجه النظر من حيث الحق تعالى ما
 لم يوجب له لا دخل للجمان فيه من ان يمتزج بقطع الزمان من المزا فحين المير وقد ترقعا
 فكان عليهما ان يعرض الاقرب عندهم ان يعرض مهر المثل لعدم ادونته ما قد مره احد الزعماء
 على الاخر فالاعل ان يعرض المير في السنة اعني مهر المثل **قوله** اما المير في المير فان
 كان بعد السنة فالأقوى للزوم **اقول** اذا تزوجها مفروضة البضع كان تقدير المهر لها
 فان اتفعا على فرض قدر معين لم يقطعها اما لو قدر الزوج وان كان ما فرض بقدر مهر
 مثلها لم يقطعها اما اذا نقص عن مهر مثلها اقال المير الاقرب ان كان بقدر
 السنة فاقوى للزوم ووجه القول ان حالها لا يزيد على ما اذا كان الحكم البها وهذا
 لو حكمت بجزاءه على مهر السنة البها فكذا البها فكذا ما حكم به مهر السنة لا زجر **قول**
 ولو خطب لم يترددها شيئا قبل كان ذلك مهرها والاشي لها بعد الدخول لان في شرط
 قبل ذلك على ان المهر عزم **اقول** هذا هو المشهور بين الاصحاب ذهب المير في المير
 واجن البرج وادق ابن ادريس على ذلك الامع فقال دليل هذه المسئلة الاتحاف المفقود
 ولا وجه لرسم ذلك المير لان عند توقف ذلك وتوجب من غير التقصيل وجعل فلا
 وفي الخلاف مستكاف ذلك ثم قال بعد ايراد الروايات الواردة في ذلك والوجه عندي
 التقصيل وهو انما ان مرضيت بالفرقة البها لم يكن لها المطالبة بشي وان لم تزوج
 به مهر كان لها ذلك في ههنا اشق وهو ان يقول قد كان في الزمان الاول لا يدخل
 الرجل حتى يقدم المهر والعادة الان اختلاف ذلك فقل مثل الحكم العادة كانت العادة
 الا ان كان القول قولها **قول** ان تقضي المهر وهو ان يقول المهر على الجملة منها وبعض
 تقديره المير الزوجين او اجني على اشكال **اقول** من الاشكال ان تقدير المهر يكون
 حكم شرعي فيقف على اذن الشرع ولم يثبت ما يدل على جواز من الاجنبي ومن كون المهر
 حقا متعلقا بالزوجين وقد اتفقا على جعل الحكم المير شرط ذلك في النكاح الا انهم لم يوافقوا
 لانها والعقد لم يؤمنوا عند شرطهم **قول** ولو مات الحاكم قبل الدخول فلها

مهر المثل

مهر المثل بحكم المهر بخلاف مفوضه البضع حيث مرضيت بغير مهر وقبل المير او اجنبا **اقول** فان
 مات من المير الحكم من تقدير المهر من احد الزوجين او الاجنبي على احد الزوجين فلهما السوية
 لانه اوجه ذكرها المير احدهما متفق في مهره والاجنبي على احد الزوجين المثل لان العقد يضمن
 في الجملة ولما التقدر يقرب ولا اذنية في قدره وان اخرج الى المساوي المنفعة البضع وهو
 مهر المثل انما في المير لانها في قبل الدخول فكانت كما لو طعن مفوضه البضع قبل الدخول
 وهو قول الشيخ في النهاية وابن التزاج وابن حمزة والصدوق لا يقال لو كان المير قبل الدخول
 مرجحا للمير وجب لمفوضه البضع لا ما لغيره لان المير ان مفوضه البضع مرضيت بعدم
 المير كلفه من فانها تزوجت على شي في الجملة وانما حيل لها اقل مقدارها العالب
 اعني المير لا خصوص المفوضات اعني مفوضه البضع الثالث لا يميز احدها وهو قول الشيخ
 في الخلاف وابن ادريس الى ذلك انما المير بقوله وقيل لا يميز احدها وهو قول
 بعض الخوفا **قول** في الفصل الرابع في الضيف والعقد والاشي بالكلية وان كانت
 باسم على مائة **اقول** قد ذكر الخلاف في هذه المسئلة **قول** وان تعيب قبل رجوع
 بنصف الفهره الاقرب في نصف العين مع العير **اقول** هذا قول الشيخ وابن التزاج
 فان الشيخ قال في البسيط اذا طلقها بعد قبض المهر قبل الدخول وتدل بعين المهر
 في بداهة الزوج بين احد نصف العين او نصف المير لغيره انما نصف ما فرضت
 وقد روي البس هو المفروض وكان حقه في الفهره قال ابن التزاج ان كان العير من فعلها
 انكر الزوج بين احد نصفها فها بين تعينها نصف الفهره قال ابن التزاج ان كانت
 العير من فعلها لم يترددها وان كان العير من فعل جنسي لم يكون له سبيل على المير
 ونصفها نصف الفهره لم يترددها الاقرب عندهم انه حيز الزوج على احد نصف العين
 وارش المعص وليس له المطالبة بنصف الفهره الا برضى الزوجية لا بخصا حقه في العين
 مع وجودها القول نعم فنصف ما فرضه العير لا يخرج العين عن حقيقتها وانما نقص
 ارش **قول** وتعلق بحق لازم كالرهن والجماعة عين البدل فان صير المير
 فلا نصف العين ولو قال فانما يرجع فيها اصر حتى تنقض الاجارة حصل عدم الاجارة
 واجبا رجوعا اذ لا يغير اذ دفعها لانه يكون مفوضا عليها وانما ان تنقض مسالا ان
 يقول فانما انقضه وارده الى المتاجر ما شاء وليفقد عنها الثمن على المكال فلا ذلك
اقول يريد ان اذا اطلق الرجل المرأة قبل الدخول وبعد تسليم المهر اليها فان كان باقيا
 بحاله فلا نصف العين اما لو كان قد تعلق بحق لازم لغير الزوجة كما لو اخرجت العين
 قبل الطلاق او جعلها مرسعا على من عليها لم يكن لها المطالبة بالعين والعين اصر
 البدل عنها لان لا يملك البطلان حق غيره ولو اتفق انه ابطا لم يميز ما اصر عليه

مهر المثل

حتى نفقت منه الاجارة اذا عقلت الرهن فان حقه نصف العيين لقوله نعم فيصف ما عرفتم و
 من الى المانع من احد العيين وهو يعلق من الرهن اما لو اراد الرجوع في العيين معقد بالرجوع
 بالاجارة فيجب فيه الرهن والنقصا منه الاجارة احتل اجابة الى ذلك لان المانع من
 احد العيين انما هو يعلق من الغرض هو لا يعارضه بغيره حتى يزيل من الغرض احتل عدم احاطته
 بل يجر على احد العيين لانه اذا رجع في العيين ولم يقضها كانت محبوبة على الرجوع بحيث لو بلغت
 غرضت القيمة ولا يجب عليها بل لكانت يتبع منه فكذا قال المصم واقول هذه اجابة لان في
 القليل هذا الحكم لان القيمة التي احتاجت من لزومها لانها هي سدها لكن
 ينبغي ان يتم ذلك فيقال لان العيين يكون محبوبة عليها فربما زادت قيمتها عند
 تلقيها من قبيلها لان فيلزمها زيادة عن القيمة الواجبة عليها لان ولا يلزمها بل
 ذلك اما قال انا اضيق واروي انما استأجر امانا او اسقط عينا انما كان له
 العيين على الشكالى في اسقاط العيان ينشأ من زوال المانع من احد العيين
 وهو كونه بغيره على الزجر لانه قد اسقط عنها العيان ومن كون الضم لا يسقط با
 سقاطه اذ معناه انه لم يفت كان عليها القيمة وقيل للقيمة عليها فيكون كالاجارة مما
 لم يجب واعلم ان الاشكال ههنا يرجع الى ان هل يصح اسقاط العيان في مثل هذا
 ام لا فان قلت بغيره كان له الرجوع في العيين اذا اسقط عنها العينة وان قلنا بعدم
 العيين لم يكن له ذلك **قول** ولو كان المبيع مختارا لهما او لم يقض اليه او سميت على شكل
 فيما كثر في الرجوع ودفع نصف العيين او دفع القيمة **قول** لو تعلق بالمهر من الغرض
 غير الاجارة كما لو باعت محبوا او هبت لم يقض او برت المولك ثم طلق فوق الاول انفق
 المبيع بالخير لا لا يجب عليها الرجوع لمزوال ملكها عن العيين فلا يجب عليها اسقاطها
 واما في الاخرين اعني اليه قبل القبض والتدبير فيها الاشكال ينشأ من تعذر من الرهن
 والتدبير بالعين فيسقط حقه منها بكون تجزئ الرجوع فيدفع العيين اذ لا يدفع اليه
 ومن انها قادرة على دفع العيين لبقاء ملكها فيجب عمل القبول فياخذ نصف ما فرضم
قول ولقول الاشكال في الرجوع بالحق **قول** اما كان هذا الاشكال اقرب
 لان الموهوب والتدبير قد تعلق حقهما بمجاول العبد المملوك من الان مدبر و
 لهذا الوابعه مضمون عند الشئ في خدمته والعقود يموت مسبقا بمختلف الموصى لعقد
 فان لم يصبه بطلب الرهن فهناك الاشكال لعدم رجوعه في العيين صيغة رهن
 قرب عدم رجوعه لما ذكرناه بمختلف الموصى لعقد فان وان تعلق من الغرض كان حقه
 اضعف من حق التدبير **قول** ولو اظهر المدبر ثم طلق قبل حرمه بموته وبطلت بها انصافا
 والحق بطلان التدبير بالاصداق **قول** القول المشار اليه هو قول الشيخ في النهاية

فان قال فيها اذا عقد لها على حاليته مدبرة ورخصت به ثم طلقها قبل الدخول بها كان لها
 من حذمتها لمدبر فادام التدبير صارت حرة ولو لم يكن لها عليها سبيل كقول ابن ابي ابراهيم
 ومن ابن ابي ريس من ذلك قال يجل التدبير يجعلها مملوكة التدبير وصية ولو اوصى بغير
 المالك ثم اخرج من ملكه قبل ان يطلعت صيته المدبر هنا قد اخرجها يجعلها مملوكة او هو الحق
 عند الصبي ما ذكره ابن ابي ريس **قول** وفي اجارة العفو جري اليه نظر **قول** اذا كانت المهر
 دينا على احد الزوجين بان اصدقها ما لا يضمن او عينا او عسلا ثم بلغت فيه قبل الاصل
 او اقبلها ثم طلق قبل الدخول فعلا الاخر عن حقه في النصف الذي لفت ذمة صاحبه بطلان
 مسقط حقه سره كان بلفظ اليمين او بلفظ اليمين او بلفظ العفو اما اذا كانت مبرا في الرجوع
 فعرفت المرأة عن حقها من اذ في الرجوع فعفا عن حقه منه فان كان بلفظ اليمين لم يصح
 قطعها لان موضوعه اسقاط ما في الذمة وان كان بلفظ اليمين صح قطعها بغير اليمين لا بغيره
 الا انما يصح اما العفو مثل هو بمنزلة اليمين فيصح مع القول والامتناع او بمنزلة اليمين فلا يصح فيه
 نظر ينشأ من عدم زواله فحقت ما فرضم اليمين يعقود او يعفو الذي بينه عقد او تنكح وهو
 تناول العيين والدين ومن ان المضمون منه عزا اسقاط ما في الذمة سره فان قيل كيف قال المصم
 في اجارة العفو جري اليه نظر ثم قال واذا فعفا احد الزوجين عن حقه الدين او العيين مع الا
 فيها من عفو فقد ترددوا لان بمنزلة اليمين ثم اخرج جري اليه بغيره او العيين مع الا
 قلنا مراد في العفو عن العيين اذ عفا عن حقه على وجهه كما يقال اذا اقبل الان في ملكه
 الاخرى لا لبراديه بلفظ النقل بل المراد باحد الزوجين ما موجب للنقل وهما كذلك المراد اذ عفا
 عن حقه في اسقط حقه باحد الزوجين المرجحة لا سقاط حقه اما باحد الا عفا في الذمة
 او بلفظ اليمين او بلفظ العفو على احد الزوجين **قول** والذي بينه عقد النكاح
 وهو الاسبا والمجد العفو عن بعض حقها لا يبيعه قبل طلق بغير امرها **قول** القول الثاني
 هو قول الشيخ في النهاية فان قال فيها الذي يبيعه عقد النكاح الالبه الا انما اذ جعلت
 امرها اليه امن وكلية في امرها به قال ابن ابي ريس وقال في الخلاف هو الالبه الجدة وهما
 ابن ابي ريس واشار المصم في المختلف واذ في الشيخ في الخلاف والاجماع فقال في النهاية على ذلك
 اجماع العرفه اصحابهم **قول** لو اصدقها مالا ثم تزوجها فطلقها قبل الجدة لم يكن له
 العفو فان بذلت نصف المهر لم يرد بغيره على الاشكال **قول** ينشأ عن ذكر الشيخ في المسبوط
 فقال فان بذلت من النصف اليه بزيادة قبل التناهي امر لا يهازيه او غير مبرور
 كانت كالصبي وان كان لعبد التناهي بالذهب الحق انه يرجع عليه لانها زيادة مستقلة
 بالخل فيم كالمطلوع قبل ان يزود من الخامس قال لا جبر لان الطلق لعبد التناهي
 كالتناهي المرفا شئت ولذلك لا لا يجب عليه بغيره **قول** ويحتمل في الرجوع في العيين

فان قال

مشغول بالبقاء **اقول** وجه هذا الاحتمال ان حق في الآية للعين فكان لان يرجع به في التمسك
 على تلكها في وقت الحداد **قول** ولو اصدقتها انه حال لا يرجع نصف الولد وتعمل عدله لانه
 ظهرت بالنقص **اقول** وجه الاول ظاهر لانه كان مبرورا وقت العقد وقد اصدقها المهر
 فكان لنصف المهر ايضا القول بنصف ما فرغ **قول** فان عادت تلك النصف اصل اعتبار
 رزاقها لانها زيادة حصلت باعتبارها فان انت قد نصف قبيلها مصروفا فمحل المهر
 ورثه وذهب ومنه النصف **قول** اذا اصدقها حليا مصروفا فله ثم صاعه على صورة
 محال لانه لا يملك الزيادة بسبب النصف المتخذة، فتكون سبيل الثاني الاول فله ان يمنع
 من اصد العين سبب ذات الاولى ولها الامتناع من العدل لسبب الجدة والثانية
 اما صاعه على صورة ما تملك لانه لا يملك من اصدها ان لا يرجع دفع العين لما
 ذكره المهر من الزيادة حصلت بعقلها فاحر على بدلها والاخر انها كبر لان حق في
 العين والزياة بسبب النصف المتخذة، عوض عن النصف التي ملكها لانها مساوية لها
 وهذا الاجزاء لم يذكر المهر مرجعا في الاول لو امتنع من بدل العين اصل الزيادة
 بنصف قيمة مصروفا لانها صارت سبب الزيادة لانه لو كان مضمرا عليها لا
 يلزم قبول مثل الذهب لبايع النصف فكان عليها المهر والمهر مثل وزنه ذهبها
 وغير النصف لان الصداق وقع على شيئين احدهما الجزء المأوى للمهر وهو الذهب وهو
 ذات الامثال فكان عليها مثل وزنه والاخر الجزء المصروفي عن النصف وهو ذات
 القيمة فكان عليها قيمة **قول** ولو اصدق الذميين ثم اطلق قبل الدخول بعد القبض
 والاسلام وقد صار خلاصه من نصفه فمحل عدم الرجوع بشي الزيادة في بدنها فيسقط
 حق من العين ولا يقل من من حين العقد الى حين القبض فكان من الزيادة في
اقول وجه الرجوع بنصفه لان حق للعين وهو مبرور غايتها انه كانت جزء منه واخذ
 عبرة لمن جهلها **قول** فعلى الاول لو ملك قبل الدخول اصل ان يرجع بمثل **اقول**
 لانه من ذوات الامثال لا يملك عدله اذ لو كانت الكتاب **قول** ولو اصدقها في وقت
 طلقها فلها النصف منه فمحل النصف من اصل الامتناع، القبض وقد ترافعا قبل الدخول
 ووجب مهر المثل **اقول** وجه استحقاقها النصف من لما ذكرناه اولها لا يملك في جهلها
 ويملك النصف **اقول** وجه النظر انها تفرقت في الرجوع بالبرية وقد سقط استحقاقها
 المهر بانقضاءها فكان الرجوع مضمرا عليها ومن حيث ان استحقاقها الرجوع انما يسفر
 بالدخول الذي يسفر استحقاقها وهو النصف فكانت صانعة للنصف المتفق
 ان يقال ان كان المهر عينا فمهره يرجع عليها بالرجوع لانها ملك الرجوع بالعقد
 وقد تفرقت قبل الرجوع فكان عليها كالحا ان الرجوع وان كان دينا فان قلنا بانها اذا ابرأت

الرجوع

الرجوع من الرجوع ثم طلق قبل الدخول يرجع عليها بالرجوع منها كذا لك وان قلنا يرجع بالنصف
 هذا بالنصف كما تقدم هناك **اقول** ان احتمال ثمان النصف ضعف جدا فان الامتناع او
 الصداق منها قبل الدخول يسقط الرجوع مهرها وقد كانت النصف الرجوع بالبرية فلا يسقط
 عليها منه شيء بسبب امتناعه **قول** لو وهبت النصف ثم طلقها قبل الدخول اصل الرجوع
 بالنصف الباقي في الرجوع **اقول** وجه الاول ان ملك النصف بالبرية والنصف الاخر بالطلاق
 قبل الدخول فكان الرجوع وجه الاخر ان لهبة النصف للزوج بمنزلة الاطلاق واذا تلف
 نصفه صدق وبقي نصفه كان مبرورا وصحت قبل النصف الثاني ولا قبل هذا اذا كان
 الصداق عين من ذوات النعم اما ان كان دينا على الزوج بربية النصف من النصف ومن
 النصف الاخر بالطلاق قبل الدخول واذا كانت عين من ذوات الامثال كان له على الامتناع
 الاخر نصف المهر ومنه النصف ولها الخيار في دفع العبد او ما سواها لان مملوكه
 نصف الصداق بالطلاق لقضائه يملك من كل جزء منه نصفه فذلك النصف المهر ومنه
 مثل نصف ما للغير بالبرية **قول** ولو وقع الابطال مع براء الولد رعا او اصابه
 للعين ثم بلغ الصبي بطل قبل الدخول يرجع النصف الى الولد لانه كالمهر وكذا لو وقع
 عند المهر رعا وعن الاجنبى على اشكال **اقول** وجه الاشكال من ان الدفع انما كان
 قصدا، الرابع من اظهره بالطلاق قد ظهر ان الواجب انما هو النصف فيرجع النصف
 الى المالك لا الى المطلق ومن ادعى الرجوع كان واجبا وقت الدفع والقضاء، فيبقى قوله
 في ذلك الزوج كالمهر واذا دخل الرجوع في ذلك الزوج ثم طلق قبل الدخول يرجع النصف
 اليه **قول** ولو ارادت الفسخ النكاح ورجع الصداق الى الولد ولد الوفاة والولد العقد
 نصف بعد الدخول وقبله على اشكال **اقول** لما بين كبقية يرجع نصف الصداق الى الزوج
 المطلق قبل الدخول اذا رجع اليه او تزوج وتزوج عنه هو او اجنبى واستشكل بعض
 المصنفين وارادوا هذا انه يتبع الواقع التي لان يرجع فيها الرجوع الصداق وقد ذكر
 ذلكنا امثلة اصدھا اذا ارادت الرجوع فانه يسقط مهرها ان كان قبل الدخول ولا
 يرجع الى الابن سواء كان صامنا ما كان تزوج ولله الصغير المهر من اجابها كما اذا رجع
 المهر زاد الزوج ابنة البكر مطلقا وتزوج الاب بالاداء عنه او قضا عنه اجنبى فانه في
 جميع المهر يرجع جميع المهر الى الزوج لانه حكم البكر وليس للاب ان يرجع في بنة
 ولله بعد الاقضية ولا للاجنبى ايضا عنه فيكون يرجع النصف فكان بمنزلة نكاح المهر
 له في البكر والصغير لم يعيد ذلك بعد الدخول ولا بد من هذا العبد لانه لو كان لا يزاد
 بعد الدخول استقر جميع المهر وثابتا اذا فسخ الزوج النكاح لعيب الزوجة بعد
 الدخول ورجع اليه جميع المهر هكذا قال المصنفين في يقال ان كان قد رسلها احد

ان ثبت للثمة عليه مهر امساكنا سواء انكر النكاح بان قال ليست زوجتي او القسم بان قال
 هذه زوجتي وهذا ابن منها ولم اسم لها مهر او قال ولا مهر لها على او سكت في المثل
 شيئا لان المهر قد سوت فيكون الرابطة من تزواجها وان لم يكن من وطئ صحيح اكبره
 والسبب في ثبوت مهر المثل قطعها على الرابطة النكاح بالصح ان لم يمسها ثم دخل تحت
 النكاح مهر المثل وان لم يمسها لم يمسها لكون النسبة اولم يمسها فيلزم مهر المثل ولما قيل
 ان ينسب ذلك فان الحكم بثبوت المال العيني عند مهر المثل مع ثبوت احتمال
 عدمه لا يجوز بوجه البينة او اقرار الزوج به وهما نفيان والاحتمال هنا محقق
 اما الاول فلا سكان وقوم الرابطة بعد صهر من الاب او المولى كما تقدم او بالحق
 من مزوجة او اما ثانيا فلا فكان تزويجه على اقل من مهر المثل ولا يلزم من النكاح ثبوت
 الاصل او سكت به ثبوت الامر لا سكان كذب في الحاشية والنسبة ليس لان المهر المثل
 من زيادة عما في ذمة للذمة والثالث ابلغ فانه المقر بانسبة لم يصدر من الاب الا ان
 بما يستلزم الرابطة الذي يكون وقوم عن عقد على حبه **قول** و لو خلا فادعت المواقعة
 قبلها فاقام البينة بالكتابة بطلت الدعوى والاختلاف للمبرة الاصلية فضل كلف في
 لان مشاهد حال الصبي المواقعة مع الحلة بالجلد **قول** انما يلزم ذلك هراجه من
 فانه قال واذا دخل بها فامر من جهتها استرنا وفي الرجل ان لم يوافقها وانكته اقامه
 البينة واقامها قبلت وان لم يكن كان لان ينفقها **قول** وانما اقامت شبهة
 لعقد من فادعى النكاح وانكرت قدم قولها وعصبه من وقيل مهر ونسقا **قول**
 القول بثبوت المهر من مذهب المصنف ونقل عن الشيخ ان القسم من سعيد بن جابر
 ونقل عن والده القول بلزم مهر ونسقا والشيخ في المبسوط اختيار الاول وكل ذلك
 ثم قال وهذا قريب **قول** ولو قال اصدقتك العبد فقالت بل لا اضمنه فالاقرب
 التحالف وثبت مهر المثل ويجوز لعقبة قول مع الياس **قول** وجوز في التحالف
 ان العقد الواقع على العبد غير العقد الواقع على الامة وكل منهما ادعى عقد النكاح
 الاخر فينقض كل منهما على نفسه اذ اقامه الاخر وجوز ثبوت مهر المثل ان المسمى
 الذي اذناه كل منهما بطل بين صاحبه فيكون كمن لم يمس مهر المثل ومهر المثل
 واما وجب احتمال لعقبة قوله فلا غبار **قول** ولو كان انكها في ملكه فقال فيك
 امالك فغالت على المولى الاول فغالتان ويرجع الى مهر المثل ويصح الاب با
 قوله وسيله مرقوف لا يمسى احداهما على اثبات لعقبة عليها ولا على سبيل
 لها **قول** لهذا الزوج على ما تقدم وهراة اذا كان ابر الزوج من كين للزوج وقال
 لها اصدقتك بانك فغالت بل في فعل التحالف ثبوت مهر المثل بمخالفات وبزوجه لها

مهر

مهر المثل بحكم عليه لعن العبد لاخره ما صار له لا مخرجه من ذلك فلو مات هذا الاب خلف
 بالاكاف ميراثه مدق قالوا ذكر ما مضى من ان لا يمسى الزوج ولا الزوجة ولا يقول اصدقتك
 وصار ميراثه ميراث الامة واما الزوج فلا نقول لم يمسى البية وهو باق على طلاق الزوج فميراثه
 وعلى القول بغير قول الزوج كمال الزوج وبما يقال انهما الحكم الحكم لم يمسى البية فميراثه ميراث الامة
 لان ميراثها او اقلها بل ان يقول ان ميراثه يكون موقوف على النكاح الا انما القول هو لا يوجب
 في ميراثه وهو باق على طلاق الزوج ومن انما يقول وهو لكونها ان تاحض من تركه لغدرها
 او عن من المهر على جهتها فان فصل منه شيء كان موقفا عنها ذكره من ان قال لا يمسى جهرا
قول في المفسدة الثالث في التزويج والافتاق والقسم به الزوجان على الزوج الموقوف
 لا يحكم القسم الا اذا ابتدأ بها **قول** العاقل بانها لا يجب الا اذا ابتدأ بها اشر
 في المبسوط فان قال فلا يمسى على القسم ابتداء لكون الذي يجب عليه القدر الكسوة والمهر
 والسكنى فمن كفل بهذا فلا يلزم القسم الا ان حق له فاذا اصبقت الزوج عليه ويجوز لزوجها
 من قولها سجد او عند صداقها فاما اذا اراد ان يتصدق بواحدة منهم فيجب عليه القسم
 لا ليس واحدة او في التزويج من الاخرى وهل ان يباين واحد ولست في الباقيات
 في نظر لانيه من الخصم **قول** ولان الخيار في صاكن واستوعا من البية **قول**
 فاما ما به مع القسم الليل واما النهار فله عليه وقيل يكون عندها ليلة بطلت عندها
 صحتها وهو مروي **قول** هذا قول ابن الجني فانه قال العبد يمسى النساء اذ كان حرا
 مملوكا لم يفسد احد من على الاخرى في الزوج لكون من نيت بعدل وقيل يصح ذلك
 الليل يجعل ذلك الحيا وجوب بيت الليل ويدل على ذلك ما رواه ابراهيم الكوفي قال
 سألت ابا عبد الله عن رجل اربع نسوة فبعثت عند ذلك منهن ثيابا لهن فبسن
 فاذ كان عند الرابعة في بيتها لم يمسها فصل عليه من هذا ثم فقال اما عليه ان يكون
 عندها في ليلتها واطلعت عندها صحتها ليس عليه ان يحاكمها اذ لم يرد ذلك **قول** ولا
 يجوز ان يدخل في ليلتها على صريها الا انما ابرأها فان استوعب الليل قبل ففسد
 احد البصاها حقها وقيل لا كما ابرأها حيا **قول** العاقل بذلك هذا الشيخ في المبسوط
قول وهل يتبى بالفرقة او بالاختيار بين الزوج وعدمه **قول** يعني ان القسم
 ان قلنا انها واجبة ابتداء كان الابتداء بالفرقة وان قلنا انها ليست واجبة كان لما
 نفس باختيار من غير فرقة وعلم ان الشيخ في المبسوط مع ان قال لا يجب القسم الا اذا
 فيها قال اذا اراد ان يبتدئ بواحدة منهم فيجب عليه القسم لكون ليسوا واحدة منهم
 او بالقسم من الاخرى وعليه ان القسم ينفق بالفرقة من زوجت لها الفرقة فلهما هذا
 هو الاخر وقال قدم قدم من مشا منهم **قول** وهل ينزل لعن بعضها من لاخره او لا

الفصل الثالث في القسم
 في النكاح

قوله

الاستة او يقطع اشكال **اقول** الواجب في القسم الحرة للثبات والامتناع على بعضهما
 هل يكون بمنزلة الحرة او بمنزلة الاستة او يقطع فيها اشكال ينشأ من قيام الاقبال الاحتمالي على كل
 واحدة اما الاول فلا في الاصل وجوب الاستة بوجه المرجحات المستلزمة العدل بنهق
 خرج منه الاستة على ما ذكره الاصحاب والعق بعضها ليست استة فربما وانها الحرة
 واما الثاني فلا في الاستة على ما ذكره الاصحاب فذلك ان حكمها استحقاق لقطعها بحرة
 الحرة من القسم والاصل بقاء ما لم يحرر حرة وليست حرة فكان حكمها الاول باقيا واما
 الثاني فلا في الاستة حرة فلا في الحرة ولا في الاستة فلا يكون حكمها حكم الاستة فكان
 الاحتمالات يكون البعض الذي يجوز منها الحكم الاحرار والبعض الباقي على الرق له
 حكم الامانة **قول** وليس له المنع عند غير المهرية او المراهية ثم ان كانت ليبتها مفسدة
 بلبلة المراهية بان عندها المتيقن والافق جواز البصل نظر اقرب لعدم لما فيه من حرة
 الخ **اقول** اذا كان عنده اربع زوجات فذهب واحدة من ليبتها الاصل فحرر رباها
 وقبل الزوج بان عند المهرية تلك البلية بان كانت بيلة المهرية متصلة بيلة المراهية
 سره كانت قبلها او بعدها بان عند المهرية لثنتين احدهما ليبتها والاخرى بيلة
 الذهب المتصلة بليتها اما لو كانت بيلة المهرية غير متصلة بيلة الذهب لم يكن لها
 بيلة مفسدة لا حرة هل للزوج ان يبيع للمهرية بوجه الثلثين وفي غير البيلة المفسدة فحررها
 فيها اشكال ينشأ من ان المسخر للفرقة ليس من اربع وهو يحصل سره احررها او الاول
 فربما عند المهرية عدم الجواز لان تلك المهرية قد ذهبت فعلا فحررها فلا احررها ثم احررها
 عن مسخر لغيره وهو ظم **قول** ولو حررت واحدة فعلى ان يسهل بغيرها قبل الله
اقول القابل بذلك هو الشيخ في البسوط فانه قال فيه واذا افرغ بنهق في سهم واحدة
 لعين حقها وليس لان يعدل بالسفر الى غيرها **قول** ولو سحى في احدى من فرقة
 فهو القضاء اشكال **قول** ينشأ من حكمها على غيرها لغير رضاها ولا فرغ بل حرة
 اختياره فكان عليه القضاء لغيرها لوجوب الترتيب بين الزوجات ومن حيث ان يترك
 سفر العيلة ليس لظلال القسم والامتناع ان يباروه وهو باطل اتفاقا **قول**
قول ولو سافر بالفرقة ثم فزع المراض في بعض المراض قضى للباقيات ما قام دون اتمام
 الرجوع على اشكال **اقول** ذلك من ان الرجوع مسافر فلا يقضي ايام السفر ومن
 ان المستحق منها هو سفر الغيب وقد لقطع حكمه باقاة من زمانا يلزم مفاو و الاصل
 بقاءه ذلك الحكم **قول** وروى عن الامانة ثم انك مسافر لم يكن حرم عليه الا ان يقضى
 ايام الامانة دون ايام السفر وكان قد عزم عليه ليقضي ايام السفر على اشكال **قول**
اقول اذا اراد السفر من الكون الى العباد ومثلا فانزع وسحى من احرزته القرعة

قالوا

ثم ارجل الى العباد فقام بها قضاء ايام الامانة معجدا دون ايام السفر بها لان سفر الغيب لا يقضي
 وقد حوت مع حق فاذ عزم له بعد ذلك انك سفر الى ستر من غير ان يكون قد عزم عليه الا انك لا
 بعض ايام السفر ايضا فذلك من عدم وجوب قضاء سفر الغيب اما ان كان في ستر من الكون السفر الى ستر
 ثم اقام بها معجدا ثم سافر بها الى ستر فقبل بعض البسوط ايام السفر فيها اشكال ينشأ من ان
 للغير لا يقضي ايام سفر من ان السفر الذي افرغ معه من الاجل انقطع بالامانة **قول** والاصح
 في القضية بان يحول طهرها اليه ويقل ان تقبل فاستها **اقول** القابل بذلك هو الشيخ في البسوط
 واختاره ابن ادریس وما ذهب اليه المهرية من ان يحول طهرها عنها الى المهرية اختياره على من يباري
 في رساله ولد محمد في القضية **قول** فان سعت غير الجمع من الامتناع احمل مسافر بعض المقد
اقول وجهه الاحتمال ان التقيد كالحرف من مع افرغ الامتناع من الجمع وغيره فاذ جلت
 بعض مفسدة ما اذا سحى بعض المقد **قول** في المقصد الرابع في الولادة والحاق الاولاد وكلام
 في الخصا بولس خيل يفر عن الذكر بدو وعن الانثى بان في مثل المقد وجبة **اقول** القابل
 وجوبه البسطة السيد الرافعي ابن الجنييد والمشهور بين الاصحاب بالاستحباب **قول** وهو مشهور
 اشهره قبل لغة وقبل سنة **اقول** اختلف على ما ذكره هذا الحمل على قول ثلث الاول
 عشرة أشهر ولها به الصق هذه الكفاية احسن الشيخ في الدين جعفر بن سعيد رجعله في
 الشيخ فلا يقال في اكثر الحمل ثلثة أشهر وقبل عشرة وهو حسن لبعضه الزوجان في كثير الشاف
 ثلثة أشهر وهو المشهور بين الاصحاب ذهب اليه الشيخ في التمهيد والبسوط والخلاف وقول
 ابن الجنييد المعتمد ابن ابراهيم وسلا من اعدوا في السيد الرافعي ذكره في حرم المهرية
 فقال فيه برهان الامانة لا يجوز ان يحول الزمن ثلثة أشهر وهو من هاهنا ابن ادریس
 اثبات الامانة وهو العقل الاخر الرافعي ذكره في الاشعار فقال فيه ثم انفردت به الامانة
 العقل بان اكثره الحمل منه وهو العقل الاخر للرخص في الاصل وجعله الشيخ في الخلاف وانه
 ولعله في البسوط فقال في اكثر الحمل ثلثة أشهر وقال بعض اصحابنا سنة **قول** وان تزوجت
 بعد العدة فان كنت بست أشهر من وطئ اثنان فهو ولد وان كان اربعة من وطئ الاول ويحمل
 القرعة **اقول** يريد ان اذا اطلق الرجل امراته فاعتدت وتزوجت بعد العدة ثم جاءت
 بولد لسنة اشهر من وطئ اثنان ولم يتجاوز اقصى مدة الحمل البسطة الى الاول فانه لا ينافي
 في انه يحمل القرعة لانها وان كانت الان فواشا للثان الا انها قد كانت فواشا للثان
 فانه للثان لانها فواشده ويحمل القرعة لانها وان كانت للثان وكان ان يقصر مدة اثنان
 عن اقل مدة الحمل كذلك ما تزاوت مدة الاول من اقصر فحمل ان يكون لكل منهما مالا
 يقطع عن كونها لاحدهما مع احتمال كونه لا فربده القرعة وهذا الاحتمال لا يبرهنه
 الشيخ في البسوط **قول** واما المذهب فان اجتمعت الشرايط الثلاثة لم يحل له فريضة لكن لو تعاق

الصبر الى اللسان ما نمت فاشاءا اليها لم يسر وكذا الوطيقا وان شئت استردت
على شكل **قول** يشاء من انهما احقت نفقة اليوم اوله لم يكن ناشرا اذا كانت
مكة والشور انما سقط ما بحسب الشور لولا ولا سقط ما وجب قبله نفقة هذا
اليوم وجبت عليه في الشور فلا يسقط به ومن ان النفقة اما ان كسب بالعقد بشرط
عدم الشور او بشرط التمكن وهما متفقان بالنسبة الى هذه اليوم فظهر عدم سقوط النفقة
فكان له سعادتها وكانت قبضت او منعها ولم ينفق لعدم حصول شرط الزوج كماله
المعبر عنه لم يحدد منها الشور ولا منع عن الاستمتاع بل كانت مكنة والمنع من قبل
الاشياء فلا يسقط به ما سخط به لان المطلق لحصول التمكن من جهة المنع من جهة الزوج
قول وهل الوجبة في الكسوة الامتناع او التملك اشكال اقرب الشاغل **قول** متناه
من ان العزم من الكسوة يحصل بالاستماع فيكون في المرأة لاصالة المرأة من جهة
التمليك من مودع والنقص بوجوب الكسوة على الزوج والمبتدأ من الفهم عند الاتفاق
تملكها هو الاقرب عند المصل لفعله تعالى على المودة له من جهة ومن كسوته من سكرها
او لا كما تملك ما يسوق من الرزق الى النفقة كذلك الكسوة وينبغي على الاحتمالين ما
ذكره المص **قول** ولو انقضت نصف السنة لم يمسها او لا احتمل على التملك التملك
اقول هذا ايضا نفقهم على ما ذكر من الاحتمالين وذلك انه اذا منع الزوج من الرزق
كسوته لانه السنة مثلا فظهر ان بعد انقضاء نصف السنة مسواه ليس بها او تملكها
قلنا ان الكسوة امتناع لا تملك كان له احداهما لغيره على ملكه عدم وقوعها في ذلك الزوجه
وانما كانت ستم ليسها بسبب الرزق وقد مر ان ذلك وان قلنا انها تملك احتلها او
جهات احدها المشترك بين الزوج والزوجه على سبب الرزق من لانه انما ملكها اياها
لجميع السنة بسبب الرزق المنقضية بوجوب الكسوة وقد ظهر امتناع الرزق في نفسها وجوب
ان يكون منقصور على المدين واجتمعت اختصاص الرزق بها لغيرها في ملكها الاصل بقاء
الملك كما لو اعطاه نفقة اليوم ثم طلقها في ثمانية **قول** والمقول قولهما مع
الاتفاق او عدم المواكفة وان كان في منزل على شكل **قول** ينشأ من تعارض
الاصل والظاهر ان الاصل عدم الاتفاق وعدم المواكفة والظاهر في هذا الزوج فان ظهر
من حال الرزق ان كانت في منزل الرزق انه يقوم بنفقة او الاحتمال الاول قول ابن
ابن ابي ليلى في الاصل الثاني ظاهر كلام الشيخ في الخلاف فان قال في غير الخبر الثالث سنة
اذا اختلف الزوجان بعد ان سلمت نفسها في قبض المهر او النفقة فالذي يرد
احتمالين ان القول قول الزوج وعليهما البينة واستدل بالجمع الفرضية احتياطية
العادة جارية بانها لا يكون من الدخول بها الا بعد ان يسبق المهر ولا يقم معه الا بغير

النفقة

النفقة فاذا اذعن خلاف العرف والعادة فعليه البينة وهذا الاستدلال مندوب على ان
ذلك **قول** ولو سكنت في منزلها نفق وجب الاجرة نظر **قول** ينشأ من وجوب السكن
عليه لم يحصل من مكان لها المطالبة بالاجرة ومن ان الظاهر سريها بالاسكان حيث سكنت
في منزلها من غير مطالبة **قول** ولو ساقرت لها عدة مندة يدا في تجارة فان كان معها
وجبت النفقة وان لم يكن معها فان كان لغيرها ذلك نفقة وان كان يدا في تجارة فان كان معها
قول وجب القرب ان سفرها الى مكان يدا في تجارة فان كان معها نفقة وان كان يدا في تجارة فان كان معها
النفقة كالمساورة في حاجته **قول** ولو ارسل السيد ابنة بعض الزمان كالليل دون
التيها من احتمل سقوط الرجوع او ما قبل من زمان المص **قول** وجه سقوط الرجوع ان النفقة منزلة
على التمكن التام وهو لا يتحقق زمانا دون زمان ولا مكانا دون مكان ولم يحصل سقوط الرجوع
النفقة لانها شرط وجوبها وجه سقوط البعض ان وقت الشرط انما حصل في ذلك الزمان
فلا يسقط النفقة فيما بعده كما لو شرطت يوما واحدا من نفقة انما سقطت في ذلك
الوقت لا في غير **قول** ولو صاست فزاد لم يسقط النفقة ان منعها ان كان رخصته وقضاءه
وقد انقضت ثمانية امارا كان غير مضيق كالنذر المطلق والكفارة فالاقرب ان لا منعها **قول**
وجه القرب ان الصوم في ذلك الوقت لم يعين لانها اجرة ما بين نفسه وتأخير وان كان القديم
النفق في غير منعهما من فعل المذهب **قول** وان طلقها قبل حصر المهر فالاقرب
الزوج **قول** يريد انه انذرت الزوجه صوم زمان معين في جبال الزوج كان للزوج
سهم من الصوم اذا كان النذر غير اذنه فلو طلقها قبل حصر ذلك الوقت الذي يعين به
النذر فالاقرب وجوب الصوم عليها سواء في طلاق او اذاعت اليه بعد حجبها اما الاول فانه
بينما طلقه كون ذلك الزمان المنذور لا خلا من الزوج به فلا سلطان عليها فيه فكان كالو
مذريت قبل تزويجه وبعد طلاقه اما الثاني فلان الزوج ليس له ابطال النذر بسبب العقد
الاول لما حصر زمان النذر من زمان العقد الاول فلم يكن عليها سلطة بسببه لا لمعيب
العقد الثاني لانها لنذر عليه ليس للزوج ان يجعله نذرا سابقا على زمان عقده **قول**
وكل مرض قلنا ان المص لو صاست سقطت والاقرب سقوطها النفقة ان سخطه الوطى بال
قلنا **قول** يريد انه في صومها من الصوم المندوب فصامت لم يسقط نفقة الا ان تمنع
عن الرزق فزادها اتم الصوم من غير ان يريد وجوبها فالاقرب عدم سقوط نفقة لانها لم
يتمتع بها من حققة فان ذلك انما يسبق لطلب منها الاستمتاع فتمتع اما اذا ارادت
الصوم في وقت لا يريد استمتاعا فان ذلك لا يقضي معها من حق من حققة فلم يكن سقطا
للفقطة بل سقطت نفقة اقطعا **قول** وليس منعها عن الصدقة الراجية في اول الوقت
ولا حق الراجية في عامه **قول** اما الحق الراجية فظاهر لانه واجب على الزوج اما

الصحة فلو قيل ان عدم جواز سفهما في اقلها مضافا فلما ذكره او لا من جوازها بمنعها من
 الصوم المبرور ففقدنا من مضى قبل الصيام في النذر المطلق والفقهاء في الفروع يذهبون
 بمنعها من الاحتياط وذلك ليرى مع تعينه عليها تحولا في الصلوات في اول الوقت فانها مباداة الى
 اقلها الرجوع في اول وقت لا يفرق معه الاحتياط في ذلك اليوم ولا في اكثره فلو كان الصلوة والاحتياط
 يكون من وقت الاحتياط مع الصلوة بالوجوب لاجل جواز منه ومنه وهذا ما عطل في الاحتياط للصوم
 في التخلص من المناقاة بين القولين **قول** ويجب النفقة المطلقة زوجة الا اذا اخلت من الشبهة
 ما حوت عنه الزوج وقتلنا لارجع في الحال فلا يجب النفقة على اشكال **قول** ومع ذلك انما يطلق
 الزوج على جنة طلاقا مرجعا فانه يجب عليه النفقة على زوجته ان كان يخرج من عتده الا في مرضه
 وهو انه لو حملت من غير زوجي الزوجة فان عتده الزوج بقطع نفقته من الوطى فرض الحمل بعد الطلاق
 عنه الزوج فانه النفقة على كسبها لا على كسبها اخرى وهو ان يطلق ان يرجع زوجته
 في زمان الحمل الا ان قلنا لارجع لانها سقطت على اشكال فبما هو صدق انها سقطت على
 مرجعها لم يخرج عتدها من الزوج فكان عليها الاتفاق من انهاء زمان الحمل ليست زوجة لا
 في زمان الحمل وليست زوجة ولا في عدمه فلو لم يكن النفقة لوجبة عليه **قول** والنفقة كالطلاق ولا
 حصل براءه وان استند الى اعتبارها او غيرها سقطت جميع المهر الا في العتة النفقة بعد
 لا يسقط المهر للنفقة كانت حايلا ابعاد على اشكال **قول** بريدان في النكاح بحري
 مجرى الطلاق فان حصل الفسخ بسبب الزوج وكان قبل الدخول فلا نفقة لها الا في النكاح
 العقد في الحال فكان بمنزلة الطلاق البائن فلا نفقة لها فيه وان كان بعد الدخول كان زوجا
 لانه لا يحصل الفسخ في الحال اذا لم يكن من فطر بل ينظر العدة والزوج فيها بانه ليس ذلك
 عليه النفقة كما لو طلق مرجعا وان حصل لعيب فيه واخبرته ان الفسخ اذ كان قد وقع الزوج
 فيها وان كان قبل الدخول فلا مهر الا في العتة لا في غيرها انما ذكر في موضع
 يسقط الحمل للزوجة النفقة لانه بالطلاق السابق وان كان بعد الدخول فالمهر لا يسقط
 ولها النفقة فانها سقطت ان كانت الزوجة حاملة من الحمل لانه كالطلاق البائن وان كان
 حاملة من سقطت النفقة اشكال فبما هو صدق انها سقطت على اشكال **قول** والنفقة على سبب النكاح
 وان كانت النفقة فكذا من هي حكمها من احتصاص وجوب نفقة البائن بالطلاق
 الحاصل فلا تعدل في النكاح ولا في احوال الزمته من وجوب النفقة هذه اذا قلنا في
 نفقة المطلقة الحامل لها اما اذا قلنا ان النفقة للحامل اذ ذهب الرجوع في المسبوق فان النفقة
 يجب هنا الرجوع سمي النفقة على الحمل **قول** وفراق اللعان كالبائن فاذا انقضت
 على الولد المتوفى الذب نفقة فزوجها بالنفقة اشكال **قول** من ادان نفقة
 الغريب لا يجب قضاءها اذ ما امرها بالنفقة عليه فلم يكن لها الرجوع عليه بها ومن ان

النفقة

النفقة او لندو اللعان لبقية سبب حكم الحاكم بوجوب النفقة عليها فكان ما ساق
 مباحث فيها فكلت لها الرجوع عليه وهذا الاخر من ذهب في المبرور **قول** والنفقة
 على الشبهة كانت في النكاح فلا نفقة لها على الزوج على اشكال **قول** من ادان نفقة
 ذات النكاح من الاحتياط سبب كونها معتدة من غيره من ان يقع الزوج من وطئها
 من جنة ما لم يزوجها من غيره الا في النكاح فلو طلقها من غير ما وجب فلا يسقط نفقة لوجود الفسخ
 لزوجها وهو العقد وعدم نشوئها واذل في هذه المكالمة تطرفان الحكم قال قبل ذلك ان
 الحامل على الشبهة في العدة المرجعة اذا قلنا للزوج الرجوع كسب عليه النفقة لم يرد في
 ذلك وهذا مرد في جوبها على الزوج الذي لم يطلق الا حملت بوطئ المبرور مع ان المطلقة
 مرجعها انما وجب لها النفقة لانها في حكم الزوجة فكان وجوب نفقة المبرورة اخرى **قول**
 وفي المتوفى عنها امرأه الحمل من اتيان الشبهة نفقة لها الا في النكاح فلو طلقها من غير ما وجب
قول الرواية المشهورة بان النفقة للحامل المتوفى عنها امرأه رجعا هي ما رواه الاصحاب الكبار
 عن الصادق في المرأة الحامل المتوفى عنها امرأه رجعا هي نفقة والافق الحسن من علي
 عن الصادق انه قال في الحامل المتوفى عنها امرأه نفقة لها الا في النكاح فلو طلقها من غير ما وجب
 نفقة عليها من نصيب ولها هي من ابر الصلاح الكبار ايضا عن الصادق قال
 المرأة الحامل المتوفى عنها امرأه رجعا هي نفقة عليها من مالها الذي في يدها **قول** والنفقة
 الاتفاق وانكرته فان كان عابا فغلبت البينة وان تعدت حلفت وحكم لها وان كان حائلا
 معها كذلك على اشكال **قول** قد تقدمت هذه المسئلة ذكرنا ان مناشا الاشكال فيها
 من تعارض الاصل والظاهر **قول** وادعت البائع بانها حاملة ونوع البها نفقة كل يوم
 في الزمان طهر الحمل والاشهادت وان الرأبها بكفيل اشكال **قول** من ادان نفقة
 حكم الشارع بكونها سقطت للنفقة كل يوم ان يقع او طهر بطلان الحمل ولا يجب على المشتري
 اقراره كغيره على صحة من عدم النفقة بالحمل وتحريره من فطرته بالقتل وبيع النفقة
 جميعا بين المشتري **قول** ولعجز عن الفوت بالنفقة في تسلط المرأة على الفسخ من اتيانك
 شهرها لعدم **قول** الرواية المشهورة في ما رواه الشيخ بطريقه عن جعفر بن قزوين
 عن ابيه عن سعد بن محمد بن محمد بن عيسى عن ابيه عن عبد الله بن المغيرة عن السكن
 جعفر بن محمد بن عيسى عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن سعد بن علي عن ابيه عن
 عليهما كان مردها معسر فاب ان يحبس وقال ان مع العسر يسرا والاخرى يسرا
 الشيخ عن احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن مسان عن محمد بن عثمان وخلفه بن حماد
 عن محمد بن عبد الله بن الفضل بن محمد بن ابي عبد الله عن محمد بن قزوين عن ابيه
 مردها فليسق ما اتاهها من نفقة عليها ما بقي صليها مع كسرة والافق بينهما اذ علم

ان المصنف في الخلاف قبل المسئلة فقال مسئلة المشهور انه لا جبر للمزوجة
باعتبارها في النقصا حاشا في الشك في البسوط والخلاف ووجب عليها الصبر وقال ابن
وايت ادر ليس على ما يقتضي لزوم العقد وقال ابن الجبتي بالخير لردايعه ان الصادق لم
يدكر المردايع ولا جبره بان قال فهو عارض بمسارعي عن امير المؤمنين ثم ان امرأة
على وجه الحديث وقرئ اية الجبتي في كتابه ولو كانها وامر كان لها ان تضع حتى
تفرض بها فها كانت تفرضها واجبة عليه ولو دخل بها ثم عسر لم يكن لها ان تنزع منه
ولم يقتل فضع ثم قال بعد كلام طويل ومما قيل في عدة كذا في احتمال فقال وقد
عن ابن عبيد بن عمير قال اذا كان الرجل على امرأته ما لم يرض عنها او طبعها ما لم يعلم صلها
معدة الاطلاق او فرفق بينهما ولا يرضى ثم خرج عندها كان احب اليها ثم قال هذا اذا كان قد
غرها بغيره وقد مره على الصادق والنقصان كان النكاح قد دفع وقد علمت البصر
فكانها مضت لسقوط ما كتب لها من النفقة **قوله** ولو قلنا بالنقض مع الفرج فليس
بالفرج من الادام والنكوة او النكوة او نفقة الحادى اشكال **قوله** هذا انما هو على الزوجه
فهل يتلصق على الفرج مع اعتبار الزوج على النفقة منته الاشكال من ثبوت كون
سبب التلصق على الفرج النكاح وهو محقق اذ هو عبارة عن مجامع ما تقدم وقد عرفت
فكان لها الفرج على ما يقتضي الرواية المول عليها ومن ان الفرج انما هو مجامع
يكون لكان الضرورة وهي يتلصق بحصول الفرج لا غير والان تسقطها على الفرج على خلاف
الاصول فلا ثبت الفرج عن الفرج لعدم اسكان الحياة بدونه فيبقى ما تقدم على اصل المسئلة
قوله ولو رويتم بالاعتبار فليس لها الفرج بعد ذلك كالموطأ منها او لا كما تعبنا اشكال
قوله هذا انما هو على ما تقدم ومنته الاشكال ان من تحدد الاسم الى سببها نفقة
فلا يسقط بالاسقاط كما اذا سقط المول منها حقها من المطالبة ومن انها رويتم
باعتبارها فليس يكون لها الفرج بعد ذلك كما رويتم لغيره وقرئ لها الموطأ منها او لا
كما تعبنا بشارة من الاشكال ونعني كما قلناه **قوله** وان كانا ورثة على مائة
قوله يريد بالاشك في النفقة على احد من الاقارب ممن لم يعلها مشيئة البنت دون
نفسه الاخره والاخرات والاعمام والعقات والاحوال والحوالات واولادهم على اوتوا
وان كانا ورثة وهو المشهور بين الاصحاب وقال الشيخ رحمه الله كتب النفقة اذا كانا
ولم قاله **قوله** وليزير الكتاب النفقة نفسه وزوجه وهل يجب الاقارب اشكال
قوله من قال ان نفقة الاقارب انما يجب على وصاله على العنى بهذا الدال له
بواسي ما تنسق الزوج حقه ومن ان لا يكون مكسبا كالنفس فيلزم نفقة بالكتاب كما
كالزير للمزوجة **قوله** والاقارب عدم اشتراط النفقة على الكتاب **قوله** يريد ان

ان عدم التمسك من التمسك ثروا في وجوب الاغناق على المعدم لان التمسك من الاكساب كالتمسك فلا
يحبس نفقة على قيسه ولان وجوب الاغناق على نفق الاصل فلا ثبت الاصح نفقة السبب
له **قوله** ويجب على القادر على الكتاب كما يجب على العنى على اشكال **قوله** هذا تقدمت
قوله وكذا في الزوجه وانما اصل التمسك اما بالسوية او على نسبة الميراث واختصاص المذكر
قوله يريد انه لو كان للغير اولاد ذكر وانما اشكال في وجوب النفقة عليهم بل لا وجه
استثناهم في وجوب النفقة بالسوية لان الفرج يوجب نفقة كما ان كل واحد منهم ولا ينفق
عليه وهو مع مثل ذلك فيجب ان يحجب عن الزواجر وثانها وجوبه اعلم على نسبة الارث لان الزوجه
والاثره تفاوت بها استحقاقهم فلذا انتفاءت بها باليمن بها اعلم وثانها وجوبه على الزوجه
دون الاناث فان الذي عهد من الشارع عند اجتماع شخصين احد واحد ذكر والاخر اثنى فاما
كجس في الزوجه واحد وجب عليه الاغناق فان النفقة عند اجتماعها يجب على الذكر فانه
كالمالك اب وام مهران فانه لو لم يفر وكل منهما عن صاحبه وجبت نفقة الولد عليه عند
اجتماعه يجب على الاب خاصة فلذا هنا **قوله** ولو كان امة ميسرة او فربلب فها سارة
على اشكال **قوله** هذا انما هو على ان الكتاب هل يجب عليه نفقة قريش ام لا فان قلنا لا
كتب فلا اشكال في اختصاصه وجب نفقة الاب بالميسرة ان قلنا بالزوجه هل تفرق
النفقة في اشكال في اختصاصه وجب نفقة بنته من الحكم وجب نفقة على كل منها بالزوجه
فكانت نفقة بنتها عند الاجتماع ومن ان وجبها على الكتاب ولم يجد غيرها لكان الضرورة وعدمه
النفقة بها التفرق مرجح لان وجب نفقة في حق الكتاب اضعف وهذا كان في اصل
وجوبها عليه اشكال بخلاف العنى فان النفقة واجبة عليه قطعا **قوله** ولو كان له امر
وثبت احتمال التمسك واختصاصه بالنفقة **قوله** لو كان العمام وثبت ميسرة
اصل وجوب النفقة عليها الزوج والعقارب بالنفقة وجب الاغناق مع البسار فها و ثابها
في الزوجه يوجب اختصاصه وجب النفقة بالبنت دون الام لانها ولد كما لا يخفى لم واجبت
كان النفقة على الابن خاصة **قوله** ولو لم تنفع به احدهم مع التمسك فالوجه القربة
قوله يريد انه لو كان الاقارب جماعة ممن كتب الاغناق عليهم من غير ترجيح كالجماعة من
الاولاد ونفقت عنهم ما يلزم عدمه وكان بحيث انهم لم يشرروا فيه فخرج عن هذا الاستماع
لاصحابه واربعه ان يقع بينهم لانه يجب عليه صرفه بالمال ولا يشره بالمال ولا يوجد ما وجب
لغيره فثبت القربة **قوله** فان حصل من احد من اصل القربة بينا جميع ومن عدا
الاول **قوله** وخرجت القربة لانه محض بالفاضل عن قربة المنفق فيبقى منه شيء بعد
العدا اصل القربة بينا جميع اعني بين الذي خرج اولاد بين الباقيين لوجه القربة المرجية
للاضاق في جميع وكونه قد حصل اليه ما دفع به الضرورة الحاشية لا مقي استحقاقه بالبقية باقى

وغيره

باقية ومن ان الفقد لسد الخلق ووقع الضرر وقد اندمجت ضرورة الاول فيخرج من
 عدا **قول** ولو كان احد الاقرب اشدها حجة الصغر مع الاب اصل بقدم **قول** في
 الشان الزوج بل في الحاجة والضرورة كمان في الصغر اشدها مكان كبيل حلاصه
 بها **قول** ولو خرجت من الانفاق على الولد لم يدر بالثبوت فان خرجت انفق عليها من بيت
 المال ولا يجب عليها ولو كانت الكفاية بالزوج وجب فان نفق الجميع فوق البيع شك
قول مشتاق من التي من بيع اشياء الاداء ومن حصول الضرر المؤدى الى هذا كما تقدم
 ابصر في نفقها **قول** وفي غير المذكور ما يقع عليه الذكاة للجلد وعليه ادعى ان كبره الاقرب
 الشان **قول** يريد انما اذا كان للزوج من دية ما لا يدخل فيها لثقت يقع عليها الذكاة لاجل جرحها
 كالسب وادعت من الانفاق عليها لعل يحكم على بيعها عيا او يجرى على البيع او الذكاة
 وتجعل الجنازة في الشان المالك الاقرب عند المالك الثاني لانه المالك ان الفعل كان فيها
 فان المالك قد كان يخرج من ابقائها والانفاق عليها وبيع بيعها وتذكيرها لا يجب
 عليها اذ على النقيض فاذا استن من احد الشان لم يخرج عن كونه يخرج به الاخر من لم يقض
 ذلك فحين البيع عليه دون غيره **قوله** في الباب الاول في الطلاق
قوله في الاصل طلاق الصبي ان كان مميزا وان بلغ عشرة اقل من اية ضعفه **قول** هو غرض
 صحة الطلاق عند المصالح ان يكون مميزا المطلق بالاضافة الى صبي طلاق الصبي ان كان مميزا يمكن
 الطلاق وهو قول ابن ادریس والاصحاب وطاهر كلام سلاسل خلافا للمنفق في المقصد للشيخ
 في النهاية وعلى بن بابويه في الرسالة ولا يبرأ من الزوج ولا من حرمه حيث حرمه اطلاق الصبي
 اذا بلغ عشر سنين لما رواه ابن ابي عمير عن الصادق قال يجوز طلاق الصبي اذا بلغ عشر سنين
 ولما رواه مسلمة قال ما لم يمتن اطلاق العلام لم يحكم وصدق قال اذا طلق للسنه وضعه
 في موضعها فلا بأس به اجز تضعف للسنه اما الاول فكان ابن بكير ضعيف واما الثاني فلا
 سماع هذا هو جماعة بن مهران بن عبد الرحمن الحنفية وان كان قد دلت على انما
 وافق المذهب رواه بن مهران بن عبد الرحمن الحنفية وان كان قد دلت على انما
 مصلود الطلاق في الطلاق عنه اشكال **قول** اي لو كان الحزبه يعتبر الزوج ادولها
 ينفق وقتا معتبرا والحزبه في نيت معين لم يصح الطلاق عنه لان له ما يرجع فيه عقله
 كالصبي المدعى في الطلاق عنه لولا عذر عايبا كالنكاح اما لو كان الطلاق مشملا على
 مصلود وانتم من طلاقها وقتا معتبرا مثل الحزبه لولا ان يطلق عنه وقت حرمه
 فيه اشكال يشك من ان الاصل في طلاق الزوج وانما جعل للزوج الطلاق من الحزبه
 لعدم العلم بقصد وهو هنا منصرف فانه قصد لعدم الطلاق فذلك ما يشك منه وقت
 اما قد من ان للزوج في حال الحزبه اعتما وصلى الطلاق من مصلود فكان لم يطلق

كنا في الفرق والطلب

اشبه

قول ويصح التوكيل من العايب بجملة ما له من الحق على ما في **قول** لا خلاف في حرمه وتوكيل العايب
 في الطلاق وهو يصح في كل يصح في كل ما له من الحق الا في اقسام الاقرب لان احدها الصغر وذهب اليه المصنف
 وهو قول ابن ادریس في هذا الكلام ايما تجنيد خلافا للشيخ ومن البراءة ومن حرمه حيث
 منع من توكيل العايب فيه **قول** والنعين على **قول** ذهب قوم الى ان النعنع
 شرط في صود الطلاق وهو قول السبب المرفوع من النعنع للشيخ فلو ان احدها مثل هذا او الاخر
 ان النعنع ليس شرط ذكر في السبب **قول** ولو تعددت وتوى واحدة وقع الاطلاق على
قول لو تعدد الزوجات وطلق واحدة فان توى معين مع اجماع او الاقرب ما ذكرناه من
 الخلاف في طلق واحدة غير معينة لانه لا يطلاق قبل بيعه ليعين للطلاق
 من شاء وهو الاخر **قول** قد تقدم ان مذهب السبب في النعنع شرط النعنع في طلق واحد
 ولم ينعينها في غيره ولا في الخط كان باطلا على هذه القول وهو احد قول الشيخ كما تقدم والآخر
 ان يصح ذكر في السبب في ما ذكرناه من الصغر بغيره من شاء للطلاق وهو الذي فراده
 لان الاصل صود الطلاق ثم يبيع عن هذه القول في الخلاف وجعل النعنع شرط **قول** ولو
 قال هذه طلق او هذه قبل طلعت الشان النعنع للطلاق من شاء مرة الاولى
 والثانية وهو من ان قصد العطف على احد هما او قصد العطف على الثانية عين الاولى
 او الثانية والثانية **قول** هذا ان يقع على العقل بعينه كون النعنع شرط في صود الطلاق ذكره
 الشيخ في السبب فقال ولو كان له ثلث نسوة فقال طلعت هذه او هذه وهذه طلعت
 الشان وقد اجمعت الطلاق في الاول والثانية فيقال لعينه في انما سبب قبل بعينه ليس
 هذا ظاهر الكلام بل ظاهر طلعت هذه او هذه وهذه عطف على الثلث عطف
 الشان على الشان فيكون قد اجمعت الطلاق بين الاولى والثانية والثالثة فيقول عين في
 الاول او في الثانية والثالثة والاول فيفسر انما هو قوله وطلعت هذه واذ استعمل
 الكلام لغير اقرار فلا ينعى للاقرار فيه القول الاخرى الصبح قال ان قصد المطلق
 عطف الشان على احد هما بغيره المطلق المهر كان القول بان يطلق الشان قطعها
 هو الحق وان قصد عطفها او الثانية كان القول بان لها حق الشان هو الحق فنعين
 ح كما الاول في صود الطلاق او الثانية والثالثة جميعا او قول وجب والقصد الى احد
 العين لكلام في رواية النعنع عند الاطلاق **قول** ولما مات قبل النعنع اخرج ويكنى
 مرفعا مع المسبة على القربان **قول** اذا مات المطلق قبل ان يعين اخرج وكل كتب
 مرفعه لا يخرج من المطلق في القولين اللذين حكاهما الشيخ في مرفعه اما القول
 بانها يطلق الشان قطعها لولا انما الى مرفعه بل كتب اسم الاول في مرفعه مرفعه
 والثاني في مرفعه فمن خرج اسمها حكم بطلانها وعلى القول الاخر مكتبا اسم الاول في مرفعه

والثانية والثالثة رتبة فان خرجت الاولى طلعت خاتمة وان خرجت الثانية والثالثة طلعت
 جميعا على قولهم من احتمال ان يكون قصد طعنها على المطلقة المبررة وعلى الثانية فلا بد
 من رتبة الثالث فكذلك ثلث رتبة الاول في رتبة الثانية والثالثة في رتبة الثانية وحدها
 في رتبة الرابع فالطلاق فان خرجت الاول في رتبة الاولى او بعد طلاق الثانية
 لان الطلاق مرة والطلاق في رتبة واحدة او هذه وسبق الاستبراء في طلاق الثانية وعدم
 لا يمكن ان يكون المطلق قصد بقوله وهذه عطفا على المطلقة ولها الاجل لهذا الاحوال
 من رتبة مفرقة ويمكن ان يكون قصد عطفا على الثانية التي ساقها على الرتبة ولها الاجل
 احتمال رتبة معها في رتبة الاستبراء حالها فان خرجت رتبة المبررة في رتبة الاولى
 وان خرجت الاخرى التي مع الثانية كان حكمها حكمها في عدم الطلاق وان خرجت
 او لا رتبة الثانية والثالثة حكم الطلاق جميعا كما كانت الاولى على الرتبة وان خرجت
 او لا رتبة الثانية حكم الطلاق فيما سبق الاستبراء بين الاول والثاني في رتبة
 الاول حكم الطلاق فيما دلت الثانية مرة في رتبة رتبة الثانية مع الثانية حكم الطلاق
 الثانية ايضا في الثالثة لعل الاولى على الرتبة فيكون رتبة مع الثانية على القولين انه
 يكتسب ثلث رتبة واحدة مهمته وهو عطفا والمهمة قصد المطلقة لا للرتبة وذلك لان الثانية
 عند الحكم بهم لا بعد طعنها على الثانية على احدى العيين المطلقة منها مطلقا
 فقال في رتبة مفرقة في حوال الطلاقات من الترتيب الاول او الاول والثانية
 اعني الثالثة على القولين دون قولنا فان الثانية التي عنده هي من رتبة ليست مهمته على
 القولين المشتركيهما وقد تقدم به ان كسيرة فرقة هاتين الاكثاف بالرفق
قول وقال احدكم طلاق وقال امرت الاجنبية قبل وقال سعيد واشتركتا فيه
 قبل لا تقبل لانه قصد الاجنبية **قول** ذكر الشيخ في المبسوط هاتين المسئلتين ولم
 يفرق بينهما لانه قال في رتبة اذا نظر الى امراته واجنبية فقال احدهما طلاق ثم قال فثبت الاجنبية
 لم يقع الطلاق على وجهه بل خلافا وكان اسم رتبة جنسية فقال زينة طلاق ثم قال
 عطف به جازع وكان له جازع اسمها زينة عندنا فقبل منه عندنا لا تقبل من القولين
 بهما ان قوله احدهما طلاق لكل واحد منهما لفظا فاذ اجزأ به احدهما قبل من ليس
 لبلل الاخرى لانه ما طلق الا واحد وانما شاركتها في هذا الاسم لان اللفظ ياتي
 ولها اذا كان اللفظ لا يشاء لاداة واحدة فالعادة ان لا يعلق الا من هو في رتبة
 انه لا فرق بين الموصيتين **قول** هل يقع الطلاق بالمعينة من حيث الانشاء او من
 حيث النية الاخرى **قول** فيجب للعدة من حيث النية **قول** هذا القول في
 على عدم الطلاق من غير نية وهو انما اطلق احدهما من غير نية ثم عين للعدة

وذكر

أخرى حكم بقرحة الطلاق من وقت انشاء او من حين النية في المبسوط ان يقع من حيث
 النية بغير الطلاق قال لان الانشاء وقع وانما هي النية عنهما النية قال الاخرى من حيث
 النية وجه القرب ما ذكره النية في نهاية الوصول في الطلاق امرين فبغير النية
 فقبل النية لرفع الطلاق في واحدة من النية لعدم الاحكام بكونه الموجه قبل النية
 في الطلاق بل لم يزل حاشا في الطلاق عندنا لان النية **قول** والاخرى من حيث
 معادها باخر من شاء منها **قول** اما يخرج وطعها جميعا فلا يستلزم وطع المطلقة وهو يخرج
 وانما باخر من وطع واحدة من حيث نية فلا نية من جهة منها او المطلقة موكول الى اختياره فان
 وطع احدهما نية الطلاق في الاخرى فكان وطع الرتبة جزءا في الحكم الاول نظر لانه اذا
 الطلاق لرفع النية النية كما كانت باقية على الرتبة فيكون وطعها جزءا **قول** وروى
 قبلها ولم يثبتها نية في الاول ان لا نية في المبررة والاخرى بل في رتبة حتى يعطى **قول**
 وجه القرب **قول** وجه القرب ان النية في الطلاق فانه انما يقع الطلاق عند النية كما
 انه المصوب ليس بالواحد ان يطقن فلم يكت له ان نية واما الفرقة فانها انما يستلزم شيئا
 وجد لم يعلم بعينه كالوطن واحد على النية واشتركت في رتبة قبل الذكر اما اذا لم
 يقع في نفس الامر طلاق واحدة بعينها فانه لا يثبت في الفرقة واما الاكثاف على المطلق
 فلا يخص الرتبة في رتبة المبررة له فكان كسيرة في رتبة النية قبل موته كما كانت
 تقدم من النظر فانه اذا لم يقع الطلاق قبل النية لم يحصل النية قبل موته كما كانت
 مروجة في حال الموت ومراعاة بالسوية فلا حاجة الى الاكثاف في انما وقف لوقتها بقرحة
 الطلاق من وقت تلفظ بالصيغة في رتبة ما قلناه ما قال المصنف في ذلك وهو قوله ما قلناه
 فان لكان نية من شاء وليس في رتبة ما قلناه والآن لا بد من رتبة ما قلناه
 بقرحة الطلاق بالنية وتكون نية في رتبة ما قلناه ما قلناه في رتبة ما قلناه
 من حيث النية كما حكم بقرحة منها جميعا على هذه القول وعدم اذ انها جميعا من رتبة
 من رتبة **قول** وهل يكون الرطب بينا في الشكل **قول** لا يثبت احدان هذه المسئلة
 في النية من حيث الاول وقد ذكرنا ان بينهما مسافة فانه قال لو طع احداهما او قلنا يقع
 الطلاق في اللفظ كانه نية وان قلنا بالنية لم يثبت الرطب لان مراد المصنف من رتبة
 اذا طلع واحد من رتبة لا قصد الا قصد الرطب وهذا اذا طلع واحدة من رتبة ثم وطع
 اشتركت في رتبة النية في رتبة في ذلك الرطب فاذ او طعها اهل يكون ذلك نية في رتبة
 الشكل نية من رتبة الطلاق في رتبة واحدة قطعا فلم يكن الرطب هو الرتبة
 اذا وطعها اذا كانت باقية بعد انقضاء عدتها اذا كانت رجعية فهل مرادوا الاجل
 صيانة فعل المسلم في رتبة من اصله وقوله الرطب بكل منهما في رتبة في ذلك الرتبة

فانه قال فلهذا يطلق الفسخ والعدة المثلثة قال ومنه الخبر ثم قال لمجدافا بالاربعين والاعا الخ
 فاصل ذلك ان المدة من جمل الفسخ ليست من ان يعتزل النساء بعد عشرين يوما فاحتمل ان
 في سرهما ابراهيم فخرت هذه الآية باليهما النبي صلى الله عليه وسلم لان كونهن من الحيض والنفاس
 ونزولها فاعا لهن امتنعوا واسترجعن من اجل ذلك كونهن من الحيض والنفاس والعدة المثلثة
 فان البتة انما للحيض من كونهن من اجل اعطوا فاحتمل ان البتة من كونهن من الحيض والنفاس
 من ذلك فلهذا عين المرأة فلهذا عين المرأة فلهذا عين المرأة فلهذا عين المرأة
 لا يقع حوا للشيخ حيث فصل في البتة ما هذا معناه وهو ان لم يكن من الحيض والنفاس
 ولو نرى في الفسخ ليطي لطلاق على هذا ههنا يقبل في الفسخ لان الفسخ ليطي
 وان سجد فصل ايضا قال ان قصد العوض في رواية حق الفسخ عليها **اقول** عند المص
 بالاشارة الى العوض عن المطلق كالاحرس في رواية حق الفسخ عليها **اقول** عند المص
 ان طلاق الاحرس يقع بالاشارة المقتضية لذلك وهو من حيث هو انما لا ينفك عن
 وابن ادریس وفي رواية انما يقع الفسخ على امرها وهو من حيث هو انما لا ينفك عن
 في المص وابن حجر والرواية المشارة اليها هي رواية في بصير المكوك كل من امرها
 عليها لم قال طلاق الاحرس بان ما قد سقطها بضعها على امرها ثم لغيرها **اقول**
 والاشارة الى ان كان غايها على **اقول** يريد ان لا يقع الطلاق بالكتابة البتة وان
 كان المطلق غايها وهو من حيث هو انما لا ينفك عن
 الاحراز يقع قال في الفسخ وهو قول ابن ابراهيم وابن حجر **قوله** فلو قال المظاهر المدخل بها
 انت طلق للمدة ما لا يقرب الطلاق لان المدعى لا يقع بغيره ليس بمقصود **اقول** يريد
 اقرب للمدعي ان لا يقع كما ذكره خلافا للشيخ حيث قلنا ما يل الخلاف بان يقع
 فلهذا قلنا انما قال في المص لم يجبا معها فبان ان طلق للمدة وقع طلاق في الحال وقوله
 بدعة لغو الا ان موطنها طلق اذا احضرت فانه لا يقع اصلا الا على شرط لكنه قال
 بعد ذلك لو قال لها انت طلق طلاق المخرج فانه لا يقع بغيره ولان قوله خرج يعيدها
 والطلاق ليس من لا يكون فبما اذا ثبت ان غير ما كان سبعا وطلاق البتة لا
 يقع عندنا وظاهر كلامه متنا **قوله** اما لو قال ليطي طلقا ثلاثة اطلاق فانه
 لا يقرب لوجه **اقول** وجه القرب ان الصنف ليست رافعة لتقضي القصد فيقع بقوله
 طلق خلافا للشيخ في البتة حيث قال لو قال انت طلق ليطي طلقا فانه لا يقع واحدا
 المح في الخلف **قوله** ولو قال انت طلق فليل طلق او بعدها او قبلها او معها الم
 يقع وان كانت مدخلا لهما ويجعل الزوج فوالله من طلق او قبل طلق او بعدها او معها
اقول وجه هذا الاحتمال انما اضافها باللفظ الصحيح الموضع للطلاق وهو قولنا انت طلق

وهذه

وهذه الضميمة الاخيرة ليست من الفسخ لانها كانت في اطلاق كان واقعا بخلاف اطلاقها
 لانه وصف المطلقه المتعددة بانها شاعرة عن طلقه اخرى عن طلقه اخرى عن طلقه اخرى
قوله ولو قال انت طلق ثلاثا او اثنين قبل طلق واحد **اقول** القابل
 بان يطل الخواص انما قبل فانه قال ليرطلق ثلاثا ليطف واحد وهو ظاهر فيقع عليها
 شيء وهو طلاقها كلام سلا من حيث شرط في الطلاق ان يكون مراد او هو ايضا من ذهب
 ابن حجر فانه قال بدعة القول وهو الطلاق المعنى بشرط القيام الطلاق فلهذا ليطف
 واحد ولا يقع كذا هو القول بانها يقع واحدة بدعته في انها في واجبة المبررات
 من ابراهيم **قوله** ولو قال من يطل طلق بل حجره طلقا على اشكال فبما
 من اشارة المعنى بالصح **اقول** ومن ان المعنى بالصح هو طلق واحد ولا يجب
 تعدد لرفع الزناجات وعطف بعضهم على بعض كما لو قال هذه طلق وهذه فانه
 الشاينة بطلان وان لم يطل طلق من اخرى وتكون بل الامراب لانها في النساء
 لان المعنى للنساء في قول بانها لم تعد بل حجر طلق وهو مقرون بقوله طلق
 وهذه فان لم يطل طلق الطلاق **قوله** ولو شهد من طاهر العدا لزوج وان
 كانا في باطن فاسقين او احدهما وحلت عليه على اشكال **اقول** وجه الاشكال انما هو
 شرط الطلاق اذا اشرف الشاهدين ان يكونا على طاهر العدا لا العدا الا في نفس الامر
 والمشهد من طاهرها العدا لا يكون واقعا متى وقع حدث عليهما ومن ان شرط في
 العدا لا يكون لما كان لاخرين لغيرها لعدم جملها كان تكليف غيرها البتة على الظاهر
 باختلاف الشاهدين انفسهما لعلها يحصل عدم الشرط **قوله** اما لو كان طاهر على
 نفسهما او لوجه البطلان **اقول** يريد لو كان الزوج طاهر على نفس الشاهدين لم يثبت
 بان لوجه بطلان الطلاق لان الآية تضمنت الامر بالزواج بانفسهما وعديتين ولم يحصل
 لكونهما قاصيين عند **قوله** ولو كان احدهما الزوج فوجه الفسخ الوكيل اشكال فانه
 قلنا لم ثبت **اقول** فبما من ان المطلق اعز الوكيل لوجه الفسخ اطلاق فانه
 عدلين ومن ان الامر بالاشهاد للزوج وعبارة الوكيل في الحقيقة كالحا ومن المولى
 فاقضي ما يبرء الزوج ان امر الشاهدين انما هو بانفسهما او اذا عرفت هذا فلو
 قلنا بوجوب الطلاق لوجه الشاهد من غير ما ثبت ذلك لهما مع ذلك الغير لانه على
 تقدير انما كان الزوج المطلق اذا شهد الزوج من غير ما ثبت ذلك كان شاهدا على
 وهو نفسه فلا يسميه ولا ثبت بالاشهاد الا لغيره بوجه بالاشهاد الرائد **قوله** ولو
 طلق الحامل وراجعها اجازة ان يطلقها او يطلقها ما بعد العدة وفي سنة قولان **اقول**
 احد القولين ان من طلقها في السنة وهو قول الشيخ واجبة النكاح واجبة حرمه والاخر

الجواز وهو في جنس أو ليس في جنس أو لا يكون طلقتها السنة كما يجوز للعدة أو لا يمنع من ذلك
وقال النعماني في المختلف والتحقيق في هذا الباب ان يقول طلاق السنة والعدة واحد والطلاق
بغير سنة بغير الرجعة وتترك المواقعة للعدة بالرجعة في العدة والمواقعة اذا طلقها
لم يظهر السنة او العدة الا بعد وضع الحمل لان ما راجع قبل طلاق الطلاق للعدة وان
تركها حتى يضع كان الطلاق للسنة فان فصلت بين ذلك فهو من الاجابا سرتك
عليه واعلم ان قول النعماني في تحقيقه انه اذا طلقها لم يعلم كونه السنة او للعدة الا بعد
الوضع مستدرك لان العلم كونه للعدة قبل الوضع بان يراجعها قبله ثم يواقعها ثم يطلقها
ثم يجوز له ان يراجعها ايضا ويواقعها ثم يطلقها السنة فيعلم عليه حتى يراجعها مرة اخرى ولا
يتوقف العلم بذلك على الوضع وان كان لا يعلم كونه السنة حتى يضع كان دعاء ذلك ليس
مختصا بالاحمال بل كل طلاق طلاقا مرجعا معتدة لان العلم كونه طلاقا فيها السنة حتى
ينقض عدتها سواء كانت بالوضع او بالامتناع او بالاشهر فانه متى انقضت عدتها ولم
يراجعها علم ان السنة وفيما ذلك لان العلم **قول** ووطئ الحامل ثم راجعها لم يزل في مكان
طلقها في طهر آخر من غير مواقعة من الروايتين **قول** احصوا الروايتين المشاهير
في ما رواها عن مسلم قال سالت ابا عبد الله عن رجل طلق امراته واشهد على
الرجعة لم يجمع ثم طلق في طهر آخر على السنة اثبت الطلقة الثانية بغير بين قال نعم ان طهر
على الرجعة لم يجمع كانت الطلقتان ثابته الرواية الاخرى هي ما رواه ابو بصير عن الصادق
قال المراجعة في الجماع والا فاما في واحدة والاولى هي ما رواه ابا عبد الله في رواية
الصحيح عن الرضا ثم وفي ما رواه احمد بن محمد بن ابي نصر في الصحيح قال سالت الرضا عن
رجل طلق امراته ثلثا هدين ثم راجعها ولم يجمعها العدة الرجعة حتى طهرت من حيضها
ثم طلقها على طهر ثلثا هدين انقضت عليها الطلقة الثانية وقد راجعها ولم يجمعها **قول**
نعم وانما ثابته فلا نها بالرجعة لها صار من رجعة واحدة في طهر طلقها لم يجمعها من الرجعة
قول وكذا الوقوع الطلاق قبل المواقعة في الطهر الاول على اخرى الروايتين **قول** اقرى
الروايتين في ما رواه احمد بن محمد بن ابي الحسن قال قلت لرجل طلق امراته ثم
يدين لم يراجعها البتة ثم طلقها ثم راجعها البتة ثم طلقها بغير منعه قال نعم قلت
ذلك في طهر واحد قال بغير منعه الرواية الاخرى هي ما رواه عبد الرحمن بن ابي عمير
قال ابو عبد الله في رجل طلق امراته ثم راجعها قال لا يطلق الطلقة الاخرى
حتى يجمعها وانما كان الاول اقرى لان الرواية الاولى هي في طهر طلقها في الطهر الاول
وهو طلاق خاص لا يرفع عقبتن من طلاق السنة بالجماع والرواية الاخرى
يفرض النسخ من مطلق الطلاق فوجب عليها عدم صورة طلاق العدة بغير جماع من حيث ان
شروط

شروط طلاق العدة وانما حملها على ذلك ليكون جمعا بين الروايتين ولو اخرجنا الآخر
على وجه ما هو النسخ من مطلق الطلاق لزم البطلان الاول في الكثرة وكذا الجمع بينهما **قول**
والمختلف ما لم يراجع في البذل فان رجعت في العدة انقضت الرجعة **قول** هذا
في النسخ وهل يبعد وجوب الالقاء وتجزيم الرجعة والاحب الاقرب ذلك **قول** هذا
احصاها ما بين المخلد والمباراة فان ذلك ينقض البتة المرأة من الرجل فيعلم عدم رجوعه
قبل رجوعها في البذل في العدة لا بعد جديد فاذا رجعت حاضرا للرجوع في النسخ اجمعا
وهل يبعد رجوعه رجوعا مرجعا حيا لم يثبت كسب عليه الالقاء عليها ما دامت
في العدة وان لم يرجع كما يجب عليه النسخ للطلقة مرجعا او يحرم عليه ان يراجعها او
ياخذها الاقرب عند العلم بذلك لان هذه احكام يتغير بالرجعية ومعناها التي يجوز
للرجوع راجعها في العدة وهذا النسخ يتحقق هنا فوجب نفي الاحكام المذكورة به **قول**
وفي الاية الذميمة اشكالان اعقت او سلمت **قول** يريد انما اطلق المريض رجعة لا
او الذميمة كانت وعقب الامتناع واسلمت الكافرة هل يبرئ من تركها لانه اشكالان
عن قوم الدليل الدال على امرت المرأة المطلقة في طهر الموت الى سنة المتبادل للعدة
ومن ان الظاهر ان ثبات الميراث للميت وهو امراته حرمان الرجعة فاعلم ان من ينقض
مطلوب وهو اثبات الميراث الى سنة منتهى هذا فتبين ان الطلقة كانت عند الطلاق مؤثرة
بما يقع من الارث وهو الكفر والرق فيبقى معلوما ان النسخ من الميراث **قول** واما في
بالوطئ **قول** يريد انما هو ما يجب ان يقع الطلاق في الرجوع كالميراث بالانكاح
او احسنه هل يقع الميراث في لافيه نظر في ثبته من ورود النص بثبته للطلقة وهذه ليست
مضيقا لم يكن لها ميراث ومن ظهر بكون ثبوت الميراث للميت في ثبته فان كان لها ميراث
قول وفي العيب اشكالان كان من طهر **قول** يريد انما كان النص لا عيب به
النسخ من جهة الزوم لعيب المرأة في ثبته اشكالان متشابهان ما تقدم **قول** ولو لم يثبت
المطلقة ثم ماتت السنة بعد عودها او اتمت طهرها الاقرب لارث **قول** هذا ان المتبني
الاولى انما اطلق المريض رجعة ثم ماتت وماتت بعد ذلك ثم عادت الى الاسلام قبل
انقضاء السنة الاقرب انها تشرع لان وقت الطلاق ثبتت لها ميراث في الميراث سورة قته
الى سنة وهي عند الموت مسلمة فكان لها الميراث وانما الرجوع قبل موته لا يقع في
استحقاقها الارث كما لو ازادت مرة من المسلم بعد الدخول بها ثم عادت في العدة وماتت
الثانية لو طلقها امرضا ثم ماتت قبل الدخول او بعد وانقضت العدة على غير ثبوت
في ثبته السنة الاقرب ثبتت الارث لهما فلما من ثبوت استحقاقها الميراث الى سنة
بالطلاق في المريض فلا يزول ذلك ما سئل فان غابته حصة الميراث في السنة في النسخ من

عن امرتها فكان ستمها فها بائنا ويكون النكاح لو انقض العقد بامتناعه ثم ماتت فلهما المهر
 فالأقرب الأثر لأن السوء حصلت من جهة **قول** والأقرب بالأثر الدال على قبل
 باحد لفتا من راسها **قول** النكاح بذكر ذلك هو على ما يوجب في الرسالة والاشبه في المنع
 قالوا اذا امر رجعا برفع النكاح اى انها قد دخلت له وهو مذموم اى محرم فانه قال اذا
 امر الرجعة كشفت المنع عن راسها **قول** وكونها مكره لا يفسد بزوجها على وقوع
 الرجعة في العدة وادعى حرزها قبل الرجعة لم يقبل منه ولا يمين على الزوج لعقل النكاح با
 لزوجين على اشكال **قول** متشابه مما ذكره المصنف من ان المهر حقاؤه التذوق في الحقيقة
 بين الزوج والمهر لان خروج عدة المطلق من غير رجوع يقضي كليل السيد البضع وكون
 الزوج والرجوع في العدة يقضي شيك البضع للزوج وكون المهر في الاصل من فدية اليمين على الزوج
قول ولو امرت بعد الطلاق في فسخ النكاح من الرجعة اشكال يشا من كون الرجعة زوجة ومن
 عدم صحة الاثر وكذا الرجعة فان رجعت من جهة العدة انما وكذا الاشكال لظن الدخيل
 والاقرب حرز الرجوع **قول** يريد ان يكون الرجوعان ذين اسم الزوج فطلق الرجعة المذمومة
 طلاقا رجعا في حق رجوعه اشكال يشا ما ذكر في المرتبة والاقرب عند حرز الرجعة لانه
 ليس باستيفاء عقد بل هو ايقاع على حكم النكاح السابق فان الرجعية في حكم الزوجة فلهذا جاز
 للحرم مراجعة النساء ولو كان استيفاء للعقد لكان حراما اذا عرفت هذه اقل مساقا للرجوع
 هنا في المرتبة حتى ما سألنا للاسلام في العدة لم يكن الرجوع الاول كائنا انقضت عدة
 اخرى لوقوع الرجعة الاول باطلا **قول** والاقرب في رجوعها الى النكاح او اسكت الصحابة
 البينة **قول** وجه القرب من حيث انه لفظ دل على الرجوع في النكاح اذا قصد وقد قصد فيكون
 رجوعا صحيحا **قول** وفي التزوج اشكال **قول** متشابه من انه دل على اعادة النكاح فلهذا
 رجوعا ومن ان التزوج انما يحتاج به الاجنب فيكون ذلك تقربا على حكم الطلاق **قول**
 وكذا اعدت الحلق ورفضت الخمر **قول** يريد وكذا الاشكال لوقوع الطلاق رجعا عند
 الحلق ورفضت الخمر متشابهة الاحتمال امره اعداد الحلق السيد ورفع الخمر عليه فيكون رجعا
 وفي احتمال امره اعداد الحلق الخمر ورفع الخمر عن الغير **قول** وادعى الرجعة في وقت
 امکان نشائها قدم قولهم احتمال القديم قبلها في الايجاع اقرها انما **قول** وجه قبول
 قولهم اختلاف في فسخه وانما يفعل فكان قولهم فيه قبله لوجه تقديم قولهم امكروا انها
 منكره لصد الرجعة عند اختلاف الشرايين قول المنكر على ما جاز في العقل فقدم
 قولهم لا يكون اقرار بغير الرجعة انما للرجعة الان لان كونه احبارا عن رجوعها بغيرها
 في كونه رجوعا وذلك لان عدول اقرار بالرجعة السابقة اقرار بوقوع الرجعة في زمانها تقدم
 بغيره والجرم في ذلك لان اقرار بالرجعة الان بنفس هذا الاثر وهو متشابه في الالفاظ

رجوع

لما يجوز ان يكون هذا الجز الواحد والآخر الامرين ويصح النكاح لانه يقول ان كونه احبارا
 يقضي حرز الرجعة من دون هذه الرجعة معاينة وكونها رجعة يقضي عدم حرز الرجعة
 الاية وذلك متناقص **قول** واذا طلعت مرة او مرتين ثم تزوجت ففي النكاح استبان
 اخر بها ذلك **قول** اذا طلق الزوج امرته طلقه وادعى طلاقه او طلق في تزوجت بعد ذلك
 الثاني بعد الدخول بها ما لعقد الدائم بطلاق او صرفت واعتقدت منه ثم تزوجها الله
 قبل يمين على طلاق الثالث هو او ثلث مستأفقات بكون الزوج الثاني قد قدم
 حكم الطلاق السابق كما اهدم الثلث فيه من اتيان احديهما اليمين مرة او اثنين عن امرين
 محمد بن عيسى عن الرق عن القسم بن محمد الجوهري عن رفاعة بن موسى الخي سأل
 قلت لابي عبد الله ثم رجل طلق امرأته طلقا واحدة فتزوجت من غيره ثم تزوجها اولا فطلقها
 على السنة فبين ثم تزوجها الاول على كرهه قال على غير شئ ثم قال ما رفاعة كيف اطلقها
 ثلثا ثم تزوجها ما سبق لطلاق فانها طلقها واحدة كانت على اليمين والاخرى ما
 مرة او اثنين في الصحيح عن احمد بن محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن حماد عن الجعفي قال
 سألت ابا عبد الله ثم عن رجل طلق امرأته طلقا واحدة ثم تزوجها حتى قضت عدتها
 وتزوجت من غيرها ثم ماتت الرجل او طلقها فراجعها مرة الاول قال على سنة
 طلقين ما يمين والاقرب عند المصنف العمل بالردة الاول وان كانت الرواية الاخرى
 صحيحه ونحوها روايات اخرى الا ان الاول يعرضها اليها امر واحد ما رواه احمد بن
 محمد بن عيسى عن البرقي عن عبد الله بن البرقي عن حماد بن ثابت عن عبد الله بن عيسى
 ابن ابي عمير عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 واحد او اثنين فزوجها مرة فطلقها او ماتت بينهما فلما انقضت عدتها تزوجها الاول
 فقال عمر بن الخطاب عن الطلاق فقال امير المؤمنين علم سمعته انه ثلث اعدم
 ولاهم واحد وثانيهما ان مقتضاها هو المشهور بين عليا فانه مذموم في النهائين
 والمسبوق والخلاف مذهب ابن البرقي وابن حمزة وابن ادریس واما فيه قول حماد بن عيسى
 بيان لا يهدم وثانيهما الصواب في الحل **قول** فلا اعتبار بوطى العصى وان كان مراهقا
 اشكال **قول** حمزة بن الحنفية كونه المراهق محظورا وقوله الشيخ في المسبوق فقال فيه ان
 كان مراهقا لعن المحلل فدينه قبله وكان يكون ذلك منه كان سحر عليه ويحصل منه
 الخاء ويعرف ذوق السند فانها اصل عند بعضهم عند بعضهم لا يحل والادل اقوى للمبرور
 وشروط حمزة فيه البطلان والعدم مشكوك في ذلك من حيث ان النكاح منه ناقص فلا يفسد
 والمراهق الشيخ يعترض على بن الغضنير الواسطي قال كنت انا الرضا علم رجل طلق امرأته
 الطلاق الذي لا يحل الرجوع منه زوجها غير مرة وجها غلام لم يحكم قال لا حتى يبلغ ومن علم

وآخرت الحجة الثالثة فقد جعلت سيرة بكل من قبله بصرف شهر ربيع الثاني
من لم يطقها فان طهرها كانت عدتها وحده والا ستألف بعد التسعة الا شهر ربيع
وفي ثلثه اشهر وفي رواية انها تسعة سنين ثم بعد ثلثه اشهر وهو ما رواه عمار السامي
قال سئل ابو عبد الله عن رجل عتده امرأة عشرة اشهر في كل شهر من اوله اشهر
واحدة فكيف يجعلها من رجبها قال امره من رجبها فطلق السنة فطلقها واحدة على
طهر من رجبها من شهره ثم ترك حتى يحض تلك حيض من رجبها فطلقها واحدة ففقت عدتها
قلت لربك صحت سنة لم يحض فيها ثلاث حيض فقال رجبها فطلقها واحدة ففقت عدتها
اشهر ثم ففقت عدتها فقلت لربك صحت سنة او مات من رجبها قال فابعدا مات
وربها صحت ما بينه من خمسة عشر شهرا في قول المصنف من رجبها ففقت عدتها على اصحابه المثلث
اشهر المثلث في الشهرين من رجبها ففقت عدتها ففقت عدتها في الشهرين المثلث وناخرت
الثانية صحت سنة اشهر ثم اعتدت ثلثه اشهر من رجبها ففقت عدتها من التسعة اشهر
ثانيا احتسب طهرها الدم الثالث فلتبصر تمام سنة ثم بعد ذلك ثلث اشهر تمام سنة
عشر شهرا ليس في هذه الزيادة ما يدل على ذلك فلا جعل ذلك في السنة ثم الدين في الشهر
من رجبها ففقت عدتها على اصحابه المثلث وهو حكم رجب او رجب ذهب الى ما اعطاه المصنف
قوله فان طلعت في اول الهلال اعتدت بالاهل الفصد اكدت ان طلعت في ثلثه
الشهر اعتدت بهلا من ثم حدثت من الثلث كمال الشهر على رجب **اقول** هذا قول
ابن ادریس قال في الشهر والبسوا فيقض ما فاقها وقال في الخلاف ما يدل على تارة
في القولين فانه قال ليقط اعتبار الهلال في هذه الشهر واجتبت بالعدد فينظر
قد مر ما قبل من الشهر ويعتد بعد بهلا من ثم يتم من الشهر الرابع ثلثه وثلثه الثلث
والاصناف قال وقال ابو حنيفة نقض ما فاقها من الشهر قال في الخلاف مساو من ان
كان الشهر ناقصا ومضى عشرون يوما عندنا انها يحسب ما بقى من الشهر بقية الشهر
وعشر يوما عندنا نقض ما مضى وهو عشرون يوما وقال بعض ان فعلته اذا مضى بعض
الشهر سقط اعتبار الاهلية بالشهر كطهرها ويحسب بقية الشهر بالعدد يسعوه يوما
ثم استدل بقوله لم يبق من الشهر الا اهل فلو مضى من الشهر ما بقى من الشهر فلو مضى من الشهر
بطل على الخلاف وقول من اعتبر الشهر في رجبها واما من اعتبر الهلال في رجبها فلو مضى من الشهر
الاية لكن اعتبر باقي الشهر الاول العدد لغيره الا اعتبار الحرج من العدد بقية
قوله ولو انقضت العدة وكفها في قوله ولو انما ثبت قبل الانقضاء ولم ينجح ربه
انقضت العدة والاعراب انما يقضي على **اقول** هذه ثلث مسائل الاول
انقضت عدتها من رجبها ثم حدثت الرمة بالحل من الاول فلا يخلو انما صام ثلث سنين

من رجبها

وغيره

وآخرت الحجة الثالثة فقد جعلت سيرة بكل من قبله بصرف شهر ربيع الثاني
من لم يطقها فان طهرها كانت عدتها وحده والا ستألف بعد التسعة الا شهر ربيع
وفي ثلثه اشهر وفي رواية انها تسعة سنين ثم بعد ثلثه اشهر وهو ما رواه عمار السامي
قال سئل ابو عبد الله عن رجل عتده امرأة عشرة اشهر في كل شهر من اوله اشهر
واحدة فكيف يجعلها من رجبها قال امره من رجبها فطلق السنة فطلقها واحدة على
طهر من رجبها من شهره ثم ترك حتى يحض تلك حيض من رجبها فطلقها واحدة ففقت عدتها
قلت لربك صحت سنة لم يحض فيها ثلاث حيض فقال رجبها فطلقها واحدة ففقت عدتها
اشهر ثم ففقت عدتها فقلت لربك صحت سنة او مات من رجبها قال فابعدا مات
وربها صحت ما بينه من خمسة عشر شهرا في قول المصنف من رجبها ففقت عدتها على اصحابه المثلث
اشهر المثلث في الشهرين من رجبها ففقت عدتها ففقت عدتها في الشهرين المثلث وناخرت
الثانية صحت سنة اشهر ثم اعتدت ثلثه اشهر من رجبها ففقت عدتها من التسعة اشهر
ثانيا احتسب طهرها الدم الثالث فلتبصر تمام سنة ثم بعد ذلك ثلث اشهر تمام سنة
عشر شهرا ليس في هذه الزيادة ما يدل على ذلك فلا جعل ذلك في السنة ثم الدين في الشهر
من رجبها ففقت عدتها على اصحابه المثلث وهو حكم رجب او رجب ذهب الى ما اعطاه المصنف
قوله فان طلعت في اول الهلال اعتدت بالاهل الفصد اكدت ان طلعت في ثلثه
الشهر اعتدت بهلا من ثم حدثت من الثلث كمال الشهر على رجب **اقول** هذا قول
ابن ادریس قال في الشهر والبسوا فيقض ما فاقها وقال في الخلاف ما يدل على تارة
في القولين فانه قال ليقط اعتبار الهلال في هذه الشهر واجتبت بالعدد فينظر
قد مر ما قبل من الشهر ويعتد بعد بهلا من ثم يتم من الشهر الرابع ثلثه وثلثه الثلث
والاصناف قال وقال ابو حنيفة نقض ما فاقها من الشهر قال في الخلاف مساو من ان
كان الشهر ناقصا ومضى عشرون يوما عندنا انها يحسب ما بقى من الشهر بقية الشهر
وعشر يوما عندنا نقض ما مضى وهو عشرون يوما وقال بعض ان فعلته اذا مضى بعض
الشهر سقط اعتبار الاهلية بالشهر كطهرها ويحسب بقية الشهر بالعدد يسعوه يوما
ثم استدل بقوله لم يبق من الشهر الا اهل فلو مضى من الشهر ما بقى من الشهر فلو مضى من الشهر
بطل على الخلاف وقول من اعتبر الشهر في رجبها واما من اعتبر الهلال في رجبها فلو مضى من الشهر
الاية لكن اعتبر باقي الشهر الاول العدد لغيره الا اعتبار الحرج من العدد بقية
قوله ولو انقضت العدة وكفها في قوله ولو انما ثبت قبل الانقضاء ولم ينجح ربه
انقضت العدة والاعراب انما يقضي على **اقول** هذه ثلث مسائل الاول
انقضت عدتها من رجبها ثم حدثت الرمة بالحل من الاول فلا يخلو انما صام ثلث سنين

وغيره

الحل على الشك لان الرتبة حدثت بعد الحكم بخرج العدة وصحة النكاح شرعا الشايع خرجت
 عدتها ثم حدثت الرتبة قبل ان يخرج هذه النكاح لان الشك حكم بخرجهما من
 النكاح وحرمان نكاحهما فلا يصدق في ذلك تحريم الشك في الحل الثاني بعد سلبه على خروج
 العدة قال الشيخ في المبسوط ليس لهما ان يترك بعد الفضا العدة فان حالفت سرور جئت
 تلك الحال في نكاح باطل والا فرب عندنا لم حوز ان يترك ولو كحلت كان صحيحا الا ان
 يعين الحل لانها سبعة شرا بالعدة وقد خرجت عدتها وذلك بقضي جواز نكاحها
 صحرا فلا يرفع ذلك بخروج الرتبة **قول** ولو ان رتبة المانع تولد دون سنة اشهر لم
 يصدق ان اصبحت اشد على مثل العقد للشبهة حتى الفضا العدة والا فرب لعدم لانه
 منق عنه شرعا **اقول** وجه الاحتمال المذكور انها من جهة حامل الحل يمكن ان يكون سنة وكل
 رتبة حامل شأنها ذلك فان عدتها وضع الحل اما الاول فلا مكان صدقها من كونه
 وطها قبل للعقد لهما ان يترك فلا خلاف فيها **قول** ولو وضعت صد القولين ثبت
 من الاول لا يترك الا بعد وضع الاخر والا فرب نقل السبب بوضع الجميع **اقول** قال
 الشيخ في النهاية اذا كانت حاصلا بالثمين فرضعت ولها فقد ملكت نفسها بغيره لا
 يجوز لهما ان يعقد على نفسها الا بعد وضع جميع ما في بطنها وبعدها من الرتبة في ذلك
 الا فرب عندنا انها لا اثنين الا بعد وضع الجميع وهو قول الشيخ في الخلاصة المبسوط
 وذلك لانه ليس رتبة شرعية وجه القرب معلوم فلم يعم وادوات الاحمال اجمل من بعض
 حملين ما في بطنها **قول** ولو خرج ما صدق عليها اسم الاربع فاضا كبر ما بقاها فالا
 الانفضا ان الحل اسم لعدتها المبكّل المحصور سواء قلنا ان الالف عبارة عنه او ان
 الجواهر المبكّل بول لا ينفك فيه فاسمها كالمص ويعد **قول** ولو طلق فادعت الحل بغير
 عليها اقصى الحل وهو سنة على رأيهم لا قبل وعرضاها هي سنة اشهر **قول** المص هنا
 جعل اقصى مدة الحل سنة وهو قول السبكي المقتضى روي انه لا يقصر فانه قال فيه ورايهم
 الامامية القول بان اكثر من سنة واحدة والاصح ايضا جعل غاية الحل سنة
 وقال القيد اكثر من سنة اشهر فلا قال ولو ان رتبة شرع بامرأة ودخل بها ثم اعزها بعد
 الدخول بمات لم يولد لاكثر من سنة اشهر مريم ودخل بها لم يكن الولد منه كان له فيه
 وهو من هيب الشيخ في الخلاف والمبسوط وقول ابن الجبلة واجابهم في رجب وسبقه راجع الى
قول ولو طلق رجعا ثم ماتت العدة استأنفت مدة الرقاة وان قصرت عن عدة اطلاق
 كالسنة على شكل **اقول** يتناقض من ان الرجعية مائة وكل رتبة مستوفى عنها العدة
 عدة الرقاة ومن كون استراية في عرض زوجها حالما فرض الحل للترقيتها الاعتداد بالعدد
 الاجلين **قول** ولو ثبت بولد لاحتل من سنة فان لم يترك من غيرها غير الحق وان كانت رجعية

حب

حسبت لهن من وقت الطلاق لاس وقت الفضا العدة على شكل **اقول** يتناقض
 ان الرجعية في حكم الرتبة ومن انها خرجت عليه بالطلاق وكما كانت كالباب الذي كتب
 منه اقصى الحل من وقت الطلاق والاول من الرجعية ظاهر كلام الشيخ في المبسوط فانما
 فيه فان ثبت بولد لاكثر من سنة اشهر من وقت الطلاق ان قال قال قوم لا يصدق لانها
 حرة على التزم الابن وقال آخرون بلغة السبب وهو الذي يقضي به هذا لان الرجعية
 في سنة الرقبات بعد الاوان احكام الرتبة حيث نازعت فيها ثم قال ومن قال ان السبب
 بلغة فانما يلحق اذا ثبت به دون اكثر من زمان الحل على الخلاف فيه من وقت الفضا العدة
 فان ثبت به لاكثر من ذلك لم يلحق لانها اذا وصلت له دون ذلك حكمتا بانها حلت
 بعد الفضا العدة على سبب بولده في تلك الحال ولم يلحق **قول** وعدة النكاح الفاسد
 سبب بعد الفرق ما قبلها الشبهة لا بعد اخر وطه على شكل **اقول** ذهب الشيخ في
 المبسوط الى ان النكاح الفاسد اذا دخل الزوج بها صارت فرشا قال في رتبة العدة
 فاذا فرق بينهما او افترقا ابتداء من وقت حاله المص استشكل ابتداء كون العدة
 من حين الافراق او من حين اخر وطه ونشأ الاستكمال انما مالم يفرق بالزنا الشبهة
 فما حكم الرجعية فلا يكون بعنة في تلك الحال ومن كون العدة هنا انما هو بخروج
 وطه الشبهة لانها النكاح وعدم وجوب عدة الرقاة وغير ذلك من لوازم الرجعية
 واذا كان اعتبار الاعتداد انما هو بسبب الخطي كانت العدة من اخر وطه **قول** لو
 اقرت بالفضا العدة ثم ماتت لم يولد سنة اشهر منذ طلقها قبل الايجز ويجعل
 الاحكام ان لم يتجاوز اقصى الحل ان لم يكن ذات بعل **اقول** القابل بانه لا يلحق هو
 الزوج والمبسوط فانه قال فيه اذا طلق رتبة ما قررت بالفضا العدة ثم اثبت بعد ذلك
 لم يولد من اقصى مدة الحل من وقت الطلاق فان سبب بلق بالزوج وقال قوم اذا ثبت
 لاكثر من سنة اشهر من وقت الفضا العدة لم يلحق وهو الا فرب عندي وهذا
 يدخل فيه ما اذا اتجا سنة اشهر منذ خرجت العدة ولم تجا من اقصى مدة الحل منذ
 طلقها ويجعل اللحاق مالم يتجاوز اقصى مدة الحل ان لم يكن ذات بعل وضعت سنة
 اشهر منذ طلقها الثاني لانها كانت فرشا له وهذا الولد يمكن ان يكون منه بغير وطه
 ما يات به من بولد من اقصى مدة الحل منذ طلقها والاصل من سنة اشهر منذ اقصى
 عدتها **اقول** وقال الاستكمال **اقول** يريد وجوب الحد على الامة المتوقفة
 عنها نكاحها شكل نشأ من احكامه وجوب الحد لما روي عن النبي انه قال
 لا يحل لامرأة ان تزني الا بعد ان تزني الا بعد ان تزني الا بعد ان تزني الا بعد
 تزني اميرة اشهر عشرة ايام ولم يفرق بين الحرة والامة وهذا الاحتمال منتهى الشك في

عنه الجزية قلت ما عدتها ان امره المسلم ان يتردها قال عدتها عدة الامه ما حجبناه
او خمس اربعون يوما قبل ان يسلم الحديث **قول** ولو اختلفت الذمة بين الجزية وبين
الامه عدة فالأزب المال عدة الجزية **قول** لان عدة الجزية ابتداء ولا يقطع بالرفق
العدوى **قول** وهل يحرم في عدة الاستبراء من حرز الاستبراء اشكال **قول** من اشارة
من اصل عدم النجس ومن اشارة كالفقة **قول** ولو نكحت انكاح في عدة الرجوع في الاكف
بالاكمال اشكال **قول** ينشأ من اشارة الواحد فكان الاكف كالمباين من طلاق حكم الرجعة
لانها تاليع المطلق في المرتبة على النكاح والمرفق بالهتف فكان عليها الاستبراء في
المسوط قولى الاول فانه قال فيه اذا اشترج العدة فطهرها طهرا بعد الدخول فانه ثبت
عليها الرجعة لان بقى طهره فان اعتقت في اثناء العدة ثبت لها صارت الرجوع لانها كانت
سعة الرضا فان اضايرت الفقه انفق من الزرع من الرجعة هل يستأنف العدة اذ
قال قوم بنى على عدتها وهو الصحيح عندنا وقال آخرون يستأنف **قول** ولو اضايرت بعد الرجعة
فيل لعدة وليس كذلك **قول** انما يلزم ذلك في الرجوع في المسوط حيث قال في اشارة اذا طهرها
ثم راجعها ثم طهرها ثم بنى وقال آخرون يستأنف وهو الصحيح عندنا وقال قوم لعدة عليها
وهو الاولى الاول والاولى حرمه المص قال ان القول بسقوط العدة ليس كيد لان هذه قول
بها فان الرجعة حكم الرجعة **قول** اما لو اضايرت بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طهرها
فيل الدخول فلا عدة على كذا **قول** هذا مثل قول المختار في الخلاف قال ابن البراء
في المهدى يستأنف لعدة ولم يزلها ان بنى على ما تقدم **قول** ولو احتمل ان يكون منها قبل
الفرع بلما تقدم برصه من الجزية **قول** لا فرق بين الثاني من غير قرينة لانه في قوله **قول** ولو اضايرت
منه جردا وجست لعدة ودخل الثاني حالها فحلت ولديك ان يكون لكل منهما اما اذا لم
يغبار رافعي الحول بالنسبة الى خلاف الاول ولم يقرر عن ستة اشهر بالنسبة الى دخول الثاني
تقبل فريه بينهما القابل بذلك هو الشيخ في المسوط فاذا خرج اسم اصددها الجزية وابتدت منه
برصه والازرب عند المص انما يلزم بالثاني من غير قرينة لانه في قوله **قول** ولو اضايرت
امر وجب عليه فيه لو لم يولد له يوم سقطت حيا حتى يبر عليه المهر لولاها وقبل العدة نصف
العشر **قول** القول بغيره ومهر المثل لولاها هو مذهب ابن ادریس وادق الشيخ و
الاخر للشيخ انه يلزم العدة نصف العشر **قول** وللثاني من حجب بلوغ الجزية الحد اشكال
في الامه **قول** الاكثر على ان ابتداء عدة الطلاق من حجب وقعه وعلى ان عدة الوفاة من
حجب بلوغ الجزية لانه لا يثبت من اشارة الرجوع وادق حمزة وسلافة الفرق بينهما انه لا حداد
على المطلق بل على الشرف عنهما تزوجها ذكر هذا الفرق المقيد به شهد مرواية شريفة
الصحيح عن الباقر قال ان مات عنها وقامت البلية على مائة من اهلها من مائة الجزية

ترجم

منهم عشر الا ان عليها ان يحرق عليه في الموت الحدس قال المصدا ان كان السب الفقهى لوجب
الاعتداد في الوفاة من حجب بلوغ الجزية وجوب الحد واقضى ذلك ان يكون عدة الامه من
حين الوفاة لانه لا حد عليها وهو اشكال لان الاطلاق واقع الى ان ابتداء عدة الوفاة من حجب
بلوغ الجزية لا يرد هذه الاشكال على قولنا اصلاح فانها الفرق بين طلاق العايب ووقا
في انهما بعد في الموضوع من حجب بلوغها الجزية وجعل العدة في ذلك كونه العدة من العايب
كسب فيها الشبهة لا يرد ايضا على قول من يسقط الحد ومن الامه **قول** والمروضة بالنسبة
لاستحقاقها لانفقته وكذلك المسكنة كما حاقا ما دام الولد اذا اعتقها امر لاهلها
كانت حرة من حالها فانها سبي الفقه على اشكال **قول** وجه الاشكال متى علم ان
انفق في المطلقا البين هل هو على ما ذهب اليه الشيخ او القابل كما ذهب اليه ابن
زهر بن قال في المطلق الى المولى دون الحمل بل ان كان من نفقه ومن قال في الحمل قال
ليكون من نفقه **قول** وانفق للثاني عنها مرة جردا واستثنى وان كانت حاملا قبل سفق
عليها من نصيب الولد **قول** القابل بذلك هو الشيخ ذكره في النهاية ووجه قال ابن الجنيح
حمزة بن ابراهيم وادق المص وادق الرجوع وادق حمزة وضع ابن ادریس من ذلك وهو قول ابن
عقيل وهو الاقرب عند المص لانه قال موقوف على عدا ان يسقط حيا ولا يجوز الرجوع
له باخراج نفقه واخرها الا مع قيام الدليل على ذلك ولم يثبت وقال في المختلف انفقته
يقول ان كانت النفقة للمولى فالحق ما قال الشيخ وان جعلتها للمولى فالحق ما قال المص
واعلم ان ابن ادریس يقول ذلك عنه فقال له ادعى اخراجه وحرره ما مذهب شيخنا محمد
بن محمد ابن النعمان المصنف في كتاب التمهيد فانه قال ان الولد انما يكون له مال عند حرقه الى
الفرق حيا حيا وهو جميع لا يعرف له مروت من حيا فلا ميراث له ولا مال على الاطلاق
فكيف يسرى على الجلي من مال من لامل لاد السهر في الرواية او الاذ حالها **قول** وهل له
اسكانها في سفينة تناسب حالها الاقرب ذلك **قول** يريد انما اذا اطلق الرجل امرته
وهو في السفينة وقد حرق عاونهما بالسكن في السفينة فان كانت تلك السفينة هي التي
طلعت فيها ما سبب لحا لهما لم يجر لها الخرج منها وجب عليها الاعتداد فيها الا ان
ان لم يكن مناسبتها لحاها حيا حيا حيا وهل يجوز اسكانها في غيرها من اسكن المنة
لها لاهلها يسكن عليها اسكانها في غيرها ثبت الاقرب عنده الاول لان القدر
انها من اهل السكن في السفينة والواجب عليه انما هو اسكان الرزقة او المطلق جميعا
في السكن اللابن بها وهو كذا **قول** لو طلقها غايبا او غاب عنها بعد الطلاق
ولم يكن لها مسكن ملك ولا استجار مسكن الحاكم عليه قدر اجرة المسكن ولما كان يادق
لها ان الاستدانة عليه ولو استاجرت من دون اذنه فالوجه من عدم عليه **قول** وطهر

ان نفق الزوجة او المطلقة زوجا او زوجة سكنها كالمدين سكنى لها على الزوج وهذا يقتضي انها
 تكون لها المطالبة باجرة السكنى كما لها ان تصاحبها بنفها ونفقة الزوج **قول** لو سكن
 في منزلها او بمطالع لم يسكن لها المطالبة بالاجرة لان المطالع هو هذا القطع ولو كان له نفقة
 الزوج وانما السكنى **اقول** من كان من اهلها سكنى لها بمطالعها او بمطالعها مع حضور
 الزوج من المطالع بغير جبري قضاء ما وجب عليه وعدم تركها سكنى فصدت الزوج بغير
 حق تمت له عليه فلا يسقط الا بالنفقة باسقاطه بالزوج وكلاهما منف **قول** لو
 كان المطالع في الزوج يسقط حقها في نفقة العدة الا مع الحمل على **اقول** قد تقدم للحمل
 في ان الحمل المتوفى عنها هل تنفق عليها **لا** **اقول** ولو اذن لها في السفر فطلقها قبل
 الخرج اعتدت في منزلها مسوة لطلب رجلها او عيالها الى البلد الثاني الاول خرجت
 من المنزل لم يرضع اجتماع العاقلة لانه كانت فطاعت قبل مفارقتها المنزلة فالأقرب
 الاعتداد في الثاني **اقول** لانها خرجت اجتمع في الاول فاصدة الى الثاني باذن
 الزوج قبل الطلاق فكانت كالطلقة في الطريق بعد مفارقتها المنزلة **قول** ولو كان
 مسرعا للتجارة او للزيارة فالأقرب انها تخرج من نفق الزوج في مسرها **اقول** لانها
 خرجت في الاستبام لذين او ساء هو غير واجب ولا ينفق من جهة الشرع والان جهة
 الزوج لا يباشرها وانما اذن لها واذا لم يكن مقبلا عليها كانت تخرج في طاعت الزوج
 في الاول التقاد عليه معتد في الثاني **قول** ولو اذن لها في الاعتكاف ثم طلقها خرجت
 ونفقات كان واجبا مسوة لغيرها على ان كان لا **اقول** وجه الاشكال مع ان الزوج
 ان خرجها من المسجد يستمر الاخلال بالواجب اعني فعل الاعتكاف في زمانه العتيق
 ومن جهة وجوب الاعتداد في المنزل الثاني للاعتكاف في المسجد فكان يلزمها الخروج
 الى منزلها للعدة كما لو سجدت المحض المفقى لوجوب الخروج من المسجد وان كان الزمان
 معها نصت ان كل ذلك واجبا **قول** ولو اذن لها في الخروج الى منزل آخر ثم طلقها
 اثنان ثم اختلفا فقالت لعلني انما اعتدت في الثاني فقال ما فعلت في الاول فاعلم
 لان الاذن في الفعل المعقوب اليه ومعظم قوله لانه اختلاف في فعله هو اقرب **اقول** وجه
 القرب ان التكليف بالاسكان للزوجية متعلق بالخروج وكان الزوج اليه **قول** في الباب
 الثاني في الخلع وفيه وجه آخر من غير ما في المطالع ولان **اقول** احد القولين انه
 يقع بغيره من غير ان تنبع بالطلاق نفق عليه السنة المرفقة وهو قول ابن الحنفية و
 الظاهر من كلام المفيد وابن عقيل ومحمد بن باويه وسلامه وابن حزم والقول الثاني
 لا بد من اتباعه بالطلاق ولا يقع بغيره وهو قول الشيخ في المبسوط والاستحسان
 والتمهيد نيب ونفلي في التناجب عن جعفر بن سنان والخراج مسامحة وعلى بن سنان

بمنه

وابن حنبل من الشقدين ومنه ذهب طائفة من حديث من المشايخ ومنه ذهب طائفة من
 وابنه ادريس **قول** وهل هو من اطلاق ينفق مع عده ولان **اقول** احد القولين انه
 من ذهب اليه الشيخ رحمه الله على القول بوجوبه جرة عن لفظ الطلاق والقول الآخر
 ان طلاق وهو قول ابن الحنفية لا ينفق في السابق بالناحية والعهد المختلف تنفع على
 القول من نفق عده الطلاق له واصحابها الى الحمل بعد ثلاث منه فقلنا انه طلاق وهم
 تلك ان ذلك الرضخ **قول** وهو ما حرمه كان مكرها الى ان يسقط حقها فلا يصح بدلها فلا
 يسقط حقها ويقع الطلاق رجعا ان اتى به والا بطل وكذا لو منعها حقها من النفقة
 وما يقع حتى خالته على اشكال **اقول** وجه الاشكال منشأ من انه سبب في حق
 انها تكون كالأكراه فلا يسقط حقها وكان حكمها كالأذن من ان ليس بأكراه لان
 عدها من المطالبة بتحققها الى البذل بدل على اعتبارها فكان البذل صحيحا
 واقعا وان كان قد فعل حراما من قبل وهو من حقها **قول** وما سبب بان يقول
 لا دخل عليك من مكرهه وقيل يجب **اقول** انما قيل بالوجوب جماعة من اصحابنا كما
 شيخ في النهاية فانه قال فيها وانما يجب الحمله اذا انقضت المرأة لزوجها في الاجماع
 امر ولا اثم لك حد لا اغتسل لك من جنابه ولا طهر فراشك من مكرهه ان
 لم تطلق في حق منعه منها لفظ القول واعلم من حالها عصيان في شيء من ذلك و
 ان لم يطق باو حجب عليه فلعنوا واضاروا ابن البرقي في الكاسل والاصلاح وابن
 زهرة **قول** ورايت لها حشر جازع عن نفقها لغيرها وقيل انه منسوخ **اقول**
 اذا فعلت المرأة الفاحشه وهو الزنا عند بعض الفقهاء من حيل الزوج عضها باليد
 للزوج فدية فلعنوا به لقوله نعم يا ايها الذين آمنوا لا يحمل لكم ان سرقا النساء كرهه الله
 بعضهن لبعض لانهن يفسدن ما آتوهن الا ان ياتين بفاحشه سببه قال الشيخ في المبسوط
 فذلك هذه الآية على انها سبب زنت حائضها او امرأها بالفضل الى ان تنفق
 نفسها وقيل انها منسوخة كما يستحب في الحاشية عن الجسد الى الجسد ثم
 قال في الاول اقرب لان الظاهر لا دليل على انها منسوخة **قول** وليس له ان
 يزوجها بغيرها ولا يبرأ بعد رجوعها في البذل هل له قبله اشكال **قول**
 انها قبل الرجوع باين للزوج ان يزوج في الباطن باصت الزوجة وبالرافعة في العدة
 ومن ان قبل خراج العدة في مسرعة رجعا بسبب سكان مرجعها في البذل
 في العدة ولا يجوز الرجوع في الرجعي بالاحت ولا بالرافعة **قول** فان حرمنا الرجوع

والقاعدة فالأقرب هو من زوجيها وليس لي أن يزوج **أقول** إذا قلنا يجوز أن يزوج
 الرجل في عدة الغنم باختياره أو بغيره فزوج باختياره هل يسقط حقها من الرجوع الأقرب
 عند انقضاء الإيسار لا حين ثبت للزوجة الأصل بقا فعل هذا الرجوع في الأصل له
 يكون لها أن ترجع في نفسها أو قطعا والأصل كان جازيا بين الاثنين أو اثنين وهو حرام
 والإجماع **قول** ولو كانت ثالثة الأقرب الله لا يرجع لها هذا **أقول** إذا كانت الطلاق
 ثالثة أو تاسعة للعدة هل للزوجة الرجوع في بدنها الأقرب عند العلم أنه لا يجوز لأن رجوعها
 في البدن لأن الزوج ملك العدة بخلاف البدن الفاعل لم يشترطها والأصل بقا ملكه حتى
 ثبت المزيج كون هذا الرجوع من ملكه مع عدم إمكان رجوعه من غيره وهو منى الجارية وهذا
 ظاهر كلام أصحابنا من رجوعهم الله **قول** ولو رجعت ولم يعلم حتى خرجت العدة فلا
 رجوع من رجوعها ومن رجوعه **قول** يظهر من كلام الأصحاب اشتراط صير رجوعها بغير
 رجوعه كما تقدم والتميز من رجوعها أن يعلم أنها رجعت في مثلك مكانها من
 لدا الرجوع وعدم علمه ليس مانعا للتميز للرجوع في الحال وإن لم يعلم فلو كان مثلك للعدة
 في بعض في الحال لا بعد علمه وهو باطل قطعا **أقول** وينتج من رجوعه ليس فيه شيء يجب
 العمل على تقدير العقل العدة من رجوعها الصبر من رجوعه لا على أنه لا بعد لعدة العدة
 بل الأقرب في مكان صير رجوعها من صير رجوعه **قول** ولو ادعت قرة حال حبيبه
 فادعى حال الإغارة بالعكس فالأقرب بقوله من يدعي الصبر **أقول** لأن الأصل في
 العقر والصبر قد يقع في الأصل أو في مكانه أو في مكانه أو في مكانه
 قوله مقتضا **قول** ولو ادعت لها الموطر في التسليم فالأقرب بزيدها **أقول** يريد
 أن لها القوم الصبر بعض فاذن ولي للزوجة من التسليم أو التسليم فتمت البراءة الأقرب
 براءة ومنها من المدفوع وجه القرب من تسليم ما دون فيه من البراءة فكان مبرأة
قول وفي الصبي لو ادعت لها الوطش كذا المحزون أقره حكم المرأة **أقول** وجه
 من أنه باذن الوطش فغيره كالتسليم من عدم استلزامه للمساك فيكون قبضها فاصلا
 فلا يقع البراءة وهو الأقرب عند العلم والفرق بينهما وبين التسليم أن التسليم
 تحت التكليف بثبوت الزلابة عليه سبب بعض ولا يبرأ باعتبار المدفوع وهو غير ثابت
 الوطش بخلاف الصبر المحزون فخرجها عن التكليف عدم صحتها من نكاحها أو نكاح
قول وهو العهد للخلع لغيره من مولاة أو قريبة ذلك أن جعله طلاقا أو نكاحا
أقول وجه القرب على تقدير كون الخلع طلاقا فإن العبدية وهذا إطلاق فكان من
 بيده وأما وجه الاشتكال على تقدير كونها فتبين أن العبدية لا يبرأ من النكاح لأن
 له أن يطلق فكان له أن يدفعه كيف كان بل هذا أولى لأنه متى ما برأ من النكاح الذي هو

مكرول

مكرول إلى العبد فحين ادعتا العوض في تلك السيرة ومن حيث أن العبد منقوع من الشرف
 كلها إلا بآونة الموطر من إطلاق لقيام الدليل على خاصة فيسقط ما عداه ولا تحت
 البيع **قول** لوها الفتاة لا بد من أن يكون مولاها مع ذلك لم يكن ما ذكرها في التجارة
 تعلق بكسها ولم يكن ذات كس تعلق بدينها مع ما إذا عفت السوت ولو قبل تعلقها
 يستدعي الأذن مطلقا كان حسنا **أقول** المدة في الكتاب هو قول الشيخ في المبسوط
 فإنه قال غير إذا اختلفت الأمانة نفسها لبعض أهل من أحدا من إمامان يكون بآونة سيرة
 أو لغيره فإن كان ما ذكره لانه وكلها في بعضي أن تجتمع لنفسها بغير مثلها فإن فعلت
 بذلك أو قبل من كان كانت ما ذكرها في التجارة أعطت ثمنها بدها وإن لم يكن
 باجرة أعطت من كسها وإن لم يكن لها كس ثبت في ثمنها بغيره إذا عفت والتم
 يستصحب ذلك استحقاق يقال بأن عرفت الخلع يكون على السيرة لأن الخلع في
 وهو سيرة وهو كونه كذا قال الشيخ فيكون عرفت الخلع عليه **قول** ولو نوى بالخلع الطلاق
 نفق قد اشكال **أقول** هذا إذا تباين على القول برفق الخلع سيجب الشرايط فكانت
 صحيحا ويجوز عدم وقعه لأجل أن الطلاق أما الطلاق فلهذا لفظ إذا لفظ عندنا
 معتبر لا يقع بالكتابة وأما الخلع فتقدم قصده **قول** ولو نوى لصوت واضع العيب
 الطلاق لم يقع وهل يلزم النكاح به الأقرب ذلك كما هو ظاهر لأن هذا الظن لا يثبت
أقول إذا كانت المرأة ذات عيب يوجب الفسخ نفس الزوج به النكاح وقصد ذلك
 الطلاق لم يقع الطلاق لما قلناه من اعتبار اللفظ الصحيح عندنا لأن هل يلزم النكاح
 الأقرب عند العلم لزوم كما إذا طلق ذات العيب فإنه يدل على اختيار النكاح لا أن
 قيد النكاح الثابت ولهذا كان الطلاق اختيارا لم يوافقها من غير أن يزوج وأسلم
 وهذا الغرض أو كفى به عن الطلاق كان قصد الطلاق النكاح الثابت لكون هذا ما
 لم يطل لعدم اللفظ المختار من حيث عدم قصده لأن العبدية قصد بذلك
 الطلاق **قول** وهل يتربط البدل بالإيقاع وكيل واحد منهما الأقرب الجواز **أقول**
 لأنه لا مانع من ذلك إلا كون الوكيل هنا موجبا قاطبا وذلك عند العلم جازيا أما
 من كون الواحد موجبا قاطبا كالمين أو ليس يلزم العقل فإنه لا يصح ذلك **قول** وإن لم
 يعلم سقها نقلا بطل الخلع ويجعل الصبر **أقول** إذا خلعها بغيره من سقها بغير الزوجة
 ولم يعلم الزوج سقها أي أنها سقته للغير قال الشيخ في المبسوط بطل الخلع لا يثبت
 أو يرضع آخر من البدل في الخلع غير مقداره لأن قال يتطرق البدل فإن كان جميعا
 لزوم كان فاسدا لزوم مهر التل عند الخلع الذي يقصد بهما أنه بطل الخلع
 نقل في موضع آخر من إذا اختلفت نفسها بغيره فبما به وخرج نصف سقها في الخلع

مكرول

الاباحة **قوله** لا خلاف في صحة ادائه شبهة بالام بلفظ الظاهر وهل يقع لوشبهها بالغير
 المحرمات فبما جاء في الاخوت والعزة والخاله بنيت الآية كقصة الازواج والامم من ارجح
 في غيرها خلاف في الوفاء ان جاء فيه بلفظ الظاهر **قوله** التقى الايج من المسلمين كما
 على وقوع الظاهر اذا شبه برؤية الحرة المدلول بالام بلفظ الظاهر بان قال ليرى به بالعقد
 الدائم انت على كذا ما اذا شبه الزوجية باحد من المحرمات المشارة الى من جرت النسب
 او من جرت الرضا فان علمنا انما خلفوا في قول الاول ما ذهب اليه اجابته وليس انها
 لا تختم الا اذا شبهها بالام بلفظ الظاهر انما في الختم مطلقا ولم يفصلوا بين محرمات والغير
 الترخيم في النهاية والمصدق لا اذا قال انت على كذا على كذا او على كذا او على كذا او على كذا
 وذكر واحد من المحرمات كان مطلقا وكذا في قوله باني في القصة وبن اوصيل وبن عبد
 وابن السري في الكامل وسائر ابن حزم وابن زهر والاشافى في التفسير وهو قول الشيخ في البسيط
 فقال في ادائه ما ياتر بحكم الاعلى الثاني كما لمطابقا اذا اوصت امرأه او غيرها او
 لهما لم يكن مطلقا بل خلاف ذلك شبهها بحرم على الثاني غير الامهات والمجذبات كما
 لبنات وبنات الاولاد والاحزات وبناتهن والعوات والخالات فذكر اصحابنا انها
 محرمات لغير الامهات واما النسب فغيره بالرضا او المصاهرة فالنكاح يفسد منه
 ههنا ان من يحرم عليه بالرضا حكم من يحرم عليه بالنسب لقوله يحرم من الرضا ما يحرم
 من النسب فاما ما يحرم بالمصاهرة فيبقى ان لا يكون له مطهر الاولاد ليل عليه الرضا قوله
 ابن الجوزي في المنهاج قال فان شبهها بامرأة محرمه عليه على الثاني غير الامهات كما
 لانيات وبنات الاولاد والاحزات وبناتهن والعوات الخالات ففقدنا النسب
 محرمات النسب فكذا النسب المحرمات عليه بالرضا والمصاهرة فالظاهر انه لا يكون
 بهن مطهر والاقرب عندنا ان شبهها باحد من المحرمات بلفظ الظاهر كما اذا
 انت على كذا على كذا فلفظ مطلقا ووقع الظاهر في وجهه القرب ما عدم من رواية من رواية
 فانها والاعلى ذلك والاشارة الى العلة اعني كونه منكر من القتل ومنه ذلك
 يقضي الاشارة الى الحكم **قوله** ربه ادر هل يدعي تحت الام ان اقصرنا عليها اشكال
قوله من شاء انما ليست حقيقته فلا يقع الظاهر لانا حيث على تقدير ان الظاهر
 لا يقع الا اذا شبهه بامرأة بانيه بقوله انت على كذا من ان قد يطلق عليها لفظا
قوله من شاء انما الظاهر حرمه لا قصده بالمتكر وتنبه العقاب فيه تعقيبا **قوله**
 القول ان ما رايه نقله المصنف ابن سبويه لم ينفذ في كتابه اصحابنا المصنفين على ذلك
 فكانه اشارة الى قول بعض المفسرين **قوله** ولا في اخره على كذا **قوله** يريد ان الظاهر
 لا يقع في امره وهو قول الشيخ في النهاية والقول ان ما رايه هو ظاهر كلام المفسرين وابن الجوزي

والاصح ما رواه ابن ادريس حيث اطلق القول بالوقوع عند حصول شرط لم يدركها
 لا يكون في الزمان ومنه ان سبويه في كتابه قال في قوله في اخره قبل الاذية اشكال
 فيها من التمسك بالعموم **قوله** وهل يقع موقفا على شرط الاقرب ذلك **قوله** وجه
 القرب عدم الانية وهو من حيث يقع في الرقابة على الجسد والخلاف قول الصدوق في القصة
 واصحابه ابن حزم خلافا للسيد الرقي في الاما من ابن السري في كتابه الكامل والمذهب
 ابن الصلاح وابن زهر فاقولوا الا يقع ويتعلم على ذلك ابن ادريس ونقل عن ابن
قوله فلو قال انت على كذا على كذا دخلت الدار وان شاء مني قد دخلت الدار
 مني وقع وفي الفرق بينه وبين المعلق نظرا **قوله** لم يفرق الشيخ في البسيط بين الظاهر
 والشرط والمعلق على قول الشرط فان قالوا ان الظاهر يقع معاجلة واجلها على ان
 يقول انت على كذا على كذا والاصل ان يقول ان دخلت الدار او اجابته رأس الشهر
 فقول هذا الكتاب فقال الاول ولو علمنا بالفتوى الشجره يدخر الى قوله لم يقع قول
 وهل يقع موقفا على شرط الاقرب ذلك فلو قال انت على كذا على كذا دخلت الدار
 او ان شاء مني قد دخلت او شاء مني وقع وفي الفرق بين المعلق والشرط نظرا ووجه
 الظاهر من حيث وجوه التعليق فيها ومن ان الشرط يمكن وقوع الظاهر فيه في الحال
 كما لا يمكن وقوعه فيما بعد لا مكان الدخول تعقيب الظاهر بلا فصل او شبهة مني فله
 يكون قصد الماخوذ الظاهر على الختم بخلاف المعلق على دخول الشهر او حرمه فانه جازم على
 ان الان ليس بظاهر **قوله** ولو قال انت على كذا على كذا لم يشك ان ذلك كان عينا
 وفي ان عرف الختم وان كان اشعر بانا اشكال **قوله** اما وقع الظاهر لو كان عدليا
 فلان العدول ينفذون امرهم لا يريد العاص وقد علم الظاهر الختم فقد عرفت وقوع الظاهر
 فيقع واما بعد الاشكال في الاشعار في ان قصد الظاهر ما لم يوجد المشبه والاصح فيها
 فيكون واقعا ومن حيث ان الظاهر انما قصد على تقدير انشاء المشبه وانشاءها من
 معلوم ومع الشك في الشرط فيحقق الطلب في الشرط فيكون وقوع الظاهر مشكوكا فيه فيبقى
 الظاهر على حاله اياها اياها الرفية محلا بالاستعجاب او قول يكون ان يلزم الاشاعة
 المتأخرة لانه من ذلك وذلك لان الشك ان لم يشك فقد حصل شرط وقوع الظاهر
 فيقع فكيف من ههنا ان كل ما لم يشك ان قد وقع الا يقع فيلزم ان يكون واقعا وان لا يكون واقعا
 وهو من حيث ان يقع وان شاء الوقوع لم يحصل شرط الوقوع فلا يقع لعدم شرطه ويقع لان
 الشك قد شاء وقوعه وذلك من حيث ان يقع فيقع ايضا **قوله** والاقرب بكونه من
 حرمه بالاستثناء **قوله** هذا احسن ما رايته في البسيط والخلاف قال في البسيط
 ثبت ان الرضى يحرم عليه فعل محرم عليه ما دون الرضى من القبله والى الرضى دون

وانما

البرج قبل فبر لان احدهما الاحرم والثاني يحرم عليه ما دون الوطى من القبلة وهو
 الاخرى عندنا القول نعم من قبل ان جاسا وكل ذلك مما سار مثله قال في الخلاف
 وقال ابن ابي عمير لا يحرم عليه بقدرها ولا غيرها ولا انعامها والا الاقرب عند المصنفا
 ذكره الشيخ من عدم الاية **قوله** واذا كان مجزا او وقع شرطا او قال يحرم وطى الزوجة
 حتى تكفر والا قرب تحريم غيره من حرز الاستبراء لا يحرم عليها **قوله** قد تقدم في الزوجة
 تحريم غيره من حرز الاستبراء عليه بالظواهر كانت هنا زيادة وهي ان الاقرب لا يحرم
 على الزوجة لان الاباحة كانت حاصل من الجائزتين وظاهر الآية انهي تحريمها على من
 يكفر لانه المطلب للقبلة او التمسك بالزوج فيبقى الاباحة التي كانت للزوجة عملا بالاحتياط
قوله ولو طوى حلالا للصوم المستأنف قبل الايجل المتتابع لوطى ليل **قوله** ما ذكره المصنف
 من استيناف الصوم او اوطى ليلا مذهب الشيخ في المبسوط والخلاف لانه قال فيهما او اوطى
 برفعة التي على هرمتها في حلال الصوم عاندا لها راو ليل ليل صومه ولم يرد استيناف
 الكفالتين والقيل بالان لا يجلي المتتابع للوجوب ادرى فانه قال اما وجوب الكفارة
 الاخرى فهي واما استيناف الكفارة الماخو فها بالصوم او اوطى ليل فيبعد لادوم
 له ولا دليل على استيناف الصوم **قوله** وهل يكون الاستيناف عن كفارة الوطى قبل
 اكمال التكفير اشكال الاخر بان الوطى ان وقع ليل وجب الاتمام مطلقا والتكفير ثانيا
 وكذا ان وقع لها بعد ان صام من الليل مثله وان كان قبله استأنف ثانيا
قوله يوجب ما اذا اقلنا الوجوب استيناف الكفارة اذا وطى قبل تمام الكفارة
 يكون استيناف الكفارة محرزا عن الظواهر عن الوطى قبل التكفير او يجزى الكفارة
 اخرى للوطى ويكون الاستيناف للكفارة الظواهر فيها اشكال ينشأ من ان اذا استأنف
 بعد الوطى صدق عليه انه فعل الكفارة عقيب الوطى فهو عنه وعن الظواهر لان حكم الظاهر
 اباة الوطى بعد التكفير ويصدق عليه انه قد كفر من لغا بالسبب المقتضى للكفارة
 فان الظاهر بانفراد سبب وجوب الكفارة والوطى قبل تمام التكفير ليس بآفة
 وجوبها وقد اختلفوا على خلاف الاصل والا قرب عند المصنف ان الوطى ان وقع ليل
 يجلي الاستيناف بل يجب عليه اتمام الصوم مطلقا اي سره كان في الشهر الثاني
 او الاول ثم يستأنف اخرى للوطى وكذا ان وقع بها بعد ان صام من الثاني شيئا
 وان كان نهرا قبل ان يصوم من الثاني شيئا استأنف هذا هو قول ابن ابي عمير
 الذي حكاه لعنه ووجه القرب ان القول بامتناع الاستيناف اذا وطى ليل فلا
 الوطى بالليل لا يجل الصوم فلا معنى لاستينافه كذا لو اطل الصوم بها بعد معنى
 صوم شي من الشهر الثاني لان المتابع يحصل لصوم شهر ودم من آخر قد حصل ليلها

استيناف

استينافه اذا كان نهرا قبل ان يصوم من الثاني شيئا بطل الرابع الجملة لها وجوب كفارة
 اخرى فلهذا الموضع كلها فاصدق انه وطى قبل التكفير المصريح عن هذه القول في الخلاف
 لا في الشيخ واستدل عليه بانه انما يتم اوجب عليه صوما صومها بكونه قبل السبب فلا يوجب
 جزا **قوله** وان تجزى عن الكفارة وما يقرب بها كفارة الاستغفار ووطى على نرى **قوله**
 البحث هنا في موضعين احدهما انما قلناه ما يقرب بها كفارة فيقول للكفارة عن رقبته
 لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يقدر اطم سبعت مسكنا واما الذي يقرب بها
 فيها قال **قوله** صوم ثمانية عشر يوما ذهب الى ان للشيخ في النهاية ونحوه ان
الشيخ قال ان جزا اذا تجزى عن الاطعام صام ثمانية عشر يوما فان تجزى صدق من كل يوم
 بحد من طعام فان تجزى عن سبعة **قوله** قال عليه من ما يوجب رسالة وانما في المقصود
 اذا تجزى عن اطعام سبعت مسكنا تصدق بما يطوق المصنف انما اشمل الجميع فقال اذا تجزى
 عن الكفارة او ما يقرب بها الثاني ما حكم العاجز عن الكفارة او ما يقوم مقامها
 قال المصنف ان الاستغفار ووطى له الوطى وهو مذهب ابن ابي عمير قال العيصي ان لا
 يستغفار كفارة من لا يجد الكفارة راسا وهو يفتي حل الوطى وعدم وجوب الكفارة
 وان يكن منها بعد الاستغفار قال الشيخ في النهاية يحرم عليه وطى الا ان يكفر وكذا
 الحنيفة وابن الحنبل ونقل ابن ابي عمير عن الشيخ في الاستصار قولنا انما هو باحة
 الوطى بعد الاستغفار ويكون الكفارة ثمانية عشر يوما اذا قد علمها **قوله** ولو كان
 الظاهر مشروطا بان الوطى يحصل الشرط ولا كفارة قبله ولو كان هو الشرط ثبتت الظواهر
 بعد فعله لا يستغفر الكفارة حتى يعود قبل يحبس الوطى وليس يجب **قوله** القائل
 بان للشيخ في النهاية فانه قال فيها ان ضرب الشك في لا يجب فيه الكفارة الا
 بعد ان تفعل ما شرطه لا يفعلها او ياتى بها فتي افعلها كانت عليه كفارة واحدة
 والمعم لم يرتض هذا القول فقال وليس يجب دفعه ضعف هذه القول ان الظاهر ان
 كان مشروط بشرط حصول الشرط يكون الوطى مباحا فلا يجب الكفارة **قوله** ووطى
 ما بين بعد ان قد كفارة عن الاول او عن احدهما على اشكاله حيث قال **قوله**
 او وطى المظفر قبل التكفير لم يرد كفارة الوطى وكفارة الظاهر اركان كقرن ثانيا في
 نوى الكفارة عن الوطى الاول لم يرد كفارة ثالث قطع البقاء حكم الظاهر وان نوى التكفير
 عن الظاهر ليطل حكم الظاهر له يجب عليه بعد الوطى كفارة فلا يرد ووطى بعد العود
 التكفير عن الظاهر يحرم فرفع وطى مباحا اما لو نوى التكفير عن احدي كفارة من
 غير ان يعقلها عن الظاهر ايعن الوطى في وجوب ثالث اشكال ينشأ من احتمال عدم
 الوجوب لصدق انه وطى بعد التكفير فيكون وطى مباحا ولان الاصل براءة الذم من

وجوب الماشية ومن ادعى حكم الظاهر انما يسقط اذا انقضت ولم يبق الاصل بقا حكم الظاهر
قول ولو لم يبق الظاهر من بعد دونه وجب عليه بكل من كثر من سواه فرق الظاهر ما اذا كان على
قول هذا ذهب ابنه الى عقيل فانه قال ولو ان رجلا تكلم بالظاهر مرتين او اكثر
 من ذلك وقت واحد او اوقات مختلفة كان عليه بكل مرة كفاية وهو ذهب ابنه
 الزماني وقال في المبسوط ان الواجب قصد المالك لمرتين كفاية واحدة وان ادراوا الظاهر كان
 واجب الظاهر بتدبيره من ذلك ولا يجب تجديد كل مائة فقال ان هذا هو ما ذهب
 باحد لزمنا من ان كان واحدة من ظاهرها ما لا يتم والاخر من ظاهرها بالاختلاف
 امسك وان كثر ظاهرها ما لا يتم في كل مرة كفاية واحدة **قول** ويقع الظاهر مطلقا
 على مري **قول** هذا الذي اجاب عنه حنيفة في المبسوط والحداد حديث قال فيها اذا كان
 من زوجة مئة مثله لغيره انت على كل واحد فيما او شهر او سنة لم يكن ومنع من التزويج
 وابن ابي نجي **قول** وان تفرقت المدة عن زوج التزويج وقع على شكل **قول** هذا
 على القول بصحة مقيد بالزمان وهو ان تكون الزمان تفرقت عن مدة التزويج متى ما اشهر
 كما اذا هرب منها او ما اشهر اهل فيها فاعلم انما اشكالها من عدم الابعاد المتأصلة
 للعاجز عن مدة التزويج غير هذا من حكم الظاهر ان لا يخرج الحاكم تلك الشهرة في حاله
 هل يكفر ويعدوا بطلان ذلك يقتضي اشتراط كون المدة شتم على مدة التزويج فلا يقع
 به **قول** الباب الرابع من الايلاء ومن المحرم على شكل **قول** يريد ان يقع الايلاء
 من المحرم على شكل متناهية من احتمال الوقوع كما ذهب الى ان في المبسوط ولا يلزم
 قوله نعم للذين يؤولون من لسا في تزويج اربعة اشهر من عدم احتمال الوقوع كما هو
 من هبل الصنف المختلف لانها ليس على محتمل فلا يقع كما حلف ان لا يصعد الى السماء
قول فلا يقع بالسمعة بها على الاخرى **قول** الاخرى عند المصان الايلاء لا يقع بالسمعة
 بها الزوجين احد هاتان اثبت حكم الايلاء من تزويج الزوجين بعد ان كان حلالا ولا غير ذلك
 خلاف الاصل في مثل العقود عليها بعد الدوام بالنقض الا انما يقع ما بعد على اصل
 بقا الحكم لعدم ثبوت احكام الايلاء الشان في قوله نعم وان عزم من الطلاق ان يفرق
 راجع الى الدين في قول من لسا في ذلك على ان ذلك محتمل من بعض طلاقه في الطلاق
 لا يقع بالسمعة بها اذا كان لمرات ما هو اعم من العقود عليها بعد الدوام لا يفرق
 الايام وكان التدبير فان عدم بعثهم وهو الذي يقع ان يقع منه طلاق المولى منها والى
 على خلاف الاصل واعلم ان هذا الذي ذهب اليه المصنف من عدم وقوعه بالسمعة بها لا يقع
 من على ثباته وان كان قد قبله بوجهه فهو شاذ **قول** وفي المباحضة والملازمة والمباشرة
 التي اشكال اقرب الوقوع **قول** متناهية من ان ليس يصح كذا يكون به مولا لاهل البقاء

في الايلاء

الحل ومن ان ذلك يستعمل في غير ما سواه وقصد وهو الاقرب عند المصنف فانه قد ثبت
 بكون من لسا في الايلاء للمصنف من غير قصد لغيره **قول** ونوقال ان المصنف
 مري وراسل كذا ولا شافهت الا اهلين ينبغي عليك قبل يقع **قول** القابل
 بالوقوع هو من غير المبسوط فانه قال في الايلاء انما اعتبر الضرب الى قوله المصنف ما هو كذا في الحكم
 كتابه فيما بينه وبين الله فهو قوله انما اعتبر الضرب الى قوله المصنف ما هو كذا في الحكم
 والحداد من وقوع ذلك وهو قول ابن ابي نجي **قول** ونوقال ان وطئتك بعد تزويج
 الظاهر لم يكن ابيك لكن بوطئ الزم لعين العبد لا فزاره وهل يلزم لعينه بعد التزويج
 المص **قول** اما الزم لعين العبد فلا اعترف بان العبد يصير حراما كفاية الظاهر
 وذلك ممكن اذ قد يكون ان يكون قد حلف ان لا يوطئها لعين العبد من الظاهر الذي
 اوقعه بزوجته فيقول اقربا عليه اما اقرب عدم وجوب الزم لعين العبد اي وان لم يكن يوطئ
 فلعنه حصول الشرط المفروض ان الظاهر لا يجب عليه التكفير في الحال بل في غير ذلك
 ثم يلزم به بوطئها في فاذا فرض انه حلف على العين لعنه عليه بعد مدة التزويج
 الضمير ان يقال ان ذلك علم انه قال فانه علم به الاقرار بالزمن عقده عند الاصابة عن الظاهر
 كان الحكم لزما عند الاصابة بالظاهرة باطلا وهو انما يجب عليه العين عن الظاهر
 لكن يجب عليه التحريم من غير تزويج لان وجوب العين ينافي حراما فاحرمه كما لو تفرقت بعد
 عند قدوم زيد ثم قدم زيد كذا في غيره من المدة المطلقة كالصوم والصلوة لان ما حرمها
 لا يستلزم منعها عن غير الغير فاجر العين يضمن ذلك فلم يجز التزويج بالظاهر انما
 هو بغيره من الطلاق والتكفير هنا قد يقع عليه العين بالذم وان لم يعلم منه قصد الا
 عتق بالعين عند الاصابة كان ذلك اعتراضا بصدور الظاهر لا بغيره ظاهر الكلام يقتضي
 لعنه عن العبد على الظاهر الصادر عنه على الاصابة كما نوقال ان دخلت الدار فصد
 حر فاد بطلان الحلقه والايلاء انما يصير حراما عند الدخول لاحتمال العتق فكذلك هنا
 والشئ في المبسوط ذكر هذه المسئلة على وجه اخر فقال اذا اخطأ من امرائه وجبت
 الكفارة ثم لم يزل لها ان اصدت فمضى على ان اعقب عبدا من ظاهرها او هذا
 العبد عن ظاهرها فان كان تفرقا عنه ومرتفع وقهر لزمه الوفاء به وان كان قد جاز
 يضمن به نفسه او يوجب عليها فعل شئ كالامانة مثل ان تقول ان دخلت الدار فقلت
 على ان اعقب عبدا وان لم ادخل فقلت على كذا فاذا وجد شرط لزمه بصدور عندنا
 وهو بالخير بين الوفاء به وبين ان يكفر كفاية **قول** وهل يشترط تزويجا عن شرط
 فلو ان **قول** احد القوابل ان يشترط فلا يقع معلق على شرط وهو قول الشيخ والخلاف
 ونجاسته من زهره وابن ابي نجي في القول الاخر لا يشترط وقوعه مطلقا وهو قول الشيخ

ممكن

فليس هو وانما هو المعنى المختلف **قوله** ولولا الاربع وانما لا يمكن ان يكون مرادها في الابل
 الخ قوله وكان الابل سائر في البراق ولا طهرها حرمنا فالقرب ثبوت الابل في البراق في قوله
 ما هو على الميت اذ لا يمكن لوطها على شكل **قوله** اذا كان له اربع ترعجات فاني مما جازي
 فهو على ثلث اناس القسم الاول ان لقول وانما لا يمكن في هذه القسم مباحث **ا**
 مقضى هذه ان يكون المحل على غير ترك وعلى جميع فلا يكون مرادها في المحل من احدى
 لان الابل يقضى في كل واحد منها ان يكون له اربعة كان على اثنين او ثلثا
ب اذ اظهر في احدى صافرة من الحديث لانه كان قبل ذلك لا يكون مرادها في الاربع
 تلك والآن يصير مرادها في اثنين وهو ظاهر **ح** اذ اظهر في ثلثا لعن الابل بالاربع
 لانه ان صار لوطها على جميع اربعة من **د** لو كانت واحدة من قبل ان يطلعها
 المحل الابل لتعذر على الجميع وفيه بحث **هـ** لو طعن واحدة من قبل الابل
 وان كان ثلثا يجرها رجعت لانه لا فائدة من اربعة من قبلها ولو بالشبه فاذا انفق
 حتى على اثنين من اربعة الباقيات تعينت الابل في اربعة لان الحديث جنى الابل
 لو على اربعة من قبلها هل ثبت الابل في البراق يعني انه لو على اثنين من قبلها حكم الابل
 ثابتا في اربعة الاربع عند القسم في ذلك لا بد لوطها صفت عليه انه قد على جميع لان معنى
 الوطى صادق على المحل في الجملة لا يقال لكان الوطى محمدا بن جعفر الابل في البراق في الجملة
 حكم الابل في موت احد من الامكان وعلى الميت ما جازي حرم وذلك لا يقع في طلاق حكم
 الابل كما ذكرنا لقول الفرق بينهما ثابت هو ان وعلى الميت لا حكم له على شكل انثى
 انها بالموت حرمت على الاثني با حكم الاجرة نصارت كالهيبة من الجاهل ومن صدق
 اسم الوطى عليه من كونه صارت كالهيبة القسم الثاني اذا قال في قوله لا طهرها واحدة
 وهذا على ثلث ارجح احدها في قصد ذلك كجزء في واحدة كانت في هذه مباحث **ان**
 الابل تعين بالجميع يعني انه لا يصلح له على واحدة من **ب** ان يفرق بين المدة ما جازي لان
 الابل تحق في الحال **ح** متى على واحدة منهن وجبت الكفارة والتحدث اليه لم يحرم
 الحديث بذلك **د** لظن بعضهم بان حكم الابل في البراق حتى لو طعن بعضهم لم يثقل
 كان الابل ثابتا في الباقيات لان الابل اقصى لزوم ككفارة الوطى في واحدة كانت
 منهن وهو محقق في الباقيات الثاني اذا قال قصدت واحدة لبعثها قبل قوله وكانت الابل
 ثابتا في جميعها دلت عليها لان المرجح في قصد البهائم الثالث اذا قال قصدت واحدة
 مبهمة ونية الصانع مباحث **ا** انه يفضل في قصده لان المرجح اليه **ب** هل يكون
 مرادها من واحدة لانها فيها ثباتا شكل يشبه من ان الابل حكم مشي في ثبوت احكامه
 على خلاف الاصل خرج منه منها المنة بالصحة والجمع فيبقى المنة على حكم اصالة الابل

منه

وعدم ثبوت احكام الابل فيها من علوم **الاج** اذا قبل قوله في البراق في قوله فاذا
 عين واحدة وقال هذه القرصه صافرة فيها هذه الدلائل ثبات المعين الان فيها
 حديث قصدت المنة ثبت حكم الابل فيها دون غيرها وذلك المعنى يختلف لا يكون مرادها
 مباحث في قوله يكون مرادها من واحد لا يغيرها على شكل فقال في الجملة لا يكون مرادها
 كل واحدة من جازي ان لا يكون هي المعنى **د** اذا طعن وقال لم اصدا حد هذه المعنى
 بل قصدت الى اربعة الابل بهذه الصيغة فعل الى الاصلين يحمل على الاصل الى
 واحدة كانتا واحدة مبهمة في شكل يشبه من انه لفظ يحمل لكل واحد من المعنيين
 وانما يحتمل احدها بقصد ولم يوجد من كونه في الابل الاول اظهر من الاول فيعمل عليه
 اما بالنسبة الى المعنى فظاهر ان شبه قوله واحدة سكن على السوي فغيرها الى واحدة
 بعينها فيقر الى تخصيص لفظا وكلاهما منفي واما بالنسبة الى المبهمة فان قصد الابل و
 الاصل ثبت حكم عقوب وقوله ذلك من في المنة فانه لا يثبت حكم الابل في اربعة
 لقوله يفرقها الا اربعين واحدة منهن القسم الثالث اذا قال وانما لا طهرها واحدة
 سكن بهذا يكون مرادها في كل واحدة بالقرءاها كما حاطب كل واحدة منهن بالقرءاها
 ويكتب لكل واحدة حكم الموطى فيها وهو ظاهر **قوله** ولولا وانما لا طهرها ان ثبتت
 العقدة قبل المشروط وهل يخصها المنة بالجلس شكل **قوله** وجازي الاشكال ان
 حديث انه علق الابل بمشيتها وهي تبتا في المشية في المجلس ومن ان يعقبه
 على مشيتها عند محاطتها لقم منها خصا من المجلس في المشية في المشية في المشية
 المشية في المجلس بحيث يكون كلامها جازيا لكلامه فقال فاذا قال لا افرق بين
 فقد علق المشية من قربها بمشيتها وكانت المشية الاقربا فاذا ثبتت هذه النظرات
 فان لم يشك لم يعتقد لان الصفة ما وجدت فان جاءت في وقت المشية العقدة الابل
 لوجود الصفة فاذا ثبتت ذلك نظرت فان مشا في المجلس بحيث يكون كلامها جازيا
 لكلامه كالقبول في البيع منهم من قال في المجلس منهم من قال ما لم يفرق في الاول الذي
 عندنا **قوله** ولان الوطى كمن بعد شهر مثلا محققا لان لوطها بعد شهر من وقتها
 نظر **قوله** وجازي نظر من ان الابل لا يعتقد على اقل من اربعة اشهر فلا يعتقد هذا
 ومن ان المقضي ان يذهب بالاربع من الاربع جازي ترك الوطى الزيادة بعد شهر
 القدر ان يذهب بالاربع من الاربع جازي عليه بعد شهر **قوله** قبل والمدة المدة من صحت
 الزمان وفيه نظر **قوله** الفاعل بان مدة الزمان من حيث الزمان هو كونه
 اكثر الاحكام ذهب اليه الشيخ في القاموس والبسوط والخلاف وتبعه ابا الصلاح و
 الجراح وابن جرير وابن ادریس وهو قول القيد ايضا وقال ابي الجليل انه من صحت

الاوله فانه قال اذا كان مريضا فاستأجره هو قار على النجا فلم يجبا معها له
 لظالم على ان لم يزره بل على وان تجاوت وتطالبت له فقد الحاكم فاما ان نقل
 النجا او يظلمه ونحوه فقال ابن ابي عمير وهو وجه النظر من كون الاول استمر من الاصحاح
 كما حكيتاه عنده ومن دلاله قوله نعم للذين يزولون من نسائهم تربيعا رابعة استمر على كونه
 من حيث الابعاد لانه لم يرد على الابعاد لا على المرافعة لرواية يزيد بن موهبة في الحسن
 عن الصادق عليه السلام قال فانه اعطيت اربعة اشهر فقامت ان يوزن على الصلوات وفيها
 من الرقيات الدالة على ذلك **قوله** ولو انقضت مدة الترتيب هناك ما منع من الرقي
 كما يحضى الرقي لم يكن لها المطالبة على رضى الظاهر وعندها يحكى المطالبة لغيرها جز
قوله هذا قول الشيخ رحمه الله فانه قال في المبسوط اذا انقضت المدة وهناك عند شيخ
 من النجاشي مثل المحض او الصم الواجب او الاحرام او الاشتكاف الواجب او صريحها
 او جزؤه فادراكه هذه الاعذار من جنسها لم يوجب عليه المطالبة لانه قد قدرت الفدية
 بسبب من جنسها والمصالح التي تحمل الزامه بغيره العايز فان هذه الاعذار لا يمنع منها
 فكان لها المطالبة بها **قوله** ولو انقضت اعذارها في الاثام مثل شغل الاستدانة
 عدا الخصى **قوله** القابل بذلك هو الشيخ فانه قال في المبسوط وان كانت الاعذار من
 جنسها مع اهل المدة حين كلفه لم يضر بالمدة ما دامت قائمه لان المدة انما تقرب
 اذا استمر من جماعها بعدد مبرور وهذا قد حصل المنع بغيره من هذا في جميع الاعذار
 الا الخصى لانه لو ازمها هو حالي لم يمنع الخصى من ابتداء المدة ثم قال ولما كان
 وجبت الاعذار في ثبوت المدة قطعت الاستدانة ايضا لما منعها لا ابتداء
 والفضل من الخصى وطروا الخصى لومع الابتداء او قطع الاستدانة اولى بالثبوت
 لا يتم ترتيبه بعدد ما بالعرف فان العرف ان ينعى المدة في كل شهر حتى ينقضي
 الى ان يتم الترتيب بكل حال **قوله** ولو امتد احتساب زمان المدة عليه على نفي
 ثبوت مود الرضى بالرجوع **قوله** الخلاف مع الشيخ رحمه الله فانه قال في المبسوط يعقب
 ذكره ان اعذار الرجل لا يمنع من حرب المدة في الابتداء ولا يقطع الاستدانة
 حكم هذه الاعذار الا في شيئين منها الرمد منها او من اعدوها او طلاق زوج
 فان هذين يمنع كل واحد منهما الابتداء ويقطع الاستدانة لان المدة انما تقرب
 في مرفضة طامه وهذه ناقصة لا يجرى الى موته والمصاحبة من الردة لا يمنع
 بريد بذلك الردة عن غير فطرة لانه يكون من الرضى بمقتضى الاسلام **قوله** والنجاشي
 الخامس في الدعوى بعدلها الى اللعان قبل اجماعه وقيل الاول هو الاقرب **قوله**
 اذا قد فرغ الرجل من ردة الزنا وكان له بذلك انية فقبل لمان بعدل عن اقامة البينة

اللعان
 النجاشي

عليها بذلك في اللعان او لا يثبت ذلك فقلان احدى اوجه قوله في الخلاف والآخر المنع في
 المبسوط غيب تحريمه ليرفع اذا قد فرغ الرجل من ردة الزنا لم يكن له بينة فقلان يلاعن بطلا لاف
 ولا يبر او اذا كان له بينة فلا يلان بطلا عن وقال بعضهم ليس له ان يلاعن مع قدومه على البينة
 وهو قولهم ليرفع والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهداء الا على انفسهم فشهدوا احدى
 شريفتان لا يلاعن عن ان لا يكون له شهداء الا شهداء هو الاقرب عندنا لمعنا كما ذكرنا
 وقال في المختلف بالاول **قوله** ولو ستره جهات قد فرغ من ردة الزنا او اصابه ما قبله من اللعان
 اللعان فقلان احدى اوجه الاعتبار بالزنا او العقد **قوله** كلا القولين للشيخ فانه من
 في الخلاف جزؤه في المبسوط ومثله الخلاف في ذلك ان الاعتبار بالعقد في بعض النسخ
 هل هو حال الرما او حال العقد في الخلاف اعتبر حال الرما لان قال في استدلاله
 فالاعتبار بحال الرما او حال العقد لا يترتب من قد فرغ منه من اصابه ما قبله كما قلنا
 فانه لا يقال انه قد فرغ من ردة الزنا او حال العقد فانه قال في الاعتبار
 عند من قال بالاول في عدم اللعان بالحالة التي يضاف اليها العقد على ما قلناه
 بالحالة التي يوجد فيها العقد **قوله** ولو نسبها الى زنا هو سكره عليه في كونه
 فذلكا اشكال **قوله** مثله من علم بثبوت العقد بالزنا مطلق الزنا من
 انها لو كانت مكرهه ليست زنايه وهذه المسئلة معروفة لغيره زنايه كانت مكرهه
 لان الاول منها المسمى ما يخصه ولم يقل وان كانت مكرهه لكانت في نفس الامر كونه
 ثبوت ذلك بينة او غيرها وهذه اعترفت كونه مكرهه عليه **قوله** ولو لم يكن في
 على اشكال ولذا يجوزون دون الخصى المحبوب على اشكال **قوله** هذه ثلاث مسائل
 الاول هل يلحق ولد المحزون غير المحزون ام لا في الاشكال ينشأ من الاصل كون الولد
 مثبت لغيره بالفرش المتفرع مع امكان تولد من الزوج وهو لكانت لانت لانت لانت
 السكاك كونه منه وكان لاحقا به ومن كون النجاشي انما يحصل في الاثنين ليسا بزوج
 بين فلا يكون لاحقا به والاول اضيق في المنع في المبسوط الثاني ولد المحبوب هل يلحق
 ملحق بابيه ولا اشكال فيه لبقاء الاثنين وانما زاد الذكر هو محرم النجاشي فلا يورث
 اسكاه المتولد عنه لاسكان نزول بالمساحة الثانية ولد الخصى المحبوب هل يلحق ام
 لان قلنا بان ولد الخصى لا يلحق بغيره الا بالنجاشي قطعا وهو ظاهر وان قلنا بان
 ثبوتها في الاشكال ينشأ من كون ذهاب كل من الذكر والاثنين لا يرفع امكان
 التولد ومن بعد المتولد والنجاشي في المبسوط قطع على انه ولد المحبوب لم يورث
 انه ولد الخصى لم يورث به ايضا دون ولد الخصى المحبوب قال لانه تأخرت العقادة
 بله كل هذا وفي الساس من قبل لا يثبت الا للعان والاول اقرب لاحتساب الرعدة

بين الحر وحرته الطهارة في قولنا الصلح والرواية انما اشار اليها بان من يزوج
 ما رواه الحسن بن محبوب عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي مسعود عن الصادق قال لا بد من الحره الا
 ولا التي يمتنع بها القول الذي جاءه المم بان يفتعل اشارة الى قول ابن ابي عمير فانه
 قال ان كان للثمن ثمن او للثمن صوابا ما واحد من اهل الشهادة او الحرية الا
 فاما ان كان للعان بربا اضافة الزوج القادون الى ماله و معاشه فلا ثبت الا
 الحره والمسلم والمسلم لان بين ابينا خلافا في ذلك ذهب شيخنا القمي في
 مقصده الى ان اللعان لا يثبت بين الحر والمملوك ولا بين المسلم والكافر وقال شيخنا ابو
 جعفر في نهجته واذ كان الزوج مملوكا والمرأة حرة او يكون الرجل حرة والمرأة مملوكا
 او يهودية او نصرانية ثبت بينهما اللعان واطلق كل واحد منهما ما ذهب اليه ويكون القول
 كله اصد منها على ما حررنا فنقول لا يثبت اللعان اذا كان بالثمن في ادنى المشاهدة
 للزنا و ثبت لللعان اذا كان لوقد على وجه لا يشهدا ما اخرناه و ذهبنا الى ان
 متخبا الرجوع في ما مضى لما اختلفت الاخبار عليه وحرره على ما حررناه **قوله**
 وفي اللعان لم يثبت لك **اقول** يريد ان اذا قد تزوجت بعد النكاح او احرست فاما
 يحكم عليه ابدان الحر من غير ان يفسخ اللعان لكونه لعل لان يلاعن لعل
 انكاح نشأه من امكان كون الولد من منه لا يريد ان يلحق به من ليس له ولد
 له نفيه باللعان اذ لا يثبت منه ولد لا لعموم الآية على الصمد مطلقا ومن اتفاق الامكان
 على ان لا اتفاق النكاح ولا اتفاق على يحكم عليه ابدان الحر والنكاح في الحذف
 مسئلا اذا قد تزوجت حرة وهي حرة او حرة و فرقت بينهما ولم يحكم له ابدان قال في الحذف
 للزنا ما لم يعقل او كما يفسره في كاتنا طقة سواء وان لم يكن لها ذلك فهي كزنا
 المجنونة وليست اجماع الفرة اخبارهم فانه لا يثبت لفرقة في ذلك **قوله** والامنة
 فراسا بالملك والامانة على اظهر الروايات **اقول** هذا مثل قول الشيخ في المبسوط فانه
 قال في الامنة لا يصير فراسا باطن على الظاهر من روايات ابينا وفي بعض النسخ
 انها نصير فراسا باطن ومثل ذلك قال صاحب الشرائع حيث قال انه لا يصير لامنة
 فراسا بالملك وهل يصير فراسا باطن فيه ايمان الظاهر انها ليست فراسا اذا غرض
 هذا ان المراد بانها نصير فراسا ههنا اذا جاءت بولد بعد الوطى في عدة الحمل ولو
 ونزله الاخر به والمراد بانها لا يكون فراسا بمجرد الوطى بالجن المذكور في رواية سعيد
 فيسار قال سالت ابا عبد الله عن رجل وطئ على حرامه من هب وبجني وقد عثر
 عنها ولم يكن فيه ايمان بشئ ما تقول ان الولد قال امرئ ان لا يتبعها ههنا ما عييد قال
 وسالت ابا الحسن فقال سمعنا قال نعم هو فلا قال فيها اهلك فقلت لها

نعم

نعمي فانه فقال فكيف تستطيع ان لا يلزمك الولد من معها ما رواه محمد بن الحسن
 يعقوب ابن يزيد قال كنت في ابي الحسن في هذا العصر رجل وقع على حرامته ثم سالت
 فانه لم يفتك ان كان منه ما به منته وهو ولد و سألني ابا عبد الله عليه السلام
 جاءت بالولد لم يمت له نفيه لزمه الاخر به واما الرواية التي اشار اليها ابا عبد الله عليه السلام
 بانها اظهر في الروايات فهي ما رواه عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام بان رجلا من
 الاما عبد الله عليه السلام فقال لاني ثبتت بامر عظيم اني جارية كنت احاها فوطئها يوما و
 خرجت فاجتنب لي بعدها اعتزلت منها ولست اعقب فرجعت الى المنزل لاصدقها
 فوجدت غلاما على صفتها فعدت لها من ثمن ذلك فعدت اشهر فعدت حرامته قال فقال
 لي لا تنق للثمن تقربها ولا تتبعها لكونك لعل عليها من مالك ما درست حرامتها ثم اصرعت
 من ثمن ان سق عليها من مالك حتى يجعل بذر عذرا و جعل لها محرما **قوله** وثبت حكم اللعان
 بنفس الحكم وقيل بغيره رضا عبد الحكم **قوله** يريد ان لو شرعنا المثل لعنا برصد من العانة
 فلا من يتم اجازة ثبت حكم اللعان بنفس حكمه وهل يقبل رضا عبد الحكم فيه قولان
 صلبان على ان المتداعى مطلقا اذا تراضيا برصد من العانة حكم بينهما اهل الفقرات
 رضا عبد الحكم لا كذا القائلين بالثمن فوق المبسوط ترى انفسا لزوم الحكم بينهما الى الرضا
 بعد الحكم وفي الخلاف نصا لا يلزم بنفس الحكم من غير توقف على الرضا اذ انما الرضا في المختلف
قوله ذكر لفظ الجلالة في افعال تشهد بالرجوع او بالغا و ردا او بخلاف البشر فلا يوجب عدم
 الرجوع **اقول** وجه الغيبة عدم الرجوع من رجوع اللعانة المذكورة في الفرق فلا يكون **قوله**
 قيام كل منهما عند حفظ وقيل بحسب قيامهما معا بين يدي الحكم **قوله** القول الحكم هو احق
 الشيخ في العانة فانه قال فيها فعل اللعان ان يجلس الامام او من نصبه الامام مستبرا عليه
 وتوقف الرجل من نديه والمرأة من يمينه فاعين ولا يعقدان وقول ابن ابي عمير والمفرد سكا
 والاصح وهو الرجوع و ابن حمزة و ابن مزهر والقيل الاخر للشيخ ان المرأة تكون فاعية
 عند اللعان من زوجها او كره المبسوط واشاره ابن ابي عمير **قوله** ولو شرط مولاه من قبله الولد
 من الحره في حرته لا يمين الاب لنفي انكاح **قوله** اذا تزوج المولى عبدا بجمعة وشوط في
 العقد فتمت الاولاد فدخل العبد بها او انت بولد فاعلم العبد فلا عن نفيه فوق كونه حرا
 او عبدا لولاه انكاح من انه تولى مملوكا موقوف على كونه ولدا العبد وقد استوفى نفيه عبدا
 بلعانه فنسب المملك عن مولاه الموقوف عليه ومن شاء تولد عنه على نفيه العبد يحكم بكونه لاحق
 بابه ومولاه لمولاه و قد عني عن ابي بلعانه لا يستلزم انشاء مملك مولاه لرفع الاول
 بكونه حرا لانه ولد حر لم يلحق بامر على الثاني بكونه مملوكا لولاه **قوله** وكذا انكاح العكس
 بغير شرط **قوله** يريد بالعكس من غير شرط ان كان الاب حرا والام مملوك فلم يشترط مولاه اقره

الاول فانه يحكم بحرية ولده فلو نكحها الان عنه باللعان فلا اشكال في كونه مملوكا لمولاه او محررا
 في الاصل من حيث ان المقتضي تحريم كونه ولدا من المحر وقد مر ان نسبته في حق مولا كونه لميراث
 الحر ونكاح المملوك مملوكا للمالك ومن حيث الحكم بحرية او لا قبل اللعان فلا يلزم من نكاحها
 وسبب من الملاحق انكشاف المحرم لان الحر لا يعود رقا **قوله** حرره امره ولو كان كذب نفسه بعد
 اللعان لم يحرم من الولد كونه برة للولد ولا ميراثا للاب والام من غير برة ومن غير الام ومن غير
 بها ولم يزل الزام في كل من الميراث والنفقة في ثبوت المحرمية واثبات اقربها اليه ثبوتها فيه
 من مصادره ههنا وكثر في ذلك ما ظهر من كذبها **قوله** احذف الروتين انه لا يصح عليه
 وهو ربه المحرم من الصادق من رجل لا يمن امراته وهو على ما دلل له هاهنا ما دلل
 ونعم انه من قبل براءة الولد ولا يخل له الامة قد مضى البلاغ والرواية الدالة على وجوب
 الحد في ما رواه الشيخ عن الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل عن ابي الحسن قال سالت
 عن الرجل لا يمن امراته وانفق من ولدها ثم كذب نفسه هل يرد عليه ولد فقال اذا كذب
 نفسه جلد الحد ومرت عليه انه لا يرجع اليه امراته انما قال الشيخ في الزنا بغير قذف
 الجزء كذا المراد به ان اذا كذب نفسه قبل ان ينفق اللعان فاما بعد فانه ليس عليه
 شيء بل يمن بالولد على ما قد مره والعم ذهب الى ان الامر منه وجوب الحد على ما رواه
 الاخرى الدالة على الصريح بالحد وما ذكره ونعم ان القذف ما انفرد به مقتضى وجوب الحد
 عليه فاذا انقضت التمثيل اللعان على مصادره ذهب كما وضعها من يد الحاكم وغيره فكذا
 فلا زنا في كل واحدة من الشهادتين الا في جميع فكل من اتهم من القذف من غير ثبوت له لاجل
 اللعان يقطع الحد فلا يعود بالثبوت لان القذف انما يكون بسقوط الحد لو كان الامر
 مشتبها ولم يعلم صدق من كذب ما من غير كذبه في العادة فيمن كونه سقط الحد كذا كثر
 من الرواية والشيخ بالرواية الاولى في قوله لا اشكال لانه قد مضى ان لا يخل
 فيه على عدم وجوب الحد لانه انما ذكر ذلك لتعريف عدم عود القتل والى طاهر لان كذبه
 نفسه ماض على نفسه حاصره بهذا الامر الولد وبراءة الولد اعلم ان الذي ذهب اليه انما
 من وجوب الحد هو ذهب الميراث فانه قال في جلد الرجل ولده من الحر ولا يمنها ثم رجع
 الى الحد اثر بالولد من حيث حق القذف فلهذا ذهب من ابن ابي عمير وقال الشيخ في الغاية لانه عليه
 واختار المصنف **قوله** ولو اقام بينه وبينها فنفق الحد عليه **قوله** مشاه
 مواده كذا ذهب النجاشي السقط عنه الحد فكان الحد وجبا عليه كما لو اخطأ كذب نفسه بعد
 اللعان المسقط من ان كثرها زانية ثبت عند الحكم بالبينه وهذا لا يقطع عنها حد الزنا
 يتكذب به البينة لان حد القذف من قذف من سقط عنها كذبها كذب صاحب الحد من قذف
 ثبت عند الحاكم **قوله** ولو اقرت امرها فنفق وجوبها **قوله** براءة اذا قذف

الاول

الرجل بزوجته زنا فاعلم انما احذف المرأة اربع مرات بالزنا فنفق وجوب الحد عليها بالاشكال
 مشاه من الزنا انما اقرت بزوجته سقط حد باللعان فلا يجب عليها الحد خلافا لما
 براءة النفقة ومن انها اقرب اللعان بالزنا فنفق لغيرهم الا لولد لا على وجه الحد
 كل من اقرت بزوجها كذا مختارا **قوله** فلو قذفها فافترقت قبل اللعان سقط الحد عنها بالزنا
 ولا يجب الحد عليها الا بارجع ولو كان ذلك لسبب لم ينف الا باللعان والفرع ان
 ملاعن لم ينف على اشكال اذ تصاق الرضعة على الزنا لا يصح في السب لثبوتها بالقرينة
قوله ومن تصدين المرأة على الزنا فلا يمكنه كذبه في اللعان **قوله** ولو قذفها فافترقت
 ثم اكرمت فانما شاهدت على اعترافها فحق القبول بها بالامانة اشكال اقرب القبول في
 سقوط الحد لاني ببراءة عليها **قوله** ينشأ من انه فشهاده في الزنا فلا يقبل ما قبله
 اربعة من ان الشهادة في الحقيقة باقرارها هو ليس بزنا الا في ذلك السب في المسبوط
 بالاقرب عند العلم انه يقبل بالنسبة الى سقوط الحد عنه لاني ببراءة عليها وذلك لان
 المقتضي سقوط الحد ليس هو المقتضي لثبوت الحد عليها لان الاول يقضي فيه المرأة كذا
 الثاني والشاهدان في بقاء الاقرار فيسقط اما ثبت الزنا فصح ان لا يرد له انما يحصل
قوله ولو قذفها فاقام قبل اللعان سقط اللعان وورثه عليه الحد ولم ينف اللعان
 قبل ولا يمنها رجل من اهله فلا ميراث والا بعد الاقرب ثبوت الميراث **قوله** القول
 الحكم هو قول الشيخ في الزنا بغير ثبوت ذلك اربعة ارجاع ومن ضمن والاقرب عند العلم ببراءة
 الميراث لاجل ثبوتها بالمرث قبل اللعان فلا يقطع باللعان المحرم من ابنه اربعة
 ايضا من قول الشيخ في الغاية قال انما اقره ذلك في الزنا بغير اقراره لا اعتقاده فعلى من يروى
 عن ذلك في الثاني المسبوط والخلاف **قوله** ولو قذف ولم يلاعن مخدوم قذفها قبل الاقرب
 والاقرب ثبوت كذا الخلاف في ذلك عندنا والاقرب سقوط **قوله** اشكف فقوى الشيخ فيهما بين
 المشايخين على قولين ففي المسبوط لم يعرف بين المشايخين في انه لا حد عليه فقال انما اذا قذف
 زنا بغير الزنا ولم يلاعن مخدوم قذفها براءة للزنا فانه لا يجب عليه حد اخر عندنا لانه
 لم يكره بغيره من البينة والقذف انما يكون ما يحتمل صدق كذا ب وهذا يحكم كذا
 فان قذفها لا يمنها لم يلعن القذف فثبتا براءة للزنا لا حد عليه ايضا لانه يحكم ببراءة
 وقال في الخلاف ببراءة الحد والاول وسقوط في الثانية حيث قال سئل اذا قذف زوجه
 لم يلاعن مخدوم قذفها ثانيا براءة للزنا فانه يجب عليه الحد ثانيا وان قذفها اولها
 ثم اعاد القذف ثانيا براءة للزنا فلا حد عليه وهو الاقرب عندنا لم وما قرب وجوه
 الحد باني الاول يخرج المقتضي انكشاف المانع اما وجوب المقتضي فلا ان المقتضي لوجوب الحد
 هو القذف وهو ثابت واما انكشاف المانع من وجوبه فلا ان المانع من انكشاف الحد بالحد

انما هو وجود ما ينقطع من بساط اللعان او احراز الحقة فانه انما يكون انما هو وجود ما ينقطع من بساط اللعان او احراز الحقة فانه
ولما علموا ان ما هو موجود من سقوط في المسئلة الثانية فلان المانع من وجود وهو اللعان فانه
جاء في قوله تعالى لانها اما شهداء انت عندنا فمما امانت عندنا اخرين وكل منهما في حق
وكان قد اتفقوا على ان ما هو عليه عند الحكم فلم يجب حذر الا اقام البينة او اعترف
ب **قوله** ولو لآمن وتكلمت فذلكها الاجنب قبل لآمن عليه كالبينة الا ضرب بثرته **قوله**
التي على بذلك فهو الشيخ في الخلاف والميسر وفي اللعان كالبينة اشارة الى ما استدلال به
الشيخ في الميسر على سقوط الحد من الاجنب فان قال في ما اذا اتفقوا على لآمنها فانما
من اللعان تحدث ثم قلنا انما اجتنبت بذلك الزنا فهل يجب عليه الحد قال نعم عليه الحد
وقال اخر من لآمن عليه وهو الاخرى عندنا لآمن قد نذر بها حد من غير ان يكون له الحد كالأوام
البينة والآخر عندنا لم يثبت الحد لهم قوله نعم الذي يرون الحصاص والشيخ في
الخلاف استدلال على سقوط الحد من الاجنب فانه ايضا فقال لآمن ما من محض لان
اللعان وامام الحد عليها اسقاط حصانها **قوله** لو شهدا حد من الزنا او ادينوا على
شئ ليقطع حد الزنا باللعان وقبل ذلك ان اختلف بعض الشرائع او سبق الزنا
بالحد من واحد **قوله** الذي اشارة الى معنى الكتاب وهو انهم يحدون بها
للعنف لان الزنا اسقاط الحد من نفسه باللعان هو قول محمد بن ماجة في المفتح
فانه قال فيه واذا شهدا رجلا مشهورا بامانة بالزنا ادينوا حد من الزنا اجملا الثانية
ولا تعني انهما لم يحل له ابداءه بل قالوا بالصلح والفرق الذي جاء به قوله وقيل
اشارة الى ان ابن حجر فانه قال وان كان من جهة احد مشهور بالبينة لم يقدح في حجة
فان قد فيها لم يجرؤ لزم الحد العاصم اسقط الزنا الحد باللعان ان شاء وهو قول
ابن ادريس ايضا حيث قال ان مشهور الزنا ابتداء من غير ان يقدم منه القذف لهما
مع التوبة المذكورة قبلت مشهورا ومن وجب على المرأة الحد وان كان قد نذر الزنا
المرأة بالزنا الا لا تشهد مع الثلثة المذكورة عليهما فلو قبلت مشهورا ثم دأبت بالبينة
قول اخر وهو ان كانت المرأة مدخلا لهما صوت الشهادة ووجب الحد وان كان
قد دخل بها طلعت الشهادة وكان عليه اللعان على الثلثة **قوله** واداره
اللعان من غير عتاب لم يكن له ذلك ان لم يكن له بثلث نسب او ان طلب له السب
يحمل ان يلاع منها الى ان كان يطلب المرأة اللعان وعدمه **قوله** وجه هذا الاجماع
ظاهره ان لا اللعان لا يحد لآمن حتى يثبت من غير ان يكون له ما يحد به باللعان
فيطلبها الحكم يحمل عدمه لان من القذف القذف يثبت فترى على عطايتها او علم ان
قصة تزني الخلف او عزمه يدل على طلب اللعان قبل طلب الزنا وهو انما جاء في النسخ

قوله

قوله بالرسول انما امرت الرجل يتبع امرأته رجلا اقله فقلوبه لم كيف يصنع فقال
الشيخ في مثل اللعان في حق صاحب بيت فانها اربعة اقله فقلوبه لم كيف يصنع فقال
السامع قال وانما حازر عند رسول الله فكل ما خلا عن قال بالرسول انما امرت انما امرت
فذلكا بيت عدنا ومثل ذلك قصة لعلال ان امية حتى خلاف من جهة عند رسول
ثم لم يزل احد الصحابة فقال سئمت البينة الا حد في قوله فقال بالرسول انما امرت
احدا من امرأته رجلا بنفس البينة ففعل رسول الله يقول البينة والاحد في قوله
فقال والذي لعنتك بالحق ان لصاوق وسينزل عندنا برك به طهر من الحد
منزل قوله الذي يرون الزنا اجم الاية فلا حد عن رسول الله منهم بينهما ليس في
الحد من ما يدل على انها طاعت بعد اذ طهرها ان الزنا ابتداء لطلب الحكم في
ذلك **قوله** من حازر عند رسول الله الاول نعا باللعان ثم ولدت آخر لآمن بستر
اسمها فمرا اللعان آخر على اشكال **قوله** يريد انها لو كانت حاملا باثنين
قضت احديهما ففاه الزوج ولاعنها البينة ثم وضعت الاخر فهل يكون شغيا
باللعان السابق او ينفق لغيره باللعان آخر اشكال اشكال في ذلك من ان الثاني له
بغيره من لآمن ففان ينفق لغيره باللعان ومن امتنع احدهم وكافا كما في الزنا
لا يكون ان ينفق بعضه على بعض آخر ما ينفق باللعان لنفي الاول كما لو نفق على ولا
عن قبل الزنا والاول من الاحمالين مذهب الشيخ في الميسر فانه قال فيه انما امرت
المرأة الرجل بولد ففاه باللعان ثم جاءت بولد اخر بعده ففان سئلان احدهما
يكون قد لآمن على ولد منفصل الثانية ان يكون قد لآمن على حمل منفصل وفي
كل واحدة من المسائلين مسئلتان فاما الاولى اذا لآمن على ولد منفصل بالظهر
بالمرأة حمل واقر باللعان حتى صعد ثم لآمن ونفى لسبقات بعده بولدا اخر فان
قال فان وضعت الثاني قبل حتى سته اشهر حكما ما نفى لسبقات بعده بولد
اخر وان قال فان وضعت الثاني قبله فهو بالخيار بين ان ينفي باللعان او
شكك فان نفاه انفي عنه وان اسكه حقه فانا لحق الثاني الحد الاول لانما من
حمل واحد فلا يجوز ان يكون لعنه من بعض لآمن **قوله** فان اقر بالثاني حقه
ومرة الاول وهو لا يريث الاول ففعل يريث من ذلك في اشكال **قوله** اذ القرية
انما حمل واحد فان اقر بالثاني يكون ذلك اقرار بالاول لما تقدم من امتناع
كون لعنه من بعض ليس من فيكون بالنسبة الى الاول بغير لآمن قد اقر به بعده
اللعان بستره الرقة هو لا يريث الاول اما الثاني ففعل يريث الالة مدفنية اشكال
فيما من انهم يكره بل اعترف به بعده لآمن واستكرم ذلك لكن بغيره من نفق

الأول ثبت سب الثاني مطلقا فتوارثان ومن أن الكافر الأول ضمن الكافر الثاني
وغير مستلزم لغرض وقد في الأول باللعان فيكون كالأول عن الثاني ثم اعترف به فلا
يرف إلا بيمين **قوله** ولو اقرب بالزنا فظن صافيا فالأقرب أنه لا يجب القذف **قوله**
وجاء القرب ظاهرا لأن القذف ثبت حرمه عند العيين أصح عدمه فالأصل براءة الذمة
من الزوجية فزناها بالزنا مع طعن الزوج لا يدفع احتمال كذبها ثم كيف يستبان ذلك
عن وقوع الشهادة بالزنا بين الصادقين هاهنا من جهة الزنا وهو لا يعلم ذلك
ويبرر ذلك ما رويها ويقطعها باللعنة عليه أن كان من الكاذبين **قوله** في كتاب العن
العن فيه فضل كثير وثواب جزيل فقد روي أن من اعترف من مؤمنة اعتنق الله بكل عضو
عضو له من النار **قوله** هذه مرة أوردت على قطعها مرهاها وأمرهم من الرجال
مرفعه قال قال رسول الله من اعترف من مؤمنة اعتنق الله العزيز الجبار بكل عضو عضو
لعضو من النار فإن كانت أمة اعتنق الله العزيز الجبار بكل عضو عضو منها
النار لأن المرأة نصف الرجل وبشبهه مرها مرها روي عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام
قال قال رسول الله من اعترف مسلمة اعتنق الله العزيز الجبار بكل عضو من عضو
من النار ورواهما من طريق العامة وأنه ابن أبي عمير عن النبي أنه قال من
اعتنق من مؤمنة اعتنق الله بكل عضو منها عضو من النار **قوله** ولا يصح عن
الكافر وقيل يصح مع التندر وقيل مطلقا **قوله** القول بأنه لا يصح عن الكافر مطلقا
فهو المشهور من أقوال علي بن أبي طالب عليه السلام واستدل عليه بالاجماع وهو قول أبي
الصلح ومثله قال ابن حمزة وسلاحيه قال ولا يصح إلا بعد طهر الإسلام
لا يسطر بالعن كافر على أنه أهل الدين ومعاصي الله سبحانه وأمره ليس فانه
تابع السيد وقال لا يصح عمن الكافر ولا يقع واعلم أن هؤلاء الذين منعوا من لعن
بعضهم صرح بأنه لا يصح العن وبعضهم قال لا يجوز ويمكن أن يكون من أمرهم مراد هو
عدم الصلح مع كثره ويمكن أن يكون المراد بحكم العن لا يبرح عمن الكافر كالكافر
حراما ووقع الظاهر أن المراد هو عدم القربة أنه مشروط بالقربة والحرم يقع القرب
به إلا بشهادة أو القول بالعن هو قول الشيخ في النهاية حيث قال وإذا كان من المؤمنين
مملوكا لعنه لم يجز أن يعن غيره وإن كان كولا المذنب ما كان يجوز له أن يكون مملوكا
فإن كان يكون كافرا أو مجنونا أو قولا مراد الشيخ بأنه لا يجوز له أن يعن غيره بدلا عنه
سبق المنع على الرتبة ولا يقطع إلا أنه ممنوع من عمن غيره لعدم المنفعة من وجوب
عنه المندرجة جزاء عن غيره والقول بأنه يصح مطلقا هو قول الشيخ في مسائل الخلاف
والمبسوط حيث قال إذا اعترف عبد الكافر اعترف بمبته الرأفة **قوله** ويصح عمن ولد الزنا

يعتق العن

إذا كان مسلما على رأي **قوله** منع ابن ادریس من ذلك بناء على استماع كحفي الشريعة
يعني الإسلام فانه قطع على ولد الزنا كافر عند لا يصح عمن الكافر **قوله** وهل يصح عمن
الخفاف الأقرب ذلك أن كانت الجناية خطأ وأدلى لال أو جرح مع رضاه والأفلا
قوله اختلف على ما في صحة عمن الخفاف وقال الشيخ في المبسوط الذي يقضيه به هنا أنه
إذا كان عبد بعد العن لأن القود لا يبطل بيمين حر أو أن كان خطئا لا يفسد لأنه
لعن بيمينه وقال في النهاية إذا قبل عبد حر خطئا فاعقه مولاه جازة عقه لزمه
وبه المأثور لأن عاقلة وابن ادریس نقل كلام الشيخ في المبسوط بعد التطويل ورواه وقال
يمكن القول به والاحتياط عليه والمصنف في المختلف قال العبدان لعن أن كانت الجناية
عبد لا يصح عقه لأن يجوز أدليا المجن عليه وإن كانت خطئا وكان مرسرا جازيا والأ
فلا وفي هذا الكتاب جواز عقه في الخطأ بأحد شرطين إما أن يكون له مال أو لا
أو لعنه على نفسه وبوجه به وفي الدم بذلك ما عدا ذلك لا يصح والقول مع أدلة المال لا
كلام فيه لأنه منقول لعن الجانية بيمينه ويجوز ذلك عمن حرنا يصح عمن الرهن بعد إقراره
الدين وصرفه عنه العن بعد أحد الأمرين أنه قد نزل إلى المنة اعتنق الجانية بيمينه
لأنه مع الأدلة قد استوفى الرق حقه ومع العن أن يغفل الأرض من رقبته الجاني إلى ذمته
المولود من المولى رقبته إلى ذمته أثناء المنة من العن يكون صحيا وذلك ظاهر وإنما
عدم الصلح مع أثناء الأمرين جميعا في الخطأ أو كون الجناية عدا فلا يعتنق بيمينه من حق
الغير فلا يكون صحيا أما لو يمينه من حق الغير مع الخطأ فذلك المجن عليه أن يمينه أو
لمستوفى الجناية بيمينه امتناع المولى من دفع امرئ الجانية أو الأقل منها ومن ثم بعد
فلم يعقه لا يقع بيمينه ويملكه وكل يعرف بيمينه من حق الغير فهو ممنوع منها إجماعا وأما في
العبد فذلك المجن عليه بيمينه قبله بيمينه أو استوفاه فالعن بيمينه من الأخرين فكان
ممنوعا منه كالفقير **قوله** ولا يشرط النعنين على رأي **قوله** حرم الشيخ في المبسوط العن
من غير نعتين وهو ذهب ابن حمزة وجماعة من أصحابنا وأخبار المصنف في كتبه ولم
يلف أحد منهم على قول بأشراط النعنين لكن الشيخ يجوز الدين قال في النهاية وهل يشرط
نعنين العن الظاهر لا هو ليزن ذات باحتيال شرابط عند **قوله** والأقرب وجوب لا
تفريق على الجمع والنسب من استخدام أحداهم أو بغيره **قوله** هذا القريع على القول بصحة
العن من غير نعتين وهو أنه إذا قال أحد عبدي حر لم يقصد مقينا فانه يصح والأقرب
عنده أنه لا يجوز استخدام بعضه قبل النعتين أو بغيره لأن يتم حره فلا استخدم نفسه أو
بغيره قبل النعتين لأدلى إلى مكان يبع الحر أو استخدمه بغير رضاه وهو غير جائز وأما
وجوب الاتفاق على الجمع فلا يوجب عليه الاتفاق على جميع ما يملكه وكل واحد منهم في حكمه

الملازمة بين العتق والامانة لا ينافيها عتق من عبده كونه وجوبه في نفسه كونه حراً
 بالاسم **قول** ولو مات لعين غير وارث وقيل يفرق **اقول** العتق بالاسم هو
 الشيخ رحمه الله **قول** رحمه الله فلا ينفذ على الصبي وان بلغ عشر على **اقول** هذا
 قول ابن ادریس حيث صنع من صبي عن غير ابيه وهو خافه كلام ابن الجني فانه قال
 ولما كان عن قتل مالك واخره عن يد الملك لم يجر الامن ما اذا ارادوا القتل في
 ذلك فقالوا له ما به واذا ان على العتق عشرين حبة عتقه وصدقه اذا كان على
 جهنم المعروف **قول** رحمه الله ولا حق الكافر على ان يبعد نسبه الفريضة **اقول**
 يريد ان لا يصح عن الكافر لعبد لا اشتراط فيه الفريضة وهو مخدنة من الكافر واستباح
 الشرة فيستلزم استباح الشرة وحلفا للشيخ رحمه الله حيث قال في الميسر والحلف انما
 اعني الكافر على ان ثبت له عليه الولاء الا انه لا يبرئه مادام كافرا فاذا اسلم وشرع ابن
 ادریس من ذلك فقال هذا لا ينفذ على ما مر انه ان العتق لا يقع الا ان يقصد به
 الشريعة والكافر لا يعرف الله تعالى فلا يقع منه فيه الفريضة وهذا مثل قول المصنف هذا
 الكتاب قال في المختلف الحق ان يقال ان كان الفريضة باعتراف جملته باعتراف
 قلنا انه لا بد من القاصد ليعمله وجه الله من علمه من غير الكفا بالقليل والرجحان
 قال ابن ادریس ان كان الكافر لا ينفذ الاعتبار بالاعتبار محله بالنبوة والعق
 اصول الاسلام كالصحة مثلا والعقد بالتقليد فان ما قاله الشيخ فان الجاهل بالنبوة
 قد يعرف الله نعم وكذا الجاهل بالتقليد فان ما قاله الشيخ فان الجاهل بالنبوة
 شرط في صحة العتق صحة الفريضة التي لا ينفذ بها الا ان لم يصب في ثوابه فلهذا
 بالعدل **قول** والمراد المستلزم يعود العتق في جزء ما انصرف في اكثر من الثلث على شكل ان
 من ان لا لا خلاف وبعض السوف واثبت مال فلا ينفذ في نفسه من وجه الحق لطلوع العتق
 بما زاد على الثلث فيه **اقول** يريد بان لا ينفذ عن غير الثلث حكما ما كالمفلس والسيء الا
 وكالمفلس الذي يستلزم تفرقه من ما انصرف في ريد من الثلث كما لو كان له عبد لملك
 سواه فاعتقه في مرض مرضه وقال اهل الحرة من هذا العتق في جزء ما من هذه العتق عتاق
 فيمنه الى ثلثها كحيث اذا كانت ثلثا في ثلثين صارت ثلثا في ثلثين العتق في جزء ما
 وان قل عشر فلحكمة في هذه النفقة العتق في ثلثه نفقة العتق في ثلثه من على هذه العتق
 فيها شكل انما ذكره المصنف به ان لا ينفذ نفقة العتق في ثلثه لان في ان ينفذ في ثلث
 ماله وهذا العتق ماله ولو لم يستلزم نقص فيه لئلا يفسد العتق فكان حاربا بحرف
 الاطلاق فان المرضي اذا تلف شيئا من ماله او تلف شيء من امره لم يرضاه له لم يكن ذلك
 اثبات محرم بان ثلثه تركه والعتق مائة بجزء بعض السوق وذلك غير لثقت اليه شيئا

مع

مع لبقاء العين كما لو كانت اموال مفضي سعادتها بالارخص فذلك لهما لان الفريضة مالا وهو العبد
 فكان لمان العتق ثلثه وان نقصت فيه ثلثه لما قلناه هو ان نقص الفريضة لم ينقص اليه
 مع لبقاء العين كما - اموال مفضي فانه هذا اذا قلنا ان ثلثه ماله الورثة ثلثه ويحتمل
 بطلان العتق فيه وان العتق مطلقا لان المفضي للمرضي انما هو في العتق فيما زاد على
 الثلث وهو هنا ثابت لانه باي جزء فرضه قد اعتقه فقد اخرج من تركه اكثر من ثلثها وهو
 من غير ثلثه وكلما استلزم المنع منه كان منعه عتقه **قول** فلهذا كانت فيه ثلثين ورجع المفضي
 كل جزء الى ثلثه فيتم كسب ثلثين قبل الموت فعلى الثلثين مع العتق في ثلثين ورجع كسبه ثلثه
 اشياء وللورثة منها شيئا لان العتق منه في عتق ثلثه اشياء من غير الاصل لان العبد يجب
 عليه نقصان الجزء لانه لم ينفذ لكان كالاصل اليه ولا يصح على الورثة نقصه لانه محرم بعد
 وصوله اليهم والعبد وكسبه بعد ثلثه اشياء ما لثلثي اربعة اجزاء في نفسه والعق
 وشره **اقول** هذا فخرج على ما تقدم من الاصل لبيت وهو ان العبد الذي اعتقه فرضنا
 ثلثين كسبه في حصة مستترة ثلثين فعلى الاحتمال الثاني وهو بطلان العتق بالكلية فيكون
 العتق لم يكن سواه ههنا تحصل العتق في بعض لان العبد في كسبه مالا لا حصة
 سيده فرضنا تركه سيده او لم يكن حراما نقصا بالثبوت بسبب من بعض من كسبه فيبقى
 ما ينفذ فيه العتق لهما دورته فانه اذا مر العتق في نفسه من كسبه من الكسب يجب
 الحرة بقدره ونسبه الى الكسب فيبقى تركه الميت فيبقى العتق فيبقى الكسب الذي مع ما
 تحرر منه بغير تركه السيد بسبب زيادة ما اشرف منه وما اخذ من الكسب فاذا اراد
 التركيز زاد العتق واذا زاد العتق زاد ما ينفذ العتق من الكسب فيبقى تركه
 الميت ويبدو الاستلزام من زيادة العتق من زيادة الكسب العتق المستلزم لنقصان التركيز المستلزم
 نقصان العتق اذا عرفت هذا فنقول الكلام في هذه المسئلة في موضعين احدهما في نفسها
 والثاني في طرفي النقصان من الدماء انما ينفذ هذه المسئلة فيها احتمالات ذكرها المصنف
 ان يكون للعبد من كسبه بقدر تركه اشياء ما عتق منه لان كسبه ثلثه اشياء فيتم ذلك
 عتق منه جزء اخذ من كسبه ثلثه اشياء لم يكون للورثة من ثلثه اشياء ما عتق من ثلثه ذلك
 الجزء الذي ينفذ فيه العتق في بقدر تركه اشياء فيكون النقص محسوبا عليه لانه ليقدر فان
 بعض الفريضة من ثلثين الى عشرة انما هو بسبب نفقة العتق في بعض ذلك نقص فيه جزء
 العتق محسوبا عليه لانه كالاصل اليه نقص فيه حصص للورثة من غير محسوب عليهم لعدم جوب
 اليهم الاحتمال الثاني ان يكون من الكسب بقدر ما عتق منه لان كسبه ما لغير الاصل
 وفي الاصل معبرة بالقياس اليه وللورثة حصصه اما لما قلناه من ان الجزء الذي ينفذ فيه
 العتق في بقدر تركه اشياء فيجب ان يكون للورثة في بقدر ثلثها مستترة اشياء الاحتمال الثاني

وهذا يعقل عند الامر بالمعاقبة للفعل العنق في الملك لا قرب ذلك لانه
 باول جزء من الايقاع ملكا بانه كالقبح **قول** اذا امر الانسان بغيره بان يعق عنه عبد
 فانكلامه هنا في موضعين احدهما هل يقع العنق عن الامر لا الشان اذا قلنا بالعقد
 عن الامر فيقبل الى الامر بالعنق اما الاول فيقول ذهب الشيخ في الخلاف في الموضع
 الى صحة العنق وقرعه عن الامر سواء كان يعرض او غير يعرض وقال ابن ادريس الذي
 تضمنه اصول مذهبه انه لا يقع الا عن الملك المحدث من الاذن الذي ليس
 بملك لا لاختلاف قوله لا عنق قبل ملك لا لاطلاق قبل ملك والاذا كان ملك
 المحدث واما هو على ملك المباشرة وجب لثبوتها لثبوتها الذي في نسخها في الملك
 العنق وهو ان يكون ورد في احبارها الصم تابع للشيخ في صحة العنق وسبيل عليه في
 المختلف بانه قد وجد سبب الترخيص في حق من المباشرة لان العنق من نفسه
 واما قوله عن الامر فيقع عنه لقوله الاموال بالديان واما الشان فيقبل على قول ابن ادريس
 لا يقبل الى الامر لعدم وقوع العنق واما العاقلون لصحة العنق ووجهه من الامر فهم من لم
 يتعرض لذلك بل اشترط على حكم بالصوره والوقوع عن الاذن كونه يلزم القول بالامتناع منهم
 بغير موافقة فقال صاحب الشرح اذا اعتق مملوك عن غيره ما لا يقع العنق عن الامر
 ويقبل الى الامر بالعنق ليحقق العنق في الملك وفي وقت الانتقال من العنق والملك ووجه
 الانتقال اليه قال الاقرب انه ينقل عند الانتقال من المقتل للصحة العنق في الملك ووجه
 القرب اما قد ذهبنا الى صحة العنق عن الامر فيقع عنه لا خلاف في ان العنق شرط ملك
 فلم ينقل اليه بغير وقوع العنق لا عن ملك وهو باطل بالانفاق لقوله لا عنق قبل
 ملك واما قلنا بان يتقبل عند الامر بالمعاقبة للفعل لانه لو لم يامر بذلك حتى اعق عنه
 او امره لم يعق لم يتقبل اليه المقتض للمعق بجميع الامور الا ابتداء العنق وعند حصول
 العبد يكون العمل احصا الاستحسان الذي تقدم العمل على علة تختلف عنها وقرئ لهم من
 كالمصنف يريد ان لو كان اذن الانسان بغيره في كل طاعة فانه لا ينقل الى ذلك الغير
 بمجرد الاذن قطعا ولا ياكل ذلك الغير من دون الاذن قطعا لانه يكون عا صا
 لاما لكانا ينقل اليه بجميع الاذن وابتداء الفعل اعني المصنف فانه في الملك المحدث
 ما لا يملكه الاذن لانه في الاكل فان الملك ان يمنع قبل مقتضاها حاله المصنف
 فانه يكون حاله المقتضى ما العنق كذا لك يكون حاله فعل المصنف دون فيه اعني العنق في
 حاله المقتضى **قول** من امره بالغير بالعنق بانه عند **قول** هذا اجواب عن سؤال
 مقدمه لقوله لو كان انقل الملك اليه عند ابتداء الفعل العنق لا يفرجه اليه عند
 سبيل صدر منه بعد الانتقال لم يضر منه كان يقضي ان يحق عطله وذلك بانه

القول بغيره العنق والحوادث ان المأمور ان كان قد فعل ما لا يجوز من لفظ العقاب
 الامر لانه انما يعلق بعقوبة الامر بالاذن السابق فلا يلزم ما ذكر **قول** من امره بالغير
 المعنى ابل الامر بغير عقوبة الكفاية على الشكل **قول** من امره بالغير
 يقضي عقه عليه بغير احضاره بالقرابة فلا يقع عن الكفاية التي تتبع العنق عنها با
 قصد ايها ومثله العنق لها من امسا انما حكمنا بالانتقال اليه بواسطة وقوع العنق الى
 دون فيه وهو هنا العنق عن الكفاية المستلزام لا الوجوه والمشرط على وجه الشرط **قول**
 والوفاء بالحراد باسحق في القبر في الملك انما هو عدم القطع بكونه الشان **قول** ومن
 وجهه العباد الموضوعة لامتلاك الملك من الرقبة وهو لفظ التخيير او الامتناع في العقد
 اليه ويرجع صاحب الشرح انه عدم الوقوع فقال لو قال لامة باخرة وقصد العنق ففي
 التخيير ما بعد اذن عدم الانشاء **قول** ولو علف بالقبضين فالاقرب وقوعه ان
 اتحد الكلام **قول** وجه القرب ان قولنا انت حر انت دخلت الدار وان لم تدخل
 بجري التخيير لانه قال انت حر على كل حال ما عند نفوذ الكلام كما اذا قال انت حر انت
 دخلت الدار ثم قال لامة حر انت لم تدخل الدار فتم ما انشأ ان كل واحد منهما علق
 على شرط فيكون كل منهما باطلا **قول** ولو قال بذلك او جسدك حر ما الاقرب وقوع
قول هذا مبني على ان حقيقة الانشاء ما هو فان قلنا هو هذا المبطل المحروس
 مع العنق قطعا عند قوله بذلك او جسدك لانه هو المثل الذي يقول لامة ما عند
 من قال انه امره بغيره ذلك هو كونه جوهرا مجردا او غير ذلك من الاقوال المذكورة
 في الكتب فلا سبب فيمكن ان يقال لا يقع لان المراد بالجسد ليس هو المراد بقوله انت
 عندم والاقرب وقوعه عند المصنف مطلقا لان اللفظ عند الاطلاق انما يجعل على
 المقارن بين الناس وذلك هو هذا المبطل المحروس فكان العنق واقعا **قول**
قول ولو شرط على العبد شرط في نفس العنق مثل انت حر عليك العنق اخذ منه
 سنة لزوم الوفاء واهل الشرط من العمل في الشان اقرب المصنف في الحديث **قول** بغير
 من ان كالمعاقبة على العنق بما شرط عليه في شرط قبوله كان غير من عقوبة المعاقبة
 ولا بجري حرف الكفاية في شرط قبوله كما بشرط فيها وهو اطلاق الاصحاب حواجر
 الاشراف في العنق ويكون عنفا وشروط والاقرب عند المصنف ان شرط عليه الخدمته
 لم يشرط قبول العبد لان السيد كان مسميا لرغبة والخدمة باستثناء الخدمته
 يكون رفعه للملك الرقبة وما زاد عن تلك السنة فلا يتوقف على قضاء العبد
 وتبين من قول المصنف ان كان قد شرط عليه ما لا فالاقرب اشتراط قبول العبد
 لان السيد لا يملك لعل العبد با . . . في ذمة بغيره ما لا يقبل المنة ولا

لحقن كونه قديما بالقياس الى جميع ما يملك اما ما عداه فانه وان كان قديما بالقياس الى من
 بعده لكنه ليس بقديم بالقياس الى السابق عليه ولان الاول انما يملكه لا الحقة الشرعية فيكون
 ادخل الحكم عليه عند تعديدها وان يملكه وقد عتق الجميع لان الاصل هو ما صدر عنه
 من العتق ووصف كل واحد منهم بكونه قديما ليس بالقياس الى ما في حاله بل لعدم تقدم
 على بعضه في الملكة لا الحقة الشرعية لانها باقية على احوالهم فنعين ان يكون المراد
 بالقديم بالقياس الى من بعده في ملكه وهذا الوصف صادق على الجميع فنعين عتق الجميع
قول ويجوز ان يكون العتق فيها **قول** يريد انه يجزى قريبا بعد العتق المتقدم في صورة من شتم
 ولا يرجع في صورة من ملكه وقد وجد الفوة ان القديم اذا كان له المراه به شرعا من قبل
 سنة اشهر فله عدا وهو منقطع في كل واحدة من الصور ثمة ومراه من اللطيف لغير ذلك
 المعنى غير معلوم فيكون العتق مسكوكا فيه فيحكم برفق بحسب عملا باصلاح الفرق وعدم
 العتق **قول** ولحقن بعد الدخول مثلا دم بنوهما متعينا او ما حرر ودخل عتق في آخر
 جزء من حياته وهو له نعم قبل ذلك اشكال **قول** انه لو قال قد عتق ابنه عتق في كل
 عتق في تلك الدار وهو حر او قد عتق ابن اخر من يدخل من عبدي في الدار فانه حر فانه
 يخرج من صدق عليه عدم الدخول او احرز ودخل احد اخر جزء من حياته وهو المستبعد قبل
 ذلك في اشكال يشهد من ثقل النذرية فانه يجب عليه عتقه او يحكم بحرمة في ذلك
 الوقت وهو موقوف على لقاءه في ملكه وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب من
 انما الان لا يحق شرط النذرية فلا يكون واجبا قبل ذلك **قول** ولعل على الدخول
 ثم باعده ثم عاد اليه فعتق قبل الدخول نظر **قول** وجه النظر من ان النذرية يعتق بوقت
 مخصوص بصدق عليه الان انه قد وجد فيه شرط النذرية فيجب عليه فعل ما نذر به
 انه يخرج من ملكه انما النذرية لا تنسأ لعتق النذرية للعق بملك الغير **قول** ونفى
 الاشكال انه قد دخل عليه عتقه اليه ثم عاد ودخل من حيث ان عتق النذرية لغيره لا يقتضي
 التكرار فاذا وجد مرة العتق لم يمت **قول** ومن اراد التاثير اذا دخل على
 لان العتق لا يصح لملك الغير او ان كان المراد اذا دخل في ملكه ذلك الدخول ليس شرطا
 للمنفذ بل هو دخول ثانيا في ملكه وقد جعلنا في عتقه **قول** ولو شهد اثنان
 بالدخول الزم الحكم بالاعتناق فاذا عتقه وظهر كذبهما **قول** ويجوز ان يكون
 ولو رجع عنها ثم عتق **قول** اذا نذر عتق عبدا عند حصول شرط كما اذا نذر عتقه
 اذا دخل الدار ثم ادعى العبد حصول الشرط اعني الدخول انكر المولى فالتعقل قول المولى
 مع يمينه وعدم التبعة اما ان يقيم العبد مشاهدين شهدا بالدخول الزم الحكم بالعتق
 فاذا عتقه ثم ثبت عند الحكم نذره بها وانها كذبها في الشهادة بملكه شهدا بدخوله

في حال

شريكان بعينه علم بذلك ان العبد كان في مكانا ليعتق من الموضع الذي لحقن النذرية بالذبح
 البيرق ذلك الزمان بحيث ينتج دخول البيرق في وقتا اقل من ان يملك احداهما ليعتق رقا
 لان العتق لم يقع بعتقه ولا بعتقه باختياره وانما فهو الحكم عليه بناء على حصول الشرط وقد علم
 انشاء ما الزم الحكم بالعتق لاجل فيكون العتق باطلا ولا اثر له العتق ولحقن الشاهد من المولاه
 فبطلان حكم بحرمة ولحقن لا يعود رقا فيكون بمنزلة الناذرة المزمرة ان يفران لهما وانهما فيه
 الملك او ان يكونا مملوكا والرجوع الشاهدان من شهدا بهما فان للثالذين نذره في العتق
 بغير العتق فطحا لان رجوعهما لا يقبل في حق العتق وقد حكم الحكم بعتقه وانما بعضي امرهما
 على انفسهما لا غير **قول** ولو نذر الترتيب في حقه فربما الزام العتق فيه حصه بغيره فليعلم ان
 مرسلا او بين ان لحقن او يستحق العتق في حقه وان اخذ الزام العتق حصه في حكمه عليه
 كان العتق ان يرجع على العتق فيستحقه فياخره من حصه شريكه ان لم يقصد ذلك العتق
 من لانه انما عزم ذلك من العتق وانما مقاصدنا انما يترك اسما فيه فان كان لحقن
 مشقة ومصرار وشرك من حقه استحق العتق في غير اجنبي لم يضمن عملا بالنذر كان
 او جاهلا بهاء المالك او لا على اشكال **قول** وجه الاشكال ان على قدر كونه عتقا
 بالنذر وان لحقن بالكل فاما ان حله بسبب اختلاف العتق بالعتق وكما ان كان سببا
 في الاختلاف كان عامنا ومن ان المقضي للعق هو النذرة فان الصادق من الاجنبي
 انما هو على القيد ليس ذلك سببا في العتق **قول** ومالي العتق لمولاه وان لم يعلم حاله
 العتق لم يستحق شرك **قول** هذا قول ابن ابي ناسر فانه قال العبد لا يملك شيئا
 وكل ما يملكه مولاه مراه علم به واستشاه او لم يستشاه او جهل به وذهب الشيخ في التفرقة الى
 ان السيد اذا كان عتقا لم يملك ان يستشاه فهو للعتق وان استشاه او لم يعلم به فهو السيد
 ونحوه قال ابن الجبلة والاصلاح **قول** ولو اشترى من سببه فاعتقه او نذره بهما ميت
 قبل الانفاذ ولا تركة له قبل بطلان عتقه وكلمه ويرد على البيرق فان حملت منه
 كان الولد مراه له وان شتم به ساء والاخر بغيره بطمان العتق وعدم مرق الولد وكل
 الراد على الميراث **قول** قد تقدم ذكر هذه المسئلة في كتاب الحكم وكرهنا الخلاف فيها
 واشترانا في الردية والى ما ذكره المصنف في السابق فلا حاجة الى تكرار ذلك **قول** وفي بيع
 مسكنا اشكال **قول** يريد انه لو اشترى احد الشريكين حصه ثم عليه باقية سرى فيه لم يرد
 ذكرها في الكتاب من حيثها ان يكونه لحقن مرسلا ونذر بان يكون مالها لغيره فليكن
 نصيب الشريك فاصلت عن ثمنه بمره ليل له ولها به وسمت ثوب وهل سباع
 والمراه الذي يملكها في ذلك نصيبه في اشكال يشهد من ان وجوب فيه حصه الشريك
 في ذمته كالمدين فلا يقع عليه الراسخ كالمدين وجه من انه مرسلا والى ما قلنا في

لا يبره او انها باءا جاهلا بالسبب ايضا فلو لم يكن ذلك فاما مقام شرائع عالمنا فيقوم عليه
 حصته الشريك لم لا ينفذ نظرنا من تلك فربما سبب اختياره لان الشرائع وقول
 البنية والوصية انما صدر عنه باختياره فكان موجبا للقيمة وكذا فعل الرجل بمنزلة فعل
 المؤكل ومن حيث انما اوجبا القيمة في العالم الا اننا نعلم ان العمل يكون ذلك كماله
 الجاهل فانه لم يعين ولا هذا المعنى وذلك لما ذكرنا في ما رواه الشيخ في الصحيح عن جابر
 فليس من الصواب ان يقال قلت له رجل دفع اليه رجل الف درهم فاشترى اباه وهو
 لا يعلم فقال القيمة فان كان درهما واحدا عنق منقوس على الرجل **قول** مرمره وروى
 له بعض ابن اخيه فان فعل احد لم يقيم على الاخر لان الملك يحصل للبنت ثم لم يملكه رجل
 له بغير اختياره فيجعل القيمة **اقول** وجه هذه الاحتمال ان الحكم لعنهما كما كان سبب
 صدر من ابنه باختياره وهو قبوله للوصية بحري من ملكه باختياره ذلك وجب
 للقيمة **قول** مرمره وروى كذلك الاحتمال لوجوب القيمة لبعض من يزوج غرضه **اقول** لو كان
 قد ملك الرجل بعض من احد مثلا فباعه لبعض ثم مات فوريه اخره ووجد في الثمن
 عينا لا يصدق عليه انه مائة انما يملكه سبب الامره عن اخيه الموروث لا القيمة ومن ان
 انما انقل السيد بالامره سبب اختياره فمرة العرض فكان كان يملكه اختيارا **قول** مرمره
 ولما شترى الزوج والولد من صفته وفي حال البنت فومت حصته الزوج على الاثر وعقب
 البنت عليها باع لانها بنت الزوج وامت الاجد وليس لاحدهما على الاخر شي كذا
 لو هبت لهما فبعلها فاعده ولو قبلها الاجد او اعقبه لهما فبعلها فبعلها فبعلها
 في الزوج او للزواج اشكال اخر بالثاني فلا يصف الفقيه الا فلا يصف فبعلها
 في الامه ولو قبل الزوج او لا عنق عليه ولو لم يملكه ثم اقبل للابن عقت عليه الام ومقتضاها
 على الاول ويرد كل منهما الفضل على صاحبه **اقول** لهذا من التفرعات على ان من ملك
 بعض من جعت عليه اختيارا وقرم عليه الباقي وهو ان اذا كانت امه لوالدها او بنت
 منه وفي حال من من جعتا بنت مكره فاشترى امه من غيرها وولدها صفه واحدة
 فومت حصته الزوج من الجارية على لدها واما البنت فبعت عليها وقل المعص
 مرمره وليس لاحدهما على الاخر شي سبب البنت يعني انه لا يقيم حصتها
 على الاخر لانها كما انما بنت للزوج فواضت للولد وقد ملكها دفعة واحدة اما ان
 فان جعت الزوج فقيم على الولد لانها امه يعين عليه بغير اختيارها دون من غيرها وكذا الحكم
 لو هبت امه لوالدها او امه لوالدها فبعت امه فبعت امه فبعت امه فبعت امه فبعت امه
 الاخر فاما ان يكون فبعت امه لوالدها فبعت امه فبعت امه فبعت امه فبعت امه
 حصته منها عليه وومت عليه حصته الزوج وهل القيمة الزوج على الابن للموروث الذي قد

انما هو من جعت
 انما هو من جعت
 انما هو من جعت
 انما هو من جعت

بينة من انها عتق الموروث للزوج فكانت القيمة له ومن انها عتقت في ذلك الموروث
 لان الزوج لا يملكها بددت القول قطعا فكانت القيمة للزواج وهو الاقرب عند المعص
 لانها عتقت عن ذلك الذي لم يقبل عنه في الثاني يكون للموروث على الولد نصف
 القيمة اي نصف قيمه الام ونصف قيمه البنت وعلى الاول يكون للزوج نصف قيمه
 الام لا يخر لان البنت لو دخلت في ملكه لعقب عليه فليس له ان يطالب قيمتها
 وان قبل البنت بها الزوج قبل الام عقت البنت عليه كلها فبعت عليها وبعثها
 بالشرية وملك حصته من الام فاذا قبل الولد بعد ذلك عقت عليه امه كلها
 نصفها بالشرية فيقيم عليه قال المعص بقا فان على الاول يعني على الاحتمال الاول
 وهو ان القيمة للموروث له لو كان نصف قيمه البنت فبعت امه على الولد نصف قيمه الام
 للزوج قطعا لانه ما قبلها كانت حصته الزوج فيها اذا قبلت البنت فيكون على
 كل منهما الاخر نصف قيمه من من جعتا شيئا فان تسادفت القيمتان قطعا
 ويرد الباقي على اوليها فبعت امه فبعت امه فبعت امه فبعت امه فبعت امه
 على الاحتمال الاول وهو ان يكون القيمة للموروث له ان يطالب قيمتها من بعض
 عليه وهو ما في القول والاولى نصف قيمه الام فان المعص في ذلك القيمة ان
 كانت للموروث كان نصف القيمة وان كانت للموروث لم كان للزوج نصف
 قيمه الام وما وجب له نصف قيمه البنت لانها تمت ببيع عليه وهذه القيمة
 فيخرج ان لا يكون الرادعها لينة الزوج نصف قيمه اخيه فلا يعاصي وح الحق ان
 يقال انه قدما القيمة للموروث فاذا قبل الزوج فبعت امه فبعت امه فبعت امه
 لكا حه وعقت حصته من البنت فبعت امه فبعت امه فبعت امه فبعت امه
 قيمتها الموروث وان قلنا ان القيمة للموروث لم يجب على الزوج شي لولده لان
 الام لا يعين عليه لانها سرفجته البنت ليس لزوج ان يطالب قيمتها لانها حصته
 كالنفس للزوج انه يطالب القيمة فبعت امه فبعت امه فبعت امه فبعت امه
 عقت عليه حصته من الام يملكها وومت عليه حصته الزوج ووقع اليه قيمتها **قول**
قول مرمره وروى عن احد عبيد فبعت ثمن مات فبعت ثمن مات فبعت ثمن مات
 القيمة **قول** قد تقدم ذكر الخلاف فيها وان الشيخ ابا جعفر مرمره احب القيمة
 وهو قول ابن الجبدي فانه قال ولو قال لم يبعده هذا حرم وهذا حرم فبعت ثمن
 وميرد وقال ذلك هو من يبيع ثمن مات فبعت ثمن مات فبعت ثمن مات فبعت ثمن مات
 ولو قال الثلث من كل منهم حرقوا حجر القيمة اشكال **قول** بئس من عمم الاحكام
 الدالة على بطلان القيمة فمن اعمن ماله دفعه ومن قصد العتق فبعت كل احد

تختصره والخز لا يجوز استرقاقه **قول** برجه الله ولو نضحت ثلث أماء في حفرة الموت لا يملك
سواه هي أخرجت واحدة بالقرعة فان كان بها حمل تجدد ولعبه الاعتاق فهو حرام جاعدا
فان كان سابقا فالأقرب للقرعة **أقول** مخالف الشيخ وابن الجوزي في ذلك فقال الشيخ
في المبسوط فان اعتق ثلث أماء في حفرة لأماء لم يفرقهن افرعنا بهن فمن خرجت لها امرأة
اعتق ورقت الأخرى فانها أحكمتا لبعقها وكان لها ولد لم يفرق فان كانت حملت
بعد الاعتاق فهو حر للأصل لا لأعلى لانها حملت وهو حر وان كانت حاملا حين
الاعتاق عصفت فمن حملها تبعها وان كان عليه الولد لا بد منه العرق وقال ابن
الجوزي وان كان حيا في من حبسها واليه عصفت عن معها ولها ولد جزئ منها
والأقرب عند المصنف من الولد لا بد منه العرق والأصل إبقاء الرق فيه وكذا جزئ ابن
الأمم **قول** ولو أوصى لعين عبده فخرج من الثلث لم ير الوارث اعتاقه فان اشترى
اعتقه الحاكم ويحكم بخرجه من حجب الاعتاق لأن حجب الوفاة والنسب بينهما للوارث
على تركي **أقول** الخلاف في هذا المسئلة مع الشيخ رحمه الله حيث قال في المبسوط
وكما ما اكسبه بعد الوفاة وقيل العين فهو له أيضا لأنه قال الكسبي بعد ستره بسبب
العين بالوفاة فكانه أحمى به فاذا ثبت انه يرجع إليه فاعلم بملكه بعد الاعتاق لا بد من
لا يملك شيئا وان كان أحمى به **قول** ولو أوصى لغيره شفا غم مات معسر فله نصيب
فان لم يكن غريمه عن ثلثه ولو حلف بضعف فيه الشقص الباقي فمرد عليه وعن علي الشك
يشاء من انتقال الرق إلى الوارث فلا بد من شيء يقضي منه الشريك **أقول** ومن
اعتاق فبغيره لما أفتى السراية لوصف الشريك كان كالمجانبة على نصيب الشريك والاعقاب
فكانت القيمة واجبة عليه يجب أخراجها من تركته كالجدد واعلم ان قول المصنف ولو حلف
بضعف الشقص الباقي يرد به الثلث بعد خروجه حصته التي ما ستر عقدا من ثلث تركته
يجب ان يكون قد حلف بضعف فيه العبد فاعلم ان الوارث ما عدا عنه من ثلث تركته
نصفه فانعتق واحدا حصته منه رخصا حتى ترك للثمن وهو بضعف فيه الشقص الباقي
فانما لا يرد لان ذلك ضعف ما باع غريمه وذلك انما يجزى من ثلث تركته وكانت
لورثته من ثلثه ما عدا وهو النصف المحض بالعين **أقول** اما لو أوصى بالأقرب عدم
التفريق **أقول** بربطه العرق بين العين متفرقة وبه الوصية لعين حصته في التفريق
في الأول اشكال لعدم ما التام فيها بالأقرب عدم التفريق لانه انما حصل عن حصته الا
بعد موته والميراث شيئا فلم يكن التفريق واجبا عليه **قول** ولو وقعت القيمة على واحد
من الثلث فاعتق ثم ظهر بوجه يستغرق نصف الرقعة احتل بطلان الوارث لان صاحب
الدين شرطه القيمة ويرجع نصف العبد رقا **أقول** ومعهذا الإجماع ان الدينان لا يملك

الدينان

الدينان فلم يكونا شيئا وانما يعتق ولو لم يترك فبطلان عن ما قبل ديونهم وهو النصف **قول** رتبة
ولو شهد على الرقعة لعين عبده لم يملك تركته نعم الحاكم اعتقه ثم شهد آخران لعين آخر
ثم رجع الأولان فان سبق تاريخ شهادتهما لم يملك ب الوارث يرجعها عن الأول **قول** فقل
مرجوعها ولم يفرقنا شيئا ويجوز انهما البتة ان كانا وعقرا لانها منعا عقبة لهما وانما
الرجوع عنها وان صدقوها في الرجوع وان يرها في شهادتهما عن الثاني مرجعها
إلى آخره **أقول** قوله لم يملك ب الوارث يرجعها السهم من الكتاب اذا اشتبا على السائل
والصواب والكنى ب الوارث يرجعها فان الحكم المذكور في الكتاب على هذا التقدير
لنصف فان الوارث اذا كان شاهدين في مرجعها قال لا بد من الرجوع إلى الأصل
مرجع الشاهدين ونحن العبد فلا يعود رقا بل يحكم بعقده ولا حتى الرجوع فلا يحكم
عليهم لعين الشاهدين لانهم يقولون الأول هو الحلال لانه كمال الثلث والمشهد لعقبة ثانيا
من آخر من الأول ولا بد على الثالث فلا يحكم بعقده لانهم الشاهدان للورثة
شأن لان الحكم بعقده صدق الوارث على حرمة والثاني لم يعتق عليهم ولم يملك الشاهدان
على الرجوع شيئا بشهادتهما اذ انما بالنسبة إلى العبد الثاني فيجعل إلى الزمان البرائة وعقبة لما ذكر
المصنف من فقرتهما لعقبة لهما وانما يرجع عنها وانما على تقدير نقل من نقل لم يملك ب
الوارث الثالث حديث مرجعها فان ذلك يحل من رجوع احداهما ان عدم بكنى سهم بل
صحت احداهما نصا في الرجوع والاخر عدم التقدير والكنى ب وقد
الفتوى واحد وهو ان لعين الأول دون الثاني والأخرى وذلك بان نص قوله لما بعد
وان صدقوها في الرجوع عن الثاني مرجعها عليها القيمة الأولى الثاني ان يكون ذلك
مكرر انما قسم نصا في الرجوع فان عدم بكنى بها يشتمل على نص فيهما فيكون قد
ذكر حكمه ثم قال وان صدقوها في الرجوع وذلك تكرار الثالث ان يكون قد احتل القسم
الأخر وهو ان الذي يرها انما اذا تصفها كتب المصنف فجدناه قد خرج بما ذكرناه في الخبر
قول مرجعها في كسبه الفريضة ان لا يكون قد بلغ بالعدو ولا بالغير قيمة فيه واحد
الفريضة اثنين الف واثنى ثلثة الألب فقلنا كثر من ثلثة الأكبر جزا ويضم إلى الثاني أقل
الباقين قيمة يجعلها جزءا او الباقين جزءا فيخرج سهم حريه وسهم حريه بعد الثلث
بالغير لعدم **أقول** الأكثر قريش الأثيم الذي قيمته ثلث لانه كما اذا كان
قيمة الفريضة ثلثا لغيره والاخر الفريضة ما يتبع يجعل الذي قيمة الفريضة ثلثا لغيره
الذي قيمة الفريضة وما يتبع مع واحد من اللذين قيمتهما الفريضة هو الفريضة كما اذا كان
احدهما قيمة ثلثا لغيره والاخر سبع ما يتبع يجعل الذي قيمة ثلثا لغيره الذي قيمة الفريضة
ومعجمها الفريضة وثمانية والاخر هو الذي قيمة سبع ما يتبع مع الباقين اللذين قيمتهما

فكان كالمعقاة دفعا **قوله** ولو اشترى عبدا بشرط العن فلا ولا لعق له بوجه على ما
اقول الاشكال في انه هل يجب عليه العن اذا اشترى عبدا ذلك في عقد الابقاء ام
لا يشاء من المشرط جاز اجماعنا فيلزم ذلك بالعقد فكان يجب عليه العن في العقد
المعقود عند شروطهم وهو قول الشيخ في المبسوط لانه قال فيهل بوجوب العن على عتاق
العبد وجهان احدهما بوجوب ذلك لانه ابتاعه بهذا الشرط وهو الاخر عندى
الاخر لا يجب عليه ومن اصابه عدم الوجوب والشرط يقتضى انه ان اعتق لم يلزم البيع والامكان
للبايع العتق **قوله** ولو ملك ولد من الزنا فالأقرب عدم استغفار ما روى **قوله** قد
ذكرنا في المسئلة في هذه الكتاب في مواضع كثيرة باحكام مختلفة فقال في كتاب
الطلاق في بابا الثالث في المحرمات عن المتولدة من الزنا وفي تحريم النظر اشكال كذلك
في العن وفي الفصل الثاني في المصاهرة جزم بعدم العن في موضعين فقال ولو حملت ملك
بوطي الابن لغيره عتق بغيره على الابن ولا عتق مع الزنا لم قال ولو حملت ما نشأ
عتقت على الابن مع الشبهة ومع الزنا لا عتق وهذا قاله اقرب انه لا يستقر الملك ووجه
القرب ان العن يغفل القرابة وهو ما به حقيقة والمنع الشرعي من اطلاق العن
الولد على الابن حقيقة النسب المتولدة عنه **قوله** ولو قال لسيدي عتقك وعتق
التي على الولد لسيدي على اشكال وعلى الشيخ **اقول** لو قال رجل عتقك وعتق عبدك
عتقت وعلى شئتلك واعتقت من نفسك العن اسمي التي على الامر لانه فعل ما جعل
المجوع عليه فكان مستقفا للمجوع وهل يسمى السيد الولد فيه اشكال يشاء من انه
اعتق مقابل العوض فلا يكون مثمرا لعنه فلا ولا له عليه ومن انما لم يجز ان يعتق عليه
العن ولم يجب عليه قطعا فاذا اعتق كان كمن تبرع بعقه فكان له عليه الزلا **قوله** ولا
ثبت الزلا لامرأة على زلي الا اذا ابشرت العن فلها الزلا **اقول** هذا قول ابن
الحبيب فانه قاله النساء الا ترى من الزلا شيئا وقول الشيخ في النهاية فانه قال فيهما فان
كان رجلا لعن العن ثبت ولا مواله لاداءه المذكور منهم دون الاناث فان لم يكن لهم
ولادة كونه كان له بنات كان ولا مواله لعنهم دون غيرهم لانهم الذين يفتنون حرمتهم
وان كانت امرأة لها ولها ولد كونه اثنا ولها عصبته فاذا ماتت كان ولا موالها
لعنهم دون اولادها وبنوع ابن البرج والمفيد من امر جعل ميراث العن بعد موت
الذي لعنه لاداءه المذكور سره كان العن رجلا او امرأة ومع فقد المذكور من الاولاد
لعن العن وخالف جماعة من اصحابنا في ذلك منهم محمد بن بابويه فانه قال فان
موتت الشبهة ومات مولد العن والمنع عليه لم يترك وامرنا بغيره فقال العن وبنايت
مولد المذكور مثل خط الانثى لان الزلا حكمه النسب فيقرب منه قول الشيخ في الخلاف

حديث قال فيه الولد لا يحرى بحرق النسب وبشرته من برك من ذوى الانساب على حد
الاخر والاخت من الام او من يقرب بها من الحد والحجة والحال والحال
والاداء وفيها ما من قال ان لا يرث النساء من الاولاد شيئا وانما يرثه المذكور
الاولاد والعصبة وان كان العن امرأة فلا موالها العصبته دون ولدها سواء
كان ذكرا او انثى او اسد على ذلك يجمع الطريقة واحكامهم وقال في المبسوط الاول
لحكمه النسب ثبت به الميراث اما ان قال او اذا لم يكن له احد لميراثه لولا الذي
اعتقه او من يقرب من ماله من الولد والوالدين او اخته ساقبل امير وامر او من قبل
امير وفيها ما من قال او الاخت من جهة امير او من يقرب بابيه من الحجة لغيره
واولادهم ولا يرث احد من يقرب من جهة امير من الاخوة والاخوات ومن يقرب
بهما ولا الحجة من قبلها ولا من يقرب بها فان لم يكن احد ممن ذكرنا
كان ميراثه للامام والمرأة اذا اعتقت فالاولاد لها وميراث الاولاد بلا خلاف ولا
يرث المرأة الاولاد في موضعين احدهما اذا ابشرت العن فيكون مولى لها ولو كانت
مولى لمولى لها او خلف المولى اخوه واخوات من الاب والام ومن الاب واخا
واخا كان ميراث مولاه بينهم للذكر مثل حظ الانثى وقال الحسن ابن عيسى من
اعتق عتقا ماله ولا له لغيره ادم حيا فاذا مات مولاه قلعا فله الذي يكره عليه العن
وقال ابن البرج الميراث لمولى العن والعصبة واولادهم الولد ثم الاخوة ثم الاعيان ثم بنوا
العن المذكور منهم دون الاناث ولم يفصل بين الرجل والمرأة وابن او سبب جعل الاولاد
كالسبب الا الاخوة والاخوات من الام او من يقرب بها من الحجة والحجة والحال
والحال والاداء **قوله** وهل يقع على العن بويته ويرث اشكال يشاء من قوله
الزلا لحكمه النسب والاقراب لعدم ثبوت بويته **قوله** لا خلاف في ان
الزلا ويرث به وانما الاشكال في انه هل يمتنع من العن اذا مات انقل الزلا الوتر
من ميراث الزلا ومنشأ الاشكال من انه من ثبت للعن على عتقه كان له بعد
موتها ليرثه كسائر الخلق الشائبة للميراث ومن قوله الزلا حكمه النسب
فان ذلك يقتضى ان يكون بمنزلة النسب فكما ان النسب انما يرث به ولا يرث فكان
الزلا اما سواه لذلك وهو الاقراب عند المصنف اذ لو كان من تحرى فيه الارث لحاز
نصيبه من الميراث او غيره واسقاطهما بغيره اسقاطهما سائر الخلق ونقلها ليس كذلك
اجمعا فانه لا يصح بعد الاصبته ولا اشترط في عقد كمال الاجرة مع النسب ولا هبة
ولا اشترط عقد **قوله** ولو عدم المنع قبل الزلا لاداءه ذكرنا كما اذا انا خا
اقول هذا القول من هب محمد بن بابويه كما نقل عنه **قوله** وقبل ان كان رجلا

اقول هذا قول الشيخ في اصل النسب حيث جعله بمنزلة النسب الا من يقرب بالدم وذلك
 بقضي ان يكون لاولاد للعق دكر كما في الواثا اذا كانت رجلا واما المرأة فانه لعصبتهما
 لعبد منهما **اقول** وقيل لاولاد الذكور خاصة رجلا كانت ام امرأة **اقول** هذا قول القائل
قول وقيل ان كان رجلا فلا ولاد الذكور خاصة وان كانت امرأة فلعصبتهما دون
 اولادها وان كانا ذكرا **اقول** هذا قول الشيخ في الزيادة وقد تقدم ذكر ذلك في الكلام
 فان عدم الابوة والاولاد هل يترك الاخوات قبل لولاد محرم النسب **اقول** هذا
 قول ابن اديس وهذا قول الشيخ من جهة انه كما ذكرنا من قبل **قول** وهل يشترط في المهر
 النسب اشكال **اقول** وجه الاشكال من حيث ان قولنا محرم من مولى الام المصطوب لا يشترط
 على شدة ابوة وامه وبني فاذ لم يكن النسب لاحكام يتصور تكرار الولد
 الاب ومن ان حقوق المهر في المتولد من المالك ليس تابع للنسب ولهذا الرأى
 المملوك كان الولد للمولود ان لم يصدق انه ابن لعبد ولا جارية بل من حيث انه
 مملوك وكذا الزوج العبد لغيره ان سيق كجدة وكانت حاله كان الولد للمولود العبد
 وان كان العبد مملوكا بالفرج مع انه ليس له ولد لعبده شرعا ومما ما يتفرع على هذا
قول ولو كان الجد حرة في اصل الاب مملوك فشرع بجزءه قوم فاولادها احق ان يكون
 الولد للمولود الام وسقط بجزءه الجد **اقول** اما وجه احتمال كون الولد لعن الام فلا بد ان يكون
 مملوك ومعه في الاصل في الولد ان تتبع الوية ولان العقبه انصر على الولد المتولد من
 مملوك ومعه عليه الولد لمولودها فاما وجه سقوط الولد عنه فلا ذكره المصنف ان الجد
 حرة في الاصل فتعبد له اولاد هذا الزمان الجد مملوكا وبنت الولد عليه لمولودها
 لعبد للشيخ الجد وبنت الولد عليه لعن الجد ومن ان ما كان مستحقا عليه من الولد لمولود
 الام وهو يقضي كون تبعية الجد اوطى من تبعية الام **قول** فلو انكر لعن ولد زوجه
 المعسر فلا عتاق لاولاد المولود على اشكال **اقول** هذا الفرع على ما تقدم من الاصل
 اعني هل يشترط في حرة الولد العتاق النسب لم لا وقد ذكر وجه الاشكال هناك
 والبصافان الزلا قد ثبتت عليه لمولودهم قبل اللعان فلا يسقط حق السيد بلعان
 المعن واعلم ان الشيخ ابا جعفر رحمه الله قال رجل تزوج معقبة بعن غيره فحلفت
 بولد ينفى الولد باللعان فانه ينفى باللعان ويكره الولد لمولود الامه فان كان السيد نفسه
 فانه يرجع النسب الى الاب والاولاد من الاب ثم قال ومقتضى هذا ان الزلا لا
 يرجع الى المولود لانهم قالوا اذا اعترف بعد اللعان ان الاب لا يرثه واما ميراث الاب
 وما بعد المصنف في الخبرين لانه في الثاني اعترف به لم يرثه ولا يمنع عليه لانقطاع
 الميراث من الاب ومن يقرب به **قول** وكذا لو زناها الاب جاهلة **اقول** هذا

نفع

نفع آخر على الاصل المذكور ووجه الاشكال من حيث ان مقتضى ما ان شرطنا العتاق
 النسب ليس بالرد بل للزنا شرعا فلا يثبت لمولود عليه ولا لعن امه وان اشترط
 العتاق الشرعي ثبت لعن امه **قول** او بما لم يرد في الاشكال **اقول** هذا الفرع
 ثالث على الاصل المذكور ووجه قرينة الاشكال في حال كونها مملوكا بالفرج لانه هناك
 مقتضى عن الاب دون الام لانها ليست زانية فكان الامر في ثبوت الولد للمولود امه عليه
 لكونه من معقبة ولا يجوز له من الاب لانه ليس ابا له شرعا اما بعد فانه مقتضى انما
 ذكرنا ما تيسر فلا ترجع لها عليه بتحقيق قرينة الاشكال عليه **قول** ولو ولد مملوك من
 معقبة ما فلولاد واولاد اخوة منها لمولود امه فان اشترى ولده ابا له عن عليه ولا
 اولاد له على اشكال **اقول** منشاؤه من انه مقتضى اسم ينفى ما كان لعن امه لانه
 ومن انه لا ينفى على امه لعن ولا لانه لا ينفى استحقاق الولد بالعن والنسب جميعا
 فلا يجوز لاولاد امه **قول** وهل يجوز ولا لنفسه لانه ينفى حرة الاولاد على ابني
 ولاد لمولود امه اشكال **اقول** على تقدير القول بانه لا يجوز ولا الاب البه لعدم
 اجتماع استحقاق الولد بالنسب والعن فيبقى ولاد ولا اخوة لمولود امه اما على
 تقدير الفعل فانه يجوز ولا اخوة لانه ينفى حرة ولا لنفسه لانه ينفى اشكال ينفى موثقه
 لعن الاب وعن الاب يقضي تكرار الولد من مولى الام امه ولا يثبت لعن نفسه
 ولا ينفى حرة الاولاد عليه ومما ذكره المصنف وهو انه لا يتصور ثبوت الولد على امه دون
 مع كونه يولد عنها في حال ترقية الاب وحرة الام بالعن فمارق في الاصل وعليها ولا
 واقول من كون الولد ثابتا على الوية بل هو ثابتا ثابت على امه اما الوية فقد تقدم اعتبار
 استحقاق الولد بالنسب والعن **قول** وان ما تادلا مناسبا قبل يرجع الولد لمولود
 مولى الام وفيه نظر اقره عدم ميراثه للامام **اقول** يريد لو ان ابن المعقبة اشترى
 عبدا فاعقبه ثبت له على الولد فاذا اشترى هذا المعقبة ابا المعقبة فاعقبه لمولودها
 نصار كل منهما مولى لصاحبه بكل معنى لمولودها من ابن المعقبة مولى لعبد الذي
 اعقبه من على لانه ما شرع مولى له من اسفل لان العبد المعقبة مولى لابيها وقد ذكر
 ولاد امه وما عكس فاذا مات احد هاتين النسابتين لم يرث الاخر فاذا ماتا جميعا قال
 الشيخ في المصنف بكون مولى الام ولعبد الولد الذي حرره قال من هذا قول الغرضين
 ان ينفى الولد وقولهم جزا لولا من الاب لا يرثه وان انزال ملكه لكونه يردون
 به ان هذا المعصية لمولود مولى الام مولى للمولود وعصبته المولى اول من مولى المولود وفي
 هذا الكلام نظر عند المصنف منشاؤه من الانكشاف على ما قاله الشيخ رحمه الله من الحكم
 ولا مولى الام عنه فلا وجه لعوده اليه والاخرى عند ان ولاد للامام لانه انزل من لاد

عائمه واولدها غيبا اسمها عمرو فلا يحد عمره من ولد مولدتها ثم تزوجت عمره بمحمد بن
 اسمعيل قال له انا اسمع بكبر فزوج بكبر فبنت بنت معقة خالد فزكك غيبا وان
 هو الشاربيبه انه المولود من حررت وهو تابع لابيها في الزلا المسخ عليه فيقول الزلا
 المسخ على ابيه لمولده هو الشاربيبه لقوله لمولده الام وهو زيد معن سعد بن
 حماد الام بالقبا سوا لمولده لا بالقبا من المولود نفسه لاستثناء ابنه من الولد من
 الزلا دون ابوا الام بالقبا من المولود كما هو سالا بكر الزلا من زيد معن سعد
 ام الام الى ابي محمد بن علي بن ابي اسحق بن ابي طالب والاب والاب والاب والاب
 الزلا عليه وان كانت ابوا الزلا لم يكن ذكرنا لكن لا يسفر الا بغير الاحتمال
 عن ابي الاب وج ليس في الزلا عليه **قول** في الفصا الثاني في التدبير وفي صفة تدبير بعد
 وفاة غيره كزوج الامه من يجعل له الخدمه نظرا لقرية الجواز **قول** وجه النظر من خلاف
 الاحتمال وبها مضى ما استدله فانه ان ادريس بن من محمد التدبير العلق على
 وفاته غير المولى قال لان التدبير يعرف الشرع عن العبد بعد موت مولاه والمولى
 له الخدمه غير مولاه وايضا لو كان التدبير صحيحا كان اذا البطل التدبير لان عندنا
 ابا القاب بعد بطل التدبير في هذه الرواية التي استدلت بها الشيخ انه ان العبد له
 يرجع الاعد موت من جعل له خدمته لم يكن له خدمه سبيل وصار حرا وهذا مما
 حقيقة التدبير ايضا فهذا حكم شرعي يحتاج الى ثبوت الى دليل شرعي ولا دليل على ذلك
 الا هذه الرواية الشاذة وجوز الشيخ وامين حمزة عملا بالاصل والمرواية الشيخ في الصحيح عن
 يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يكون له خادمه فقال هو العبد
 كخدمه عاشر فاذا مات فخره فابن الامه قبل ان يموت الرجل خمس سنين او
 سنين ثم يخدمه ومرتبة العلم ان يتخذ حرا بعد ما القى فقال اذا مات الرجل فقد
 وهو الاقرب عند المص قال لان العلق قابل للتأخير كما هو في الخبر وعلم انه لا تفاوت
 بين الاختصاص في ذلك فان العلق اذا قل النعلين حياء العلق ايضا بعد كان قال
 لذالك العلق ايضا اذا صدر عن حر وعدم التفاوت في ذلك معلوم قطعا وللرواية
 السابقه قوله لعلسان يمنع عدم التفاوت فان هذه احكام شرعية سلفا
 من الشارع فيقتضي مريض الورود لان التدبير وصية وكما لا يجوز ان يوصي لغير
 بشي بعد وفاة غيره فكذا لا يجوز ان يدير عبيده بعد موت غيره ولا يجوز بعد ماله
 اوصى لغيره بعد ماله فان السؤال وقع عند رجل يكون له الخادم فيقول في الفلان
 كخدمه ما عاش يحتمل ما عاش الرجل ايضا بل ويدل على ذلك ان السؤال وقع عن
 الرجل في كلام الامام اذا مات الرجل فقد عقت **قول** وصيغتان يقول ان حر

بعد

يعود فاق او اذا مات فانت حر وعقب او مصق ولو قال انت مذبذبة الاقرب الوقوع
قول اذا قال المالك لعبد انت مذبذبة فاصغر على ذلك هل يقع ام لا قال الشيخ في
 الخلاف انه لا يقع فانه قال فيه انت مذبذبة ومكانه لا يعقد به كتابه ولا تدبره وان
 في ذلك بل لا بد ان يقول في المذبذبة فانت مذبذبة فانت حر وان انت حر اذا
 وفي الكتاب اذا ادعت الى ما في فانت حر في قولك ذلك لم يكن شيئا وقال ابن الخزي
 يصح مع التدبير حيث قال صبيحان لعقل لعلك انت سرق في جاني حر لوجهه فبعد
 وفاته فاذا قال هذا القول فم المذبر وكذا لو قال له انت حر لوجهه المذبر اذا مات
 او ان حدث له جوار في الموت او ان انت حر فم او انت عبق بعد موتك او انت مذبذبة
 وزيد بعد ذلك عقت بعد موته او ما اشبه ذلك وهو الاقرب عند الامه لانه لفظ مو
 ضوع لم يخصه شرعا وكان من اجله **قول** وهو اما مطلقا او مقيد مثل
 اذا مات في سفر فانت حر او في سفر او في سفر او في سفر او في سفر او في سفر او في سفر
 كذا او شهر كذا او يوم كذا على ما في **قول** قال ابن السراج اذا قال له انت حر اذا
 حيا مات سنة كذا او شهر كذا او يوم كذا فمضى الوقت الذي ذكره هو في ملكه
 حرا وان يرجع في ذلك كله بيع او هبة او غيره ذلك فانه الرجوع في تدبيره
 ومن المص من ذلك في المختلف للامام المعق على عدم وقوع العلق العلق على شرط
 والشيخ في المبسوط قسم التدبير الى مطلق ومقيد فالمطلق ان يعلقه بموت مطلقا
 والمقيد ان يعلق الموت بشي يخرج به فيقول ان مت في مرضي هذا او في مرضي
 هذا او في مرضي هذا فانت حر وادى التدبيرين كان فاذا ماتت السند نظرت
 فان احتمل التثنية عن كل وان لم يكن له عبيد سواء عن ثلثة قلت مالا يكون عبيد
 سواء وبما قل ضعفت عنه من غير ان يكون عليه حر واجب من دين او غيره ولا يشترط
 وصية اخرى فانه لعن كذا كان الحر ليس له عبيد ولا عاشر ثم قال ايضا ما يورث
 عدم وقوع العتق فقال فان قال ان مت في مرضي هذا او في مرضي هذا او ان
 بمكة فانت حر قال وجدت الصنف عن يوفاته وان مات في غير ذلك للمرجع او غير ذلك
 او في غير ذلك للمرجع مضر لم يعق يوفاته لان العتق لم يرجع اصل هذا الله اذا عتقه
 على شرط او اثنين او اكثر لم يعق الا ان يكمل الشرط انما عتقه عليها او اخفاته التي
 على عتقها ثم قال وقد بينا ان هذه المسائل سقطت عنها ما يقع **قول** رجاء الله
 فلا يصح تدبير العتق وان يبلغ عشرة مائة على ما في **قول** خالف الشيخ في ذلك وجعل الاشكال
 من التدبير من العلق والعتق مشروطا بنية التدبير وهذه الاحتمال مذهب ابن ابي
 فان لا يقع التدبير على عتبه يكون القرع الى امه ثلثة في المقصود دون سائر الاعراف

فقد هذه التدبير الكافر غير جازم من انه وصية فلا يشترط فيها غيبة القربة كسائر الوصايا
قول فانه شرط انية المقرب لم يقع من الكافر ان كان دميما او مرتدا وان كان
عن غير نظر على اشكال **قول** جواز الشيخ رحمه الله وقوع التدبير من الكافر حرمتا كان
او دميما ومنه اجاب ادريس من تدبيره بناء على اشتراط نية المقرب والمصداق الشيخ في
جواز تدبير الكافر مطلقا في المختلف استشكل ههنا من حيث اشتراط نية القربة
وهو انه قد عرفت من الكافر ومن ان التدبير لا يترتب على الحق النجس في اشتراط المقرب
غيره عند المجتزات ان لعن الكافر عبدا والمعتق من تعذر نية القربة من الكافر **قول**
وهذا يشترط اسلامه الاقرب ذلك ان شرطنا المقرب مستغنى عن الكافر الا خلافا
قول جواز الشيخ تدبير العبد الكافر وضع سنة السيد المنقضي فقال مما انفردت به الا
ما مية ان تدبير الكافر لا يجوز له المصنف شي ذلك على اصلين احدهما هل يقع
عنى الكافر ام لا وقد تقدم في ذلك في باب الحق الثاني هل يشترط في التدبير القربة
ام لا وقد تقدم ايضا فقال اذا قلنا بان عنى الكافر لا يصح وان نية القربة معتبرة
في التدبير لا يصح تدبيره والاجابة هو ظاهر اما الشيخ على تقدير القول بعد وجوبه
الكافرا مشروطا القربة في التدبير فلا يشترط القربة فيه انما كان لا يترتب من الحق
وقد قلنا انه لا يصح عنى الكافر اما جواز تدبيره على تقدير القول بوجوب عنى الكافر وعدم
اشتراط نية القربة في التدبير فلنعلم المانع وهو ظاهر **قول** ولو تدبر الشريف
ثم اعتق احداهما لم يقع عليه حصه الاخر والوجه انهم **قول** قال الشيخ في المبسوط
اذا كان العبد بين شريكين وتدبر احدهما نصيبه واعتق الاخر نصيبه لم يقع عليه حصه
شريكه لان له اجماعه لعن به والوجه عند المصنفين لانه لم يخرج بالتدبير من كونه شريكا
قول ولو تدبر احدهما ثم اعتق وجب عليه فك حصه الشريف ولو اعتق الشريف له
بقية حصه التدبير على اشكال **قول** يشاء من ان حصه التدبير لم يخرج بالتدبير
عن كونها حرما فاقول الشيخ ان حصه التدبير لها جرمه عن **قول** ولو تدبر احد
عبدين غير عتق فالأغريب الصحوة لعن من شاء فان مات قبل الاقرب القربة **قول** القول
في وجه حصه التدبير من غير عتق انما هو ضرورة لا شك في عدم اشتراط العتق فيها اما متى
وقد سبق ان العتق في غير شرط عند المصنف يقع هذه اذا تدبر احد عبدين ولم يعق حتى مات
احصل ليعق الوارث لا في مقام مورثه والاغريب عنده القربة وهو قول الشيخ في المبسوط
لانها عدل لاحتمال قصد المورث واحد العتق ولم يذكر لفظ الاطلاق للوارث
على قصد فلم يخرج جعله موكلا اليه لان المكان ان يعق من قصد مورثه **قول** ولو جعل
خدمته لغرض مدة حياة العتق لم يخرج بعد موت العتق لم يبطل تدبيره بايا فانه يكون جعله

الخدمة

الخدمة لازما لا بد من ان يعق من الاحل ان بقى المالك حيا وان مات قبله فاشكال
منشأه انه تصرف صادق تاخيره عن موته فكان الحكم الوصية في غير وجه من الثلث ومن
كونه عقدا للخدمة لا انه تصرف من عند حال صحته فكان له ما يصح من اصل التركة **قول** ولو
تدبر احد عبدين لم يخرج من ثمنه او عقدا او شبهته كان الولد مدبرا كاصفان صحيح
الطريق في تدبير الام قبل الموت لا يرجع في تدبيره الولد وليس بعقد **قول** القول المحكي
هو قول الشيخ في النهاية والخلاف وتبعه اجاب البراج وابن حزم ومنع اجاب ادريس من ذلك
وهو اختيار المصنف لان التدبير وصية يجوز الرجوع فيها **قول** ولو تدبر لها قبل الموت
تدبر للعلم ان علم على ثلثي **قول** لهذا احد قول الشيخ في المبسوط والخلاف فانه قال
في المبسوط اذا تدبرها في مرض اخر من المبسوط اذا تدبر رجل جارية من غير ان يكون مدبرا
احصا بان الولد لا يكون مدبرا في موضع اخر من المبسوط اذا تدبر رجل جارية من غير
يكون مدبرا وان امه ولو تدبرها كانت مدبرة هي ولها عند المصنف والخلاف وقد سبق
ان عندنا في الطرفين على حد واحد لا يتبعها ولا يتبعه وفي الخلاف اذا تدبرها رجل
حامل لم يولد له ولد في التدبير والقول الاخر انه لا يدخل فانه قال في النهاية
اذا تدبر رجل جارية من غير ان يعلم بان ذلك كان مائتة بطنها بمنزلة ما يكون مدبرا
وان لم يعلم بجملها كان الولد رقا او الاط اختار اجاب ادريس المصنف والاخر اختيار
ابن البراج **قول** ويجوز الرجوع في التدبير فلا بد فعلا ولو ذهب وان لم يقض او اعتق
او وقف او وصى به او باعته على ثلثي او ذهبه بطل التدبير **قول** مرجع ابن حزمه بان
ذلك لا يبطل التدبير فقال وليس القرب فيه بالبيع والشراء والرهنة وغير ذلك مما
واو الامر ذلك مرجع ثم جاء او فعل ما شاء والشيخ في جوابه ليس قولنا احدهما ان بيع
الخدمة وقضه له بغير باقى التدبير ولو ذهب كانت اليه رجوعا في التدبير مستوا في
او لا كذلك الوصية بذكره للثالث في الخلاف والمبسوط والقول الاخر في الخلاف انما اذا تدبر
عبدا ثم اراد بيعه انصرف فيه كان له ذلك اذا انقضى فان لم ينقضى تدبيره لم يخرج له
بيع مرقبه وانما يخرج له بيع خدمته مدة حياته ومثله في النهاية فانه قال في المبسوط
بعد من يخرج من مقتضى تدبيره لم يخرج له الا ان يعلم المبيع انه بيع خدمته وانما يقات
هو كان حرا لا يبيع له عليه وقال ابن القيس في التدبير ان يبيع المدبر الا ان يتردد
على المشتري عقد فاذا انقضى الشريك فالاولا من اعتق ولو ان يبيع خدمته فاذا
مات المدبر فالمدبر حر وهو قريب من قول محمد بن بابويه حيث قال واذا اعتق
الرجل عبدا او جارية من غير ان يتردد في بيعه فليس له ان يبيع الا ان يتردد على المشتري
بجمله انما ان لعن عند موته وقال ابن القيس وعسى امير المؤمنين نعم ان رسول الله ص

باع خدمة له بربح رقبته فلما باع رقبته لغيره عندنا بربح رقبته المقطوع بتدبيره اذا احتاج السيد الى
خدمته جاز فاعاد التدبير عن نفسه قد كان ما تدبره ووجوب على السيد تدبيره فلا يجوز بربح رقبته
وانما باع من هذه الخدمة رقبته حياة السيد والاخر ان باع ذلك منه بربح رقبته او غيرهما من
الاخبار بربح المقطوع بتدبيره وخدمته الواجب تدبيره في من او غيره اذا لم ينف ملك السيد
بخدمته لم يكن به بناء على ما عمن به بربح رقبته وخدمته تدبيره من نفسه ثم يسقط ما وافقه
عليه بكون السيد فان كان له مال حال وجب عند موته وان كان بخلافه كان للمورث على غيره
كالكتابة وقال المفيد ولما اختلف العبدان ببيع بعد التدبير بربح رقبته متى باع اياه صار حرا
لا سبيل للمدعي ان يبايعه عليه وقال ابو الصلاح ويجوز بيعه في حال تدبيره فانما مات مديونه
تحرره على ماله فان كان عالما بتدبيره وحال ابتاعه الى ان مات مديونه فلا شيء
لده ان لم يعلم بربح الى التركة بما يفسد فيه وان كان بربح بعد ما رجع في تدبيره لم يحرره
بموت مديره والقول الاول الشئ اعني لطلان التدبير بالبيع وهو ذهب الى ان ليس
والمهر حرامه **قوله** وهل يبطل التدبير بالعقد الفاسد الاخر في ذلك ان لم
يعلم فسادا او بعد الرجوع **اقول** هذا القول على ما اختلفنا من القول بان التدبير
يبطل بما ذكر من العقد كالباع والوقف والهبة والوصية وهوانه كان قد وقع عليه شيئا
من هذا العقد فاسد الاخر عندنا ان لم يعلم التدبير فيها ما وقع من العقد
فقد باع الرجوع يبطل التدبير لما تقدم من ان كراهية ببيع اياه مثله اعقار لغيره
بدل على رجع كذا الوعد بالرجوع لا بد فعل فعلا فبعد الرجوع فيما كان بربح
فيه **قوله** وبطل لا يبطل التدبير بالبيع اذا لم يرجع فيه **اقول** قد ذكرنا ان لا يبطل
واختلاف الاصحاب في هذا الكتاب **قوله** بل يبطل البيع في خدمته دون رقبته
ببيع ملكية المشتري من زل لا كشرط العن كجاء فقهاء برحبس البيع على الشك **اقول**
هذا نص فيقول من قال انه يبطل البيع في خدمته وهو معناه انه يبطل الى المشتري لغيره
من زل لا انما في وقت في عرض ان يموت ماله الذي باعه فبقي بموته فلا يكون
للماسقر له ويكون ذلك بمنزلة من اشترى عبدا وشتر عليه الباع عسفا فانه يملك
رقبته وان كان ملكه غير مسقر لوجوب عسقه بعضي الشرط او استعادة الباع له لفسخ
البيع هو امن من عسقه ليس ذلك بمنزلة لما يربح حبس البيع من حيث انه ابتاع بربح
وظهر ان البيع انما يتناول المنافع من حياة السيد بها احسان متغيرا ان كان
لربح تلك في صوره فمساها الاشكال من احتمال انتقال البيع اليه من زل لا
البيع وقع على العبد لا على خدمته وكونه سبعة العن لا ينافي انتقاله الى شرط العن
على ما تقدم ومن كون المشتري انما يملك منافع من حياة السيد لا يجوز دفعه على ذلك

ما لا ينافي التدبير لم يعلم المشتري بتدبيره فان قلنا بان انتقاله اليه من زل لا كان البيع صحيحا للمدعي
الخيار فان قلنا متغيرا برحبس البيع ولم يعلم المشتري كان البيع باطلا **قوله** رجعوا في ان ثبت
المشتري على ما كان له بالتدبير او بالحكم على الخيارات ان لم يفسد دفع الارش **اقول** هذا القول
على ما فسر المصنف من كونه يبطل الى المشتري من زل لا كشرط العن وهو انه على هذه التدبير وكان
المشتري جاهلا بتدبيره كان له الخيار بين سرقة والرضا به بالارش بغير ان لم يعلم انه لعن بوجوب
سبعة في غيرت الخيار له اشكال فبما من ان لم يقصد الا نقله بالبيع انما لا يسقط
ببطلان شرطه به على هذا الوجه ومن ان لم يعلم بعينه ولو كانت مديره جديلا لم يحكم بسند الفسخ
قوله ولو اعين بوجوب الموت قبل الرجوع اشكال **اقول** من ادعى من له صرح عن ملكه لم يكن
له القول فيه بربح ولا غيره ومن ادعى مديره بربح بالبيع عن التدبير لانه التفرع على هذا القول
يعني عدم بطلان التدبير بالبيع والتدبير بربح الرجوع فيه **قوله** فانه قلنا به ولو ادعى
او ادعى بربح في القول في المشتري الرجوع على هذا القول اشكال فتره ذلك ان قلنا
الاشكال المحذور **اقول** يعني على القول بانما يبيع او يجعل صداقا لا يبطل التدبير لو قلنا بان
يجوز الرجوع للمورث ان اشترى عنه فاذا باعه او جعله ماله ثم رجع في تدبيره لم يبطل التدبير
في صورة البيع والرجوع في صورة الاصل او الى الباع والرجوع فيه اشكال فبما من ان لم يعلم
عنه بالبيع والصدوق الى المشتري والرجوع فيه انما كان يسقط عسقه بالتدبير وقد يبطل بالرجوع فيه
كوال باعه بشرط العن ثم اسقطه عنه هذا الاشكال فانه لو جاز ذلك لفسخ بغير الملك
المشتري لغيره بالبيع فكل هذا لما بيناه من انه كشرط العن ومن كون الباطل بالرجوع
انما هو حق العبد من العن بعد موت سبي الذي لم يبايعه الباع فيعود الى الباع و
الاخر عند الص ذلك بناء على ما تقدم من انتقال المشتري او لغيره حبس البيع فانه قلنا انه
يبطل الى المشتري من زل لا بواسطة العن بعد موت السيد بالتدبير انما يبطل الى المشتري والرجوع
بالرجوع من زل لا بغيره لزال الملك وهو التدبير فيكون للماسقر ان جعلنا التدبير
البيع وانما ينافي المحذور كان الرقبه ملكا للبائع لعدم انتقاله الى المشتري وانما اسحق العبد
نزه الى ملك الباع بالعن بالموت وقد يبطل استحفاظ العبد كذلك بربح الموت بالتدبير
قوله ولو ادعى الباع بربح باعه فبقي مديره وقهر القلب عن التفادد كما لو كانت
فيه ثلثين واربعة مديره بعشرة فربحته مديره عادت فبقيته التدبير فيه دخلها الذي
عندنا عند البيع لو وقع الشراء بقبعة فلا يكون فسخ البيع في جزء من ثلثه لانه لا يشترط
عين المشتري وطريقه ما مر **قوله** لو ادعى لانساة عبده الذي فيه ثلثون ولا يملك
سواه فصار فيه مديره مديره فبايعها وحكم الهل لكونه باعته بطل التدبير في ثلثي
مديره عادت فيه ذلك الجزء الى ما كانت عليه او لا ولا يجوز الحكم بفسخ التدبير فيه

ايضا لا يستلزم ان يكون اكثر من ثلث تركه ولا ان يحكم بطلان التدبير في بعضه بل
تشرع اما على قول المصنف فلما تفرقت من باب الرضا بان وجوب مقابلة اجزائه
البيع باجزائه الثمن فلا يجوز الباطل لجميع المبيع مع بقائه كل الثمن كما لا بد للمبيع المبيع مع
بقائه من الثمن واما على قول الشيخ فان كان اذا اهل بشئ تركه كما اذا باع بغير
بسادى ثلثين عشرة فان بيع ثلثي المبيع كجاء الثمن ثلثه مقابل الثمن وثلثه باعها
ويرجع الى مرثا المبيع ثلث المبيع مضافا الى الثمن ويكون قد تصرف في مقداره ثلثه بالبركة
لا سيما لان هذا لا يتحقق الا في هذه الموضع لا يتحقق على الاصل لان البيع المشرى بشره بغيره
فلو اخطأ شيئا من البيع من دون ان يرجع المشرى ما يقابل من الثمن كان ذلك شذوذا
على عين المشرى وهو غير جائز ولا يكون منه البيع والم هنا متفقا كما ان الثمن المبيع
في المرويات وبطلانها لا يدرى على القولين فان اذا بطل التدبير فقدر من العبد ثروات تركه
فيزداد مقدار الثلث الذي يتقدر فيه نقص تركه بزيادة ما في التدبير فينقص التدبير
وذلك دور طريق التخصيص ما مضى باب الرضا به بعد ههنا فقول جميع المبيع
في ثمن من العبد بثلث ثمن من الثمن يبقى ثلثون الا ثلثي ثمن يجعل شيئا فثلثي ثمن
لان الحماية غائبة على مقدار الثمن وذلك ثلثا ثمن فاذا جرت الثلثين ثلثي ثمن
صار ثلثون بعدل شئين والثمن خمسة عشر وذلك نصف العبد فيقول جميع التدبير في
نصفه يبطل نصفه ففقد البيع في النصف الذي هو فيه التدبير بقدر ثلثه وذلك
خمس فصاح الورثة بعد ثلثين من العبد الثمن وذلك نصف ما يبيع الميراث
قوله ولا يشكل بقسط الثمن بالسوية ههنا مع تفاوت فيه الجز من لاند اذا بطل
البيع في جز يبطل من الثمن ما يبيع الميراث في ذلك الجز وكان الباطل من الثمن ههنا
وهو هنا كذلك فان الزيادة حصلت ههنا بسبب بطلان البيع **قوله** هذا الزوال
لما عساه من زوال الاشكال مع هذا الحكم وتقرير الاشكال المنزه ان كيف يجوز ان يقسط
التميز على ما بطل فيه البيع وعلى ما عساه بالسوية من فيه ما بطل فيه البيع فله امثال فيه
ما عساه فيه البيع لان الذي يبطل فيه البيع فيه خمسة عشر الذي يقدر فيه البيع خمسة اربع
انه اذا بطل بعض المبيع ومنه بعض من قسط الثمن على نسبة فيه ما عساه يبطل في بعضه
هذه الزيادة يقال انها القسط الثمن على فيه الجز من بالسوية لاند فيهما عند فرض
نقد البيع فيما خال في ما بطل فيه البيع هو بقدر ما يرجع فيه البيع كان ثمنه لاند
فان النصف الذي يبطل فيه البيع لاند فيه البيع كان ثمنه لاند فيهما عند فرض
فيه بعد الحكم بطلان البيع فيه **قوله** واور بعد فيه الجز وان قلنا بطل التدبير
واجزائه مجزى لا خلاف مع التدبير المبيع في البيع لعدم عود اريد من العشر وقد

ما يبيع وان قلنا بطلانه فان لم يقدر المبيع مع النقص بالبيع بطلانها وان عاده في بعض
البيع دون التدبير لا يجرى اجزاء تدبيره بثلثه فيجعل البطلانها ما كان قلنا بطلان
للثمن المشرى مع رجع المالك في التدبير لا مطلقا الى المشرى فقدره بثلثه من حصة
عنه التدبير وان قلنا بعود المالك الى البيع احتمل بطلان التدبير وهو البيع في خدمته
مع الثلث مع الحماية فيها فخرج الى الورثة بعد الموت لان صرف البيع الى خدمته حال
حياة المولى البعث في هذه المسئلة يبقى على اصلين احدهما ان التدبير هو
مجزى لا خلاف فلا يغير حظه من الثلث او يكون محسوبا من الثلث فانه يحتمل الاول
لان لاند تصرف في ثلث التدبير غيره وكذا يقضي بقصر قيمة الثلثين ليس باختياره نكاح
كالانكاح ويجعل الثاني لاسنادا الى فعله لا اختياره مع بقائه عين المالك مكان
محسوبا من الثلث الثاني ان اياه التدبير مع رجع في تدبيره فعل بعود ملك الرقة
المشرى الى المبيع وقد تقدم بوجه كل واحد من الاحتمالين فانما الفرق ههنا ان الا
صلان يقول اذا فرضنا المسئلة الاول يحالها له وانه بغير عداية ثلثين ومات
غير بسبب التدبير عشرة فيه ثلثين مثله بدراى بالعرفه لان اهل الجزه قالوا اذا بطل
تدبير بعضه لم يرجع فيه ذلك الجزه الى ما كانت عليه ولا يلحقه في الاول والعشره
سبب نقص التدبير كما نقصت مجموع في بقى الحكم ههنا على ما ذكرناه من الاصل الاول
وهو ان اجزائه التدبير منها او بطل فلا وجه الحكم بطلانها مع رجع البيع ايضا في رجع
لان التدبير انه لا يبطل التدبير الى البيع في ثمنه لم يقدر الى الورثة اكثر من العشره التي
رجع التدبيره قد حصلت لهم بالبيع وان قلنا بطلان التدبير لاند يقضي حظه
من الثلث ههنا بان سواء ولزم من نقص التدبير حتى ثمن من التصرف في الثمن
الثلث وجب الحكم بطلان التدبير في الجميع بمعنى انه لا يستلزم التدبير في ثمن لاند
كلما يلزم منها يمتنع من يكون ممنوعا منه ههنا كذلك لان الميراث من ثمن التدبير
فما زاد على الثلث ههنا يلزم من حصة التدبير في اى جزء من ثمنه في اكثر من ثلث
تركه كان ممنوعا منه واما البيع فله بيعه لا نقول اما ان لا يعود فيه الجزه فيشقي
البيع في نفسه او لان ان لم يعد بطلان التدبير فانه على الجزه بانه متى بعد البيع في جز منه لم
يعد فيه الجزه الذي يبطل فيه البيع الى ما كانت عليه كما لا يعود بعود التدبير في بعضه
دون بعضه لاند فان لم يعد بطلان التدبير بعود البيع جميعا لاند والمضيق للطلان
وهو التصرف في اكثر من ثلث تركه وان عادت فيشقي البيع دون التدبير
فالرأس التدبير في بعضه لم يعد القيمة الاول اما اذا بطل التدبير فبطل البيع في بعضه
فانه ذلك لا يجب نقص فيه بل يعود فيه الا الى ما كانت عليه في هذا ويجعل الثاني

بالاجارة ثم نفذ اجارته في شيء وكانت باطلا وعلم ان الذي تلف بالاجارة لو قدرنا نفذها
 في المثال المذكور عشرة لان لكل من الولدين من العبد لولا انه لم ينفذ وهو تساوي
 خمسة منها لا اعتراخا لغيرها لان ذلك قدر الثلث والورثان بنصف فيبقى منه
 عشرة فاذا قدرنا نفوذ الاجارة فيها فانما لنقص بسبب الاجارة هو هذه العشرة
 بقول القدماء ان الرقيق اجازا المتبرر وترك بقدر الثلث عشرة لم يصح اجارته لا
 في ثلث عشرة من العبد وعشر اخرى من تركها وذلك ستة وثلثان فلو
 صحت اجارة الرقيق في جز ما صار من قبل نصف بعد عشرة عشر فذلك بقوله
 العنق في ثلثها بسبب المنبر وهو واحد وثلثان الذي لو لم ينفذ لم يكن ثلثا انما في
 ثلثه وثلثا ولو نفذ العنق في جز ما سته وان قل بسبب الاجارة لم ينفذ لثمة ضعيف ما نظرت
 فيه موثرهم فان ابلغ ما يجوز لهم ان ينفذ في ثلث تركه وهو كما قلنا ستة وثلثان
 فيجب ان يبقى لهم ثلث عشرة وثلثا بايديهم عشرة فيبقى لهم من العبد ثلثه وثلثا
 يجوز ان ينفذوا منها ثلثا او الاجارة لنقص نقصا من ذلك وهو غير جائز واما
 على قدر ترك تركهم ما يزيد على مقدار الثلث فيجز ما وان قل كما اذا ترك عشرة
 وجز وان كان يسرفا تركه يكون عشرة من وجز فلا يكون اجارة باطلا بل ما
 فيه من ثلث تركه لان له ان ينفذ في ثلثها وذلك ستة وثلثان وثلث ذلك في
 يجب ان يبقى لهم ثلث عشرة وثلثا وثلثا في جز وقد حصل لهم ذلك لان بايديهم
 عشرة وجز فاذا حكم العنق ثلثه لان سبب المنبر في ثلثه وثلثا فاذا ضمت الى ما
 بايديهم صار بايديهم ثلث عشرة وثلث وجز فاذا حكم بنفوذ العنق بسبب الاجارة
 في ثلث ذلك الحيز بقى معهم ثلث عشرة وثلثا وثلثا جز وذلك هو قدر ثلثي
 تركه فاذا انظر بعد ذلك اجارة صحتها بانياء قبل بيعه في القيمة التي كانت
 للعبد في ثلثين او قيمته لان في عشرة فيه اشكال فيشأ من لزوم الدرهم حيث
 اعتبار القيمة الاولى في ذلك الى عدم اعتبارها في الملائمة انما اذا اعتبرنا القيمة الاولى
 حتى حكم بغير الاجارة على هذه التقدير في شيء ما انقص ذلك نقص حصص غير الخبز كان
 النقص كالثلثا وكانت القيمة الحاضرة في العشرة بالنسبة الى غير الخبز فينفذ العنق
 في خمسة ثلث ونفوذ العنق في شيء من حصصه يفي بقصص حصص الخبز ايضا فكان
 النقص فيها ايضا كالثلث فلا يكون النقص معتبرا فيجب ان يعتبر القيمة الحاضرة في
 الاولى ولا يثبت في ظهور بطلان اللانيم اعني العبد من حيث ان هذه الاحكام
 كلها فرع على اعتبار القيمة الاولى ولا لا اعتبارها لكان قد اعتبرنا القيمة الحاضرة في
 نقص ان يعين ثلثه بالنسبة الى قيمة الا ان سبب المنبر وثلث حصص الخبز فلا يطلنا

الربك

الذي ثبت لهذه الاحكام كلها اعليه لسقط اعتبارها في فرع عليه فكانت هذه الا
 كلها ساقطة لسقوط ما اعرفت عليه **فصل** في اجارة العبد اذا لم يكن له مال على قدر
 البطالة الصلوات نفوذ اجارته في ثلث حصصه بسبب نفوذ العنق في جز ما من
 حصصه الاخر المستكن لعدم اعتبار القيمة الاولى في جز الخبز على الاشكال فيشأ من ان
 توقف الشيء على نفسه اذا الصلوات توقفت على عدم اعتبار الصلوات الاولى المتوقف على نفوذ
 في جز ما من حصصه الاخر المتوقف على الصلوات **فصل** لو كان الخبز ايضا لا مالا لغيره
 ما ورثه من العبد فقد تقدم ان اجارته يكون باطلا على تقدير البطالة لما تقدم
 ويجعل على تقدير النقص بالبطالة على تقدير عدم الاجارة الصحيح على تقدير اجارته
 احدها وجه هذا الاحتمال ما ذكره المصنف على تقدير عدم الاجارة الصلوات على تقدير
 اجارته احدها وجه هذا الاحتمال ما ذكره المصنف من ان نفوذ اجارة الخبز في ثلث
 حصصه من العبد يستلزم نفوذ العنق في جز ما من حصصه الاخر لما تقدم من حصول
 النقص فيها بمنزلة الانكاف كغير واحد من الرقيق واذا نفذ العنق في جز ما من حصصه
 الاخر لم يمت حصول النقص في حصص الخبز وكان كالانكاف ايضا وفيه اشكال فيشأ من هذا
 الوجه من امسكهم توقف الشيء على نفسه فيكون باطلا وبات الملائمة ما ذكره المصنف
 من ان صحت العنق انما تحقق لم يعتبر القيمة الاولى ولو كانت معتبرا في ثلث الاجارة
 لاستلزامها التصرف في ازيد من الثلث فكانت باطلا وانما يسقط ما اعتبار
 القيمة الاولى فينفذ العنق في جز ما من حصصه الاخر المتوقف على الصلوات والحاصل ان
 الصلوات متوقفة على عدم اعتبار القيمة الاولى المتوقف على الصلوات يتوقف الصلوات على الصلوات
 الشيء على نفسه بحال طاهر اما لو كان الخبز هو الصحيح بعد العنق في حصصه ودخل النقص على
 حصصه المراض كان كالانكاف فنفذ العنق في ثلث حصصه الرقيق في ثلث النصف الاخر
 قطعاً فيكمل العبد عن ثلثه **فصل** في المقصد الثالث في الكتاب في ما ينفذ نفسه ثمن
 من مال في الصلوات **فصل** في النسخ في المصروفات مع السيد مع من نفسه
 قال فان اطلق كان الثلث باطلا لعن العبد مطلقاً ولا له ولا ماله لا سببه لادلاء
 لولا عليه الا ان يثبت ذلك كالكاتبه عند ما وان كان الثمن الى اجل كان على ما وقع
 عليه العقد استشكل المصنف ذلك في التزوير وهما قال في نظر مشافه من حاله
 التزوير وكذا عند هود صدق من المالك في عمله فكان صحيحاً من انقضاء البيع المتقال
 المالك من النسخ الى اشراف ذلك يستعمل كقصة ههنا لان المالك لستة بين المالك
 والمملوك وما ينفذ بين المملك والمشتري الذي هو البيع واذا امتنع بحق المملك
 فلا ينقل فلا مع واورده المصنف في المختلف على الاول ان الاصل جعله في القيام بالمال

على خلافه وعلى الثاني يمنع كون الحل محلا فلا يملكه ما كان الملك مستغنيا عن الحل فاقبل
له وانما يكون قاطلا لو كان أهلا للملك والعبد قد يثبت له لا يملك شيئا وعلى الثاني
يمنع حصره في البيع في ذلك بل قد يكون شيئا آخر هو خروج الملك عن البيع وان لم
يدخل في ملك المشتري كقوله العرس ان احلنا بملكنا واعلم ان ابا الصلاح جعل الكتاب
بها للعبد من نفسه وبغيره ابن ابراهيم في ذلك الشيء وان جازى به العبد من نفسه
ان جعل الكتاب عبدا مستقلا بغيره ليس بها للعبد من نفسه قال بها لغاقر العبد
من قلته او جازاها الكتاب لا يملكها من اجل البيع لا يقتصر المير ومنها الكتاب بغيره
في جازاها للعبد المبيع لا ينفذ فيه جازا الشرط ومنها البيع بشرط نفسه المير من السيد
لا يشترط في عقد الكتاب **قوله** وهو عقد لازم من الطرفين الا اذا كانت شروطه وحج
العبد وقبل ان كانت شروطه كانت حابزة من جهة العبد لان للعبد ان يجز نفسه
وليس يعمد لا يجيب عليه السعي ويجز عليه **قوله** الكتاب عقد لازم من الطرفين
اي من طرف السيد وطرف العبد فليس لاحدهما ضيقها اذا كانت مطلقة اجماعا او
كانت مشروطة فذلك لك عند الصلح وجماعة من اصحابنا الا اذا جاز المالك الشرط
عن اده مالي الكتاب فيكون حابزة من طرف السيد فيضيقها له بالبقاء عليها ولا
جواز للمالك ان يحد ما وقال الشيخ حابزة من طرف السيد مره ان اذ كانت
الكتابة مشروطة كانت حابزة من جهة العبد لان العبد نفسه وكل ما كان له ان
يجز نفسه كانت حابزة من جهة هذه القولا غير عمد عليه عند الصلح لا يمنع عند
المقدم فليس للعبد ان يجز نفسه ولو فعل ذلك كان للحاكم ان يجز على السعي لا يوجب
عليه السيد والحكم اجاز من ان يتبع عن اده حق غيره الواجب عليه مع سلب اذ ذلك
الغير اعلم ان مراد الشيخ بكونها حابزة ليس للعبد ان يفسخها سواء جاز نفسه او لا فانه لو
كانت لانه من جواز ان يجز نفسه بكونها حابزة من طرفه بل يصير حابزة من طرف
السيد والشيخ نص على هذا التفسير في كتابه المبسوط والحلاوت فقال ان المبسوط والسبب
منه بقولنا حابزة من جهة العبدان للامتنع كالعامد في القراض بل يريد ان لا
يتبع عن اده ما عليه مع القدرة عليه فاذا امتنع كان مستقلا بالخير من البقا
على العقد وبيننا الصلح وكذا استرها في الحلاوت بمثل ذلك وابن ابراهيم تابع الشيخ
في انها ان كانت مطلقة كانت لازمة من الطرفين وان كانت مشروطة كانت حابزة
من طرف العبد لانه من طرف السيد وقال ابن حجر المطلقة لازمة من طرف السيد
حابزة من طرف العبد والمشرط حابزة من الطرفين **قوله** ولا يصح من دون الحل
على ذلك **قوله** هذا قول الشيخ فانه قال في المبسوط الكتاب لا ينعقد الا بالحل وتبعه

حيث
روى

ابن حجر ومنع ابن ابراهيم من ذلك وجوزها حاله وقال في المبسوط والكتاب لا ينعقد
الا بالحل وتبعه مؤخره **قوله** وهو لا ينعقد مع ذلك الى قوله فان ادبت فانت حر في نظر
قوله اذا قال السيد لعهده كاتبتك على الف مثلا في كتم تصاعدا وقال العبد بليت
عليه تحرير ما دام ما شرط عليه في كتم او يقرر في التحرير مع ذلك الى قوله فان ادبت
فانت حر في نظرنيشاه من ان عقد الكتابة مشروطة بالنقص والاجزاء ومقتضاها حق
العبد عند اده ما شرط عليه من المال لفظ الكتابة مخرج في بعضها فلا يقرر الى
لفظ التحرير من اصل البقاء الملك ما لم يحصل التبعين ما يقتضي زواله ولا تعين
بدون انضمام لفظ التحرير **قوله** ولا بد من غيره ذلك ان لم يلفظا وان ادرك
التعق وان لم يلفظا بالتعق على رأي **قوله** يريد ان لو قلنا بعدم الامتناع الى
لفظ التحرير فلا بد من غيره ذلك فاذا اذاه عند العقد المذكور التعق بالاداه وان لم
نعم البسطة التحرير وهو قول الشيخ في المبسوط فانه قال فيه ولا يعق بالاداه عند
العقود حتى يقرر فان اذوت ان هذا اذانت حر يترى هذا اذ ان عدما او اده
لم يعق صلا وقال آخرون هو مخرج في فلا يفسق لغيره ولا قبل قال والذي لبعضه من
هنا انه لا بد من غيره ولا يحتاج الى القولا قال في الحلاوت لا بد من السيد والقولا دعا
فانه قال فيه اذا كانت على حال عظيم واجاز معلومة ونجيم معلومة وقال اذا ادبت
الى هذا المال فانت حر وتوى بذلك الحق الحق وان عدما او ادهما الحق
وطا هو كلام ابن ابراهيم بل على اعتبار القيمة فانه قال وهو بيع العبد من نفسه
ومورثها ان يقول لان له العبد او امته قد كاتبتك على ان تعطيني كذا ولذا روي
او روي في كتم معلومة على انك اذا ادبت كلمة فانت حر في العبد بذلك
وكاتبه عليه ليشد بذلك على نفسه **قوله** واذا جاز المشروط كان للموترة في الرق
وحدا لغيره ان يفرج في او ان لم يعلم من حال العبد عن ذلك نفسه وقيل ان يفرج في كتم
محمد **قوله** اختلف اصحابنا في هذا العجز الذي يجوز للموترة في الرق او كاله
مشرط على اقرار ذكر الصلح هنا قولان الاول مذهب الشيخ في النهاية وقول ابن ابراهيم
وهو ان يفرج في كتم او يعلم من حاله انه لا يقدر على فك رقبته الثاني ان يفرج
عن نفسه وهو قول السيد حيث قال فان اشترط ذلك متى عجزت عن الاداه او
الطلبت برجعت عبدا فجز عن الاداه بعد حله لا الاجل او الطل بالاداه وقد حل
الاجل كان عبدا على حاله قبل الكتابة وهو اخذنا من الشيخ في الاستبصار واخذا
ابن ابراهيم ايضا لشيخنا السيد في المختلف انك لو قول محمد بن بابويه حيث
قال ينظر المالك فانه قال فان عجز مرة **قوله** ان يكون سبعا على رأي والاخر

عند جواز الحمل **قول** قد ذكرنا ان اشتراط الاجل في ملك الكتاب مذهب الشيخ وان كان
لا يصح من دون الاجل ومن ذهب الى ان ليس جواز الكتاب حاله والعمد ان الكتاب
عند جواز الحمل ووجه القرب عموم قوله تعالى ان علمتم فم حرر لان اشتراط
الاجل منها على خلاف الاصل فان الاصل الجواز **قول** ولو قال كما تبك على ان يردى
في شهر كذا على ان يكون الشهر طرا لاداء المبيع على اشكال **قول** من ان اشكال من
ان الاصل الجواز للعموم الا به ومن ان ذلك هو الا ان يقين وضامنا مستقر
آخر النصف الاول اشياء ذلك فان ذلك يصح قطعا وسلام اول الاحتمال هو
مذهب الشيخ في الخلاف فانها مذهب في المبسوط واختاره المصنف في المختلف **قول**
وقد اشترط اتصال التخييم بالعقد اشكال بالاقرب المانع **قول** ظاهر كلام الشيخ في
المبسوط يدل على اشتراط اتصال المدة بالعقد فانه قال فيه ان اذا كانت على قدر شهر
لا يصح حتى يكون المدة متصلة بالعقد فيقول من وفي هذا ثم قال بعد كلام آخر ان كانت
على قدر شهر مقبض هذا الشهر ودينار مقبض شهر الحد من فالكاتب باطله كما هو
شهر مقبض هذا الشهر فان قال كما تبك على قدر شهر مقبض هذا الشهر ودينار
حاله ان ايضا باطلا لما مضى في هذه الاشتراط اشكال لثبوت من اصله بقا
الملك على الصحيح ثبت المزيل ولا يقين بجوابه عند عدم الاتصال اصح الاصل
بالعقد فان الكتاب يصح اجملا ومن اصله الصحيح ولعموم قوله تعالى ان علمتم فم حرر لان
جزا والاقرب عند المصنف عدم اشتراط ثبوت من ان الكتاب عقد مبيع بالحق الا ان
واشتراط الاجل على خلاف الاصل **قول** ولو قال على قدر شهر بعد هذه النسخ
صح على الاخرى **قول** هذه التفرقة على عدم اشتراط الاجل بالعقد وقد تقدم وجه الصحة
خلاف الشيخ في المبسوط **قول** او كانت ثم حصة فعلية اجرة مثله وقيل يجب ان يجعل
قول هذا قول الشيخ في المبسوط ان كلامه يعطى الرد في ذلك او لزوم اجرة المشقة
قال فيه اذا كاتب المسلم عبد ثم المشركون على الدار فاسروا الكتاب بطلت له الدار والمخرب
فانهم لا يمكنه بذلك لان من المسلم قد تعلق به وان افلست المسلم منهم او ظهر له
على الدار فاحدهم او على كتابه وهكذا ان دخل الكافر والاسلام بملكه كانت
عبد له ثم ظهر المشركون على الدار ففقد الكتاب على نفسه واخذ الى دار الحرب
ثم افلست منهم او عليهم المسلمون عليه فانه يكون على كتابه وهل يجب عليه ان عليه
مثل ملك المدة التي حصة فيها المشركون ليلتص بها ام لا قيل فيه قولان احدهما
يجب الاخر لا يجب الاول اقوى عندي وهكذا لو كانت عند ثم حصة مدة
من الزمان قال قوم يجب عليه ان يترك مدة مثل تلك المدة وهو الاخرى عندي فقال

أخرون ان لا يجب غزاه بل يتركه فانه مثل اجرة ملك المدة وهو قول ايضا **قول** ولو اشترط
ان يتركه شهر اعنى في الحال وعليه القوله فان لغزير في الشهر الا في الشهر **قول** وجه
القرب ان الشهر انقضى استحقاق السنة للخدمة شهر مقبضا فاذا لغزير كان له عوض ما
يحقه وهو قيمته من ذلك الشهر لا في الشهر القريب لان العبد يملكه عليه وانما بلغت على
المول بعينه فلا يكون مقبضا على العبد **قول** وفي اشتراط نظر **قول** يريد ان لو دفع
الكاتب مال الكتاب الى مولاه ما ينتفع من قبضه وقال هو حر ام او مقبض ولم يكن
له بغيره بعد ذلك الزمان الحكم قبضا والامير منه فاذا قبضه فان كان عين ما كان له من
مبعضه لانه اعترف له بملكه وان لم يعطه قال الشيخ في المبسوط افرق بينه وهو يعطى
عدم اشتراطه من يده وفي نظرنا من ان لم يتعد لقبه لم يكن مدة عادته واليد التي
ليست عادته لا يرجع عليها الا بمطالبة صاحب الحق ولم يوجد ومن حيث انه مال
غير لم يثبت منه عليه ولا اذن له في سائر الاحكام عندئذ ان الملك لا يضره
النسخ التي من جملتها حفظ المال الجواز للمالك **قول** لو قبض احد السببين كمال
عقبه باذن الاخر عن نصيب لقا بغيره لا يقرب عليه نصيب الاذن ولا يبرأ العقب
والنصف الاول وياخذ الاذن مما في يده بقدر ما وقع الى الاخر والباقي بين العبد
ومستبد الا ان يطلب الكتاب بموت او جحود ان ينفذ عن مالكه ونصف بالسراية
مقبضا عن مالكه للعبد وحده عن بالسراية للدول ويجوز ان يكون الجحود للعبد
لا ينقض تصرف المولى عنه فكان له ما لو عن بالاداء **قول** في هذا الكلام اضطراب
ظاهر لان مذهب المصنف عن احد السببين بالكتابة لا يجب السراية الواجبة
الشراية كما يأت وقد خرج به ههنا فقال ولا يبرأ بقوله بعد ذلك لان نصيب
عقب بالكتابة لا يضره السراية ببيان ما اختاره وان كان الفرق على قول الشيخ
لم يصح الكلام ايضا لان وقتا خلا لانه مما في يده بقدر ما وقع الى الاخر والباقي بين العبد
الباقي بينه وبين الفاعل لا ينفذ لا ينفذ بين العبد وبين الادب ان يطلبت بالكتابة
بموت او جحود او بعقب قول ان يطلبت بالكتابة بموت او جحود لان نصيب عن مالكه
ونصف عن بالسراية لا ينفذ ايضا لان الكتاب له من جهة الاخر بطلت فكيف يحكم
لعقب جميعا بعض بالكتابة ونصف بالسراية والصواب ان يقال على قول المصنف
اذا ادعى احد السببين باذن الاخر عن نصيب لقا بغيره لا يبرأ العقب لان
الاخر لم يضره الاول ان يطلبت بالسراية في العقب بالكتابة بالاقبال ولا يجد
ان ياخذ مما في يده بعد بقدر ما ادعى في القابض اما حكم الباقي مما في يده فاما
ان يطلبت كتابه حصه الادب بموت او جحود او لان يطلبت كان الباقي بين العبد وبين

الاذن لان نصفه حر باوه حصه القابض اليه نصفه حر في العجز او موقوف في الاداء
 الرق لولا ان عني سببه الاذن وان لم يطل غنقت حصه القابض كان ماق بالعبد
 له حصه وما عني قبل الشئ من السرية فانه يقوم على القابض اذا كانت الكفاية بحالها
 لم يطل بمرت او عجز فاذا دفع اليه قيمه غنقت حصه الاذن يدفع القابض اذا كانت الكفاية
 اليه وما عني بالعبد الاذن ان اخذ منه بقدر ما لا يفي الى شريكه لان ما كان في يد
 المال كان بينهما فاذا دفع الى احدهما باذن الاخر كان للاخر ان يفتد عونه متى رآه
 وما عني بعد ذلك بغير غير جزائه احدهما يكره من العبد ومولاه الاذن لان نصفه
 حر ومق القابض فيه شئ فكان نصيب الحر للكتاب ونصفه قد غنقت الكفاية
 فيه بالقيمة ودفع القيمة في السرية والقيمة على القابض بقضي ان يعود نصيب الاذن
 الذي قدم على القابض مرقا يدفع القابض فيه ما يعنى بالاداء وبالسرعة عند عني
 القابض حصه من مال الكفاية واذا كان نصيب الاذن يعود رق نصيب الحر متى رآه
 لولا ان عني الاذن والوجه الاخر انه يكون اوجب العبد لان الكفاية عني وانما تقدم على القابض
 ملكا فلا يطل كذا شئ واذا لم يحكم بطلان الكفاية كان ماق به لا يقطع لعرف
 المولى عنه بالدفاتر واعلم ان هذه المسئلة ايضا من كان عرض المص تعجزها العلم
 با حلال الكلام المذكور في الكتاب لسبق العلم الى المكتوب وقد كان المكتوب بخط
 المص الا هلكه الوفق احد اسديون كمال حقه باذن الاخر عني نصيب القابض
 وقوم عليه نصيب الاذن سري الحق وله نصف الاول وماخذ الاذن من ان يده يده
 ما وقع الى الاخر الباقي من العبد وسببه القابض لان نصفه عني بالدفاتر ونصفه
 بالسرعة محض ما عني بالكتاب للعبد حصه ما عني بالسرية للمولى لا يكون شئ
 للعبد لا يقطع تصرف المولى عنه فكان له كما عني بالاداء ثم غير هكذا الوفق
 الشريك في كمال حقه باذن الاخر عني نصيب القابض ولا تقدم علم نصف الاداء ولا
 يسري الحق وباذن الاذن ماق به بقدر ما وقع الى الاخر الباقي من العبد وسببه
 الشان ان بطلت كفاية الشان بمرت او عجز ودفع اليه القيمة الاحكام التي كانت مطابقة
 للكلام الا انصار منها فيه ما عجز جزاء ثم اعلم ان الشئ قال في المبسوط اذا كان للعبد
 به شريك في كفاية حصة الكفاية على ما مضى فاذا حصة فليس له ان يجزأ احداهما
 بالاداء دون شريكه بغير اذن شريكه لانه يقضي الى ان تنفع احدهما بما لا يشركه منه
 لعجز عن ذلك ان المكاتب اذا قدم لاحدهما بما عجز رفق فجزعه على ماله
 نصفين يحتاج الى ان يرجع على القابض نصف ما مضى بعد ان انفع به تلك الدف
 هذا اذا كان بغير اذن شريكه بان اذنه لولا ذلك وقع باذنه عني عندنا وقال
 لا يصح

لا يصح لان السببه لا يملك عني ماق في يد المكاتب لان حقه في ماله اذن لم يملك
 فكانه اذن لم يفرج حقه فكان وجوه وعدمه يسو ولا يفر ما عني بالدفاتر المولى احد
 منها خصوصا في شئ احاق بغيره احدهما فقال احدهما وقع الشئ كرسا به ففعل بملك
 الحسن ما سببه قبل ان يفرجها الاذن كان للاذن ان يرجع على القابض نصف ما
 قبضه ولو كان الاذن عني ما كان للمرجع عليه بذلك والاولا عني عندنا لان سببه
 بملك ماله في ماله المكاتب وملك المولى ماله بدل اذ عني من هبة او قرض او
 فاذا كان كالمولى عليه فاذا اذن له غير فقد مرجع المولى باذنه فوجب ان يصح الاذن لانه لا
 له حقان فاسقط احدهما في الاخر وقل الشان اذا دفع الماحدهما خصوصا في ملك
 الشان فالحجاب انه اذا اذن له في قسم ذلك المولى كرسا به ففعل بملك
 فاذا لم يملك ذلك كان للمرجع عني قبضه وليس كذلك لانه اذن ان يقضي ماق
 به ليس حقه في ماله المكاتب ودمه المكاتب موجود بعد الامتناع فلهذا ان عني حقه
 فاذا اقر بملكه شئ قال القضي لا يصح كان كما دفع الى القابض بغير الاذن نظر فيه فانه
 كان مع المكاتب مال يدفع الى الاذن ليقد يما وقع الى القابض فعل وعني كذا لانه يكون قد
 ادى جميع ماله الكفاية وان لم يكن مقرر شئ غير ذلك قبضه القابض كان القبر من القابض
 والاذن نصيبين ويكون باق من مال الكفاية له ما عليه فاذا اداه عني وان عني شئ
 عليه الكفاية ورق هذا اذا قبل الاصل القضي متى قبل يصح القضي عني نصيب القابض
 لان قبض عني ماله من مال الكفاية قبضا عني او يكون له الاداء وعلى قدر ما عني منه
 ونصيب الاذن على الكفاية بل يقوم القابض لان الحق بسبب كان منه وهل يقوم عليه
 نصيب الاذن في الحال بعد العجز عن الاداء على ما مضى من القولين احدهما ان يقدم
 في الحال نظر للعبد والشان يفر القيمة نظر الاذن لانه يجر ان يحصل له من الكفاية
 وشيخه الاول عليه شئ في القولين في الحال قدم وهو مكاتبه يعنى هذا مع الفاسم
 الكفاية من عود المكاتب الى الرق والحق لعبد ويكون الاول كله للقابض وان كان
 في يده ماله فهو للاذن لانه عازر ومقاو الاشئ للقابض لانه مسئول حقه ان كان في
 يده اكثر مما قبض القابض احد الاذن منه بقدر ما قبض القابض كانت الفصل من الاذن
 والمكاتب لان نصفه حر ونصفه عبد ومن قال بوجوه بغيره قال لم يحل من ذلك حجاب
 اما ان يوزن له العجز بمرت فكان ادى عني وكان العاضل في يده لا يكون ولا اداه
 وان عجز رفق على القابض متى ظهر عجزه سواء فصح سببه اولى بغيره فاذا عجزناه وهو مكاتب
 من ان الكفاية بالقيمة وعازر عني عني كماله على القابض ويكون الولد كله له وان
 كان في يد المكاتب مال كان للاذن نصفه الباقي للمكاتب لانه مال الكفاية ونصفه

حرره من كاتب فان مات الكاتب قبل ان يقوم الضيق عند الكتابة بموته ومات
 فصفه منقح يكون نصف ما كان في يده للسيد الاذن لان نصفه مكاتبه
 والنصف الباقي الذي هو له بما فيه من الحره يبرئه وارثه عند ما كان لم يكن لوارث
 فليس له الذي عن نصفه من الولاء وقال قوم يكون السيد الاذن الذي يملكه نصف
 كمن الملك قال بعضهم فيقول ان مات مال هذا اخر كلامه في الميراث **قول**
 ولو ظهر محببا كزمن الارث والرق فيقول الحق على اشكال **الاول** من اياه من
 ان القرض ليس مال الكتابة لان مال الكتابة حال من العيب وهذا عيب لم يرض
 السيد بقبضه فيكون ما في مال الرق ومن ان الرق لا يبيع فصار قفا وهذا قد حكم بخرائه
 فلا سبيل الى عبده في الرق والاول قول الشيخ رحمه الله قال في الميراث اذا كانت
 على عيب من الاجل من كالتن من وكسرها فادى الثمن عن مال الكتابة الظاهر
 المات قال فان اصاب السيد بما قبضه محببا كان بالخيار بين اماله ومرة ثم لا
 يحل له ان يبيع ما من الاسكان او الرق فان اصابه الامان سهر القرض بركت
 ذمة المكاتب عن مال المكاتب وسهر القرض وان اصابه الرق فزاد حكمه بالبيع
 العن الرق في الظاهر لان العن انما يسفر بالسفر والاداء والمص سره اشكك
 في حاشيته على هذا الموضع فقال وجب الاشكال ان يقال العن ان كان
 فاذ حكم بوقوعه لم يحل كالحل وان يقال العن انما يسفر بالسفر والاداء وقد ذكر
 الاداء في قبضه العن **قول** يجوز بيع مال الكتابة والوصية به وان كان البيع فابطل
 فادى العبد مال الى المشتري فحق العن لانه قبض الاذن في القبض واشبهه قبض
 الوكيل فرجع السيد على المشتري ان كان من غير جنس الثمن والا فغاصا بقبضه
 ويرجع ذوا الفصل وعدمه لانه لم يقبض بالنيابة ولم يستد انما يقبض بقبض
 فاسد كما لبيع كذا الوكيل فانه استنابه ورجع بالاذن فليس مستلزم
 وانما ادر حكم المعاوضة فلا فرق بين النسخ وعدمه فيقبض مال الكتابة في بيعه
 العبد ويرجع على المشتري بما اداه ولبيته ويرجع المشتري على البايع فان سلمه المشتري
 الى البايع لم يبيع لانه قبضه بغير اذن المكاتب فاشبهه بالمعاوضة من مال المكاتب
 بغير اذن على اشكال ينشأ من تعيين العبد اياه لمالك الكتابة بالدين ولا يحكم بغيره
 مع البرم الفاسد فان افلس المشتري لم يحكم بغيره على اشكال **قول** في هذا الكلام
 مباحث الاول هل يبيع مع مال الكتابة الذي ذمة المكاتب حرره المص ويرجع
 في الخلاص ومع سبق الميراث وقال فيه اذا كاتب عبدا على مال ثمن اسكن
 المال الذي ذمة المكاتب قال قوم البيع صحيح وقال اخر من لا يبيع وهو الاقول

عنه

عند ما يبرئ عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يرضى به مال قبضه هذا مع ما لم يقبض وتبعه من البيع على
 ذلك فقال ابن الجنيدي لا يجوز عند بيع مال المكاتب الذي عن قبضه ما يوازي ولا
 الذي شرط عليه الرق ان يخرجه دون مرتبة لحرره لطلان ذلك وهو بطريق رجل عليه
 ولحق العمل ان على يقين الحكم بفساد بيع مال الكتابة اما على اخلال بعض شرط
 البيع وامتناعه على قول المصدا ومطلقا على قول الشيخ فادى الى الحاشية لمال الى المشتري هل
 لعين المكاتب ام لا فانه احتمال ان اخذها ان يبيع لما ذكره المص لان البايع دان له
 فاسد لما كان قبض الوكيل صحيحا مبريا لذمة العبد ومقبضا العن فلو كان ما يقوم
 مقامه فعلى هذا العن العبد ويرجع السيد بما قبضه المشتري من مال المكاتب ان كان بغير
 موجود او يرجع المشتري على السيد بما سلمه من الثمن ان كان موجودا وان كان قد تلف
 احدهما يرجع صاحب الموجود به ويرجع الاخر بمثل الناقص ان كان مثليا والاقبى
 وان كانا هاتين فان كانا من جنس واحد نصف واحد لهما فان كانا من جنس
 ران تساقطا والارجح صاحب الفضل منهما على الاخر بما فضل له والمال ملك القاض
 مع التماثل يجب اولى بقيد ذلك بالتلف وعدمه بالصواب ما ذكرناه ويجوز عدم
 العبد وهو قول الشيخ في الميراث واستدل بما ذكره المص من ان المشتري انما قبض المال
 من المكاتب لنفسه بحكم المعاوضة ولم يقبض بالنيابة عن البايع فان البايع سلمه
 في القبض بخلاف الوكيل فانه قبض لغيره لنفسه اذا كان المشتري انما قبض لنفسه
 البيع الفاسد كان قبضه ببيع الفاسد فاسدا حتى لو قدر ان مال البايع
 مرجع للمشتري بالاذن في القبض لم يكن مستثناه منه وانما اذنه فيه بحكم المعاوضة لانه
 فلا فرق بين بان يبيع له بالاذن في القبض ولا في كون القبض فاسدا في الصور بين
 فلهذا انما احتمال ان لا يبيع العبد ويكون القبض فاسدا ببيع مال الكتابة في ذمة
 العبد ويرجع السيد عليه به وللعبد الرجوع على المشتري بما سلمه اليه من مال الكتابة ايضا
 القبض ويرجع المشتري على البايع بما سلمه اليه من الثمن لانه لم يسلم له البيع الثالث لو سلم
 هذا المشتري ما قبضه من المكاتب الى البايع فلهذا يرجع هذا المكاتب ويحكم بغيره
 اشكال ينشأ من ان لم يخرجه قبضه بغير اذن المكاتب محال لا يجوز له ان يخذ شيئا من
 مال الغير انما لو قبض من مال الذي في يده بغير اذنه كان فاسدا وكذا اذا قبض
 ماله من المشتري بغير اذنه ومن ان المكاتب لما دفعه محملا الى مشتري مال الكتابة كان قد
 عبث في الكتابة فيكون للسيد اخذها كما لو عبثه من غير كذا اخذ السيد ما في يده
 من ماله لانه لو عبثه الرابح او كان المكاتب قد دفعه مال الكتابة باجبه الميراث
 على تقدير الحكم بفساد البيع ثم انفس المشتري لم يكن العبد موه فلهذا يحكم بغيره في اشكال

بشأن من ادعى جميع ماله من مال الكفاية المثلثة بقول العبد وان كان الدين
لا بد لم يخرج من اذنه ولولا ان السبب في تسليمه بمك المسبح الى الشريك كان قد دفعه الى
مبيته فلم يتحقق حرج ومن فساد الدين وقام مال الكفاية في دينه لم يقدر على اداؤه
فكان عاجزا **قول** لو ادعى العبد وقوع البيع الى العبد الباقى بقض حصة من مال الكفاية
فالمكسوف في ذمته لوقال دفعت الحق والشر كحقه حلف الشريك ولا يراه من
العبد الشريك في الشريك بماله الباقى للعبد جميع حقه بغير ربح وتصفه ومطالبة الشريك
بالباقى بعد ان يمين انه لم يقض من الكفاية شيئا ولا يرجع على العبد فان حرج السبب
فللشريك استرقاق نصفه قبل ان يقض على العبد نصيب الشريك لا عتزال العبد بالرقبة
اكتلان الاول **قول** القائل بانه يقرم على القاضى هو الشريك سره ما ساءت قال في الجواب
يقوم له هنا على المقر نصيب الشريك لان العبد اعترف انه سرق من لاه ليقول قد
قبض احداهما حتى لم يثبت انه دفع الى شريكه حقه منه وانما حملت فكان له بقية عليه
قال في الثاني لا يحال على المالك كتمان الادنى المراد بالاولى هو انه لو كان العبد قد ادى
الى ماله الكل من الشريك حقه من مال الكفاية فصدقه احداهما او اكثر الاخر فانه اذا اختلف
الاخر على عدم القبض لم يخرج العبد عن اداء حصة الخالصة استرقاقا نصيبه هذا القول
على العتق لقض حقه من مال الكفاية والفرق بينهما ان هذه السلسلة كل من المقر
والعبد اعترف بعدم تحقق القبض اما القاضى فلا يقول العبد ما جرد من لاه
الى الشريك جميع مال الكفاية فلا يتحقق لقيم الحوكة العبد لانه يدعى تسليم جميع
ادناه جردا واما الشريك المتكفل فلا يقول هو با جردا جردا اما حصة فلا يرفع الى
شيئا واما حصة الشريك فلان ما تقضه له نصفه فلا يكون قد ادى الشريك جميع حصة
التي اذاه البد الشريك محضه ايضا في ذلك فنفذ عن شئ من ذلك لقيم ايضا **قول**
و لا يتحقق عدم القرض لا عتزال القاضى كجرا بجمع والشريك بربطه بجمع **قول** قد ذكرنا
الشيخ رحمه الله قال في البسوط في صورة انه اذا ادعى على احداهما تسليم جميع القبض حقه
وبل الشريك الباقي او اكثر الشريك لم يخرج من اداء حصة الشريك لقيم على القرض حصة
الشريك بعد عتق على عدم القبض من الكفاية لا تقدم والصد كرا حتم على عدم بقره هنا
بما على القول بالبقية ووجه هذا الاحتمال ما ذكره الصمد وهو ان القرض انما يكون لو كان
لبعضهما وبالعجز عن اتي بجمع القرض جردا ادى جميع مال الكفاية بزيادة الشريك
وزع شريكه انا بجمع من لاه ليقول ما مضت مستضي رق والذى قبضه لغيره بجمع
فلا يكون قد قبض جميع حقه هذا الاحتمال يتوقف على ان القرض لهما بجمع العبد وهو
منهم ان بعض رقب المتكفل وبعضه هو حصة القاضى فكان له المطالبة بقية القرض

لما حرمه **قول** وهو فرع ان بعض رقب المتكفل وبعضه هو حصة القاضى فكان
له المطالبة بقية القرض المتكفل وقبل لقيم على الشريك القاضى مع لاه الا ان يصدق العبد
في الدين فلا يقيم لا عتزاله با جردا وان هذا اطلاق بالاسترقاق **قول** هذا ايضا قول
الشيخ وان كان لم يصح في هذه الموضع من كتاب البسوط لكنه لا يراه من قوله **قول**
لا يخلو في القدر بقول قول السيد مع عتق العبد **قول** اذا اختلف
السيد والمكاتب في قدر مال الكفاية احتمل فيه وجهان احدهما ان يقيم قول السيد
مع عتق وعدم البقية لان الكفاية معطاة على ماله بما له والعبد في الحقيقة هو المكاتب
على السيد بزع ادناه القدر الذي ادناه بمكمله بالعق والمالك يتكفل ذلك
فكان قوله مقدم مع عتق العبد لا يقيم قول العبد لان السيد قد اعترف بالكتابة
وبدع ثبت ماله في ذمة العبد مزايده على ما اعترف به فلا يجد سكر الاصل براه
ذمة من الزيادة **قول** لو قبض من احد مكاتبه واشتبه به بوجهه المتكفل فان
مات استعملت القرض فان ادعى كل منهما على حلف على العلم ولو مات حلف
الزوجة على في العلم ايضا ولو اقام احد العبدتين بنية بالاداء فثبت سواء كان قبل القرض
او بعد هذا الظاهر في القرية لان السنة الاولى يتحمل بعضها معا **قول** وجه هذا
الاحتمال ان الذي اخرج من القرية حكمه لبعده شرعا بمقتضى القرية المأمور باستعمالها
هنا واخر لا يردو مرقا والاخر حكمه بالعق لانما البينة بدع مال الكتابة فيحكم ببعدها
جميعا **قول** ويجوز ان يصالح على ماله في ذمة باقى او اكثر لا يجوز لانه لا يصح
دين ببلد على باقى **قول** هذا المسألة مبنية على احتمالين احدهما ان الصالح هو
اصل نفسه اذ فرغ من عتقه والاخر انه لا يجوز بيع الدين بالدين بالدين اما الاول
فالمتصور بين الاصحاب انه اجل بنفسه وهو احد قول الشيخ في البسوط وقول ابن ابي
داود سعيد والمصنف في الترتيب والقول الاخر للشيخ في البسوط انفرج على عتقه هو
ظاهر كلامهم نعم هذا اما بيع الدين بالدين فانه لا يجوز اجماعا لان اختلف في
تفسيره فقال بعضهم هو ان يبيع دينان فليس واحد دين آخر ذمة واجزا واجت
سعيد في التلغز ووجه ادريس قال لا يجوز بيع الدين المتبذل على عتق من هو عليه
بلا خلا في واما الحال تقع من بهر سبب قال لانه لعينه هو بيع دين بدين و
قال في الزيادة انه مكروه مع انه من بيع دين بالدين والمصنف استحسن من ذهب
ابن ادريس **قول** والاخر بغير عدم اشتراط الاسلام فلو كان الذي يبيع دين
قول قد لعنه نص من الكافر الحق ام لا في جرد من الدين فاما الكتابة فلو كان
الذي يبيع دينه عند حيازة قطعا وانما الاشكال على قول من يقول ان الاسلام شرط

في الحرة

في الحق فذهب اليه ان الاسلام ليس شرطاً في هذه الكتابة والا فرب عند
 وجه القرب ان الكتابة ليس عقداً وانما هي ما ملأ بين السيد وعبد على عرض
 معلوم فمضى مع ما وضعت الكافر ليعتبر منه انفع المعاديات ككلمات العقي فانه
 مشروط بالقرينة وهي هذه من الكافر **قول** ولو كان العبد مسلماً في هذه الكتابة
 نظر **قول** وجه النظر ان المانع انما هو ثبوت السبيل للكافر على المسلم وهو منفي با
 الكتابة كما ملأ بالبيع لا يقتضي صلته بالكافر عنه بالكتابة وانما يلقى الحق في رتبة بين
 والكافر قد ثبت له الدين في ذم المسلم ومن عظم الامر مع المسلم عبد الكافر عليه
 من المسلمين والا فرب عند الصانع من الكتابة وهو جوب قهره على البيع من مسلم
 وجه القرب ان الكتابة لا يخرج عن الملك ولا سبيل اعظم من ذلك الكافر المسلم
 فيكون ممنوعاً منه لقوله تعالى لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً وهو
 ابن الجنبه ايضا فانه قال فلو كانت الذمة عند سلاسله لم يبيع الكتابة ثم قال
 فان ترافعا البينا حكما على الدين في الحق وروفاً ضل ما اخذ بالكتابة على قسمة
 يوم اسلم قال الصانع في المختلف والرجحان المولى لانه لم يخرج من ملكه بالاسلام والكتابة
 باطلة على ما فتر قلت لا يلزم من اطلاق الكتابة على ذهاب ابن الجنبه كون
 المال سبباً لان الظاهر من ذهاب الدين بالصفه يصح ظاهره من ذهاب الجنبه
 فلهذا القول لا اوقع المال في الكتابة القاسية فقد كسفت الصفه المقضيه
 للدين واذا وجدت الصفه عمن وعليه المولى فاذا كان قد دفع اليه زيادة
 فيمكن له استرجاعه **الفضل** اما لو اسلم بعد الكتابة فالأقرب للترحم لكن
 لو جرحه واسترجع بيعه عليه ويجوز عدم الغير **قول** لانه لو كانت الذمة عند الكافر
 ثم اسلم الكتابة فالأقرب لثبات الكتابة لا يبطل هل يكون لازماً انما اسلم بعد
 العقد عقداً للكتابة والعقد انصرف ملاً عنه ولان الامر بالبيع انما يتحقق حين
 بيعه المالك لاي بيع بغيره فلهذا الوجه هل ان الجزاء في رتبة ذمة وجهه احدها
 لذلك لانه مقتضى عقد الكتابة وجب بغيره من مسلم والاخر ان ليس له الجزاء
 لانه مقتضى صيرورة المسلم علاً في الكافر واشتات السبيل له على المسلم اشتات وهو
 عزها **قول** ولو كانت الميزة لم يبيع الكتابة ان كان عن غير فطرة لروا ملكه عنه
 وان كان غيرها فذلك ان كان العبد مسلماً وجوب بيعه عليه ويجوز وقوعها من
 قوته فان اسلم بها الصمد وان قل او ما حصل بطلت فان ادى حال ارضاء لم يحكم
 بعينه بل يكون موقوفاً **قول** وجه احتمال كونه موقوفاً ان بطلان تصرفه انما يتحقق
 عند بقاءه على الكفر ما على تقدير رجوعه الى الاسلام فيسقط ذلك التزم قوله الناس

على

على اسرار الخلاف فان مال المريد عن غير فطرة باق على ملكه فعلى هذا الوجه مال الكتابة
 في حال سره هو لا لم يحكم بعينه لعدم العلم ببعده الى الاسلام بل يكون موقوفاً على اسلم
 السيد جناً لصحة الكتابة وصحة الدفع والحق وان قبل او ما حصل حسابات الكتابة
قول ولو اراد بعد الكتابة ادى العبد الى الحرام لا الميزة ليعنى بالاداء فان دفع اليه
 كان موقوفاً او ما ملأ على السرور **قول** هذا مستحق على ان تصرفات المريد عن غير فطرة
 فلا يحل عليه من رأس او موهبة يحتمل ان اسلم ظهر كونه فاقعت صحته والظاهر كونهها
 باطلاً كونهها الاول لانه بالامر بما وصار محمول عليه ويجوز الشك في صحة الدفع
 المريد مع التلف شكاً في الميزة لان ثبوت الحجر عليه قبل حكم الحاكم بذلك شك في
قول وفي اطلاق الحاكم في الحجر وفي الحجر بالدفع الى المريد مع التلف شكاً **قول**
 فان كان مستلثان احدهما انه هل يشترط في ثبوت الحجر على المريد بحكم الحاكم بذلك لا
 بل يكون الحجر عليه بحجر الامر تدا في الشك انشا من ان الحجر على عا بعد الزيادة
 والاصل عدمه فلا ثبت قبل حجر الحاكم عليه ومن وجوه السبب المقضي للجور هو الزيادة
 فيكون كانه في ثبوت الحجر عليه لان وجوه العلل كان في تحقق العلل السند الثانية
 لوجه الى الميزة مال الكتابة في حاله تداه ولف في يده قبل اسلاسه هل يحكم بحجره
 فيه اشكال انشا من ان الدفع الى المريد فاسد فلا يكون جبراً ولم يؤخره ولا في
 ما يخذ منه لغرض ذلك فكان عاجزاً ومن ان انقضى الميزة لما قبضها اذ لم يكن الغرض
 صحيحاً يكون مضموناً عليه وله مثله في ذمة المالك انما لم يخرج عن كونه مالاً لانه
 وان وقع من التصرف فيها فكان يقع التعا على اسلم فانه كسبه ما اخذ فقال
 الامر تدا لانما بينا ان اموره باقية عليه وقد اخذ ما له فيكون مخصوصاً عليه **قول** و
 يجوز ولو اطلق المحزون الكتابة مع العطفه على راي **قول** للشيخ في ذلك قوله
 احدها الجواز مع العطفه كما اختاره المصنف وذكر في الخلاف والآخر المنة ذكره
 في المسبوق **قول** ربيع كتابة المريض من الثلث لانها معاملة على ما لم يملكه فانه طرح
 من الثلث عن اجماع عند الاداء وان لم يملك غير صحة في ثلثه وكان الباقي راقاً على
 راي **قول** الخلاف هنا مبني على ان سخاوت المريض هل هي من ثلث تركه ام
 لا قد تقدم ذلك في كتاب اوصايا **قول** ولو كانت المسلم كافراً فالأقرب
 البطلان **قول** وجه القرب ما استدلل به السيد الرضي فانه منع ايضا من
 كتابة الكافر استدلل عليه بان فيه تسليطاً على مكانته هل الدين والايام لقوله
 نعم كما تبهر من علمه فيهم جزاء ليس المراد المال وحسب الكسب فانه لا يبيع الكافر
 المريد اذ كان مومناً بان فيما حذر ويصير ذوا الامة وان لم يكن مومناً فانه محلي على

ما ذكرناه او فيقال لو اذ كانا فساويت الاحتمالات وجب الحمل على الجميع وذلك بناء
 من جهة من حمل اللفظ المشترك على جميع معانيه عند التجزؤ عن القرائن والمص حروف
 والمختلف كتابا الكافر **قوله** ولو كانت مقولة لم يصح على اشكال **اقول** قد ذكرنا
 انه اذا كانت المدعى عليه مع وراثة عبده الذي لا يقال لعبد ذلك ولو كان لعبد
 مسلما في حق كفايته نظر فدل على ان مراده ان الكاتب الذي عبده الكافر في هذه
 المسئلة لعينه لكنه سرح هناك النص وهما استشكل ذلك وجه الاشكال من حيث
 اشك في تفسيره بخلاف قوله نعم فكأنهم ان علمهم لهم جزايات بعضهم من غير ان يكونوا القدر
 على الانساب بعضهم جعل الصلح واخرون جعلوا الجميع فان جعلنا ان عبارة عن
 الدين والامانة كما قال السيد المقتضى في عبارة عن معنى الامانة والصلح كما قال الشيخ
 في الخلاف والمبسوط انك القول بانه لا يصح لان الكافر لا امانة له وان جعل عبارة
 عن التكليف لا غير كما قال آخرون من المعتبرين صحت كتابه الكافر لا امانة له وان جعل
 عبارة عن التكليف لا غير كما قال آخرون من **قوله** ويجوز ان يكون بعض عبده على
 من **اقول** منع الشيخ ذلك في المبسوط فقال فيه اذا كانت بعض عبده فان كان بانه
 حرا صحت كتابته وان كان مملوكا فالصحيح ان الكتاب باطله لان الغصه وبالكاتب
 وفيه العيب بالاداء وهو مفقود هنا لانه لا يمكن ان تصرف لان السيد بمنعه من التصرف
 لما فيه من الرق ولا ينفذ من الصدقة فانما اذا اذن احد اقصى ان يقام السيد عليها
 وقال بعضهم يصح كما لو كان النصف بعزوه وكاتبه باذنه والاول اقره وان كانا في
 قولنا **قوله** وحصة من المشترك من العقب بعضه ولو كانت حصة بعزوه ان شريكه
 وان كره الشريك ولا تنسحق الكتاب الى ما في حصة ولا الى حصة شريكه نعم قيل اذا اوى
 جميع مال الكتاب من طهره فم حصة شريكه عليه ان كان مورا له لو كان له من العقب ما فيه
اقول القاضي ما يدرى ان حصة شريكه لغرضه هو الشيخ في المبسوط لكنه قال بذلك
 اذا كانت باذنه شريكه فاما اذا كانت بعزوه ان شريكه فان الكتاب عنده باطله ولو كان
 كانه من سريته فانه تمام العقب المحل من الشيخ رحمه الله لكن الشيخ رحمه الله عند اذا
 العبد باجعله له كتابته بعضه بكون الكتاب باطله على ما حكاه عند الآخرة على قول
 الخالف في الكتابه العا سبعة انه اذا اوى عمن لوجود الصدقة ثم قال فاذا لم قال فاذا
 ثم عمن نصفه فاذا عمن بكونه فاسد وعمن باذنه لو اذ اعترف بعضه بسبب من القبا
 بالسرانية **قوله** ولو ظهر عيب في العقب فله رد وانما انما العقب واحد الارش فيبقى على
 العقب ولو تعبت عنه كان له دفعه بالارش وقيل لا **اقول** القاضي بانه ليس له
 بالارش هو الشيخ في المبسوط واعلم ان المص حرم ههنا فان له رده وابطال العقب وقد ذكره

الشيخ

المسئلة لعينه او اشبه بطلان العقب فقال ولو ظهر عيبا لعقب العرض تجزئ بين الارش
 والمر فبطل العقب على اشكاله لو تجزؤ في العرض بسبب عند السيد لم يمنع من اقره
 بالعيب لانه مع ارش الحادى وقال الشيخ **قوله** ولو نص مال الكتاب بالعيب العقب
 وهل معنى من حرم الرضا او الفسخ اشكال **اقول** وجه الاشكال من حيث ان المقتضى
 الاول بكون مال الكتاب لان مال الكتاب حال من العيب في المقتضى معيب واذا لم يكن
 مال الكتاب لم يحصل العقب في ذمت المقتضى ومن حيث ان المعيب ارضى به الى ملك
 وقع عن مال الكتاب المسحوق واذا حصل الرضا كشف عن كونه مال الكتاب وقد يحصل
 العقب من وقت نفسه **قوله** ولو قال هو حرام للقبول وبما ان منعه انما يتحقق في
 بيت المال انما لعين ما كان وان يقصر في الاقرب فيقول كذلك بفسد **اقول** قد
 تقدم ان الكاتب اذا وقع في صدقة مال الكتاب فقال السيد هذه المال حرام ولم يعينه
 المقر على الشيخ في المبسوط اقره به وترد المص في ذلك ولم يذكر الاحتمال بل قال فيه
 نظر وهما ذكرهما مترجعا للحاكم من يده وشركه في بيت المال انما لعين المقر صاحبه
 و**اقول** ان ان يقوم التوجه صاحبه وجه الشك في تقدم والآخر اقره في يده لما ذكرنا
 من قبل نفي هذا الاحتمال الا انه لا بد من السيد نفسه في كونه حراما هل يقبل منه ويجزم
 له ملكه الاقرب عند المص ذلك لانه مال في يده ولا يدعيه عليه احد وقد اعاد
 مع عدم المنازع لم يقصص به **قوله** ولو قصص من مال الصدقة وجب قبوله فان
 فاسق فلا اقرب منه الى ملكه عنه **اقول** انه اذا قبض بعض مال الكتاب من الكاتب
 الشروط وكان المقتضى قد دفع الى الكاتب من الصدقات ثم تجزئ الملك واسترد السيد
 فالاقرب عند المص ان ملكه لا يزول عن المقتضى لان العبد ملكه وقت نفسه لانه من
 الصفات صحت القبض لما دفعه السيد من مال الكتاب ملكه لانه قد قصص من مال عود غيره
 المص حرم في ذمته باذنه فاسق ملكه عليه فلا يرد له صدقة وفي الرق بعزوه خلافا لاجن
 الجند حديث قال لو كان السيد من لا يملك له الصدقة حل له ما باذنه من مكانة
 اذا تصدق عليه فان مرة ولغير مرة ما اخذ من الصدقة ان عرضة او على اهل الصدقة
 ان لم يعرضه **قوله** ولا يجزئ الاقرب من الاقرب من الحج المال من حرم ولو كان عاذا بها
 فالاقرب ان الرضا **قوله** قال المص الاقرب ان لم الرضا لان العبد قد تصدق عليه
 يصلح مال الكتاب الى سببه في ذلك الوقت فتحقق العقب فيكون للسيد الرضا لان
 من لم يكن الاثر فيه اليه وقال الشيخ في المبسوط ان كانه العبد عاذا فليس للسيد ان
 يرضى الكتابه بنفسه بل يحل له الحكم بقوله السيد وثبت عنه انه على الكاتب فلا انه قد
 تصدق عليه الا اذا اذ فعل ذلك استعمل الحاكم مع البيت فحق الرضا يكون هذا اقتضا

على العايب **قول** و لو وضع مع القدرة على المولى اجبارا او الحاكم فيه نظر الا ضرب ذلك
اقول يريد انه لو وضع المكاتب من اداء مال المكاتبه و وضع قدره على المال فضل الميراث
اجبارا على الاداء او الحاكم او ليسوا لاحدهما ذلك فيه نظر ينشأ من الاحتمال الاول لان المكاتب
حق مولاه و اما الفسخ بالمكاتبه فغيره فيه ماعدا الاستعفاء فكان لا الاستعفاء و من احتمال
الثاني لان مال المكاتبه من السيد قد و من لسيول الاستعفاء باستعفاء و منه لان يعقوب
القضاء الى المدينين لا الميراثا و منه كان التعيين لا الحاكم كما لا يمنع المدينين من اداء الدين
و من احتمال الثالث لان من السيد بعد استعفاء المكاتب من الاداء العتق لان المال عند
لغيره فبذلك لا المكاتبه يسلط على الفسخ كما لو كان العبد عايبا و هو على المكاتبه **قول** و
منعته كان له العتق و كذلك ان الرأيه بالسوق **اقول** يريد ان لو قلنا انه ليس السيد ان يهرق
الدين و لا الحاكم ان يعقود العتق و البحث في استعفاء المكاتب من التسع عن خصم في
الكاتبه كما البحث عن الاستعفاء عن اداء المال الموقوف في يده بعد حصول الحق عليه فانه
الاحتمالات الثلاثة و منها ما علم ان مذهب الشيخ رحمه الله ان المكاتبه حايضه من حق
العبد فلا ان يفتن من التسع و ليس للمالك ان يستعاضا اجبارا على ذلك و قد تقدم البحث
قول و الا ضرب ان لولوا اجبارهم على الاداء **اقول** يريد ان لو مات المكاتب المطلق و قد
ادى بعض كتابته كان السيد فيما تركه بقدر ما فيه من الرقبة للورثة بقدر ما فيه من الرقبة
فاذا كان الوارث تابعه له في المكاتبه كالاولاد المتعاقبين بعد الكتابة و دفعوا الى السيد
من نصيب الرقبة ما يقع على ايم من مال الكتابة و الا ضرب عنده ان السيد اجبارهم
على الاداء لانه من فكان له فخرهم على اداءه **قول** و في رواية اخرى ان الاولاد المتخلفين
الاصول لهم الباقي **اقول** هذه الرواية عن الصادق لم يردت من طريقين احدهما
ما رواه الشيخ في الصحيح عن جميل بن دراج عنده قال سالت عن مكاتب في ذك بعض
مكاتبته ثم يموت و يرثه انا من حايضه له فقال ان كان قد اشترط عليه ان
يخرج فمروا به فخرج اجبه على كمال الجاهل و ان لم يشترط عليه صار اجبه حرا و روى عن الموطأ
لقية مال الكتابة و روى عنه ايضا و الاخر ما رواه الشيخ الصادق الصحيح عن ابن سنان
عنه في مكاتبه يموت و قد ادى بعض مكاتبته و لم يرد من حايضه قال ان اشترط عليه
ان يخرج فمروا به حرا و اجبه مملوكا و الجاهل و ان لم يكن اشترط عليه ادى اجبه ما يقع من
مكاتبته و روى ما يقع و اعلم ان ابن الجنييد ذهب الى ان الاولاد يورثون باقية المكاتب
من الاصل و يرث الباقي كما نصبت الميراث في الميراثات و الشيخ رحمه الله جعل الرواية
على انه ادى مال الكتابة و ما يخصها بين هاتين الروايتين و روى ايات اخرى يدل
على مطلوبه و ذكرها في التمهيد **قول** و يجب على السيد اعانة المكاتب من الزكاة

و يجب

و يجب عليه الاجتهاد لا يحد فله ولا كثره و مضى اذا بقى عليه اقل ليسى ما لاد
واحل حق العتق بالاداء قبل رجوع القضا **اقول** القابل بوجوب القضا هو الشيخ
رحمته الله حتى انه قال لو مات السيد اخرج من تركته فان كان عليه دين وصفت
التركه عنها بعد عليها بالخصم و لو كان سيده قد اوصى بخصمه فذمت الكتابة
عليها **قول** و قبل يجب على المكاتبه قبول الامساك ان دفع المالك من غير مال الكتابة
او من جنسه **اقول** هذا ايضا قول الشيخ في المبسوط فانه قال فيه و اما الكلام في
جنس فان السيد بالخيار بين ان يخط شيئا من مال في ذمته و بين ان يدفع اليه
مئاة لم يقر له و قد اقر من مال غيره ان يخطه من مال الكتابة و الخط اشبه بالشرع
و احرط فان خط فلا كلام و ان اخطا من الامتياز فخطه ثلث مائات ايمان فنية من
غير بيعه مال الكتابة او من غير جنسه او مثل جنسه فان اقامه من غيره و هو عبيد ما في
اليه لزمه القبول لانه قال الله من قال امرا الذي يره به ان يرضيه و ان اقامه من غير جنسه
مثل ان يكتب على و تاتى فانه و راء لم يجب على المكاتبه القبول لان الله لم اوجب
حقه في مال الكتابة فلا يلزمه ان يقبل من غير جنسه و اما ان اقامه من مثل جنسه
فقال قوم لا يجب عليه القبول و منهم من قال يجب عليه القبول قال و هو الاخرى
عندنا **قول** و لو اراء للهمزة مثل احدا يده عن المال باجده بالدين فتر الشكال
اقول يريد انه لو كان السيد على الكتابة المشروط و من معاملته مال الكتابة كان
للسيد ان يأخذ ما في يده بالدين ثم يعجز و على له ان يعجز قبل ان يحل يده ما حذر المال
من دينه او لا و لا فتر الشكال ينشأ من ابتداء العاقبة لانه اذا عجز عن اداء المجموع و
اخطا المولى احد ما في يده من دينه فذلك فقطة تحقق عجزه عن اداء مال الكتابة و كانت
و جرمه فكان له العتق و من انه قبل احدى في الدين لم يزل ملط عن ماله الا احدى فلو كان
لقد اراد ان الكتابة في فلا يكون عاجزا الا ابتداء يده من المال فلم يكون السيد العتق قبله
قول و لو كان عليه من معامل لا يدين و ارش حيا به اقل العتق به و الباقي للمولى تعاقب
الدين لان لا يرضى متعلقا هو الرقبة **اقول** لا يحتاج الى ان يذوق الباقي للمولى لان العتق ان عليه
دين من معاملته ارش حيا به و هو بقصر حيا به اقل و لا يملك اجاره على و قد قال بعد
ذلك هذا ان المولى عليه مائة من جنس فله ان يقيم من شاء و اذا فرض قصور ما في يده عن
الشخصية و كل منها يطلب كخصه فلم يكن الحاكم ان يخصص احدى ما في يده دون صاحبه
فوجب التوزيع و لان صاحب المعاملة يرضى بدينه المكاتبه و الجاهل به ليست يرضى الحق
عليه **قول** و لو بيع العتق ان قلنا لم يجرى بماله الا لانه و من غير لانه فان قبض لشيخ
حق المكاتب اما عندنا فافقا هو و اما على الفاد فانه كما لو قبل **اقول** قد علمت ان هذا

الذي يأتى كحقيقة الرقبة المتأخرة
و قيل الخط و رواه عن بعض
الشيخ في قوله و قد علمت ان
اسم ان كلف

في البسوط ان قال لا يصح ما لا يكاد والمصحة ان قال لا يصح ما لا يكاد
 لم يردم الكنايه وهو صحيح لان قال هناك فيما اذا كانت كتابة فاسدة بجعل العن عدسه
 وترد في جواز الجزع مع افلاس المشتري بما يقصر من العبد فلهما في مصحح على القول
 لم يردم الكنايه وهو صحيح لان قال هناك فيما اذا كانت كتابة فاسدة بجعل العن عدسه
 وترد في جواز الجزع مع افلاس المشتري بما يقصر من العبد فلهما في مصحح على القول
 رجوعا كما ذكره هناك **قوله** ولو شرط الوطى في العقد فلا فرق لطلانه **اقول** الفير
 في بطلانه بجعل جرمه الى الشرط وجه القرة في بطلانه انه شرط مسان لمقص عقد الكنايه
 او مفسده كجرم وجعلها عليه بالعقد لانها قلده له بالملك لا بقطع فصرناة عنها الجزع
 الاستيفاء فيكون شرطه باطلا ولان الوطى لا يستلزم بالشرط ويجوز رجوع المصدق المثل
 على شرط فاسد واذا بطل الشرط بطل الشرط لانه لم يرض بالكتابة من دونه الشرط ولم
 يسلم **قوله** وهل ثبت المهر مع الطاعة اشكال **اقول** ذهب الشيخ في
 البسوط الى بطلانه مطلقا فقال اما المهر فلهما عليه مهر مثلها لان المهر كاللب
 ولها المهر فلهذا المهر سواء طاعته او اكرهها لان العقد يسقط عنها بسبب الملك
 ولغيره الحر لان الحر اذا طاعته كان مزايا يجب عليه الحد يسقط مهرها
 استشكل ذلك ومنه ان الاشكال اذا ذكره الشيخ من استفاض حقا بالطاعة **قوله**
 ولو كان ثباتها ثم على احد هاهنا وجب الاخر عليه المهر فان عجزت فلا اثر الرجوع
 على الرضى بصف المهر ان لم يكن دفعه وان حملت فتمسك بعد عجزها وبطل في الحال عليه
 نصف ثمنها مهرها كان مهرها على اشكال نصف مهرها **اقول** البحث في موضع
 احد لواء هل يقسم هذه المهره عند الجبا لا بعد العجز قال المصنف في هذا ظاهر
 كلام الشيخ في ان المهر عند الاجبال لا يقال في البسوط ان كان الرضى مرسا
 رقم عليه حصه شريكه لانها صلبا كالعقود فان قومت عليه في العن فومنا في اصل
 ثم قال وقال في الحال وتدل آخره ان اذا عجزت عن اداء مال الكنايه باطلا في الحال
 في شئها عليه اذا كان مرسا اما المهر فلهما في البسوط لا يقسم عليه وفيه اشكال
 عند المصنف من ان الاجبال لا يمنع من ان يكون المهر مرسا في جرمه من ان لا يعتد به
 من الشريك حصه لا يقسم عليه حصه شريكه فكذا الاجبال ومن كونها صارت ام
 ولد لواله في المهر والرياء المقتضى لغيره الحايه اشكره اذا وجبها احد الشريكتين
 فليس من ادعاه ان هذا فان قومت على الوطى ووقع فيه فلهما الى شريكه
 لطلانه كما يحسن الشريك صارت ام ولد لغيره فلهما هو حصه الوطى ملكا
 مرسا فان ادعاه فلهما من الكنايه بغيره ورسى العن اليه فلهما عند الشيخ

نصف

بغيره جميعا فلهما باء مال الكنايه ونصفها بالسرية واما على قول المصنف فلا يرسى اليها
قوله ولو اعتنق باذن المولى صح ولو باهتلى الوتف على الاجازة والبطال **اقول**
 اي اذا باء المالك المالك المولى من قبل اذن سيده لم يعتنق احصل فلهما اجازة مرسا
 لان العن ملك للمالك واما منعت من العن لكون سيده فاذا اوصى من كعتن الراس
 اذا اجازة المرسى وان احصل لطلانه لان العن لا يقف على الاجازة بل كلفت اما
 صحها او باطلا **قوله** وفي الكنايه اشكال من حيث انها معاوضة او عمن **اقول** هل
 يصح للمالك ان يملك ما يتبعه غيره اشكال فيها ما ذكره المصنف وهو انهما عقد معا
 والمالك لا يمنع من عقده المعاد صان من انهما كالعقود المرسى به لانها معاوضة
 على عيب بما لم تكن ممنوعا منه **قوله** وفي ثبوت الرضا ثبوت الرضا بينه وبين مولا
 اشكال متشابه على ما تقدم من الاشكال من عدم الرضا بينه وبين مولا وهما لا يخرج
 عن الكنايه بالعسايه من النقص ساطع المولى عن الكنايه وكذا ما فيه الكمال
 كحاشا العن واطلاق العبد من غير عجز الى المق **قوله** وهل لانه بشرى من
 لعن على الاقرب ذلك مع الاذن لا بد منه **اقول** لا اشكال في جواز شره
 الكنايه لمن ينعن عليه باذن سيده واما الاشكال في ثبوت الرضا لمن ينعن عليه
 بعز اذن سيده منع منه الشيخ في البسوط قال لان في بيعهم المالك المالك فانه يخرج
 من يده شيئا ينتفع به ويملكه العن فيه لا يملكه المالك لا ينتفع به ولا يملكه العن
 فيه فهو المالك في الحقيقة وهو الاقرب عند المصنف اذ كره الشيخ **قوله** فان كانت العن
 احصل ان يكون للسيده والمالك موقوف **قوله** اذا اعن المالك سيده بالسيده
 فلهما من ان ينعن العن فاذا املت العن قبل اداء مال الكنايه بغيره ولا باطلا لان هذا
 ان يكون للسيده لان المالك قبل الاداء مرق لا يورث بالسبب لا يورث بالنسب
 والاخر يكون موقوف فان ادعى المالك مال الكنايه كان الرضا له وان استرق كان
 للسيده وذلك لان السيده لم ينعن له لانه لم يكن لكاذا وانما كان للمالك المالك بغيره
 الرضا لمن اعن وان السيده هاتان المرسى والشيخ سرمره فقال عند ما يكون
 ما لا ينعن له لا عليه **قوله** ولما لم يعتد بغيره الا على او بالان على الاقرب **اقول**
 قال الشيخ في البسوط في المصنف ان كانت خطا ينعن الحايه على سيده والنصف او
 عند نصف من العن فيها وجب الاشرافه تعلق برقية كالعبد العن اذا عجزت
 الاشرافه تعلق برقية والمالك ان اعتد بغيره لان ذلك يتعلق بمصلحة ومصلحة
 قبل فلهما لان احد هاهنا قبل الامر من مولا لارش او غيره والناظر بالارش بالعام لا
 بغيره بل بغيره من مولا عمن غيره فلهما فوافقه ثم لم يرجع احد القولين هاهنا والمصنف

قوى ما كان له ان يملك نفسه باقل الارض ووجه القدر ان اذا كان الارض يريد من
القيمة لم يكن الزيادة مضمونة لقوله لا يخرج الجاني على اكثر من نفسه واما اذا كان الارض
اقل من قيمة وطاها لان الحق عليه ليس المطالب بالكثر من حقه اعني ان الجاني
قول ولو لم يكن له مال فان منحه المولى سقط الارض لا عند وجوب ولا ثبت له
مال عليه وسقط مال الكاتبة بالفتن ولو اقصه سقط مال الكاتبة دون الارض
على الاشكال **قول** وجه الاشكال من حيث ان الورثة استحووا الارض لغير مخرج
خطا فلا يسقط العقيم اياه وكذا كانت الجانية على طرف سبب خطا وانقصه
وان السبب قد استحق ارش الطرف فلا يسقط العقيم لان سقوط الحق بعد ثبوته
على خلاف الاصل من حيث ان الارث كان متعلقا برشته والعن لغيره لا يستحق
بالعن فقط لغوات محل **قول** اما الوجه عليه عبد المولى فانه اذا اقصه كان
للمولى منعه على الاشكال **قول** يريد انه لو حق عبد المولى على طرف مكانه بعد ان
للمولى منع الكاتبة من الاقصا من عبد الجاني فله اشكال يشاهد من كونه تصرفا
بغير المولى عز من الله بالاكتساب فكان للمولى منعه من ذلك ومن ان القصاص
حق له وليس له منعه من المطالبة بغيره والادل على اختيار الشيخ في البسوط فانه قال
فانه امراد الكاتبة ان تقصر منعه السبب ولما اوجبنا على العقر على مال لم يكن
له ذلك فقال بعضهم لا يملك الاقتصار الا اذا كان السبب قال وهو الاذى عندي
قول ولو قصر الثلث من المعين ففي توزيع الثلث الاشكال **قول** يريد
انه اوصى الكاتبة العقر وكان قد اقصى بعض حصة الوصية بقدرها فيه من الجزية
وطلعت بقدرها فيه من الرقية فهل التوزيع على الجزية لا حل الوصية او لما يحل
الثلث اشكال يشاهد من احتمال توزيع الوصية الاطلاق انها يصح تقديمها فيه
من الجزية وسقط ما فيه من الرقية من احتمال توزيع الثلث وهو الاثر عند المص
لان الموصي اياه ان يتصرف في قدر الثلث والزيادة عليه منعه لا من حيث الرقية
بل من حيث زيارته على الثلث فيكون الموزع على الجزية والحق هو مقدار الثلث
لا غير فلو كان الموصي مقدما به وثلث ما لم يحسن فعلى الادل هو توزيعه على الجزية
على الجزية من ثلث المصنف هو حصون وبعده ما قال بل هو حصون وذلك يخرج من الثلث
فيكون له حصون وعلى الثاني ان في توزيع الثلث يكون ما زاد على الثلث باطلا لزيادة
على الثلث فيكون كان اوصى بحصون فبقية ما قال بل الجزية هو نصفها فيكون له خمسة
وعشرون **قول** والفرق بين الوصية البس لورثة قد يعجزوا بموت رقا فبقية الوصية
لملك الغير وفي الشرع يكون للمولى لانه بالكتابة اذ له **قول** هذه المسئلة لا علاقة

له

لها بالحق قبلها بالفرق اوصى من سوا الوصية وهو ان يملك حصة من الشرع من الغير بملك
المبيع ولم يخرج الوصية له والجواب للفرق ان الكاتبة اوصى بها بغير ما مات فصاهر
كأنه اوصى لمولى الغير بخلاف البس فانه منزه ما دونه لان الكتابة بغيره لا تملك
في الشرع ويكون المولى للثب **قول** ولو اوصى به لمولى يتبع عليه او ما عليه عليه
الجواز اشكال **قول** وجه الاشكال من ان الوصية او البس ليس يتبع عليه بحري
الحق لانه اوصى بالبس او الوصية عن كماله عن الكاتبة مع ما يقصر ورجيه ومن
علم ان الوصية من الكاتبة والوصية بغيره **قول** ولو قال صاعدا عند اكثر تجزئة صاعدا
عنه اكثرها **قول** المراد من ذلك ان تضعه عنه تجزئة واحدة اكثر تجزئة مالا او حلقا
فقول ان كانت مساوية في المال واستوائية في الاجل لانه كان في كل تجزئة ما كان
تجزئتها مشهورة اخر مشهورة واخر غير مشهورة بالكثرها الثلث وبالعقد ولو كانت الجزم لكان
كم مشهورة في بعضها لا يمارى في آخره بشارته في آخره فالأكثر هو الثلث ولو اجتمعا فافترس
الى الأكثر لان الموضع انما هو المال دون الاحياء **قول** ولو قال صاعدا عند اكثر تجزئة
اصلى المراد على النصف منها وواحد اكثرها **قول** وجه الاول ان لم يجر محل القدر
العين فيه من المال اكر الشئ هو ما جاز نصفه فيوصى عنه باصناف العقيم يعني
اسقاط ما بها من مال الكاتبة ووجه الثاني ان الوصية انما هي المال لا العقيم واكثرها هو المال
الذي يريد على كل واحد كالثلث بالثب والواحد والاثني اما الوصية وحرف الاول
فقطعا لانه بالحق الثاني ليس فيها اكثر **قول** ولو قال صاعدا عنه او وسط تجزئة كان
فيها او وسط واحد لغيره مثل ان يباقي قدر واحد ويبددها كالثلث او الخمس
والسبعة فالثاني والثالث والرابع او ساط وكأنت زواجا واختلف المقدار كما
لشره الى اثنين والثلثا بثلثا لثبات وسطه ولو سلك القدر اختلف الاجل مثل
ان يكون اثنان كل واحد في شهر واحد او شهرين واحد الى ثلثة اشهر لغيره
فالمراد من شهرين ولو انفقت الثلث في واحد لغيره ولو كان لها او وسط قدر واحد
وعده مختلف فيه فالاختيار الى الورثة في النعيق ولو اوصى الكاتبة امرأه بشئ
صحتها حلف الورثة على حق العلم وعبروا ما امرادوا وصى كان او وزنا او وسط
واحد ان كان اكثر سفعلا كل ربع او سفعلا او سفعلا او سفعلا **قول** هذه المسئلة
ليست من المسكلات الصعبة الا ان اكثر مشكلاته والفضل لغيره عليه مثلها
انها انتم تدركوا فيها وامثلتها او افعالها ليزول ما عساه لغيره فيها
من الاشكال فيقول اذا اوصى لسبب بان يسقط من مكانه او وسط تجزئة
فاما ان يكون فيها او وسط كسب العدة لا يجزى كسب الاجل لا يجزى كسب المقدار

اقول اما الرواية المشار اليها فهو ما رواه الشيخ في التهذيب عن علي بن الحسين عن عبد الرحمن بن ابي بكر عن مسدد بن احمد عن حماد بن عمار عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال قضيت في ذلك كانت نكاحا فاصلت عند رجل فقلت من سبها غلاما ثم ان سبها مات فاصابها عيبا لم يكن من قبله لغيرها واما هو العطار فمفتر ثم ولدت لدين وحملت من نكاحي فيها ان يعرض عليها الاسلام فمات فقال لها ما ولدت فانه لانها من مستها الاول احبسها حتى تضع ما في بطنها فاذا ولدت فاقبلها واما القول المتكى فيه اشارة الى الشيخ في باب الرأى في ملك الايمان كسب الغاية **قول** ونص الرضا في الاموال من مولاها منعت الوصي فان نصرت عنه قيمتها عن الغافل من نصيب الولد قبل ان يرضى من الغيب ويعطى الوصي **اقول** قد تقدم ذكر الخلاف في هذه المسئلة في كتابنا في صواب **قول** ووجهه ان ام الولد خطا لتعلق الحب به وحر المولى به دفعها الى المحقق عليه السلام قال حبها بهما وجهين فذا يملك باقل الاثبات من ارضى الحب به وقيمتها على **اقول** هذا اشارة الى الخلاف في النكاح الذي يملك به المولى وهو يفسى على ان المولى اذا جنى قضاء السيد هل يقضي به ارضى الحب به مطلقا او باقل الامرين عند المصانع من باقل الامرين وهو احد قول الشيخ ولقول اخر انه يقضي به بالارض مطلقا وقد تقدم ذكر ذلك في الجزء الاول في هذا الكتاب ليس وذلك اشارة الى الخلاف في حكمها مطلقا او يقتضي السيد لان المص قال بعد ذلك لا يجزى المولى العدة عين ولو كان ذلك المراد لقال في حر المولى عين دفعها الى المحقق عليه او ما قبل حبائرها وبعدها باقل الامرين وارضى الحب به وقيمتها او لا يجزى المولى العدة عين على **قول** لو شهد اثبات على اقراره بالاستيلاء وحكمه ثم رجعا عن ماله فيه لو كان كدبره في نسبه ولا يفرقان فيه الجارية لانها اما امر الاستطاعة البيع ولا قبله بحمل الارث **اقول** وجه احتمال الارث انها شهد بالاستيلاء المحقق لنقص القيمة بسبب نقص التقرض بسبب شهدتها المرجع عنها فكان النقص مخفرا عليها وقوله لا بعد الموت من فيه الاحتمال الاول كان قال لا يفرقان فيه الجارية في الحال لا بعد الموت اماهم في انهما في الحال فلا يفرقان اما الاستطاعة البيع ولا قبله وانما بعد الموت فلا يفرقان عن الولد **قول** وهل يرث هذه الولد اشكال **اقول** وجه الاشكال هو حيث انه منتهى نسبه ورجوعها عن ماله فحقه فكان له حق من الميراث ومن رجوعها قبل الحكم لم يملكه فكان كما اذا شهد بشئ ورجع عنه قبل الحكم فيها ومنها لانها لم يشهد بالميراث وانما شهد باقرار المولى بنسبه فمما من استحقاقه الميراث وعدمه اذا لم

في الميراث

انما ثبت بعد موت الميراث وذلك غير معلوم من الشهادة لاحتمال موت اولاد قبل المولى والعام لا يستلزم الخاص **قول** فان قلنا به فالأقرب ان الميراث لغيره ما حصن **اقول** يريد انه لو قلنا ما يرث الاقرب انما يفرقان ما اخذه لباقي الميراث ووجه القرب انما شهد بالنسبة لغيره في الميراث فكان كما لو شهد هذا الميراث لغيره الذي شهد ثم رجع عنه **قول** ولو لم يحصل من المولى اعتراف بالولد ولا نكاح بينه وبين امه وقه من الميراث لباقي الميراث ان الميراث **اقول** انه لو شهد على اقرار رجل باستيلاء ولد من امه لم يحصل من الميراث عليه اعتراف بالولد ولا نكاح بينه وبين امه لو شهد بعد موت الرجل بين ذلك فانما يفرقان لو رجعا عن شهدا دمه ما بين ذلك الميراث في الجارية وفيه الولد حصته من الميراث ان قلنا بالتوريث على ما تقدم لاننا انكنا ذلك كله على الرضا فيها وهم وفيه الولد حصته من الميراث ان قلنا المرجع عنها ولو لم يرثها لكانت لاستودعها ميراث الميراث وكان جميع الميراث لم تكن ذلك كله منصوصا عليها **كتاب الايمان** **قول** وفيه مقاصد الاول في حقيقة العين عبارة عن تحقق ما يمكن فيه الخلاف في ذكر اسم الله في آخر **اقول** يقع اليمين عبارة عن تعيين احد طرفي الممكن بالتمسك بالخلف في التحقيق كالتحقيق وقوله ما يمكن فيه الخلاف احراز من اليمين على اتحاد المتعبد او لعدم الواجب فان كلا منهما لا يمكن خلافه وقوله يذكر اسم الله في آخر احراز من اليمين يذكر التسمية او الاية عليها السلام والاشياء ذلك ليس بيمين مشروطة لاقباله لان هذه اليمين ملحق باليمين المعقودة شرعا ولو سرق من اليمين باليمين لم يصادره من اليمين واليمين والكلف فان تصدق عليه لم يحن لم يمكن فيه الخلاف في ذكر اسم الله لم يثبت بيمين منعقة شرعا لانا نقول هذه اليمين حقيقة اليمين الشرعية وما ذكرتموه من اعتبار العقد والاشياء ذلك شرعا في حوزة اليمين الشرعية انعقادها لان تحقق ما هيئتها فان الشرائط ليست حاصلة في الماهية وانما هي في الماهية في شرعها انما هي في هذه العبارة المحصورة المتعلقة بالامر المكنة فان حصلت بشرطها انعقدت والا فلا يتعقد والاشياء لا يكون بيمين **قول** او قال عن الله من الله على الاخرى **قول** الاخرى عند الصلوات كالمه من الله من الله يتعقد اليمين لا تخلف بيمينه لا يفرق بين الشئ والخلاف فانه قال في اذا كانت قال ومن الله لا يكون بيمين تصدق ذلك او لم يتصد لان اليمين حكم شرعي ولا دليل في شرع على ان هذه اليمين في عبارات كلها فاذا اختلف في ذلك كانت بيمين بالحدوث ولم يكن بيمين باليمين وبقيت ادريس في ذلك وقال في الميراث ان يتعقد بيمين مع الشئ وفصل المعنى المختلف فقال الوصي عند موت المولى انما هو في ذلك فان قصد الخلف باليمين

في الميراث

كانت كذا والآخرة **قول** او خلف بالبراءة من الله او من رسوله او من احد الاوثان
السلام على راي **اقول** يريد استلزامه عدم اليمين بالبراءة سواء كان بالبراءة من الله او
من رسوله او من احد الاوثان عليهم السلام وهو قول ابن ابي حنيفة وقال الشيخ في النهاية
في باب الكفارات ومن خلف بالبراءة من الله او من رسوله او من احد الاوثان كان
عليه كفارة طهرها برطوخا او طعن وشبهه من البراءة وفيما لم ينفذ ذلك بالحدث فقال لا يجر
بالبراءة من الله او من رسوله او من احد الاوثان ومن خلف شي من ذلك غير حديث كان عليه كفارة
طهرها برطوخا او طعن وشبهه من البراءة ومن لم يجر ذلك لم يكن عليه كفارة ولو تركه
الذم والمعم احثا روي في المختلف انه لا يجر لما لم ينفذ ذلك فان فعل الغم فان حدث
وجب عليه طعام عشرة مساكن لكل مسكن مدد ليتغفر الله ويستغفر في ذلك الى
سواه محمد بن يحيى الصفي قال كتب محمد بن الحسن النصارى الى محمد العسكري بن محمد
بالبراءة من الله او من رسوله محمد ما توفيه وكفارة توفيه ثم يعلم عشرة مساكين لكل
مسكن مدد ليتغفر الله ثم **قول** ولو قال او خلفا لشرب الا ان شربا يزيد فقد
منه نفس الشرب الا ان يوجد مشية يزيد فان شاء فله الشرب وان لم يشرب
وان حدثت مشية لغيره امرت او جزى لم يشرب وان شرب حدث لانه من غير
الا ان يوجد مشية فليس له الشرب قبل جردها ولو قال او خلفا لشرب الا ان شربا
يزيد فقد انتم نفس الشرب الا ان شربا يزيد ان لا يشرب الا ان استغفر الله المستغفر
منها وان المستغفر منها كماله ثم يبينه فان شربا يزيد فان شاء فله الشرب وان لم يشرب
شربت ان لا يشرب لم يجر اليه لانه معلق بعد مشية لزم الشرب ولم يجر
في جده شرطها وان قال يزيد قد ثبت ان شربا او ما شئت ان لا يشرب لم يجر
لان هذه المشية غير المشية فان حدثت مشية لزم الشرب لانه على الشرب
لعدم المشية وهي معدومة بحكم الاحل **اقول** هكذا قول الشيخ رحمه الله في البسيط
فانه قال فيه اذ علق بيمينه الذم اليوم الا ان يشاء فلان فقد انتم نفس دخلها
اليوم وجعل الاستغفار رتبة اليمين لان الاستغفار ضد صدق المشية
فلا كانت يمينه كما كان الاستغفار لغيره من الصدرة فانه يخلص منها
بالصدرة البرقية يمينه وهو الدخول او جردها الاستغفار فانه لم يوجد واحد منهما
حدث في يمينه فان قال فلان قد شئت ان يدخل او قال ان لا يشاء ان
لا يدخل لم يوجد الاستغفار لانه لا يثبت عليه عند ما خلفت فانه حافظ لم يدخل
وعاب عنه حتى انتم حدثت انما اذا خلف لانه خلف الدخول لا ان يشاء
فلان فقد منع نفسه من الدخول جعل الاستغفار مشية فلان مشية فلا ان المشية

انتم

التي هي الاستغفار ان شاء ان يدخل فاذا انقضت هذه اذ انما يتخلص منها باحد من البراءة
لا يجر او الاستغفار وهو ان شاء فلان ان يدخل شي وجدا حدها سقط حكم يمينه
قال فلان قد شئت ان لا يدخل او قال ان لا يشاء ان يدخل لم يوجد الاستغفار لانه
ما في المشية ان يجر هذه المشية فان دخل الدخول على حدها فلان لم يعلم ان شاء او لم يشاء
سكنت من قبل ان يترك فلان شاء وعندها لا فرق بين المسلمين من انتم حتى حاله فحدث
ومن شئت في حده المشية فانه لا يجر لان الاحل براءة الله منكم حتى ذلك
فقال في التحقيق انما ان قصد بقوله الا ان شربا يزيد ان لا يشرب فالحكم ما تقدم وان قصد
الا ان شربا يزيد ان شربا فالحكم بهذا **قول** والنفا وثابت ههنا ان جرد
ان احل ما تقدم والبطال **اقول** لانه اذا خلف على الفعل ثم استثنى المشية فقال الا ان
يشاء يزيد وقد ثبتت الفعل فقد انتم نفس الفعل الا ان يوجد مشية زيد الفعل فاذا
حدثت فقد حدثت المشية المستثناة بحكم يمينه وان شاء التزم او قال لا يشاء ان يفعل
فلم يوجد المشية المستثناة فوجب عليه المضي في جرده ذلك ما تقدم اعني ما قاله المصنف او لا
حكمه في قول الشيخ في المبسوط وكذا اذا خلف على التزم الا ان يشاء يزيد وقصد ان
لا يشاء يزيد الا ان يفعل فقد منع نفسه من الفعل ما لم يوجد هذه المشية المحصورة وهي
ان لا يفعل فاذا وجدت حدثت اليمين واذا لم يوجد ما بان قال قد شئت ان
اولا ان شاء ان يفعل مضي في يمينه ولم يجر لعدم وجود المشية المستثناة وذلك انما يصح
وان قصد الحلف في الاثبات الا ان يشاء يزيد ان لا يفعل او في طرف الحق الا ان يشاء
يزيد ان يفعل فالحكم ما تقدم وهو ظاهر في قول المصنف والنفا وثابت ههنا ان جرد
ما استدل به الشيخ من قبل ان الاستغفار المستثنى منه نفا وان يفرق الجواب ان
النفا وعلى ما اشار المصنف ثابته لانه اذا قال والله لا افعل الا ان يشاء يزيد
افعل ثم انتم من اعني اليمين وجوب الفعل على تقدير عدم المشية وحكم المستثنى عدم وجوب
الفعل عند وجود المشية بل يكون كل من الفعل وتكرره مباحا ولا شك في النفا
بين الحكيم اعني الوجوب والامانة وكذا في طرف اليمين على النفي والظاهر ان قول الشيخ
الشيخ جعفر رحمه الله في سبيل ذكره مع الطلاق وعدم يقين المشية فاما مع يقين الحلف للشيء
فما ذكره المصنف لا يقع فيه اشكال لان المشية المستثنى عنها يكون مقصورة في الرضعية فاذا
وجدت تلك المشية التي قصدها الحلف كانت اليمين والافعال وما على يقين الاطلاق
وعدم يقين المشية فالحكم ما تقدم اعني ما ذكره الشيخ رحمه الله في الاستدلال بالشيخ في مختلف
الاطلاق لان الامانة بالمشية المحبوبة لوقوع اليمين كما قال في الاستدلال فعلن الا ان
يشاء الله **قول** ولا يدخل الاستغفار في غير اليمين وفي قوله لا يجره الاشكال انتم

انت حررتك الملائكة
يصومونك اذا دخلت
الدار فانت طاهر
اشرار اذا دخلت

عدم الدخول **اقول** الشيخ في هذه المسئلة قولان احدهما ان المشرك يدخل في الاقرار عليه
في الخلاف المبسوط فانه قال فيما الاستثناء بمشركه انتم يدخل في الطلاق والعاق
سواء كانا مباحين او مثل انت طلاق انت انتم اذ دخلت الدار فانت حررتك
تقارن ان كان الطلاق والعقن نصفين من زمان وفي اليمن فيما في الاقرار وفي اليمن
بانه توقف الكلام ومن حقه لا يلزم حكم ذلك لاهل البراءة الذميمة وبثرت العقد واما
عقب كلامه بلغة ان الله انما فلاه ليل على نزهة لا لعقد في الكلام او للعقن ولا على العقن
بذم من اذ في خلافه فعليه الملاءمة الاخر لا يدخل اليمن في الاقرار فانه قال في كتاب
الايام من الخلاف ايضا لا يدخل الاستثناء عليه انتم الا في اليمن بحسب ما قاله
وقال ابو حنيفة يدخل في اليمن بالشر في الطلاق والعاق وفي الاقرار واليمنة
ان ما ذكرناه يقع على غيره ما قاله ليس عليه ليل والمصاحبة شك في ذلك ووجه
الاشكال ما استدرك الشيخ على القولين واعلم ان المراد بدخول المشرك في الاقرار وهو انما اذا
عقب الاقرار بالنية هل يصلح حكم الاقرار لا يكون له حكم كان الخالف اذا عقبه عليه
بالنية بوجهه او لا يكون بينه منعقة ولا كنهن تحتها لغيره والمراد بعدم دخولها في
بغير المشرك لا يكون الاقرار بما صيا على القبول بلز حكم الاقرار بمصدا الصمد عدم الدخول وهو
ما ذهب اليه ادريس لا يجرى مجرى مجرد بعد الاقرار في غير ذلك وفي نفي الاقرار من
جارية النفي لعدم قوله على اسم اقرار العقدة على انتم جاز **قول** ولا ينعقد بينه وبين
والله الاسع اذ لا امره مع مزاها الاباء نزهة لا لغيره من لاد ابائه وذلك فيما
عدا فعل الواجب تركه القبح اما فيما ينعقد من دون اذ لم ولو قيل بالنعقاد اسم
كان وجهها **اقول** لعدم الامتناع اذ لا على عدم جواز فصل اليمن لغيره لم ولا ينعقد
الا يمتنع الاصل امره الصمد على غيره ولا يمتنع **قول** وهل للبول المشرك من الايام
في الموضع او الموضع في اول اوقات الاسكان اشكال **اقول** اذا احلف العبد بان
مولاه على فعل مطلق او في وقت مرس بان يكون لفعل من فعل ما خلف عليه كما اذا قال
واستأصلين ركعتين او الاوص من يومنا في الشهر لثلاث ففعل الواجب الصمد او اجلف
عليه في اول اوقات الاسكان او الايام اشكال يشك من ان اذ وجب ليس للبول منع
الواجب من جواز تعديده تأخير فكان للنية المنع من ان لا يكون منعها من فعل
اخر ففعله وتركه بالنية في ذلك الوقت **قول** ويصح اليمن من الكافر على ما في **اقول**
هذه احدى قول الشيخ ذكره في المبسوط فقال فيها الكافر يصح منه بالنية حال كونه كافر
فعله الكفارة سواء حيث في حال كونه او بعد ان اذ لم ثم قال وقال بعض لا ينعقد
بمنه بالنية ولا يجب عليه الكفارة ولا يصح منه الكفر قال والاقرى عندي الا ان لا يصح

منه

منه الكفارة فقال لا يصح منه الكفر ولا يصح منه الاقرار ولا يصح منه الكفارة بالنية
الاخر في الخلاف فقال ولا ينعقد بين الكافر بالنية ولا يجب عليه الكفارة بالنية ولا يصح
منه الكفر بوجهه ونهجه ان ادريس في هذه القول فصل المهم فقال ان اطلق اليمن واسم
لم يسقط الفعل ولكن ان قيد بوقت واسم قبل فانه فان حيث يجب ان لا يتركه حتى يخرج
الوقت وحسب الكفارة وان كان كافرا او اسلم بعد فوات الوقت ولم يكن قد فعل حيث
وجبت الكفارة لكنه يسقط باسلامه وفصل في المختلف في فصل آخر فقال المعنى ان يقول
ان كان الكافر بائنا رجله بالنية ولم يمتنع من عدم عليه اما بان يجد الرب نعم او شرب بغيره كالبحر
فقد لا ينعقد بينه لانه خلف لغيره منته وان كان بائنا رجله بغيره او ما هو معلوم البتة
من دية الاسلام ثبت منه لوجود الغرض للانعقاد وهو الخلف بالنية من من عارف به على
لا لا يحد عليه واذ لا ينعقد وجب عليه الفعل المحقق عليه فان كان من الطاعات
وقصد بقاءه على غير القربى لانه نعم وجب عليه نفي الاسلام وفعله اذا طاعة من الطاعة
لان استحقاق الثواب مشروط بالايمة وان كان غير طاعة وجب عليه فعل مطلقا ومعنى
وجبت عليه الكفارة لوجره المقتضى ولا يصح منه اذ لا ينعقد الاسلام عليه فان اسلم
بعد كنهن سقطت الكفارة عنه لوجره المقتضى لما زلزاله وهو الاسلام واقول ينبغي ان يقال
ان كان ما خلف عليه الكافر المذكر مفيدا زمان محصور كان طاعة وجز الوقت قبل اسلم
حيث وجبت عليه الكفارة بوجهه فعله بيمينه انما يجب عليه في الاخرة لومات كافرا
كما يجب عليه كافر فاذا اسلم سقطت عنه الكفارة سواء فعل في حال كونه كافرا او لا وان
كان غير طاعة وفعله في حال كونه كافر وفيه بركة ولا كفارة عليه وان فرغ الوقت قبل فعله
حدثت عليه الكفارة وان اسلم في الوقت بان وجب عليه فعله سواء كان حلقه او لا
وان اخل حتى فرغ الوقت وهو مسلم حدثت عليه الكفارة وان كان مطلقا وكان طاعة
وجب عليه فعله بعد نفي الاسلام ولا يسقط باسلامه وان كان غير طاعة وجب عليه فعله
ومن من فعله في حال كونه كافرا وان كان طاعة مات كافرا حدثت وعوقب عليه ان كان
طاعة سواء فعل في حال كونه كافرا او لا وان كان مطلقا فان فعله مع ورواه مات قبل
فعل جنة وعوقب على تركه **قول** ولو اطلق لفظا له وصح عرق لغوي لم يقصد بها
لغيره في فعله على العرق او اللغوي اشكال اقرب الال **اقول** وجب الاشكال من المعنى
الحقيقي فان ذلك اللفظ وضع لكل منهما على سبيل الحقيقة والاصل في ذلك ان الاشكال
هل يحمل عند اطلاقها على ما وضع له اللفظ في اللغة او على العرف الطاهر يحمل الاول لان
الشرع انما جاء على لغة العرب عالم ثبت فعل الشارع في ذلك الوجه كونه يحمل الثاني
لان لغة الانسان المتعارفة صارت عليه بالشرع المعرف الخاف وحمل اللفظ على العرف

وهو الاقرب عند العلم لان العرف صار مذكورا في موضع الاول وحمل اللفظ على الثاني
 حمل على المنسوخ **قول** ولا يمتنع في الشيء بالشيء ولا في الشيء على الشيء **اقول** اذا حلف
 لا ياكل شيئا فحمل بحسب ما كان الشيء الظاهر له لا يمتنع في الاكل ولا في اكله الحلف هو قول الشيء في
 المبسوط والحال قال لا ياكل اسم الشيء بنفسه كما يكون في الحلف وقال ابن ابي عمير الصبي الذي حلف
 من غير ان ياكل شيء الظاهر له ان الشيء عليه عزو الموصوفه كمن حلف ان ياكل شيئا لا ياكل شيئا
 والحق ان العرف لا يمتنع من اكله لكونه مستلزما له كمن حلف ان ياكل شيئا لا ياكل شيئا
 او ليس من الوجوه وفيه في الحلف في قول ابن ابي عمير على قوله لم يمتنع من اكله وعرفه
 عليه شيئا مما لا يمتنع في قوله او الحواشي اما اكله ليعظم الاستثناء او اكله في
 الحلف على ذلك بان العلم الشيء حمله في الحلف على ما لا يمتنع من اكله في الحلف
 افضل من اكله في الحلف اما انما افترقا في الحقيقة فلان العلم امر كشيء في الحلف
 ابيض في حروفه لم يمتنع من اكله في الحلف في ذلك كله يرجع مع الاختلاف في امره وعرفه
 الحرف في البياض الظاهر عرفه في الحلف في الاختلاف في الاعراض الاختلاف في الحقيقة
 انتقال في الحلف والاشارة في الحقيقة لا حلف على صدم مع مرجع الحلف في الحقيقة
 منها في الحلف الحلف بالاشارة لا حلف على صدم مع مرجع الحلف في الحقيقة **قول** ولا
 لا ياكل شيئا انما هو الحلف بالعرف والعلم والاول دون راس النظر والاشارة والاول
اقول يشترط في الاشكال ان يصدق اسم راس كمن حلف ان ياكل شيئا على كل واحد من راس
 والاشارة والاول كما يصدق على كل واحد من راس كمن حلف ان ياكل شيئا على كل واحد من راس
 الراس كما عرفه الاصل في ذلك ما تقدم من ان اليمين هي نسبة على العرف او العلم
 ان لا يمتنع في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 ولا يمتنع على راس مبرها وان كان في بلد له صديق يكون راس الصديق في كل مقرر فيها
 حديق عنها كمن حلف بالجميع ونقل العلم في الحلف فقال ان في الحلف حلف
 الراس في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 حلف عليه والاحتمال في الحقيقة العرفية **قول** وكمن حلف في الحلف بالعرف على الاشكال
اقول اذا حلف في الحلف لا ياكل شيئا على كل مقرر في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 ليس اكل المصنف على كمن حلف في الحلف لا ياكل شيئا على كل مقرر في الحلف في الحلف في الحلف
 على الحرف الذي يربط وكذا ليس وكذا الحلف بالعرف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 ليس كاشارة في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 ليست في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 عليه هو من الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف

انما

انما الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 ما عليه لانه لا يمتنع في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 ليس في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 ولا يمتنع في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 طلاق يمتنع في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 لم لا يمتنع في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 حلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 الاشياء بها هي كان الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 لا يمتنع بين الفرضين ولكن الاقرب عند العلم اشتراط ما يشترط في الحلف في الحلف في الحلف
 ان طلاق اليمين على ما قرره انما يعرف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 السمع على جميع الشرايط والامكان وقد علمت الصواب من جهة كون اليمين في الحلف في الحلف
 لا يمتنع في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 وهذا كما لا يجاب واعتبر العلم بالعرفين وبغير ذلك **قول** قيل واليمين
اقول قيل ان اليمين حكم الرمية في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 القول في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 حديق بوجوب اليمين في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 الاسرار في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 جعله في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 لم يمتنع في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 الاكابر في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 الصبي في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف
 الركن في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف في الحلف

وعرف في عين الدخول والسلام فقال دليل في السلام ان السلام لفظة تمام وتكرار في كل صلاة
والفعل يعاد في كل صلاة كصحة من دون غيره واداء الفاعل كصحة من لا يخرج من الصلاة
بالسلام وتكرار في ادائه على هذا القول **قول** والسر هو هو طرأ لانه وفي جعل
التحذير من نظر **اقول** من حيث ما ذكره فيقول وهو الشيخ في الخلاف لما ان السر في اسم
لو على ما مر به مع التحذير فقال الا في ان يقال انه الوطء والتحذير فيه لان امره بغيره
سريته وحذره فاذا حذرهما ووطئ سرى وتركت الاستحسان وبقية من ادريس وقال في
المسيرة قال قوم السرى الوطء والتحذير ترك او ترك لان الجار به بغيره وحذره
فاذا حذرهما ووطئ فقد سرى ترك الاستحسان قال وقال اخرون السرى جرد الوطئ
حضره او لا لان السرا اذا طلع وتركت بعد سرى هو حذرهما او لا وهذا هو
الاخرى المصنف قال في المختلف للبعد البناء في ذلك على العرف هو كلف كجب
اختلاف الاراء في الامتناع **قول** و لو قال لا يترك حاسدا ومفسدا شكك
اقول اذا قال العز وافر لا كملك لا يترك حاسدا ومفسدا فكل من ترك ذلك
حاسدا ومفسدا فيما شكك في شيء من كونه كذا يعمون ثمرة اليقين لانه تعليل لئلا يمتنع
لقول قد لا يكون لانه كذا بعد انعقاد يمينه على تركه **قول** ولو حلف على
المهاجرة ففي الحديث بالكلية شكك **اقول** من شاء وان المهاجرة هل هي عبارة عن
ترك المصاحبة خاصة ثم لا **اقول** ولو حلف ان لا يتكلم فقد كنه بقوله القرآن او
ترديد الشروع فكل شكك **اقول** من شاء ومن احتمال عدم كنه ما ذكر الشيخ
في اختلاف فانه قال فيه اذا حلف ان لا يتكلم فقرأ القرآن لم يكت صوابا وكان في الصلاة
او في غير الصلاة لان الاصل قراءة الذكر والجمعة فلا يطق على من قرأ القرآن انه لا
يكلم وكان كلاما خارج الصلاة وكان كلاما داخل الصلاة وكان كنهان الصلاة
ككس في بعض الصلاة والجمعة على خلافه ومن احتمال كنهان كره ابن ادريس
قال من كلام الشيخ في الخلاف هذه اعز واهم والذي يقتضيه اصول المذهب لاعتبار
انه اذا قرأ القرآن صدق كونه ان القرآن كلام لعز حلف على هذا القيد كنهان لما
استدل به المصنف في المختلف على انه كنهان بان الكلام هو النظم من نحو الحمد لله
العالا ما اوضح لما صدرت من قادم لم يجد هذا المعنى موجود في القرآن وقوله نعم
حتى يسبح كلام الله **قول** من حذر سرى ولو حلف ان لا يتكلم فاقترحت كنهان كنهان دون غيره
اذا افندها **اقول** اليقين على ترك الصلاة لا ينعقد فكيف ينصرف كنهان في غير
اليقين المقصود ولكن ان نعم لو حلف ان لا يتكلم في الصلاة او لا يصلي الا في الصلاة
جميع البدن فضلي في المكان المكره او متوربا لا ينعزل انما لا كنهان الا في الصلاة

والكلام

الكلام في الجوز يعني انه لا حرم في الصلاة على الوجه الذي حلف على تركه ثم افندها قبل تمام
الصلوة لانه نصف ان يصل فان الصلاة لا تصدق على الغير ما انفرد مع انما افند
يكن الحكم فلم كنهان **قول** من حذر سرى ولو حلف لعز حلفه ماله سوط قبل كنهان
واحد لصحة العدد والاقرب اليقين لو اوصفت المصنف ذلك فعل كما لم يصرح
وجوز كل شيء المحجب **اقول** القول المحل هو قول الشيخ فانه قال في المسبوق اذا حلف
بغيره عنده ماله سوط او قال يابره احد صحتها ما يشرع في سرى دفعه واحدة او
مسوا به سوط لصره بها دفعه واحد في ثلاث صايلان علم ان ما وصل لبعضهما
نظم لم يرق منه وان علم انها وقعت كلها على عدم بعد ترك منه عند او قال بعضهم
لا بعد الاقراص واما ما ذكره ماله مرة فلا بعد الاخرى واحد فلا خلاف في حلف
بغيره ماله صرة قال بعضهم لا يحرى لصره ماله لانه كرهى قوله ماله مرة وهذا
قلنا الذي يسع حساب دفعه واحد لا بعد الاقراص وقال بعضهم سرى وحده
لان العز الصلاة صرة لم يشره فاذا وقعت المصاحبة عليه دفعه واحد فعد او صل الى
منه ماله صرة قال هو الاخرى عندي الاتصال في جميع ذلك من ان تولد بالصر
او الاول بعد ان يفعل ما يقع عليه اسم العز هو ان يرفع يده او لا ثم يرفع الصرة فما
او اوضح على كنهان صحتها ماله صرة قال بعضهم الصرة ماله فاذا لم يركب
لصره والاولى قول الثالث اذا صرة دفعه واحد ثم يعلم هل وصل الى يده كنهان
على طر ان كل هذا صايلان منه وقال بعضهم لا سرى كنهان لما قطع ان الكس يصل
انتهى الاصل انه ما وصل اليه لا يحكم بالسرا والاولى اقوى لعدم احصاء ماله وقوله حمد
مدهس صحتها صرة به لا كنهان في فصل الاقرب عند المصنف منهم من كونه
مرا لضعف مع الاحتمال لان المعارف من قوله ماله مشروط هو ماله خلاف
قوله ماله مشروط لان من سئل به صرة لصره مع ولا امرها معين الا في
ما مره اما لو كان ماله اقصد المصنف صرة بالصحة عاز خلا لم يقض الفصل
حينئذ سوط وصول كل شيء المحجب الفصل العدد المحلف عليه **قول** من حذر
ما لو حلف لصره ماله سوط فاذا اقرب لصره الصفة لا يبر السوط الواحد ماله
اقول الفرق بين ماله سوط وماله سوط ان الاول متعدد بالنظر الى الفعل والكل
العدد والنسبة الى الاله المقرب بها ومن كان الاقرب لصره الصفة المتعدي
على ما يكره ماله صرة سوط واحد ماله مرة فانه لا يحرى لانه لم يأت بالمحذوف عليه
وهو الا سوط الماله **قول** من حذر سرى هذا في كنهان المعسر اما الصالح الدنيا
وهو الا في العفو ولا كنهان **اقول** وجه ذلك ان كنهان والتعزير ان الصرة

يصل إليه كغيره لأن الطائفة المعصية العربية الغربية بالصلوة قبل الصلاة بغير طائفة وان
 فربما هذا المصنف عدم وجوب الصلاة فيه ووجهه ان صلواته انما كانت بالصلوة لا بالصلوة
 الصلاة فلا يكون واجب عليه عملاً بالأصل وقول الشيخان ان العربية انما يكون بالصلوة فيه
 لا يفصده بغير طائفة كغيره فان مجرد اتيان المسجد لا يوجب ذلك الروايات المشهورة عن
 علي عليه السلام من اختلف الى الصلاة في ذلك المكان لم يجز **قول** رحمه الله لا كما لا يخفى
 ثم قيد على اشكال منشاء الكتاب يوم تزيارها في ذلك الموضع الثاني **اقول** اذا بدرهم امام
 كسره مثلاً مع ما هو وجوبه من هذه من المعلق اشكال من ان السبع افضل فلا
 يتعقد العبد وما ذكره المصنف **قول** رحمه الله ولو در السبع لم يصح منه بغيره في
 وجوبه في حال نظر **اقول** وجه النظر من حيث ان در السبع انما يتناول في ذلك الموضع
 المتدبر فلا يلزم السبع في خبارة الصلاة لراه الدرة من ان يدرك في ذلك نفس الموضع
 ووصف السبع فاذا وصفاً قصداً وصلة ما على الوصف الذي يدركه اعني السبع
 ولا احرى **قول** رحمه الله وهل يدخل رصفه في انذار لا قرب في ذلك نفس الموضع
 كما يمكن ونظراً واحد **اقول** اذا ذكرهم بهذه السنة فعلى قول الشيخ وابن ادریس
 عدم صحته بل هو لا يدخل رصفه في انذار اصلاً على قول المصنف من صحته بل هو لا
 الا قرب عند دخول رمضان في انذاره لا لوجود هذه السنة بل لوجود التوبة التي هي
 اشهر رمضان فكان المقضى لدخوله وهو ساقط للعقد المذكور وكذا واحداً من
 من صور مدركه لا سيما على هذه التقدير ومع وجود المقضى لانذاره لا سيما
 كتبكم بالانذار فعلى هذا لا يفتقر يوم من عداوه عليه كما ان احداً من الانذار
 يوم من شهر رمضان والاخرى خلف انذارها انما كتب عليه معاً واحداً لانه
 ابن بعض الناس كان في ذلك وهو موقوف على يوم **قول** رحمه الله ولو كان
 ناقصاً من خمسة امام على ان **اقول** اذا ذكرهم بغيره فقام مثلاً لا كان ناقصاً فقد
 المصنف انه سمع من لان الشهر المندرج بين هاتين اولاً من يوماً ومنه قد رتب
 وجوبه في غير الصلاة بغيره من ان الصلاة السبع ان يصوم فلا يخرج يوماً من العبد والبعض
 الشهر ان حصل للصوم عشرة وعشرين يوماً من شهر من الشهر من ثلثه من
 وقول الشيخ في المبسوط في فصل انذاره بعض يوماً واحداً من العبد لا يفي في ذلك من
 المصنف بقوله قبل يومه ذلك الحد لوصافه انما هو وكان عني فانه سمع على يد المصنف
 او كان ذلك يوماً فقام على ان لا يفتقر العبد لثلاثة ايام من ايام الشهر وهو ناقص
 فقد قام خمسة وعشرين يوماً على ما في الشيخ في المبسوط انه ما يبره امام وهو انظر فيه
 العبد امام العشرين الاخر **قول** رحمه الله ولو شرط السن في المطلق فاعلى به استلزامه

على ان يكون محاذاً من المصنف **اقول** يعني ان يكون من شهر رمضان وشرطه ان يكون في ذلك
 ان يصوم من شهرها فاعلى بالسبع استأنف لانه ما مات بالندم ولا كفارة عليه لان ذلك
 الزمان لم يغير للصوم فقال المصنف في انذاره بكون محاذاً من المصنف وكذا العبد في كل يوم
 حجب من سبعة في كتاب الشرائع الا انه فرق ذلك من شهر رمضان اذا ذكرهم
 معينه وصبره بها جمع الا ان العبد من امام السن لم يكن كان على ولا تمام هذه الايام
 ولا يقضى في ذلك بغيره بل في صيام امام الشريفة وفي فضل العبد عز في من امام استأنف
 في ان السبع السبع وكذا ولو شرط استأنف فقال البعض الاحباب ان يجب من المصنف
 جاز السبع وقرن وهو حكم وكذا في الشيخ في المبسوط في سنة من سنة فقال وان شرط السبع
 فقام اصوم هذه السنة مساهماً في السبع بغيره من ذلك اذا اخطأ في شرايطه
 كان اقل عاد **قول** رحمه الله ولو در درهم يوم تقدم مرد يصح سواء قدم ليلة او نهاراً على
 اشكال **اقول** ذهب ابن ادریس الى ان هذه النذر لا يتعقد موافق ليلة او نهاراً
 وهو الذي في الشيخ في المبسوط في فصل النذر وكذا قال في الخلاف لا في غير الاصل
 صحابنا والذي يقضيه المذهب انه لا يعتد بغيره ولا لمره بصوم ولا يوم بدمه
 قال في فصل اتمام الصوم من المبسوط ان نذر ان يصوم يوم الغد فلا يصح فقام
 او في بعض النهار لا يلزم بصوم ذلك اليوم لان بعض النهار لا يكون صوماً وان كان في
 فقام ليلة او نهاراً وشرط النذر ان لا يفتقر في بعض النهار في الزوال لم يكن
 مثلاً في سبعة ايام او السبع من ذلك اليوم ولا يجب ان يجتهد في النذر فقال
 ومن نذر ان يصوم يوم بعد فلا يصح في بعض اليوم اجماعاً بصوم ذلك اليوم وان لم
 سبعة ايام من الليل والاحتياط في صيام يوم من سبعة ايام من حال فلا يخبر له
 فطر ذلك اليوم اذا لم يكن قد احدث في اوله ما يفتقر للصيام ولو تقدم مثلاً لم يلزم ان يفسر
 واستغنى المصنف ذلك من اشكال من حيث انه اذا قدم نهاراً فقد انقضى حرم
 النهار قبل الجهر لشرطه اجماعاً على تقدم مرد في بعض النهار ولا يصح انفراد بعض النهار
 بالانذار ولو لم يصوم بجزء من النذر من نذر ان يصوم بعد ذلك فيكون ذلك محرم في نذر
 على ان اذا قدم نذر ناسي اصوم اسوة بالسبع سمى ان يفسر في ذلك وفيه الا ان قدم
 الهل ولم يتناول ولم يكن قد نذر ان يفسر في صومها سمى بهما موشراً في صحة ذلك اليوم
 ان تقدم بعض النهار على حصول الشرط اعني الصيام وكذا ان اصبح نذراً لا اخطأ
 يوم الشك ثم مسكونه من رمضان قبل الزوال في الليل مثلاً فان العبد للنهار اشر
 في صوم في ذلك اليوم واختلف كلام المصنف في المختلف في كتاب الصوم عدم انقضاء

فصل

وقال قوم بلزوم ذلك من البهات **قول** رحمه الله اذ انما الشيء هو فان كان المذنب
 سنة مركب والشيء ليس بمرتبة وقيل بدنه وقيل بسبب **اقول** هذا القول المحكي هو قول الشيخ
 في كتابه من كتاب الفناء المبسوط لان في قوله سنة بل انما في الكتابين معاً
 فقال فيهما ومن نذر ان كان ما مشاء وصح عليه الوفاة فان جزم عن ذلك مركب وسق
 بدنه كذا من ذلك وقال في باب انما المذنب من الفناء ومن نذر ان كان ما مشاء
 او يترد راجداً له كذا في ذلك فخرج عن شي مركب ولا كفارة عليه قال في كتابه المبسوط
 من كتابه المبسوط اذ انما نذر ان يشي الى بيت له محرم العقده نذره لا يحل ان يترد والقول
 عليه السلام من نذر ان يطعم استقبله الى ان قال فان مركب لم يكن احد من
 اعداء ان يركب مع العدو على الشيء او مع العز من كان مع العدو عليه فقد ان
 روى في صحاحنا انه بعد في مركب ما شاء بشي ما ركب وقال بعضهم عليه بدنه وان
 مركب مع العز كان له ذلك عليه ومنه ما في مركب وقال بعضهم انما عليه وقال
 المفيد لا كفارة عليه بتقديره او يترد كلامه على القابل لوجوب البدنه او الدم او
 عدم وجوب الكفارة اطلقوا القول ولم يفتوا واذ لم يترد محصوره من فضل العصف
 فانما خاضع لهذا الكتاب في مختلف التفصيل في امره العز اذ كان مفيداً
 مركبه لا كفارة عليه وان كان مطلقاً نفع المكنة **قول** رحمه الله ولو مركب
 محذور كان معناه كونه مطلقاً وجب الاستيفاء ولا كفارة ولو مركب بعضاً
 فذلك في شئ يقضي مركباً بشي ما ركب **اقول** هذا القول المحكي هو قول الشيخ
 في الفناء في مبسوط المذنب والعز وكننا بسبب من المبسوط وقال في كتابه المبسوط
 من المبسوط فان كان مع العدو اسباجاً وجب الاستيفاء في مركب ما مشي ومن مركب ما
 روى اهل الاحكام كما حكى ذلك عنه من قبل **قول** رحمه الله لو فاته في اقله
 مع تعينه فلو لم يلق البتة امثال **اقول** يريد مع تعينه بدنه للمذنب العام لما اوج
 اقل ان يترد ان كان في السنة المذنب ما مشي ما مشي في اقله او اقله او اقله
 ايضا ولا يلزم من سقوط البعض او اجابته سقوط ما فيها وكان لقائه واجبا من
 حيث ان لقائه بالمبطل يندبه بالضرورة ايما وجب عليه لقائه ولا حل لافعال
 لقائه في المذنب من هذا العام فخط ما كان من العال لا يقال كيف
 يصح التردد في وجوبه البتة من الفوات مطلقاً الا انما في ان فواته
 اما ان يكون قبل التمسك بالامر كما انما نذر ان كان ما مشي في سنة الفداء وشي من
 المشي في السنة فذمه ما مشي في غير فاته في حبه فذاته وهذا يتبعه
 الاشكال الذي تقدم وهو ما ذكرناه اما انما كان الفوات بعد التمسك بالامر انما يتصل

بمجرد

بمجرد مفرود ذلك يستلزم وجوب لقاء البيت لا طوافه على قدر الافاد يجب عليه
 انما جميع افعال الحج وذلك يقضي وجوب لقاء البيت قطعاً لا ان تقول الاشكال
 انما هو في وجوبه البتة البتة بسبب المذنب لا يلزم من نفي وجوب لقاءه بالمذنب عدم
 وجوب لقاءه بغيره فان العزات مسببة عن غير في وجوبه البتة لعموم الاشكال
 وسبب استقلاله في وجوبه انما كان مقتضى فاته في وجوبه لا يستلزم في العام وتعلق الفداء
 به لا يمكن في ذلك العام فان قلنا فوجبه عليه ما نذر ان كان كفارة خلف المذنب ان
 قلنا لا يلزم لكفارة بالمذنب فاذ كان عليه ان كان واجبا بغير **قول** فان اجابته
 في وجوبه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام
 بغير الشيء فلا يقطع عنه ولا طاعة في نفسه وقد تضمنه المذنب وكان واجبا من ان كان
 الشيء انما كان لا يقع في المذنب الذي يفعل بسببه المذنب ولا ان كان عليه بعد ذلك ان
 ما كان المذنب وكان المذنب في جميع ما ياتي من افعال في سبب الفداء في فاته فذمه
 رحمه الله بل يترد في وجوبه البتة اما على عدم الاشكال او الفوات فخرط كما اذا قصر في المذنب
 حتى صار في الوقت اذ اخل بشي من الاشكال ان يقتضيه بطلان في فاته بسبب الفداء
 واما على تقدير الفوات مع المباداة في اول منه المذنب لا يقع في تلك السنة الغيبة
 ثم يظهر من وقت فاته في وجوبه البتة انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام
 بوجوبه البتة مع الفوات على اطلاقه في قوله من امره انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام
قول رحمه الله ولو نذر ان كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام
 من انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام
 ومن انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام
 وجب عليه بسبب المذنب فذمه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام
 في امر انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام
 الشئ في المبسوط فانه قال اذ انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام فذمه انما كان في ذلك العام
 يندبه فان خالفه بشي قال قوم عليه من وهو الاخر وكن بنا ذلك على ما تقدم
 من ان الركوب افضل او الشئ فان قلنا الركوب افضل العقده المذنب في لا يتصل ما
 يكون المذنب مطلقاً او مقبلاً تلك السنة في فاته ما مشي فان كان مطلقاً وجب
 عليه الاعادة ولا كفارة عليه لا يات بالمذنب فيبقى في عهده التكليف وان كان
 مقبلاً يتبدل السر وجب عليه كفارة خلف المذنب الى هذا المعنى اشار المصنف
 بقوله في كتابه لا كفارة لا انقضاه اي فعل هذا القول ما به حيث كتب كذا في خلف
 المذنب لا انقضاه لان المذنب لم يتصور فافعل هذه السنة وقد فعله فيها فان اخل بما

نذره من حيث ان كونه واجب عليه الكفاية **قوله** رحمه الله ولو بدلت عليه الفريضة
في عاده فوفى حجة الاسلام بغيرها فان فوفى مع ذلك لا يستلزم العقد
وان فوفى معهما لا يعتقد وان اطلق في الانهكاشكالي **اقول** من انما نذر حلف
المشروع لا ينفذ ان كان من هذه السبعة اطلاق النذر بقضي المعايير نحو الاسلام فكان يجر
له من نذر ان يجر حجة الاسلام في الزمان الذي وجب عليه فبغير حجة الاسلام وكان النذر
باطلا من امكانه فكذا لا يستلزم فبسط حجة الاسلام ويكون جبهته ان يجر
حجة الاسلام في تلك السنة فبغير النذر عليه لان النذر المطلق انما يجر على الصبح دون العشاء
قوله رحمه الله ولو نذر بعد ذلك فاما ان يصير موصفا لعنه لفظا او بالنية
اولا يصير في الامر سموت الاطلاق الى المكعب مثلا بقوله نعم للهدايا المكعب وان نذر
من موصفا لعنه فان كان المكعب كذلك قطعنا وكذا الى متى وان نذر موصفا لعنه
لا يعتقد بغيره مثالا لشيء من اجاله صور النذر لقوله اذ فربا بالعقد ومن انكفلا في الشرع
اذا ائدى للمشروع انما هو الحكم كما قال الشيخ في المبسوط حيث قال فيه الصدق المشيخ وما
الحكم قال انه نعم ثم جعلها الى البيت العتيق وقال نعم للهدايا المكعب **قوله** رحمه الله
ولو نذر مكر الصدق بغيره وجب وتعدى التهمة بها وكذا استلزمها على الشكالي **اقول**
اذا نذر الخلف ان عزمه بالملك او بغيره مكر المصنف هنا فيمكن احدى امرين
المكان المذكور في كراهية والاخر وجب الفرق ثم نعوذ لك من غيرها على الشكالي فقول
نفي الحكم قد يكون ماسحا احدى وتكون بغير كل منهما معا والمراد لا يعتقد النذر
فلا يلزم النذر في غيرهما على الشكالي نشو ان الفرق في ذلك المكان لم يعتقد المشيخ
والامر في غير النذر من حيث النذر هو عزم قوله ثم اذ فربا بالعقد وما مثله في نعم ان ساقا
فولعب الشيخ فقال في الخلاف ان استعمل نذره بالجزء او الكثرة لزم انما وفاء ولفظ
في الموضع الذي ذكره وقال في المبسوط اذا نذر ان يجر مكره لم يجر على هذا اقل فم يلزم
الجزء والعقد بها معا ومن من قال يلزم العزم فقط ولفظ المكر من حيث الاول فوفى
عندنا احرط واما ان نذر بغيره كالبهر والكونه وغيرها فان نذر ان يجر مكره
لزم ذلك لان نذره على الكثرة تلك التبعة ان اطلق ولم يذكر غيره الم قال فم يلزم
البهر ولفظ الم لم يجره منهم من قال لا يعتقد نذره اصلا وهو الاخرى عنك لوان الا
صل قوله الله وقال ابن تيمية من نذر هديا نذر ما بعد ذلك من سائر الاشياء فان
سواء لزم هداه بغيره وان سمي المكان الذي يجر او يجر احراد ان يعمل ذلك فبغير
والصنف جزم في الخلف لعمري النذر ذكره بلا احتمالات احدى ان يصح نذره
يلزم السعوان من مثالي وجب لي في ذلك المكان ان نذر فيه فصل لعنه

يلزم في المبسوط والعقد مطلقا لان المكان لا يجر له في النذر والهدى عدم تعين العزم
لها في مبسوط التعيين في مكان الذي يجره **قوله** رحمه الله ويصرف الاطلاق الى النعم
ويجوز اطلاقه على الهدى ما منها وقبل تحريمه **اقول** القول المكي ما جاز البصير هو ان
فرا الشئ في المبسوط فان قال فيه ان قال لا يجر له الهدى الهدى لزم ما يجر له ان يكون
من الاكل والبهر والعزم ويجوز من الضمان لانه لا يجر له وان قال لا يجر له ان الهدى قال
الهدى هديا قال فم يلزم ما يجره وهو ما ملكه وقال اوون يلزم ما يقع عليه لانه
من تيممه وصرفنا قوله الى ان اسم الهدى مع العزم وشرا فافلا لهدى تعال الهدى مكره
الشيخ قول تعال ككره وان عدل من هديا ما يقع عليه وتذكر مكانه فبغيره وحراره
من النبي صلى الله عليه وآله اكره البصر هديا فقال في النكاح في المخرج في السادة اكره
في الخلف وما ذكر في هذا الكتاب من اخصاره في النعم حاصره بطلان هديا في
الاحكام **قوله** رحمه الله ولو نذر ان يهدى الى بيت الله فبغير النعم مطلق وقبل ساء
نذر في صلب البيت **اقول** القائل بطلان هديا من حيث ساء فانه قال فقول
اي من ساء الاخرى ان لعبا به هديا لم يكن هديا لان الهدى من اكره النذر
الاخرى ساء الاخرى لم يلزم شيئا وظاهر قول ابن ابي اوس فان قال اذا قال الله
على ان الهدى الطعام الى نية لم يلزم ذلك لان لا يهدى الا من النعم
خاصة ولا يكون بالطعام والقول الاخر ساء ويعرف ثم في صلب البيت ففلا يهدى
وجعوز به سجد **قوله** رحمه الله اذا نذر بغيره ساء بغيره ولم يذكر لفظ
النذر في الاصل في الشكالي **اقول** يشا ان يكون النذر محمدا ليس نذره فلا يعتقد بغيره
ومن حكم وجوب الفداء بالنذر وهو مسمى على النذر نذر المساجد فان نذر الشكالي
لعدم **قوله** رحمه الله ولو نذر على ان يهدى لزم التبع على الشكالي **اقول** في الاشكاليين
وجب الفداء بالنذر ومن كون التبع ليس فربا فلا يعتقد نذره وهو سمي ايضا على ما
لعم **قوله** رحمه الله ولو نذر بغيره على ان يهدى لزم التبع على الشكالي **اقول** لو نذر
صديق بالان يهدى في ذلك البلد في غير بلد النذر في الاخر الشكالي يشا
من ان الساء لم يجره لان نذر ان يهدى في ذلك البلد العزم في الفعل
مضى في تيممه الشكالي ان كان عزمه وكفران كان الحال في الزمان بعد ذلك ومن
حيث ان العزم في الهدى في البلد وهو مكره في الهدى ففلا يهدى عن العزم
قوله رحمه الله ولو نذر ان يهدى الى بلد الله فبغير النذر مطلقا **اقول**
لو نذر ان يهدى في ذلك البلد في غير بلد النذر في الاخر الشكالي يشا

اكتملة وقد علمهم شريعه الله الذي قد شرع فيها انها مرتبة على الكفاية والفقير لا يقول انما
 انها كبيرة كغيرها من قول ابن حزم وطاهر في الشئ في انما فيه فان قال قائل لا يحسن
 انما علمهم وجرها من عابيه لا يحدت الا شرفا فان حريه كان عليه الكفاية قبل الخطا
 عن رقيب او صام يظهر من وقتنا بعده او اطلعهم سنين ممكن فانه مشهورا في الخطا
 خطي في الكفاية انما في كونهما كبيرة لان الرتب لا يراى فيها ما لا يعصيه للتحق والفقير
 الثالث اهل البيت مسجدون كما في الشرايع صاله مثل ما لم ولا كفارة يستحقها في الكفاية
 واما كتاب الاصل اذا عرفت هذا فيقول على تقدير ان يقول باجدا للقولين الاولين في
 وجوب كفارة كبيرة اما مراد عمره هل يلحق حكمه لظن كونه مساو لما في الشئ لبعض
 او كونه جميعا فيرأى كمال شئ صديق اسم كونه لعل واحد من حجج وبعض من الحكم
 في صديق اسم كونه شرا كونه بعض مقصود على المستبين وهو حرج الجميع دون البعض علا
 باصا لمراد الله عدم العصى كغيره السب فيه **قول** مراد من سجد مراد امره في خطا
 فانه فيها وكفر كغيره من صديق وجوب على **قول** ظن الشيخ مراد امره في خطا
 ان من سجد امره في خطا فيها فانه كغيره كونه صديق من ذنب ولم يزل الوجوب لان
 ذلك من حزم والمصنف يفتي على الوجوب صلا لا اجدا وليس يثبت هذا على
 جهة الذنب دون الوجوب **قول** مراد من نام عن النكاح الاخر حتى
 خرج نصف الليل اصبح ما بينه وبينها على رجليه **قول** هذا اخذ من ادريس خلافا
 فليس المرفضي فانه يفتي على الوجوب فقال في الاصل ما افترقت به الامامية
 القول بان من نام عن النكاح الاخر حتى يصلي نصف الليل من الليل وجب عليه
 ان يقضيها اذا استيقظ وان يصح صلاتها كفارة عن تقطيعه واطن الشيخ وجماعة
 من اصحابنا القول بان يصح صلاتها عن تركه لفظ الوجوب والاستحباب ووجه ما قول
 المصنف من الاستحباب عدم دليل يدل على الوجوب ووجه الجمع على رجمان القول
 ليصير ذلك اليوم لاما او احب او مندوب ولما كان الاصل مراد الله من الوجوب
 لعين القول بالاستحباب **قول** مراد من ضرب عنقه فوق احد استحبه
 كفارة لفعله وفي اعتنا لمراد واحد كونه اشكال **قول** مشاهير اطلاق اللفظ
 المحمل لكل واحد من الامرين **قول** مراد من اما الاسلام فهو بشرط في كفارة على
 اجماعا في غيرها على الاخرى **قول** هل يحرم عن غير المسلم كفارة عن العمل من
 ابن ادريس وهو لا قوي عند المصنف وهو من هب كل من سجد من عن الكفاية كالمسجد
 المرفضي ابن حزم و ابن الصلاح وسلاوة وسلاوة وقال الشيخ في كتاب المسودة مختل

عن

بحري عن الكفاية جميع الكفارات الا القبل ووجه عدم الاخر ان صوت الكفاية في ذنبه
 يستغفر فلا يحس حرا القدر الا تعين مثل لا تعين لعين الكفاية لعدم الدليل القطع على عدم
 عتقه مطلقا فضلا عن احرار عن الكفاية مع ان المنع من عتقه هو المشهور بين الا
 صحاب والجمهور قوله لم ولا كفارة الحديث منه يعقرون والشيخ ايضا في كتاب الاصل من
 من صوم عنه وحمل الرواية الواردة كونه عتقه على النذر **قول** مراد من هل يعين
 الاخرى الاخرى ذلك **قول** الاقوى عند المصنف انه يعسر في المعنى عن الكفاية مع
 الاسلام الا يراه وجه القدر ما ذكرناه من الذنب شعيرة بالكفاية قطعها ولا تعين
 بالمراد لعين عز المؤمن فيسقط عن التكليف عملا باصا لمراد ما كان على ما كان عليه
 ولذا عرفت **قول** مراد من رواه عن ابن الصلاح المستفاد الاخر بعد
 الاخر **قول** وجه القرب ان في حكم الميت فلا يكون محرما ولا صلا لمراد وجوب الكفاية
 كما كانت **قول** مراد من يحرم الصغير مع امك اطلاقه وقوله لا يحرم في القبل
 ان الميت الحب **قول** هذه الرواية المشاهير ما رواه ابن عمر بن الخطاب
 عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الرجل يظفر من امرأته كونه عتق المولود في
 الكفاية فقال كل الحق كونه المولود الكفاية القبل قال انتم لم تفرق بينه وبين
 بينه بذلك مقدر قد بلغت الحد فظفرها ما رواه يحيى بن سعيد عن رجل من
 الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل الحق كونه عتق المولود
 الكفاية الفصل قال انتم تقولون في كفارة من سجد من سجد في كفارة قد بلغت الحد
 وكفارة الظاهر من من له من في الاسلام **قول** ولا يكون اسلام الطفيل من طهر
 وان كان مرادها على النكاح **قول** مشاهير من ان الحكم بالاسلام الذي يحصل ابا
 عياض في الاسلام مع بلوغ العقل او يكون هذا يرى الصغير صلا لا شئ من احد الامر
 مجموع في صورة الشيخ فذلك كما يسلو من ان مباشرة المراهق للاسلام اقوى في وضعه
 بالاسلام من وصف المولود باصم لكونه احد ابره صلا لا يميز بين عدم توبة مسلا
 ان لا يكون الحكم المسلم في امره **قول** مراد من كفارة لمراد المسلم على راي
قول هذا هو المشهور خلافا للسيد حيث قال مما يظن ان الامامية افترقت
 به القول بان ولد المرأ لا يصر في شئ من الكفارات واهم بعد الجمع لغيره ثم
 ولا يمتنع الحديث منه يعقرون وولد المرأ يطلق عليه هذا الاسم وقد روى الحسن
 رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال لا فرق في الزنا لان الحرة والاف ذمة لا
 في حبله ولا في عتقه ولا في شعرة ولا في بشر ولا في شئ منه واهم راد الكفاية
 واستقلا الحكم بعين بها فمرت كرس من كونه قد لعنه الرسول عليه السلام مع ابن ادريس

عن ابن مسعود كذا ابن مسعود قال ولا يحرم في هذا القول ثم ولا يحرم
 الخ من ينطقون والمشهد من الاجزاء ذهب اليه ابن ابي شيبة واصلها المصنف
 ما كنهه **قول** رحمه الله ولا يحرم الكتاب ان كان مشروفا او مطلقا لم يزد الا
 فيها من المنة والافواه ان لم يسمع مدبر على **قول** الاقرب عند المصنف
 عتق المالك من المروء والمطلق الذي لم يود شيئا او من المدة ايضا في الكفارة
 لم يسمع مدبره فيلحقه وهو قول ابن ابي شيبة وهو قول ابن ابي شيبة
 لم يسمع من ذلك من شيئا ومنع الشئ فقال في الخلاف لا يجوز عتق المالك في
 الكفارة طهارة لان شيئا من الواجبات التي على الانسان فيها العتق ما لم يسمع
 مدبره فان العتق يدبره ويرد الى الشخص الذي جاز له بعد ذلك فيجوز عتقه عليه
 ومثله قال ابن ابي شيبة والمصنف في الخلاف ان الشئ في عدم اهله عتق المالك
 لما ذكره في ذلك في باب الكتاب موعود بها ذلك فيما بعد في باب الخلاف
 بينه الاحكام في باب التبرؤ لم يسمع احد القولين ووجدنا ايضا في ذلك ما بعد
 على انه يدرك المسئلة في باب الكفارات ولم يذكر شيئا من ذلك فيما بعد **قول**
 رحمه الله ولعن من عتق من عتقه مع ساءه اذا نوى التفرق قلنا العتق بالاعتناق
القول ومن عتق من عتقه جميع الرتبة ليعلم المستد الى عتق ذلك البعض فان
 اعتاق البعض سبب وجوب الاداء الذي هو سبب العتق وكان كما شرته
 لعن البعض لقصير ليراه العتق الى الباقي قال البعض الاخر لم يسمع من عتق
 عتاق على السراية المستند الى عتق ذلك البعض لما كان هذا اجماعا وكذا
 هنا **قول** رحمه الله وكما العتق دون المهرن ما لم يكره من ان كان المهرن
 موسرا على **قول** خالف الشيخ في ذلك صرح عن المهرن فقال في كتاب
 الظاهر من المهرن العتق المهرن اذا اعتق من الكفارة فان كان موسرا اهراه
 وان لم يكن موسرا كان موعدا لم يكره **قول** رحمه الله ولا يشرع ما عمن مع غيره
 مسلم من العتق عن المصنف دون العتق عنه سواء كان حيا او ميتا **القول**
 لهذا القول لم يسمع من المصنف في كتاب الظاهر من المهرن قال في كتابه
 رجل كفارة فاعتق عنه رجل عتق المهرن وان اعتق عنه غيره لم يسمع من
 العتق عنه فانما عتاق من الميت فلا كلاما ان العتق من وجوب العتق
 فان اعتق من قطعه لم يحل ما ان يكون مادته بغير ادب الى ان قال وان اعتق عنه
 بغير ادب فانه يقع عن المصنف بكونه مادته بغير ادب الى ان قال وان اعتق دون
 اعتق عنه قال في كتابه بل العتق من المهرن لا يقر من اقر فضل الاولاد اعتق عنه

عن ابن مسعود كذا ابن مسعود قال ولا يحرم في هذا القول ثم ولا يحرم
 الخ من ينطقون والمشهد من الاجزاء ذهب اليه ابن ابي شيبة واصلها المصنف
 ما كنهه **قول** رحمه الله ولا يحرم الكتاب ان كان مشروفا او مطلقا لم يزد الا
 فيها من المنة والافواه ان لم يسمع مدبر على **قول** الاقرب عند المصنف
 عتق المالك من المروء والمطلق الذي لم يود شيئا او من المدة ايضا في الكفارة
 لم يسمع مدبره فيلحقه وهو قول ابن ابي شيبة وهو قول ابن ابي شيبة
 لم يسمع من ذلك من شيئا ومنع الشئ فقال في الخلاف لا يجوز عتق المالك في
 الكفارة طهارة لان شيئا من الواجبات التي على الانسان فيها العتق ما لم يسمع
 مدبره فان العتق يدبره ويرد الى الشخص الذي جاز له بعد ذلك فيجوز عتقه عليه
 ومثله قال ابن ابي شيبة والمصنف في الخلاف ان الشئ في عدم اهله عتق المالك
 لما ذكره في ذلك في باب الكتاب موعود بها ذلك فيما بعد في باب الخلاف
 بينه الاحكام في باب التبرؤ لم يسمع احد القولين ووجدنا ايضا في ذلك ما بعد
 على انه يدرك المسئلة في باب الكفارات ولم يذكر شيئا من ذلك فيما بعد **قول**
 رحمه الله ولعن من عتق من عتقه مع ساءه اذا نوى التفرق قلنا العتق بالاعتناق
القول ومن عتق من عتقه جميع الرتبة ليعلم المستد الى عتق ذلك البعض فان
 اعتاق البعض سبب وجوب الاداء الذي هو سبب العتق وكان كما شرته
 لعن البعض لقصير ليراه العتق الى الباقي قال البعض الاخر لم يسمع من عتق
 عتاق على السراية المستند الى عتق ذلك البعض لما كان هذا اجماعا وكذا
 هنا **قول** رحمه الله وكما العتق دون المهرن ما لم يكره من ان كان المهرن
 موسرا على **قول** خالف الشيخ في ذلك صرح عن المهرن فقال في كتاب
 الظاهر من المهرن العتق المهرن اذا اعتق من الكفارة فان كان موسرا اهراه
 وان لم يكن موسرا كان موعدا لم يكره **قول** رحمه الله ولا يشرع ما عمن مع غيره
 مسلم من العتق عن المصنف دون العتق عنه سواء كان حيا او ميتا **القول**
 لهذا القول لم يسمع من المصنف في كتاب الظاهر من المهرن قال في كتابه
 رجل كفارة فاعتق عنه رجل عتق المهرن وان اعتق عنه غيره لم يسمع من
 العتق عنه فانما عتاق من الميت فلا كلاما ان العتق من وجوب العتق
 فان اعتق من قطعه لم يحل ما ان يكون مادته بغير ادب الى ان قال وان اعتق عنه
 بغير ادب فانه يقع عن المصنف بكونه مادته بغير ادب الى ان قال وان اعتق دون
 اعتق عنه قال في كتابه بل العتق من المهرن لا يقر من اقر فضل الاولاد اعتق عنه

عن ابن مسعود كذا ابن مسعود قال ولا يحرم في هذا القول ثم ولا يحرم
 الخ من ينطقون والمشهد من الاجزاء ذهب اليه ابن ابي شيبة واصلها المصنف
 ما كنهه **قول** رحمه الله ولا يحرم الكتاب ان كان مشروفا او مطلقا لم يزد الا
 فيها من المنة والافواه ان لم يسمع مدبر على **قول** الاقرب عند المصنف
 عتق المالك من المروء والمطلق الذي لم يود شيئا او من المدة ايضا في الكفارة
 لم يسمع مدبره فيلحقه وهو قول ابن ابي شيبة وهو قول ابن ابي شيبة
 لم يسمع من ذلك من شيئا ومنع الشئ فقال في الخلاف لا يجوز عتق المالك في
 الكفارة طهارة لان شيئا من الواجبات التي على الانسان فيها العتق ما لم يسمع
 مدبره فان العتق يدبره ويرد الى الشخص الذي جاز له بعد ذلك فيجوز عتقه عليه
 ومثله قال ابن ابي شيبة والمصنف في الخلاف ان الشئ في عدم اهله عتق المالك
 لما ذكره في ذلك في باب الكتاب موعود بها ذلك فيما بعد في باب الخلاف
 بينه الاحكام في باب التبرؤ لم يسمع احد القولين ووجدنا ايضا في ذلك ما بعد
 على انه يدرك المسئلة في باب الكفارات ولم يذكر شيئا من ذلك فيما بعد **قول**
 رحمه الله ولعن من عتق من عتقه مع ساءه اذا نوى التفرق قلنا العتق بالاعتناق
القول ومن عتق من عتقه جميع الرتبة ليعلم المستد الى عتق ذلك البعض فان
 اعتاق البعض سبب وجوب الاداء الذي هو سبب العتق وكان كما شرته
 لعن البعض لقصير ليراه العتق الى الباقي قال البعض الاخر لم يسمع من عتق
 عتاق على السراية المستند الى عتق ذلك البعض لما كان هذا اجماعا وكذا
 هنا **قول** رحمه الله وكما العتق دون المهرن ما لم يكره من ان كان المهرن
 موسرا على **قول** خالف الشيخ في ذلك صرح عن المهرن فقال في كتاب
 الظاهر من المهرن العتق المهرن اذا اعتق من الكفارة فان كان موسرا اهراه
 وان لم يكن موسرا كان موعدا لم يكره **قول** رحمه الله ولا يشرع ما عمن مع غيره
 مسلم من العتق عن المصنف دون العتق عنه سواء كان حيا او ميتا **القول**
 لهذا القول لم يسمع من المصنف في كتاب الظاهر من المهرن قال في كتابه
 رجل كفارة فاعتق عنه رجل عتق المهرن وان اعتق عنه غيره لم يسمع من
 العتق عنه فانما عتاق من الميت فلا كلاما ان العتق من وجوب العتق
 فان اعتق من قطعه لم يحل ما ان يكون مادته بغير ادب الى ان قال وان اعتق عنه
 بغير ادب فانه يقع عن المصنف بكونه مادته بغير ادب الى ان قال وان اعتق دون
 اعتق عنه قال في كتابه بل العتق من المهرن لا يقر من اقر فضل الاولاد اعتق عنه

من جنس واحد عن عمد صام نية التكفير دون التعيين احرار خلافه او الخالفت
 من اجاب سئل هل كفارة الظهار ما وكفارة الصل ولا بد منها متايلين
 التعيين من كل كفارة فان لم يتعين لم يكره انظر على السلام الاحمال بالثبات
 فوجبت ما لم يحصل فيه السبب كرى وسع ابن ابي شيبة اشترط التعيين وكف
 المصنف في مختلف التفسير وهو ان كانت من جنس واحد واجاب
 مختلفه العراكم كالظهار وقبل الخطا لم يفرق الى التعيين وان اختلفت
 حكما كالظهار والافطار فيهما رمضان لا بد من تعيين السبب لا عرفت
 هذا فيقول هذا فيقول لو كان عليه كفارتان ولحق في القول لعدم اشتراط
 التعيين صح ولو كان عليه تلك كفارتان مع من التكفير من غير تعيين ثم
 عجز فقام بشري من شافعي عجز فاطم سنيين مكينا سري من الثلاث و
 على قول الشيخ في اختلاف قول ابن ابي من وجوب استراط التعيين لا من اثنين
 سيما **قول** لعدم التعيين والاختلاف حكما **قول** هذا هو الذي اصابه
 في المختلف ووجه القرب ان العتق يرد من حكمين متافين فان حرمه
 الى الظهار بقضي انه لا يحل عليه العتق اخذ ذلك عما لم يكره ان جعل الى
 الصيام او الاطعام اختيارا فحرمه كفارة الاطعام ليقضي وجوب العتق ما لم
 انه لا يجوز له العتق في الصيام والاطعام اختيارا ذلك مساو لليس حرمه
 الماصلا او من حرمه الى الآخر **قول** رحمه الله في سماعه في قوله عن
 الظهار مثل ان لا يزوج عتقا ووهو المطلق **قول** هذا النقص على القول
 لعدم استراط التعيين سواء اختلفت احكاما او جسا لا عزم لم يخطفها
 وهو ان اذا عتق من التكفير عليه كفارة ظهار وافتار مع وصل بهن ونعم
 عن الظهار فيه امكان سواء من انه كره الاعتاق وهو سعي في كفارة في
 الظهار رد بن الاطعام سعي حرمه الى ما هو متعين فيه دون غيره ومن
 انه فعل فعلا صالحا لم يخل منها فلا سعي فيه الى احدهما الا ان قرب عند
 المصنف هو الآخر وهو من عتق العتق اعني الذمارة المطلقه نسري من احد
 مطلقا او الاطلاق يعني التكفير لا ما صح على هذه النصوص وقد زود فيكون
 دلها **قول** رحمه الله وحده لا يجزى الا ان قرب وجوب الصوم **قول** اذا
 قلنا بان مدعي من احد في الكفار بين ثم عجز عن العتق فعل يكون محابيه
 الصوم والاطعام او سعي الصوم الا ان قرب عند المصنف الثاني وجه القرب انما

سبحان

يكون محرم الوضوء المكفر الاول عن الظهار وجب حق عليه الكفارة لم يرد النقد بانه
 لم يقع عن الظهار بل عن العتق فيكون دبره شغورا بالصوم اما على القرب
 او العتق فيكون الاخرى او احكام سري على كل واحد من الصدر سواء كان
 وجبا على الرمس والعتق ولو جعل الى الاطعام لم يحصل العتق الا عندنا الحق
 وهو غير معلوم فكان الاحكام للصوم معا **قول** رحمه الله في قوله العتق الا ان قرب وجب
 العتق **قول** وجه القرب هنا ذكرناه في وجه الكفر في الآخر ان كان الميت
 من ان العتق لو سري ذلك العتق لان ذلك غيره والسرار لا يصدق لا يصادف
 السرار **قول** ومن ان السرار متاخره عن الملك الذي يكون مقاربه
 للميت فكون السرار مصادف للملك والعتق وان كان الملك ما فعل على العتق و
 ان يدخل في ملكه سعي العتق فرب ان يكون الملك ما فعل على العتق و
 الملك سري ما سلكه وهو وجوب ما فعل على العتق على من ان يكون
 فادى الى الملك ان على العتق **قول** رحمه الله في كان اتحاد سري من
 كس سرار احسن منه كحدها احدها والعن الاخر عن الكفارة اصل وجوب
 البيع **قول** الاصل في ذلك انه لا يجب على من عليه كفارة عتق حاد سري
 كحده في الكفارة اذا كان من الهلك له في قوله ان لله كس صا ما كسرت
 كمن مع سرار احسن منه كحدها احدها والعن الاخر عن الكفارة اصل وجوب
 احدها عدم لزوم البيع للعموم فهو من بيع اتحاد مطلقا والظاهر انه لم يذكر
 واصل وجوب مع وشرا في المحدث والعن لان التمتع مع اتحاد اسم
 كان للتصديق كحده هذا الخ صفة هنا صدق حكم العتق **قول**
 رحمه الله في قوله لا يزوج عتقا ولا يزوج الا ان قرب وجوب السرار مع جنال
 عدم **قول** وجه القرب من ان الواجب عليه في المدة العتق ولا يجوز له الا
 سعي الى الصوم الا ان العتق والعن وهذا اذا وق عليه ولا عتق عليه شراره
 ليعتق عليه وجه احتمال عدم السرار ذكره المصنفات المال حم دلا كس
 عليه يصح كالحرفضا طلب الساع اصا من المذكر **قول** رحمه الله في قوله
 العتق ثم اسر قبل الصوم الا ان قرب العتق **قول** وجه القرب من الاعسار في
 المكفر كمالا في الكفارة الاحمال وهو انها فودان كان عتقا عند وجوبها
 لم يكن مكلفا ما العتق الا ان عند الكفر حرم سر فكان العتق عليه في المرتبة

في امر سعي الصوم قوله
 رحمه الله في قوله
 عتق من سعي عليه
 ونحوه

معها كما لو كان معسر عند الزوج يسوئ الاداء **قول** رحمه الله لو
اعنى قبل الاداء وكما انكره لو اعنى بعد التمسك بملك على الشك **اقول**
يريد لو وصفت على العبد كفارة على كفارة الظهار وصل الخطا فحرم
لصوم شهرين ولو اعنى قبل الاداء وقبل التمسك بالصوم كان حكمه حكم الحرف
وجوب شهرين مثله اعني ما قد ساء من ادعاء في الكفارة كمال
اداءها الاحكام وجوبها انما لو اعنى بعد التمسك في صوم الشهر فوجوب تمام
شهرين كالحرف او وجوب الاداء على الشهر الواحد اشكال ساء من ان
حرم من ان يسوئ الكفارة فكان حكمه حكم الارزاق وجوب تمام الشهرين
ومن ان عتد الزوج عند الشراء في الاداء كان عتده صوم شهرين او اصل
شراء الذمة بما زاد عليه **قول** رحمه الله هل يجوز لزوج الساقى قولان **اقول**
اذا وصفت كحرم شهرين سببا لعين فصام شهرين وعن الثاني لو علم من
الساقى احرار اجماعا وهل يكون المعرف جازرا اولاه قولان اصلها انه يكون ما
نوما بالعرف وان كان حرما هو قول المصنف اس او ليس وقال سببا
والمعدوم يكون محظا وهو غير بالام وقال ابن كمال لا يكون ما نوما وهو ظاهر
كلامه واحكامه المصنف في المصنف **قول** رحمه الله في بيان ان
اقول اذا كان عليه صوم شهرين مثله اعنى في الشهر في الصوم فطر لعذر من
الاول او في اليوم الاول من الشا لا يستأنف وان كانه اقطاعه لعذر من
لعذر من اقل الى السبب حتى زالت الشبهة فيكون سببا لم يضره الا اقطاع
بما الساقى وليس بعد صوم على ان يشاء من استأنف وطلان صوم الى الست
المصلحة حكمه لعذر عليه السلام رفع عن متى خطا والنفقان ومن ان سبب
المصلحة لعدم استخفافا لثبته النعامة الى اذا ما وصفت عليه **قول** رحمه الله
ولا يقطع بافطاره كالحامل والمرضع اذا صافها على اقربها او علمه الولد على
ذلك **قول** في هذه المسئلة قولان اصلها انه لا يقطع الثلث مع
احكاما على اقربها او على الولد كما ذهب المصنف في هذه المسئلة في الاخر
في المسوق ان افطرنا حر فاعلى اقربها انك المرضي ان صافا على ولدها
ينقطع الساقى وهو الظاهر من مذهبه لجهت ادريس حيث جعل العذر الذي
لا يقطع الساقى تخمير المرضي لا يحرم كل من افطر في الشهر للاول

ان قيل

الساقى على صوم المريض او مريض او حرج الفطر بالساقى ووصف الاستئناف
قول رحمه الله لو نذر اما من سبب فوجبه الصريح في اشكال امره بوجوبه
مع الفطر **اقول** لو نذر كل امره في هذه السنة او وصفت عليه صوم شهرين سببا
لعين ففطر على كل واحد من الشهرين من سبب من اشكاله من ان الايام لم ينفذ
عنده عذر لا يقطع الساقى فلا يحسم الفطر من ادائها انما لم يقطع الساقى اذا كان
مستدرا وانما اذا كان مستدرا في سنة نذرته حكمه الايام بالساقى هو الايام
لعدها بها من سبب الفطر الى ان يصفها في الفطر في الام الواحدة الا انه هو الارزاق
عند المصنف لا بد ووصف على الصوم ووصف الساقى فلو صام في تلك السنة لمكان
قد اقل عاد على من وصف الساقى مع ذلك من الايام به وهو حرمانه عما
اما لم يضره الفطر كما يظهر من حرمانه الصوم في تلك السنة دفعا للعذر اذا عرفت هذا
فان علم انما عتدنا التمسك من الايام الى الارزاق الا ان لم يكن هذا ذلك لان
صوم الايام عتدا كحصره عذر سبب بل بان كان مكرها بعد صوم شهرين
على الشك ان قال يوم الاثنين يوم كسب صوم مستقيم من سبب من اشكاله في الروايات
التي لا يوم الايام سببا من سبب ادعاء فادوم عا مشورا من سبب من اشكاله
على السلام وسرك ما حرمانه وسام به آل محمد ثم صامها او تركها على سبب
سبب القلب وكان عتده مع الدين سبب من سبب ما سرك بهما وقال ابن كمال
هم الايام ونحوه سبب **قول** رحمه الله ولو حاصت في ايام الصلاة الايام في كمالها
اليمين في الاقوى لقطع سببها **قول** هذا ما ذهب اليه رحمه الله في حديثه وص
في الظاهر اليقين بالاساقى وسواء كان لعذر او لعذر لم يصوم الا عتدا في كفارة
من افطر يوما من شهر رمضان وهو ما ذهب اليه ابن حجر وحالف ابن ادريس في ذلك
حديث قال صوم كفارة النية وهو ذلك في ايام سببها لا يحرم الفطر شيئا با
الافطار مما ساء الا انه يعرض فوطا فيجوز ان ساقى ما صام سببها من الشهر
من النصف او اقل من ذلك **قول** رحمه الله وطور المصنف لقطع الساقى
كان ليلته على سبب **اقول** هذا القول ليس رحمه الله خلافا لابن ادريس حيث
قال لا يقطع الساقى ما لو طوى ليلة **قول** رحمه الله اذا عجز في المرء عن الصيام
اعلى يومه في الاطعام وكما اطعام سبب من سبب لكل سبب من سبب ان حال
الفقر ومذموم **اقول** الفطر المحل هو قول ابن كمال في كتاب النية والبسوط
محدث فانه قال واذا اراد ان يطعم المساكين فليطعم لكل مسكين دينين من طعام
فان لم يجد على ذلك اطعمهم بكل واحد من طعام وهو قول ابن حجر حديث قال

وان تعطاهم لم يرب بكل مسكين فان حال السعة الاختيار ودر حال الاضطرار الذي
 وهما ليسا المصنفين احرا الا هو ههنا ما يورثه ابن اديس قال لعبد كل مسكين
 مشبعة اقل ما يعطى لكل واحد منهم من طعام وهو ثلثان وربع وسع سلاسله
 كمنه فقال هو حر من ان يعطى المساكين ولا يملكهم ومن ان يعطى ما ياكلون فاذا
 اراد ان يعطى هذه الثلثين فليطعمهم بها واذا اراد ثلثها فليطعمهم بها واعطى
 كل مسكين منهم مدا ونفاة عليه بعد ما يكون لغيره وحره واوسه **قول** رحمه الله ورحم
 الخطا هو الضرر لا الطيعة وجوب السبع لمد سبعه فالأقرب الى الحال الى الطعام
اقول وجوب العرب من وجوب الغرم من الضرر كان كالحا من عن الضرر المساع
قول رحمه الله ورحم في ساء الاطعام لم يرب الا لا يستيناف الاقرب جرب غرم
اقول وجه القربان تصدق عليه وعلى قبل القربان الكفاية ههنا اطعام مسكين
 مسكين وعند اطعام البعض لا تصدق عليه ان اطعم السبعين وكل عطف هو من قبل التصدق
 لم يرب كذا اخرى **قول** رحمه الله وهل كثر العواشكال الا ان ولما اسم اسما
اقول اختلف علما فان ان العواشكال من اصرا حال المساكين او ان العكس
 او انما اسوا لان ولما انك العواشكال من المساكين حازا عطاء الغرم اقلها
 لانهم اشدها من الضرر والافعال اشكال من ساء التصدق على المساكين في
 التصدق فلا يرب من هو اقل السبع منهم ومن كوفها عبادا من من ساء واحد كما قال الشيخ
 في الدين جعفر بن محمد رحمه الله **قول** رحمه الله لا يرب من كثر عواشكال الى ولد الغنى من
 كثر عواشكال اما عواشكال الى ولد الغنى فان كان من اواله قنوسه والافعال بل
 ان يرب ذلك وذلك لان ولد الغنى اذا كان مسكينا دخل في عزم فله ثلثا طعام
 مسكين مسكين ولا يرب من وجوب لغيره على اسم عدم استحقاقه اذا لعل الوجوب لغيره
 على اسم فقره **قول** رحمه الله الاقرب حرمانه لحاله المعسر **اقول** الاقرب
 عند المصنف انه يجوز الدفع من الكفاية الى ساء المعسر لانه عملت والصدق عليه
 ان مسكين فكان واختلف في عدم المساكين **قول** رحمه الله ولو وضع المسكين دين
 في المحبوب مد في استرجاعه الزيد اشكال **اقول** يرب اذا وقع الى مسكين دين
 فالمحبوب ما في دينه من السبعين ولا يكمل لانه محض هو المستحق له
 الاخر فيه اشكال ما من انه صدقه اخرجها منه انفق فلم يكون له اربح فيها من
 ارباها وضعه الخالية انه محض هو الكفاية ولم يكمل لكان ما يرب على ملكه فله اجرة ما
 وامنست عنه ماله **قول** رحمه الله ولو فرق على يده وحر من مسكنا لكل واحد نصف
 مدو حيث يرب سبعين منهم وفي الربح على الباقيين ساء اشكال وجوب لغيره من ساء

اقول رحمه الله

اقول يشاء ما لعدم في استرجاعه المد الزيد **قول** رحمه الله فان اكس العود وجب له
 فربان مع القدرة ورواها في الفروع من كثر مطلقا **اقول** القول ما هو الثوب الواحد
 مطلقا الى مع القدرة والقره من ههنا من اديس هو قول عليهما ما يورثه فاذا قال بكل
 رجل ثوب وهو قول الشيخ في المبسوط ايضا وقال في القاية متى اراد كونه ثوبا فليعط
 كل واحد منهم ثوبا من ثوب واحد فان لم يقدر عليه ما حار ان يعطى كل واحد
 وسع من الثوب ولا ان يكس قتل ما يعطى الا هو وعطف ان كسوا المراه من ساء
 وما رويها كثرها فيها الصلوة ولا بأس ان يكون للمرجل ثوب كثره في صلوة الصلوة ولا
 كثره يادون ذلك كثره رويها رويها المراه ولا من حرة ثوبا هو حال في الكسوا انما
 دروا من المساكين كثره فان لم كثرها حازا العمل اذا العواشكال **قول** رحمه الله
 رحمه الله في وجوب من عرضا اشكال **اقول** يرب اذا نذر اذا عوف من مرضه ان
 لعق عنه المعسر من قبل ذلك بعد العوف فاذا عوف من مرضه وصلى عليه
 كذا رويها في النذر لانه اهل بانما به اختياره وكان عليه الكفاية كما رويها في النذر
 هذا الطعام عدا فاكله اليوم او بالليل لكن لعل كثره عن عرضا لانه اشكال في
 من ان نذر لعق المحض فاذا اعدت كثره وجب عليه مطلق العفو ومن
 ان النذر يعنى عن ذلك للعبد احسنه لم يتناول ماله ودد بعد عواشكال
 عفاه ساء في نذر بعد نذر كما لو نذر للعبد المند ومعه **قول** رحمه الله ولو باعه
 في عواشكال وكذا في عزم عواشكال **قول** ههنا من سلك ان احداهما اذا نذر ان
 لعق عنه العمل لا عزم لغيره ماله من ماله عوف ماله فيكون السبع
 حيي او حكم سلطانا في اشكال ما ماله ذكره فيقول قال ابن الجبجد لو نذر عوف
 عفاه ان قدم ماله نذر لم يكن ذلك ماله من مع عفاه النذر ولا يرب منه
 اذا قدم فلان ولا كثره ماله الذي جعله ثوبا لثقل ساء ولا بأس
 لغيره العوف لا يرب لغيره ماله للعبد ماله ساء لغيره ماله من النذر فيه
 لعدم اشرف حصيد فكان لرب فاذا نذر ماله عند العمل القدرة لانه لم يرب
 ماله فاما لكان لم يكن ان يقال انه لا يصح لعق المندبه وهذا قال عليا واما رويها
 ليا لكان هذا الطعام عدا فاكله اليوم ما حار كان عليه الكفاية ساء اذا
 نذر النذر السبع وهو ماله او قدم فلان هل كثره عليه عن عواشكال ابن الجبجد
 على عدم لرب ماله عفاه عفاه في اشكال لعدم وجه الاشكال في ثلثه **قول** رحمه الله
 وارجح ما روي من المندبه لم يرب ماله او ماله ساء لانه ليس له ماله في حواشيه
 اشكال **اقول** كذا رويها لانه لا يرب لغيره العمل فلو رويها في كثره الحار قبل

اقول رحمه الله

صوت الجوع لم يكره فعل قبل الوجوب على الجوع به اذ في راسه قارنا حلولا اذ
 اراد الله ليس للضرورة في جوارحه لعدم الكفاية في الحال يشهد من ان كفاية قبل الوجوب
 كما في قوله في الجوع فلا يكون جوعا من ان لا يستحب جوعا فعليه الجوع العلق او النفس
 جوع الاذ او الضرر من الجوع ليس مع الكفاية وجوب السبب عدم ما كما قيل ان العرف
 من كفاية العلق وكفاية الضرر لا يخلو الكفاية في العلق الاصل الجوع في هذه من الكفاية
 لا يشبه الفعل **قول** رحمه الله وكذا يحمل القرب والمقرب لو عزمت على الاضطرار بعد ما
 انما على الضرر ساهن فيها ارجحنا قبل الوجوب فلا يكون جوعا من الجوع كفاية بل
 هو كجوع من وجوبه وكان كفايا لكفاية الجوع وكان الشئ صريحا بين الساهلي
 الصوم وعن الصانع العضا كان لها احرار قبل الاضطرار **قول** رحمه الله في الضرر
 الدنيا على اقل يحصل فيه الواجب فلا بد من الواجب من الشئ فان قام الجوع بما هو في
 الاضطرار في الزبد ووجه الله الدنيا في كل الرضا من الشئ فان قام الجوع بما هو في
 من عليه كفاية جوع فانما حصله كجوع من تركه اقل يحصل فيه لان ذلك من فلا يلزم
 ما زاد عليه فاذا كان المستفاد من يحصله كفايا العلق مثلا لان على الواجب
 ان كجوع من الدنيا من اصل الزكوة العفارة بين قرة الدنيا والعليا من الشئ ليعلم
 العليا وجب ان يراها وان لم يرها حصل في جوعه بطلان الوجوب لانه اوصى بما يزيد على تركه
 ولم يكرهه وما في الشئ ليعلم العلق لوجبه في طائفة افرصة باطله يرجع ذلك الزيادة
 على قرة الدنيا مستوفاه ان ان ذلك هذا من ان هو فقر الرضا وجب في الرضا
 لان من الرضا اذا خلق في العليا الموصى بها اذا العذر العلق مجمع الوضوء وجب العلق
 بما يمكن منها **قول** رحمه الله واذا انعقد من الشئ الصيام حصة هو في جوعه نعم
 في الجوع والمرة فان كفاية من الطعام او علق او كسره باذن السدح على الجوع
 والا فلا **قول** هذا مثل قول الشيخ رحمه الله فان قال وكفاية المهران على النصف
 من كفاية جوعه في الصوم دون العلق والاطعام الا اذا ملكه صاحبه وابن ابي
 قال في الصوم ولم يصر في باب الكفارات لان سيد وعده اما الشئ
 في الميسر فانما اذا علق في شئ باب نادر بغيره فكان قد ملكه سيد
 ما لا ياراد النكاح بالانكاح في فصلين في العلق وغير العلق فلما علق العلق
 من الاطعام والكسوة فعدنا ان اذن في فكر من نفس او كفاية سيد فان
 كفاية في بعض لا كفاية في كماله وهو في لانه وان ملكه مولاه لا يملك عندنا
 والاذل اظهر في روبا تناه الى ان قال ولما الكفاية العلق فان اذن له الموطئ فيه
 وهكذا ذلك او علق عنه سيد ما رجع وقال في الصوم كمال لان العلق يفيق الا

والارب

والارب ليس العبد من اهل الرلالة ولا الارث وعندنا ان ذلك يصح لانه لا ينقص
 لانه قد بينا ان العلق في الكفارات والواجبات لانه لا يعد عليه لعل العلق بين
 هو ساه **قول** رحمه الله ولو حلف لغيره ان سيد لم ينفقه على في اقل ثانيا **قول** قد
 تقدم ان من كفاية الاضطرار انه ليس بالطالب **قول** ولو اذن في العلق نادر
 سيد كفاية الصوم ولم يكن السيد مع من الكفاية ولو قيل مع المباركة **قول**
 على قول كمالنا من ان يدين العبد انما ساعدت يات السيد فالوا اذا حلف فادناه العقد
 فان احسد انه لم يكن له منعه من الكفاية بالصوم فانه يدين الصوم واهل عليه
 ليس له مع من الوجوب المصنف قال يمكن القول بان السيدان ليعلم من المباركة
 لانه وان كان الصوم واجبا الا انه لم ينعين على التزويج اذ احسن مع كفاية جوعه
 لعدم السيدان مع من كفاية اذ احسن عليه **قول** رحمه الله ولو حلف لغيره
 بل لم ينع من الكفاية وان لم يكن الصوم حراما في نظر **قول** هذا القول المحكي هو ظاهر
 قول الشيخ في الميسر او اذا ملك العبد من اهل الصوم في قوله وان كان العقد
 ياره واحسن لغيره قال قوم لم انصام لان سبب الوجوب كفاية نادره قال احرار
 وهو الصبي عند ما ليس له الصيام لغيره لانه احرار اذن له في البيت بعد سبعة
 من محسن صيام قال وكل يرفع قلنا له سبعة من فوات اراد ان يصوم في وقت يصف
 في وقت عده وعلوه هو في الصبي كفاية منع فاق حلف صام وسع مودعه لغيره
 في العلق لا يقع مرفعه وكذلك يقول اذا جوع لغيره لا يقع مرفعه وان كان الرضا
 معقولا لا انصر الصيام كفاية السام حاصره في ليس له منع من لانه لا امر على سيد
 فيقال قوم على هذا انصام العبد لغيره في هذه الاوقات لم يكن لمولاه منع لانه
 لا امر على عظم اصام ما مع سنة ونشأ السطرا ذكره الشيخ من انه لم يافقه في حكم
 ومن ان من العقد لغيره ما فاق سيد فاذا حلف في الكفاية على العبد
 اجماعا وليس السيد منع من اداء العلق الواجبات قوله **قول** رحمه الله يكون نادر
 الرضا اذا اذن الفرد الواحد لغيره في الاحرار الطهر **قول** اذا اذن العلق لغيره
 المورة او الاطعام من المكفر هل يكون ذلك حراما في نظر مستصديق الحكم
 والاطعام ومن العلق ليس له لانه العلق كونه تجزأ عليه بالصوم يكون قصه لها
 فاسد اقل يقع في روبا الاحوال الاول من هبة الشئ في كفاية والاخر ذهب في العلق
 انما يقال في كفاية كجوعه كفاية الكفاية الى انصاره والكبار اذ الحافز في العلق بلا
 حلف وعندنا ان كفاية ان يطعمهم اياه بعد صوم بكره وقال الشافعي والحنيفة

ما كان حرما ولا باعنا في الآلات فان اذكره مستقر كبحره وجب وحل بالتركيب الا انه
 حرم على كل حال هذه ذهب المصنف وقال ابن حزم ان حياته المطلبه اذكره صاحب
 الجمل امان اذكره صاحب مستقر او غير مستقر اذ اذكره مستقرا الاول ان السباغ
 للذبحم الا اذا كان كاهن لعرف ذلك ما كان حرما اسم او تصرف عنه اذكره صاحب جلد وان لم
 يمس الزمان لم يحل من غير كاهن والثاني ان يحكم الى الذكاه والذكاه افضل والثالث
 ان احد وجهان فربما عدوه احد لعنه اكله فان وقف وصره صغره او كثره
 بحكمه ما ذكرناه وقال الشيخ في النجاة اذا اخذ الكلب اللحم صيدا ما ذكره صاحب جلد وجب
 ان يذكره فان لم يكن معه ما يذكره فتركه حتى يفقد الكلب لم ياكل ان مشا الى هذه القول
 اشار المصنف ليقول قبل ان لم يكن معها ما يذكره فهو من هيبا بن كسند الصاوي
 بابيه ومنع ابن ادريس من ذلك فقال الاول عندنا نكح علي بن بكره فان لم
 يكن معه ما يذكره لم ياكل له اكله اذ افضله المطلب بعد ذلك والمصنف تركه في قول
 الشيخ كذا اكله اذ افضله المطلب بعد ذلك اذ اكله بعد اذ اكره حيا من حيث اجد
 عزيمت فلا يحل العزيمه ومن دلاله الرواية الصعيه على كل حال وهو ما رواه جمل من روى
 في الصعيه عن الصافي عليه السلام قال سالت عن الرجل يمس الكلب على الصدق
 ولا يكون مع مسكن يذكر بها انفق حتى يقبل وما كل منه قال لا بأس قال الله
 عز وجل فكلوا مما اسكن عليكم ولا ينبغي ان ياكل ما ملل العمد الرواية المشايخ
 هي ما رواه ابن ابي عمير عن جرير بن ادرع عن زبارة عن ابن جعفر عليه السلام قال
 كل من كل شيء من كيمون غير الخبز والبطيخ والمعره وما اكل اربع دهر فقلت
 قول الله انما اكلهم فان اذكره شيئا من اربعين دهر فقلت وقامه تركه اذ
 يصح فقد اكله وان كان فكله فاصح رواه عبد الرحمن ابن ابي اذكره صاحب جلد اذكره
 فكل منه صرا اذكره عبد الله بن ابي جعفر عليه السلام قال في كتاب علي عليه
 السلام اذ اكل من العبيد او ركض الرجل كركض فكل منه صرا اذكره تركه و
 عن ابيان ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا شربك وجده مشاهد فيها
 بطون عبيدها او كركض دمه او يلقح دمه فاقا بها فانها لك اما بعد عليه
 السلام عن الرجل من اهل العرفه ياتي به بالغ وهو يعمل فذبح على
 الثلث واما اعرفه اسم سره على نصف فقال لا يشرب قلت ورجل من
 عز اهل العرفه ممن لا يعرف سره على الثلث ولا يستجد النصف فقال
 حرره على النصف كسر ما ان عندك على الثلث شره منه قال نعم
 قوله

قوله حرره امره او انظر بالغل ثلثا بعد من الا ليعبر ان كانت من
 اوقع او حرره غير منعه على راي **اقول** ذهب المصنف الى ان حرره
 بالغل مع من الا ليعبر وان كانت من هذه الاشياء التي عدوها وهو
 قول ابن ادريس خلافا للشيخ فاذا قال في باب الاكره المخطويع والمباحه من
 اكره الشافعي من الرضاية وادان في حرمانه من كسبه الفقه وما اشبهها لم
 يحرم استعائها في شيء من المباحات حسب ما تقدمنا وما كان من صغر
 جسام او صرف جوارسها اذا اعتلت ما لا تملكه مناه وقوى الشيخ في المصنف
 انها انظر بالغل يحل سبع مرات مطلقا وان ما ورد من عدمه عليها رايها اذ
 كانت حيا او شرعا انظر بالغل يحل على راي من التعليل والذكر هير دون
 انفس **قوله** حرره امره او وجد لم يطق ولا يعلم ولا احسب وقيل يحل في النجاة
 فان البعض مدق امره سقطت **اقول** العامل بذلك هو الشيخ حرره امره فانه
 قال في ثلث الصيد اكله من الحيوان الثاني من النجاة واذ اوجد حيا مطروحا
 لا اكله اذ كان مست مطر على الباري فان العظم فهو وكره ان ينط فليس يدك
قوله حرره امره وروى ما رواه ما رواه الاثنان من الشجره المزعج في النجاة اذ لم يصح
 لم ينفذ ولا ما صد منه **اقول** ذهب الاكره من اصحابنا الى اكل ما لم يرد الا
 نساء من البكره وما التلثه المصنف اشارت سند لها القول وهو ما رواه
 الحسن بن محمد عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام
 قال سالت عن الرجل يمس الكلب والتمزق الستان الكثر له ان ياكل منها من غير اذن
 صاحبها من ضرره وغير ضرره حال الاناس **قوله** حرره امره لو كان طول
 المرض او عسر علاجه فهو مفطر المصنف الذي كره له ان ياكل لسر به الا اكله
 ولا سر به لاسر به من كان الثلث او المرض او الضيق المروي الى المصنف عن
 الشريف مع ظهور العطب وضمن الركوب المروي الى جوف الثلث اما لو خاف المرض
 او طول الاقرب عند المصنف انه مضطر يجوز له السؤال وجه القربانه لا فرق
 بين الصبي الذي كان المريض ولا الاستاوه بين المريض الذي كان طول المرض
 ولاه فان كل واحد منهما كان مريض في زمانه لولا السه لحصل في ذلك
 الزمان وكذا احرز عسر العلاج فانه يروي ان طول المرض او الاداء الى الثلث
قوله حرره امره ولا رخص للمبايع وهو يحتاج على الامام وسئل الذي سئل
اقول الاصل في ذلك قوله تعالى اضطر غير ذاب ولا عاذا واذنا واذنا
 عند المصنف الذي يحرم على الامام العاقل وهو ما ذهب به سعيد وقال الشيخ

فان الفاعل الذي هو المصنف هو الذي لا يجوز له اكل المسه وان اضطر اليه وسع
 اجتهاد من ادريس ثم قال ابن ادريس وقال بعض اصحابنا السابق هذا الذي هو على
 امام السليمة **قول** رحمه الله تعالى فعند المصنف هو قاطع الطريق ومن هو
 الذي ينفذ استعد **اقول** انه ما طلع الطريق وهو المشهور بين الاصحاب ذهب
 الميراث في الفايه واصحاب ابن البراج وابن حزم وابن ادريس وابن سعيد ولفظ
 المصنف وابن سعيد انه الذي له المشيعة **قول** رحمه الله تعالى هل يترخص العاصي
 لغيره كالابن والعم والخال والمسلم المصنف له او مسطر الاشكال **اقول** وجه الاشكال
 من مشايير العادى السابق في نسخ سفرها انقصي لعدم الرخصة وهو موجب الا
 مشارك في حكمه ولو صوب حفظ النص عقلا وسمعا ومن عزم القرآن التالى على
 من عدا السابق والعادى وهو لا يقرب عند المصنف للعاق على غير السابق والعادى
 بما لا يعم كل عاصي فيكون الحكم محصورا بموضع النص ومنه ما بين الحسد من رجوعه الى
 سفره مطلق **قول** رحمه الله تعالى هل للضطر اليه ومن المسه الاقرب ذلك **اقول**
 وجه القرب له المقضي بجواز اكل المسه خوف التلف المتيق لولا وهو موجود
 خوف الضرر وانما اذا علم بعد الطريق وعدم ما يملك جواز التردد فعلى الاقرب
 ان يرد دفعه بعد كس خوف الهلاك لولا الضرر وكان الضرر مباحا ونقص اليه
 الحسد على جواز التردد وعلى الاقرب ان يحمل منها ما به وهو اذا بلغ المشيعة
 تعالى اذا خاف من عرق كماله في الضرورة انما له موقفا منه مندرجات عزم
 النجم **قول** رحمه الله تعالى هل يملك كل الايدي المملعة حلا كما هو في العيش
 وقيل يحرم واما البداوى به فقام بالم كمنه التلف فيعلم ما العادى الصانع وعبد الاشكال
اقول ان كلام في هذه المسئلة اي في جواز استئصال مخزوم موضعين احداهما اذا
 حصل له العطش وخاف على نفسه التلف ولم يكن عبارة كمنع به العطش الا انكره
 انكره سره من قولان الشيخ احداهما يجوز وهو قوله في الفايه انه قال في باب الاطعمه
 المحصوره والمأبوه اذا خاف الا ان يملك نفسه من العطش جاز ان يتناول شيئا
 من مخزومهما يملك معه اصحابه ابن البراج وابن ادريس المصنف والاخر
 المتع ذكر في مسائل الخلاف السابق المتأدى بالخير من من الشئ في الفايه فقال لا يجوز
 ان يتأدى لشيء من الاوديه من شئ من مخزومه عند دفعه فان اضطر جاز ان يتناول
 من الملعون ولا يجوز له سره على حال وجوز ابن البراج فقال وانما كان في البداوى
 المملوك مخزومى الا ان لا يكون له عند منعه والاخرى مكره واجت ادريس جاز ان
 يبيع او لا من المتأدى به للمع من مخزومه المتأدى به اذا خاف على نفسه

والصنف

والصنف شكل حرار المتأدى به عند خوف التلف ويعلم دفعه التلف عند المتأدى
 به حرارات العادى لم يحصل الصلاح باستعماله ومنه ان الاشكال من وجوب حفظ
 النفس الذي لا يدفع الا المتأدى به ومن مخزوم قوله عليه السلام لا سفاهة في مخزوم
 معناه ان مخزوم من الصافي مملوكه من مخزوم كمن يحمل بها فقال ما جعل السر في
 شفا لکن المصنف جواز المتأدى به للمع من عند الضرورة **قول** رحمه الله تعالى وقول
 في الدعي والمأبوه اشكال **اقول** يشاء من ان كلامها كما فرغ خطها بتلازم
 وملكه لعل المسلم يجازي المتأدى به لانه حفظ نفس المسلم او من حفظه الكافر
 ومن كونه كل منها منها من مسلم **قول** رحمه الله تعالى ولزم كذا لا نفقه قبل جاز ان
 ما كل من الموضوع للغير كالتجدي ونه اشكال **اقول** اذا لم يملك المصنف لنفسه حال
 قال الشيخ في المسئلة ليس له ان ياكل من نفسه شيئا ونقل حراره وعلى فيه فان لم
 يملك المصنف شيئا كمال قال قوم له ان يقطع من يديه الموضوع للغير كالتجدي كحرها ما كاله
 حرقا على نفسه وفي القطع منه خوف على نفسه فلا يزال يحرق بها المحرق ولا ينفق
 الحسد لان في قطعها قطع سره وليس كذلك في قطع موضع من يديه لان في
 قطعها اضرار شرية وما بعد في المنع من اكل الحلال والتعبد وذكر العز ابن ادريس
 وابن سعيد وعلى ان نقل قطع الاكل وان كان قطع سره الا انما في قطعها
 اعلم وان ذلك لهما فان مع ترك الاكل كمال الحزم بالمرت وعند قطع شئ من لحمه
 يطر معه السلامه وكان او من تركه المستأنس للتلف نفسه قطعها المصنف استئصال
 اجازة وجه الاشكال ما ذكره وما ذكرناه **قول** رحمه الله تعالى ولا يملك عليه بعض
 لوجوب بدله على مالكه **اقول** يقع تراخي المصنف في الغيرة ليس بعدد وجب على
 الثالث بدله ذهب الميراث في المبسوط فتقوله عليه السلام من اصاب على قتل مسلم ولو اضطر
 عليه فادامه الفدية كغريب من عند الله ومنه وقال في الخلاف لا يملك على
 البدل لهما السر الذي هو متعبد ابن ادريس المصنف يملك الشئ في المبسوط اذا
 عرفت هذا وقيل كمن على المصنف العرض لعل المصنف واجت سعيد فلان لعدم
 وجوب العرض لان بدله واجب على مالك فلا يسمي عليه عرضا فان فعله
 عليه **قول** رحمه الله تعالى وكان الصحيح موجودا لم يكره لما لا يملك عليه اذا طلب من
 مثله لم يكره ولو طلب من يملكه لا يملك كمنه الاقرب الوجوب او القدره
 واقعه للضرورة **اقول** العاقل لعدم وجوب دفعه الفدية عن **قول** هو الشيخ و
 المبسوط والاقراب عند المصنف وجوب البدل لان التمسك على ملكه البطر
 قد اشترطه بالضرورة والاخرى مع ملكه من مثلهما ادريس من ان يملك

مرحله انه ولو اشتراه بامر من من ثمن المثل كرهته لانه الدم قبل الاكل الاثن المثل
اقول القائل بذلك هو الشيخ الصافي المسمى فقال فيه فاما اذا منع على ذلك
فقال لا ارضى او صدق المسمى ممن مثله لم يحل المضطر من احد الاربع امان يكون
قادر على صالوه كاسر عليه او غير ذلك كان قادر على صالوه كاسر عليه كان له
لا بالحق في يده ولو كان له مال في يده جزء فمعه امان كان له على مضطركم قال
فاما ان لم يكن قادر على صالوه ادر عليه سره كرهته على ارامه الا انما اضطرب فان
قدرة على ان كمال عليه وتسري منه لعقد فاسد حتى لا يلزمه الاثمن مثله فعل
وان لم يعد الا على العقد الصحيح فاستزاء ما كسب من مسئلة قال قوم بمرضا بكل
لا بد باختياره بدله وقال اخرون لا يلزمه الزيادة على ثمن المثل لان مضطرا الى بدله
فكان كالمكره عليها وهو الاخرى عندنا **قول** مرحله انه ولو دعه سدد طعام العسر
الى فروع لو كان صاحبها او حاضرا ما عاقب بدله فورا على دفعه الى الميت ولو كان
المضطر من دفع صاحب الطعام الضعيف مثل اكله صوته ولا كماله الميت **اقول**
الفاعل بذلك هو الشيخ في البسوط الارب جعل حكم طعام كحاضر الضعيف من طعام
المضطر في جوار اكل طعامه مع مناديه دون اكل الميت **قول** مرحله انه وكذا الرجم
الحكم اصبه الميت فعل اكل الميت ان لم يقدر على الفداء **اقول** هذا قول الشيخ في
النهاية وقال في الخلاف ان وجد حيا اكل الميت وان وجد ميتا جازا الا ان
ان ياكله يعقوب لا ياكل الميت وهو صار جازا وليس **قول** مرحله انه وكذا
الاكل على يد غيره بغيرها شق من المشرك او البغاة والاقراب النعمة الى الاجتهاد
للفساد والاهل والعلم **اقول** لان ذلك منكر كسب طامره ومن جسد الاقراب
عن فاعلم اذا لم يتمكن من الانكار بطلبه عليه ذلك من فسخ الطعم وسواكهم
احساره كان ذلك حراما على المتعلقة **كتاب النجس** **قول** مرحله انه
ولو كان مع الولد الكافر وهو مسلم فان قلنا ما روي فلا كسب الا في الاحتمال
ان المزدحم الثمن والباقي للولد ثم الربح والباقي له او لها او للامام **اقول** اذا
حلف اكله فزوجه مسلمة ولد الكافر فان ذلك يقع على مسئلة ما في وهو انه اذا لم
كسب الميت لا شقة فعله بغيره فاعلم ان فعله بغيره فلا شقة اقل احدها
يزيد عليها مطلقا والثالث لا يرد عليها مطلقا والثالث لسان كان الاسم طامره
فالثاني له ان كان مستورا بغيره اذا اقره هذا فنقول ان قلنا بالرد عليها
مطلقا كان يجب لها النعمة بالعرض بعد بالرد لا لانه لا ميراث للكافر مع وجود
الوليد المسلم ولما ان حال فان قلنا لا يرد عليها مطلقا كان الباقي للولد والارث

بجانب
القول

بالنسبة الى الولد ميراث كافر كافر وان قلنا ما روي على الربح كالاخيه او حلفت
لها فيه فبقي بالنسبة الى الولد ميراث كافر كافر وان قلنا ما روي على الربح مع من
الامام ولا يرد مع غيره وكان طامره ميراثه او وجه اهداها الله بكونه للميت
الزوجه تحجب عنه ظهور الامام والامام تحجب عن ميراث الكافر ولد الكافر ان
ان يكون لها لان الزوجه امره حاصلة له وله هذه الحالك الامام مستور لم يرب
الولد معها سببا والامام تحجب بوجه الولد فكان الباقي لها الثالث ان يكون الميت
للامام لان الولد تحجب بالزوجه ولم يرد بغيره ظهور الامام والمصنف رحمه الله تعالى
القول بوجه والاخرى لان على بعض روايات لا يقول بالرد عليها اصلا سواء كان الامام
ظاهرا او مستورا وسواء المسلم على ذلك كسب كسب ان يرد عليها في بعض الاحوال فان
ذلك من فسخ لان السلب ما هو الا احوال اخرى هذه الاحتمال الاجمعي طامره
من هبل الشيخ حيث قال في الرفا فان حلفت الرجل امره مسلم ولم تحلف وارتاها
مسلم حلفت بمرثتها فان رتب ما تركه لزوجته الباقي الامام المسلمين وبسقط هو
لا كلام لم يعد الميت كونه مسلما او كافر او كاسر مثل كل واحد من القسمين العلم لان
يكون مقصوره بذلك اذا كانت الميت مسلمة محببة بكونه مذكوره حائل للميت لغيره
قول مرحله انه والاقراب هذه اليها المتقدمة من الموت والاسلام وسواء كانت
فما لا يمكن صحتها على اشكال وعدمه لو بان او دعت احد الثوري على اشكال **اقول**
في هذه الكلام ثلاث مسائل الاول الاقراب عند المصنف انه اذا كان بعض
الورثة كافر لم يسم من العر فاميراثك في ما لم يرد للضد بين الميت والاهل
وان كان قد بقي على ملك الورثة كما كانت في اصل الزكوة ووجه القرب انما
بان للاصل وايضا فانه لما كان سمي احد نصيبه من الزكوة بالمرث عن الميت بعد
ما ان كان مالكه كافر في تلك الوقت وان اسلامه كان شفا عن شقاقه المسلم السابق
لو حلف المسلم لا يكون قسمة كالتحانات واسماها في الاقراب عندنا من حرب
منها الصدق انما سمي ميراث على قسمة وفيه اشكال مساهدا ذكرناه ومن ان
قره او اسم على ميراث قبل قسمة الفهم منها خصوصا في ذلك يمكن صحتها حتى يقول
فصل قسمة او بعد اما ما يمنع فيه القسمة فلا يصح ان تعال قسمة او بعد
لاسماء فرضها فيه وهذا على الخبر من الزوجه قبل اسلامه فيكون كذلك بعد
عمله بالانتمى اليه من ورثه ذلك كسب ففهم انطلق لما كانت لو بان بعض
الزوجه المسلمين حصته او غيرها من غير ثم اسلم الكافر في الاقراب ان لمع من الارث
وذلك لان السبع واليه اقرب من النعمة لانها كل من السبع واليه نوال الملك

اول **قول** مرجوحه وفي السراط مستقر كجبه اشكال **اقول** هل شرط في كون
 المانع من الارث ان يكون صمدية من العالم ونحو الاستقر بجمعه المعلوم ان لا يتر
 اشكال ما عدا عدم قرينة السلام للعامل الارث ومن كون مولا استقر لحياته في حكم
 الميت فيكون لمن يخلف ميت فلا يكون مانعا من الارث ولان سور المقتضى للارث
 وهو النسبة ليس يتحقق بحدود ووجوه المانع مسكون بغيره فلا يعارضه **قول** مرجوحه
 ويرك كل صانع وصانع بعدا لمعبر الالم على ما **اقول** اخلف علماء ما في
 وارث الذرية على اقرال اجدها ما ذهب اليه المصنف وهو انه مر بها كالميراثية وبما
 عدا من غير بالام خاصة وهو الشيخ في النهاية فانه قال في ما يبرر للعامل ومن
 الحق الذرية الذرية مستحقها من جميع ورثة المولى على ميراثهم نعم الوالدان والولد
 الاخره والاصرات من جهة الام خاصة ذكر كان او انثى ولا يستحقها الاخره والا
 خوات من قبل الام ولا احد من ذواتها معها والزوج والزوج من رسل واحد منهما
 الاخر من ليس له الميراث الثاني مر بها جميع الورثة وهو قول الشيخ في اختلاف فعال في كتاب
 النواحي ثم سلمه رسل الله جميع الورثة سواء كانا قريبا سبي او غريبا سبي من الزوج
 والزوج منه وقال جميع الفقهاء وصلة في الميسرة فانه قال فانه سريها من سري
 المال كذا ابن حزم فانه قال الحق الزم جنس الولد ومن سقرب به والوالدان ومن
 سقرب بهما والزوج والمرأة من الميراث في كل حال ذكره في كتابه كما ساء حال
 الدم مر بها الاولاد ذكرها كذا اذا انما ذكره في كل حال في هذا الانشيد وكذا في الاولاد
 ولا يرث الاخره والاخرات من قبل الابن اما سريها بعد الوالدان والاولاد الاخره
 من قبل الابن والام والعقوبة فان لم يكن واحد منهم وكان هناك مولى لم يمت له
 فان لم يكن هناك مولى كان ميراثه ميراث الام والزوج والزوج من رسل من الدم **قول**
 مرجوحه هل لمن سري بعد العدا ما لحظ الا لرب الاول **اقول** مقدم ان
 الاصل على شيع العالم عدا طين وان عدل المصنف منع ما لم يحظ من الدم
 دون ما عداها فهل يكون حكم العدا سري لحظ الامام بعد جميع من الميراث مطلقا
 او ما استحق جميع من الدم حاصلا الاخره عند المصنف الاول لعدم قوله عليه السلام
 العامل لا يورث من ماله من ماله الا من له ميراثه فانه لم يعصا في الغنى بال
 لقتل ولا عدا فصل كذا في سري العدا فانه وان العدا قبل الامة فصل العمل
 الذي هو سري العمل واما سري سري في ماله سري في ماله فكان كمن قصد
 العمل وفعل سري **قول** مرجوحه والمشاريع في العمل في العمل اما الباطن
 المصلحة فيها اشكال **اقول** لو صل واحد لغيره او سريه في ماله مع سريه

وانما

والمناظر اشكال في سري من غيرها غير فاطمة ومن اعادها العالم على المقتضى في الاول
 للمصلحة نظر المصلحة في سريها ما قدم العالم على العمل المحصور في كل حال كان سري في العمل
قول مرجوحه ولو وصل الى من الميراث كما سريه للامام وفصل نفسك بما وجد ليس
 في المال **اقول** اذا مات واحد ولا وارث له من الاخره ولم ير من محلول وحلف من
 الميراث مالا في نفسه مرفق في ذلك فاولا اجدها لا تصرف في ماله فيكون للامام عليه السلام
 وهو قول المصنف في هذا الكتاب في قول المصنف وملازمه على ابن حزم في نفسه
 من ذلك البعض سري الميراث في الباقي فعال وان كان ما حلفا لم يمت لاق سري
 الميراث فعد مولى يورث الى سريه وسري العدا في نفسه وكذا العمل في هذا القول
 يعقوب اصحابنا في ذلك وفي الميراث **قول** مرجوحه وهل يعمل من نهض في نفسه لغيره
 لغيره في نفسه اشكال **اقول** او خلف الميت فالاولى اقارب مراكيل ولا وارث له
 من الاخره او قصر الميراث عن بشرا جميعه لكون في نصيب بعضهم بقية اما الاجل كسري
 نصره في الحلف وكذا انثى في الحلف لكونه في نفسه لغيره دون الميراث لغيره فيه
 اجدها اقل من الاخره كسري نصيبه في سريه وفي نصيبه لغيره لغيره في سريه
 ان وجه في سريه سريه هو الميراث لغيره والوارث ولم يحق لان الوارث جميعه والوارث
 والميراث فانه عن قهرها واختصاص كل منهما لغيره من موقوف على حره فليس
 لاحد هان نصيب حلفه به دون صاحبه بل جميع الميراث كسريه في ماله في وقت
 الميراث ولم يحصل في ذلك كذا في وقت قبل بعض الميراث الواحد ومن سريه العدا وان
 سريه الميراث كسريه في ماله واحد فاختار الميراث بالملك بسبب الزمان ما لم
 يملكه مع عدم وجوب تمام نفسه الرجاء ضرورة الشراء فان المانع مستحق لوصول تمام
 قبل الميراث لطلو **قول** مرجوحه ولو وصل اليه كسريه في ماله جميع اسرها سريه كان نصيب
 اجدها قاصرا عن ميراثه ولا يترتب في الاشكال السابق **اقول** قد ساء ذلك في الاشكال
 السابق وقتما ان جميع الميراث كسريه في ماله جميعا فلا نصيب لاحد هان لانه
 الحرة الميراث على العمل **قول** مرجوحه ولو كان احد بها اولى وقصرت عن قهره
 دون العبد فهو سريه اشكال **اقول** لو كان له ولد وولد له ولد وكان ولا وارث له
 الاخره وجب له ذلك ولد مع الميراث لغيره في وقت الميراث كسريه في ماله في وقت
 الولد سريه في ماله اشكال في ماله من انه العدا في ماله في وقت الميراث مع قهره الميراث فيه
 من كسريه في ماله لتمامه فيكون الميراث لتمامه ومن ان الولد عند قهره في ماله كان
 الميراث في ماله في ماله من ماله ولد له ماله كسريه في ماله في ماله **قول** مرجوحه
 ولا خلاف في ذلك الابوين والاخرين في الاولاد ذلك وكذا ما في الاقارب على اشكال في

حالة لانه فلات مقام سر و جهاد من المذبح كبر بدلت له اما فلهذه القرامات الاربع
 فمعمل كابر بعد وهكذا في اولاد العدة الاخرى الذين هم اولاد كماله ايضا فيكون
 المسألة ان ترك خال الام وعانت لانه عمت لام وحده عمت لاب احدها ما بدت
 ثم جعل الضيق كل واحد من نفسه على اولاده فتبع خمسة واربعين لدى العدة اما
 ربع ما سان واحد مستون ولد في الفرس عام وخمسة وثلاثون وخمسة ايام السلام
 سنة تسعون ونحو واحد العدة ما بدت لم يعون **اقول** اما كان اصل المشكوك ما بدت
 لان ذاك العدة في الاربع من سنة الام وخال الام وخال الاب والاسنان واللب
 الدين في اولاد بنت عمة من قبل الام اما بنت خلة من قبل الام من غير خالة
 وملا من ابن العمة ولما سمع ما بدت عمة العدة في المشكوك فيكون
 عن خال الام وخال الاب وعمة الام وعمة الاب فيلزم ثمانية اواخر الام
 الثلث منها هم اما عمة والافزا الاب الملبان ومما هم ملازون وفيها وفيها
 نصر صدر من احدى في الاربع من سنة وخمسة في بلاد اصل الفرس ما بدت
 وهو الملبان لكنه لم يعلم لان ما جعل في الام الملبان من قبل اب الاب وهو امان
 وملتون من مائة الف في الملبان لم يعلم وكن ذلك ما جعل في بلاد الفرس
 الثلاثة وهو سنة عشر لا يتقدم بين الام ما ضرب ثمانية في مائة وخمسة
 واربعةين وذلك ما لم يفسد ما سألته واما كيفية القصة فمعمل للاحوال الثلث وهو
 ما بدت ملازون من ذلك ثلثون للخال من جهة الام وهو ذاك القرامات الاربع و
 اباقي من الثلث وهو ما بدت وتكون تصورها في سبعون لكل حال من تكاليف ثمن
 قبل الابا صدها ذوا القرامات الاربع والنصف الام لا في كماله العدة احدها
 الملبان وهي الملبان وستون لتي الام والعمات ثلثها واحد العدة الملبان
 ذوا القرامات الاربع لانه نصف في الثلث عمة الام وذلك ستون من مائة وخمسة
 هي ثلث الملبان والنصف الاخر اذ العدة الاخرى من قبل الام اعني لاسان و
 السبعة ثلث الملبان بيت حواء العدة والعمة من جهة الام اما حواء اما
 الاب كصغر من القرامات الاربع وذلك سنة تسعون وخمسة احران لتي في الام
 الاخرى لتي العدة الاخرى من جهة الاب نحو ثلثي الذي القرامات الاربع ما سأل
 واحد وستون ونحو واحد العدة كماله في الام الملبان مائة وخمسة وثلاثون
 لكل واحد منهم خمسة واربعون ونحو واحد العدة الاخرى من جهة الام الملبان سنة تسعون
 مائة مائة لكل واحد منها مائة وملازون واسات من العدة الاخرى من جهة
 الاب مائة لم يعون لكل منهم سنة تسعون **قول** مرجع انك لعل في باب

كيت

يكون للامام **اقول** يريد ان اذ اذامه المراد من مرجع ومعد عمة من الورع حتى صام
 اخبره فاشهر من اعمامه ان يكون المال كله للزوج ونفع بالسمرة والنصف الاخر
 بالمرور حسب المصلحة في السيد المرتضى والمفيد الشيخ ومحمد بن باقر وابن البرقي وابن
 حمزة وابن ابي جابر وعمل المصنف في الامام مكنون في النصف خاصة الباقي للامام في
 عليا السلام وهذه القول لم ينفق عليه حتى ان السيد المرتضى استدلى على الزوج على
 الزوج ما لا يجام وكذا المصنف فانه فعل اقوال اصحابها في الزوج على الزوج وقال هو
 الاخرى عمة لثنا على الزوج على الزوج الاجماع وان جلا اصحابنا العلم ولعلمهم فحين
 ان يكون للاسنان بالقرن المنقول في عدم الرضا في ظاهر قول سائر فانه قال في اصحابنا
 من قال انه احر لاس لمرء ولم يخلع غيره في قولنا انك لا بد من الرضا في هذه الكلام بل
 على ان المسألة حلالة وعلى استقصاءه للزوج على الزوج ولا يلزم من القول بعدم الزوج
 كون الباقي للامام عليا السلام او لادرسه حينئذ **قول** مرجع انه فان تعدل
 برده عليه او قبله للامام وخيل به حال العدة **اقول** اذا فقد ولزم الرجل الزوج في
 صام من كبره ولم يخلع الا من دفع الزوج عليها فلهذا اقوال اصحابها بردها على الزوج على
 الزوج وهذه اقوال تادد وهو ظاهر كلام المصنف في اخراجات مرسلة الاخرى من كتاب المصنف
 فانه قال في اذامه لم يصر مع الاخرى من مرسلة لاس سر ما في السر على الاخرى
 الثالث ان لا يرد عليها مطلقا بل كون للامام عليه السلام وهو قول السيد المرتضى فانه
 قال في الاسرار ما استدلى بالاجماع على الزوج على الزوج جعل كلام طويل اما الزوج
 فعلى مرسلة مرسلة مرسلة انها يرث المال كله اذا انفردت كالزوج ولكن لا يقبل
 على هذه الرواية ولا يعمل عليها لمرءا وهو قول على مرسلة في مرسلة العدة في الملبان
 وقول ابن البرقي وابن ابي ريس المصنف في المصنف انك لسانه بردها حال عمة
 الامام عليا السلام لا يحال ظهور وهذا القول قمر الشيخ في النهاية فانه حال في مائة واما
 الزوجية منها الزوجية من القرامات وما في الامام مرسلة ان الباقي بردها على الزوج على
 الزوج وقال بعض اصحابنا في صحيح من كبره ان هذه الحكم محصور بحال عند الامام وفيه
 يده فاما اذا كان طاهر فليس للمرء اكثر من الزوج واما في مائة واهذا امره فحين
 العدة هذا الذي هو الشيخ هو مذهب محمد بن باقر في كتابه محال في بعض العدة
 لمرء وفيه عن ابي بصير عن ابي القاسم عليا السلام قال سألته لمرء ما شئت تركت مرسلة
 ولزم لما غيره وقال اذ لم يكن غيره فاما لمرء والمرء في الزوج وما في الامام عليا السلام
 فاما فقال عمة في عات الرجل وترك امرأه لادرسه لغيرها فاما لمرء ونصنف
 ذلك مائة واه محمد بن ابي عرو عن امان بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام

في المراء ما نمت وشارك من زوجها قال المالد فقلت فالرجل يموت وهو كاسر ان قال
 المال لها **قول** مر جها منه ولو رجعت المختلفة المباشرة في البعد في العز واما
 على شكل **قول** منته من انقطاع العهدة والوارث منها بالخلع والمبذلة الاول
 لعدم ما كان عليه من انزول صدر الزوج في العدة فكانت سيرة المطلق
 مرجعا او لا رجعة في التي يجوز للزوج في انقطاع ما دام من العدة كانت
 ما فيه وهذا كذا عند مرجعها في البذل وكذا هو امران في المطلق مرجعا فلذا
 في ايسادها **قول** مر جها منه ولو طلق ذوا الاربع احد من زوجي فمخرها لم يثبت
 المطلق فلما جاز من زوج الثاني او الزوج والباقي بين الاربع بالسوية وهل يصح
 على عهدة بان تشترطها ايضا او تسد المطلق بواحدة او اثنتين او ثلاث في
 اشكال **قول** هل يصح الحكم المذكور على سيرة المطلق من الاربع ولو ظهرت
 السدة بان يكون قد استتمت كحاشية التي تزوجها احرار ايضا كما استتمت المطلق
 بواحدة لا يزاد ما ليس له ذلك فهل يعطى من هذه المشتبهات حقها من
 الشتر على عدول الاربع من الزوج على بعد عهدة فيقسم بالسوية او يكون حكم
 مقصور على تلك السدة المصحح عليها فيما كان في نشاء من زوجة المقتضى
 للقسم بين الشترهات وهو اشتباه المطلق بالزوج فيقسم بينهما ما عدا
 نصيب كل من زوجة من الزوجين من النكاح فيكون نصيبها من الزوجين
 ما عدا ما عدا محمد بن يعقوب والشيخ في كتابهما من عهدة زوجة بعد الجهر قال
 سالت ما جعفر عن رجل تزوج امرأته منته فبعدها بعدا قال في مجلس
 واحد وهو من مختلف قال جعفر له لو كان قلت امرأتين حج الى بعض
 البلدان مطلق واحد من الاربع واشهد على طلاقها قوما من تلك البلاد
 وهو لا يعرف من المراء ثم سرح اسراء من اهل تلك البلاد بعد ان عدا عهدة
 تلك المطلق ثم مات بعد ما دخل بها كيف يقسم سراح ما ان كان له ولد
 كان للمرأة التي تزوجها اخرا من اهل تلك البلاد امرأته من ماتت وان
 عرفت ان طلق من الاربع نصيبها سها فلا يثبت لها من الميراث في غيرها
 العدة ويقسم الثلث نسوة نكاحا مراء ما من ماتت وعليهن العدة
 لم يعرف ان طلق من الاربع نسوة فمخرها من الاربع نسوة بلا ما سراح من
 ما تركه طلق من الاربع بينهما من جها وعليهن جميعا العدة **قول** مر جها منه
 ولو تزوج المهر في عهدة من ربه ان دخل والا يملك العدة
 لا يبرأ من ميراث لها ولا ميراث ما نمت في فضل الدخول معنى ربه منها نظر

اراد

قول منته من العقد بالنسبة اليها لانزول الاصل ثبوت الوارث بعد وقوع
 العقد الصحيح من مراء منها اذا دخل بالانجاء في سراح مراء منها ومن ان
 الا لعاق على ان الحكم الميراث مشروط بالبدل طول ولم يحصل فلا يرث منها الاصل
 شرط حده العقد **قول** مر جها منه اما الرزقة فان كان لها قولان الميراث فلذا
 وان لم يكن لها ولد فاشهر ما تها الاربع من ربه الارض مشتا ويعطى حصتها
 من خيرة الاخرى بمعا لالات والابنة الفل والفل والمشور قبل ما يجمع من الدار
 فالح كمن قيل يري من فيه الارض ايضا لاسن العيين **قول** لاصلا
 بين السدين وان الزوج يري النصف والزوج من جميع ما كثر الزوج
 واما الرزقة فان كان لها ولد من الزوج المتوفى فذلكت لك لها الزوج او بين
 من جميع وان لم يكن لها منه فله ان اقال على سائر شهرها ما ذكر المصنف
 فقال الشيخ في الغاية المراء لا يرث من رزقها من الارضين والموقوفات المراء
 من الدوم والدار بل بقدر الطرب والمخشب وعرف ذلك من الالات
 وتعطى حصتها ربه ولا يعطى من نفس الارضين مشتا قال وما لك
 لبعض اصحابنا ان هذا الحكم يخص بالدم والدار لما نزل دون اهل بيته و
 المسان والاول الاكثر في الروايات والظفر في المذهب وهذا الحكم الذي
 ذكرناه انما يكون اذا لم يكن للمراء ولد من الميت ومثله قال ابن ابراهيم وقال
 ابن حجر وان لم يكن ذات له منته لم يكن لها حق في الارضين والفرق
 والمنازل والدم والرياء وروى عن ائمة تحتلقات كالف ذلك
 المسان انها تمنع من الدوم والمنازل فله الميراث القيد والاصلا وارجح
 او ليس فقال المصنف لا يرث الرزقة شاما كلفه الزوج من الرياء و
 يعطى فيه الطور والكتب والبناء والالات منته وهذا انصوح عليه
 الذي عظم الدام وعن الاثمة من عهدة عظم اكلهم والرياء هي الدوم
 المسكون تبعها من ارضين في ذلك وقال في الاصلا ولا يرث الرزقة من
 مرقيا رياء والارضين مشتا وروى عن الالات الرياء من حيث خبر
 كونهم الى الرياء الارضين مطلقا كان من سائر اهل البيت المقدم الثالث
 انما يرث من فية الارضين ايضا وهو قول السيد المرتضى مر جها منه قال وما
 العود لما لا ما سية ان الزوج لا يرث من مراء المتوفى سائر يعطى فيه
 حقها من الميراث والالات لا دون فية العراض والنفقة في نفقة
 ولم يبرأ من بين الرياء وعرضا فينقل من الزوجات قال بالذي يعرض في نصي

ان هذه المذاهب هي التي جعلت في بعض كبر الذكور بالصفحة والصفحة
 وانما في المذاهب وجدت فيها محسنة لها ثم قال: يكون ان يكون الرخصه
 عن الرضا اذها بها رخصه فامكن هذه الرضا من كان ساقط الرضا او لعله
 او كسده فلهذا على هذه وشتره فعدل بها من ذلك على القول **قول**
 رحمه الله وهو في الولام في رتبته لا في رتبته السابق لغيره على السلام انما الاول
 لمن اعين وقوله على السلام الاول في كل من النسب نوربه ولا نوربه لان الاول
 يجعل بانعام السيد على عبده ما لعن وهو غير سفي فلا يجعل معلوله **قول** وقد
 تعدت هذه المسئلة في كتاب العلق وذكر ما وجه الاشكال وجهه في الارب
 ما ذكره المصنف رحمه الله **قول** رحمه الله ولما سبب العلم وحلها انها لها
 مات مولاهما تسرا لا بها في قول المصنف رحمه الله **قول** وفي قول الشيخ وجماعه
 يكون الاول الاجنبا بعد عدم ذكر خلاف في الاول من كتاب العلق **قول** رحمه الله
 ولعلنا العلق اسمن ما ما وحلها احد عشر في الاخر واحد ثم مات لعبد
 فان جعل الاول ارب كان للواحد النصف للآخر النصف وان قلنا ارب
 به فذلك لا يتجمل كون الميراث بينهم على عددهم **قول** اما اذا جعل الاول ارب
 به يتجمل فلا شك ان النصف للواحد النصف لان الاول ارب
 العلق الذي لديه نصفين وحصل كل واحد من الميراث واحد من ولده
 الواحد والاحزاب الاربع عشر وهو طاهر في هذا القول اما اذا جعل الاول ارب
 وانما نوربه على طفره المصنف في يتجمل امرين احدهما ان يكون الميراث كذلك
 فيكون للواحد النصف وللآخر النصف لان الاول ارب في نوربه لان تسرا في
 والنسب في حق من سب كل واحد من الاول والنسب من نوربه لو كان موجودا
 لو كان الاولان موجودين فكان لكل منهما النصف فعند عدمه سب كل واحد من
 من نوربه ويحتمل ان يكون الاول ارب على عددهم للواحد من احد عشر في
 عشر من احد عشر وذلك لان جميع مشترك فيهم سرور بالولاء مشترك في
 الميراث وذلك يقضي ابعاد نوربه البعض على البعض **قول** رحمه الله في رتبته
 وراية الام في الاصح **قول** الاصح في القولين عند المصنفان ولما لم ينعنه سب
 منهم كمال نوربه هو سب كل واحد من احزاب ابن اديس والشيخ في النهدي به في
 في الاستحباب اذ في رتبته اربا كسره نزل على ان ولد المملوكه بربها احكامه لا يرب
 الولد هذه الروايت لاساق الاجابة الاول المدعى على نوربه وسروربه فان سب
 المولود سبهم بما يكون اذا امره الولد بعد لفصاء الملائكة لان ذلك بعد الفصاء

هذا المتن

من المزارع ويقتل من نوربه سروربه او لا سروربه الا اجزاه منها لم يرب له ولده بعد
 الفصاء عند ذلك انما هي ماضيه فلا يسقط من نوربه ولا سروربه لان الفصاء سببه
قول رحمه الله في رتبته اربا كسره نزل على ان ولد المملوكه بربها احكامه لا يرب
 وكذا الاول في المصنفان وسروربه كان وجهها **قول** وجه الاشكال من حيث ذلك
 اقارب الاب ما يكون الاب وذلك انه قبل ان يكون الاب كان سروربه من ماضيه
 انكاره ولما لم يستلجوا به باللعن عن الاب من نوربه به وانما يرجع ميراث
 الولد من ماضيه حكم امه به فلا يتعدى لغيره وجهه ما ذكره المصنف رحمه الله
 لو عمل ان اقارب الاب ان كان الاول اربا في انكاره ولد واعتز في الفصاء سببه وسروربه
 وسروربه كان وجهها اذا المفقودان حكم على طبعي اقراره لغيره على السلام في الفصاء
 على انهم حاسر فيكون اقراره الاقارب ماضيا عليهم كما كان اقراره الاب ماضيا على سروربه
 خصوص ما نفاذ الولد وانما سبب ارب على كسر الاب في نفاذ الولد فانه سروربه
 وسروربه على طبعي اقراره جميع **قول** رحمه الله من سروربه السقط من حرره ولد
 وسروربه ما سب الولد فانه سروربه وسروربه على طبعي قبل ان يكون الاب دون الاب
 وليس كذلك **قول** هذا القول الذي حكاه المصنف وهو قول الشيخ في الزمانه معه
 ابن الزواج وليس كذلك عند المصنف ابن اديس فقال ابن اديس هذا خلاف
 ابن اديس واما ابن اديس في الميراث لان الولد من حرره امه ولغيره في الاصل السرى
 الميراث وهذا من انشاء من اضعاف احزاب الاحاد اوردوها سبها اربا الا
 اعتقادا وقد يرجع عنها سبها في ميراث عن العاقلة اسرار من ميراث من
 يعقل عنه حرره ان يكون ذلك عند الاساءه ما حكم في ذلك اصحاب رحمه الله
 وقال ابن اديس السرى لان السرى اذا حكم له اصح السرى من حكمه والربا منه
 ميراث اديس حرره الاجن سروربه سببه وهذا الطريق حجت لانها من علمها عرها
 واستدل المصنف على طلاق ما ذكره في رتبته في انما لم يربم العرق الدال على ميراث الرب
 والاصل لغيره **قول** رحمه الله ولا يرب احد الزمان ولد الرما ولا احد من اقا
 سروربه ولا سروربه من النسب شرعا وانما سروربه ولده وسروربه او سروربه فان بعد
 اولاده تسرا له امام ومع الرضا في كتاب **قول** مدغم بخلافه انه لو لم
 كان السبب سروربه او الرضا فيكون سروربه للامام اولاد او بالتفصيل
 فلا يرب الا ما ذكره **قول** رحمه الله وسروربه سروربه لا من معرفه بها وهي
 مطروحه **قول** الروايت المسانلهما هي ما روي ان اديس قال سروربه ولد الرما لوراه
 من اصل الام قال الشيخ رحمه الله لعله من ربه سروربه لم يسقط الوسا الى ادم ثم روي عن

من جهة الاولاد والاخرين جهة التوليد **قول** مرجع اسم من لم يولد له من جهة
 على حصر واحد بوجه واحد فان افعالها وانما هما واحد وان اسمها واحد خاصه
 تمام ان في المرات كذا التقصير في التمام اما التكميل فاساس مطلق وفي
 النكاح واحد وان كان اسمي لافخاص على افعالها وان لم يولد مطلقا لكان
 الروح الامراء لا يولد شيئا ونعم اسكل **قول** قد كثر في لسانه والشد
 من على حصر واحد سائل **ا** في المرات هل يترك ميراث شخص واحد او يكون
 قاسم بوجه واحد خاصه عند زهرها فان اسم الاساس ماسا في واحدتها واحدتها
 ميراث واحد وان نصير لوجه واحد خاصه ربما ميراث اثبت **ب** هذا الحكم ثابت
 في التمام ويحتمل انما اذا كان فان اسمها حاصلا باساق افعالها فثما منها ميراث واحد
 واحد وان اسمها واحد دون الآخر كما مر ساهدين **ج** حكمها في التكميل حكم
 الاثنين مطلقا اي سواء استغنى وفرد او لا لان كل واحد منهما عامل محال فلا ينفك
 فعل احدهما للعباد من فعل الآخر **د** حكمها في النكاح حكم الواحد مطلقا اي سواء
 استغنى جميعا او احدهما لان زهرها واحد ولكم سعد فها حيزها الزهر كذا
 لو كان الشيء لا ينفك الا في ارضي جامعها من الآخر لان الزهر واحد **هـ** لوضي احدهما في
 لعصرين كما في الامن الآخر وان كان لثاني بعدا مطلقا اما الآخر فلا يولد
 منه حاصلا فلا يملك الاخصاص منه لفعل حذر من عزه واما احاف فلا يقضى
 من التفرير هو القدر في الآخر وهو عزه لا استغنى في كسبه احصى منها فلو
 قبل احصى منها في النفس هو يولد عليها افضل عوجه واحد لولا ان لم يولد
 الآخر فليس كمال يشاء من حكم الشا مع مالا يولد فيها وهذا ربما يترك كضر فلا
 يحجز منها واحد من عزه ومن ان وجوب الزهر موقوف على عين الامه هو
 عزها وبلازم من اتخاف منه يولد ومع استغناها دفعا فانه اعطى من حيث
 وجوب التعدد حسنة ومن عدم شرط الحكم بالتعدد وانما استغنا احدها دون الآخر
 ولا حاله عدم الزهر مراده وان حكمه بوجوب الزهر هنا اضعف من حكمه بوجوبه ههنا
 وكذا السبق في هذا المعنى **قول** اسكل **قول** مر قاسم وهو المحقق مرها
 ائمه ومن عرس بها او دار النسب السبق في التقرب بالام ولان **قول**
 مدغم فذكر اختلاف في ولوث الدم مطلقا **قول** مرجع اسم لطف اسم اقر النسب
 ما حصر وصدره الاصفى لصدورها من المعنى عليه فصار له وسيله الاقره
 اربعة معزب المسند اساعه للاصفى من سله لانكاره في سله الاقره لانه
 والاكس من مسئلة الاقره في سله لانكاره لانه المعنى عليه ان اقره حاشا

مر

سهم لأكبره فان كان قبل سهم الاصفى **قول** تفصيل الواقع على اعداءه في التقصير عليه
 به من جهة وكل من الاكس والمعنى عليه علامه للاصفى لانه وان الفكر المعنى عليه
 اربعة كما الاصفى للاكس بل لا بد من سهم الرابع سهم قال مرجع اسم المعنى عليه ان
 صدف لاصحابه واحد من الاصفى الرابع ما في يده لا بد من سهمه وبها حصر
 بالتحلف فيه من الاكس نصف ما في يده ونصف الصعفات الاصفى لانه
 سهمي اكس من المسند قد حصر من يدعى الزيادة فليدع اليه كما لو ادعى اقره
 فاقربها العز مال القره انها للدم فاقربها سهم السهم وان يدعى الاكس لانه
 ما في يده وما هو المعنى عليه من الاصفى ما في يده فيحصل للاصفى الثلث والاكس
 الربع وللمعنى عليه السهم والحق في التحلف فيه التمسح من ربعه وعشرين للاصفى
 وللمعنى عليه سبعة للاكس سهمه والتمسح سله **قول** قد مر المصنف وحده
 الاحتمال الاول صعبه ولها وجب الاحتمال الاخر فلان لركه مدك في ثلثي الاكس
 والاصفى نصفين فاذ اقر الاكس ما من بعد انهما السهمان نصف اربعة
 ذلك على كفه فيعني انهما النصف ما في يده هو الربع بهما لكل منهما من السهم وسبع
 الاكس ربع وهو قد استغنى بوجه الاصفى لانه واحد على واحد لانه ثلثه فلهذا
 السهم عليه سدس ومن يتوسع الاكس جازع ربع الاصفى وسبع مختلف
 فربيع ونصف من اربعة وعشرين كما ذكر لانها مقرونة في السهم ربع السهم
 اربعة السهم **قول** مرجع اسم في سهم الجوس قبل اقره من ما صار له الاكس
 الصبي والفاسد لغير ما حصل من النكاح ثم عندنا لا عندكم كما اذ كان ساقا ولها
 فنت الولد فاسد وسبب الام فاسد وصل انما هو يولد بالصبي منهم كالمسلمين
 قبل بولها اب الصبي والفاسد والاسباب الصبي خاصة هو الاكس **قول** مختلف
 علماء ما في وجه الجوس على اقره بل لا حكاها المصنف الاقل انهم يورثون بالا
 نسب والاسباب الصبي والفاسد وهو قول الشيخ في التمام وهو اختيار ابن ابي
 وسلامه ابن حمزة وان كان في اقره يورثون بالصبي منها وهو قول المصنف قاسم
 قال يورثون بالنسب النسب الصبي يورثون الفاسد من قولهم فلو اقره
 اقره من وجهه عن المصنف كتاب للاحكام **الثالث** اسم يورثون بالا
 نسب الصبي والفاسد والاسباب الصبي لانه الفاسد وهو قول الفضل
 ابن شاذان وجماعه من اصحابنا اقال الشيخ لجمع مرجع اسم في التمام
 قال محمد بن يحيى اختلاف اصحابنا في ميراث الجوس اذ اقره جازع ما في
 من جهة النسب في ثلثه الاسلام فكل من يورثون من جهة النسب من جهة

انه لا يورث الامن جرمة النسب والسب للملدين كورثان في شريعة الاسلام فاما
لا يجوز في شريعة الاسلام فانه لا يورث منه على حاله قال الفضل بن شاذان
وقدم من المأخوذ من بعض على قوله لو انه يورث من جرمة النسب على حاله ان كانت
حاصلا عن سب لا يجوز في شريعة الاسلام فاما السب فلا يورث منه الايمان
يجوز في شريعة الاسلام او لا يجوز في الاثر عند المصنف ثالث الاقرار وهو
انهم يورثون بالاسباب مطلقا بالجمع من الاسان خاصة اما لو سب
مطلقا فلا نأخذ بقوله اما البعض فظاهر لانه لا يورث من السب في سبهم بل يورث
نفسا فليس يرثا حامل رأسه ان يكون نسبه والنسب يورث من السب في سبهم بل يورث
النسب بالجمع واما السب للملدين المسلم لا يجوز ان يحكم بخلاف ما يقتضيه
شريعة الاسلام عند الحكم الياء وهذا النكاح الذي هو عندكم جميع ليعلمه
فانما يكون نكاح النكاح والشرع لا يحق بغيره النسب **قول** مرجه الله اذا
ثبت اما ان يصعدا سبب كهم او عرق او نسبهما على ما رأى واستعملهم
موت احداهما وما حره وموت بعضهم من بعض **قول** لا خلاف في موت المورث
بموت السب عند استيلاء لعم موت احدى على الاخر او اخره او معا مره اذا
كان سبب لورث اذا لعم بالشرط المذكور وانما اختلاف في موت هذا الحكم
او حصل استيلاء الموت لسبب غير هذين كما يحق ونسبه فيرث لان جداهما
حكم بقصور على القدم والعرق لا يورث هو قول المصنف فانه قال لا يعرف جماعة
مورثون او انهم عليهم حدا ما وقع عليهم سقف فاقوا ولم يعلم انهم مات
قبل صاحبه وموت بعضهم من بعض ثم قال اذا ما سب جماعة سواء لم يورث
عرق ولا لعم في وقت واحد لم يورث بعضهم من بعض بل جعل في كل جد
لورثه الا حاطة خاصة ابا في نعم يحكم في العوق والنسب وغيرها من الاسباب
وهو مذهب ابن حزم فقال اذا عوق اسان او الكرم مع واحد او صقوا
او هدم او صقوا او هدموا فقل نسبه في النكاح المبسوط وابن حنبله والاصح
واصبر المصنف هنا **قول** مرجه الله الاثر في غيرها من الاسباب سب
الحكم **قول** لا خلاف في ان النكاح اذا ما سب من سبب بل حصة فقهاء النسب
لعم موت احداهما على الاخر فانه لا يورث بهما كما انه لا خلاف في موت المورث
عند استيلاء لعم والنكاح الموت او حره سب لعم لعم وانما اختلاف في
انها اذا ما سب لعم عرق لعم والعم وقد حكمنا بخلاف فيه والاقرب عند
المصنف موت المورث بهما كما حره واما ما لم يعلم لعم احداهما على الاخر

القرن

القربان المعصى للموت هو الانشاء وهو حاصل في كونه العمل
فيه حكم ورجع المصنف في القول المفيد لا يقتصر على موت حكم
بالعرفه لعدم لاحد واحد عن هذا كغيره من الغليل بطلان الاستدلال
ان يكون العمل الاستدلال المستدل العرفه لعدم ثم قال على ان قولنا اجتزأ
لا يكون قرة **قول** رحمه الله مع الشرح من بعضهم من بعض من تلو ما لا
من طائفة وهو ما ورثه من سبب مع على الاصع لما روي انه لو كان لاحدهما مال
جاء من لاما له ولان في ربه ما ورث منه وروى عن كبره بعد الموت
وهو من عاده **اقول** اذا حصلت شرعية الموت العرفه في كل واحد منهم من
اصل مال واحد وهو ملا وما له دون طائفة وهو ما ورثه من صاحب الذي عرف
مع على اصع العرفين عند المصنف هو قول الشيخ وابن ابي عمير وابي الصلاح و
ابن البراء ووجه محمد خلافا ذهب اليه المفيد وسلامه في الاقربا
وموت منه ايضا الذي يدل على صحها ذهب اليه المصنف ما ذكره من الروايات
المشاهير في ما روي عن عبد الرحمن بن عيسى عن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في
احد من مال واحد ما له العرفه في الاخر ليس له سهم في السبه عرفت
مدرا من هاتين الاولتين ان المال لم يرسل الذي ليس له شيء لان في ربه ما ورث منه
منه موقوف على حياته بعد موته وهو محال عاده وادخل الشيخ في البسوط ايضا على
ماله لو ورث ما ورث منه لم ينقطع القسم **قول** رحمه الله في هذا كالمفيد
في الاصع في الموت قبل ثم ولا ثم له الاعلى في ورثه من جميع **اقول** هل
كسبه في موت فولى العرفه نصا في ربه الاصع منه او لا الا كما قال في
الاصح لا كسبه فلا كلام في الفايه يدل على ان جوابه فان قال بقا اذا عرف
مقتضى ما روي في وقت واحد اذ اقدم عليه جابله ما ارشد فقلت ولم يعلم
ايهم مات قبل صاحبه في ربه بعضهم من بعض من ليس تركه لاما في ربه من
الا لعدم الاصع في تخلف الميراث وحر الا في ذلك وهو مدحبه
المفيد واعلم انه على القول المشهور من انه لا يرث ما ورثه من لا يبعه حكم وانما
يكون المقدم بعد شيا لا يحكم في ذلك في البسوط فقال لعدم الاصع في
الميراث لا يفرقه حكم في الاخر في ذلك وسعد ابن ادريس فيهما نظير ثم
العدم على قول المفيد وسلامه من كون المفيد من موته لا يرث من الاخر
من اصل تركه ما اصل اليه من طائفة فيكون للمفيد فائدة **قول** رحمه الله
سراجان وابن سنان في قولنا لعرض موت الزوج **اقول** في هذا الظاهر

قضاء

فقلت في هذا الباب سئل عن رجل ذكر جميع ما ذكره وكيف يبلغها الى هذه العقوبة استعملها
 نظير من ذكرها صفت بها ما اخل به فيها من ميراث الاحوال وماله الارث من القرو
 الرق والغنل وميراث من اعين العصبه وامره وسلم ميراث نفسه او كبر فيها وجه
 لها عند المصنف قدس سره مرة من تركه في حجب بها العجى ما كثر ادا اشار الى
 لها صفة فقلت ذلك وكس عليها ساسع من جهاد الساع على العدة لعمري
 من اراد ان يقر عليها فليقر عليها هاتك الساع في المصلحة **كتاب القضاء**
قوله رحمه الله تعالى حاشوا ان كان في البلد قاضي فليجلس له بحسب استيعاء العقوبة
اقل ينشأ من ان قضاء ما قد شرعا ولكل حاشا يحرم القاضي في جوار
 انجلس على حقوقه استيعاء العقوبات ومن شئت هذه الاشياء يتوقف على رده
 القفل المسجل لقوله حكما لا يرد عليه **قوله** رحمه الله وقول الامام من نظر
 حكم به فذلك بعده لانه في العباد لا يرد في نظر **قوله** ينشأ من اننا نظره
 المشار اليها شرط في موت ولا من قبله فليست بقوله لو حلت لعدم الشرط على شرط
 ومن دالاه معهود على الاذن في النظر فيه والاذن كافر في جوار النظر بهما والعقود
 الولاية فيه **قوله** رحمه الله وفي شرط عليه الكتاب اشكال **اقل** ينشأ من ان
 العقود التي هي كل المناصب الدائمة وعلى المراتب غير مشروطة بالكتاب والماست
 من سوية الرسلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه واله مع وضع كونه اسما ومن
 احتياج القاضي الى الاسرار التي لا يغير النبي صلى الله عليه واله مع فان ما ذكرنا
 عن النبي صلى الله عليه واله من حمله المعجزة والامات **قوله** رحمه الله كذا
 البصر والافزب سزا هذا **اقل** اذا قلنا بالسرعة الكتاب لم يعد هذا
 اما اذا لم يدر الكتاب لكونها القرون استراة الصراة مع الراس في التمرين
 محصور وهو ههنا في الميسرة والافزب والافزب عند المصنف سراط
 الكماة والصراة **قوله** رحمه الله كذا المحرمة **اقل** الاقرب عند المصنف
 ايضا استراة اخرى في العباد القضاء للقاضي وهو ههنا في الميسرة في الميسرة
 ان سعيه كونه عبدا ووجه الاستراة ان من المناصب يتقبل فلا يلقا العبد
 ولا يرد عليه فلا يعقل كونه واليا كالصغير **قوله** رحمه الله السلام من يحرس
اقل الاقرب ايضا انه سراط في العباد القضاء للقاضي اسما يحرس وجه
 القربان القاضي يخطر الى معونه دعوى للمدعي وجوابه وكل من الامرين
 لا يعقل القضاء الامر من سرحان دعوى المدعي وجوابه المنكر بصرفه
 معونه فحكم به القاضي او سرحان كلام محصور الى سرحان دعوى المدعي كونه كرامة

زلات

ذلك ما معدرا واطل اعقابا وروى الى قضاء المناصب السات في العباد
قوله رحمه الله في شرط العباد في حكم الاقرب يجوز **اقل** الاقرب عند الله
 يجوز للعالم نصب قاض في بلد واحد لسر كان في حكم لان ذلك لا يتعدى
 مع فصل القضاء فلا يمتد منه وهو سئل على الاحتمال وهو يصح حراة فكان حراة
قوله رحمه الله ولو افضل المصلحة قوله من لم يستكمل الشرايط يجوز مراعاة
 للمصلحة نظرا **قوله** وجه النظر من حسب وجود المصلحة في نفسه كما ذكره المصنف
 ولانه قد العن مثل ذلك لبعض القضاء في عين مولانا امير المؤمنين عليه السلام
 ومن اسما الشرايط المعه في الشرط وجميع لعرض امير المؤمنين عليه السلام الى
 من اسما له فانه عليه السلام كان مشترك في الوافد فيكون هو عليه السلام يحكم وتلك
 الوقوع لامن استراة ان منصوب **قوله** رحمه الله ولو افاض كحل من المصالح حين
 لم يتعدى حصلت العقوبة قبل حاشا الاقرب المنع **اقل** لعل ابن سعيد و
 المصنف رحمه الله حراة حراة افاض القاضي كحل من المصالح في الشرط العقوبة وعدم
 تعين حكم عليه الاقرب عند هذا المنع من ذلك لانه من الرضا والرضا
 حرام العباد كذا حكى القائل في الميسرة معال فان لم يكن اذ قال بهما
 اقضى فيكما حتى كحل لارضا عليه حل له ذلك صعد عند قوم وعندنا لا يجوز
 محال **قوله** رحمه الله في كحل الاجتهاد اشكال الاقرب حراة **قوله** هذه المسئلة
 من علم اصول الفقه ذكرها المصنف هنا حيث ذكر شرط الاجتهاد واعيان الاجتهاد
 اصلها في ذلك نذهب جملة الى ان حراة المجتهد في سائر الفرائض يجوز له الاضا
 انها وان جعل مسائل السع بالعكس وشع اخر من اضع الا لكون بان مالكا لا
 خلاف في كونها مع انه سئل عن الربيعي سئل فقال في سعيه ولا من
 لا ادرى فلو شرط العلم بالجم لما جاز لان له ولانه اذا اطلع على دليل مسلة على
 الاستعفاء استرعى هو العلم بكل المسائل في العلم بذلك المسئلة حاشا للعلم
 بان كل العقول فيها جاز من سادها فيها العري بما اضع الاخر من بان ما جعله
 ان يكون متعلقا بذلك المسئلة المفروضة المصنف لم يرد في ذلك لتعارضه
 السعي والاقرب عند اجتهاد الدليل السابن ويجوز كما لا يخفى بان العدم سراس
 استعفاء حصل له جميع الامارات المتعلقة بذلك المسئلة على الجدي في العلم بها
 لعن الملك الامارات **قوله** رحمه الله ولرجس ثم افاق في عود ولا من ضعف
اقل اذا حاشا القاضي العمل لان القضاء مشروطة بالعقل وقد نال شرط
 في نزل الشرط وهو ظاهر فلما زال يجوز من عود ولا يذات احتمال لزال المنع

فقال لا يخرج الامور من قول مستطاع المصنف اختيار في المختلف
 عدم التعريف من مجموع القول فان من يخرج السبب فلا يكون سببا للتحقق وعند
 الشاهد ويكون خارجا عند الحكم ثم قال بل لا يحيط ان سبب يخرج مطلقا
 وليستفصل عن سبب العدالة لانه لا يحيط بالتحقق **قول** رحمه الله ولو عارضت
 الشك في قولك نعم حكمك وانما لا يخرج ان يعلل بالحق **قول** القول المشاير في واحد
 قول الشيخ ذكره في كليات فقال فيها اذا شهد بسان بالتحقق وسان بالتحقق بل
 وجب على الحكم ان يتوقف للاختلال الذي ذكره المصنف هنا هو القول
 الآخر له ذكره في المبسوط والصاروا من حمزة وابن ادريس وجه هذا الاحتمال ان
 البينة الخارجة تشهد بما قد يتوقف عن البركة قال المصنف المختلف ونحن عندك
 الفصل وهو ان يقول ان جاز ان يجمع بين الشك وبين حكم بالتحقق لوجود خفا كسبه
 عن المعدل ان لم يحرر فحكم الحكم انما بالشكاه بل نسا فقط منه البركة
 والجمع من ذلك مثل ان شهد بسان سبب بغير العدل كما لو شهد بانه في الزنت
 العلاني في المكان العلاني شرب حمرا شهد العدل بانه في ذلك الوقت نعم
 كان في مكان آخر لا يمكن ان يجمع كونه في ذلك الاول في ذلك الوقت نعم
 اولوية القول بخلاف الاول فكان قول الخارج اولى **قول** رحمه الله واذ الرب
 حكم بعد البركة لم يفرق عن شاهد بسان الشاهد على التقصيل
 فربما اختلف كلامه فان احضر على اعاده لفظ حازه حكم بعد الحدث وان
 لم يفرق على الشك **قول** مشهور من وجود الرب ليس الحكم ان حكمها
 بل يتوقف من وجوب قبول شهادته الشاهد بغير بعد بثبوت زكاتها وقد جعل
 والربم حصلت لزومها فلو شاهد وقد اسحق اللفظ ما حازه على ما سببه
 اول اعلى وم الفصل **قول** رحمه الله ولو اعترف بعد الة الشاهد فحكم
 عليه **قول** قد ندرس هذه المسألة وذكر وجه النظر فيها **قول** رحمه الله
 وان لم يكن من اهل بعض الحكماء مع وان كان صراحت على شكالي شاسه
 وصول لمخر الى حق **قول** ومن كونه ليس هذا الحكم فلا يجوز اسما حكمه وافرار
 تحقق على صحة الامن حيث حكم الاول بل من اساق حصوله نحن عند مستغف
قول رحمه الله ولو ان حكم عطا عند الاول صراحتا عند الثاني ففوق نقص
 كون الاول من اهل نظر **قول** لو كان العاقل الاول قد حكم وهو من اهل
 الحكم وهو بعد كون ذلك حكم خطا ربنا ونهجه حله شمش مثلا وكان ذلك
 حكم صراحتا عند الثاني ففوق اقراره الثاني لانه نظر بسان من كون الثاني بعد

كون ذلك الحكم صوابا فيجب عليه اعاده ومن كون الحكم صدر من الاول على وجه
 المشقة لانه حكم حكم بعد كونه فاسدا في نفس الامر واعتقاد الثاني لكونه صوابا
 نفسى لربنا انما الحكم به لا اعاده الاول **قول** رحمه الله ولا يوجب ان كل حكم
 ظهر له كونه خطا صراحتا هو حكم او لسان فانه مع **قول** انصاف قدّم
 الكتابان حكم حكمك اذ وقع خطا فان كان مخالفا الدليل فخطا مثل ان كان
 كتابا له عز وجل او السنة المتواترة او الاجماع فانه بنفسه صوابا كان هو الحكم بغيره
 من الحكم وان خالف دليلا طبيا لم يصح كالحكم بالسبع مع كثر الزكاهم فظهر
 له ان نحن بمكانة وهذا مرجع عن ذلك وقال الاقرب انه متى ظهر لكون الحكم خطا
 فانه معصية ووجه ذلك ان يصح لا يفرق بين مفرق والفرق ان بعد ذلك ما
 حكم به ليس خفا فيجب عليه العيش الى حين ان يقرر ان يقرر ما بعد ذلك
 خطا حكمه ليس بالخطا مع العلم او الظن به وهو غير حاسر قطع **قول** رحمه الله
 وهو يشهد على خطا فاسفان فاسفان خطا هو الخطا هو الخطا والعدالة وان السن حكمها
 كما حاز على الشك **قول** قد نصبت هذه المسألة في كتابي لاطلاق ذكرها بانه
 الاشكال **قول** رحمه الله ولو ادعى على اثنين انهما شهدا عليه سررا فظهر وان
 اعترفوا على ما والاطالب الذي بالتفهم بالدين على امرهما فان قدما
 وجه البرية عليها الشك اقره ذلك **قول** يثبت سره ان لم يثبت بين حداثا
 والامتن بالثبوت لا يبر البرية سره ان لم يثبت اقره ذلك لزوم العم وكل موضع لو
 اقر حكمه لزوم نفي الاكثار سره البرية ومنه انما اقره بذلك عند المصنف ان
 الدعوى في كنفه كزمنه فمعه دعوى بالمال سره انها الدعوى عليه بالانزاع وهو انما
 نكاح له احدا فبما كان يتوجه فافضى سائر سبب الخلاف **قول** رحمه الله
 المدعى هو الذي سرك لولم يترك تحضره او الذي يدعى خلاف الظاهر او خلاف
 الاصل والمنكر من معا بركه اسما قبل الوصل فانه الزوج المعاصر في النكاح وان
 وادعت العاقبة فان الزوج هو الذي لا سرك وسكونه والمرأة تدعى الظاهر وهو
 العاقبة لسبب التسامح في نعم احتمال **قول** يريد تعريف المدعى
 العاقل الشري وما اختلف الفقهاء في ذلك على فريته وكما هو المصنف في
 كتابه وكذا انسخ حكم الدين في الشريعة فقال فيه المدعى هو الذي سرك لولم يترك
 كحضره وقبل هذا الذي يدعى خلاف الاصل او امر حيا وكيف عرفناه فانك
 في مقامه يظهر فائدة اختلافه بينا المصنف المرحوم الذي اسلا ففعل
 الدخول فقال الزوج اسما جميعا موخر لعدم اسلام احدهما على الآخر بل كان

على الشك

الاملا مات سعادته فان كان له ما على حاله وقالت الزوجه بل اسلمنا على التعاقب
 فعل التعاقب فعل المعرب الاول المدعى منها هو الزوجه لان الزوج لا يملك ترك
 انحصارها بها لطلب الفسخ اما الزوجه فانها لا تترك انحصارها به على المعرب الثاني
 الزوج هو المدعى لانه يدعى خلاف الظاهر لان لعاريك اسلاهما بعد الطهارة تعاقب
 قبل لعدم قول الزوج الزوجه فيه احتمال من على المعربين **قول** مرمره رد صدق
 الودعي في الرد لا بد من المرحضه ان قلنا به **اقول** هذا جواب عن بعض رد على
 التعريف في الرد وادعيه فانه لعدم قوله الودعي في الرد مع انه مع كل واحد من التعريفين
 اما على الاول فلان انحصار الزوج في الرد يترك اذا تزك الودعي فالودعي هو المدعى في
 على التعريف الثاني فلان الودعي يدعى خلاف الاصل ويجوز لانه في كونه مدعيا بالفسخ
 قول المدعي هنا في الرد انما هو للخصه هوات الاستدلال في حمل كاحه لو لم يسمع
 لعدم قوله في الرد لا بد من استماع الناس منه ذلك صدق عظيم وكان لعدم
 قول المدعي هنا حرجا **قول** مرمره رد الودعي الاخر فلا اقرب الزايم بالجراب
اقول لو ادعى الانسان على غيره انه اقر له كذا يملك فعل يكون هذه دعوى
 صحتها كسظم تكاكم المدعي عليه بالجراب ام لا الاقرب عند المصنف الزايم بالجراب
 الجواب ووجه القرب ان المدعي عليه لو اقر صدق الاقرار منه بملك من كذا
 ونقص عليه باقراره الاول الثاني باقراره في مجلسي تكاكم **قول** مرمره رد الاقرب
 سماع الدعوى بالجراب كغيره من ادوية كما سماع اقراره والوجه **اقول** قال
 الشيخ في المبسوط فان ادعى عليه اقراره فاما ان قال له عند نرسا فليس
 او حتى لم يسمع دعواه لان دعواه لها جواب فربما كان مع ملا يكون تكاكم ان يفتي
 به عليه لانه يجوز قول البس الاقرار بالجراب نعم هل يعلم ان الدعوى بالجراب
 قلنا الفصل بينهما ان اذا اقر بالجراب لا قلنا بخبر الاقرار بهما مع عن اقراره
 فلهذا الرضا بالجراب به ليس ذلك مستلما لانه اذا اردت الدعوى عليه
 لغيرها لم يسمع فلهذا لم يسمع الاقرار به هذه الكلمة لم يكن صير كاح فاما ان
 كانت دعوى سماع الدعوى فيها وان كانت يجوز له الاقرب عند المصنف حجه
 دعوى بالجراب كاح عنده الاقرار بالجراب او سماع الدعوى بالوجه الجواب قلنا
 باصالة القول البس عن حجه ما يمنع من كراهتها وقول الشيخ مرمره رد احابا
 لم يسمع القضا على الجواب قلنا اذا احابا ثم كان اقراره مستقرا تكاكم كما يستقر
 في الاقرار بالجراب ابتداء **قول** مرمره رد هل يشترط تكاكم اشكال **اقول** وجه
 الاشكال من حيث ان الاصل عدم الاقرار ومن عظم وجوب تكاكم بهما الما بين

وان كان

وان حكم بينهما ان يزل منه في ذلك فانرا من وجوبه بين المسامح بصورته الحكم وعدمه
 ومن بعده فثبت سماع الدعوى والاحفال الاجر قولكم الذين صاحب الشرايع فانه
 قال في الشرايع ولا بد من ايراد الدعوى بصيغة تكاكم فلو قال اظن واقولم الس قال
 وكان لبعض من عايناه سمعها مع التمه وكلف المنكر وهو بعد عن سماع الدعوى
قول مرمره رد اذا تمت الدعوى بالاقراب ان تكاكم الاستدلال يطلب الجواب
 من مكالمة تكاكم الا بعد سوال المدعي ذلك لانه من لا يثبت على المطالب **اقول**
 ان هذا القول من ذهب الشيخ في المبسوط او الاكام مرجح خلافه فانه قال في المبسوط كل من
 تكلمت الدعوى لان الجواب عن المدعي فليس تكاكم المطالب به من غير ما لا يثبت
 كنه وهو الصحيح عندنا وقال قوم لم يثبت بين عزمه الا المدعي لان شاهد
 يدل عليه لان الاثبات لا يثبت حجه التكاكم المدعي عليه ننصرف من غير جواب
 قال وهو لا يرى ان الصاد الاقرب عند الاول لما ذكره من انه من المدعي فيوقف
 في الظاهر على مسامحة ومطالبة تكاكم سماعه عن صاحب الحق لا يثبت فيها **قول**
قول مرمره رد اذا حلف المنكر سقطت الدعوى لا يحمل المدعي على المطالبة الى
 قوله ولا يسمع دعواه لان المدعي قبل الحكم بالمدعي الا ان يشترط استحالة سقوطه من
 باليمين وقبل سماع مع النيات **اقول** يعني يعني ان المدعي اذا سال اخلاف خصمه
 المنكر على لفظ ادعاء حلف سقطت الدعوى ولم يكن المدعي بعد ذلك معادوه
 الدعوى والاعاد والدعوى لم يسمعها الحكم ولما قام منه بدعواه لم يسمع المدعي ذهب
 الى ذلك المصنف وهو احد قائل الشيخ حكاه في النهاية وخلافه ومنه من لم يسمع
 وقول اجماعه كنهه لرواه عبد الله بن ابي يعقوب الصحيح عن الصادق عليه السلام قال
 او امره عن صاحب الحق سمعت المنكر كلفا سقطت بخلاف انه لا حرج له بذكر ذهب
 اليه من كنه المدعي لا دعوى فقلت لرواه كانت له سماعه قال في حق وان اقام بعد ما
 استخلف بالمدعي حين سماعه فان كان التيمم قد انطقت كل ما ادعاء قبله
 مما قد سئل عليه قال رسول الله عليه السلام من حلف كلف فصدق ومن صام حكمه
 فان خطبه وهت التيمم بدعوى المدعي ولا دعوى له وقال المصنف مرمره رد اجماع الشيخ
 في المطالب واجه حجة الشيخ منه لان يكون المدعي قد يشترط التكاكم عليه ان
 لمحا عنه كانه عليه امره حجه في سقوط دعواه قال الشيخ في ذلك لم يسمع
 منه من بعد وان لم يشترط سمعت على ما ذكرناه وقال الشيخ في موضع آخر من المبسوط
 ان كان قد اقام المدعي حجه غيره وقول ذلك الغير الا لشهادته عليه ولم يسمع
 او تولى هو اقام المدعي ونحوه فان دعوى في نفسه انه فعل مسامحة عليه بينه

من كذا بالمسوط وان اى شاهد واحد وقال جسد حتى اى ما هو منه ومن قال
 على قول كالتقصير والنيكاح ومنهم من قال كس لا محالة قال وهو الاثر
 عندى لان الشاهد مع اليقين كذا لا سوال لانه مكلف لشيء فلهذا جسد
 وليس كذا في اليقين والقصاص لان الشاهد الواحد ليس بقدر هذا
 كجسد وكل موضع جسدك هذين فلا يزال في كس حتى يتبين عدلها
 او حرهما وكل موضع جسدك واحد كس واحد يقال للشهود ان
 بعد بلاس والاظهار والمصنف قال هذا القول ليس كذا جسد
 ولم يستند كما لم يستند بوجه العورة ولا يلزم من كون الشاهد الواحد
 مع القام اليقين كونه مطلقا وكذا لا يلزم من قدرته على اليقين وجودها وكذا
 انما هو حود اليقين بحسب ما شاهد لا قدره المدعى على التماس اليقين **قول**
 مرجعه ومن لم يسمع في اصلا لا يجوز مع لفظ احتماله انما سئل الاحتمال لانه
 سمى ليومها **قول** هذا القول هو قول الشيخ في المسوط فان قال فيه وان كان
 محسبا حلف والله الذي خلفى ويرى في ليل ساول بانته وحد النور فانه
 بعد النور لها فاذا قال خفي ويرى في نزال الالهام والاحتمال **قول**
 مرجعه وحلف الاخرى بالاثبات وقيل لموضع يد على اسم الله تعالى وقيل
 كس في وجه صورة اليقين وقيل بالما فان شرب فان امتنع بكل **قول**
 اذا اجبت اليقين على الاخرى حلف بالاثبات والعقولة واذا لم يعرف تكلم
 اشارة احضر عنده اثنان لقراءتها ولعرف ذلك منه بالاشارة كما يعرف
 القرية والجماعة والقول الاول الذى اشار به لقوله وقيل لموضع يد
 آخر هو قول الشيخ في النهاية فانه قال واذا اراد تكلم ان مكلف الاخرى حلف
 بالاثبات والاثبات الى اسم الله ثم يوضع يده على اسم الله في المصنف وقوله
 يده على الاثبات كما يعرف القرية والكناس وان لم يحضر المصنف كتب اسم
 الله ثم يوضع يده عليه الصاحبه والقول الثاني هو قول ابن حمزة فانه قال
 في كتاب الرسله واذا اراد تكلم على الاخرى اذا قرع عليه وضع يده
 على المصنف قرعته حكما وحلف بالاثبات الى اسم الله ثم قال وان كس
 اليقين على وجه ثم عليها وجه الما في شي وامر سره حاشا فان شرب
 حلف وان الى الزم به جعل الشيخ في النهاية كس اليقين والاثبات لها
 فقال وقد روى عن كس اليقين في وجه ثم نفس ذلك اللوح وكذا في
 المادوم ستره فان شرب كان خالفا وان امتنع من سره الزم حتى يتبين

ان

ابن اويس في ذلك الا انه قال الزم حتى بعد ولين على المدعى ثم قال ابن
 اويس يمكن حمل هذه الرواية قال على احرس لا يكون له كناية يعقوله
 ولا شارة يعقوله والاول على ما يكون له ذلك **قول** مرجعه له ولو ادعى
 اليقين لم يكلف عليه بل يصفى مع اسكانه ولو قال انا صبي لم يكلف بل يطرأ
 ثم لو ادعى الصبي المشرك انه استنبت الشرب بالاعلاج حلف والاجل ويجوز
 ان يجيب حلف ببيع المكلف **قول** لا اعتبار به بين الصبي فلما ادعى ان
 على غيره فذكر المدعى عليه انه حتى لم يبلغ قبل قوله لم يكلف فانه انما يصير له
 بالاعمال وقع اسرعه المذكرين في هذا الحديث فبعد تقدم انه يصير بالاثبات
 للشعر لكس على العاه فان كان قد انت قبل ان احد حال كس و
 الحشر اذ يولى او لطف وان امكن فلا حلف بالمدعى على الادعى
 انه صبي لم يبلغ وانما استل الشرب بالدافاة مكلف فان حلف لا ينبل اما
 انه مكلف فلانه ادعى امره كذا ولا يمكن افاة المسع عليه فكان لان مكلف
 واما انه ليس له امتنع فلان المسع له وهو اسر حال كس كونه قد
 بسع موجود في حقه ولم يدع عنه ذلك ما اليقين والامر هنا صعب قبله
 كمثل حسمه حتى يبلغ مكلف وجه هذا الاحتمال ان يبينه موقوف على بلوغه
 فلو حلف على نصرته من اعتبار مسرعه اعتبارا منه لانه اذا حلف مس
 صغره القضي لعدم اعتباره به وحد كس حتى مس بلوغه ثم مكلف قال
 الشيخ في المسوط ذكر بعضهم ان من سأل على حكم فيها بالكل وكذا يذكر قوله
 فيها اجمالا **ا** اذا اطلق صاحب الضابط ابي له وان الذي في يده
 غيره **ب** ادى انه عرض الزكوة الى سائر عيالاته الذي طالبه
ج حرصا او عليه ثم ادعى انه فقير عا حرم عليه قالوا في هذه
 الموضع التاب سأل مكلف فحق عليه سكره ولازم اليقين على الساق
 ولا على غيره وقال مرجعه عند باقي الكل ليس قوله بل امتنع لا عاب
 الذي وجب بعد اكراه وقدا سم وادعى عدم اسلامه على كس فلا
 حرم عليه قال كس فان لكل الزم حكمه وقال مرجعه وهذا ليس قوله
 لا يمين عليه لانه لو اسلم بعد اكراه لم يقطع حرمه عنه ثم قال مرجعه
 انما ستره اذا وقع غلام من المشركين في الاسر فجد قد اس نادى
 ان على نفسه حتى مات وان لم يبلغ فاعزل قوله فان حلف حكم ان لم يبلغ
 ويكون في الغنم وان نكل حكما سكره وانته مانع فيجعل في الشارة قال

بأنه

عندنا ان الذي يصدق به انما يصح عليه بالبرهان فلا يصح ان يكون له حكم اعتبارنا ان
 الاثبت بلغة الصفي فذلكم قال وما ذكره في هذا يدل على انه في امكان ذلك
 انزود في الدين في الشرائع فقال له ان الذي يصح في الامساع لا يثبت لخص من
 الفصل فغيره وروى الفصل الاثر ان لا الفصل الا في المدة **قول** رحمه الله واما المدعى
 فانما يختلف مع الزود المتكول على راي **قول** من جعل الموضع الذي يصدق به المالك
 اذ كل المدعى عليه عن التبرع عليه فانه يرد بحكم التبرع على المدعى فانما
 خلق من جهة عند المصنف ووجهه اجزى نعم ذكرهم ان نفي على المتكول المتكول
قول رحمه الله وروى المتكول التبرع ثم بد لها قبل الاختلاف قبل ليس في ذلك الا
 ترضى المدعى عليه وفيه اشكال ينشأ من ان ذلك سوي لا اسقاط **قول** الفصل
 المتكول هو قول التبرع رحمه الله فان قال في المبسوط في فصل حكم بالاشهاد
 فان اعتبار الاختلاف لم يأت فان اعتبار ان يسرد ما دل عليه كل من لم يكن له
 ذلك لان من يدعي التبرع عليه لم يكن له ان يسرد ما دل عليه بغيره انما كان اذا
 بد لها المدعى عليه لم يكن له ان يسرد ما دل عليه بغيره انما كان اذا
 في كمال المتكول فقال المدعى عليه ان كل من التبرع عن التبرع اسقط التبرع المحض
 فان قال المدعى عليه روى عن التبرع لا يخلط لم يكن له ذلك لان التبرع كان في
 حصة اسقطها او اسقط المصنف فصار حقا لغيره ولم يعد له ان التبرع لما
 كانت في حصة لم يكن له ان يخلط مع غيره فقال واذا استخلف لم يكن له
 الرجوع الا من استخلف واستحله المصنف ومنشأ الاستحالة من حيث ان
 اسقط حقه من التبرع فلا يعود له الا من يخلط حقه ومن حيث ان لا يعود له
 اسقاطا كما قال المصنف رحمه الله **قول** رحمه الله وادى على الملوك
 ما الاثر من مولاة سواء كانت المدعى بها او حصة الاثر من عند وجه التبرع
 عليه فان كل ردت التبرع على المدعى ردت المدعى في اسم العبد مع وجه العبد
 العتق **قول** قال الشيخ في المبسوط اذ ادعى على المالك من ذمة مطلق فان كان
 حقا يعلق منه كالتصاير غير فانما حكم بغيره العبد دون السيد فان اقره
 لرده عند المالك وعندنا لا الفصل اقره ولا يصح منه ما دام مملوكا وان عتق
 ذلك فاما ان انكره القول فانه ان كان حلف سخط المدعى وان لكل ردت
 التبرع على المدعى فيحكم بالحق وان كان حقا يعلق بالمال كما في الخطا
 ذلك فانما حكم بغير السيد فان اقره رده وانكره القول فانه ان حلف سخط
 المدعى وان لكل ردت التبرع على المدعى فيحكم بالحق وان اقره حلف سخط

فقال

فقال اذا ادعى على المالك ما لم يرد له ولا يرد في ذلك ادعى المالك كحاشية وانه
 المصنف الا في هذه الكتاب ثم قال الاثر من عند وجه التبرع عليه الى آخره ووجه
 القرب ان المدعى في كنفه على المالك ادعى على السيد العبد فان حلفه
 على ذلك فانه كانت حاشية تعلقت لرده وصدق السيد العبد وكانت حاشية
 على من استقامت وصدق العبد فان كان المال والاخرى لغيره ان السيد يقع
 به بعد العتق وان كان له صدقة ما حلفه انكره ردت عليه التبرع لما هو مقرر
 كل موضع او عتق التبرع من المدعى فانما انكره ردت عليه التبرع **قول** رحمه
 الله وروى في ذلك ولا يصح ما دعاه عليه قبل الاصل له السيد وحيث ان
 التبرع في حد **قول** ومن حيث ان هذا العتق من الادى فانه من حق المصنف
 يصح المدعى به ومع فيه من المدعى ووافقه كغيره في التبرع التبرع اذا انكره
 لعدم الادى على ذلك فانه ردت عليه **قول** رحمه الله وروى في شاهد فاعترض
 وبيع من المتكول كان له ما لم يرد من حاشية او قال اسقط السيد ومن
 المتكول الاثر من ان التبرع الى التبرع او التبرع مع شاهه قبل الاختلاف **قول**
 ذهب الشيخ الى ان يسرد الرجوع الى الشاهد واليه لا يصلح معارضته
قول رحمه الله وروى في ذلك شاهد واحد بيت ولا يرد قبل كسر حاشية
 او قوله من التبرع من التبرع ردت كذا ادعى الرضى الوصية للفقير وادام شاهد واحد
 فانكره لا يرد ومنه **قول** الفصل الحكم في قول التبرع رحمه الله فان قال في المبسوط انك
 تدارك مسائل لا يمكن من التبرع فيها اذ لا بد ان يكون رطل ولا يخلط في ما سببا
 فالمسألة ردت من فرض الحكم فانه يرد من رطل او يرد من شاهد ولعل ذلك فأنكر
 من عليه التبرع في بيع لينة فان خلف سخط حكم وان لم يخلط لم يكن ردت التبرع لا
 التبرع لا يمكن ان يخلط من المالكين والمالكين لا يمكن منهم حلف لانهم لا يقرن ثم قال
 بعضهم كمال المتكول بغيره من لا يرد من رطل وقال آخره من هو الصحيح عندكم انه
 كسوف حلف لانها لا يمكن فاما لينة التبرع مع ان الامام لا يخلط من التبرع
 حتى عتق مولى او مملوك يستقر في المدة اذا كانت رطل ما هو المالك رطل وادى
 على التبرع ان اقام ادعى ليس للفقير او المساكين وانكره ذلك فان القول فانه
 فان حلفوا سخط المدعى وان لم يكن من التبرع لان التبرع لان الرضى
 لان الرضى لا يجوز ان يخلط من غيره ولا يخلط المساكين لا يخلط ولا سببا منهم
 كسوف ما الذي يخلط قال قد حكم بالحق ولا يرد من رطل لان موضع حلفه ان اقره
 كسوف حلفه على الفقير او لغيره فان قال في هذا الذي يقره قال التبرع من التبرع

العلم كما خلف على عدم العلم بالفعل من مذهب من الاسماء او الامور وغير ذلك ومن كونه
 صامرا محمدا في المذهبين يعود العيان في المذهبين اليه **قول** مرمره ويكن
 مع الانكار كخلف على نفي الاحتقاف وان نفي المدعى على انك **قول** هذا
 اختلاف اشارة الى ذكر الشيخ في المبسوط حيث قال فيه فان كان الجواب لعدم اليقين
 ما عصبته شيئا فكيف خلف قال فيم خلف انك لا تسحق عندي شيئا كما لو كان
 الجواب منها الى معنى وقال فيم خلف ما عصب لانه لو لم يقدر ان يخلف كذلك ما
 اجاب كذلك فلهذا استعملناه على ما اجاب **قول** مرمره وهل يلزم باطنا
 استحالة **اقول** يريد النبي في الحديث ما القاصي ولو كان العاصي لعنفه من شدة
 مع كسر الشكاه اي مراده على ما بين وبينما خلف لعنفه لما لم يكن له خلف على عدم
 استحقاق الشفعة لسقاييل النبيين بالشفقة انها الامت مع التثيرة بل ان احكم عليه
 العاصي لها صرامة ذلك لانزالها ظاهرا قطعها وهل يلزم باطنا ضرا شكاله في شدة
 كون ذلك احكم استدلالا اجتهادا الذي قد يكون خطأ فلا يلحق الا في الظاهر
 ومن كون كضيق سعدت من اصحابها كما في الاحزاب عند المصنف القليل
 وهو ان المحكوم عليه ان كان مقلدا لعنفه ظاهرا او باطنا لان فرض تقدير
 الجرم قد اقامه وحكم عليه الجرم بذلك فان كان مجتهدا لم يسهل عليه باطنا
 لان فرض الاجتهاد مداد المخطا ما حكم به العاصي ولا به المجتهد في هذه المعنى
 كلام فقال وللقضي عليه بحكم حرمة عنده او كرم حلال عليه او الحان من اصل
 الاجتهاد ان يمنع من سدهم العاصي عليه ولا عصبه على نفسه ولا يحرم اصل
 له لا يحل ما حرم الله عليه بان قصد من سجدته ان في نفس الامر لا يتبرحكم الذك
 امر اجتهاد النبي طاعة فهو مثل قول المصنف وان قصد مع ذلك ان كان
 ليس من سدهم بمحض التمسك من اصحاب ما حكم به العاصي ظاهرا ايضا كان ذلك
 محققا لذكر المصنف وهو في موضع المتع **قول** مرمره ولو قال المدعي لرب
 شهدي بطلت الدعوى والازد عدم بطلان الدعوى **اقول** لان كذا في الحديث
 ان من كذب المدعى والعدم لا يستلزم تخلفه من ذلك انه لو ادعى شيئا
 منسلفه وكان في موضع سقرية عن غيره هاد شهيد ان هذه اما ان جهر
 عقدا ليس فانه قال المدعي جسد كذا بلسان شاهدان في شهدا فان كان صادقا
 لانها اجزا كضربة العقد وهو غير مطابق ولا يلزم من ذلك كونه في دعواه
قول مرمره ولو قال خلفه على انه ما خلف بمسح على استحالة **اقول**
 وجه الاشكال من حيث انه لو عرفت انه حلو سقطت عنه المدعى فكانت احوال

ومن ان مع هذا الباب فوري الى السلب لا اليك ان نقول الاخر انه اخلق على انه
 اخلق فخلق انما خلق باه ما خلقه هكذا او ربما سمع الدعوى كما ذكره المصنف
 في المرساة ان لا اذ لا اذ لرب اسماء الشاير دون الشاير كالا او دون اسماء الشاير
 دون ما بعدها **قول** مرمره ولو كان له مدعى عند محكم ولكن الوصل اليه
 في الاخرى جواز الاحد من دون اذن محكم **اقول** يريد ولو كان له مدعى غيره من غيره
 المدعون ولو كان لصاحب الدين من لك مدعى فمكتسرا فانها عند محكم والاثبات حقه
 عنده فله لصاحب الدين الاستقلال ما جد من نال المدعي من غير اذن محكم
 الا من دفعه وغيره فليس من مرمره على جواز الاحد والازد عند المصنف ذلك
 وجه القرب ان يمد المدعى من دفع محكم بعد كل صاحبه بذلك القدر من ماله
 فكان لصاحبه معارضة مدعى لعم الا ان المدعي عليه ليقول قلنا نحن اعتد على محكم
 فاعيدوا عليه على ما عندكم **قول** مرمره ولو كان المال دهره على جواز الاحد
 خلاف اقرب الكراهة **اقول** لو كان ماله المدعي ودفعه عند صاحب الدين فله
 لانه يستوفى ماله من الدهره مع الشيخ من ذلك لقرره عليه السلام اذا امان الى من
 استملكه لا يحسن من حاصل والاخر يستند المصنف بجواز كل كراهة وجه
 القرب ما قدمناه من عدم الامار الدال على الجرم وكفى النبي على كراهية جميعا
 الدليل **قول** مرمره انما انما في الاشكال اقرب الثبوت ان كان المدعي الزوجه
اقول من الاشكال ان كلام امر اصحابنا يدل على عدم ثبوت النكاح بالهد
 واليمين فان الشيخ قال في النهاية اذا شهد لصاحب الدين شاهد واحد فقلت
 شهاده وحلف مع ذلك فتقول له ذلك في الدين حاصره وقال في الخلاص حكم بالهد
 والشرف في الاصول وقال في المبسوط كونه لقضا بالهد مع مدعى المدعي في مال
 حالا كالعرض والعقب والدين ونفاه او امر مال الكفاية او القصور منه الى
 كعقد العايدات كالبيع والعرض والصلح والاجارة والقرض والمساواة
 والهدية والرصد والتمسك الى روض المال كالحق والعد كالحق وعد حبس المال
 كصل ولده ويعد غيره او اياه او قطع يده من الشاهد وما لا يكون مالا ولا
 القصور ويعد المال لامت بالشاهد واليمين كالمكافاة الى اخره لصرها على ان
 النكاح لا يثبت بالهد واليمين وقال سلاطون ذلك في الاموال وما حرم مرمرها
 محررها دون الحدود وقال ابو الصقل بعدم شهاده الواهية ودين المدعي في
 الدين حاصره مقام الشهادة كالحكمه كل ذلك يعطى عدم ثبوت النكاح بالهد
 واليمين ومن ان عقد معارضة على مال والازد عند المصنف ان كان المدعي للنكاح

المشهد بالشاهد والبيوت لانها تدعى بالسترة المال واقول ينبغي ان تعدد تلك القدر
 كالرؤية بعد الدخول او التسمية **قول** مرجعنا والاقرب ان يحكم بتم بالشاهد
 والبيوت لاما حدوها والعايدة العزم مع الرجوع **اقول** اذا شهدنا ان شهدنا
 بخلف عدلنا كما هو يكون نحن عدلنا كما هو يكون المدعي خاصة ويكون ان شهد
 معصا لا انشغال البيوت من حيث المدعي عليه المدعي ويكون نحن مدعي
 مشهده الشاهد وسمن المدعي الاقرب عند المصنف اشارة لانفاق الاكثر على
 عليه السلام قصي بالشاهد والبيوت عزم المصنف وان قلنا سمن المدعي
 عند مشهده الشاهد لم يعزم ان شهدنا **قول** مرجعنا ولو مات قبل النكول
 فلو انه ان كلف دفع وجوب عايدة الشهادة اشكال **اقول** لو اقام المدعي غيره
 مشاهدا واحدا عدلا وادرك ان خلف دفع وجوب عايدة الشهادة اشكال
 لو اقام المدعي غيره مشاهدا واحدا عدلا وادرك ان كلف معذرات قبل
 وقيل النكول كان لو اريد ان يحلف لانه من مستحسنة فاسئل المير بكونه
 استحقاق لكن هل كماله الشهادة فيها اشكال نشا من ان الوارث مع
 وليس للدين كلف الاستعداد فاما الشهادة بما ادعاه ولم يكن له خلف فليكن
 الشهادة ومن حيث ان الوارث فام مقام المورث وقد اقر بها مورثه
 كما لو اقامها هو لا يلزمه اقامتها مرة اخرى **قول** مرجعنا ولا يحاسب
 المورث عليه في عايدة لانه يكتفي بالاشكال **اقول** اذا مات واحد ترك ورثة
 بعضهم طفل قتل الطفل مورث بحضوره عند اقام البيت مشاهدا واحدا عدلا
 بدين على غيره محلف الكامل استوزن نصيبه ولا يلزم المدعي عليه ان يدفع
 نصيب المورث عليه لعدم سورة لو هو المير حين بلوغه فان حلف به في نصيبه
 هل لو ان الطفل بطار المدعي عليه بكتفي في اشكال نشا من انه كان له شهادة
 الشاهد به ومن تركه فلم يكتفي اولى المصنف بالطفل ومن عدم يثبت
 المدعي عليه الا بيمينه فلو لم يثبت بالطفل لكان الزمان لم يسببه **قول** مرجعنا
 ولو رجع الجميع فممنه وفي كيفية القدر اشكال لا احتمال ان نصيب مشاهدا الا
 حصاه المصنف وشهود الرضا النصفاة ورجع جميع عليهم بالسورة **اقول** قد
 نعم وجه الاشكال في ذلك **قول** مرجعنا ولو رجع قبل المصنف ولكن بعد
 الحكم والاستعانة او بعد الحكم قبل الاستعانة فالاصح عدم النقص لعدم الشهادة
 فيها مشهده وان للشهر عليه **قول** مع عند المصنف ان الشهادة اذ رجعا
 او رجع لبعضهم بعد الحكم مع ان العايدة الشهادة فان لا يفسد حكم ويرجع للشهر
 عليه

عليه على من يرجع بعد ما المصنف عليه شهاده وهو اختيار الشيخ في المبسوط والخلاف
 واختاره ابن ادريس حتى قال لما ذكر الشيخ في القاية فانه قال فيها العلم بالشهادة ما له
 يكون الشيء قايما لعسافات كان قايما لعينه رد على صاحبه لم يسرا سينا وهو اختيار
 ابن السراج واهن حمزة **قول** مرجعنا ولو شهد المير من العدد المدعي له فلو رجعنا
 في المال ضمن بلسه وتحمل عدم الثمان الا ان يكون مرجعا الى شهاده الثالث فله
 يكون على الثالث سمن مرجعه الاحالة السرا الا ان يكون الثالث مرجعا بان
 شهدنا اثنا من الواحد وشهدنا سمن مع هذا الثالث لا يخرج حكم المشهود
 له بالسلام سبب كثرة الشهادة فانه لعزم عند مرجعه فطعا لان الحق لولا لما
 بهت فكان عليه بعد ما المصنف شهاده **قول** مرجعنا ولا يحتمل ان يرجع
 عن الشهادة عزاد على اسمن لم يكن عليه سمن **اقول** هذا متى على ما تقدم
 من مرجع الثالث وقد اشرنا الى الرجوع به **قول** مرجعنا ولو ظهر فسق
 الشاهدين فقد قطع او مثل المدعي ولو كانت الشهادة بحال يستبعدت ابعين
 ان كانت مائة وخمسون المشهود له كانت فاعذ ولو كان معصرا النظر وقيل
 بعض الحكماء ويرجع على المحكم له اذا ليس **اقول** هذا القول الثالث له
 هو قول الشيخ في المبسوط فانه قال فيه فاما ان حكم بالمال نظر فان كان غير المال
 فافيه اسره عا وان كانت بالغة فان كان المشهود له وهو العا نصيبا
 عزم ذلك وان كان معصرا ضمن الامام حتى اذا ليس مرجع الامام عليه **قول**
 مرجعنا اما لو كان حقا سمن لم يحكم والا قرب في صد الصدق والفاصل حكم
 بخلاف القطع في السرة **اقول** قد بعد الجدل في ذلك **قول** مرجعنا
 لو اعترف بحكم كخطبه في حكم فان كان بعد اعترافهم في ماله ان كان قبله
 استبعدت العايدة ان كانت تامة على اشكال **اقول** وجه الاشكال ان
 مرجعه مما حكم به ووجهه انه حكم بالخطبة في حكم الا ازال على الغير فلا بعد ومن
 ان حكم شهاده فدل ان الغير متحقق لغير العايدة فيكون حكمه ما ضا ويرجع
 ذلك الى انصاف العلم في صديق الناس **قول** مرجعنا ولو سمن حكم شهاده
 الفرج ثم يرجع فان كان له مشاهدا الاصل في الرجوع والا قرب عدم الفرج
 ولو صدقه او جعل حاله ضمن او وجه العريبان الثمان انما يكون مع فوات
 الحق الثالث سلسبب شهاده بابعنا مرجعه وهذا لا خلاف بعد ذلك
 الاصل المقتضى شهاده اثبات حكم ولا ان يقول شهاده الفرج مشروط
 بعد الاصل وهذا الشرط سيف فلا حكم له في الفرج كما حكم لهما دعه

اذ هو كالحق في هذه الصورة ويكنى صحتها لانه اعترف بعمل المال فيها بالحد
 وفي سبب ذلك صانعها لما تلفها **قول** مرجعه ولو رجعا معا عن الشهادتين
 على احدى الاصلين احتقن الحاقهما مرجع شاهدي الاصل ورجعه اصد **قول** وجه
 الاختلاف الاول ان نحن سلبنا شهادتهما وقدرنا رجعا كلاهما فكان كما لو رجع
 شاهد الاصل فغيرهان صحيح ومن ان شاهديهما على كل واحد منهما مقام شهادته
 ذلك اواحد وقدر رجعا عن الشهادتين على احدى احوالها صحتان كما لو رجع شاهد الاصل
 وحده فبكون عليهما النصف **قول** مرجعه ولو رجع اصد عن الشهادتين على احد
 الاصلين والاخر عن الشهادتين على الاخر فمتا النصف ولو رجع اصد عن الشهادتين على احد
 الاصلين احتقن الصبي النصف **قول** هذا الاختلاف ممكن ما عدم من ان مرجع
 اصد عن الشهادتين على احدى الاصلين والاخر عن الشهادتين على الاخر فمتا النصف ولو
 مرجع اصد عن الشهادتين على احدى الاصلين والاخر عن الشهادتين على الاخر فمتا النصف
 وقد بعد صحت النصف في ذلك لكونه مانع من ذلك او يلزم من ذلك مساو اصد
 اصد عن الشهادتين على احدى مرجعها جميعا عن الشهادتين على اصد **قول** وجه
 لو رجع الشهادتين بعد حكم شهادتهما اقام المدعي شاهدين غيرهما فحق الضمان
 اشكال **اقول** وجه الاشكال من حيث ان شهادتهما سبقت لعل المال
 المدعي عليه وقد اعترف بالكدب فيه ورجوعهما غير مقبول من حرم المشهود عليه فكان
 عليهما الضمان ومن وجوه من شهد للمدعي بذلك غيرهما **اقول** وكذا لو شهد
 الزوجان مرجعا بعد حكم ثم حضر شاهد الاصل فشهد فله من شاهد من شاهد الزوج
 اشكال **اقول** حكم هذه المسألة حكم التخييلها وجه الاشكال فيها ما ذكره ذلك
 واعلم ان المصنف افق قبل ذلك في هذا الكتاب بان شاهد الزوج لو شهد ثم
 مرجع وكذا لو الاصل في الزوج فان شاهد الزوج لا يصح على الاقرب **قول** مرجعه ولو
 كذا حكم الموقوف بعد ان حكم شهادتهما في الشهادة عند الاقرب انها لا تصح
 ونقص حكم حكم حاشا لاشكال **اقول** وجه القرب انهما قد شهدا معا عند حكم
 قد رجعا عنهما فزوال العزل غير ماض عليهما فزوال العزل غير ماض فلهذا
 غير حصول اما الصبي فله مقبول الاصل له الزم الا انه قد تم هذا الباب
 نظرا لغير العظم على الحكم بعد عدم احدى الاصلين وتخصيص الحكم مدعي عليه
 المصدرة لغيره وسرجه ان اعترف بفعل المال او ادعى المسقط فلا يفسد مرجعه
 ووجه ذلك ان يقال ان كان المدعي عليه قد اعترف بحكم بانه تفعل عنه المال
 لشهادته الشهادتين لم يكن له مرجع على الموقوف لا عن نفسه باستا والامانة في ذلك
 اعني

اعني ان الشهادتين وان انكر واقر عليه لعل المال لرجوعه فادى بحكم انه انما العلم
 لشهادته الشهادتين وانكر ذلك هذا ان كان عليه الضمان **قول** مرجعه ولو رجعا
 احكام شاهدين انهما شهدا عند الاقرب انها بصحة **اقول** وجه القرب
 ان ذلك كوكي مرجع الشاهد بن لسرت كونهما شهدا الشهادتين الشهادتين عليهما
 فيكون الحكم للشهادتين عند كونهما الشهادتين وهو غير صحيح سوى في المرجع
قول مرجعه ولو كونهما تفعل عن ليل لم يفت الى يدهما والاخر سبب انهما الصبي
اقول وجه القرب من كونهما شهدا تفعل الحكم اما قد حكم بحكم في الحكم
 الاصل المرئى في حكم المرجع لعدم صياحه كدس الحكم **قول** مرجعه ولو شهد الا
 لوصية ابيه او لغيره ثم رجعا عن الشهادتين الاخرى للركن او الوارث ان احدهما اصد
 منهما او اسعدهما لهما ان لم ياحدهما الوكيل او الرضى **اقول** يريد اذا شهدا
 هذان لرجل لئلا يثبت ان شهدا لهما فلهما الرضى او لغيره فلهما ما وكل في كل رجل
 الرضى او الوكيل بالبنفاق في الاجرة ثم رجعا الشهادتين عن شهادتهما في ذلك الوكالة
 او التهمة فاما ان يكون لعدا ان استوفى الوكيل او الرضى الاخر المسقط له او لغيره
 استحقاق والاخر وقيل سببا ما فان كان الاول مرجع الموكل او الوارث على الشهادتين
 هذين معا وما وهو ظاهر وان ذلك اشد من فقره فمتا الاخر الى الشهادتين احدهما
 اي الوكيل باه الرضى من الرضى من الوارث والموكل من كان الباقي الى رجعا بعد
 استحقاق الوكيل او الرضى الاخر وقيل ان ما ضاعا عن الشاهدان الموكل او الرضى
 الى ذلك اشد من فقره استحقاق الوكيل او الرضى لهما اي من الشهادتين لهما
 اي الوكيل او الرضى ان لم ياحدهما اصد **اقول** وجه القرب ان الرضى او الوكيل
 للموكل او الوارث بالاحد اشكال **اقول** وجه هذا الاشكال من حيث ان الشهادتين
 هذين لهما اصل في الضمان لاستقرار الضمان عليهما وذلك لانه مرجع على الموكل
 والوارث مرجعا على الشاهد بن ولو رجعا على الشاهد بن لم مرجعا على الموكل
 والوارث مرجعا على الشاهد بن ولو رجعا على الشاهد بن لم مرجعا على الموكل ولا
 على الوارث فكان الضمان مستقرا عليهما ومن حيث ان نحن من شهادتهما
 على الموكل تركه الرضى ورجعهما لا يوجب سقوط حق المشهود لهما بعد حكم ذلك
 له الرجوع على الموكل وتركه الرضى واقل نوعي النصف مرجعه اصد للموكل
 والرضى الرجوع على الوارث والموكل في مرجعهما على الشاهد بن اشكال لانه
 المشهود ذلك لانه الرجوع عن الشهادتين ليس المراد به قبل حكم شهادتهما لانه
 على هذا القدر لا حكم ولا مرجع على اصدش لعدم الاتفاق وان المراد بذلك

اذا كان بعد حكم وحده يكون الوكيل والوصي قد تمسقا الاخر بعلمها ولا تسقط
 مرجع الشاهدين بعد حكم بل الشهود لمرأى الشهود عليه حكمه ورجوع الشهود عليه
 على ان الشاهدين واما وجه الاشكال في الرجوع على الشاهدين فظاهر من حيث
 انها سبب التعلق بغير علمها بالحق فذلك من الوكيل والوصي الرجوع عليها باجره
 ومن حيث ان الشاهدين انما يعرفان ما علموا من الشهود عليه ولا يرون الا ان لم يعلم
 فلم يكن على الشاهدين مرجع شيء **قول** مرجع الرجوع العرفان بعد حكم عرفنا
 ما شهد به الشاهدان وفي بعضها الجمع او النصف **نظر** **قول** وجه النظر من
 حيث ان نحن لم نسل الشهود عليه فلهذا الشاهدان انما شهدا على شخص
 لا يعرفان ذكر العرفان انه المسمى بالاسم العرفان والزم احكام الشهود من ذلك الاسم
 بواسطتها وقد عرفنا بانها في النسب كان ضمان جميع علمها ومن ان نحن انما
 نسل الجمع الشهادة اذ العرفان لم تشهدا عليه بل شهدا لوجود النسب
 لولا انهما في الشاهدين لم يسل عليهما لجره النسب فذلك الشاهدان لولا
 بسبب شهادتهما العرفان لم نعلم شيئا وكان الجمع ساقى الاطلاق فلم يلزم
 العرفان اكثر من النصف **قول** مرجع الرجوع اذ اراد الشاهدان شهادة البعض
 قبل الحكم بين يدي حكم احتل برؤيتها اذ اما الاولى فللمرجع فللمرجع واما
 الثانية فللعدم للسلطان فشهدا ما لم نعلم بل في صاه وخصوف او سبغوكا
 وكذا لو شهدا ما لم نعلم فقال معاد فمجلس الرد **قول** كان معوان لنقل اذا البص
 في شهادة او اراد قبل الحكم لان قوله اما الاولى فللمرجع اما الثاني او شهد عقدا ولم
 بعض من شهود يكون قد مرجع من بعض ما شهد به واما ان شهدوا ان يكون قد مراد
 فلهذا السبب وقوله وكذا لو شهدا له ما لم نعلم فمجلسه محتمل بوجه لهذا الاحتمال ان
 شهدا وترى ان له ما لم نعلم فمجلسه محتمل بوجه لهذا الاحتمال ان
 كون ما مراد على محتمل مستقلا متى مرجع الشاهد قبل الحكم لرأى انه لم يسل
 مرجع الرجوع في الشهادة على الميت بعد اتيان نفق الزا وما بالجمع **نظر** **قول**
 وجه النظر ان نحن هل سبب جميع الشهادة واليمين او بالاشهاد واليمين انما كان
 استظهارا للاسكان مستقولا نحن لهما او اراد وقد سئل عن ذلك سبب
 موت الشهود عليه **قول** مرجع الرجوع ولو مرجع عن تاريخ البيع بانه شهدا ما
 لبيع مفسد سببه ثم قال بل مفسد ما حصل لغيره العيون لانه البيع السابق
 معاصر له حق فلا يسل فزنها في الملاحق وقد مرجع عن السابق وحشده
 لفضات الاخر من جهة الشهادة الاولى الى الدارة احتل ان لفضات المفسد

لان المرجع

لان المرجع في التاريخ ليس مرجعا عن الاصل هل هذا الاحتمال لو شهدا ما
 بالشهود من التاريخ والظاهر في من تاريخ تاريخ المرجع فلو مرجع الاخران فانه
 قلنا نحن الادلان العيون على تصرفهم الشهادة السابقة من الادلان للمدعي
 الاخران المتنازع وان قلنا بعد العرفان من الادلان للمدعي والاصران لهما
 وهكذا حكم باقي العقود اما الاخران فيسلك الاسكان القول بالاحتمال مع سبب
 للمراجع ولهذا الوجه هذا حدها بالاقرار مفسد سنة والاخر مفسد سنة
 ولم يسلو شهدا حدها بالبيع مفسد سنة والاخر مفسد سنة لا في الادلان
 دون الثاني فلو مرجع تاريخ الاقرار بالبيع فمنا المتنازع خاصة دون
 العيون مع اصالة ما في الحق لادان **قول** يريد ان يوضح فلهذا السبب
 شهدا وتكرار المدعي عليه فان المدعي بذلك يشاهد من عند حكم حكم حكم
 له وسلم انه الملك الذي مرجع الشاهدان عن تاريخ شهدا لهما لهما
 لا يتبع بان فلا يسل منه الملك من شهادتهما اصل فلهذا السبب
 الشهادة عليه فلهذا العيون لان العقد الواقع في التاريخ الاخر العيون لهما
 ذلك مرجع عاين الشهادة الاولى فلهذا السبب فلهذا السبب فلهذا السبب
 ولما شهدا من تاريخ مرجع عاين الشهادة فلهذا السبب فلهذا السبب
 الى ضمان العيون اجرة تلك العيون من جهة شهدا لهما الاولى حكم حكم حكم
 حين مرجعها وبمجلسه من تاريخ الاخر المتنازع خاصة دون العيون لما ذكره
 من ان الشاهدين لم يسلوا عن اصل البيع وانما مرجع تاريخ وقعه فقل
 نحن الاحتمال ان الشاهدان لسلنا لهما اخره ملك العيون من تاريخ البيع الاول
 الى تاريخ البيع الاخر ثم ان المصنف في على الاحتمال لغيرها آخر وهو انه لو ادعى
 اخر من ملك العيون من ذلك التاريخ من شهوده لهما ملك الشاهدان
 فان الشاهدان الاولين ليعتد لهما الشهود في التاريخ العيون فلهذا السبب
 لا شهدا لهما سبق الشرائع سنة الحاشية منه بالشهود من شهوده
 على يد الشرائع من تاريخ من شهدا لهما من تاريخ الشهود المرجع عنها
 وضمناك للمدعي ان تاريخ البيع من تاريخ العقد الاول الى تاريخ شراء الثاني
 وللثاني الاخر من حين تاريخ شراء الثاني تاريخ مرجعها ثم خضع لغيرها
 وانه لو مرجع الشاهدان الاخران عن شهدا لهما الشهود الاخران قلنا
 بان الشاهدان الاولين على تقدير عدم شهادة الشاهد الاخرين لهما
 العيون للمدعي فلهذا ضمان العيون للشري الثاني ولضمان الشاهدان الاخران

واحد على شدة الشك في
 جزء من سنة
 بغيره من تاريخ
 تاريخ تاريخ تاريخ

صدق في الاشارة من اختصاص الرجم بالنقض محكي الحكم **قوله** رجمه ولو شهد
 لبعض بالطاوع سكت لانها كس على جرد الرضا واصلها انما هو في تعليمها
 وقيل كذا الشهادة لعابر العقدين وهو اوجه **اقول** انه كذا الرجل لان اشهادها بكنة
 في حق الرجل على الرضا هو قول الشيخ في المبسوط وابن كجد وابن ادریس وابن جریر
 والقول الآخر انه لا حد عليه هو قول الشيخ في مختلن والمصنف رحمه الله صل لا نرم
 هذه القول وهو صدق الشهود فان ادالم بس ثبوتهم صلي صلي صلي فيها دسم
 سعيهم حد العتد وهذا القول الآخر هو اوجه عند المصنف استدل
 عليه بالخلاف بان الرضا يحد الاكثر مما سرك بعد الطاوع كذا ان الرضا في حد
 الرضا بالاحزاب كما لم يسم في الناسه وان العا على مطلق الرضا فكذا في الاشارة
 للمعابر **قوله** رجمه ولو شهد سكت ما سركه وعليه محكي بعضه في هذا شأن
 ان عليه بمصا اسود نقول بقولنا **قوله** وحيان نظرت كون الشهادة على الرضا
 قد كملت ومن ان الرضا حال ما كان عليه محكي بعضه يعاير به حال ما كان عليه
 محكي اسود فيكون الشهاد على غلظت سعايرين **قوله** رجمه انما ان
 امعاهم على كسور الله ناسه وبعث الى قوله ولو توفوا في كسور لم اجعروا في مجلس
 احكام على الاقامة والا اترى حد للمعبر **اقول** وجه القربيل اجتماعهم على
 كسور شرط في ثبوت الحد على الشهادة عليه لم يحل نكاحا منع كذا في المعبر وفي
قوله رجمه انما انما بكل شهود الرضا حدة اولئك الوكلاء يعاير به صرحت كما
 لفتاق ولو كان مستورين ولم يمت عند الشهادة لا تشبه فلا حد عليه ولا لاس الرضا
 وكجمل الحدود كان سر الشهادة لخص طاهر كالحق والقسط انما هو لا ينفك
 لعن كحق فان عجز الظاهر حق عن الشهادة فلم يقع منه نفي **اقول** ير المصنف
 ان ادلم بكل شهادة الاثر له بان كان اقل حدوا للمعبر كذا ان كان الرجم
 وردت شهاده منهم كالفاسق فانهم كحدون للمعبر لسرت المصنف وهو القدر
 وعدم ما يقطع عنهم الا سقط لكسور على ما هو الشهادة المعول لم يحسن كمال
 القليل وهو ان مرد الشهادة ان كان لعن طاهر كالحق والقسط الظاهر جدد
 للمعبر لما قلناه وان كان لعن حق مثل ان رد شهاده بعض لعن خفي
 عن السارق فلم بكل الشهان فلا حد عليهم لما ذكره المصنف من ان عجز الظاهر حق
 عن الشهادة فلم يكون قد صدر من السارق طاهر طاهر وقد ان المصنف الشهادة عند
 احكام مع باقي العدد الذي طاهر العا **قوله** رجمه وفي كساف بالترقيع
 جمله بالحرر الشكالي **اقول** يريد ان الذي اذا عقد على المسيرة فان العقد بكنة

كذلك

باطلا فان اوضحها ما لما بالحرر قبل ان يسمع جمله بالحرر هل يكون حكم الرضا اذا
 كان جاهلا بحكم ذلك عليه فير اشكال في ان كونه مشبهه بسخط عنه كذا
 كيزه ومن ساسا دجلة الى قصره من ان الاسلام مع انذاره على مباشرة المسلة
 وهو ساسب العقوبة **قوله** رجمه الرضا يامره انية على كذا **اقول** على الشيخ
 ابو جعفر رجمه من كس على الرضا بالمرأى امرأة الاب بعه ابن الرجم و
 ابو الصلاح ذكر ان من حد على المرأة ما حد على الحرة عليه **قوله** رجمه
 انه قيل وكان محصنا جلد ثم سبهم وان كان كذا عجز محصن جلد ثم قيل **اقول** هذا
 القول انما هو الى قول ابن ادریس **قوله** رجمه انما انما كذا جلد ما لم يرمج و
 هو حد المحصن الى الشين والشمس وصل استبان كذا لك وهو في **المر**
 قسم الشيخ في اقسام الرضا من المحصنين الى الشين والشمس فانه يجب اجملا ثم
 الرجم على الشين واقصر بالرمج على الشين وقال ابن ابي عمير هذا محصن
 المدا انما الرضا المرح ولم الفصل اذا طلق المراضى رجمه وجوب جلد الرجم على المحصن
 غير فصل وكذا المقيده والصدق واجبه كجند سلا رفاة المصنف ووجه
 افقرو ان يقال ما الرجم فلا خلاف فيه انما اختلاف في حدان بين الاول والمحصن
 ويحد عليه عزم قوله الرضا الرضا في جلد وكل واحد منهما ما به جلد ولان
 عليه المدا جلد سره رجم خميس و رجمها رجم جمل قيل له المحصن حد من قال
 عليه الم حد فها ككتاب الله رجمها سر رسول الله صلى الله عليه وآله لما
 رده محمد بن مسلم في اصبه من الباق على الدام في المحصن والمحصن جلد ما لم يرمج
قوله رجمه رجمه واختلف في حد المحصن هل هو من الملك لم يدخل في رجمه
 المحصن سر اهلك ادلا **اقول** افضل الادله هو قول الشيخ في النهاية فان جعل
 الملك الذي الملك لم يدخل او حب عليه جلد ما به لعن سره وشره
 ان كان رجمه والقول انما هو قوله في كذا في المبسوط واختلف في اشارة ابن
 ادریس واهل المصنف في الخلف قول الشيخ في النهاية **قوله** رجمه رجمه في رجمه
 مجوز بكون بينهما ساد العصر **اقول** من جلد شر بعد الاحصان الذي كسب
 مع الرجم ان يكون متكا من الفرج المولد له بان يكون حاضرا او بعد ان يملكه
 ان بعد عليه ورمح وروى الشيخ من علي بن ابراهيم عن ابيه عن عبد الرحمن بن
 حماد عن عمر بن سرمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام احرم عن العا بكنة
 العا رجمه اذا كان متكا رجمه وهو غائب عنها فقال لا يرمج الغائب
 عن اهل ولا الملك الذي لم يمت بالهله ولا صاحب شعر قلت في رجمه

لا يكون محصنا قال اذا نكحوا فطر فليس لمحصن الى هذه الرواية انما المصنف رحمه الله
 يقول من روى انه مجهول يكون منهما ما قبله المصنف لان على الاصح وسادس على ان
 المحصن من كان له زوج مملوك بالحق لا يملك له ان يملك نفسه عليه ويرى في الروايات المتقدمة
 عن اهل البيت عليهم السلام فيمنع ذلك **قول** رحمه الله من سبق للامام اذا استوفى
 حد او شعر الناس وبارك ما لم يصر به يجب جسد طاعة لعلها الواجد وسيل غيره
 وقبل ثلاثة **اقول** لكلاف لهما في موضعين احدهما في عدم من كلف لهما كنفه
 قوله لم يصر به لهما في موضعين فقال الشيخ في اختلاف اهل من كنفه عشرة و
 حكاه عن يحيى بن البرقي عن ابي شعيب عن ابن عباس انه واحد ثم قال
 وروى ذلك ايضا احمد بن حنبل عن علي بن ابي طالب ثم قال ولو قلنا باحدنا لزم ذلك
 قوله قال ابن ابي شيبة انه لا يملك لهما ان احصا لهما لغيره هو واجب او سيجب
 قال ابن ابي شيبة في وجوب احصائه المصنف وقال الشيخ في النهاية انه مستحب وانما
 في الاصحيب الاحصاء **قول** رحمه الله ثم كنفه كان سراجا جديرا وقيل على حاله
 الزنا **اقول** الحق اشارة الى قول الشيخ في النهاية فان قال في الرجل كنفه
 قائما على حاله لم يصر به عليها انه وصفاها بغيره كنفه ذلك وان وصفاها
 بالانكاح وعليه سائر **قول** رحمه الله من انكر ان يملك لغيره هو واجب او سيجب
 هذه الرواية اشارة الى ان في القديس من كنفه من سجد عن جوارحه
 عن جوارحه جوارحه عن جوارحه جوارحه عن جوارحه جوارحه عن جوارحه جوارحه عن جوارحه
 الفوج والوجه ونحوه من العرق وهذه الرواية مرسلة المشهور من الروايات
 ان القدر اشد العزب **قول** رحمه الله في انظار سرجه جوارحه جوارحه عن جوارحه
 القدر الاكلاف من المبالغة في الزجر **اقول** اذا جتمع على الذي اكلفه الزجر
 كالمحصى بين الجوارحه جوارحه عن جوارحه جوارحه عن جوارحه جوارحه عن جوارحه
 وفي الاصل وجب الزجر بالاول واثبت ابراهيم بن ابي في حديثه اختلافه هو
 ان العزب الاكلاف ان المبالغة في العزب وانما ان يثبت ابراهيم بن ابي في حديثه
 وقد روى احمد بن حنبل انه لا يصر به جوارحه جوارحه عن جوارحه جوارحه عن جوارحه
 الرواية على الاستحباب دون العزب والاحباب لان العزب في الزجر المبالغة
 ولهذا ذكره قال المصنف في المختلف في وجوب كونه العزب الاكلاف حلقا حلقا
 يكون بعض العزب ويكون البعض الاخر العزب وانما ان يثبت ابراهيم بن ابي في حديثه
 وكذا المحصى قبل سرجه جوارحه جوارحه عن جوارحه جوارحه عن جوارحه جوارحه عن جوارحه
 حيث جدد الملاءمة يوم الخميس سرجها يوم الجمعة **قول** رحمه الله وقيل ان يصر به

المحصى

المحصى **قول** اذا فرغ الزجر من كنفه فان كان قد سجد عليه الزنا بالنسبة الى
 سجد الاخر قال المصنف لا يصر به وهو قول المفيد وسلامه والاصح وقال الشيخ
 في النهاية ان كان الزجر سجد عليها باقراره على نفسه مما لم يصر به فان كان
 قد احصاها من سجدتها لم يصر به او سجد كالحق لمصفا فان فرغ من ان سجد عليها
 من سجدتها على كل حال **قول** رحمه الله ولا يصر به من امره قبله صدق في الغرض انما
اقول منشور من ورد في المتن من ذلك ومن احصاها لم يصر به وانما ان يصر به
قول رحمه الله وهو شرط التعزيب المبالغة في العزب بصلته الاخرى ذلك
 وجه التعزيب في التعزيب ما مر به وهو كونه في النقص الاسال **قول** رحمه الله ولا يصر به
 على اشكال **اقول** قد وردت الرخصة بان نفيم السيد سجد على عبده وانما
 رخص للزنا العباسي والكلاب استيفاء كنفه من عبده في اشكال منشور
 ما ذكره المصنف من انه استقلال الملك او لانه فان قلنا لهم استيفاء كنفه
 لكونه استيفاء فلهذا قطع فيها اشكال منشور من عدم جوارحه جوارحه عن جوارحه
 مملوك وهو يتناول محله الزنا ومن انهم لا يصر به في سجدتها كنفه وانما
 جوارحه جوارحه عن جوارحه جوارحه عن جوارحه جوارحه عن جوارحه جوارحه عن جوارحه
 الا انه لما **قول** رحمه الله في العبد اشكال **اقول** هل للعبد ان يصر به
 من جوارحه اشكال منشور من عدم الرخصة في انما الرجل يصر به جوارحه جوارحه عن جوارحه
 الحق والعبد ومن انهم لا يصر به لانه سجد للعبد لانه مملوك عليه **قول** رحمه الله
 والرجل انما يصر به على ولد وهل يصدق الى ولد له اشكال **اقول** وجه
 الاشكال من صدق انه لما قيد بخل تحت العزم ومن كونه محابزا والاصل على
 اللفظ عند الاطلاق على كنفه فلا يدخل فيه ولد الولد **قول** رحمه الله وهذا
 انما يكون اذا اشهد السيد الزوج او الزنا الزنا وان فاستعذ
 سجد له فالعزب الاكلاف الى ان يصر به انما يصر به انما يصر به انما يصر به
 محابزا للزوج او الزنا الزنا وان فاستعذ سجد له فالعزب الاكلاف الى ان يصر به
 البيت عنده فالعزب عند المصنف انه لا يصر به انما يصر به انما يصر به انما يصر به
 ان يصر به المصنف انما يصر به انما يصر به انما يصر به انما يصر به انما يصر به
 كانت الامم مرسلة كان للمصنف الاكلاف في الزجر المحابزا اشكال **اقول** اما الا
 اشكال والزجر محابزا حيث عزم ان للزوج انما يصر به انما يصر به انما يصر به
 لعزب في تلك العزب فيكون على ان يصر به انما يصر به انما يصر به انما يصر به
 كنفه على وجه اشكال فان ذلك كنفه فلهذا انما يصر به انما يصر به انما يصر به

اشكال نشا ما ذكرناه في بحر **قول** ولورى المحققين معاذ قبل وجب
 او لرج مع الاحصان وليس **قول** هذه القول المحكى هو احد قول
 الشيخ ذكره في انهاء وقرنا لعبد و محمد بن بابويه ومنه ابن ادریس من
 ذلك وقال لاحد عليه وهو طاهر كلام الشيخ في اختلاف المبسوط وابن
 الحسد القول الاول ليس جريعا عند المصنف واستدل عليه في المختلف
 ما عقره سرى على من التزم في حق فاعل مرجعها وهو مسفها
 لا شقا اصل التكليف فلا يستغناء **قول** مرجعها في الفصل والمفا
 جبه في امر واحد والمعاقره الحر كما دوت كدورى جلد مابه
قول قال الشيخ في مسائل المختلف روى صاحبنا في الرجل اذا وجد مع
 امره احسب لصلها او لعلها في قولين واحد عليهما ما جعله فان و
 روى ذلك عن علي بن ابي سالم والرواية المشاهير جلد الما هو عاروا
 الشيخ في الصريح عن يحيى بن الصادق عليه السلام قال حدثني عن ابي
 واحد عن عبد الرحمن بن عمار عن الصادق عليه السلام قال سمعت يقول اذا
 جد الرجل والمرأة في محام واحد جلداه **قول** مرجعها وان رماها
 بعد كدورى من قبل في الامر وتقبل في الامر بعد كد ثلثا وهو احوط **قول**
 ما ذكره المصنف من انه لصل في ان كد هو اختيار محمد بن بابويه وسجد الحسين
 والقول المحكى انه لصل في الرابع قول الحسد واحد قول الشيخ في انهاء السيد
 المرتضى وسلامه ابن ابراهيم والحق الصلاح وابن حمزة واصاره المصنف في المختلف
 وقال لهما وهو احوط وهو ظاهر ما فيه من صلا لنفس من الاثلاف وهو
 مطلوب للشارع **قول** مرجعها واما المملوك فاذا احم محمد عليه سب م
 قبل في الامانة وصل في ان كد وهو اولى **قول** القول المحكى بانه لصل
 في السامع قول الشيخ في انهاء ابن ابراهيم وقال السيد والحقده اما ما
 لورى وسلامه ابن حمزة ابن ادریس وفي الشيخ في مسائل اختلاف لصل في الامانة
 والاولى اولى عند المصنف استدل عليه في المختلف ما صرح للشيخ من
 الشفيع لما مرده من رارة وبريد الحق عن الصادق عليه السلام قال قلت
 له امر رب مال كد خسين قلت فانها معاوت قال كد خسين قلت
 معك عليهما الرج في شئ من الحالات قال اذا ربيب مالى رات كد
 عليهما الرج قلت كيف جازي مالى رات قال لان كد اذا رتب اربع
 مرات داهم عليه كد صل ما داهم لانه مالى رات مائة من ذلك مائة

قول

قول مرجعها ولو شهد اربعة على امره بالزنا قبل فادعت انها كبر
 فشهد لها اربع نس بالركاء بسقط احمد عنهما في هذا المشهور قولان
 احدهما السقوط لاسكان عود البكار وكذا عن الزنا **قول** القول
 بالسقوط اختيار الشيخ في المبسوط وابن حمزة وابن المصنف في
 المختلف معللا بانه ليس بصديق شهادته النساء اولى من نصيبين ثم
 الرجال واصل امره انما يشهد والقول كد الشهادة اختيار الشيخ في باب شهادة
 النساء من الرسالة الا انه لم يصد بالركاء والظاهر امره اربعة واج
 ادریس ابن رزق كتاب كد والاول في باب شهادة النساء والشيخ
 ونعم ان الشيخ لم يترك في انهاء سنا قال المصنف في المختلف في لعلنى
 ما ذكره الشيخ في باب شهادة النساء واختار القول بان ابن كد
 ايضا **قول** وكذا بحث الدارقطني على السقوط وليس عطف على كذا
 اول كد في ان كد **قول** مرجعها وكذا علم كدورى على ان
 من الرج هم لرجب لانهم **قول** او اسلم الرج شهادة الا اربعة على
 كد كدورى كدورى من قولان احدهما الرجوب لهما المصنف هنا قال
 لرجب لانهم الرج وهو الظاهر من كلام ابن كد وابن حمزة والقول الثاني
 عدم الرجوب وهو احوط الشيخ في المبسوط واختلاف المصنف اختيار في
 المختلف الاختيار **قول** مرجعها ولو كان الزوج احد الاربعة صب
 احمد ان كد الزوج بالمعدف وروى مربة عليهم وهو محمول على سن العرف
 او اصل شرط **قول** ما ذكره المصنف مثل قول الشيخ في انهاء فانه قال
 فيها اذا شهد اربعة لعزلة امره بالزنا احدهم من ذوا وص عليه كدورى
 ان السلام كدورى حد العسر ولا عنها سرور وهذا الرواية محمولة على
 امره ان لم يعدل الشهادة في الاقامة الشهادة او اصل لعزلة شرطها
 والرواية المشاهير امره بالزنا الشيخ عن زرارة عن احدهما عليهما السلام
 امره بالزنا امره بالزنا احدهم روى قال ملا عن كد الامزوة
قول مرجعها ومن اقصى مكرها يصعب لزمه من رات لهما ولو كانت
 امره لزمه عن غيرها وتقبل الاماش **قول** ما ذكره في الكتاب من لزم عشر
 قبل الامر هو قول الشيخ في انهاء والقول المحكى هو قول ابن ادریس جعل ما
 قاله الشيخ روى انه فان قال ان كانت امره روى انه لعن عن قبيها كد

من ثلاثين موطا الى تسعين موطا عقوبة قال والاولى ان يعرف ما
هو فيها نكر او ما **قول** مره انما العقل في الما ساء الما ساء على الكمال
اقول مره او ما من العقاب لبعضه حد من حد الاخر امر سنة ما عني ومن
حق العبد منه ما سقى من الرق فلو كان قد عني نصفه جلد فيه
وسمع جلد اياه لو كان قد كثر من الرق فلو كان قد عني كل فعل لم يكره
حكمه للعبد على الكمال يش من الاحتياط في الدماء فلا يصح الاصح
وانما يحصل في الما ساء الما ساء على عقاب من وجوب حده منه حد
الاخر امر العبد **قول** مره انه ولو لاط محبونه لعاقب هذا العقاب الا
صحة المحبونه العقاب **اقول** ذهب الشيخان وابن السراج وابن حجر وال
اصحاب الى ان المحبونه اذا لاطم على كماله على الكمال وقال ابن ادریس
لا حد عليه وهو الاصح عبد المصنف ما لطم في الرق ما ان كثر عقوبه
على فعل جرم وهو منصف في حق المحبونه لا صا اصل التكليف عنه عقلا
وسعا **قول** مره انه ان لم يكن ما لعاقب كماله او من الاستين فانه
كحد ما به جلد وقيل مع الاصحان وكحد مع عدم وروى ذلك
في الموطا الاول الى **اقول** ما ذكره المصنفين وجوب جلد ما به
عقوبه محض كان او غير محض هو قول السيد المرتضى والمفيد ابن ابي
عقيل وملازم الى الصلاح والقول بان مع الاصحان وكحد مع عدم
هو قول الشيخ في النهاية والرواية الى ان مره ما رواه العلامة ابن الفضل
عن الصادق عليه السلام قال حد القوس مثل حد الرماق وقال ان كان
تداحس مع والاحد القول الاول الى عند المصنف استدلال
عليه في المختلف باصالة الرماق وما رواه سيدنا محمد بن هلال عنه الصادق
عليه السلام في الرجل ياتي الرجل فجل نعل ان كان دون الصع ما احذوا
كان لعصم ما انهم حرت بالكيف **قول** مره ان كان نكره حدنا
نيل في الرابعه وقبل ذلك في الثانيه **قول** مره او اكره للوط دون الاصح
وحدنا ثم لاط لذلك رابعه قبل في الرابعه وهو من ذهب الشيخ في
النهايه وقول ابن السراج وابي الصلاح وقال ابن ادریس على ذلك في
قول مره انه في السن وكحد ما به جلد على الشك العقاب حده كالب
اقامه حد او كانه محضه او غير محضه فاعلم او معقوله وقيل ان كانت
محضه حده فاعلم او معقوله **قول** هذا القول المحكي هو قول الشيخ

في النهاية وابن السراج وما ذكره المصنف في الكتاب من وجوب
جلد ما به محضه كانت او غير محضه هو قول السيد المفيد الى الصلاح
وابن ادریس **قول** مره انه اذا حدث الاحسان في الرماق واحد
محضه من عزربا فان كثر الفعل العزربا في الكمال فان عادنا
عزربا وقبله فلما **قول** هذا القول الما رايه هو قول الشيخ في
النهايه فانه قال فيها اذا حدث اسرانا في الرماق واحد محضه
من ما ساء وليس بينهما مع ولا احدهما الى ذلك ضرره من ردد غير كان
على كل واحد منهما العقوبه من نفس موطا الى تسعين موطا فان عادة
الاشكال في الشك فينا وابتا فان عادنا فانه ام عليه ما كمال ما به
جلده فان عادنا فانه عليه حد وعنه على ذلك ان السراج **قول** مره
في تحاقه الصفة لئلا اقربا لعدم فلا يوسل مال ولا يكره بالبكره قطعاً
اقول وجب الاشكال من حيث ان ذلك مره من عزربا في الرماق ولا
حفاظا من لسان الشك فينا من الشك فينا من الشك فينا من الشك فينا
لنا اصحابها فلا يكره لهما هو الاصح عند المصنف لما ذكرناه والمعلومة
على من ان المصنف في الرسول عليه السلام قال الما لدر العزربا وهذه بالنسب
لعزربا للرجل الرماق عباره في كثر عن العقوبه اسكان الوطى لا هو من
وطل شبه العقوبه ومرو لسانا استمقا فاما الما لدر في لانا تحاقه
مطابق عزربا ومرو لسانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا
مطابق والمه لسانا مثلط وعنه او حينما عليها لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا
عليه السلام من عزربا لانا **قول** مره انه هل هو ادره قبل لم وقيل
بالماء **اقول** انما بل بانه سوا ما مره هو الشيخ في النهاية وتبعه ابن
السراج وابن ادریس والقائل بان سوا ما مره هو المفيد وملازم الى الصلاح
قول مره انه في وطن الما لدر مره اربعه رجال لانه سوا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا
الواحد حد ولا يتبع مع الحد الاكمال اربعه رجل من حد لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا
شهادة على فعله احد كحد محضه **قول** القول ما به من الشهاده
اربعه رجال لعزربا ادریس والقول بان من الشهاده وحده هو قوله
في النهاية واحده من المصنف **قول** مره انه هل لعل في الشهاده لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا
الزنا بالحد اشكال **اقول** منوه الشيخ من قبول الشهاده لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا لانا
كحد ووجه من الشهاده الزنا بالحد بالنسبة الى الجمع في حد ما داخل

كمت محمد المش ومن ان الزهادة بالزنا ما ليه ضعف ولهذا كان عند اكثر الامم
 انه يسلم بها اثنتي عشرة لاد شهادته على فعل واحد ولا يبالي الزنا فانه اذا شهد
 بالرجال ما فعل من الزنا لانه شهادته على فعل واحد واما ان كان الاخرى يسبع فيشهادته
 النساء كان سبع شهادته في الاضعف **قول** مرجه انه وان كان الام منها
 طرعا وكانت عينا كره ما لانه لا يكره المال في كبره بل لا يحج من هذا الفعل بتمام
 في عينه لانه ليسوا على ما لا يقر بكم بها **قول** وجه القرب من ان هذا
 الفضل موجب للتحريم الاكل من ثم الموطر الجليل من غير كراهة وهو ما كان ثمرها كراهة
 اوله لانه ارجح **قول** مرجه انه ثم ان كانت للواطي دفع اية التمس على راي
 ونصقه على راي **قول** الرأى الاول هو راي اجاب ادر يسوع لغنا المصنف
 في المختلف والراى الاخر هو قول المعتمد **قول** مرجه انه ولو ضعف في غير هذا لم يرد
 من التمس اصل مرده على المالك على المعتمد والصدور **قول** لو طوى لانه ليس
 غير ما ذكره المذهب وغيره وعلم فتمها لما اكملها لمعصية في غير المبدأ قال المصنف
 باريدين التمس والصداب انه لعل ما كثر من القصة التي عرفت بها ان قلنا صدق
 بالتمس فلا كمت دانه قلنا مرده التمس على المعتمد اصل في الزيادة فلهذا اوصاه
 ان يرد على ما اكملها لانها لم يحج عن مكره على الزيادة الزم الوصل فيتمها لما اكملها
 لما كان اكملها به المالك ومن دانه لانه لم يرد على المعصية انما رده العاد
 المعصية معتم فيها ام وحدثها فاكملت باقية على ملكه ان شاء الله ان يرد الزمان على الغلام
 وهو سائر الماوى والركب وانما فصر ان لست اصد وما الزمان لان المالك احد
 عرضاها العام انما يرد عليه ما علم لان الدار لم يكن ملكا له لم يوجد ما يوجب الاشغال
 اليه واحد لما علم من القصة لسبب العلم لا يقتضي استيفاء ما زاد عليه ونقص البقية
قول مرجه انه ثم استعمال حله ها بعد الذي فيها استعمال حله غرضا كذا العلم لا ينافي
 في جواز استعمال حله ها بما كره استعمال حله ها مع الصلاة ومنه وجوب حراقتها
 غضب الغنى وذلك يتناقض جريما جليها فضلا عن استعمال **قول** ومنه الفعل
 شاهد بينه او الاقرار مرة على راي **قول** لا خلاف في معرفته على اليه شهادة
 رجلين عدلين ولما مر به الاقرار فقال المصنف بسا الاقرار ولو مر واحدا
 وهو المجهول بين الاصحاب خلافا لاجاب ادر يسوع حال سبب الاقرار بين
 قال صاحب الشرح ومنه شهادته عدلين وبالاقرار مرة وقل لا يثبت الاثام الاكثر
 مرتين وهو غلط واما رده المالك الى قول اجاب ادر يسوع اعلم ان قول اجاب ادر يسوع
 انه يثبت بالاقرار مرتين ليس بغير ما يثبت لا يثبت الاقرار مرة واحدة من بين ذلك

من بين انما يثبت على غيره
 لا يثبت على غيره
 من بين انما يثبت على غيره
 لا يثبت على غيره

(مكرر)

قول المراد المذكور في ما مره او الشيخ عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
 عن طلحة بن مرد عن القمي عن عبد الله بن علي السلام انه امر المؤمنين عليه السلام لرجل
 بذكره فمر به حتى احرقت ودره جرد من بيت المال ودره في الشيخ الصاع عن محمد بن محمد
 عن اسحق بن عمار بن فضال عن ابي حمزة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال ان
 على عليه السلام برجل عسكركم حتى انزل فخر بيه ما لانه حتى احرقت ولا اعلم
 سوا قال ودره من بيت مال المسلمين **قول** مرجه انه وما الاقرار ولو مر
قول يريد الا لا سيما ما لانه لا يثبت الاقرار مرة واحدة قال صاحب الشرح ثم قال
 وقيل لا يثبت الاقرار مرتين وهو وهم وقال اجاب ادر يسوع بيت الاقرار مرتين
 واليه اصابه في قوله وهو وهم والمصنف بقوله على ما في الكلام في غير ما سبق
قول مرجه انه في هذا العرف وفي استراط محرم في حال كذا قال **قول** اجاب
 لفظي استراط محرم في ما في الشيخ في المسيرة فاعلم انك اذا حلف محرم ان لا يفعل
 الفعل فكل ما يكره محرم كماله ما في جنة وهذا الاقرار يشترط في الاحكام والروايات
 المشهورة في ذلك وهو اعتبار الشيخ في المذهب وبالفناء وقول المعتمد بن
 ما يوجب **قول** مرجه انه فعلى العدم يثبت نصف كذا **قول** قد عدم انه يشترط
 وجوب كمال كذا محرم فيه قولان فعلى العدم او على عدم اشتراط كذا قال مرجه انه
 يثبت نصف كذا **قول** ينبغي ان يقال فعلى استراط محرم اذا قلنا الجدي في نصف
 كذا على عدم اشتراط محرم يلزم العدم العاد في كمال كذا وهكذا مراد المصنف
 الا انما اراد ان يكتب فعلى من سواه يثبت نصف كذا فعلى العدم يلزم كمال
 كذا فثبت العلم الى كذا به ما ذكر في الكتاب **قول** مرجه انه فان ادعى
 القذف محرم وانكر العاد فعلى ما لانه مع العدم يثبت لعدم قول الماذن عملا
 المحصول السبيل لاداره المحرم على القذف عملا ما بالبحرية **قول** للقولان
 الشيخ فالاول منهما قول في الخلاف الثاني هو الذي فراه في المنهج وقرى
 الاخر لانه لما حكم القبول قال في الروايات والمصنف اجماعا في المختلف لادى **قول**
 مرجه انه وفي السكن اشكال فاقبل بوصف العبري قول وجه الاشكال في
 السكن من صيانة ما بعد العقل فكذلك فالعلم والاصالة البراءة ومن اجرا حكام
 المكلفين على جميع الاحكام كذا قال فان سقطت كذا فعليه التعريف **قول**
 مرجه انه لما قال الراي او الراية او باق الراي او الراية او فاعلم ان الراية
 فان كذا المنسوب اليها كذا وان كذا تعدد في الحسن اشكال في ما من المطالبين
 او احاد كذا **قول** فعلى العدم المنسوب اليه وان كان المراد هذا لما مره

على الواحد وما اورد افق سفي المطالب بالاحكام على الابل من احتمال الزعم الواحد
 من قصد من اولاد الاحياء كماله اولاد الام في الام اولاد الولد في كماله
 من ان علمه صراوا احد منهم ولم يعمدنا الزعم بالتحقق كما اورد واحد من اسين كقولهم
 احكام بجزر بعض المعركة عند مطالبها وكذا هنا لان هذا الصنف من المحدثين ومن قبل
 الاحكام احدنا عند مطالعها لا يخصص فيهما **قول** رحمه الله وبقول ريت
 هؤلاء وطلعت لفلان فالتحق بالراجحة والمنسوب اليه على اشكال بل من احتمال
 الاكراه ولم يحقق كدس الاحتمال **اقول** ومن ان لا يقتل الى قربة بالمنسوب اليه
 وهو ظاهر اذا لم يصح بالاكراه ولم يعمد المحدث الاحتمال الا وهو المصنف في مختلف
 فان قال في مسله قال الشيخ في النهاية او قال غيره قد ريت لفلان كانت
 المراه من كسبها كمالا وجب عليه حدان حد للمراجه والمراد وكذا اذا قال اظت
 لفلان وهو قول القيد واما البراءة والبراءة وقال ابو ادريس الذي يعمد الادلة
 لا كسب على ذلك غير هذه احدى وكما جاز به ادريس وهي طريقتها راجع الى
 احتمال كون المنسوب اليه بمرها احتمال المصنف والوجه الثاني اصاف لزيادة
 الدوام اليها محتمل للتحقق الصنف والشبه التي ذكرها القيد ابو ادريس
 لعدمها الشك في ولم يلفت اليها كصول السبب لهذا القول ما منتهى حال
 وبره وصح عليه كذا جماع مع لفظ الاحتمال **قول** رحمه الله وبقول لارائه
 ريت اجمالى كونه فلا كرهها عليه **قول** رحمه الله وبقول المسلم ما من الزايم وانه
 كافر صلا حد كراهه الاخر بالتهور **اقول** القول لما ربه هو قول ابو كعبه
 والشيخ في النهاية فان قال فيهما او قال المسلم انك رايته اما من الزايم وكانت
 اسكافه او اسكافه عليه كذا ما لم يرد لههاا مثل قال ابن الرام ولا يوجب عليه
 المصفا انه لا حد عليه وعليه التعريف وهو مذهب ابن ادريس ووجه التعريف ذكره
 ابن ادريس وهو ان لا يملك رايته الكاف للفاذ او علوا للعدو **قول** رحمه الله
 ولا يوجب الحد بان كماله **اقول** الاخر عند المصنف ان كماله
 من كماله انه اذ اقبل كذا ولما لم يملك كذا وجه التعريف ان الاب اما لم يملك
 مدفع له كرهته وهو محقق في طرف كذا بل لها الكد او لهذا لا يقتل كذا له
 القاذبه كالاقتل لابنه ولصدق اسم لاب عليه **قول** رحمه الله وان سئل لاب
 قبل كان له القدر لا سيما ليس محمد **قول** القول الحق هو قول الشيخ رحمه الله
 والحد استلزم فانه قال في النهاية لوقال لما نزلت نزل اولاد او سئل عنه
 او قد ريت كان عليه كذا والمحدث المطالب بالحد سواء كان ابنه او غيره او

من

منين وكان له ايضا الغوا لان سعد لان او السلس العفوفات متبعه الى ذلك كان
 غفرها حاصرا وكذا قال ابنه ابراهيم واما المصنف فانه قد كان كقولهم سواء كانت
 المتبعه او سالان بسبقه بالعقر منه وهي فالكراهه بالبيع وكما لا يعقل ومنع
 ابنه ادريس من ذلك وهو قول المصنف اليه اشار بقوله ليس بمحمد والربيل على
 ذلك ان كماله المنسوب اليه انما لم يكن لغريه العبد لا الاستيعا لغيره من تحقيق **قول**
 رحمه الله وبقول كذا وهو كقول جده حرا كان العبد او عبدا على رايه صل حد العبد
 ارجعوه لزوجك قبل المحصر **قول** القول بان حد العبد اذا انفك محصنا فان
 الشيخ في النهاية القول الاخر بان ابنه يعقود وهو قول الشيخ في المسبوط فانه قال في نه
 الما في قوله يعقود بالحصانه واما الاعتبار بان يكون حرا بالعتاق فاذ كان
 له من المصنف فعليه بالعتاق كذا على ان كان عبدا فمخف كذا فيه خلاف
 ثم قال وروى اصحابنا ان عليه كذا مالهاته في الرب **قول** رحمه الله فان كان
 محصنا فقد سبنا قبل في الرابع قبل في الثاني **اقول** فاذكره في الكتاب من انه
 يصل في الرابع هو قول الشيخ في النهاية القول الحق انه يصل في الثاني وهو قول ابن ادريس
قول رحمه الله وروى حداف عن عبد الله بن مسعود عن ابي **اقول** من حارب عبدا
 ولم يكن يدعي العبد او صاحب كذا فكما نرى ان العبد هل ذلك اجابته صدوق
 قال الشيخ رحمه الله بالاجرة اظن المصنف لا يستجيب وهو قول ابن ادريس واعلم
 ان عبارة الشيخ في هذه الباب هكذا من حارب عبدا لم يفرق كذا كانت كذا ريت ان
 لصدوق ذلك لغير ما حله المصنف في الكتاب من وجوه انه لا يبدل حرا على وجوب العتق
 بل ظاهره بدل على ذلك **قول** انه يسأل من فعل ما يوجب كذا من الفعل
 لصدوقه بكونه حربه في كذا **قول** رحمه الله لم يوجب كذا على كذا وكذا المحرم
 والمريض المدعو والراعي الغريم على كذا **اقول** يشك الاشكال من كذا سبب
 كذا هو قد اخرج المحصر من كذا من كذا جعله كذا بالاسماء اليه من **قول**
 رحمه الله وروى به باليه من راي قوله او مدبره بالاسماء على اشكال **اقول**
 وهو من كذا على اصطلاح عليه التعريف اما المصنف فاقول التعريف المصنف
 يوطى الجبهه وروى في المساحقه ووجه الاشكال من حديث المساحقه من المراه
 كالمراه من الرجل فكذلك عليه حدان فذكر المصنف في الرأيه من اصل البراءة وحيثما
 في المختلف حسب التعريف في الموضعين فلا بالاصار السراء **قول** رحمه الله
 وروى في السراء من ذلك وهو مذهب ابو كرهه مدافا لعدان اشكال
 وجه الاشكال من ان افعلى الصل نصي لاسرائيل في المعنى الان المصنف انرى

الى جواب كذا على من قال
 من كذا من كذا او طلت
 بجموعه وقال لغيره ما ساقه
 وقال في المصنف

مقال الذي لا يشترط عليه ان كان احد من قضاة العدم بمحض هو بغيره وبقدر قطع واعلم ان
واحد من قضاة العدم لا يقطع بطلان الشيء في الزمان وذهب الى الفصل الذي نصه
الرواية لاخره **قول** من جرحه وكذا العدم في السارق فيه من كمال المال ما لا يزكو و
يخص العدم العلوي والا فرب عدم القطع في هذه الثلاثة **قول** وجه الفرق بين وجود
الشبهة لا يحد الادلة كونه مستحقا له كخزان كونه كمال المال المستحق له لا يستقر
ملك كل من السركين على قدر معين سنة **قول** من جرحه لا يقطع لاحد الاخر من دونه
وفي سره لا يقطع وكل على حاله الاستدلال **قول** الرواية التي فيها ما رواه الشيخ
عن سلمه عن الصادق عليه السلام قال سألته عن الرجل يسأله جرحا ففرق بينه وبين
هل يقطع به قال لا نعم ما لم يسمع من سائر من يسمع من الصادق عليه السلام
هو روى يحيى في كتابه الصادق عليه السلام انه قال من جرحه جرحا جرحا
على سماعه فبهره فقال هو موكن والمصنف جرحا له ذهب الى جرحه لقطع اذا جرح
للمال من ادله الروايات على المسحاة ولفظ الروايات يدل عليه ابوابه
وهذا ايضا لعدم القطع وحمل الروايات على عدم كونه من دونه **قول** من جرحه روى
المصنف في لسان **قول** احد العلويين ذهب الى الشيء في الزمان وذهب الى ان يقطع عليه
وكذا ابن محمد وبنو ياقوت في المصنف وكتاب من لا يحضره العتق وقال ابن ابي
ادريس لا يقطع من قال بعد كلام طويل لا يقطع عليه **قول** من جرحه ولو ارجع المال واداه
الى الجرح لم يقطع القطع فحصل الاستدلال على ما شكك في ما من ان القطع موقوف
على المرافعة **قول** القول المحكي هو قول الشيخ فان قال في الميسر فان لمعنا معاذ
احدها واصلها باء اخر منه الى فذهب لم يحجوه من يجوز كان القطع على المدخل دونه
اخره وهكذا اذا ارسله من داخل فاعده رفيعه من خارج وهكذا لو اخرج به الى خارج
تحرر الرقيق فقام رده الى كونه في القطع في هذه المسائل الثلاث على الوجه المصنف
ولذلك يشترط ما ذكره في الكتاب من حصول السبب للقيام اعني اخرج البائع العاقل
الخيار ايضا لا يقطع من حرره ومن ان القطع موقوف على عطاء المالك وكيف حصل
المطالبة رده والفرق لا منافاة بين رده وبين المطالبة لا يمكن بلع من حرره
قبل حصوله في يد المالك ولهذا لا يصر العاصب بالرد الى كونه حيد من صور رافعه
المالك للسارق مع رده والى كونه **قول** من جرحه في غير واحد وجوه الاشكال منه
من ان القطع موقوف على المرافعة فاذا دفعه الى المالك سقطت المطالبة فيلزم ان هذا
غير محل النزاع فان دفعه فيها اذ ادر الرقة الى كونه لا الى المالك **قول** من جرحه ولو جرحه
الداخل في سطر العتق واحد يحكم فعمل لا يقطع على احد من لان كلاهما لم يحجوه

فقط

قول العاقل من حرره الشيء في الميسر لا يقطع فانه قال في الروايات العاصم ودخل احدها
فوضع الرقبة في سطر العتق فاحدها يخرج قال قوم لا يقطع على واحد منها وقال اخرون
عليهما لا يقطع ثم قال بعد كلام طويل ولا بد ان يصح لان كلاهما لم يحجوه من كمال الحر فهو
كلاهما رضى الداخل في بعض السبب فاحدها رضى رفاه من السبب فانه لا يقطع على واحد
منهما وذهب ابن البراء في ذلك الى ان احد ليس يقطع على واحد يخرج لان ذلك
وهذا كونه رضى المالك منه كلف الخيارات قال المصنف في المختلف والمصنف ان
يقول ان المقدر الواحد ان اوسع فوجه من القادر من فاقطع عليهما معا لانه لا
فرق بين ان يقطع على كل واحد من السبب ونعم ان يقطع على كل واحد من السبب فان العاصم
عن كل واحد منهما ليس هو العاصم عن الاخر بل وجد الجميع منهما ان سوغناه
فان يقطع على كل واحد من السبب فاحدها رضى رفاه من السبب فانه لا يقطع على واحد
قول من جرحه رده هو ما بعد الفرض جرحه العدم يحصل الشارع عليه فقال على
العرف هو تحقيق فيما على سائر خطره كونه في الخطا واما او مفسدا عليه او مفسدا او مفسدا
وقيل كل موضع ليس له ذلك الدخول لانه لا بد ان **قول** العاقل من حرره الشيء في الزمان
وقال في الميسر مع جرحه ما جرحه من العرف فان كان حرره في العرف فبغيره فاقطع وما لم
يكن حرره في الميسر فلا يقطع فيه من حرره كلف باحلاف الحر فيه وقال لم اذا كان في
حرره ليس هو حرره لا استاد ولا يكون الملك حرره في دون سماعه هو الاخرى في
نفسه واخرا هذه القول ايضا في خلافه على ما ذكره من حرره في حرره في
الاشياء وذهب ابن ابي السراة الى ان حرره ما كان معلقا عليه ومعتق او مفسدا
دونه ماعد ذلك واختاره المصنف في المختلف **قول** من جرحه فلا يقطع على
من سرف من جرحه في الارض كحماة والمراض المسايه والمادون في عساكرها
كالحاجد لاسع المرافعة الدائمة على الاشكال **قول** من جرحه من احتمال القطع للحرره
قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فروعهم في كل سارق فروع منه
ليس من ينفق ما عماد اطلاقه العموم ومن احتمال عدم جرحه في القطع لرفعه الاجماع
على عدم القطع مع عدم الاحراز منه كونه المرافعة حرره لما روى السكوني عن ابي
عليه السلام عن ابي ابي عليه السلام عن ابي ابي عليه السلام عن علي عليه السلام قال لا يقطع
الامن لعصا او كره فلا **قول** من جرحه في سطر سائر المالك اشكال
قول وجب الاشكال من يعارضون استدلال الاصحاب في هذا الباب قال الشيخ
قال في اختلاف الميسر كس القطع على من وجب سرف من سائر الكعبة في سبب

حرارة النار فحرارة نفسه فهو حصة محك في موضع بحر العادة وعللهم ان محرز ليس
 منصوصا عليه بل هو بالغ المعروف **قول** مرجه ان حلقه الباس حرز مع الشك
 اشكال **اقول** من حيث ان موضع تحلقه بحر العادة في مكانها العدم في رها
 هو سمر هاد من حيث ان حرزها العلق اشباهه او المراجعة وكلاهما سفس
قول مرجه ان العسر حرز للفقير بل هو حرز من قطع وهلك شره انصاب خلاف
 وشيل ليرد في الاول **اقول** لاحلاف في ان العسر حرز للفقير لا محذور وهو حرز بالدين
 واما اختلاف في ان هل ليرد في قطع الساس بل هو في ما سرق من الكفر صاحب القطع
 ام لا لانه ان قال احداهما ليرد وهو ظاهر كلام المعيد حدث قال يقطع الباس ان اذا
 سرق من الاكهان ما فيه سرق وبناش كالمقطع غير من الراف اذا سرق من الارز وهو
 ظاهر كلام سلامة في الصلاح وبن حرز الضاحيت فلهذا يقطع الضاحيت ان
 عدم الاسترداد وهو ظاهر كلام الشيخ في ان لهما في حيث قال لهما من سرق او سلب
 الميت لغيره صاحب القطع كما هو على السارق كاللص ان سرق من الميت في المرة الاولى
 وهو اختيار ارجح اذ ليس له لاحد قاله من مثل سرق او سلب الميت لغيره
 من القوم وكانت فيه سرق او سلبه فانه كس على القطع والكون المطالب به الورث الى
 قوله فان مثل ما سرق من كس على القطع سرقا كانت فيه سرق او سلبه او اقل من ذلك
 الاجزاء في مقدار الكس انصاب الاول في الدفعة الاولى فيسقط عنهم على سرقه مرة
 ثم كس سرقا حياكم الا ان قال بعد كلام طويل الذي اعتقد عليه وهو ان يفرق في
 ان يقطع الساس ما كانت فيه سرق او سلبه وبناش اقل من ذلك سرقا لغيره لا
 في اوله **قول** مرجه ان الاقرب ان الدار للعصره ليست حرزا عن غير ذلك
اقول لاسلف لانهما حرز من المالك لان الدار للعصره لما كانا من دخلها
 وسلب حرزها وان كان فيها مال الغاصب فلم يكن حرزا عما غير الاقرب عندها
 غير حرز ايضا وجه القرب انها بالعرف فيها حارسا لا حرزا او الاحرار فيها
 من غير ذلك انها لا تحرمها كمالها من غير ذلك وكان كسب المالك في حرز حرزها
 حرزها ما لعصب لان سعة الدار غير ملوكه ولا في حكمها الاحرار من المضاف **قول**
 مرجه ان لكان في حرزها ما لعصب بالسارق ما غير العصره فالاقرب يقطع ان
 لعصب لغير العصره والا فلا **اقول** لعلى الشيخ عن قول ان العصب من اذا
 لعصب حرز واحد نصا من مال الغاصب ان لا يقطع عليه لانه انما لعصب حرز
 لا للسرق فلا يقطع عليه ومن اخرج عليه القطع لانه لما سرق مال الغاصب مع
 مال نفسه كان انما حرز له لغيره لغيره لانه انما يقطع على الذي لعصبه وانما

سداده فان كانت محبته بها وسحق السراج واستدل على ذلك لعدم الية تحرقا او
 صحبا ان الية على السراج فام قطع الدم في سعة على الدم على السراج
 صا وهو الاصراف اسر لا يحلفون في ذلك وما لاسر اسر لاسر لاسر لاسر لاسر لاسر
 محرز عندها هو العلق والعلق والدمين ليست هذه الاشياء حرز او الاصل رها الذي
 واما المصنف مرجه ان في المصنف من اصحاب الشك بان الية في حرزها حرزها
 ثم قاله صرحا بان لا يقطع قطع الدم على سرقه اسره بل يجب ان يكون على سرق
 احرر لعل اذ علق او دون **قول** مرجه ان لكانت السحر في موضع حرزها الدار لا
 اقطع مطلقا **اقول** برهان الاول ان اسرق لمو حرز في حرزها لكانت في ان
 معلق عليها قطع مطلقا سواء لكانت المزر عليها او قطعت في حرزها وجه الا
 ولرب صدق ان سرق من حرزها قطع وقول لا يقطع على سارق السر على الحرز
 على الغالب من كون الايجاز غير حرزها كالمالك والعماري **قول** مرجه ان
 والاصط حرز لداره اب مع العلق او المراجعة على المثال **اقول** ولعلهم وجه
 الاشكال في كون المراجعة هل هي حرز ام **قول** مرجه ان في كون اشرف العاق
 على القسم في الصحرانظر **اقول** وجه النظر من معنى حرز وعللهم **قول**
 مرجه ان لكان المضاف من كس على السارق والى المضاف حسدا وكاه مضاف
 وكان مضافا لغيره فهو حرز على المثال **اقول** منشور ما لعلهم **قول** مرجه ان
 في الدار بالليل حرز ان نام صاحبها اذا كانت مغلقة ولكانت مغلقة وصاحبها سارق
 حرز على المثال **اقول** منشور ايضا ما لعلهم **قول** مرجه ان في كون العطار حرزا
 مافا بد نظر اقرب سراج سابق مع كل حرز سراج ما سيبه **اقول** قال الشيخ
 في المسجل الا بل على ان لا حرز برصه بانه مغلقة رها ان قال لكانت لكانت مغلقة
 فان كان سابقا سراجها جميعا في حرزها ان كان قابلا فانما يكون في حرزها لعلهم
 ان يكون كسب في المضاف لها ما لعلهم كاهها والى ان كسب الانعاش لعلهم
 المصنف سرق في كون العطار حرزا على لعلهم كون المراجعة احرار او الاقرب عنده
 ان ليرد ان يكون مع العابد سابق ليجعل كمال المراجعة منها اما العادة من فانما
 يكون مضافا لغيره من وجه القرب من عدم كسب المراجعة محال ان يكون
 حلقه **قول** مرجه ان دباب حرز المصوب فيه حرز سراج كان معلقا او مفتوحا على
 اشكال يقطع مشارفها لكانت الدار حرزها بالعمان او بالحفظ **اقول** منشور من انه
 حرز حصة في ملكه وعلله فان كان مفتوحا لم يكن حرزا من ان كان معلقا كان

حرز

حرز الدار لعلهم حرز نفسه فهو حصة محك في موضع بحر العادة وعللهم ان محرز ليس
 منصوصا عليه بل هو بالغ المعروف **قول** مرجه ان حلقه الباس حرز مع الشك
 اشكال **اقول** من حيث ان موضع تحلقه بحر العادة في مكانها العدم في رها
 هو سمر هاد من حيث ان حرزها العلق اشباهه او المراجعة وكلاهما سفس
قول مرجه ان العسر حرز للفقير بل هو حرز من قطع وهلك شره انصاب خلاف
 وشيل ليرد في الاول **اقول** لاحلاف في ان العسر حرز للفقير لا محذور وهو حرز بالدين
 واما اختلاف في ان هل ليرد في قطع الساس بل هو في ما سرق من الكفر صاحب القطع
 ام لا لانه ان قال احداهما ليرد وهو ظاهر كلام المعيد حدث قال يقطع الباس ان اذا
 سرق من الاكهان ما فيه سرق وبناش كالمقطع غير من الراف اذا سرق من الارز وهو
 ظاهر كلام سلامة في الصلاح وبن حرز الضاحيت فلهذا يقطع الضاحيت ان
 عدم الاسترداد وهو ظاهر كلام الشيخ في ان لهما في حيث قال لهما من سرق او سلب
 الميت لغيره صاحب القطع كما هو على السارق كاللص ان سرق من الميت في المرة الاولى
 وهو اختيار ارجح اذ ليس له لاحد قاله من مثل سرق او سلب الميت لغيره
 من القوم وكانت فيه سرق او سلبه فانه كس على القطع والكون المطالب به الورث الى
 قوله فان مثل ما سرق من كس على القطع سرقا كانت فيه سرق او سلبه او اقل من ذلك
 الاجزاء في مقدار الكس انصاب الاول في الدفعة الاولى فيسقط عنهم على سرقه مرة
 ثم كس سرقا حياكم الا ان قال بعد كلام طويل الذي اعتقد عليه وهو ان يفرق في
 ان يقطع الساس ما كانت فيه سرق او سلبه وبناش اقل من ذلك سرقا لغيره لا
 في اوله **قول** مرجه ان الاقرب ان الدار للعصره ليست حرزا عن غير ذلك
اقول لاسلف لانهما حرز من المالك لان الدار للعصره لما كانا من دخلها
 وسلب حرزها وان كان فيها مال الغاصب فلم يكن حرزا عما غير الاقرب عندها
 غير حرز ايضا وجه القرب انها بالعرف فيها حارسا لا حرزا او الاحرار فيها
 من غير ذلك انها لا تحرمها كمالها من غير ذلك وكان كسب المالك في حرز حرزها
 حرزها ما لعصب لان سعة الدار غير ملوكه ولا في حكمها الاحرار من المضاف **قول**
 مرجه ان لكان في حرزها ما لعصب بالسارق ما غير العصره فالاقرب يقطع ان
 لعصب لغير العصره والا فلا **اقول** لعلى الشيخ عن قول ان العصب من اذا
 لعصب حرز واحد نصا من مال الغاصب ان لا يقطع عليه لانه انما لعصب حرز
 لا للسرق فلا يقطع عليه ومن اخرج عليه القطع لانه لما سرق مال الغاصب مع
 مال نفسه كان انما حرز له لغيره لغيره لانه انما يقطع على الذي لعصبه وانما

حرز

بالا معلق من السبد وكان ما حيا على نفسه لهم اقرار العمل على انفسهم حيا **قول**
 روجا لولا سجد الاخر مرتين على راسه يرجع بعد المرتبة لم يسقط **اقول** هاتان
 مسئلتان حلان احدهما بانها ما هو المصنف اشار الى اختلاف في الاداء وعطف الما
 عليها المسئلة الاولى اذا اقر بالسنة مرتين ثم بان هل يسقط القطع عنه لاقال الجني
 انهن لا يسقط وهو من ذهب ابن ادریس فان قال بجب عليه القطع لم يحرك للاجاء وكما
 العفو عنه بحال لانه تعطل محدودا ليقع في الشبهة اذا ما سجد لآخر
 حيا للامام العفو عنه وقامه كحد على حسب ما يراه اورد في المسئلة الثانية
 اذا اقر بالسنة مرتين ثم رجع عن اقره قال في النهاية يسقط عنه القطع وقال في
 المبسوط لا يسقط فان قال فيه متى رجع عن اعترافه يسقط روجه عند الابواب
 ليس فان قال لا يسقط وهو الذي يقر في نفس وكذا قال في الخلاف وهو من ذهب
 ابن البراء والاصح ما بين ادریس وصانعه المصنف في هذا الكتاب رجع عن
 ذلك في الخلاف فانه احاط به من ذهب الشيخ في النهاية **قول**
 روجا ثم سرق ولا هل قطع له سره وهل رجع **اقول** انما يانه لقطع
 روجا ليس لمراد قول ابن البراء والقول لآخر لانه لقطع مدام كما ذكره
 المصنف في هذا الكتاب ذكر ذلك في المقابل وهو من ذهب الشيخ في النهاية وسعه
 ابن حمزة **قول** روجا ولو طمها للمهر فحل سجدة واحدة وفي سقوط القطع
 اشكال يشاء من الروايات المستوية لعدم لقطع السجدة من عدم استاء
 الواجب **اقول** مدرك المصنف يشاء الاشكال لانه الروايات المتعارفة اورد
 محمد بن قيس عن ابي اقر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين على السلام في روجا مرتبة ان
 لقطع منه فعدت كماله قطعها وحبرها لم يبق الا انما قطعها كماله لقطع
 منه فقال لا يقطع وقد قطعت ثلثه وانما انما لقطع ليعم سقوط القطع هو
 الذي في الشيخ في المبسوط والقول بان لا يقطع هدمه ذهب الصدوق في كتاب
 من لآخره العبد وانما كحد لم يحكم فيها حتى بل قال من امره قطع منه بعد
 كماله محسوها لم تقطع بعد روي عن ابن الرضا عن علي بن ابي طالب قال لا يقطع منه
 مدعى حكم ودواء المصنف في المختلف لانه قد قطع ما يعرف مقامه للرواية **قول**
 روجا لم يوفى له السيرة لم يسقط حق قطع من ردت بالسيرة السيرة **قول**
 الرجلي لان **اقول** احد القولي ان لا يقطع وذهب الشيخ في النهاية ومحمد بن
 بابويه وابن حمزة والقول بان لا يقطع مدام قول الشيخ في المبسوط وابن ادریس وهو
 ظاهر كلام في الصلح فانه قال اذا اقر سواها او قامت به ذلك لم يقطع مدام لها

جميعا

جميعا واظن **قول** روجا فوجب المحاربة لانه كونه من اهل المرتبة على
 الشك **اقول** من الاشكال من احتيا لا يشترط لانه هو المظهر من مرق
 لا يجب ذكره الشيخ في النهاية فقال المحاربة هو الذي كره السلام ويكون من
 اهل المرتبة وقال المفيد اهل الدعاء اذا جردوا السلام في ذلك الاسلام
 واحد والاموال كان الامام محرامهم ان مشا قبله وذلك احكام المحارب ومن
 احتيا عن الامتناع لعوم الاله **قول** روجا وهو لم يست قطع الطلاق لم يخرج
 صعد عن الاضارة الاخرية ذلك **اقول** وجه القرب من عموم الاله وصدق ام
 المحاربة عليه على ما في الاحكام من ان يكون من حرم السلام للافاء وكان
 من اهل المرتبة عند من مشا قبله او مطلقا عند من لم يشا **قول** روجا بخلاف
 عليا فاقطع حرم الامام بهما الغسل والصلب لقطع محله الما الذي قيل ان
 قبل من قضاها في هذا القول هل جرد او لم هل هذا المال استخرج من
 من السيرة روجا ليس قبل وصلت ان احد المال لم يعقل قطع محله ولو
 وان خرج لم يباذل المال انفسه في فقه ابيه المثل للسلام وانما حاصره في الاخر
قول اقول الاول انه من المفيد وسلا روجه ادریس واحدا المصنف في الخلاف
 والقول بالمرتبة من ايقع وسعه ابن البراء **قول** روجا لم يقطع به معلما
 في تحريمه والرافعة وان قطع في مديتها منها ومن سراجها انه انما يقطع
 في الروايات اعملت الاول وسررت المسئلة الاصل في المسئلة راجع
 القضاة في النفس لعدة دفع الدية انما **اقول** ذلك فقط روجا
 وروي صحيح قبل من دلت الدية او لبعضه من بعد المصنف اليه لتوالي
 من هذا قصاص كالحج للمراحم الاول ولو قيل في الاول كذلك لانه اقرب
 لسقوط اعتبار العار من الرأى المحال في قطع واحد من روجا لم يقطع الاول يد
 اخرى وسري جميع فانما مشا امان قصاصا **اقول** القول المحكي هو
 قول الشيخ في المبسوط فانه فرق بين من يولي كحرم المباحين بين كل من يحرم
 بينهما فقالوا الفصل بينهما ان الرحمن المباحين فاوليا فكانا كالحج والوجه
 في المسئلة قبلها قطع به قطعها مباحا فلي ادريس الكف عنه فاذا قطع
 به كان ذلك قطع مخفيا انما انجل لعدة ذلك قطع به حصل في القطع
 ما ليس من جنس بل واحد على الاخر **قول** روجا ولو اوت روجا
 على اوصا الشرع قيل بغيره لان السادس عشر مال لانه في كل ما من العير
 السابع **اقول** القول المحكي هو قول الشيخ روجا **قول** روجا في المرتبة

والا لما اعرف في حق منها اليه ففرق هو الفاعل من العادة والى ان كان مثله من
 انه انما كانت بالعرف المسند فبعد اختياره فلا يكون غير ما علم ومن اراد ان
 ما يوجب الهلاك لانه لو لم يجر هلك لانه وان جرح هلك بالعرف والماضي سئل عليه
 الهلاك فكان عليه حرام **قوله** مرمره ولو لم يكن الا العمل لنفسه فالاشكال اخرى
اقول المسألة كما قال لا يمكن تخرج من النار الا بالعمل لنفسه فاذ قبلت نفسك احتل عدم
 الصلوات لافلت. من ان لم يلفظ في النار او انما يلفظ بفعله ومن اراد ان يخطئ في
 الاشكال هناك كما اقوى لانه باثره في ان نفسه كلفه في النار ولا يفرق كونه عليه **قوله**
 مرمره ولو لم يجره احد قصد التخلص من التلف او من زيادة الاثم فالأقرب ان يكون له ان يفرق
 على الاول **اقول** وجه القرب ان الاول متعلق بالعام والآخر بالخاص فمما لا يمتنع
 من الهلاك فانفس هلكا كعمل اختياره او انه انزال عنه كمال الاثم وفي الضرر من
 هو محسوس وقد قال نعم على المحسوس من سئل فكان العرف على المحدث **قوله** مرمره
 انه وكذا لو قصد فترك سببه على الشك **اقول** قد فرقوا فقوا بين بطلان بعد الهلاك
 النفس مع فدية على التخلص وبين ما اذا جرح فترك الماداة بالروح حتى يلبس بالروح
 مرمره ويخبر من ان الموقوف النار لم يلفظ لحد الاقبال بالاعراق المتحد المسند
 الى السد وهو من فعله كذا في ترك الماداة بالروح فان التلف بينهما ليس ترك الماداة
 بل سببه من جرح وهو مستند الى فعله كسبب اما القصد اذا قصد جرحه فترك سببه
 اشكال يشك من كونه سببه ترك الماداة فان التلف فيها مستند الى جرحه والتمسك
 القصد ومن حيث ان بطلان مستند الى كذا في جرحه والدم الذي يتركه وقطعه فلك
 كالسبب في النار باختياره **قوله** مرمره ان يعمل شرا ان فلك ان لم يجره حقيقة وهو
 عند قبيل يعمل جدا لافضا صا على انه لا حقيقة له **اقول** العامل بانه يعمل هذا
 هو الشك في تحركات فانه قال انما اذا افرج جرحه سببه مستند الى كذا في جرحه والتمسك
 براهنا لا سببه فان كون هذا العمل به كذا الى دليل والا فانه منها ان الواحد منها
 لا يصح ان يعمل بغيره بما لا يشترط الا ان سببه ما يعمل على العادة مثل ان يلبس
 للتمسك من ذلك قال وقد ذكر في بعض ما ان السبب يعمل اما المصنف جرحه فانه
 من ذلك على انه هل هو حقيقة ام لا فانا قلنا ان لم يجره حقيقة وقيل لا وان
 قلنا لا حقيقة لم يعمل بالسبب في المبدأ اطلق القول بانه يعمل فقال اذا سحره
 فانه سحره سبب ان قال كذا يعمل على ما وقد سحره وصدف على العادة
 كما لا ريب من السبب **قوله** مرمره ولو انما الى الوجود النية كونه في
 حوله فعله العود على الاشكال المشا من بطلان سببه غير مقصود **قوله** ومن كون الاقبا

ولان الظاهر انه منزه اما ان مات من مساعف قال فم عليه لانه لم يمسره فلهذا كان
 سببه وقال حدوث الامر في هذه الايام ان العمل على ما كان العمل الصغير الاول
 اقوى **قوله** مرمره لو لم يجره سببه لانه كان صغارا كالمريض فكذلك وان لم يكن
 وكان لا يعمل على ما امره ثانيا الا قرب الله ان لم يجره العمل او سببه القصد
 ان قصد **اقول** وجه القرب ان لم يجره قصد العتق ولا فعل العمل على ما فلك
 عليه الله دون ... لما لعدم العمل مع العلم بانه بعد العمل واما مع الاشتباه وجه
 القرب في عدم كونه مرجحا للقصاص ان سببه سبب النفس المعصية من عرف على العلم
 كسببه سببه هو مستند في كونه الاقدام على امرها فقام مع الشك **قوله** مرمره
 ولو جرح من جرحات جرحا فان علم جرحه لم يقصص كما امر به ايضا فترك العمل
 المريض دون العمل وان جعل في القصاص اشكال **اقول** وجه الاشكال ان احتمال
 عدم وجه القصاص لانه لم يقصد قتله ولا جرحه سببه العمل على ما بالسبب المستفاد
 فلم يكن عمدا محضا ومن احتمال وجه القصاص لانه الله وانضما احواله للمضام
 على كونه على اشكال **قوله** لعله لو قلنا لا يقصص على جرحه على ما امره ان يعلم جرحه
 ولم يقصد قتله او صلا على ما لم يجره الله كذا او نقصا الله نية الاشكال المشا
 من انه مات من فعله ومن يجره اذ لو لا كونه حائلا لم يكن ذلك يجره سببه ولا اذ مات
 سببه اصحها مستحان عليه نصف الله خاله لم يجره على الجرح من المذنب صدره
 احدها ومن انه الفلح يساعد انا وانما نقصا القصاص لجهل كذا في هذا
 علمه صلا على من يجره من سببه عليه لولا ان قد صدر من بعض السبب كان مع
 على الصلوات فمات بعد سببه سببه فكان لا يجره قتله لا بعدد نصف الوتر عليه
 وهو لم يعمل بعد **قوله** مرمره ان تركه في بطلان من التخلص منها العلة
 او كونه في طرفها بكونه جرحه باو كونه في كونه فلا يقصص في القضاء اشكال اقرب السقوط
 ان علم انه ترك جرحه في كونه لولا ان لم يعلم صلا **قوله** وجه الاشكال من ان المار سبب
 الماداة وقد وقع فيها لفعل فكان عليه ضمان ومرة من حيث انما كان قادرا على
 التخلص منها العلة او كونه في طرفها فمات من بطلان سببه سببه لم يفعل كان هو
 العامل لنية او موهبة مستند الى سببه المسداده الاقرب عند المصنف التفضل وهو
 ان ان علم انه ترك جرحه في كونه لولا ان كان له من كونه مستقلا لم يجره جرحه
 من كونه المقتدر لولا كونه الاقرب سببه لانه لا يجره الا لاقا لانه عدم العلم
 بالحق في كونه يكون موهوبا وان كان قادرا على كونه لولا ان كونه المصنف من ان لانه قد
 مرمره في نفسه سببه اعطاء بالملاقاة موهوبا من التخلص **قوله** مرمره ولو لم يجره

الا الى

السبب **قول** مرجعه الى الوجه من جهة فعله نصف الدبر او لغيره
 ولو جزم مع ذلك سجع فعليه نصف **قول** اما الثلث
 فظاهر لانه ما من فعل خارج والاخر غير مضمون وهو فعل الحسب والاسود لا
 اعتبار بعدد الفاعلين بل بسبب المضمون **قول** مرجعه الى الوجه اسم في طعام
 المنزل فوجه صاير فكل من يخرجه من مخرج فانه قبل عليه القود وكفى **قول**
 العامل من ذلك هو ان في المبرور فانه قال فان جعله في البيت ما كره لا يحل باسم
 مدخل من نفسه فوجه طعامه ما كره لا اخر عنه فله عليه القود والمضف جعله في
 القود الى المذبة احتمالا فان لم يملكه لم يملكه الفضا من الزينة لانه
 قلص من اسم به وهو مخرج فكله فجهل **قول** مرجعه من قطع واحد يده
 واخره فاما من يده فاما من يده فاما من يده فاما من يده فاما من يده
 فكل عليه الفضا من المبرور او المذبة لكن ليس للعبد وللجرح المستدل على اشكال
قول يريد ان كان عدا فعليه الفضا من المبرور او المذبة لانه
 المستدل على اشكال بل هو ان لا يرد ان كان فله الثلث قصه فله واحد منها فزمت
 من ان القود صدها به مقدر ولانه يلزم ان اذا قبل بقطعة البدن والرجل
 والاذنه ان لا يكون لو لم يقطع فله حتى يبره عليه وما من سبعة **قول** مرجعه
 هذا اذا كان المقصود بالاعاقل ان لو كان عزمه كالمطعم والمخبون ومما هو
 المرجع في قصاصه على الاخر فله قبل بعض من ان يجر **قول** يريد ان حكم
 الاكره المذكور محض بالبيان العاقل فاما اذا كان الما سر صغيرا او مجزوا او جلا
 بالاسار لم يجر فلا فده فله وحده بعض منها اذا طبع عشر اشارة الى ظاهر كلامه
 الشيخ في الزمان والمبرور فانه قال في الفقيه وهو كان العامل عزبا به وحده عشر سنين
 فصاعدا او يكون مع بركة راي العقل اما ان يكون محسنا اذ هو فاقان قبلها
 وان كان عدا فحكمه كالمطعم وقال في المبرور الذي يضره عزم اصله بان الزمان
 اذا حاز عشر سنين فانه كسب عليه القود وان عزمه لم يقطع فله مرجعه الى الاكره
 ايضا والمطلوب المجر يعقوب مرجعه وهو ان كان المبرور صغيرا او مجزوا سقطت
 وجهه لانه **قول** هذا القول المشتمل هو قول الشيخ في اختلاف فانه قال
 فيه اختلاف وبارت اعجابا فان السيد اذ مر عند رجل فله فضل على من
 كسبه القود الى ان قال والاخر في نفسي ان يقول ان كان العبد عالما بما لا يحق
 الفضل او مكن من العلم بغير القود وان كان صغيرا او مجزوا فانه يقطع القود
 وكنت مرجعه الى العاقبة **قول** مرجعه الى ان قبل نفسك فان كان مسرا فلا فده

وكل محقق اكره العاقل هذا اشكال **قول** يثبت من عدم تصور الاكره هذا اذا لم
 انما يفعلوا اكره عليه من الفاعل فلا تصور فعل العاقل فاما من الفعل ومن العاقل
 اسباب العمل من المبرور الصورة فله سبب اسباب العمل من غير خرقا من العاقل
قول مرجعه من فله اعز فيكون على امره فله وباشر الفضا عليه وانه الشهير فله
 سائر الفضا على المبرور خاصة على اشكال يثبت من استناد العمل الى المبرور
 ان طلب فان مكرهه فله نصف اشكال **قول** يثبت من استناد العمل الى المبرور لان الفضل
 استناد المبرور اعني ثبوت الزمان والطلب وهو يقضي ان يكون على المبرور نصف
 الدين من احتمال وجوب مقدار نسبة الطلب الى عدد الشهود من الدرهم فان ثبوت
 الزمان كان نسبيا واحدا لان حكم السائل واحد بعدد فاعليه ويوضع الثلث
 ان لو صدر من واحد حرجا ومن اخر حرجا سوى كسبه كان الضمان عليه بالضرورة لو
 صدر كحرجا من اثنين والاخر من ثالث كان على الثالث الثلث **قول** مرجعه
 ويصح من المبرور على اشكال **قول** يريد اكره لان العجز على قبل واحد بعينه
 فالقود على العامل ليس على المبرور فصاح ولا كسبه فله يجمع من مبرور المبرور
 اشكال مساحت سائر كسبه للعامل في تعجيل فله العمل المبرور فاعلى بعض
 مصلح العامل والآن من العامل مستند الى الداعية المستند الى المبرور وهذا حكمه
 لعظم بان القود على المبرور لضعف المبرور ومن وجوه القود المبرور وهو النسب
 مثله وعدم المانع اعني العمل فان اسم العامل ياول الماشر حقيقة **قول** مرجعه
 ولو كان اكلان واحد ارجل من الطرفين في هذا النقصا فاما ان يسلحها
 اشكال **قول** يثبت من ان عرض الصالح انما هو العادة وامقاطه يستحق
 ازهاق نفسه ذلك لانه في كل الطرقت ومن مقرها استحقاق الفضا في
 الطرف بسبب استحقاق الفضا في النفس فله فله فاسقاطه **قول** هذا
 هو على قول فصاح الطرف في قصاص النفس سائر الصحة **قول** مرجعه
 وهو يدخل قصاص الطرف في قصاص النفس قبل ثبوت الحد في غيره وان فرق
 لم يدخل **قول** الشيخ في هذه المسئلة لان احدها هذا القول المشتمل على
 قبل ذكر ذلك في التاج فانه قال فيما يدخل في قصاص الطرف في قصاص النفس
 بعضه من ان فرق ذلك وان حرمه حرمه واحده لم يكون عليه الاخر من الفضل الاخر
 ما ذكره في المبرور واختلاف فانه قال يدخل في قصاص الطرف في قصاص النفس
قول مرجعه الى العمل الفضا في اصبع من دون ردا اشكال **قول**
 يريد لو قطع رجل اربع اصابع امره فله ان تقطع من الرجل اصبعين من

من غير ان يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
الفصل ليس لهذا الذي جرى به عليه واصعب ومن ان لو قطع منها سبعين لان ذلك
فيها الفصل فيها قطعها من غير ان يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
في ثلثه العشر من الرابع **اقول** الفرق بينه وبينه ان في ثلثها ان اقل من ثلثها ههنا ان يكون
على نصف من الرجل واصعب من ثلثها على الاربع المقتطعة منها اقل من ثلثها من الرجل فانه يكون
اكثر من ثلثها وثلثها السادة لا يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
ثلاثا ثم **قال** رحمه الله فان اقلها اصعب فلا يطالع في رجله ان يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
وهو اصعب من الاثني ذلك **اقول** يزيد اذا حرمها بها ان تقطع اصعب من
الرجل من دون الرد هل كقطع الرجل بها الى ذلك ام لا فان قلنا ان ذلك لم يكن
لها المطالبه والى ذلك من امرش ولا قصاص وحسد هل يكون محرم في قطع اصعب
منه من دون الرد ويمن قطع اربع مع مرد وما يصعب الاثني ذلك وذلك طاهر
فانه كان لها ان تقطع من رجلها بعد مردية اصعب وقد حرمنا لها العدول عن
ذلك لان قطع اصعب من مردية ودون ذلك يمتنع كونها محرم فيها **قول** رحمه الله فيقول
حرم من ثلثها لا يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
والمطلوب هو الاثني لان الاثني اصل الدين هو التمسك بها **اقول** وجه القرب من امر
لا يطالع من المسلم ومن كذا لا يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
من تركه يكتفى بعد الشئ لان كنهه في النفس وقد زالت الدية لانه في العدول
صلح **قول** رحمه الله لو قطع من رجله شيئا اخر لم يطع منه بالاولى
بالثاني فان قطع بدله في شئ من الدين وصل لقطع رجله **اقول** القول الاول
لا يجزئ اربس واصاره للثني ثم الدين في كثير من الشئ في القول الثاني من ليل الشئ في
الغاية فان قال بقا من قطع من رجله قطعت منه بها فان لم يكن له من ذلك كانت
له لسان قطعت منه فان لم يكن له بذلك قطعت من رجله بالبدل فان لم يكن له بدوان ولا
رجلان للثني عليه الدية لا يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
يدان الاول الرجل الاثني الاخر وما سوي بعد ذلك كانت له الدية لا يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
بعد ذلك اجزئ من الرجل الكامل والاصلاح وهو من هيب اجزئ **قول** رحمه الله
اشرك حرمه في ثلثه من ثلثه ليل ما يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
المطلوب ليس كذا - القول الحق هو قول الشئ المفيد رحمه الله فان قال اذا اصعب من
وامر على ثلثه رجل بعد كان لا يلبث القول فيهما جميعا ومردود في رتبتهما
الاول درهم في ثلثها على كذا اسم لورثه الرجل المقتطع في الثلثان ولورثه المرأة الثلث

والنصف

والنصف رحمه الله استضعف هذا القول اصار ان يكون الرد مختصا بالورثه الرجل
عليه في النصف بان الرد حرم على نصف نفس الرجل فكان عليها فانه ومع ثلثها يكون
القاضل الرجل خاص لان القدر المستوفى منه التمسك حاسه بعد النصف المستوفى
من الرد بقدر حفا بينهما فلا يتردد عليها شئ في هذا القول يد هيب الشئ في القاض مع امر
الرجل **قال** المصنف رحمه الله فيقول الرجل يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
لنصف بينهما ليس بعد **اقول** القول المشابه هو قول الشئ في القاض مع امر
الرجل **قول** رحمه الله هل يقبل الكامل بالنقص من عمره الاثني الا يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
اقول يريد ان اقل العبد الكامل عيدا فان كان كذا كانت قيمته الف دينار مثلا
في عيدا سادس عشرة دينار هل يقبل الاثني عند المصمم نعم انك من دون رد
التفاوت على سيد الكامل لانه يكون قد استوفى التمسك من حقه وهو خلاف القول **قول**
رحمه الله هل لا الاصراف مع احباب مولاه الى الغداة الاثني ذلك **اقول** وجه
القرب ان الشئ من سلقه المطول على امره ملك مولاه القاض عن مولاه لمعلم دار المص
لحام اولها يقتضي من العهر المطالب بالشئ **قول** رحمه الله الا يصح من الرجل
حسامه واذا اداه مولاه فالقرب انه يقدم على الاثني من امرش بحسامه وفيه العادل
وفل بعد بالامش **اقول** القولان للثني رحمه الله وقد تقدم **قول** رحمه الله في الرد
كما لقول في قوله او بعد مولاه لغيره بحسامه او بالاقبل من قيمتها وفيه على الاثني **اقول**
مداهم ذكر خلاف مرار داما وجه القرب فهو ان من المولى اما الفصاح او الاستحقاق
فان المولى لا يصح عبده فاذا عدل عنها الى حال لم يكن له التمسك فيه بالثني عليه
قول رحمه الله فيقول يطل على سلقه مولاه الذي يتردد من الرجل شيئا اخر فربما شكك انما حاسه هذه النفا اذا طالت
فيما لقول ان فيه منه خلاف الكلام في هذه المسئلة مع الاول هل سلقه مداهم
المراد بالعبدين اذا دفعه مولاه الى المولى المقتطع في ثلثه لا يطل والامر بالثني
لغيره فيقول لا يطل وقال ابن اربس يطل مداهم لان سيد المولى قد ملكه لتمام
السان على بعد من القول فانه لا يطل مداهم على سلقه لثني من القول ان كان
حر او حرة ان كان عبدا او في تفسيره على القدر من احصائه في القاض الاول
والصدوق في المقتطع الاول الى ذلك استضعف في ثلثه **قول** رحمه الله
ولو قيل خطأ فعلى الامام بعد ما من كرهه المولى كسابقين كل نصف من ثلثه
ومن سقيم حصه الرق لمعاص بالثني وفيه هذا **اقول** هذا
القول المشابه هو قول الشئ المفيد رحمه الله فان قال اذا اصعب من
جعفر عليه السلام قال نص امير المؤمنين عليه السلام في كتابه قبل كسوف منه ما عسى من

من مصاديق من المثلين فعمل العبد من المحامد وهو الذي اختار لنفسه
 في الكتاب من مسائل العبد ومطابقا لكتابين غير هذين في احد اديس **قول**
 ولو قطع العبد لاخر فبقيت عاين واصبح اخر اعمى فبقيت اسدا سادسا وهو مسمى بالملك
 ويكمل تصفية الاول في **قول** مرادوا باحتمال تصفية الملك الاول من غير
 للاصحا في الاخر الاول من غير المسير ولا يبرئ كل منهما ان الاول ينجس فيها ان
 يكون العبد بينهما اسدا سادسا ذكر المصنف وجدة للثلاث من جهة لا يصح ان يجمع
 اليه ولا يصح له السدس فكان له مثل تلك النسبة ويكمل ان يكون له الملك لان
 صاحب اليد لا يفرق بينه وبينه فكان له جميع الماسن وصاحب الاصح وانفردت صاحبه
 فكان له جميع الماسن وصاحب الاصح لا يفرق بينه وبينه فكان له جميعها اذا اجتمعا
 فثبت في العبد عليها بالنسبة فيكون ملا واما الشارح فيقول فيها ان يكون مسمى اسدا
 لما قلناه في الاول وان يكون بينهما نصيبين لان كلا من بحاسن وانفردت فكان
 للمسمى على كمال قيمته اذا كان كل منهما سمي بجمع عند الانفراق فثبت ان يكون
 بينهما بالسوية عند الاجتماع **قول** مرادوا بقطع يده وهو ان فيه الشف فغلبه
 النصف فلو كثر وقطع آخره والثالث من جهة سوي بجمع سقطت اية العطف
 ووجب على جميع دية المسمى فعلى الاول ثلث الاك لعبدان كانت عليه النصف
 للمسمى وعلى الاخرين الثلثان للورثة وقبل المولى هذا اقل الاربعين من مائة وثلث
 الدين **قول** القول الثالث هو قول الشيخ في البسوط وما هو من المصنف فظاهر
 قول الشيخ في الخلاف فيوقف المصنف في المختلف في القولين **قول** مرادوا بقطع
 يد عبد يعنى اقل ان يعرف على السيد اقل الاربعين من كل الدية وكل القيمة يعني ان
 الواجب اقل الاربعين مما لزمه اجزا بالجملة على الملك او لا او مثل نسبة من القيمة
 ويكمل ان يعرف اقل الاربعين من كل الدية او نصف القيمة بجمع ان المصنف انه اقل
 الاربعين مما لزمه اجزا بالجملة على الملك او لا او مجرد اربعين بجمع ولو قطع احد
 عبد لعن م حرجا سان وسري بجمع فعلى جميع دية واحدة وعلى كمال الدية الثلث
 والسيدي على الاحتمال اقل الاربعين من ثلث الدية او مثل نسبة من القيمة وهو
 ثلث ثلثه وعلى الاحتمال الاخر اقل الاربعين من ثلث الدية او نصف القيمة وهو ثلث
 حبة الملك فلو عاد وخرج حرجا اخر فلعن نصفه ثلث الدية ولكن كحرجا
 حتى حصصا بالفرق نصفه وهو السدس والعشر في السدس الاقل من سدس
 الدية او سدس من القيمة على الاحتمال او الاقل من سدس الدية او نصف القيمة **قول**
 هذه المسألة ما يتوقف ثلثيها على بعض الظواهر فليبدأ بالانكشاف المحصل انصافا

يعني ثلث

بعد ذلك فكيف يعلم ان كل واحد من الاحتمالين يقول بغيره بدل في بعض من الدية فخرج
 قيمته مائة دينار وقطع واحد من ثم اعتق مائة دينار خرجت وسبق بجمع في ثلثات
 وحصل على جميع دية واحدة وقد كان على الاول نصف القيمة وهو اكثر مما وجب عليه من ذلك
 لان دية العطف يغفل في دية النفس وما الذي سمي السيد من ذلك محتمل ان لا يبرئ
 مما لزمه بحاق اجزا لثلاثة على الملك او لا وهو ثلث الدية مائة دينار وثلث
 وثلثون دينار ولو لم يمسروا وان على السدس اي على السدس للملك فله العبد وذلك
 لملك القيمة ثلاث مائة دينار ويكمل اول الاربعين لزمه اجزا لثلاثة على الملك
 او لا وهو ثلث مائة دينار وثلثه وثلثون دينار او اربعين كذا على النصف
 فله العبد اربع مائة دينار وثلث مائة دينار على الاحتمال الاول ثلث مائة دينار
 وهو ثلث القيمة وافلها على الاحتمال الثاني ثلث الدية ثلث مائة دينار وثلثون
 دينار ولو لم يمسروا وثلث مائة دينار وثلثون دينار وان كان على النصف
 القيمة لكان لثلاثة على دية العطف في دية النفس حرجا ثلث وحققا ثلثا وهو
 القيمة والافضل له بالدية لانها اشقت لسبب كونه فكان السقي له ثلث القيمة وحرجا
 الثاني ان كان سمي المصنف القيمة هو كثر من سمي السيد كونه للمصنف لم يعط
 من ثلث حتى يقطع حصة منها وانما اوجب بقصا ما لو اوصى بعد العن داخل فيما وجب
 للسيد او لا ان المصنف حرجا من مائة دينار على حكم الاحتمال الذي
 وهو ان يحال او لا على حرجا العبد لعن حرجا اخر بعد عطفه وسري بجمع على القيمة
 وجب على المالك الدية اطلاقا على حرجا من حرجا او لا اجزا منها ثلث الدية الا
 واحد من مائة ولكن حرجا من حرجا من حرجا على الرق يتعلق بالسيد والاخرى لعن
 يعلى بالورثة فيا الذي سمي من ثلث الدية على الاحتمال على الاول يكون
 للسيد والمالك المرفوض مائة ومحمولة او لا لثلاثة اقل الاربعين من سدس الدية
 وسدس القيمة على ان يكون للسيد مائة وسنة وستون دينار وثلثا دينار لانها
 اقل الاربعين من السدس والاربعين كصافي انما الزيد بجمع قول اقل الاربعين
 لعل هو من سدس الدية وثلث القيمة او بجمع ثلث الدية ومن الاربعين **قول** مرادوا
 ولا اصل له بها فرائد فله قبل ان اعتاد من الهل الذي به قبل فضا العبد و
 فاصل دية السلم **قول** الفرض المشار هو قول الشيخ في الفتاوى فانه قال فيهما
 ان اهل السلم ولما عدا وصلى عليه دية ولا يحس عليه القيمة وكان على الامام ان
 يعطيه بعد ان يأخذ من اولياءه الذي ما الفصل من دية مسروعة على مسروعة
 كونه قال في القيد ومحدث ما يورثه لان لم يمسروا الا بعد ان اطلق القول في المصنف فقال

فيه ان قطع المسلم يد الماهد صراعا المعاهد فان نشاء العدو اذ به يد وان نشاء
قطعه يد المسلم واداه فصل ما يجب الدية واذا قطع المسلم صفة كذا ان وابن كنجيد
قال في الاشارة وهو ان فصل مع اعتساده لا فرق في الفداء ولا بين اذ ليس قول راجح وهو
ان لا فصل المسلم من المعتاد **لا قول** من محمد بن نويرة ... علا فانه لا فصل
في كسب على فاعدا به والا فلهما منى ان عليا عليه السلام قال الرجل من رجل اذى الله
وجده مع امره عليه القود الا ان ياق بالفسد وهذا كسب على كل قريب للرجل
اذا ولد او مملوك وهل يسمى على الاحكام استكمال **اقول** وجه الاستكمال
من حصول السبب لدمه هو الرضا فلا فائدة فاعله لان المياح يخرج مخرجين ومن عوم
النفس بالنفس خرج منها نصرة الرواية فيبقى ما عداه على اصل المتع **قول** ولو قيل
عند مسلم لم عبد الله لما رزق الا فرب سقط القود **اقول** وجه القرب منه
ان المستحق ليدل على تقديس سره هرا لكافر ولهذا لو اسقطا لكافر سقطت
استحقاق الكافر قتل المسلم بقوله تعالى ومن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا **قول** من محمد بن نويرة الذي سئل عما دفعه وهو ما له الى اهل البيت
ومحمد بن سفيان المعروف وفاسم شقيق ولد الصغار قولان **اقول** الاول ان
استحقاق الاول او الصغار فلهما في الشريعة في الفاية وهو من جهة المقتد وسلام
واحد حمرة القول الاخر المتع من ستر في الاولاد وهو قول احمد اذ ليس اطلق
السيد واجت باوله القول بانه يدعي الى اهل البيت مشا واصله فيلحق
وكان ما له ايضا بوجه المسلم وصله قال الصدوق ولم يعرفه من الاولاد لادعاء لاسان
قول من محمد بن نويرة في المسلم مثله فانه تدم مات اقص في الحج خاص لا في النفس
وليه المسلم فان استوفى الامام وقبل الاود ولا دية لان حصص الطرف دية
يدخلان في قصاص النفس وهما النفس هاتين مضمونة ولكل ما انه لا يميز بين القول
المقول لما نسب من ما يقع بين من القصاص في النفس **اقول** القول الثاني ان
هو قول الشيخ في الميسر صقال فيه الذي موى في نفسي لعدم مذهبنا انه د
اقر عليه في قطع ولا دية لانا لما ان الطرف يدخل في قصاص القود كالك
ديه في النفس غير مضمونة فرب ان لا يحسب فيها القصاص ولا ليد كان المقتد
من محمد بن نويرة في ذلك وجه الاستكمال كما ذكر الشيخ وما ذكر المصنف المصنف
ايضا واعلم ان الشيخ في الميسر قال قيل ذلك حديث اورد هذا الما قال في
لا قصص فيها وقال الاخر في القصاص هو الاخرى فظاهر الا **قول**
من محمد بن نويرة ان حصلت سره فهو مرتد عما د ما عدا لاخر القصاص اذا العن العن

حاله

حاله الاستقرار وقيل لا قصاص لا مستندا للموت الى جميع السراية الى بعضها عين
لعمري **قول** القول المشار اليه هو قول الشيخ في الميسر ايضا فانه قال في بيان
اقام على الرد من ستر في القصاص ثم عاد الى الاسلام فلا قولان القصاص انما
سما في القصة وكل السراية بدل ان لا يقطع مسلم يد مسلم فانه يد المقتد ومات على
لا فدية عليه ولو قطع يد مرتد مسلم المردوات مسلما لا فدية فانه كان وجوبه
بالقطع وكل السراية فان بعض السراية هدر لانها حال الرد فقد مات
من ستر من مضمون وعجز مضمون فيسقط القود لان القصاص لا يسقط
ان قيل المصنف ستر القصاص من هب ابن محمد فانه قال في رجع مسلم
مسلم او من المخرج ثم اسم قات مسلما كان القود عندى فلا وليا ان احبوا
لان توسط امثال الرد لاكم لا تمنع وجوب القود في ابتداء الحارة لو كانت
نفا ولا ان حكم الرد غير مقتضى المسلم اذا اسم بعدها **قول** من محمد بن نويرة
انه نص من العبي اذا بلغ عشرة اذرى خمسة اشبار ونعام عليه محدود و
لا تربية ان عبد العبي خطا محض طرغ فاشاء العاقلة حتى يبلغ **اقول** الرواية
الاولى هي طرغاه الشيخ من محمد بن نويرة عن ابي بصير عن الماقر عليه السلام انه سئل
عن غلام لم يدرى وامره فلا رجلا فقال ان خطا المرأة والغلام عذقه
اخذت او ليا المقتول ان اهلها قتلها ومردون علم او ليا الغلام فخره
درهم وان احبوا ان يسلوا الغلام فله مرد المرأة على خط الغلام من ليا اليه
اخر محمد بن نويرة قال المصنف من محمد بن نويرة في المختلف لما اورد هذه لعل عن الشيخ عليه
انه حمل هذه الرواية على ان معنى قوله عليه السلام لم يدرى يعني هذا ان لا
اذا بلغ خمسة اشبار او بلغ عن سبعين اصبى منه واعلم اما الى الان لم يطرق
يدل على القصاص منها او بلغ عشرين سوى رواية ابن جبير هذه ولم
يذكر في التهذيب لم يدرى عن محمد بن نويرة في اشبار المصنف من محمد بن نويرة
عليها في موضع آخر في سرائر محترق واشد عن العسكري عليه السلام قال
او بلغ الغلام محمد بن نويرة في خبر امره في ماله ووجب عليه العاراض المحدث
وهو غيره على المطرب والرواية الثانية هي طرغاه الشيخ عن العسكري عن
الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا بلغ الغلام خمسة اشبار
في رجل وغلام اشدها في رجل مملوء فقال امير المؤمنين عليه السلام
اذا بلغ الغلام خمسة اشبار اصبى منه اذا لم يكن فدين خمسة اشبار فخص
بالحدس وبما كرهه الاول على الشيخ في انها دية بالثانية على الصدوق في المقتد وجه

العمل وحكمه لما استعمل وجوب قول شاهد الشاهد بين الناس والصادر من ان العمل
 الجدي بما يربط العمل بخلافه فلا يكون شهادتهما شيئا واحدا **قوله** مرجعنا لوجه حرجنا
 فله فهو باطل العمل مرجعنا وكذا ان كانا من فقرنا العاقل على الشكالى لم يرد العمل
اقول ويجعل القول لان اعتبارنا لغيره لما ندين قبول الشهادة للمؤيد في الرض
 بل لا مطلقا **قوله** مرجعنا لوجه حرجنا ان يكون حاصلا في الحال والا لـ
 لعل الزيادة للمؤيد في الرض بل لا مطلقا **قوله** مرجعنا لوجه حرجنا ان يكون
 على رتبة ما في قولنا وخران على عرفنا ما في الحال سقط القصاص وعليها الى بعض
 وان كان خطأ فليعمل على ثلثين للشبهة بصادق المسن وكفى كسر الوطى في نصيب
 انهما ساكنا لفرار **اقول** وجه الاحتمال ان الاعتبار بالبينه المطاع لدعوى اللد
 فاذا اطلعت عواء احدك المسن وقد صيرت عليه اشارة حقا واقام به بئز فقلت
اقول يحتمل فما سقوط المسن لانها تكاد با او البينة انما شئ اذا
 خلفت عن العاقل فكل من الشهود عليها لا يبرر وصفه الدعوى عنه **قوله**
 مرجعنا لوجه حرجنا ان يصرح بالمراد العاقل ويرى المشهود عليه كذا لو قيل انما
 ولا سبيل لمراد الاخر من الرواية المشهورة كذا لو قيل المشهود عليه بمراد
 وبغيره في قوله لا يرد لقوله لا قبلها بعد ان يرد على المشهود عليه ليصفى الله
 قد ان المحرور لمراد الله كانت عليها بالسورة في السر في القصاص او الله
 اشكالى **اقول** الرواية المشهورة ما المشرك في العاقل صاروا من راء في الصبح عن
 ابان على السلام قال ما الرعي رجل قبل محمد الى ان انا لوجه حرجنا فله
 صله حرجنا مع الولى العاقل الى ان ليا المصلح لمرادنا لم يرد حرجنا
 فان عند الرأى ان يصرح حرجنا ان هذا الرجل الذي شهد عليه الشهود
 ان قبل صاحبهم فلا يلقون وصدور يصرح فقال ابو جعفر عليه السلام ان ارادوا ليا
 المقبول ان يلقوا الدماء فليقتلوه ولا سبيل لهم على الاخر ولا سبيل
 الدماء على الفدية لمراد الذي شهد عليه فان ارادوا ان يلقوا الذي شهد عليه
 ولا سبيل لهم على الذي فزعه سوى الذي فزعه لمراد الذي شهد عليه
 يصفى الله فليست اسان ارادوا ان يلقوا جميعا قال لك لم يرد حرجنا
 يردى لمراد ليا الذي شهد عليه يصفى الله حاصلا من صاحب ثم يصفى الله
 فان ارادوا ان ياحده الله شهد عليه على الذي اقر يصفى الله حرجنا فله
 يجعل لادله الذي شهد عليه لم يرد فقال لان الذي شهد عليه سبيل الله
 اقر الذي شهد عليه لم يرد لمراد صا صا الاخر او امر صا فليز الذي اقر صا

ما لم يرد الذي شهد عليه لم يرد لمراد صا صا وعلما ان الشئ مرجعنا في الرضا على
 لعل الرواية وسراج البراء وضاهل من ادرسون في الشك قال في قوله اول
 جميعا لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا
 الشئ لعل القصاص او الله ومنشور ما ذكرنا من ادرسون في البينة لافراد
 لعلنا الا انفراد ومنشور ما ذكرنا من ادرسون في البينة لافراد
 مع كين المعنى او لمراد صا صا على كذا **اقول** يرد ان اذا تجردت الدعوى عن
 اللوث كانت كبرها من الدعوى بغيره على المكس من واحد ومع كونه نفي
 المدعى عليه وبعضه لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
قوله سره ولو فكرنا جميعا قال لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 من القصاص اشكالى **اقول** يرد لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 واحد لانه لا يرد لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 الرطوبة ذلك فله الاصل في ذلك ان اسم على واحد معين في كونه من القصاص
 اشكالى بشار من ان التكرار من البينة لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 صلت المدعى من كونه قد سبق الاخران من البينة الاعراف بالمراد صا صا كذا لم يرد
 وذلك ما دعوى الحرج فلا شئ **قوله** مرجعنا لوجه حرجنا ان يصرح بالمراد
 كونه قبل احد هذين ليس يرد لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 العامل بمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 الشاهد الواحد اما لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 والمضى عليه احد هذين فلهذا ان الشاهد فان كانا قطع بالمراد صا صا كذا لم يرد
 عليه فانما مناه من عدم فان الظن يصفى المدعى لمراد صا صا كذا لم يرد
 ان لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 بينا من جملة العرف العاقل كذا **اقول** ومن احسن في نصيبه ولو لم يكن
 الشاهد قبل احد هذين فان العرف جعله لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
قوله مرجعنا لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 بعدنا لاخر بمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 اللوث المقضى لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 يطل اللوث اشكالى بشار من المدعى صا صا كذا لم يرد لمراد صا صا كذا لم يرد
 كما لو اقام شاهدا بين حلف وان كمر الاخر الدين ومن ضعف الظن بالمراد صا صا كذا لم يرد
 فوالا لاول اقوى **اقول** وجه القصة ان مطلق كذا لا يرد لمراد صا صا كذا لم يرد

سئل يقول قم ذلك جعل الله لك فزين على المؤمنين بسبيل **قول** رحمه الله ولما رآه
الويلع من القسام فان خلفه وقفت مرثعها لانه انساب وهو منسوخ منه
في مدة الامتثال وهي ثلاثة ايام وكما يصح عن الامير اذا الارث وانما خلف الويلع وقد
خرج عن الرواية الذي في حق علي السلام فكذلك انما فادرجها الى الاسلام يستوف
ما خلف في الزود وكل المنع الارث والارث وانما خلف الويلع قد خرج عن الرواية
اقول هذا اقول اني رحمه الله في الميسر الا في ذكره وكما يصح لمن الذي في حق
عنه السلام فكذلك انما والمصنف رحمه الله يستشكل ذلك لما ذكره من ان الكفر
ما في الارث وقد خرج بكفر عن الرواية فليكن سم يكن لمان يقسم **قول** رحمه الله
ولو استوفى القام فقال اربا ما قد منفره اقل بحر لول والاقراب المنع
لانه انما القس مع العلم فهو يكره للاقرار **اقول** القول انما باله بانه
محرره قول الشيخ في تحلفه ويصفه في الميسر وهو الاقراب عند المصنف لما
ذكره في الكتاب **قول** رحمه الله قل بحسب العلم في العلم مع القام منعه
حتى يحضر عليه **اقول** القول انما باله بانه محسوس في همه الله هو قول
الشيخ في النهاية واجت البراء واجت حمزة لان الشيخ واجت البراء قدرا اجيب
لست ايام وقدرة اجن حمزة ثلاثة ومنه اجن ادر يس من حبس حمزة والتمه
قول رحمه الله واذا اعلنت تمام الوارث احتملت ابيهم في تقسط
اخيروا علم وبكل المنكره النقطة بالخصوص مختلف الذكر ضعف الا
فان حاصها حتى احتمل ساء للذكر وان اذ اقل احتياطا وان كلف
العلف **قول** اما احتمال وجع تخمين عليه بالسوية فلا ان كل واحد من
الذكر والاثنى مد او منكره ولا يدخل الوصف المذكور والاورث في الامكان
واما احتمال التقسط فمن حيث ان القام ليست على حد ما في الايمان
فقد سبب خلاف المدعي ولهذا كانت اليقين فيما راقله من القس
كساره من الدين ثم ان المصنف رحمه الله في على احتمال التقسط من
اولها لو كان المقسم ذكر او اثنى خلف الذكر ضعف الاثنى بكل المنكر
مهما خلفه لذكرها ولا يثبت لينا والاثنى سبع عشرة بينا لان اليقين
لا يصح فيكون الجميع اعدادا وخمس بينا الثاني لو كان معها حتى احتمل
في بحسب وجه اعدادها خلف مثل الذكر اعدادا لا يمكن ان يكون
ذكر فلا يصح سره دعواه الا اذا اختلف عنه الذكر وجب كسره حتى
بينما الذكر عشرين وبحسب غير الاثنى عشر ولا يكره حتى ان كلف اثنى عشر

نصف على الرجل ونصف ما على المرأة ونسب نصف الى الجميع **نصف**
هذا كالحلف بحسب عشرة عا لان عليه لم يثبت فيها سبعة عشر
والبيان لا يصح في كل المنكر اعدى كمن الذكر ثلثا وعشرين عا لان عليه
من تخمين اربعة اربا وهو اربا وعشرون وتعان في كل ما حرمه كيف
الاثنى عشر عشرين لان عليها نصف اربا الذكر فذكر في كل ما حرمه
قول رحمه الله والفصل ان كان واحدا استحق الاستبراء جميع الزوجه وهم
كل من سرث المال عدل الربع والزوجه انما الاستبراء قصاصا بانه يثبت
الدية على في العدا او اطلاق في خطه وشبهه ونفاه نصها منها والا فلا حظ
لها في قصاص لا عفو قبل الارث القصاص الا العفو فلا يرث من غير
بالام ولا انما عفو ولا فرد والاول اقرب **اقول** اختلف اصحابنا في
وارث القصاص الا العصبه فلا سرث من سرث بالام ولا انما عفو
لا فرد والاول اقرب **اقول** اختلف اصحابنا في وارث القصاص على قولين
احدهما ما اختياره المصنف في هذا الكتاب وهو ان كل وارث للمال
عدل الزوج والزوجه وهو من هب الشيخ في الميسر واجت ادر يس والآخر انه
العصبه وانما ليس للينا عفو ولا فرد وهو قول الشيخ في الاستبراء واليه اشار
المصنف بقوله وفيه الاول اقرب عند المصنف لعدم قولهم وادوا الا اربا
لغيره ادر بعض **قول** رحمه الله واذا كان الولد اعدا اجاز ان يستوف
من غير اذن الامام على راي لا اقرب يتوقف على اذنه حصصا الطرف
اقول القولان للشيخ ما تجوز من غير توقف على اذن الامام هو مذهبه في
الميسر في مريض منه وفي مريض آخر منه وفي خلاف انه يتوقف على اذن
الامام لكنه اوجب على من يارب من غير اذن الغير وفي خلاف ليس عليه
والاقراب عند المصنف في الكتاب يتوقف على اذن الامام حصصا في
الطرف لما استدلل به الشيخ في الميسر الامام وحذرا من الخط في الطرف
الى غير السحق واجتبار في الخلف عدم التوقف على الاذن لعدم قولهم
بعد جعلنا لولي سلطانا **قول** رحمه الله ولو كان فيهم من لا يحسب انسا
فالاقراب كسبته المكي في موضع المشاء **قول** رحمه الله يريد لو كان
فيهم من لا لا قصاص من لا يحسب بها شره اسعاه كالمراه عند من جعل
للنساء حقا في القصاص بالاقراب بها يدخل في الزوجه بين المستحقين
لاستبراء كسره في امرها كان لها ان لغوص بأسره او في شأته وفي

القرية بغير لان سمي القصاص بحرين استبعا سبعا شرا او تركبلا وعجز عن اعداها لا
 يفي سقط حقه من الاخر **قول** رحمه الله وقيل يجوز لكل منهم المبادىء ولا توقف
 على اذن الاخر لكن يضمن خصم من لم ياذن **قول** القول المشابه هو قول الشيخ
 في المبسوط ان قال فيه اذا ادرته ودرته وكان اهل رشدا لا ولي عليهم فليس بعقيم
 ليس بغير اذن شركه فان كان شركه حاضرا يحسن سادته وان كان غائبا يحسن
 العام له لاختلاف في هذه بين الفصول عند عدم عند ثلثه ان سرقه سلطان يضمن
 الباقيين ما حكمهم من الدية وكذا قال في خلاف حيث قال فيه سله اذا كان اوليا
 المقترى جماعة لا يولي على مثلهم حازه واحد منهم ان استوفى القصاص وان لم يحضر
 سوا الكا والبلد او كافرا عامين بشرط ان يضمن لعالم كحضره من الدية **قول** رحمه
 ولو كان فيهم غائب ضربه او مجنون قبل كان الحاضر الاستبعا ولذا اكثر والعاقبة لكن
 بشرط ان يضمن الضرب للثابت بالصبي والمجنون من الدية ويجهل جسد العامل الى ان
 لعدم العام سله السر والفقير المجنون **قول** القول المشابه هو قول الشيخ
 في الكفاية اما المصنف فقال يجهل جسد العامل الاخر لان العمل غير محسوس بالمرء
 والكسر والعاقبة الفضل لا يحصى لوجبه حرمانه الى اعدائه ستره صديقه
 تضمنه جعق ما في السر كما يحسن كما حفظ من الموت عليهم العام له لكان ان
 يترك حقه حفوظه وحفظه هنا محسوس على **قول** رحمه الله وكان الشيخ
 للقصاص صرا او نحو ما بالراب اوجه قبل بسوا الاستبعا حتى يبلغ الضمان
 او يضمن المجنون صرا كان في النفس الطوف وكسر العامل حتى يبلغ الضمان لانه
 لغريب يجهل ان لا يمكن ملا سوا كل نفق هذه امثاله لا الملكة الوالي للعقوب القصاص
 والطلاق والعقوب ولو قبل الوالي الاسماع كان وجهها **قول** القول المشابه
 هو قول الشيخ في كتاب المبسوط في كتاب المبسوط وتختلف فعلى المبسوط فان كان
 الارث واحد او موث عليه يكون او صر له ابله وجرم مثل ان يملكه وقد
 طلها امره القدر له وحده وليس لان يترتب بالمرء حوله اليه كان ذلك الميم
 وسوا كان القصاص طرقا او نفقا وسوا كان الوالي اما واحدا او بعض الماس واحد
 وفيه خلاف واذا مساهة ليس للوالد ان يضمن لولده الطفل والمجنون فان
 العامل محسوس حتى يملك الصبي يضمن المجنون لان في كسبه حقه ما معا ومعد
 اختلافه لانه لا يترتب عليه المصنف كانه يضمن هذه القول فقال لو قبل ما به
 للولي الاسماع كان وجهها وانما قال ذلك لان ما معاره والى عليه قبل ما
 سلك عليه كحماه الخ الزلاء **قول** رحمه الله ولو عد منهم واحد فغلب من غير اذن

المباين

المباين عنه وهل يضمن القصاص شكالا مشا من ان له لصيا في نفسه من العمل
 ومن يكاد يطمع صاحب العمل في نفسه والاذن الاخر **قول** رحمه الله وقيل في اصله
 خلافا فان الشيخ رحمه الله لم يضمن المثل مع سرقه او كسر العائن من الدية على
 ما عدم فاقول من ان يكون مسد فليقتط القصاص **قول** رحمه الله ولو كان
 الاخر مطالبه سر له العامل او مطاله المستوفى او كسر الاخر **قول** لان كل
 واحد منهما مسد عليه اما الاول فظاهر لانه قابل موريه وهدات محل القصاص
 صريح على تركه حصص من الدية ولذا الاخر فلا يملك حقه فكان ضامنا لغرض
قول رحمه الله العمل اذا اعد من سجن القصاص لسلك مقبول فلو عفا
 بعض المتخفين كان سلك القصاص فان اصحرا على المطالبه فعليه استوفى
 ضوعدهم وهل يضمن لمطالبه بالدية ولذا من القصاص شكالا **قول** رحمه
 الاشكال من ان انكف على كل واحد منهم نقا كالملة غير متعلقة بالانفس بل بغير
 وانما ملك بدلا لها وكان لمن لم يضمن الدية بعد المبدل عنه بدلا لهم لعل
 ومن قول عليه السلام كفى بكم انكاف على اكثر من نفسه **قول** وفي وجوب فله واحد لما
 مساقى او ما لوعده او محاماه واحد دما تاما شكالا ايضا **قول** الاشكال في
 هذه المسئلة في موضعين احدهما هل يضمن من واحد ولو عد له للباقيين لم
 لاقية الاشكال المتعد وقد لوحدهم والاحرام على العبد ان يملك واحد لو عد
 للدية لمن عداه هل يضمن بالباقي او لوعده من كسبه قبل من كسبه لوعده
 او يكون لكل منهم المبادىء الى قبل من قبل استوفى واحدا السابق الدية فيه
 اشكال يشوه احتمال لعدم السابق لانه سجن القصاص منفردا من غير عارض
 قبل احق حقه القاص من احتمال الدية لان السبب المصلي للاختلاف وهو
 قبل النفس المكا وعدا عدوا ما موجد بالنسبة الى كل واحد فمعين الغزوة من
 احتمال حمانه مبادىء كل واحد منهم الى قبله محاماه لان كل واحد منهم سجن لا زهاق
 نفسه لوجوب سبب الاختلاف بالنسبة الى كل واحد منهم فكان له ذلك اذ لا
 لعن الاختلاف احد في غيره **قول** رحمه الله ولو عد واحد فعليه سجن حقه وكان
 للباقيين المطالبه بالدية على شكالا مشا من فوات الاختلاف لغرض العمل **قول**
 ومن ان تعدر اسما اكن ولا يوجب سقوط بل يصح الانتقال عنه الى غيره
 ويقول عليه لانه لا يملك دم امرس والاول من الزوجين هو اختيار الشيخ في المبسوط
قول رحمه الله ولو قلل اصوي كان للجماع الدية عليه بالسيرة والعدول كل
 منهم من تركه كالحق على شكالا **قول** هذه الاشكال يشكك ان اذا قبل هل

عند قبائل الاصم من وجهين احدهما انهما على الاعمال الثاني انه صفة لما لم يزل
وهو الاصم عنارنا والمصنف رحمه الله قال العجز كالوصف في كونه من الثلث انه
يضم فيما وجب لاجل انهما صفة والوصف يجوز لما لم يزل على الفصل الذي سبق في
كتاب الوصية الذي صنف في الوصية هو ان اوصى له رجل العجز او ما يوصى له
بغيره من العجز اذا قال العجز اولادك او فوكذا لم يزل اوصى له من ان يوصى له
ليس من الميراث لوجوب المقتضى للمنع هناك وهو ما علمت من ضرورة من الا
سؤال في احد الماثل لوصف العجز بالجمع اما الوصية بعد فعل ما وجب قبل
فالاولى الصواب في الاشكال على هذا الفصل فيما لو اوصى بلفظ عدم بعد فعل ما وجب
العمل هل يندرج فيه كما في الاخر في المنع اصلا على العجز **قول** رحمه الله
ولو اسر العجز كان له ربح على الاشكال **قول** ينشئ من ان العجز بالركعة والركعة
العجز صحيح او من ان لا يحفظه من المبدأ لا صفة والعجز وجب على العجز لا يقع
من السد وكان حكمه باقيا **قول** رحمه الله ولو قطع يمين محزون من الميراث
فقط منه قبل يقع قصاصا وقيل لا يكون قصاصا لمخزون باقيا ووجه ما لم يزل
فقط يدان في كل يمين قصاصا من اقل اقصى يكون قصاصا لان المخزون اذا
كان له يمين معين فالعجز كان سلب الاستيفاء كما لو كان له ووجه عند عزز ثم عليها
فالمعجز لا يخاف على الميراث وقال بعضهم وهو الاثر لا يكون ما فعل اسبا لحذف
بكاله لا يكون قصاصا لان المخزون لا يجمع مناسعا حقها اما التي في الدين فقال
في الشرح ولو قطع يمين محزون من الميراث ففقط منه قبل وفي الاستيفاء وقطع
وقيل لا يكون قصاصا لان المخزون ليس له الاستيفاء وهو شبه وقيل يكون
حق المخزون ما بقا على كماله وانه ما للمخزون على عاقلة المصنف اختيار في هذا
لكتاب هذه القول الاخر **قول** المصنف سأل على ان من قطع يمين عزز ولا
ليس له ففقط ساء لان كان له من الميراث حتى يسلطه في قصاصه فما اوصى
في الميراث وجب على كونه يمين المخزون في ماله ووجه الجواب في ربحه عليه
المخزون **قول** رحمه الله ولو قطع العاقلة عدة اعضاءها جازم ذلك لانه وان يرق
عنه بل يقصه وقيل يصح له يمين النفس فيك سرب فلا يفي بالبق لان وجهه
يدخل في يمين النفس اجماعا وان انقضت احد يمينه الباق **قول** هذا قول الشيخ
والمبسوط في فصل النكاح والخراج وفي اختلاف في كتاب كتابات وذهب اجماع ائمة
في المحدث **قول** رحمه الله ولو نكحوا ووعيتهم انصالة بعين واحدة وفي الدية
ولا **قول** رحمه الله بربها او قطع ووعيتهم غير الاغور حلفه وقد حلف صافيه قبل له

ثم كان ان يعلم من ذي العسر عا واحده وهل له ان يترجم ذلك لخصف
الدية ام لا لانه قال ان احدها لامة وهو قول المعتمد واجه اويس وظاهر كلام الشيخ
في اختلاف والقول الاخر انه يترد نصف وهو قول الشيخ في النهاية والمبسوط وقوله
ابن كجبند **قول** رحمه الله ولو حلفت اوصان المحمي عليه من الاطراف او في القصص
اشكال **قول** ينشئ من انهما نكح للافعال وهي ايجاز في حرم الاطراف لان لها
فقد **قول** رحمه الله ومثل قصاص من الاطراف والاععاد ومثل الراس والوجه
على اشكال ينشئ من انهما نكح فالتعريف وان انكح ما كان على
المشعر والشعر ما كان مستغلا فخاص **قول** ومن عدم قوله ثم لم ينعكس
عليكم فاعتمدوا عليه على ما اعتمدوا عليه **قول** رحمه الله ولو قطع الما فان قطع
العصه او ما كان من اجمل القصاص عدته **قول** رحمه الله وما احتال قصاص من كقت
انما يدلان كلامه في نكاح المحمي عليه ما د الما من منبها القصاص على انظر
عدم فاعتمدوا عليه على ما اعتمدوا عليه ومن ان لم يسلطه فصل وعينه عزز وكذا
على كسر العظام **قول** رحمه الله ولو قطع الرجل حمله يد الميراث فلهما القصاص ان لم يوجب
فيها كمال الدية **قول** الذي يعلم من هذا الكلام ان مراد المصنف رحمه الله من قوله
القصاص ان لا يوجب له كمال الدية امان او جنة له كمال الدية لم يكن لها القصاص
وهو مخزونه بل يوجب على الميراث لم يوص له كمال الدية كان لها القصاص من غير ذلك
على الرجل وان اوجبه له كمال الدية كان لها القصاص ايضا مع مرد الساقين منها
عليه ثم قال المصنف رحمه الله هل يرجع المراء او جنة لها الملك ولم الشرع نظر
امر به لعدم **قول** رحمه الله لو وجب للرجل كمال الدية كان لها القصاص كما لعدم
فهل يترد المراء من الرجل ثقات لو قلنا ان حمله يد المراء فلا اقل من المراء
وقد قطعنا العضو الما بل لانه المراء المستا ومن قوله فاعددوا عليه سمل ما
اعتمدوا عليه ومن ان هذه العضوف المراء اكل من من الرجل الا في العدة
لان انما قصص وحدها كمال الدية كما يقطع اليد الا بالعضوف من غير ذلك
المصنف في العكس العجز فلا يصح على تقدير قصص حمله الرجل **قول** ان
امراد ان انقصا مطلقا منه كما لعدم لان قصصه يمينه عضو تجان عن يمينه
المحمي عليه لا يجمع من القصاص عليه يمينه وبه الرجل **قول** رحمه الله ولو قطع سبي
منعوه هو من سقط سنة وسد له مع كونه وهو اصل الذي يكون بين
الله وجب للقصاص ان قال ولو عادت قبل القصاص ما قصه او مستغفر فغفرا
الحكمه وان عادت كماله صلى القصاص ولا دية الا في المراء **قول** هذا

القول المشار له هو كلام ابن ابراهيم في المذهب حيث قال فيه بعد كلام طويل
وان مرجه كما نأنت ساله من الغرض القصاص لم يكن فيها قصاص ولا ذنب و
الاقترب عند المصنف الامر من وجه القرب ان كان وجب على المحن عليه فلا
يصح عليه **قول** مرجه انه قتل في سنن الصبي بغير مطلقا **قول** اقول لما مر
هو قول المصنف واجتنب من اضاها المصنف في المثلث **قول** مرجه انه لا
من المثلث الا ان مال محرابه الموجه للدخول والاقترب بمرجه **قول**
وجه القرب عدم الاثر هو قوله ثم فاعتمد عليه بطل ما اعتدك عليه من الاضمار
عقبه كما مر لانه الفاعل الدال على العيب **قول** مرجه انه لو زالت بغيره
اخرى بانسبها احتل القصاص مع امكان المساداة والدم **قول** وجه جهل
القصاص عدم قوله ثم فنعتك عليكم فاعتمد عليه بطل ما اعتدك عليكم وقوله
ثم وكجرح قصاص خرج ما اذا سئل عنه فاعتمد عليه بطل ما اعتدك عليكم وقوله
اذ ليس من الماشقة الداهية ولا الاعضاء المستقرة ولا من بها شغل على غير ما كان
او بالعلاج فيرجع الى ما علم ان الشارع قد رده هو مرجه بها اذا كانت حرة وشتر
العمى العمى او اربطها على الخلفان كانت امر **قول** مرجه انه اذا قطع يده
رجل ورجليه خطا وراسا المحن عليه مسافا على الجرح سوب من السراية و
ادعى لوط الانعزال والمرتب بغيرها فان لم يحتمل الاثم مال قصاص الزنا من حيث
احتياق من اختلاف اشكال **قول** يريد المصنف بالخط سببه بعد وفيه
لا يلزم العاقل كما لو ثبت كساره باقراره او لو ثبت كساره باليمين مثلا وكانت خطا
محضا كانت الدعوى بيمينه والفقول عن عاقله محبان اما على الوجه الذي
باولاه ببق الدعوى بيمينه لوط بيمينه محبان فان لم يحتمل اثم مال يقطع قدم قوله
احتياق من اختلاف اشكال ما من عدم قوله عليه السلام واليمين على من انكره
ان العاقل من دعوى لوط بيمينه فلا تسع ولا ترجع بها يمين **قول** مرجه انه
اعاقل يقطع يده او يده ثم يقطع يده مسافا وقوله لوط السراية واجبا في الاثم مال عدم قول
اي ان احتل الزنا والاقول لوط لو كان مصرافا لكان محبان كانت سبب جرح
وقال اول مات فالسراية قدم قول لوط يحتمل احد **قول** وجه هذه الاحتمال
ان قول كل منهما يحتمل فرجع الى الصلة من الذمة مما زاد على ما ايد **قول** مرجه
انه لو اختلفا في اثم قدم قول لوط على اشكال **قول** وجه الاشكال
منه لعرض عدم كساره في الزنا الذي منه الجرح واصلها من الجرح
مرجه على وجهه **قول** مرجه انه قد روي عن جرحه شغل العضو المقتطع من زنا

حين الزنا او عن غيره المقطوع وادعى المحن الصبي فان كان المحن ظاهر اذ لم يوافق
لا مكان اقامه المسافر على مسافر ان كان مستورا احتمل لعدم قول الجرح المحن
عليه كذا لا شك في الجرح في الجرح العيب **قول** مرجه انه من اصله السلام
واصله الزنا **قول** ولواضا في بعضه فقال شعور عن بعضك او يملك او
في القصاص اشكال **قول** مرجه من انه يقطع بعضا لا يحتمل الا باسقاط
الجميع فكان كالعقوبة جميعه ومن لا يقطع على ما لا يجمع افراده بالعقود الاحتمال
لعرضه **قول** مرجه انه اذا عفا عن القصاص الى الدم فان بدلهما محبان مع
العقود ههنا يلزم الاقترب ذلك **قول** وجه القرب ان قوله لك بعضي فقط
نقصه فقط المقصود اجب **قول** مرجه انه لو اضر بالسر الاضمار بغيره يقطع
الدم من الرملة الاقترب انه يضمن الدم دون الضمان لانه ليس بعصم الدم بالسر
اليه **قول** المصنف ذكر في هذه المسئلة حكى احدوها انه يضمن الدم والاخر عدم
القصاص اما حكم الشاف فلما ذكره المصنف اما الاول فلا يفرق من الاستيفار على
لقد الرجم بعد اذ لم على صانه على غيره فكان ضامنا لما كان غير عصوم
الدم بالنسبة له بل انما هي انما تفر على وجه آخر يقطع القصاص بالسر
الدم ثم قال المصنف مرجه انه لا يفرق ذلك وان عفا على مال الاقترب
القصاص اما القدر فلا تكون مستغفلة لم يستوفه فكان باقية لكن لو عفا على
فا لا يستغفله القصاص لان القصاص ينجى من الدية ولما عدم ان الاقترب
عند يفرق الدم كان حكم هذا العاقل لان كلامه منها قد وجب له على وجه
فيما عفا عن غيرها **قول** مرجه انه لا يثبت ولو اوقعه غير يثا ما عفا عن غيره على
الذم وكذا لا يفسل فيلها على الزنا ويرجع بها على الذم وكذا لو مات الا
سفل خاصه **قول** القول المشار له هو قول الشاف في الزنا فان قال فيها
واوقع الشك من على غيره فان لا يفسل او الا على اثم ما جاعله يكون على
واحد منهما شئ وان كان الذي فيه دفعه وانع او افرعه كاتب فيه الاسفل على
الذم وقه عليه ويرجع هو لها على الذي دفعه وان كان اضره شئ يرجع عليه ايضا
به **قول** مرجه انه انما يفسل الى قوله وان كان حاد وان لم يضره قال
علامه الى المثلث الاقترب لفرق في قوله **قول** وجه القرب انه سببه عدم
قول مرجه انه يدرى ان عليا من شافا قطع حشفه علام وهو حسن **قول**
الرواية المشار لها هي رواية الشاف في الزنا بيمينه الصغار عن ابراهيم بن هانم عن
انور بن السكون عن جعفر بن ابي ان عليا عليه السلام من صافا قطع حشفه

بجرحه

العبد فيرا انك لا تفتش من ان الشئ جعل له اما حال الوجود مع دفعه او اما كونه
 ومن ان لا يقطع واحده كان له ما لكه والمطالع نصف القمر فاذا رضى في ذلك عند
 قطعها يكون اول **قول** مرجه انه في المسلم عبد الذي في المسلم جاره من الدماء
اقول يشوه اطلاق الاصحابان في العبد فيتم ما في كذا من قوله مولاه وولايته
 قيمتها ما لم يحاد منه مولاهما وهو متناول العبد والامه المسلم من غيرهما ومن ان
 المسلم لا يغير منه اهل الدية **قول** مرجه انه وادى العبد في قوله في قدر العدا
قول ان القول للشيخ ومذاهبهم ذلك **قول** مرجه انه وكذا ان المولد على
 الاخرى **اقول** ان القولين عند المصنفان حكم حصار ام ولد حكم حصار العنق
 لا يزم مولاها وهو حصار الشيخ في اختلاف الاصل مراده من السد والقول الاخر
 على مولاها وهو قول الشيخ في المبسوط وسعه ابن السراج **قول** مرجه انه في شعر
 اللحية الدبان لم يرد وان سفا الامس ومن ماله **اقول** القول في الشعر
 هو قول الشيخ في الفهارس فقال فيها وفي العمد اذا حلفت ولم يمس له كالمه كانت
 كان فيها ملك الدية ومثل قال في اختلاف **قول** مرجه انه وقبل في شعر عرس
 الدليل اذ لم يمسح به دينار **اقول** القول المحكي هو قول الصدوق مرجه انه
 في المقتض حيث قال ومن حلق عرس من رجل فلم يمسح به ماله وسوا نحوه قال
 ابن الصلاح ولغيره من كلام المعتمد مرجه انه فانه قال في شعر الرأس اذا حلق
 فلم يمسح به دينار وجعله سلا من ربه الشيخ في الدين بن سعيد قال لا يمسح
 سنده **قول** مرجه انه في الاهداب الدية ذكره المصنف هناك وهو قول الشيخ
 في المبسوط واختلاف وسعه ابن حزم السابق في المصنف الدية وهو قول ابن
 البراء الثالث الارش وهو قول ابن ادريس في حصار المصنف في المختلف فقال
 لما حكى مذهب ابن ادريس في هذا القول لا ياسب **قول** مرجه انه فان قطع
 الاهداب الاصدان ندان ولو وصل الى الارش حال الافراد والسرقة حال
 الاجتماع **اقول** المصنف جعل قول ابن ادريس احتمالا فان اجمعه ادريس
 او صنفه ادريس ان يقع منفرقا قال لان النصاب في شعر الرأس في الدية
 وشعر رجا صبيح وحمل غير قياس الاصل مراده من اذ انقطع عن الاعفان
 كان في جميع دية الاصلان بحسب الاصل الاهداب مع الاحتمال فكان كما لو
 قطع الدية عليها شعر **قول** مرجه انه لو كانت الدية فرادت قيمتها الاثر
 الشعر **اقول** لو كان للامه كمن فعلها اصدعها فانها قد لا تملك
 فالأقرب عند المصنف البقرة لا يبر وجه القرب ان يبر سعره ولا في سببه شئ

من القيمة

من القيمة يكون عليه من التعريف له **قول** مرجه انه وفي حلف العمد بالدية
 الصحرى وروى الربيع **اقول** الروايات ابراهيمها عاروا الشيخ في التعذيب
 عن علي عن ابن عمر بن محمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي جهم عن ابي عبد الله
 بن سلمان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اصاب عيون رجل ذاهبة فقال عليه
 السلام دية العيون **قول** مرجه انه وفي الاعفان الدية وفي كل قصور الربيع وقبل في
 الاعفان ثلثا الدية وفي الاسفل الثلث وفي الاعفان الثلث وفي الاسفل النصف
اقول القول بان في الاعفان الثلث وفي الاسفل الثلث هو قول الشيخ في اختلاف
 العامل بان في الاعفان الثلث وفي الاسفل النصف ابن حزم في الفقيه في الغاية
 وسلا من ابن حمزة بن ابراهيم الصلاح **قول** مرجه انه ولو قطع المان من العنق الاقرب
 من الدية في المان من ككسر العنق **قول** الاقرب عند المصنف ان يقطع العنق
 منفرقا بعد قطع المان والعنق وصداه الساجد **قول** مرجه انه والروية
 وهو محكي جرمين المجرمين وفيها نصف الدية على كل وقيل الثلث وقيل الروية
 هي جميع المان **اقول** في شعر الروية قولان احدها انها تحضر بين المجرمين
 كما ذكره المصنف ابن سعيد وقال ابن تيمية هي جميع المان والا فله هو
 من قول اهل الذم فان صاحب الصبي قال الروية في الروية واما رواها فقال في
 في النفاة في المبسوط نصف الدية المصنف مرجه انه لعل الثلث فلا آخر وجعل الاقرب
 لاهله مراده الدية عما زاد عليه بالتم عليه في الدية **قول** وفي هذا المجرمين نصف
 الدية ونيل الثلث وهو الاقرب فيقسط الدية على احاضرو المجرمين اثنان **اقول**
 الاول هو الذي احضره الشيخ في المبسوط والقول بالثلث احصاه الشيخ في الدين
 مرجه انه وفي القرب لهران المان في الدية وادى العنق على احضار اربعة اصاب كل جزء
 الثلث فلما رواه عن صفوان عبد الله بن علي عليه السلام في شعر الاذن سلب دية الا
 دن وفي كذا جانب من الانف **اقول** الاذن فلما رواه عبد الرحمن العمري
 عن جعفر عن ابي عبد الله السلام انه جعل ثلث بين الانف في كل
 وسمت اس حياها فسميت بالحسد المذلل في عظم انف الجعر على الغيرة من كلام جهرى
قول مرجه انه ولو ما يبرقه ما لم يحصل الحكمة والدية **اقول** لو اصاب الانف اربعة
 فدية والمحكي على كذا مرجه حتى يتم كذا احتل ان يكون فيه ككسر لادن العنق باق في
 محله كما كان منفي كان عليه الارش لا يخرج حلا باصله مراده الدية على اذ او عليه وحل
 وجوب الجرح لادن لصدق انه بانك الانف وقد تحققت بالاس فلا يقطع باعادة
 بعد الاستئذان **قول** مرجه انه وفي السعن الدية اجماعا واختلاف في

حكم عليه بما هو عليه من متنا وتوقف مردوها على إطلاق مردوها الاقرب
انه يتوقف وجوب القرب ان الاصل لبقاء العقد الصريح لا يلزم من عروض النجوم
المعقود **قول** مرجه الزم مردوها لغزوه لقطع بعضها عن الاصل لاشكال
اقول وجه الاشكال ان الفقر لسبب المردوه وعدم صلاحها لغزوه من
الافتراف وقد زال المقتضى ضرر الحكم اعني وجوب الاضاق وحرر رد النص
وجوب الاضاق عليها الى ان تموت احدها **قول** مرجه انه هل يلحق حكمه
الحق لعل على الظن الاضاق وطوبى بالصغير الاقرب يمنع الا انية فان الا
قرب بينهما **اقول** لو كانت المردوه بالذات كحكمه صارت لعل على الظن
انضادها بالرطى لعل يلحق بالصغير بمنع كرم وطوبى على الزوج وجوب الدية
الاقرب عند المضاف عدم النجوم لانها سره جبه بالذات فيكون وطوبى مباحا لهم
الا على انهم اوجوا ملكا بآلهم فانهم على ملوك ولا اصل عدم النجوم اما
الدية اذ الصق الاضاق فان الاقرب عند وجوبها لانها صارت حصلت
لفعل فكانت حصية عليه في ماله **قول** مرجه انه لو كانت المردوه بمرافق
وجوب لشرائها بكماله مع المهر نظرا اقرب ذلك **اقول** وجه النظر من ان فعل
واحد وجوب المهر المثل والاصل بزيه الدية ما زاد عليه من مردوه من حصول
اجرى هل اذ هاب الكاهن ناله عرض الرطل بالاكراه والارشى للكمارة وهو
الاقرب لان باخل كحقت على خلاف الاصل **قول** مرجه انه يختلف
في نفس الاضاق اصل ان رطل كاجر من القبل والدية قبل عرض رطل
والكيفية وهو اقرب لان كاجر من القبل والدية رضى معناه لانه با
لاستيفاء وكاجر من مدخل الذكر يخرج البول رضى فانما يحاطل عليها
انما انقطعت تلك سجد ومع له ان الاقرب عند وجوب الدية
بكل منهما **قول** المعسر لما في الاضاق قول الشيخ في البسطة فانه قال
نيز الاضاق ان كعل يدخل الذكر وهو عرج الذي كحقت الرطل والدية
واحد فان مدخل الذكر عرج والولد واحد وهو اسهل النجوم وعرج البول
من كعل كالاخيل فاعلى النجوم وهم السبلين صاغر رضى فالاقرب انزل
ذلك والمعسر لادى كاه الشيخ في البسطة وقال كسر من اهل العلم الاضاق
ان كعل عرج العاقل مدخل الذكر واحد وهذا غلط لان ما بينهما صاغر
عرض رطل والاقرب عند المضاف وجوب الدية بكل منهما صدق
اسم الاضاق عليها وهو قول في المحلف ايضا **قول** مرجه انه هل يتعلق

احكام الاضاق لم يعلم من الرطى الاقرب الا الا لدية فامرهما كحكمه لوعدهم كحكمه
شبهها **اقول** لو حصل الاضاق الرطى كالمقطع كاجر كحكمه او غيره فهل يتعلق
بها احكام الاضاق من وجوب الاضاق والنجوم المردوه المهر الاقرب عند المضاف عدم
لعل باعده الدية فمما حكمت احدها عدم لعل ما عاود الدية بذلك وجوب القرب
في ذلك ان سبب التعليل وهو المردوه مخرج وهو للعقد الصريح والاصل ان
خرج مستر الاضاق بالرطى هو ما عاود على اصله البقاء اما الاضاق فانه بائع للمردوه سبي
ما نعت كذا الاضاق لسبب الاضاق لانهم حق طوت احدها وهو معلق على
الاضاق الرطى والاصل بزيه الدية منه حكم الشان وجوب الدية وجوب القرب فيها
انضادها حصلت من الرطى بها مقدر بغير المقعد **قول** مرجه انه لو اذبل
رطل فوق رطل النجوم نظرا **اقول** وجه النظر ان النجوم انما كان لسبب كونها معصا
لاضاق للرطى وندى رطل النجوم لزال سبب من حكم الشارع بانها كحكم عليه بانها
سبب ما صدر منه من الاضاق وذلك سبب حكم لصيرورتها جلات الساقف
مردو دام النجوم ومطلن الابا ص **قول** مرجه انه وهل سقط الدية الى كحكمه لاشكال
اقول نيشا من كرم وجوب الدية من سبب الاضاق ومن بعض كحكمه
سبب زوال شرها فلا يكون دية مساوية للديانة التي سرق اشترها ولو لم يكن مقداره
ذلك البعض مضطربا ولا معلوم المقدار لحسب كحكمه **قول** مرجه انه لا يصح
مكرابا صبح حرق مشا شها فلم يملك لولها فاعلى ذلك دية ما في مردوه الكل
هو اول وعليه المثل ايضا **اقول** قال الشيخ مرجه انه في اذنيب في آخر ما كاه
من كتاب طرز بن ناصر وهو على المير المؤمنين على السلام في رجل انقص حايه
با صبح حرق مشا شها فلم يملك لولها فاعلى ذلك دية ما في مردوه ماله وسه
سجين دينار او ثمن دينار وقضى لها عليه منها فاعلى لسانها لم قال في مردوه
هشام بن ابراهيم الحسن على السلام الدية كاملة هي المثل راها يقول المضاف
مردوه لكل قال لصف هو اول **اقول** لانه انك منفعة وهو سبب
البول **قول** مرجه انه لومات قبل الياس من عود فاق عدم وجوب الدية
اشكال **اقول** وجه الاشكال من انه قد زال عقله لم يعد ومن عدم الياس
من عود فلم يحصل المعنى بالسبب المقتضى لوجوب كمال الدية مع اصاله سراه
الدية **قول** مرجه انه مردوه من حرق على امره فاعلى عقله نظره بسنه
فان مات فيها فدية وان لم يرد يرد عقله فدية الدية **اقول** الرواية ان
لها حايه شرا او الشيخ في الهند يبعث كحكمه كحكمه بوجوب من جعل يرد حايه

فالأربع عشرة فيمة ابعد ويجعل عشرة فيمة الأم على تقدير الرتبة **اقول** مراد إذا كان
 الجنين رقاداً بوجهه سرقاً منه حره فقبل هناك يكون فيه هذه الجنين عشرة فيمة ابعد
 لأن الأصل تبعية الولد لأبيه خرج منه ما إذا كانت أمه أمه شقيقاً له وأمه
 عشرة فيمة لو كانت أمه ثلاث ذرية الجنين بالقياس إلى أمه كونه حره لا ياباً واعتباراً
 فيها على تقدير كونها أمه **قول** مراد لو لم تلد خلفه قبل فيه حره عبد أو أمه إذا
 كانت الأم حره **اقول** القول المشار إليه هو قول ابن الجنين فانه قال وإذا
 ألفت الجنين ميتاً من عزاء تبين جبرته بعد الجنين على الأم كانت فيه حره
 عبداً وأمته مسلمة وتقدر فيمة العزة قدر نصف عشر الدية والمشمور بين أصحابنا
 أن فيه مائة دينار ذهباً شياً والمرضى والصدوق بالوصاية **اقول**
 وابن ادريس وابن البرقي وابن حزم وابن مسعود ولأن ابن عقيل **قول** أن
 فقال ذرية الجنين عند الرسل لم إذا كان مصفياً ما لم يثبت له العظم بعينه
 ديناراً أو عزة عبداً أمه بغيره ذلك فان كان قد ثبت له العظم وشق لا السليم
 ففيه الدية كاملة **قول** مراد وقبل تبين الدية على الحر إذا كان لطفة قد
 استقرت في الرحم فمشمورة ديناراً إلى قوله قبل وفيما بين كل رتبة بحساب
 قبل عنه بان في كل يوم ديناراً وفيما بين جميع المراتب فان لطفة مكنت
 عشرين يوماً وروى أن لكل نقطة نظير لطفة دينارين **اقول** فقال
 تبين الدية على الحر الجنين هو الشيخ في النهاية وقول ابن ادريس إذا فيها
 في ذلك من قال بالقرعة ثم قال في النهاية وفيما بين ذلك بحسابهم وكذا قال
 ابن ادريس إلا أن ابن ادريس قال بعناه أن بين لطفة والعلة بخير
 يوماً فانه قال الجنين ولد مادام في البطن إذا لم يكن لطفة وفيما بعد فمهما
 في الرحم عشرين يوماً عشرون ديناراً ثم بعد العشرين يوماً لكل يوم ديناراً أربعين
 يوماً أربعين ديناراً وفيه العلة فهذا بين قولهم وفيما بينهما بحساب ذلك
 والرواية المشار إليها هي علمه ما الشيخ في باب عن محمد بن الحسن الصفار عن
 محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن محمد بن اسمعيل عن صالح بن عتبة عن يونس
 مسميان قال قلت لأبي عبد الله سم فاك خرج في لطفة مضرة دم قال لطفة
 عين لطفة وفيها اثنا عشر وعشرون ديناراً قال قلت فان فطرت قطرت
 قال أربع وعشرون ديناراً قلت فان فطرت ثلثاً قال ستة وعشرون
 قلت فان قال فماتت عشرون ديناراً وفي خصله ثلثون ديناراً وما زاد
 على النصف فعلى حساب ذلك حتى نصيبه علة فاذ أصاب علة ففيها

قول

قول مراد عليه نصف دية ذكر ونصف دية أنثى الجنين أن لم يعلم الذكر ولا الأنثى
 لونه وان علم أحدهما لونه دية وقيل القربة مع الحمل **اقول** ما ذكره من نصف
 الدية في الجنين بعد العلم بحجته هو المشهور بين أصحابنا قال ابن الجنين الشقة
 وسلامه من البرية وابنت حزن والقرول بالقرعة هرقل ابن ادريس **قول** مراد
 يتعلق بكل القاء فما سبق من النطفة على رأي أو العلة أو المصفى أو العظم
 الجنين امرس مائة ذرية لدية والنصف العدة وصيرورة الأمه **اقول** ولما
 الأشارة بالخلاف في خلق هذه الأحكام المذكورة بالنطفة المحل في النهاية
 سعيد ذرات ما يتعلق برض النطفة لدية لا غير وترد المصفى كون الأمه
 نصير من لدية بالنطفة فقال وفي كون الأمه برض النطفة أم ولد نظرون
 حيث أنه مبدى يكون الولد فيكون لها حكم الاستيلاء أو ليس المراد أن يكون
 لها ولد حقيقة فخرجت بحجتها للعلة ومن أن النطفة ليس فيها بقية ولا سفالة
 فلا يكون لها حكم المستولدة لبعدها النطفة عن مسمى الولد **قول** مراد وخيف
 على القبول أهمل العلة كون الساقط مبدى لشوائبها والأصل الحكم
 باعتبار الأم بالفرض **اقول** فمضرب إنسان امرته فسقط منها شيء حتى
 على القبول أهمل الخبز كون الساقط مبدى لشوائبها فلم يخفف كونه لطفة
 أو علة أو غير مبدى لشوائبها بان يكون ماء أو غير ماء غير محل الميت
 لحكم الجنين لعدم العلم بكونه جنيناً أو الأصل برأيه الذرية وهل في حكمه إلا
 قرب عند المصفى ذلك لما نصه ضرب الجنين من الأم **قول** مراد ولو كانت
 أمه ما عتقت ثم القصة للمولود عشرة فيمة أمه يوم الجنينة والراية بالحرية لو لم يكن الجنين
 وقيل للمولود أقل الأم من عشرة فيمة الأمه يوم الجنينة أو الدية لأن العشرة كان
 أقل الزيادة بالحرية ولو لم يكن الجنين للمولود وان كانت الدية أقل فهو لأن
 حقه نقص العتق وهو مثله على القول بالقرعة أو على تخيير بينها وجنينة الأمه
 على جنينة الحر **اقول** القول المشار إليه هرقل الشيخ مراد في المصنف لكنه
 جعل ذرية الجنين الحر مائة ديناراً لا ياتي أقل الأم من عشرة فيمة الأمه لأن
 جنين الأمه إذا كان عشرة فيمة الأمه وفيه الأم لا يزيد على ذرية الحر لأنها أحرار وعلمها
 من الهيا أو أمها ما على القول بالقرعة أو على تخيير بينها يكون تزيد ذرية جنينة الأمه على
 جنينة الحر بان يكون فيمة الأم لا يزيد من ذرية الحر ولا يزد من ذرية الأمه في ذرية الحر
 من جنينها **اقول** لا يثبت أيضاً على القول بالقرعة عند من قدر هذا الأربعين
 كالميت أو على من قدرها بخمسين كالميت الجنين **قول** مراد ولو كان أصل الأم

قول

في نفس يكون على كل واحد منهما خمسة **اقول** وجه هذا الاحتمال ان الجنا
 مناه يتك لان الاول نقص جنة بنية مقدار درهم والثاني ايضا حتى مقدار
 درهم فلهذا في الارش ثم سررت الجنا يتك العاصه ربان منهما الواقيته
 فلففت الثانية مبراة الجنا بعت فضتها على كل منها منها المربعة واليوس جانية
 درهم فكل مع كل واحد منهما خمسة وهذا هو الاول استقر عليه درهم
 العشر ثم اذا جنى عليه الثاني بعد ان جنى الاول بمقدار درهم فانه على حرج
 استقر عليه درهم واذا نلفه ثالث فقيمة ثمانية الحل الزم الثانية سرته جانية
 بنزله الثاني الثالث فلهذا ما لزم الثالث ثم قال مر الثاني ان لا يدخل ارش
 جانية الثاني وعلى كل واحد منهما نصف جنة الاول لا حتى صبه من
 عليه غيره فاجب على الارش فعلى الاول خمسة ونصف وعلى الثاني اربعة ونصف **اقول**
 وتزيد ذلك ان الاول انقره بالثاني ما قيمته درهم واشرك هو الثاني ان كان السعد
 فكان على الاول ثلثان من الفردية وعليهما ثلثان ما اشركه كما فيه ثم قال مر الثالث يدخل
 نصف ارش جانية على كل منهما في بدل النفس على كل منها نصف قيمة يوم جانية لانه لو
 افترق بالجانية دخل جميع الارش في بدل النفس فاذا شاركه سررت جانية في نصف
 النفس فدخل نصف الارش في بدل نصفهما او يدخل النصف الباقي في بدل النصف
 الباقي لانه خمسة غيره فلا يدخل ارش جانية في بدل نفس خمسة غيره كما لو قطع به رجل
 ثم قلله اخر لم يدخل فيه البدن في النفس ويكون عليه نصف قيمة يوم جانية فعلى
 الاول خمسة ونصف واما الثاني فدخل نصف ارش جانية في بدل النفس
 ولا يدخل لانه عليه نصف قيمة يوم جانية فعليه خمسة ورجع الاول على ان
 نصف ارش جانية الثاني وهو النصف الذي دخل في نصف بدل النفس لانه
 حتى على ما دخل في ضمان الاول فان مو حنى على ما ضمه غيره منه كما لخص في على
 الفصوب يعني العاصب او ارفع العاصب الى المالك فان رجع المالك
 على الاول خمسة ونصف وعلى الثاني اربعة ونصف ورجع الاول على ان
 نصفه وان رجع على الاول خمسة ورجع على الثاني اربعة **اقول** هذا
 الاحتمال مثل الاول لانه افترض ان يكون على كل منها خمسة الفرض بينهما ان
 في هذا الاحتمال انجر المالك في المربع على الاول خمسة ونصف وعلى الثاني اربعة
 ونصف فرجع الاول على الثاني نصف لانه المالك في النصف وان اراد رجع على كل
 منهما خمسة ثم قال مر فلولا كانت جانية الاول ثلاثة وان في درهم على الاول
 نصف ارش جانية درهم ونصف قيمة يوم الجانية خمسة وعلى الثاني اربعة ونصف

يحيى

ارش جانية ونصف قيمة يوم جانية ورجع الاول على الثاني نصف درهم وليس على
 ستة وعلى الثاني اربعة **اقول** وكذا على الاحتمال الاول في الفرض لان الجنا
 الرجوع لا على الاحتمال الاول يقصر كل منهما ارش جانية ولا يدخل ارش احد في بدل
 النفس فعلى الاول في صورة هذا الفرض ارش جانية ثلثه وعلى الثاني ارش جانية
 درهم وبقيتان السنة الباقية لبرائة جانية فاعلى كل منهما ثلثا من السنة الباقية
 فكل على الاول ستة وعلى الثاني اربعة ثم قال مر الرابع يدخل نصف ارش جانية
 كل منهما في بدل النفس وعلى كل منهما نصف قيمة يوم جانية عليه ولا يرجع الاول
 بشي لانما يقصر الجميع ولم يحسن على ما دخل في ضمان الاول فعلى الاول خمسة ونصف
 وعلى الثاني خمسة ونصف عشرة ونصفه بنصف العشرة عليه فعلى الاول خمسة و
 نصف مائة ونصف مائة وعلى الثاني خمسة مائة ونصف مائة مائة
 وهو ان يقر بان يقرب ما على كل واحد منهما في القيمة فاجتمع قيمة على عشرة ونصف
 فياخذ من كل عشرة ونصف درهمها يقرب بمائة ونصف التي على الاول عشرة
 نصير خمسة وخمسة يخذ من كل عشرة ونصف واحد فيكون ما يقصره خمسة درهم
 سبع درهم وثلثي سبع درهم ثم يقرب ما على الاخر وهو خمسة من يقصرها على عشرة
 ونصف يكون اربعة وخمسة اسباب وثلث سبع **اقول** وجه هذا الاحتمال
 ما تقدم من وجوب دخول نصف ارش كل منهما في بدل نصف النفس وهو يقضي
 ان يكون على كل منهما نصف درهم ويقصر كل منهما نصف النفس يوم جانية فلهذا
 ومن جانية الاول خمسة فيكمل على خمسة ونصف والثاني عليه نصف
 جانية ونصف قيمة يوم جانية وذلك اربعة ونصف في كل عليه خمسة
 المالك بسبع عشرة فيكون ما يستحقه على نسبة ما بين عليهما وهو عشرة و
 نصف الطريق ما ذكره المصنف ثم قال مر الخامس يدخل ارش جانية
 كل منهما في بدل النفس وعلى كل منهما نصف قيمة يوم جانية فعلى الاول نصف
 قيمة يوم الجانية خمسة وعلى الثاني اربعة ونصف ونصف درهم **اقول** وجه
 هذا الاحتمال ان ارش الجانية يدخل في ضمان النفس لان الجاني اذا كان
 واحدا دخل ارش جانية في بدل النفس وضمان النفس لا يفر فاذا افترق المر
 يتغير الحكم الشرعي فدخل ارشها جميعا في بدل النفس على كل منهما يقصر نصف
 ومن جانية فيلزم الاول خمسة ونصف القيمة يوم جانية والثاني اربعة ونصف
 نصف قيمة يوم جانية ويزد من ذلك ان يقصر على المالك نصف درهم يكون
 صاعدا سنه ثم قال مر السادس يدخل ارش جانية كل منهما في بدل النفس

ويؤخر كل واحد منهما لانه ان فرد قبله فوجب عليه كمال متبرع حتى عليه بغير احد من المتبرعين الى
 الاخرى ويقسم ما اجمع على عشرة فيسقط مئة عشر عشرة فيكون على الاخر عشرة من مئة
 عشر من عشرة وعلى الثاني تسعة من مئة عشر من عشرة **اقول** وجه هذا الاحتمال
 اظهر من الذي قبله لانه يقتضي ان لا يوضع على المال شي من حققة وبسط الا ان
 من القيمة على الجنايتين على السبب جاتا بينهما ثم قال به ولو جئنا الاول فخرنا الثاني
 وهرما فالاول جنى وفيه عشرة والثاني جنى وفيه خمسة فليس بسا العشر على خمسة
 عشر فعلى الاول عشرة ثلثا العشرة وعلى الثاني خمسة ثلث العشرة **اقول** هذا القول
 على الاحتمال الاخر وهو ظاهر ما سبق واعلم ان حكم هذا القول ينزل على ما ذكرنا لا
 احتمالات يعرف ما تقدم ثم قال به وكل واحد من هذه الوجوه لا يخرج من دخول ان
 الاول يقتضي عدم دخول ارش الجناية في بدل النفس وتساويها في الضمان مع خطا
 اقبين وقت جنايته ما هو هو وظلم للثاني **اقول** لقابل ان يقول لانسان ذلك
 ظلم للثاني وذلك لان جناية الثاني اكثر من جناية الاول لان الاول اخطأ في
 من عشرة وهو العشرة الثاني اخطأ من عشرة وهو التسع والتسعين
 من العشر فزيادة القيمة عند جناية الاول مقابلة وصور ارش جنايته عن ارش جناية
 الثاني وبالعكس وتساويهما ثم قال به **ولكن** الوجه الثالث ظلم ايضا **اقول** قد
 تقدم منع كون ظلي وسند المص غم قال به **ولكن** بعض الثاني بان تير اسقاط
 حكم جناية الثاني لانها صارت نفسا او اوجب ارش جناية الاول وقد صارت
 نفسا ايضا **اقول** قد تقدم وجه الفرق وهو ان الاول لما جنى بما قيمته درهم
 لم يكن له سائر الفرو فبما كان ما جاءه من الارش بخلاف الثاني لانه جنى على
 ما دخل في ضمان الاول فكانت الباقي بعد ارش الاول ملية ثم قال به
 والرابع ضيق الضمان او جبر ارش نصف الجناية وهو الحكم كما ان نصف نصف
 الصبر كان يحسم ان يدخل ارش جميعهما في نصف النفس **اقول** يريدون
 يجب ان يدخل جميع ارشيه في جنايته وهو نصف النفس ليعادل ان يمنع من
 وجوب دخول جميع ارشه وكل واحد في جنايته مطلقا بل اذا كان مستقلا بالثالث
 النفس دخل جميع ارشه في بدل جميع النفس وذلك يقتضي ان يدخل نصف
 في النصف لاجمع الارش في النصف ثم قال به **وبطل** كما صرح لانه
 يجب لصاحب الصبر كمال ماله وقد اختلف **اقول** هذا حين لانها استغلا
 بالتلاف ما قيمته عشرة فكيف بضمانات المالك لبعده ونصفاً من نصيبه عليه نصف
 ثم قال به **والسادس** ضعف لانه من الزام لسانه بزيادة لانه لهما

م قول الله

اقول الزيادة المنة اليها التي ادعى المصفره اليها لانه لهما في اربعة اجزاء ونصف
 جزء من تسعة عشر جزء ومن درهم ذلك لانه اذا بسط كل درهم على تسعة عشر
 كان على الاول ما يبره جزء وفي تسعة دراهم خمسة اجزاء من تسعة عشر جزء ومن درهم
 وعلى الثاني تسعون واهر اربعة دراهم واهر اربعة اجزاء من تسعة عشر جزء من درهم
 فقد جنى على ما قيمته تسعة فالتلف نصفها فكان ينبغي ان يكون عليه اربعة دراهم
 ونصف واهر اربعة دراهم ونصف اجزاء ونصف جزء من تسعة عشر جزء ومن درهم
 فالزم زيادة اربعة ونصف **اقول** ولقابل ان يمنع عدم الوص فانا قد بينا
 ثم قال به **والاخر** عند الاخر لان الاول اخطأ في نصف النفس وفيه عشرة
 فيكون عليه خمسة والثاني اخطأ في نصف النفس وفيه تسعة فيكون عليه اربعة
 ونصف فيقسم عشرة على تسعة ونصف فعلى الاول ما يتجنى خمسة وعلى الثاني ما
 يتجنى اربعة ونصف **اقول** قد ذكرنا وجه الفرق **قوله** سرجه المقتل ان
 كان عدواً وسرجه الجاني والادباء على الدية في كل مكان في مال فان مات جند
 من تركه فان هرير قبل اخذت من ماله **اقول** العقل المشار اليه هو
 قول السيد المرتضى في الشريعة الزامية واجبة البراءة وابن سهرورد في اصطلاح **قوله** به
 وعلى العصبية من يورث الدية وليس يحسد لان الزوجية والمنقرب بالام على
 الاصم يورث الدية وليسوا عصبية **ولكن** المنقرب بالاب اذا كان انثى **اقول**
 العقل المشار اليه هو قول المفيد فانه قال وتؤخذ دية الخطا من عاقلة القاتل
 وعلى عصبته الرجال دون النساء ولا يؤخذ من اجرة من امه منها شيء ولا من
 اخواله وهذا العقل اعني كون العاقلة ثم العصبية الذين يورثون الدية
 ليس يحسد عند المصنف لان الدية يورث منها الزوج والزوجة وليس من
 العصبية وكذا الاصم عنده ان كلاهما الام يورثون من الدية وليسوا عصبية وقد
 تقدم هذا الحكم في كتاب الفرائض **قوله** به والعقل يخص بالذكور من
 العصبية دون الاناث ودون الزوجية ودون المنقرب بالام وقبل الاخر
 من يورث بالسببية ومع عدمه يشترك في العقل بين من يتقرب بالام مع من
 يتقرب بالاب اثلاثا **اقول** هذا العقل المشار اليه هو من كلام ابن
 الجوزي فانه قال والعاقلة المستقرن ليرثا فاعلم ان الرجال للعقل لا
 مساو كافر من قبل ابهم او من قبل امه فان تساوت القربات كما في الاخوة للا
 والاخوة من الام فان على الاخوة للاب المتقين وعلى الاخوة للام المتكاثرة
 مساو كان المتقرب للبراءة ولهدا اوجهاً ولا يؤخذ ولد الاب نسباً الا بعد

عدم الولد لا يورث والذي يؤكد ان القول المشار اليه منسوب الى ما ذكره ابن الجني
 ان الشيخ رحمه الله لم ينقل هذا القول عن بعض اصحاب اشار الى رواية
 سلمه بن كهيل عن امير المؤمنين ع وهي ما رواه الصدوق في كتابه من لا يحضره
 الفقيه عن الحسن بن محبوب عن مالك بن عطية عن ابنه عن سلمه بن كهيل
 قال ان عبيد بن عتبة بن ابي طالب من اهل الموصل قد مثل رجلا خطا فكتب
 امير المؤمنين ع الى عامله بها في كتابه استل عن قرابة من المسلمين فان كان
 من اهل الموصل ممن ولد بها واصبحت له قرابة من المسلمين فاجمع اليك ثم
 انظر فان كان هناك رجل يرثه لم يسم في الكتاب لا يجبه احد من قرابته فالزمه
 الدين وصد به في ثلاث سنين وان لم يكن له من قرابته واحد من الكتاب
 وكاف قرابته سواء في الغنم ففرض الدين على قرابته من قبل امير عليه السلام
 من قبله من الرجال المذكور المسلمين ثم اجعل على قرابته من قبل امير عليه السلام
 واجعل على قرابته من قبل امير عليه السلام الحديث **قول** سره وفيه لا يدخل العقل
 الاثبات والادلال والاخرى دخلهم **اقول** القول المشار اليه في الشيخ سره في
 كتابه المبسوط والخلاف وتبعه بن البراء والافرنج عند المص دخلهم واشاروا
 في الخلاف ايضا واستدل عليه فيه بانه اشهر بين الاصحاب وهو ذهب
 ابن الجني **قول** سره وعلى المتن من دخل الادلال وان سئلوا والاباء وان
 علوا في العقل لكان الاجت ابن ابن عم احتمل ان يعقل من حيث انه اجت ابن عم
 لان حيث البغية **قول** وجه هذا الاحتمال من لا يفرق على ان الولد لا
 يعقل واجتالم يعقل فاذا اجتمع في شخص واحد ان يزوج امرأة ابن عمه فلو
 ها منه ابنا وابن عمه فاذ اقلعت خطه دخل في العقل من حيث انه تعصب
 لكونه ابن ابن عمه لان حيث ان من ابصارها من جهته كونه ابنا لها **قول** سره
 وفيه ما دام العن حيا فلا يترك العصابة **قول** اكثر نسخ القواعد لا يترك
 وفيه ذلك في نسخة الاصل التي بخط المص قدس سره في نسخة الكتاب
 بل هو محقق واكثر الاصحاب من الهملاب قالوا انها ليست بخط المص واما كتب
 اصحابنا المصنفين فانها حاوية من هذا القول وهل ذلك قول لم ينظر فيه
 لكنه موجود في بعض كتب الفقهاء من هذا اللفظ بعينه **قول** سره ويجمل
 العائلة في الموضع اجماعا وهل يحل ما نقص قيل نعم وقبله لا رواية في المصنف
اقول انقولان للشيخ سره فقال في الخلاف والذي يحمله العائلة على الحائز هو
 قدر حيا من قبله فان او كثيرا وتبعه ابن ابي اويس وقال ان العائلة لا يحل في الحج

على العائلة

على العائلة الا الموضع فصاعدا وتبعه ابن البراء في الحكماء وهو قول ابن الجني
 وجعل الشيخ في المبسوط هذه القول رواية فقال في اعيانها انه لا يحل العائلة
 الا من الموضع فصاعدا فاصا ما دونه فقيل ان العائلة وهذا الاخر خيانه
 المص في الحج واما الرواية المشار اليها في مائة من الشيخ مرصا في التهذيب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن ابي بصير
 عن ابي جعفر ع قال ففرض امير المؤمنين ع ان لا يحل العائلة الا الموضع فصا
 عدا وقال ما دون السحاق واجر الطبيب مسوكا وجه ضعف هذه الرواية
 ان في طريقها الى امير المؤمنين ع ابنه فقال فان كانت الحسن فقيه قول انه
 نظري الخشب **قول** سره وفي اشراط العقاد الخشبات **اقول** يعني مع
 القول بانها لا تحل ما دون الموضع وانما تحل الموضع فانها هل يتردد
 فيها ان تكون في الموضع كالحج واحد يعني انه لو جرح جرحا في كل واحد
 فيها لا يبلغ الموضع وفيه الحج يبلغ وفيه الموضع او يزيد عليها هل يحل انما
 قلنا فيها اشكال ينشأ من ان الحائز قد حفر في الموضع فحفر في العائلة
 ومن ان كل واحد منها قد وجب على الحائز فاحاله ولا نقلت الجني من
 الحائز بانها غايها فكان الحج على الحائز في ماله ولان الاصل يرثه ذمة
 العائلة من حيا في حيا في غير حج وفيه الموضع بانها حيا بالاجماع فيجب
 ما عداه على حكم الاصل **قول** سره وفي نسخة على الغني عشرة فترابط وعلى الفقير
 خمسة وقيل يجب ما يراه الامام **قول** انقولان للشيخ سره في المبسوط
 فانه قال في المبسوط في موضع منه اكثر ما يحل كل رجل من العائلة نصف
 وبنابر ان كان مرسرا او مريعا وبنابر ان كان متعلا كونه لهذا القول اختلاف
 فيه وما زاد عليه ليس عليه دليل الاصل بمرثته الذمة وتبعه ابن ابي عمير وقيل
 في موضع اخر بعد ذلك الذي يقتضيه هناك لا يقتضيه ذلك بل يقتضيه الامام
 علي ما يراه من حاله من الغنى والفقر تبعه ابن ابي اويس في ذلك والادنى الحق
 المقدر بنصف الدينار على الغني وربع الدينار على الفقير **قول** سره قلنا كانت
 الدينار دينار اوله اخ لا يتردد منه نصف دينار والباقي بعت المالك وقيل
 على الحكماء لان هناك الامام مشروط بعدم العائلة او غير **اقول** القول
 الحكم اخذ ابن ابي سعيد فقال في النسخ لو كانت الدينار على العائلة اجمع قال
 الشيخ في هذا الزيادة من الامام حتى لو كانت الدينار دينار له اخ اخذ منه عشرة
 فترابط والباقي من بيت المال ثم قال والاشبه الزمان ان لا ينجح او لم تكن

عاقلة سواء لان هناك الامام مشروط بعدم العاقلة او عجزه عن العلم **قول**
 ولو زادت العاقلة على الدية قيل يخص الامام من ثلثه والاخرين الثلثين على الجميع
القول المشاير اليه هو الذي رواه الشيخ في المبسوط حيث قال فيه اذا كانت
 الدية اقل من عدة العاقلة قال قوم يوزع على الكل بالحصص حتى يكون في العقل
 سواء وقال اخرون للامام ان يخص بالعقل من ثلثه من غير العقل نصف
 دينار و على العقل ربع دينار ولا اثنين على الشاقيين لان في توزيعها على الجميع
 بالحصص مشقة و من يلزم على جانيها اكثر منها ثم قال وهذا اقوى والاخر
 عندنا يصح التوزيع على الجميع بالحصص وهو قول الشيخ والخلاف فانه قال يوزع
 على جميع لان الدية وجبت على العاقلة لحكم من خص بها فرما دون قوم يغلي
 الدلالة وقد ظهر من هذا الاستدلال في الخلاف وجه القرب **قول** سره
 ولو فقدت العاقلة او كانا فقرا او عجزا عن الدية اخذت من مال الجاني
 وان لم يكن له مال فغلبت الامام وقيل ان هناك الامام مقدم على الجاني **قول** قيل
 المشاير هو قول الشيخ في الخلاف فانه قال فيه القاتل لا يدخل في العقل مع وجود
 من يفعل من الغصبات وببب المال وما ذكره في الكتاب من ضمان الجاني
 هو قول الشيخ في النهاية حيث قال فيها ومن كان للقاتل مال ولم يكن للعاقلة
 مثني الزم القاتل خاصة الدية وتبعه ملازمه بالاصطلاح **قول** سره و دية
 عند الخطأ او العذر المحض مال الجاني خاصة فان مات او هرب او قتل قيل
 اخذت من الاقرب اليه من ميراث الدية فان لم يكن فن بيت المال وقيل
 على الجاني ويظهر قد رواه ثناء **القول** الاول هو قول الشيخ في النهاية
 حيث قال فيها اما دية قتل الخطأ مشبه العهد فانما تلزم القاتل في ماله
 خاصة فان لم يكن له مال استسحق فيها او تكون في ذمته الى ان توسع اليه
 عليه فان مات او هرب اخذوا من ميراثه فان لم يكن له احد اخذت
 من بيت المال وتبعه ابن البرقي والقول الثاني هو قول ابي جعفر
قول سره ولو لم يكن وارث سوى العاقلة فلا دية وان قلنا ان القاتل خطأ
 ميراثه فوارثه ههنا نظرا **القول** فدمر الخلاف في كتاب الميراث
 في ان قتل الخطأ هل ينع من الميراث ام لا وفي القول بانه ميراث لم يكن
 وارث سوى القاتل هل تؤخذ الدية من العاقلة وميراثها القاتل فيه
 نظر يشاء من انه قاتل فلا يلزم ان يطالب بالغير يعرض عن قتله وميراث
 القاتل الخطأ بوجوب الدية على العاقلة وهو لا ينع من الميراث فكانت حقا له

قوله

قول سره وقال العدا اخذت الدية منه صلحا وجبت الكفارة اجماعا فان قتل
 فردا قيل لا يجب الكفارة في ماله **القول** العقل الحكيم هو قول الشيخ في المبسوط
 حيث قال فيه في الناس من قال قاتل العدا فما يجب عليه الكفارة اذا اخذت
 منه الدية فانما اذا قتل قيدا فلا كفارة عليه وهذا الذي يقتضيه به ههنا تبعه ابن
 ادريس وابن سريج لما حكوا ذلك عن الشيخ قال فيه لا مال فيه من كون القاتل
 سبيا واخذا للميراث فيختلف وجوب الكفارة **قول** سره ولو قتل صبيا يجزون
 مسلما في ايجاب الكفارة نظرا قربا لعدم الاقرب وجوبها على الذي **القول**
 قال الشيخ في المبسوط كفارة القاتل في حق الصبي المجنون وقال قوم لا تجب الاول
 اقوى لعدم الابد والميراث و سررد في حق الصبي المجنون فقال فيه نظر يشاء مما ذكره
 الشيخ ومن عدم خروجه كناية منها عن التكليف اما الخلاف فالاقرب عند وجه الكفارة
 لوجود القضي هو القتل وعدم المانع وهو الخروج عن التكليف لان الكفارة عندنا
 مما يطعن بجميع فروع العبادات كما انهم مكلفون باصول الدين فهذا هو الكتاب
 كثر الغوايد تمت هذه النسخة الشريف علي يد
 الاقل الواحشي المكي محمد الكرخي مسكن

كفلا لا مشرف في غفرته
 ٢٢٢
 ١٢



۲۵۳

